



الجمهورية العربية المتحدة

وزارة الثقافة

# ابن مالك

## نسهيل الفوائد ونكيب المفاصد

حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ  
محمَّد كامل بركات

الناشر

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر  
بالمطبعة

١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م





ابن مكيال  
تسهيلا للفوائد وتكميلا للمقاصد

# المَكْتَبَةُ الْعَرَبِيَّةُ

تَصَدُّرُهَا

وَرَأْسُ الثَّقَافَةِ  
"المؤسسة المصرية العامة للنأليف والنشر"  
بالاشتراك مع

المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية





الجمهورية العربية المتحدة

وزارة الثقافة

التعريف بابن مالك

ابن مالك

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

حقيقه وقدم له  
محمد كامل بركات

الناشر

دار الكاتب العرب للطباعة والنشر

١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م







## تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور يوسف خليف

أستاذ الأدب العربى بكلية الآداب بجامعة القاهرة

أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائى الأندلسىّ الدمشقىّ أكبر نحوىّ ظهر فى القرن السابع الهجرىّ فى العالم الإسلامى كله ، ومن أشهر النحاة الذين عرّفهم تاريخ النحو العربى منذ نشأته المبكرة فى القرن الثانى للهجرة إلى اليوم . والواقع أننا - إذا استثنينا سيبويه أبا النحو العربى ، وصاحب « الكتاب » أشهر كتاب فى النحو - لا نكاد نجد عالما من علماء النحو نال تلك الشهرة العريضة التى نالها ابن مالك صاحب « الألفية » ، حتى ليخيل للباحت أن ظهور ابن مالك يعدّ بداية مرحلة جديدة فى تاريخ النحو العربى يقف هو فوق قممها الشاخنة ، وهى قمة لم يستطع أحد من النحاة من بعده أن يرقى إليها أو يمد بصره طامحا فى بلوغها . وكأنما انقسم تاريخ النحو العربى الطويل منذ نشأته إلى اليوم إلى مرحلتين أساسيتين ، يقف سيبويه على قمة المرحلة الأولى ، ويقف ابن مالك على قمة المرحلة الأخرى ، وإذا كانت أهمية سيبويه ترجع إلى أنه هو الذى سجّل قواعد النحو العربى ، وخطا به الخطوة الأولى التى حدّدت معالمه ورسمت اتجاهاته ، فإن أهمية ابن مالك ترجع إلى أنه هو الذى قام بأكبر عملية تصفية تمّت فى تاريخ هذا النحو ، وخطا به الخطوة الأخيرة التى استقرّ بعدها فى صورته الثابتة إلى اليوم . وكأنما ضمن الزمن بعد سيبويه بمقاليده خزائنه ليسلكمها لابن مالك فى القرن السابع حتى يفتش بها هذه الخزائن النفيسة ليستخرج ما فيها من كنوز غالية . وهى كنوز لم تستحها مقاليده سيبويه للناس كما أتاحها مقاليده ابن مالك الذى مازلنا نعيش حتى اليوم على ذلك الميراث الضخم الذى خلفه من بعده ، وهو ميراث ضخم حقاً يبلغ نحو أربعين مصنفًا فى النحو والصرف واللغة والقراءات .

ولكن أهمية ابن مالك - فى حقيقة الأمر - لا ترجع إلى هذه الغزارة فى الإنتاج ، بقدر ما ترجع إلى ذلك المذهب النحوى العميق الأثر فى النحو العربى الذى أقام دعائمه ، ورفع قواعده ، وآتم بنيانه . ومن حسن حظ النحو العربى أن ابن مالك قد ظهر بعد أن نضجت دراساته ، واكتملت مذاهبه ، وتحدت اتجاهات مدارس ، فقد أتاح له ذلك أن يكون على صلة بكل هذه المذاهب والاتجاهات المتعددة المختلفة التى يبدو - من خلال كتبه - أن صلته بها كانت صلة وعنى دقيق وإدراك عميق واستيعاب شامل لها ، وأيضا صلة ذكاء لامع عبقرى ، وعقلية مبدعة خلّاقة . فاتصال ابن مالك بالتراث النحوى الضخم الذى خلفه النحاة السابقون لم يكن اتصال من يريد أن يسعى ويستوعبه فحسب ، ولكنه أيضا اتصال من يريد أن يضيف جديدا



إليه ، أو أن يأتي — كما يقول أبو العلاء — « بما لم يستطع الأوائل » . وهو ما يصرّح به في مقدمته لكتابه « التسهيل » حيث يقول : « وإذا كانت العلوم منحة إلهية ، ومواهب اختصاصية ، فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ، ما عسر على كثير من المتقدمين » .

وحقا لقد ادخر الله تعالى لابن مالك ما تفوق به على كثير ممن سبقه من النحاة ، وهيباً له من الأسباب ما أتاح له أن يصل إلى ذلك الجليل الذي لم يستطعه الأوائل ، وهو هذا المذهب الذي شغل به النحاة من بعده ، والذي ظل أساساً لأكثر الدراسات النحوية إلى اليوم . وهو مذهب يقوم على أساس المزج والاختيار من المذاهب السابقة كلها ، مع ميل واضح إلى الحياد والتيسير ، وجنوح شديد إلى الاجتهاد والتجديد .

\*\*\*

و « الألفية » أشهر كتب ابن مالك النحوية ، بل لعلها أشهر كتب النحو العربي بعد « الكتاب » . وهي تستمد شهرتها من أنها خلاصة دقيقة باللغة الدقة لأهم قواعد النحو العربي التي يقوم عليها بناؤه الشامخ ، يسهل نظمها وحفظها ، وفتح تركيبتها الأبواب أمام العلماء المتأخرين ليثبتوا عن طريق شرحها ، والتعليق عليها ، وبسط ما ركزته ، والإطالة فيها لخصته .

ولكن الألفية — على هذه الشهرة الضخمة التي ظفرت بها — ليست أهم كتب ابن مالك النحوية ، وإنما هناك « التسهيل » الذي يُعَدُّ — بحق — أهم كتاب من هذه الكتب ، والذروة التي وصل إليها في دراساته النحوية . وأهمية هذا الكتاب تأتي — في حقيقة الأمر — من أنه يمثل في دقة باللغة خلاصة التجربة النحوية الطويلة العميقة الخصب التي عاش ابن مالك حياتته لها ، ووهبها كل جهده وطاقته . ومن هنا لم يكن غريباً أن يُشغل به العلماء طوَال ستة قرون منذ أن ألفه صاحبه في القرن السابع الهجري إلى أواخر القرن الثالث عشر ، بل لقد وصل الأمر بأبي حيان النحوي ، وهو أشد النحاة مخالفة لابن مالك ، وأكثرهم شغباً عليه ، إلى أن يفرض على نفسه ألا يقرئ أحداً إلا فيه أو في كتاب سيبويه . وهو موقف قد يبدو غريباً ، ولكنه « التسهيل » يفرض نفسه حتى على أشد النحاة تعصباً ضد صاحبه ، كما فرض « الكتاب » من قبل نفسه على نحاة الكوفة المخالفين لمذهب صاحبه واتجاهات مدرسته .

وعلى أهمية هذا الكتاب ، وعلى هذه المنزلة الرفيعة التي وصل إليها ، ظل مطوياً في ظلمات خزائن الكتب ، لم يقدر له أن يرى النور إلا في طبعة قديمة صدرت في مكة المكرمة منذ خمسة وستين عاماً ، وهي طبعة لم تتوافر لها وسائل التحقيق العلمي الدقيق ، ولم تتحقق بها مناهج العلمية المعروفة لنا الآن . وحتى هذه المطبوعة — على ما فيها — لحقت أخواتها المخطوطات ، فطويت مثلهن في بعض خزائن الكتب ، ولم تعد في متناول أيدي الباحثين . ومن هنا أصبحت الحاجة ماسة إلى بعث هذا النص القيم إلى الحياة ، ونقّض ما تراكم عليه من غبار السنين ، وأصبح نشره أملاً يراود القائمين على أمر العربية ، وأمنية تداعب أحلام طلابها . ومن هنا — مرة أخرى — كان ترحيبي الصادق بهذا العمل الجليل الذي قام به الأستاذ محمد كامل بركات الذي وقّف عليه جهده السنين ذوات العدد ، ولم يتن عن عليه لا بالجهد ولا بالزمن .

\*\*\*



وأنا أعرف محقق هذا الكتاب منذ أن كان طالباً بقسم اللغة العربية في كلية الآداب من جامعة القاهرة مشغولاً بالنحو والنحاة، مشغولاً به وبهم شغفاً يملأ عليه كل وقته . وهو شغفٌ دفعه في دراسته العليا للحصول على درجة الماجستير إلى أن يتخذ من النحو مجالاً لها، وهو طريق وعرةٌ اختاره لنفسه في كثير من الرضا والارتياح . ومن بين معالم هذا الطريق المتعددة اختار ابن مالك ليكون فاتحةً «يسْتَهِيلُ» به نشاطه العلمي . وابن مالك - في حد ذاته - منطقةٌ وعرةٌ من مناطق نحونا العربي، ولكنه - مع ذلك - لم يكتفِ بهذا فحسب ، ولم يَقْنَعْ به وحده ، وإنما اختار من ابن مالك أشد مناطق وعورةً ، وهو كتاب «التسهيل» ليدرس ابن مالك ومذهبه النحوي من خلالهِ . ولست أخفى أنني - حين عهد إلى بالإشراف على هذا البحث - شعرت بشيء غير قليل من الإشفاق .. الإشفاق على الباحث من البحث ، والإشفاق على البحث من الباحث . أشفقت على الباحث لأنني أدرك وعورة الطريق الذي اختار أن يسلكه ، وأقدر ثقل العبء ، وضخامة التبعات التي أبي إلا أن يحملها ، وأشفقت على البحث من أن تنوء به اليد الناشئة التي أبَت إلا أن تقوم بأعبائه الثقيلة وتبعاته الجسام . ولكني لم أكد أمضي في مراجعة البحث - بعد أن فرغ الباحث منه - حتى أخذت أشعر بأن إشفاقى على البحث قد أخذ يتضاءل ، وأن إشفاقى على الباحث قد أخذ يزداد . فقد رأيت اليد الناشئة التي أبَت إلا أن تنهض بأعبائه وتبعاته يداً قويةً قادرةً ، وأن صاحبها يمتاز بطاقة ضخمة من الجلد والاحتمال والصبر على وعورة الطريق وثقل العبء . ولكني كنت أراه يكلف نفسه من أمرها رهقاً ، بل يكلف نفسه فوق وسعها . واطمأنت نفسي في خاتمة المطاف حين قدرت الجامعة هذا الجهد الضخم ، فَمَسَحَتْ صاحبه أرفع تقدير تمنحه لطلاب الماجستير بها . وهو الامتياز .

وقد توقعت بعد ذلك أن يمضي الباحث في طريقه الذي اختاره لنفسه ، وأن يقوم بنشر «التسهيل» الذي كان قد بدأ في تحقيقه في أثناء دراسته لصاحبه ومذهبه النحوي فيه ، والذي كان قد جمع من أجله كل ما وصلت إليه يده من نُسَخه المخطوطة في مكاتب القاهرة ودمشق والاسكندرية ، وأيضاً مطبوعته التي نشرت في مكة المكرمة من قبل ، حتى اكتملت له اثنتا عشرة نسخة هي التي اعتمد عليها في إخراج هذا الكتاب من ظلمات الخزائن إلى نور الحياة . ومع إدراكى لوعورة الطريق ، وما يكتنفه من صعاب ، وما يقوم في طريقه من عقبات ، شجعت الباحث على أن يمضي فيه ، حرصاً مني على تحقيق الأمل الذي طالما راود القائمين على أمر العربية ، وبلوغ الأمنية التي طالما داعبت أحلام طلابها . وما زلت أطمع - استمرراً مني في هذا الحرص - في أن يظل الباحث مشغولاً بالتسهيل حتى يسخرج أهم الشروح التي قامت عليه من ظلمات الخزائن إلى نور الحياة .

والله أسأل أن يجزى الباحث عن الجهد الذي بذله في سبيل إخراج هذا الكتاب في هذه الصورة العلمية الدقيقة خير الجزاء ، وأن يشد على اليد الناشئة التي نهضت بهذا العبء الضخم الذي تنوء به العضبة أولو القوة، حتى تُخرج من خزائن تراثنا العربي الخالد كنوزه الغالية النفيسة ، تحقيقاً لآمال ما زالت تراودنا ، وبلوغاً لأمانى ما زالت تداعب أحلامنا .

والله يسدد خطانا ، ويُسَجِّبِنَا الزَّكَاةَ ، وَيَعْصِمُنَا مِنْ فِتْنَةِ الْقَوْلِ وَفِتْنَةِ الْعَمَلِ .

يوسف خليف

القاهرة في ١٠ من ديسمبر ١٩٦٤ .







## تمهيد

للتعريف بابن مالك وكتابه : « التسهيل »

أولا : ابن مالك : حياته ومؤلفاته ومذهبه النحوى

نسبه :

هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي الشافعى النحوى ، نزيل دمشق .

نقلت سلسلة النسب على هذا النحو ، عن الدمامينى ، فى أول شرحه للتسهيل (١) وبروكلمان (٢) ، ودائرة المعارف الإسلامية (٣) ، ورأيت إثبات اسم جده « محمد » اعتماداً على هذه الروايات الثلاث ، وإن كانت أكثر الروايات قد أسقطته ، لأن إسقاط اسم من سلسلة النسب لا يكفى دليلاً على عدم وجوده ، لا سيما إذا ورد ذكره فى أكثر من مصدر يطمأن إليه ، وقد دأب كثير من الرواة على إسقاط بعض أسماء النسب اكتفاء بالمشهور من الآباء .

هذا ، وقد ذكر المقرئ فى نفح الطيب (٤) ، حين عرض لنسبه ، مع إسقاط اسم جده « محمد » ، أن بعض الحفاظ ، حين عرف بابن مالك ، قال : يقال : إن عبد الله فى نسبه المذكور مرتين متواليتين ، وبعض يقول : مرة واحدة ، وهو الموجود بخطه ، فى أول شرحه لعمدته (٥) ، وهو الذى اعتمده الصفدى وابن خطيب دارياً .

وقد عرف به ابن طولون الصالحى ، ضمن أعلام مزارات الصالحية (٦) فقال : هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله (ثلاثة) ...

وقد اكتفى بعضهم بذكر : محمد بن عبد الله بن مالك ، أو محمد بن مالك ، اكتفاء بالمشهور ، مما ينهض دليلاً على أن إسقاط الاسم ليس بحجة كذكره .

(١) شرح التسهيل للدمامينى ( تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد ) ص ٣ ( مخطوطة ١٠٠٩ ، ١٠١٠ بدار الكتب ) .

(٢) بروكلمان : الأصل ج ١ ص ٢٩٨ ، والملحق ج ١ ص ٥٢١ .

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ، مجلد ١ عدد ٥ ص ٢٧٢ وما بعدها .

(٤) نفح الطيب ج ٧ ص ٢٨١ .

(٥) هذا التعريف موجز ، لا يعتمد عليه لتقرير النسب ، وسوف أشير إلى العمدة ضمن مؤلفاته .

(٦) القلائد الجوهريّة ، فى تاريخ الصالحية ، القسم الثانى ، لمحمد بن طولون الصالحى المتوفى سنة ٨٥٣هـ .

تحقيق الأستاذ محمد أحمد دهبان الدمشقى .



### نسبته ومنزل الطائيين بالأندلس :

وينتسب ابن مالك إلى قبيلة طيء ، وقال ابن حزم (١) : جماع أنساب اليمن من جرم ابن كهلان وحمير بن يشجب بن يعرب بن قحطان ، وجرم يطن في طيء ، وهو ثعلبة بن عمرو ابن الغوث بن جلهمة ، وهو طيء بن أدد ، وإليه ينتسب أبو عبد الله محمد بن مالك النحوي ...

وقال ابن غالب (٢) : ومنزل طيء بقبلى مرسية ، ومنهم من ينتسب إلى مراد بن مالك ابن أدد ، وحصن مراد بن أشبيلية وقرطبة مشهور ، قال ابن غالب : وأعرف منهم بحصن مراد خلقاً كثيراً (٣) ...

ونخلص من هذا إلى أن الطائيين معروفون بالأندلس ، ونسبهم ثابت معروف ، ومنزلهم كان قريباً من جيان مسقط رأس ابن مالك ، فنسب أبي عبد الله ونسبته على هذا الوضع يمكن الاطمئنان إلى صحتها .

### مسقط رأسه :

ولد بجيان ، من مدن الأندلس الوسطى ، وقد ذكر ياقوت في معجم البلدان (٤) ، «جيان» بالفتح ثم التشديد ، وآخره نون ، مدينة لها كورة واسعة بالأندلس ، تتصل بكورة ألبيرة ، مائلة عن ألبيرة إلى ناحية الجوف شرق قرطبة ، بينها وبين قرطبة سبعة عشر فرسخاً ، وهى كورة كبيرة تجمع قرى كثيرة وبلداناً تذكر مرتبة في مواضعها من هذا الكتاب - معجم البلدان - وكورتها متصلة بكورة تدمير وكورة طليطلة .

وقال المقرئ في نفح الطيب حين يتحدث عن مدن الأندلس (٥) : واعلم أن جزيرة الأندلس مشتملة على متوسطة وشرق وغرب ، فالمتوسطة فيها من القواعد المصرة ، التى كل مدينة فيها مملكة مستقلة لها أعمال ضخام وأقطار متسعة : قرطبة ، وطليطلة ، وجيان ، وغرناطة ، والمرية ، ومالقة ... » وذكر من أعمال جيان : أيبدة ، وقسطرة ، وبياسة ، وقسطلة . وقد كان لجيان شأنها منذ أول الفتح العربى ، حتى قيل إن طارق بن زياد ذهب لفتحها بنفسه مع خيرة من أصحابه ليخلص منها إلى طليطلة (٦) .

### مولده :

وكان مولده سنة ٦٠٠ هـ على أكثر الروايات وأقربها من الصحة ، وقد ذكرت جميع الروايات في تاريخ مولده سنة ٦٠٠ هـ ، واقتصر عليها ابن شاكر في فوات الوفيات ، وابن كثير في البداية والنهاية ، والدمايني في شرح التسهيل - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - ، وبروكلمان في

(١) نفح الطيب ج ٢ ص ٢٧٩ .

(٢) نفح الطيب ج ٢ ص ٢٨٥ .

(٣) نفح الطيب ج ٢ ص ٢٨٦ .

(٤) ج ٣ ص ١٨٥ الطبعة الأولى . مطبعة السعادة .

(٥) ج ١ ص ٣٢١ .

(٦) نفح الطيب ج ٢ ص ١٩٦ .



الأصل — وإن ذكر في الملحق عدة روايات — وشك فيها أو في التي بعدها بقية الرواة ، إلا أن ابن غازى ذكر أن مولده سنة ٥٩٨ هـ ، وأشار إليه المقرئ في نفح الطيب وقال : وبه أخذ ابن الجزرى في غاية النهاية (١) ، مع شكه فيها أو في سنة ٦٠٠ هـ ، ولذا آثرت إهمال الشك ، والأخذ بالغالب من الآراء .

### أسرته :

ولا نعرف شيئاً عن أسرته بجيتان ، ولا عن والديه ، لأنه هو لم يذكر شيئاً في هذا الصدد ، ولم يتعرض أحد من الرواة لذلك ، وأغلب الظن أن والديه توفيا وهو صغير ، وهذا — إن صح — يمكن اعتباره داعياً من دواعى الرحلة ، وسبباً من أسباب الإقامة بالشرق وعدم العودة إلى مسقط رأسه ، كما فعل أكثر علماء الأندلس من قبله .

### دراسته وأساتذته بالأندلس :

يبدو أن ابن مالك ، على غرار ما عهد في عصره ومصره ، بدأ دراسته بحفظ القرآن ، واستتبع هذا بطبيعة الحال دراسة القراءات وعلوم الدين والنحو واللغة .

وقد ذكره ابن الجزرى في طبقات القراء ، فقال (٢) : « قد شاع عند كثير من متحلى العربية أن ابن مالك لا يعرف له شيخ في العربية ولا في القراءات ، وليس كذلك ، بل قد أخذ العربية في بلاده عن ثابت بن خيار ، وحضر عند الأستاذ أبى على الشلوبين ، نحو العشرين يوماً ... »

وذكره السبكي في طبقات الشافعية ، فقال (٣) : كان إماماً في القراءات وعلماً ، وله الدين المتين والتقوى الراسخة ، وذكر له رواية في الحديث عن العلم السخاوى ، كما ذكر له السيوطى رواية عن ابن أبى الصقر .

وقد ذكر المقرئ في نفح الطيب ، أنه أخذ العربية عن غير واحد ، فممن أخذ عنهم بجيتان : أبو المظفر ، وقيل أبو الحسن ثابت بن خيار الكلاعى ، من أهل لبلة ، وأخذ القراءات عن أبى العباس أحمد بن نوار ، وقرأ كتاب سيويه على أبى عبد الله بن مالك المرشاني . هكذا ورد الخبر في نفح الطيب (٤) ، وهو في حاجة إلى تصحيح ، فإن الذى أخذ القراءات على أبى العباس أحمد ابن نوار ، وقرأ كتاب سيويه على أبى عبد الله بن مالك المرشاني ، هو ثابت بن خيار ، على ما هو مفصل في التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار (٥) ، وعلى ما هو مبين بترجمته .

(١) ج ٢ ص ١٨٠ .

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزرى ج ٢ ص ١٨٠ ، ١٨١ .

(٣) طبقات الشافعية للسبكي ج ٥ ص ٢٥٧ .

(٤) ج ٧ ص ٢٥٨ .

(٥) التكملة لكتاب الصلة ص ٢٧٨ .



### ثابت بن خيار :

هو أبو الحسين - وفي نفح الطيب : أبو المظفر ، وقيل : أبو الحسن ، ثابت بن محمد بن يوسف ابن خيار - وفي النفح : ثابت بن خيار بن ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي الغرناطي . كان فاضلاً نحويّاً ماهراً مقرئاً معروفاً بالزهد والفضل والجودة والانقباض ، أقرأ القرآن والعربية والأدب كثيراً ، وروى عن ابن بشكوال ، وبالإجازة عن السلفي ، وروى عنه بالإجازة أبو القاسم ابن الطيلسان ، وأبو الحسن الرعيني ، وذكر السيوطي والمقرئ أنه أخذ عنه الجهمال بن مالك ، قال ابن الأبار : أصله من العليا بقرب الأندلس ، وسكن غرناطة ، وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نوار ، وقراً كتاب سيوبه على أبي عبد الله بن مالك الميرثلي ( هكذا ) ، وأقرأ القرآن العربية بجليان وبغرناطة ، وتوفي بغرناطة سنة ٦٢٨ هـ . وقد ذكر السيوطي في ترجمة ابن مالك أن أبا حيان قال : إن ثابتاً هذا لم يكن من أئمة النحويين ، بل كان من أئمة المقرئين . (١)

وكلام أبي حيان - سأل الله ، وقد اعتاد التحامل على ابن مالك - لا ينقص من قدر ابن مالك ، فقد سبق التعريف بثابت بن خيار ، في تاريخ غرناطة وغيره ، أنه كان فاضلاً نحويّاً ماهراً ، والمعهود في ذلك العصر ، أن أكثر العلماء كانوا يجمعون بين القراءة واللغة والنحو والشعر .

### أبو علي الشلوبين :

هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله ، الأستاذ أبو علي الأشبيلي الأزدي ، المعروف بالشلوبين أو الشلوبيني - ومعناه بلغة الأندلس : الأبيض الأشقر - قال ابن الزبير : كان إمام عصره في العربية بلا مدافع ، آخر أئمة هذا الشأن بالشرق والمغرب ، ذا معرفة بنقد الشعر وغيره ، بارعاً في التعليم ، ناصحاً ، أتى الله به ما بأيدي أهل المغرب من العربية . لازم أبا بكر محمد بن خلف ابن صاف ، حتى أحكم الفن ، وأخذ عن ابن ملكون وغيره . وروى عن السهيلي وابن بشكوال وغيرهما ، وأجاز له السلفي وغيره ، وأقرأ نحو ستين سنة ، وعلا صيته واشتهر ذكره ، وأخذ عنه ابن الأحوص وابن فرتون وجماعة ، وقلما تأدب بالأندلس أحد من أهل وقته إلا وقرأ عليه ، واستند ولو بواسطة إليه ، وصنف تعاقباً على كتاب سيوبه ، وشرحين على الجزولية ، وله كتاب في النحو سماه التوطئة (٢) ، وكان مواده سنة ٥٦٢ هـ ، ومات سنة ٦٤٥ هـ (٣) .

### رحلة ابن مالك إلى الشرق ، وأثرها في حياته

#### الفتن والاضطرابات بالأندلس أيام نشأة ابن مالك :

كانت نشأة ابن مالك بالأندلس أيام دولة الناصر بن يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن من ملوك الموحدين ، الذي ولي الأندلس بعد وفاة أبيه سنة ٥٩٥ هـ ، وكان ملكاً عظيماً فتح ميورقة من يد الميورقي ، وتحرك إلى إفريقية فدوخلها ومهداها ، ثم قفل إلى الأندلس ، والتقى بملك النصارى ،

(١) بغية الوعاة ص ٢١٠

(٢) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٦٦٨ نحو .

(٣) بغية الوعاة ص ٣٦٤ .

فكانت على المسلمين اذينة الكبرى ، ولم تستقل الأندلس بعدها العثرة ، وكانت يوم الاثنين سنة ٦٠٩ هـ ، وجاز ابن يعقوب بعدها إلى المغرب وعزم عزمًا لم يتقدم لملك قبله ، إلا أن الدهر قطع عليه أمله ، فتوفى سنة ٦١٠ هـ ، ولم يعد بعده أحد إلى الأندلس من ملوك الموحدين إلى أن انقرضت أيامهم (١) .

ثم كانت دولة السلطان محمد بن يوسف بن هود الجذامي ، الذي صار صاحب الأندلس ، بعد انقراض دولة الموحدين ، وملك مرسية وقرطبة وأشبيلية وغرناطة ومالقة والمريّة وما إلى ذلك ، بحال اجتماع وافتراق ، وخروج من أهلها عليه وشقاق ، وكان يدعى بأمر المسلمين ، ويلقب من الألقاب السلطانية بالمتوكل على الله ، وكان خروجه من مرسية سنة ٦٢٥ هـ ، وجرى على الناس بسبب اسمه في زمن الموحدين امتحان شقي به قوم ممن وافقت أسماؤهم هذا الاسم ، وقتل بسبب ذلك شخصان من أهل جيان ، وفي سنة ٦٢٩ هـ تملك أشبيلية وولى عليها أخاه الأمير أبا النجاة سالما الملقب بعماد الدولة ، وفتح الجزيرة الخضراء عنوة ، وكان قد تملك مالقة وغرناطة سنة ٦٢٥ هـ ، وصح له تملك الأندلس وأطاعته سبعة ، وفي سنة ٦٣١ هـ وردت عليه الهدية والتقليد من المستنصر العباسي ببغداد (٢) .

ويبدو من هذا أن الأحوال في الأندلس ، أيام نشأة ابن مالك لم تكن في هدوء واستقرار ، بل كان يغلب عليها القلق والاضطراب ، ولهذا يغلب على ظني أن رحلة ابن مالك كانت بين عام ٦٢٥ هـ ، وعام ٦٣٠ هـ بسبب هذه الفتن والاضطرابات أولا ، وعلى عادة أكثر علماء الأندلس ، حينذاك ، للحج والدراسة ثانياً .

وقد استندت في تقدير زمن الرحلة ، إلى ما ذكره الرواة ، من أن ابن مالك قد أخذ بالأندلس عن ثابت بن خييار المتوفى سنة ٦٢٨ هـ ، وأنه قد سمع بدمشق ، من أبي صادق الحسن بن صباح ، المتوفى سنة ٦٣٢ هـ (٣) ، وإلى ما ذكره بروكلمان من أنه قدم في شبابه المبكر إلى دمشق ، هذا ، وقد استوقفتني إشارة للقفطي حين ترجم للجزولي (٤) ، وعرض لمقدمته في النحو المعروفة بالجزولية ، حيث قال :

« وشرحها شاب نحوي من أهل جيان من الأندلس ، متصدر بحلب ، لإفادة هذا الشأن ، فجمع بعض أقوال هؤلاء المقدم ذكرهم — من شراحها — وأحسن في الإنجاز . انتهى . ولا أظن هذا الشاب الجياني غير ابن مالك .

فإذا صح هذا كله ، أمكن القول بأن ابن مالك رحل شاباً ، بين الخامسة والعشرين والثلاثين ، ولهذا لم يتم دراسته بالأندلس ، وإنما أتمها بالشرق ، وأن رحيله إلى الشرق كان في عصر الأيوبيين (٥٦٧-٦٤٨ هـ) وقد أدرك جانباً من حكم الظاهر بيبرس (٦٥٨-٦٧٩ هـ) (٥) ، وكتب رسالة

(١) أعمال الأعلام - لسان الدين بن الخطيب - ص ٣٠٩ وما بعدها .

(٢) أعمال الأعلام - ص ٣١٩ وما بعدها .

(٣) نفح الطيب ج ٧ ص ٢٥٧ ، والوفاء بالوفيات ج ٣ ص ٣٥٩ .

(٤) إنباه الرواة ج ٢ ص ٢٨٩ .

(٥) النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٢٣٣ وما بعدها ، وتاريخ مصر الحديث لجورجي زيدان ج ١ ، ٢ ،

وتاريخ الممالك للدكتور علي إبراهيم حسن .



أذكر منها طرفاً بعد قليل ، لأنها تلتقي بعض الضوء على حاله الاجتماعية بالشام ، وعلى أسلوبه الأدبي بوجه عام .

### مصر والشام عند مقدم ابن مالك :

غادر ابن مالك الأندلس ، والفتن قائمة في أكثر البلاد ، على النحو الذي أو جزته في هذه العجالة ، وإذا صح ما قدرت من زمن الرحيل ، أمكن القول بأن ابن مالك قد فر من فتن الأندلس واضطرابات النصارى والموحدين والطوائف ، إلى فتن الصليبيين والتتار ومنازعات خلفاء صلاح الدين في الشرق ، فقد انقسمت الدولة الأيوبية بعد موت صلاح الدين ، بين أبنائه الثلاثة وأخيه العادل وبعض أقاربه ، فاستقل ابنه العزيز بمصر ، وابنه الأفضل بدمشق وسورية الوسطى ، وابنه الظاهر بحلب ، أما أخوه العادل فتحكم العراق وديار بكر والرها ، وتولى أبناء عمومته حماة وحمص وبلبك واليمن ، واعتبر كل منهم مستقلاً في ولايته (١) .

وقد كان مرور ابن مالك بمصر في سلطنة الملك الكامل ناصر الدين بن العادل (٦١٥-٦٣٥ هـ) وكانت هذه الفترة من حياة الكامل فترة كفاح ونضال مستمر ضد الصليبيين من ناحية ، وضد إخوته : الفائز والأشرف والمعظم عيسى وابنه الناصر من ناحية أخرى .

ويظهر أن هذه الاضطرابات كانت العامل الأكبر في عدم استقرار ابن مالك بمصر ، ومسيره إلى الشام ، بعد أن حج ، حيث طوف بالبلاد الشامية ، دمشق وحلب وحماة وبلبك ، على ما يذكره الرواة . ويظهر أيضاً أن مقام ابن يعيش بحلب في هذه الفترة ، والهدوء النسبي الذي كانت تنعم به حلب حينذاك ، على يد الملك العزيز محمد بن الملك الظاهر غازي بن صلاح الدين (٦١٣-٦٣٤ هـ) وابنه الناصر صلاح الدين يوسف بعد ذلك ، يظهر أن هذا مما حمل ابن مالك على أن يطيل المقام بحلب ، فيحضر حلقة ابن يعيش ، ويجالس تلميذه ابن عمرون ، ويستمر بها حتى يستكمل دراساته ، ويبدأ في التصدر للتدريس والإمامة والتصنيف ، على ما أفصله بعد قليل .

وعلى ما يذكره الرواة ، من مرور ابن مالك بحماة ، وأخذ الناس عنه بها يمكن القول بأنه مر بحماة بعد مغادرته حلب ، في طريقه إلى دمشق ، ولعل عودته إلى دمشق للاستقرار كانت في عهد الملك المعظم عيسى وخلفائه ، في سلطنة العادل الثاني ابن الملك الكامل (٦٣٥-٦٣٧ هـ) وسلطنة أخيه الصالح نجم الدين أيوب من بعده (٦٣٧-٦٤٧ هـ) والملك المعظم توران شاه بن الصالح نجم الدين آخر ملوك بني أيوب في مصر (٦٤٧-٦٤٨ هـ) .

وقد مد الله في عمر ابن مالك بدمشق حتى شهد نهاية الدولة الأيوبية سنة ٦٤٨ هـ ، وقيام دولة المماليك البحرية على يد شجرة الدر وعز الدين أيلك التركماني (٦٤٨-٦٥٨ هـ) . كما شهد سقوط بغداد ونهاية الدولة العباسية على يد التتار سنة ٦٥٦ هـ ، وحضر جانباً كبيراً من سلطنة الظاهر بيبرس (٦٥٨-٦٧٩ هـ) .

---

(١) اعتمدت في هذه الخلاصة التاريخية على النجوم الزاهرة ج ٦ ، ومصر في العصور الوسطى ، ودراسات في تاريخ المماليك للدكتور علي إبراهيم حسن ، وتاريخ مصر الحديث لجورجي زيدان .

## الحركة الفكرية في مصر والشام في ذلك العصر :

كان الشرق يضطرب بحروب الصليبيين وفتن التتار والحوارزمية ومنازعات الأيوبيين فيما بينهم (١) ، وعلى الرغم من ذلك كله ، كانت قافلة العلم والأدب تسير في غير توقف ولا تعثر ، بل كانت مصر والشام مسرحاً لنهضة فكرية واسعة المدى ، وبخاصة في علوم النحو واللغة والقراءات ، إلى جانب علوم الدين من فقه وحديث وتفسير وتصوف .

ونظرة إلى ما حفل به القرن السابع من أسماء الأعلام في مختلف ضروب العلم والأدب ، من أمثال ابن معط ، وابن الحاجب ، وابن يعيش ، وابن عمرون ، والسخاوى ، والقفطى ، وابن خلكان ، وابن الفارض ، وابن دحية ، والحافظ المنذرى ، وابن دقيق العيد ، وابن المنير وغيرهم (٢) ترينا إلى أى حد كانت الحركة الفكرية نشيطة في مصر والشام عند مقدم ابن مالك ، ولا شك أن هذا أيضاً ، كان عاملاً كبيراً من العوامل التى جعلت ابن مالك ينسب مسقط رأسه بالأندلس ، ويتخذ موطنه الثانى والأخير بدمشق .

وقد وفد ابن مالك على الشرق ، والنحاة يتدارسون مفصل الزنجشى إلى جانب كتاب سيبويه ، وإيضاح الفارمى ، وجمل الزجاجى ، وأغلب الظن أنه حضر جانباً من شرح المفصل عند ابن يعيش ، ولا شك أنه اطلع على شرح المفصل للسخاوى وابن معط وابن الحاجب ، ولا شك أيضاً أنه عرف كافية ابن الحاجب فى النحو ، ونظمها المعروف بالواقفة ، وسرى أثر هذا كله فى ابن مالك وإنتاجه العلمى الغزير ، ورواج هذا الإنتاج فى الشرق بعامة وفى مصر بخاصة ، رواجاً ليس له نظير .

## جولة ابن مالك ببلاد الشرق واستقراره بدمشق :

ذكر ابن الجزرى فى غاية النهاية أنه قدم دمشق ، ثم توجه إلى حلب فتزل بها وبحماء ، وأخذ عنه بهذين البلدين ، ثم قدم دمشق مستوطناً . (٣) .

وذكر الدمامينى فى أول شرحه للتسهيل ، أنه ارتحل إلى حماة من البلاد الشامية ، وأقام بها مدة ، ونشر فيها علماً جمّاً ، ثم استوطن دمشق .

وذكر السيوطى فى بغية الوعاة أنه سمع بدمشق من السخاوى .. وجالس بحلب ابن عمرون وغيره ... وله شيخ جليل ، هو ابن يعيش الحلبي ، وأقام بدمشق مدة يصنف ويشغل ، وتصدر بالترية العادلية والجامع المعمور . (٤) .

وقال المقرئ فى نفح الطيب : « وسمع بدمشق من مكرم ، وأبى صادق الحسن بن صباح ، وأبى الحسن بن السخاوى وغيرهم .. وجالس يعيش وتلميذه ابن عمرون بحلب ، وأقام بدمشق

(١) تفصيل هذا كله فى النجوم الزاهرة ج ٦ .

(٢) الحركة الفكرية فى مصر فى العصرين الأيوبي والمملوكى الأول للدكتور عبد اللطيف حمزة .

(٣) غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى ج ٢ ص ١٨٠ .

(٤) بغية الوعاة ص ٥٣ وما بعدها .



مدة يصنف ويشغل بالجامع وبالتربة العادلية » وقال بعض من عرف بابن مالك : « إنه تصدر بحلب مدة ، وأم بالسلطانية ، ثم تحول إلى دمشق وتصدر بحماة مدة (١) .

وقد اضطربت الرواية في دائرة المعارف الإسلامية ، فيما يختص بالرحلة والدراسة حيث ذكر كاتب المقال عن ابن مالك : « ثم رحل إلى المشرق ، ودرس على النحاة ابن الحاجب ، وابن يعيش ، وأبي علي الشاويين ، وسمع الحديث في دمشق على المكرم والسخاوي ، وغيرهما . (٢) ولم أجد في ترجمة ابن الحاجب ولا في ترجمة ابن مالك أنه أخذ عنه أو جالسه ، بل لقد ذكر المقرئ في نفح الطيب أن ابن مالك كان يقول عن الشيخ ابن الحاجب : إنه أخذ نحوه عن صاحب المفصل ، وصاحب المفصل نحوى صغير ، وإن كان الدماميني قد أشار إلى أخذه عنه أيضاً في أول شرحه للتسهيل نقلاً عن التاج التبريزي ، وعلق عليه ، بأنه لم يسمعه من غيره (٣) . هذا والمعروف أيضاً من جميع الذين ترجموا لابن مالك ، أنه لم يحضر في حلقة أبي علي الشلوين غير أيام ، ببلده جيان ، قبل الرحيل .

وفي دائرة المعارف أيضاً عن أعمال ابن مالك أنه بعد أن أتم دراسته أخذ يدرس النحو في حلب ، وأصبح إمام العادلية فيها ، والحقيقة أن العادلية بدمشق لا بحلب .

وذكر ابن طولون أنه رحل إلى الحجاز ، وتردد في البلاد الشامية ، فسكن بحلب وحماة ، ثم انتهى آخراً إلى دمشق . (٤)

وذكر بروكلمان أنه قدم في شبابه المبكر إلى دمشق ، وبعد أن سمع على ابن يعيش في بعلبك ، استقر معلماً في دمشق .

والذي أراه أقرب إلى الصواب ، وأنسب لطبائع الأمور ، أن ابن مالك قد مر بدمشق بعد مروره بالقاهرة والحجاز ، ثم سمع وهو بدمشق عن ابن يعيش بحلب ، فواصل الرحلة إليها ، ومر بحماة في طريقه إلى حلب ، ثم في طريق عودته إلى دمشق ، وهو في مروره الأول لا بد أنه أخذ عن بعض علمائها ، على ما سأشير إليه بعد قليل ، وهو في حلب قد أخذ عن ابن يعيش ، وجالس تلميذه ابن عمرون ، وستأتي ترجمتهما مفصلة . ويبدو من مجمل هذه الروايات ، أنه أتم دراسته بحلب ، وأخذ عنه بها وبحماة ، ثم عاد إلى دمشق واستقر بها يعمل بالإمامة والتدريس والتصنيف .

### أثر الرحلة في ابن مالك :

رحل ابن مالك من الأندلس إلى المشرق ، واستوطن دمشق ، وكانت الرحلة في ذلك الحين أمراً مألوفاً بين العلماء ، وشجع على هذا ، أن الوطن العربي كله كان وحدة علمية متصلة الأطراف ، لا سدود ولا قيود في وجه العلم والعلماء . وقد كان لهذه الرحلة أثرها البالغ في ابن مالك ،

---

(١) نفح الطيب ج ٧ ص ٢٥٧ وما بعدها .

(٢) دائرة المعارف مجلد ١ عدد ٤ ص ٢٧٢ .

(٣) ص ٣ شرح الدماميني على التسهيل ، مقدمة .

(٤) القلائد الجوهريّة ، القسم الثاني ص ٣٩٣ .

ولا أكون مغالياً إذا قلت إن هذه الرحلة قد غيرت ابن مالك الأندلسي تغييراً كلياً فطبعته بطابع شرقي في كل شيء ، في خلقه ومذهبه وثقافته ومسلكه . فقد كان ابن مالك قبل رحيله مالكي المذهب ، لغلبة مذهب مالك على أهل الأندلس حينذاك ، فلما رحل إلى المشرق عدل عن مذهبه إلى مذهب الشافعي ، وتغيير المذهب في ذلك الوقت لم يكن بالأمر الهين اليسير على النفس ، وإنا نلاحظ أن من أهم سمات التعريف بالعالم في ذلك العصر ذكر مذهبه الديني إلى جانب اسمه ولقبه وكنيته ، فتغيير مذهب ابن مالك بعد الرحيل من المالكي إلى الشافعي ، لا شك أثر من آثار الرحلة إلى المشرق ، ولعله كان ضرورة اقتضاها عمله بالعادلية أو السلطانية .

وقد ذكر الصفدي في الوافي بالوفيات ، وابن شاكر في فوات الوفيات ، والسيوطي في بغية الوعاة ، أن ابن مالك قد انفرد عن المغاربة بشيئين : الكرم ومذهب الشافعي ، وزاد ابن العماد في شذرات الذهب . فقال : وخالف المغاربة في حسن الخلق والسخاء والمذهب . ولا شك في أن إقامته بالشرق ، واتخاذ دمشق موطناً له ، أثر من أهم آثار هذه الرحلة الموفقة ، التي أضافت إلى العلماء علماً من الأعلام المبرزين ، كما أضافت بإنتاجه إلى العلم ذخيرة قيمة ، لاتزال زاداً للعلماء والمتعلمين . هذا وسيتضح بعد دراسة أسلوب ابن مالك ، وطريقته في التأليف والتبويب ، أنه تأثر في هذا كله بالبيئة المشرقية عموماً ، وبالطريقة الفاضلية التي تمتاز بالاعتماد على المحسنات البديعية وبخاصة السجع والجناس والتورية ، إلى حد كبير .

### دراساته وأساتذته بالشرق :

وقد سبق القول بأن دراسة ابن مالك بدأت ببلده على عادة أهل العصر بقراءة القرآن ودراسة القراءات واللغة والنحو والفقه والحديث ، وقد مضت الإشارة أيضاً إلى أنه تلقى دراسته الأولى بالأندلس على ثابت بن خيار من كبار المقرئين ، وأبى علي الشلوبين من كبار النحاة واللغويين . أما في المشرق ، فعلى ما يبدو من أخبار الرحلة ، يمكن القول بأن دراسته المنظمة لم تبدأ إلا في دمشق ، عند نزوله بها أول مرة ، قبل رحيله إلى حماه وحلب وغيرها من بلاد الشام . فمن أساتذته بدمشق :

### العلم السخاوي :

أبو الحسن علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي النحوي المقرئ الشافعي . كان محققاً بصيراً بالقراءات وعلماً في النحو واللغة والتفسير ، عالماً بالفقه وأصوله ، طويل الباع في الأدب ، مع التواضع والدين والمودة وحسن الأخلاق ، مليح المحاورة ، حلو النادرة ، حاد القريحة ، مطرح التكليف . أخذ عن الشاطبي ، والتاج الكندي . وقد تصدر للإقراء بجامع دمشق ، وازدحم عليه الطلبة ، ولم يكن له شغل إلا العلم .

قال ابن خلكان : رأيت مراراً يركب دابة إلى الجبل ، وحوله اثنان وثلاثة ، يقرءون عليه في أماكن مختلفة دفعة واحدة ، وهو يرد على الجميع ، وكان أقعد بالعربية والقراءات من الكندي ، وله تصانيف منها : شرحان على المفصل ، وسفر السعادة وسفير الإفادة ، وشرح أحاجي الزمخشري النحوية ، وقد التزم فيه أن يعقب كل أحجيتين للزمخشري بلغزين من نظمه ، وشرح الشاطبية ،



وشرح الرائية ، والكوكب الوقاد في أصول الدين ، قال السيوطي : وضعت عليه شرحاً لطيفاً ، وله غير ذلك ، ونظمه في الطبقة العليا ، وقد ذكر السيوطي بعض الغازه ضمن ترجمته ببغية الوعاة ، وقال : وقد ذكرنا منها الجمل الغفير في الطبقات الكبرى بشرحها . وكان مولده سنة ٥٥٨ أو ٥٥٩ هـ ، ومات بدمشق سنة ٦٤٣ هـ (١) . وسنلاحظ تأثر ابن مالك به في الإكثار من النظم ، والتأليف في القراءات ونظم الألغاز اللغوية والنحوية .

وقد ذكر السبكي في طبقات الشافعية (٢) ، رواية لابن مالك ، عن شيخه العلم السخاوي قال : حدثنا عنه شيخنا المسند محمد بن اسماعيل بن ابراهيم قال : أخبرنا الإمام جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك النحوي ، أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي ، أخبرنا الحافظ أبو طاهر السنفي ، أخبرنا أبو العلاء محمد بن عبد الجبار ، بقراءتي عليه ، قلت له : حدثكم أبو الحسن علي بن يحيى بن جعفر بن عبد الله إملاء ، حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر ، حدثنا عبد الله بن محمد بن زكريا ، حدثنا سلمة ، حدثنا أبو المغيرة ، حدثنا أبو بكر بن أبي مريم ، حدثنا القاسم بن سعيد ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله يطلع على عباده في ليلة النصف من شعبان ، فيغفر لخلقهم كلهم ، غير المشرك والمشاجر ، وفيها يوحى الله إلى ملك الموت بقبض كل نفس يريد قبضها في تلك السنة » .

وقد ذكر الصفدي ، في الوافي بالوفيات (٣) ، أن ابن مالك سمع بدمشق من :

#### ابن صباح :

أبي صادق الحسن بن صباح الخزومي المصري الكاتب ، المتوفى سنة ٦٣٢ هـ ، وكان أديباً ديناً صالحاً جليلاً .

#### ومكرم :

أبي المفضل نجم الدين مكرم بن محمد بن حمزة بن محمد المسند القرشي الدمشقي المعروف بابن أبي الصقر ، ولد في رجب سنة ٥٤٨ هـ ، وكان عالماً محدثاً فاضلاً ، وتوفى في رجب سنة ٦٣٥ هـ ، ولابن مالك رواية عنه في الحديث ذكرها السيوطي (٤) .

ويظهر أن ابن مالك ، وهو بدمشق ، سمع بابن يعيش الحلبي ، فواصل الرحلة إليه ، على ما سبقت الإشارة إليه ، وأخذ عنه ، وجالس تلميذه ابن عمرون في حلقاته :

#### ابن يعيش :

هو أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا النحوي الحلبي المشهور بابن يعيش وكان يعرف بابن الصانع — بصاد مهملة ونون — ولد في رمضان سنة ٥٥٣ هـ بحلب ، وقرأ النحو على فتيان الحلبي وأبي العباس البيزوري ، وسمع الحديث على الرضي التكريتي ،

(١) بغية الوعاة ص ٣٤٩ .

(٢) طبقات الشافعية ج ٥ ص ٢٨ .

(٣) الوافي بالوفيات ج ٣ ص ٣٥٩ .

(٤) المتقى من أحاديث النحاة ص ٤٤٦ من بغية الوعاة .

وأبى الفضل الطومى ، ورحل إلى بغداد ، ليدرك أبا البركات الأنبارى ، فبلغه خبر وفاته بالموصل . وكان ابن يعيش من كبار أئمة العربية ، ماهراً فى النحو والتصريف . قدم دمشق ، وجالس الكندى ، وتصدر بحلب للإقراء زماناً ، وطال عمره ، وشاع ذكره ، وغالب فضلاء حلب تلامذته . وكان حسن الفهم ، لطيف الكلام ، طويل الروح على المبتدئ والمتنهي ، ظريف الشائل مع سكينته ووقار . صنف شرح المفصل ، وشرح تصريف ابن جنى ، ومات بحلب فى الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ٦٤٣ هـ (١) .

ومن جالسهم ابن مالك :

### ابن عمرو :

أبو عبد الله جمال الدين محمد بن محمد بن أبى على بن أبى سعد بن عمرو بن الحلبي النحوى . قال الذهبى : ولد سنة ٥٩٦ هـ تقريباً ، وسمع من ابن طبرزد ، وأخذ النحو عن ابن يعيش وغيره ، وبرع فيه ، وتصدر لإقراءه ، وتخرج على يديه جماعة ، وجالس ابن مالك ، وأخذ عنه البهاء النحاس ، وروى عنه الشرف الديبائى ، وشرح المفصل ، ومات فى ربيع الأول سنة ٦٤٩ هـ (٢) . وخلاصة القول فى دراسات ابن مالك أنها كانت دراسات واسعة متنوعة شملت كل ما عرفه العصر من علوم القرآن والحديث واللغة والدين .

وقد ذكر صاحب نفح الطيب ، حين عرض للحديث عن دراسات ابن مالك ، أنه صرف همهته إلى إتقان لسان العرب ، حتى بلغ فيه الغاية ، وأربى على المتقدمين ، وكان إماماً فى القراءات ، وعالماً بها ، وصنف فيها قصيدة دالية مرموزة فى قدر الشاطبية ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها ، قال الصفدى : أخبرنى أبو الثناء محمود تلميذ ابن مالك ، قال : ذكر ابن مالك يوماً ما انفرده صاحب المحكم عن الأزهرى فى كتابه تهذيب اللغة ، وهذا أمر معجز ، لأنه يحتاج إلى معرفة جميع ما فى الكتابين (٣) ، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يشق بلحه ، وأما اطلاعه على أشعار العرب التى يستشهد بها على النحو واللغة ، فكان أمره فيها عجبياً ، وكان الأئمة الأعلام يتحIRON فى أمره ، وأما الاطلاع على الحديث ، فكان فيه آية ، لأنه كان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث ، فإن لم يجد فيه شاهداً عدل إلى أشعار العرب : وذكر ابن الجزرى فى طبقات القراء (٤) أن ابن مالك قد نظم فى القراءات قصيدتين : إحداهما دالية ، والأخرى لامية ، سوف أشير إليهما ضمن مؤلفاته .

### اشتغاله بالإمامة والتدريس :

ذكر الصفدى (٥) أن ابن مالك قد أخذ العربية عن غير واحد ، وتصدر بحلب لإقراء العربية .... وكان إماماً فى القراءات وعللها ، ثم قال : وأخبرنى الشيخ شهاب الدين أبو الثناء

(١) بغية الوعاة ص ٤١٩ .

(٢) نفس المصدر ص ٩٩ .

(٣) نفح الطيب ج ٧ ص ٢٦٠ ، ص ٢٦١ .

(٤) ج ٢ ص ١٨ .

(٥) الوافى بالوفيات ص ٣٥٩ وما بعدها .



نحمود عن ابن مالك ، أنه كان إذا صلى في العادلية ، لأنه كان إمام المدرسة ، يشيعه قاضي القضاة ، شمس الدين بن خلكان إلى بيته ، تعظيماً له ... وقد أقام بدمشق يصنف ويشغل بالجامع والتربية العادلية .

وقال ابن الجزري في طبقات القراء (١) : إنه قدم دمشق ، فأخذ عن السخاوي وغيره ، ثم توجه إلى حلب ، فترل بها وبحماء ، وأخذ عنه بهذين البلدين ، ثم قدم دمشق مستوطناً ، ونزل بالعادلية الكبرى ، وولى مشيختها التي من شرطها القراءات والعربية .. وأقام بالعادلية ، وألف المصنفات المفيدة في فنون العربية من ذلك : «التسهيل» الذي لم يسبق إلى مثله .

وذكر المقرئ في نفح الطيب (٢) : وقال بعض من عرف بابن مالك إنه تصدر بحلب ، وأم بالسلطانية ، ثم تحول إلى دمشق وتكاثر عليه الطلبة ، وحاز قصب السبق ، وصار يضرب به المثل في دقائق النحو وغوامض الصرف وغريب اللغات وأشعار العرب ، مع الحفظ والذكاء والتحرى لما ينقله والتحرير فيه .

ويمكن أن نخلص من هذه الأقوال ، إلى أن ابن مالك قد أتم دراسة القراءات والحديث واللغة والنحو على علماء دمشق وحلب الذين سبق ذكرهم ، وأنه بدأ الاشتغال بالإمامة والتدريس والتصنيف في حلب ، وأن التي أم بها وتصدر في حلب هي السلطانية لا العادلية — كما ذكر في دائرة المعارف — وأنه مر بحماة في طريق عودته إلى دمشق ، فأخذ عنه بها ، واستقر بعد ذلك في دمشق ، يشتغل بالتدريس والتصنيف وإمامة العادلية .

### الظاهرية ( السلطانية ) :

هي من آثار الملك الظاهر غازي بن صلاح الدين بحلب (٣) . قال في الدر المنتخب (٤) : من مدارس حلب : المدرسة الظاهرية ، وهي المعروفة الآن بالسلطانية ، تجاه القلعة ، مشتركة بين الشافعية والحنفية ، وكان الملك الظاهر قد أسسها ، وتوفي سنة ٦١٣ هـ ولم تم وبقيت مدة بعد وفاته ، حتى شرع فيها شهاب الدين طغرل بك فعمرها وكملها سنة ٦٣٠ هـ .

وقال في إعلام النبلاء (٥) : « مكتوب على بابها : بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه نستعين . هذه المدرسة قد أمر بعمارها وإنشائها في أيام السلطان الملك العزيز غياث الدنيا والدين محمد بن السلطان

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ج ٢ ص ١٨٠ وما بعدها .

(٢) نفح الطيب ج ٧ ص ٢٧٨ .

(٣) الملك غازي المعروف بالظاهر بن صلاح الدين الأيوبي ، كان صاحب حلب إلى أن توفي سنة ٦١٣ هـ وتوارثها أولاده من بعده ، فكانت بعيدة عن الفتنة التي شجرت بين خلفاء صلاح الدين ، فازدهرت فيها الآداب وأينعت العلوم ، ورحل إليها العلماء ، وقد استقل بها الملك العزيز محمد بن الملك الظاهر غازي بعد وفاة أبيه إلى أن قتل على يد هولاكو التتاري سنة ٦٣٤ هـ ، وتولى بعده ابنه الناصر صلاح الدين يوسف الذي بقي صاحب حلب ثم صاحب الشام إلى أن قتل على يد هولاكو التتاري سنة ٦٥٩ هـ ( ملخصة من مقدمة إنباء الرواة للأستاذ أبي الفضل إبراهيم ص ١٢ وما بعدها ) .

(٤) الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب — بيروت ، الباب الثالث عشر ص ١١١ .

(٥) إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء لابن الطباخ الحلبي ج ٢ ص ٢٢٢ ، ج ٤ ص ٣٥٦ .

الملك المظفر غازي بن السلطان صلاح الدين ، وأنشأها تكية وتربة ولى أمره شهاب الدين طغرل ابن عبد الله المالكي الظاهري ، وجعلها مدرسة للفريقين ، ومقرأً للمشتغلين بعلوم الشريعة من الطائفتين : الشافعية والحنفية ، مشتملة على مسجد لله تعالى ، مشيد فيه مدفن السلطان الملك الظاهر .. وشرط فيها أن يكون المدرس بها شافعي المذهب ، والإمام للصلاة فيها شافعي المذهب ، وكذا المؤذن ، ومن شرط واقفها أن يصلي الفقيه الخمس فيها .. ولها مدرس في الفقه ، ومدرس في النحو والقراءات .

### العادلية :

هي الآن مقر المجمع العلمي العربي بدمشق ، بالقرب من الجامع الأموي ، ويجاورها قبر صلاح الدين ، ويقابلها تماماً مبنى المكتبة الظاهرية .

وقد وضع أسس هذه المدرسة ، لدراسة الفقه الشافعي ، السلطان نور الدين محمود بن زنكي سنة ٥٦٨ هـ ، ولم يرتفع من بنائها إلا القليل حتى عاجلته المنية . وفي سنة ٦١٢ هـ أزال الملك العادل ، أخو السلطان صلاح الدين الأيوبي ، بناء نور الدين وعمل مكانه مدرسة عظيمة للشافعية ، بعد أن وسع مساحتها ودعيت باسمه . وتوفي الملك العادل سنة ٦١٥ هـ ولما يكمل بناؤها ، فقام ابنه الملك المعظم عيسى ، ملك دمشق من بعده ، بإكمال بناء العادلية ، وجعل لها قبة لدفن أبيه ، ونقل جثته من قلعة دمشق إليها سنة ٦١٩ هـ وهي السنة التي تم فيها بناؤها ، واحتفل بافتتاحها ، ووقف عليها الأوقاف العظيمة . وكان الملك المعظم مغرمًا باللغة العربية وآدابها ، فأراد تحقيق أفكاره وميوله في هذه المدرسة التي أصبحت سيدة مدارس دمشق ، ولم يشأ أن يغير ما أنشئت من أجله ، وأن يهدم مشاريع سلفه ، فجعلها قسمين : قسم للفقه ، وقسم للقراءات والعلوم العربية ، وقد كان بها مسكن من يتولى المشيخة والتدريس ، ومسكن ابن مالك بها باق إلى اليوم ، علي يمين الداخل ، يصعد إليه ببضع درجات ، ويسكنه الآن خادم المجمع ، وعلى يسار الداخل الغرفة التي كان يقيم بها ابن خلكان .

### قسم القراءات واللغة العربية :

ويهمنا من قسميها الكبيرين ، قسم القراءات والعربية الذي ولى التدريس به ابن مالك . وقد كان هذا الجانب من الدراسات في القسم الخارجي منها ، في تربة الملك العادل ، التي أحد أبوابها في دهليز المدرسة يقابله من الجهة الشمالية باب آخر لسكن أستاذ هذا الفن .

### المشيخة الكبرى :

ولى ابن مالك المشيخة الكبرى بالعادلية وكان من شرطها القراءات والعربية .

وهذا ثبت بأسماء بعض من عرفوا ممن تولوا هذه المشيخة (١) .

١ - القاسم بن أحمد اللورقي النحوي .

٢ - أبو شامة صاحب الروضتين .

---

(١) تنبيه الطالب للنعمي ج ٢ : التربية العادلية .



- ٣ - ابن مالك النحوى .
- ٤ - أحمد بن إبراهيم بن سباع .
- ٥ - محمد بن أبى بكر الحريرى .
- ٦ - محمد بن محمد الجزرى ، مؤلف النشر فى القراءات العشر .
- ٧ - ابنه فتح الدين .
- ٨ - ابنه الآخر محمد ... الخ .

### أسرته بالشرق ووفاته

لم يرد فى أخبار الدين كتبوا عن ابن مالك شىء عن أسرته وزواجه ، فلا نعرف شيئاً عن والديه ، ولا عن زواجه ، أين ومتى تم ، ولا عن زوجته من هى ومن أين تكون ؟ لهذا لا أعتد فى الحديث عن زواجه وأسرته على سند تاريخى ، وإنما هو مجرد حدس وتقدير للظروف التى أحاطت بالرجل فى حياته ورحلته وإقامته ، يمكن منها أن نستخلص أنه استقر بدمشق ورضى بها موطناً على أثر زواجه من بين أسرها ، كما أن تاريخ وفاة ابنه بدر الدين كهلا سنة ٦٨٦ هـ ، يرجح أن يكون مولده حوالى سنة ٦٤٠ هـ أو بعدها بقليل ، فإذا كان هو أكبر أبنائه ، وأغلب الظن أنه كذلك ، رجح أن يكون زواجه فى حدود سنة ٦٤٠ هـ أو قبيل ذلك ، بعد أن طوف بالشام واستقر فى دمشق . ولعل هذا الزواج ، كما قلت ، كان أول داع لاستقراره بدمشق ، بين أسرة زوجته وأسرته الناشئة ، بعد أن أنجب ولديه : بدر الدين ، وثقى الدين الأسد .

#### بدر الدين :

هو الإمام بدر الدين محمد بن محمد بن مالك الطائى الدمشقى الشافعى النحوى ابن النحوى : قال الصفدى : كان فهماً ذكياً حاد الخاطر ، إماماً فى النحو والمعانى والبيان والبديع والعروض والمنطق ، جيد المشاركة فى الفقه والأصول . أخذ عن والده ، ووقع ما أغضب الشيخ على ولده ، فسكن بعلبك ، فقرأ عليه جماعة ، فلما مات والده طلب إلى دمشق ، وولى وظيفة والده (١) ، وتصدى للاشتغال والتصنيف . وله من التصانيف : شرح ألفية والده ، وشرح كافيته ، وشرح لاميته ، وتكملة شرح التسهيل لم يتمه ، والمصباح فى اختصار المفتاح فى المعانى ، وروض الأذهان ، وشرح الملحة ، وشرح الحاجبية ، ومقدمة فى العروض ، ومقدمة فى المنطق ، وغير ذلك . ومات بالقولنج بدمشق ، يوم الأحد ثامن المحرم سنة ٦٨٦ هـ وتأسف الناس عليه (٢) .

وقال الصفدى عن شرحه للألفية : « إنه شرح فاضل منقح ، وخطأ والده فى بعض المواضع ، ولم تشرح الخلاصة بأحسن ولا أسد ولا أجزل من هذا الشرح على كثرة شروحيها ، وهو الشرح المشهور بشرح ابن الناظم » .

(١) لم يذكر اسمه ضمن من ولى المشيخة الكبرى ، فلعله ولى مشيخة العادلية الصغرى أو الأمية على ماسياتى بيانه .

(٢) بغية الوعاة ص ٩٦ .

وقيل إنه حضر مجلس الشيخ شمس الدين الأيكي ، وكان يعرف الكشاف معرفة مليحة فقعد لا يتكلم ، والأيكى يذكر درسه إلى أن أطال الكلام ، فقال له : يا شيخ بدر الدين لأى شىء ما تتكلم ؟ فقال : ما أقول ؟ ومن وقت تكلمت فيه إلى الآن عدت عليك إحدى وثلاثين لحنة . وقال عن وفاته : إنه مات قبل الكهولة بدمشق ، ودفن بمقبرة باب الصغير ، وقد ولى إعادة الأمانة بعده الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني (١) .

### تقى الدين الأسد :

هو محمد بن محمد بن مالك تقى الدين المعروف بالأسد ، قال الشيخ شمس الدين : صنف له والده الألفية فلم يحدق فى نحو ، وكان طيب الصورة يقرأ بالظاهرية ، وله مسجد ودكان مشهود ، وتوفى سنة ٦٠٩ هـ - هكذا فى الوافى وأظنها سنة ٦٥٩ هـ ، إذ يفهم من خبر وفاته قبل الكهولة أنه توفى فى حياة أبيه - قال الصفدى : والمقدمة الأسدية لوالده أيضاً وهى صغيرة نثر ، وضعها باسمه (٢) - وهذا يوافق ما ذكره السيوطى فى ترجمة والده ، وذكر مثله للقارى فى نفح الطيب - ثم قال :

وذكر الصفدى عن الذهبى ، أن ابن مالك صنف الألفية لولده تقى الدين الأسد ، واعترضه العلامة العجيسى بأن الذى صنفه له عن تحقيق هو المقدمة الأسدية قال : وأما هذه - يعنى الألفية - فذكر لى من أثق بقوله ، أنه صنفها برسم القاضى شرف الدين أبى القاسم هبة الله بن نجم الدين عبد الرحيم بن شمس الدين الجهنى الحموى الشافعى الشهير بابن البارزى - نسبة إلى باب أبرز - المتوفى سنة ٧٣٨ هـ ، وهو ممن سمع ابن مالك ، (٣) وذكر الجزرى مثل ذلك فى غاية النهاية (٤) .

### اخلاق ابن مالك وصفاته :

أجمع الذين ترجموا لابن مالك على أنه يمتاز بما كان عليه من الدين المتين وصدق الهمجة ، وكثرة النوافل ، وحسن السميت ، ورقة القلب ، وكمال العقل ، والتوعدة والوقار ، وأنه كان حريصاً على العلم وحفظه ، حتى أنه حفظ يوم وفاته ثمانية شواهد . (٥)

وكان رحمه الله كثير المطالعة ، سريع المراجعة ، لا يكتب شيئاً من محفوظه حتى يراجعه فى محله ، وهذه حالة المشايخ الثقات ، والعلماء الأثبات ، وكان لا يرى إلا وهو يصلى أو يتلو أو يصنف أو يقرئ .

وحكى أنه توجه يوماً مع أصحابه للفرجة بدمشق ، فلما بلغوا الموضع الذى أرادوه ، غفلوا عنه سوية ثم طلبوه فلم يجدوه ، ثم بحثوا عنه فوجدوه منكباً على أوراقه . (٦)

(١) الوافى بالوفيات ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(٢) نفس المصدر ص ٢٠٦ .

(٣) نفح الطيب ج ٧ ص ٢٩٠ .

(٤) غاية النهاية فى طبقات القراء ج ٢ ص ١٨١ .

(٥) نفح الطيب ج ٧ ص ٣٧٨ .

(٦) نفح الطيب ج ٧ ص ٢٨٢ .



وهذه رسالة ، كتبها ابن مالك ، إلى الظاهر بيبرس ، يطلب منه المعونة ببعض المال ، وهي تقفنا على جانب من حياته الاجتماعية بدمشق ، إلى جانب أنها تدلنا على أسلوبه الأدبي ، الذي يظهر فيه التأثير الواضح بأسلوب السجع الذي التزمه القاضي الفاضل وتلاميذه :

قال السيوطي (١) : « نقلت من خط شيخنا الإمام تقي الدين الشمني ، قال : من غريب ما رأيت على كراريس من تسهيل الفوائد ، بخط الشيخ جمال الدين بن مالك في أواخرها صورة قصة ، « رفعها الفقير إلى رحمة ربه ، محمد بن مالك ، يقبل الأرض ، وينهي إلى السلطان (الظاهر ركن الدين بيبرس البندقداري) أنه أعرف أهل زمانه بعلوم القراءات والنحو واللغة وفنون الأدب ، وأمله أن يعينه تقوداً ، من سيد السلاطين ومبيد الشياطين ، خلد الله ملكه ، وجعل المشارق والمغارب ملكه ، على ما هو بصدده ، من إفادة المستفيدين ، وهداية (٢) المسترشدين ، بصدقة تكفيه هم عياله ، وتغنيه عن التسبب في صلاح حاله ، فقا. كان في الدولة الناصرية عناية يتيسر بها الكفاية ، مع أن هذه الدولة من الدواة الظاهرية ، كجدول من البحر المحيط ، والخلاصة من الوسيط والبسيط ... الخ » .

### وفاته وراثته :

توفي ابن مالك بدمشق سنة ٦٧٢ هـ باتفاق ، وصلى عليه بالجامع الأموي ، وآخر من روى عنه الإمام شهاب الدين أحمد بن سليمان الكاتب ، كتاب الخلاصة عرضاً . (٣) ودفن بسفح قاسيون ، بتربة القاضي عز الدين بن الصانع ، وقال العجيسي : بتربة ابن جعوان (٤) .

وقد ذكر ابن طولون الصالحى ، في مزارات الصالحية ، قبر الشيخ جمال الدين بن مالك قبلى قبر الشيخ إسماعيل بن عبد الله الصالحى .. ولما قدم العلامة شعبان الآثارى الصالحية ، أراد زيارة قبره فقيل له ، لا يعرفه إلا رجل حفار يقال له زعتر ، فذهب إليه فلما وصل إلى الروضة ، وجد شخصاً يلحد ميتاً ، فسأل عن هذا الحفار ، فقيل له : هذا زعتر .

فقال له : يا شيخ ، أرنا قبر الشيخ جمال الدين بن مالك ، فذهب معه ، وأراه قبره بروضة الصالحية بسفح قاسيون بجوار قبر الشيخ إسماعيل بن عبد الله الصالحى ، وقريباً من قبر الحافظ العماد المقدسى ، فقال العلامة :

سألت أناساً عن ضريح ابن مالك      فأخبرنى شخص به وهو حفار  
وقالوا بأن الشخص يدعى بزعتر      فواعجبنا من زعتر وهو قبار  
ومن قول الشرف الحصنى يرثيه :

يا شتات الأسماء والأفعــــــــال      بعد موت ابن مالك المفضــــــــال  
وانحراف الحروف من بعد ضبط      منه فى الانفصال والاتصــــــــال

(١) حسن المحاضرة ج ٢ ص ٨٨ .

(٢) فى الأصل (وافادة) وهو تكرار لا يليق بما عهد من أسلوبه ، فلعله تحريف من الطبع أو النسخ .

(٣) القلائد الجوهريّة ، القسم الثانى ص ٣٩٥ .

(٤) نفخ الطيب ج ٧ ص ٢٧٣ وما بعدها .

مصدراً كان للعلوم بإذن الله من غير شبهة ومحال  
عدم النعت والتعطف والتوكيد مستبدلاً من الإبدال  
ألم قد عساه أسكن منه حركات كانت بغير اعتلال  
وقد رثاه الشيخ بهاء الدين بن النحاس بقوله : (١)

قل لابن مالك إن جرت بك أدعى حمرا يحاكيها النجيع القاني  
فلقد جرح القلب حين نعت لي وتدفقت بدمائه أجفاني  
لكن يهون ما أجن من الأمي علمي بنقلته إلى رضوان  
فستى ضريحاً ضمه صوب الحيا يهيم به بالروح والريحان

### مؤلفاته

ابن مالك من أعظم نحاة القرن السابع شهرة ، إن لم يكن أعظمهم جميعاً ، فهو أساسهم مادة ،  
وأغزرهم إنتاجاً ، وأرفعهم ذكراً ، وأوسعهم رواجاً ، فقد رزق - رحمه الله - العمر الطويل ،  
والصبر الجميل ، والعقل الراجح ، والقدرة الفائقة على القراءة والبحث والاطلاع ، فجاء إنتاجه  
على غزارته وتمقه سهلاً متبولاً ، فصادف الاهتمام والذيع والرواج ، بصورة لم يسبق لها مثيل  
في تاريخ التأليف ، في ميدان اللغة والنحو على الخصوص .

ولقد كان بودي ، لو تسعفتي المراجع ، فأرتب مؤلفاته ترتيبها الزمني على حسب تصنيفها ،  
الأول ، فالتالي ، وهكذا ، ليكون ذلك أجدي في تصوير تطور مسائل النحو ومشكلاته عند  
الرجل ، منذ بدأ التصنيف حتى ختمه ، غير أني لم أجد بين هذه المراجع ، على كثرة ما وقع لي  
منها ، شيئاً نافعاً في هذا الصدد ، إذا استثنينا إشارة ابن الجزري ، إلى أنه صنف الكافية الشافية  
بحلب ، والخلاصة ( الألفية ) بحماة ، والتسهيل بدمشق ، ولذا آثرت ترتيب هذه المؤلفات على  
أساس أهميتها وصلتها بهذا الكتاب الذي أمهد له ، مع مراعاة الترتيب الزمني بين الكافية والألفية  
والتسهيل ، وهي أهم مؤلفاته النحوية .

هذا ، وقد وهب لابن مالك قدرة فائقة على النظم العلمي الرائق ، فأخرج الكثير من مؤلفاته  
النحوية واللغوية نظماً ، وجاء هذا النظم على جفاف مسائله وصعوبة موضوعاته عذياً سائغاً ،  
حتى يوشك بعضه أن يضاهي الشعر العاطفي في روعته وجماله (٢) ، ولعل هذا من أهم العوامل  
التي ساعدت على رواج مؤلفات ابن مالك ، وبخاصة الألفية التي حجبت أو كادت أضواؤها أن  
تخجب ما سبقها من مؤلفات في النحو .

(١) نفح الطيب ٢٧٦ وبغية الوعاة ص ٥٧ .

(٢) من أوضح الأمثلة على ذلك : تحفة المودود في المقصور والممدود .



## مؤلفاته النحوية :

### (١) الكافية الشافية :

منظومة طويلة فيما يقرب من ثلاثة آلاف بيت ، من مزدوج الرجز ، تضم النحو والصرف معاً ، منها نسخة مخطوطة في مجلد واحد بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٣٩) نحو ، في ١٦٢ ورقة (٣٢٤ صفحة) من القطع المتوسط مكتوبة بخط النسخ الجميل ، بكل صفحة تسعة أسطر ، تشتمل على ٦٤ باباً ، ينطوي تحتها ٦٧ فصلاً ، كتبت عناوينها بالمداد الأحمر ، والتمن بالمداد الأسود ، مطلعها :

بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وسلم  
قال ابن مالك محمد وقد نوى إفادة بما فيه اجتهد  
الحمد لله الذي من رفده توفيق من وفقه لحمده  
تبارك اسمه ، وتمت كلمه وعم حكمه ، وجمت حكمه  
ثم على خير الهداة أحمداً منه صلاة تستدام أبداً  
تغمر آله وصحبه الألى بحفظهم عهدده نالوا العلا  
وتسعد الذي بها قد اعنى سعادة منيلة أقصى المسنى

وبعد ، فالتحو صلاح الألسنة والنفس إن تعدم سناه في سته  
به انكشاف حجب المعاني (يبدو به) المفهوم ذا إذعان (١)  
ومن يعن طالبه بسبب فهو حر بثيل كل أرب  
وقد جمعت فيه كتباً جمه مفيدة يعنى بها ذو الهمة  
وهذه أرجوزة مستوفيه عن (٢) أكثر المصنفات مغنيه  
فمن دعاها قاصداً بالكافية مصدق ، ولو يزيد الشافيه  
فالله يحظينا بخير سعى وباجتناء ثمرات . السوعى

وبعد هذه المقدمة ، تبدأ أبواب المتن بباب شرح الكلام وما يتألف منه ، وباب الإعراب والبناء ، وباب إعراب المثني والمجموع على حده ... الخ ، فإذا اقتضى الأمر قسم الباب إلى فصول ، وهكذا حتى تنتهى الأرجوزة . وقد بلغت عدة أبيات هذه النسخة ألفين وسبعمائة وتسعين بيتاً ، وسوف أوفى الحديث عنها عند الموازنة بينها وبين الألفية والتسهيل بعد هذا العرض السريع للمؤلفات إن شاء الله .

(١) في الأصل يوجد كشط بأول الشطر الثاني وبعده لفظ غير واضح ، فوضعت ما بين القوسين تمشياً مع السياق .

(٢) في الأصل « وعن » وحذف الواو أسلم للنظم .

هذا ، وقد ذيلها بأكثر من مائة بيت ، العلامة أبو الثناء محمود بن محمد خطيب الدهشة الشافعي الحموي-، من علماء القرن التاسع ، سماها : وسيلة الإصابة إلى طريقة الكتابة ، رتبها على أربعة أبواب ، في الوصل والفصل ، والحذف ، والزيادة ، والبدل ، وشرحها ، وأتمها تأليفا سنة ٨٠٥ هـ . (١)

## (٢) الوافية ( في شرح الكافية الشافية ) :

وقد شرح ابن مالك الكافية نثراً بشرح سماه « الوافية » وعلق عليه نكتاً ، وشرحها أيضاً ولده بدر الدين ، وبالظاهرية نسختان من شرح الكافية برقمي ١٥٢ نحو وصرف ، ١٥٣ نحو وصرف ، بعنوان شرح نظم الكافية لابن مالك .

وقد وجدت لما شرحين بدار الكتب ، أحدهما تحت رقم ٢٣٦ نحو ، بعنوان : قطعة من شرح على كافية ابن مالك ، أوله : سألتني بعض الألباء ، المعتنين بحقائق الأنباء ، أن أتلو الكافية الشافية ، بشرح ... الخ ، وبعد هذا التقديم ، وهو في نحو خمسة أسطر ، فصل في أعلم وما جرى مجراه .. وينتهي المجلد بفصل فيما تتركب من الأحوال والظروف ..

ويقع هذا الشرح في مجلد قدر مجلد الكافية الذي سبقت الإشارة إليه وعلى ورق مماثل . ويبدو من صيغة الشرح أنه لغير ابن مالك ، لأن الشارح يكرر فيه : « قوله .. » ويذكر النص ، ثم يتلوه بالشرح ، مما يدل على أن الشارح غير المصنف ، وهو مخطوط بقلم قديم ، وبه خروم ، فلعله شرح ابنه بدر الدين .

والثاني مخطوط قديم أيضاً ، ذكر في الفهارس أنه نسخة أخرى من السابقة ولكن تبين لي بعد مراجعته ، أنه مغاير له ، فهو مجلد ضخيم ، يقع في ٢٦٦ ورقة من الحجم الكبير ، تحتوي كل صفحة من صفحاته على ٢٠ أو ٢١ سطراً بكل سطر حوالي ١٢ كلمة ، مكتوب بخط نسخ معتاد ، على ورق سميك ، به خروم وتمزيق ، ويبدو من أسلوب التقديم ، وطريقة الشرح ، أنه لابن مالك ، فهو يبدأ بعد المقدمة التي تتمشي مع الروح العام لمقدمات ابن مالك ، بذكر خطبة الكافية الشافية ، ثم عنوان : شرح الكلام وما يتألف منه ، ويبدأ الشرح هكذا ، ص ... ويذكر النص ، ش ... ويمضي في الشرح ، وهي طريقته في شرح كتبه وينتهي المجلد بفصل :

لآلة من الثلاثي مفعلة ومفعل أو مفعلة ، ومفعلة

وآخر النظم :

ص : وقد جعلت نظم هذا الباب	مكملاً أبواب ذا الكتاب
لحمد لله على تكميله	ميسراً ما ريم من تحصيله
وأفضل الصلاة والسلام	على لباب صفوة الأنعام
لآله منها صلاة وافره	وأنعم باطنه وظاهره

ثم ختام الكتاب :

(١) مخطوط تحت رقم ١٢٩٠ بدار الكتب ، تم نسخه سنة ١٠٢٣ هـ .



... وكان الفراغ من تعليقه ليلتين بقيتا من شعبان سنة ست و... وسبعمائة (هكذا) بقية الرقم غير واضح . وهذا التاريخ للختم يبدو منه أن هذا الشرح قد تم بعد سنة سبعمائة ، فإذا كان هذا التاريخ لتمام الشرح كان الذي أتم الشرح شخصاً آخر غير ابن مالك ، ولعله أحد تلاميذه ، وإذا كان لكتابة النسخة كان الشرح كله لابن مالك .

وواضح من هذين المصنفين : « الكافية والوافية » تأثر ابن مالك بابن الحاجب في تسمية المتن بالكافية والشرح بالوافية ، وإن كان صنيع ابن مالك في المتن والشرح يغير صنيع ابن الحاجب كل المغيرة ، حتى يمكن أن يقال إن ابن مالك لم يتأثر بغير التسمية ، بل إنه يبدو كالمعارض لابن الحاجب ، فكافية ابن الحاجب موجز مركز في النحو فقط ، وكافية ابن مالك نظم مطول في النحو والصرف معاً ، ووافية ابن مالك نثر كالشرح لنظم الكافية ، ووافية ابن الحاجب نظم لكافيته ، وقد خص ابن الحاجب الصرف بمصنف خاص سماه : الشافية موجز مركز كالكافية ، في حين جمع ابن مالك النحو والصرف في منظومته : الكافية الشافية .

وقد وجدت بمكتبة الأزهر نسختين من هذا المصنف بعنوان : شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحت رقمي (٧١٨، ٣٣٧٩ عروسي) .

وبمكتبة مصطفى فاضل نسخة من « شرح ابن مالك على الكافية » برقم ٧١٩١ صرف .

### (٣) الخلاصة المشهورة بالألفية :

وهي منظومة في نحو ألف بيت أودع فيها ابن مالك خلاصة ما في الكافية الشافية من نحو وتصريف ، بدأها بقوله :

قال محمد هو ابن مالك      أحمد ربى الله خير مالك  
مصلحاً على النبي المصطفى      وآله المستكفين الشرفاً  
وأستعين الله في ألفيته      مقاصد النحو بها محويه  
تقرب الأقصى بلفظ موجز      وتبسط البذل بوعده منجز  
والألفية لشهرتها لا يكاد يخلو منها بيت فيه من يطلب العلم ، ونسخها كثيرة بين مخطوطة ومطبوعة بجميع المكتبات العامة والخاصة ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، وجدت منها بدار الكتب نسخاً مخطوطة تحت أرقام : ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٣٤٥ ، ٨٤١ ، ١١٠٤ ، ١٤٠٣ ، ٣١ م ٣٢ م ، ٥٢٢ مجاميع ، ٦١٠ مجاميع ، ٨ مجاميع ش .

ونسخاً مطبوعة تحت أرقام : ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٣٩٠ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٥ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٥٧ . الخ .

وبالأزهر نسخ كثيرة مخطوطة ومطبوعة منها ٤٧ ، ١٠٣ ، ٥٣٧ ، ٥٥٢ ، ٥٧٧ ، الخ . ولأهمية الكافية والألفية بين كتب النحو بعامة ، وكتب ابن مالك بخاصة ، عقدت موازنة وافية بينهما وبين التسهيل في ختام هذا التعريف .

#### (٤) التسهيل :

وهو هذا الكتاب الذى بين يدي القارئ وقد أفردته ببحث واف بعد الفراغ من بقية المؤلفات لاستيفاء الحديث عنه فى كل ما يقتضيه الأمر من عرض وتحقيق ونقد وتعليق .

#### (٥) شرح التسهيل :

ذكر صاحب « كشف الظنون » ، فى حديثه عن التسهيل (١) من شروح التسهيل : شرح المصنف - ابن مالك - وصل فيه إلى باب مصادر الفعل ، ويقال إنه كمله ، وكان كاملاً عند تلميذه الشهاب الشاغورى ، فلما مات المصنف ظن أنهم يجلسونه مكانه ، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم ، فأخذ الشرح معه وتوجه إلى اليمن غاضباً من أهل دمشق ... ثم كمله ولده بدر الدين من المصادر إلى آخر الكتاب (هكذا) (٢) ، وكمله أيضاً صلاح الدين الصفدى . وقد أورد السيوطى الخبر فى ترجمة الشهاب الشاغورى (٣) ، وقد وجدت نسخة من هذا الشرح بدار الكتب أبى الحديث عنها إلى حينه ، ضمن الحديث عن شروح التسهيل .

#### (٦) المؤصل فى نظم المفصل :

أشارت إليه أكثر المراجع التى ترجمت لابن مالك ، وهو نظم لمفصل الزمخشري ، وقد أشار ابن مالك إليه فى مقدمة بعض كتبه ، كما أشار إليه فى مقدمة نثره لهذا النظم ، وسيأتى بيانه ، كما جاء ذكره فى النظم الجامع لمؤلفات ابن مالك بقوله :

وجناء بنظم للمفصل — بارع رفيع على المنظوم يدعى المؤصلاً

#### (٧) سبك المنظوم ، وفك المختوم :

فى دائرة المعارف أنه رسالة موجزة فى النحو ، وقيل فى بعض المراجع إنه فك لنظم المفصل السابق ، وهو الصواب ، إذ ورد فى مقدمة النسخة الموجودة منه ببرلين ( ٦٦٣٠ ) :

أما بعد ، فلانى استخرت الله تعالى فى نثر المؤصل ، ليم ما نويته من إعانة الأذكياء بالإيجاز .. الخ وأوله : باب شرح الكلمة والكلام ، وما يتعلق بذلك من العلامات والأقسام . وهو موافق إلى حد كبير لما رأيته فى مقدمة المخطوط رقم ٦٨ ٧٠ بالظاهرية بدمشق ، تحت عنوان « تسهيل الفوائد » .. ولهذا ظننت أن هذه النسخة من سبك المنظوم ، وأن الناسخ أخطأ فى تسميتها بالتسهيل ، أو أن الخلط حدث بين المقدمتين . على ما أفصله بالحديث والتحقيق بعد قليل .

#### (٨) عمدة الحافظ ، وعدة الالفاظ :

قيل عنه فى البغية ، ونفح الطيب : إنه مختصر يضم أصول النحو ، وفى دائرة المعارف ، إنه رسالة صغيرة فى الإعراب ، وفى هامش نفح الطيب ، ذكر الأستاذ المحقق أحمد يوسف نجاتى أن له أيضاً « العمدة » فى النحو ، وهو مختصر ، ثم شرحه ، وشرحه كذلك أبو أمامة النقاش المتوفى سنة ٧٦٣ هـ

( ١ ) كشف الظنون مجلد ١ ص ٤٠٥ وما بعدها .

( ٢ ) هكذا ورد الخبر ، وسوف يأتى تحقيقه .

( ٣ ) بغية الوعاة ص ٢٠٧ .



وأبو ياسر بن غمار المالكي المتوفى سنة ٨٤٤ هـ ، وابن العطار على بن إبراهيم بن داود الدمشقي المتوفى سنة ٧٢٤ هـ ، ومنه نسخة بمكتبة برلين تحت رقم (٦٦٣١) أولها :

قال الشيخ جمال الدين الجياني ...

الكلمات ثلاث : اسم ، وفعل ، وحرف . يعرف الاسم بتعريفه نحو الرجل ، وبتنوينه نحو زيد ، وبجره نحو : انتفعت بهذا ... الخ .

#### (٩) شرح عمدة الحافظ ، وعمدة الالفاظ ( شرح العمدة ) :

منه نسخة ببرلين ( ٦٦٣٢ ) بعنوان : شرح العمدة في النحو ، ومنه نسخة بدار الكتب ( ١١٦٨ نحو ) قال في تقديمه : هذه تنبيهات مختصرة ، يستعان بها على فهم ما تضمنته مقدمتي الموسومة بعمدة الحافظ ، وعمدة الالفاظ ... الخ .

ومنه بمكتبة الأزهر نسخة تحت عنوان : تنبيهات ابن مالك على مقدمته ( عمدة الحافظ وعمدة الالفاظ ) برقم ( ٢٣٤٧ ) السقا ، ونسخة مستنسخة من السابقة برقم ( ٣٨٣٣ ) نحو .

#### (١٠) اكمال العمدة :

ذكره السيوطي في البغية ، كما ذكره ناظم المصنفات .

#### (١١) شرح اكمال العمدة :

ذكره السيوطي أيضاً . ويفهم مما ذكر في هامش نفح الطيب أن له العمدة وشرحه ، ومن رواية السيوطي ، أن له الإكمال وشرحه ، فعمل العمدة الذي أشار إليه في نفح الطيب ، هو عمدة الحافظ ، بعد اختصار الاسم ، والإكمال وشرحه مصنفان آخران ، حيث ورد ذكرهما في نظم المؤلفات ، بعد عمدة الحافظ :

وآخرهما بإكمال عمدة فزاد عليها في البحوث وعلا  
وصنف للإكمال شرحاً مبيناً معانيه حتى غدت ربة انجلا (١)

#### (١٢) شواهد التوضيح والتصحيح ، لمشكلات الجامع الصحيح ، أو اعراب

مشكل البخاري :

وقد حققه وعلق عليه ونشره أخيراً المرحوم الأستاذ محمد فزاد عبد الباقي . وهو تعليقات ومناقشات قيمة لمشكلات الإعراب في بعض أحاديث البخاري ، أخرجها في واحد وسبعين مبحثاً منمصلة بالكتاب المذكور . وهذا المصنف من أهم المصنفات التي تظهر براعة ابن مالك في معالجة المشكلات ، وتكشف عن منهجه في النقاش والحجاج ، وتبين فضله وقدرته وسعة أفقه وعظيم إحاطته باللغة والنحو والشواهد ، فمن بحوثه : البحث الأول في « ياليتني » ، وفي استعمال « إذا » مكان « إذا » وبالعكس ، وفي تركيب : أو مخرجي هم ؟ ، والبحث الثاني فيما يقع الشرط فيه مضارعاً والجواب ماضياً ، والبحث الثالث في إثبات ألف يراك بعد متى الشرطية ، وحمل متى على إذا ، وحمل إذا على متى ، وإجراء الممثل مجرى الصحيح ، والبحث الرابع في اجتماع ضميرين ، هل

( ١ ) هكذا نهاية هذا الشطر الأخير ، ولعله يقصد أن معانيه غدت صاحبة انجلاء ووضوح .

الأولى انفصالهما أو اتصالهما ؟ والبحث الحامس في حديث : لا يخرج به إلا إيمان بي وتصديق برسلي ... الخ . وقد تخيرت بحثاً من هذا المصنف كمثال لطريقة ابن مالك في مناقشة هذه المشكلات ، وهو على إيجازه موفق بالغرض موجز للقصد .

البحث الثامن عشر في استعمال « في » بمعنى التعليل . ومنها قول النبي صلى الله عليه وسلم : « عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت ، فدخلت فيها النار » . — أخرجه البخاري في كتاب الشرب والمساواة — قلت : تضمن هذا الحديث استعمال (في) دالة على التعليل ، وهو ما خفي على أكثر النحويين ، مع وروده في القرآن العزيز والحديث والشعر القديم ، فمن الوارد في القرآن العظيم قوله تعالى : « لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم » (١) ، وقوله تعالى : « ولولا فضل الله عليكم ورحمته في الدنيا والآخرة لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم » . (٢)

ومن الوارد في الحديث : « عذبت امرأة في هرة ... » ، و « يعذبان وما يعذبان في كبير ... » أخرجه البخاري في كتاب الوضوء .

ومن الوارد في الشعر القديم قول جميل :

فلیت رجالا فیک قد نذرُوا دمی      و هموا یقتلی یابشِن نَقسِ—وفی  
 ومنه قول أبی خراش ، (وفی رواية لأبی ذؤیب) :  
 لوی رأسه عنی ومال بوده      أغانج خود کان فینا یزورها  
 ومنه قول الآخر :

أَفِي قَمَلِي مِنْ كَلِيبٍ هَجَوْتُهُ— أَبُو جَهْضَمٍ تَغَلَى عَلَيَّ مَرَّاجِلُهُ—

(١٣) المقدمة الأسدية :

ذكرها السيوطي في البغية ، والمقرئ في نفح الطيب ، وهي رسالة صغيرة في النحو ، قيل إنه صنفها لولده تقي الدين الأسد ، على ما سبقت الإشارة إليه .

(١٤) شرح الجزئية :

والخزولية مقدمة في النحو ، مشهورة باسم مؤلفها أبي موسى الخزولي ، قيل إنها حواش على جمل الزجاجي ، وقيل : ليس فيها نحو وإنما هي منطق ، لحدودها وصناعتها العقلية .. وقد جاء في تذييل ابن مكتوم لنظم المصنفات :

وصنف شرحاً للجزوليبة التي غدا نظمها كالصخر حتى سهلا (٣)

(١٥) نكتة النحوية على مقدمة ابن الحاجب :

وقد أشار الأشموني إلى هذا المصنف في منهج السالك . (٤)

(١) سورة الأنفال آية ٦٨ .

(٢) سورة النور آية / ١٤ .

( ٣ ) وقد سبق التنبيه إلى إشارة القفطى إلى هذا الشرح ص ٥ من هذا التمهيد .

(٤) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ج ١ ص ٤٩ .



## مؤلفاته اللغوية :

### (١٦) نظم الفوائد :

وفي البغية « نظم الفوائد » بالواو ، ولكن السيوطي نفسه نقل في المزهرة أجزاء من هذا لكتاب ، في أماكن عدة ، وكرر ذكر الاسم بالراء وهو الصحيح . والكتاب عبارة عن ضوابط فوائد منظومة ، ليست على روى واحد ، وقد نقل السيوطي عنه في المزهرة فقال : قال ابن مالك ، كتابه « نظم الفوائد » كل ما جاء على « فعلا » فمؤنثه « فعلى » ، غير اثني عشر اسما فإنها جاءت لي فعلا ، ثم نظمها فقال :

أجز فتعلّى لفَعْلًا لانا إذا استثنيت حبْلًا لانا (١)  
ودخنًا لانا (٢) وسخنًا لانا (٣) وسيفانًا (٤) وصحيانًا (٥)  
وصوجانًا (٦) وعلانًا (٧) وقشوانًا (٨) ومصانًا (٩)  
وموتانًا (١٠) وندمانًا (١١) وأتبعهن (١٢) نصرانًا (١٣)  
يلها المرادى بيت كتكملة :

وزد فيهن خمصانًا (١٤) على لغة (١٥) وأليانًا (١٦)

وقد أورد السيوطي أجزاء آخر من هذه الضوابط ، في ثانيا المزهرة ، منها : قال ابن مالك :

ي ورد من فاعل ، بفتح العين ، ألفاظ محصورة ، نظمها في قوله :

- (١) حبلان : غضبان أو كبير البطن وهي حبلانة أى غضبي أو حامل .
- (٢) دخنان : يوم دخنان وليلة دخنانة بهما كدرة في سواد دخن .
- (٣) سخنان : يوم ساخن وسخنان وليلة سخنانة .
- (٤) سيفان : رجل سيفان طويل مشوق ضامر وهي سيفانة .
- (٥) صحيان : رجل صحيان يأكل في الضحى ، وهي صحيانة ، وقلة صحيانة بارزة للشمس .
- وصحيان : يوم صحيان وليلة صحيانة لا غيم فيها .
- (٦) صوجان : كل يابس الصلب من اللواب والناس ، ونحلة صوجانة يابسة كزة السعف .
- (٧) علان : رجل علان كثير النسيان وهي علانة ، وعلانة حصن قرب دمار .
- (٨) قشوان : دقيق ضعيف رقيق الساقين وهي قشوانة .
- (٩) مصان : اللثيم أو هو شتم بمعنى ماص بظفر أمه ، أو راضع الغنم لؤما وهي مصانة .
- (١٠) موتان : رجل موتان الفؤاد بليد وهي موتانة .
- (١١) ندمان : منادم ، أما من الندم فغير مصروف ومؤنثة لندى .
- (١٢) نصران : واحد النصارى وهي نصرانة ، وبلدة بالشام .
- (١٣) المزهرة للسيوطي ج ٢ ص ٧٤ وما بعدها .
- (١٤) خمصان : ضامر البطن وهي خمصانة .
- (١٥) أليان : كبش أليان ونعجة أليانة ، وكذا الرجل والمرأة .
- (١٦) منهج السالك ج ٢ ص ١٩٣ .

اخصص إذا نطقت وزن فاعل بياذق (١) وخاتم وتابل (٢)  
 ودائق (٣) ورأسن (٤) ورامسك (٥) ورامج (٦) ورانج (٧) وزاجل (٨)  
 وساذج وسالنج (٩) وشالم (١٠) وطابع وطابق (١١) وناطل (١٢)  
 وطاجن وعالم وقارب وقالب (١٣) وكاغد (١٤) وما يلي  
 من كامنج (١٥) وهاون ويارج (١٦) ويارق (١٧) ، وبعضها بفاعل  
 ومنها أيضاً قوله : الذي جاء على فعل - بضم الفاء - وليس جمعاً ، ألفاظ محصورة ،  
 ثم نظمها فقال :

في غير جمع قتل وزن فاعل كتبع (١٨) وجبب (١٩) وحول (٢٠)  
 وحلب (٢١) وخلق (٢٢) وخرم (٢٣) وخلب (٢٤) وخلر (٢٥) ودخل (٢٦)

- 
- ( ١ ) الباذق ما طبخ من عصير العنب أدنى طبخة فصار شديداً .  
 ( ٢ ) والتابل بفتح الباء وكسرها أزار الطعام ج توابل .  
 ( ٣ ) الدائق سدس الدرهم ، والأحقق ، والسارق ، والمهزول الساقط من الرجال والنوق .  
 ( ٤ ) رأسن فارسية بمعنى القنس وهو التوء ، ونبات طيب الرائحة .  
 ( ٥ ) رامك شيء أسود يخلط بالمسك ، والمقيم بالمكان لا يبرح .  
 ( ٦ ) الرامج بالكسر ملواح يصطاد به الجوارح .  
 ( ٧ ) الرانج بالكسر أيضاً ثمر أملس ، والجوز الهندي .  
 ( ٨ ) الزاجل ماء الفحل أو الظليم ، وعود يكون في طرف الجبل ، والحلقة في زج الرمح .  
 ( ٩ ) السالنج الجرب ، والأسود من الحيات .  
 ( ١٠ ) الشالم الزؤان يكون في البر .  
 ( ١١ ) الطابق الآجر الكبير ، والعضو أو نصف الشاة .  
 ( ١٢ ) الناطل الجرعة من الماء واللبن والنبذ ، والفضلة تبقى في المكيا ، والخمر ومكياها .  
 ( ١٣ ) القالب البسر الأحمر ، وما تفرغ فيه الجواهر السائلة لتصاغ .  
 ( ١٤ ) كاغد قرطاس ( معرب ) .  
 ( ١٥ ) كامنج أدام .  
 ( ١٦ ) اليارج القلب والسوار والهنديل بن النضر بن يارج فحدث .  
 ( ١٧ ) اليارق : الد مستبد العريض .  
 ( ١٨ ) تبع : من ملوك اليمن ، والفل ، والناصر ، والمدين ، والتابع .  
 ( ١٩ ) جبب : جبان ، ونوع من العهام .  
 ( ٢٠ ) حول : شديد الاحتيال .  
 ( ٢١ ) حلب : نبت يديغ به .  
 ( ٢٢ ) خلق : السحابة المستوية ، والصخرة ليس فيها وعصم ولا كسر .  
 ( ٢٣ ) خرم : نبات الشمر ، والناعم من العيش .  
 ( ٢٤ ) خلب : برق مطمع مخلف .  
 ( ٢٥ ) خلر : نبات أو الفول أو الجلبان أو الماشي .  
 ( ٢٦ ) دخل : دخل الرجل نيته ومذهبه وعقله وبطائه .



وزرق (١) وذرح (٢) وزمـج (٣) وسرق (٤) وسلج (٥) ودمل  
وصلب (٦) وطلع وعلـف (٧) وعوذ (٨) وزمت (٩) وزمل (١٠)  
وعوق وغبر (١١) وغـرب (١٢) وقبر وقلب (١٣) وقمـل  
وكرز (١٤) وخرق (١٥) وسكر وسلم وسم (١٦) وجمل (١٧)

#### (١٧) مثلثات ابن مالك المسماة : اكمال الاعلام بمثلث الكلام :

وهي أرجوزة مربعة ، عدتها نحو ٢٧٥٥ بيتاً ، في مجلد كبير ، تدل على اطلاع عظيم ، وإحاطة نادرة باللغة ، وقدرة فائقة على النظم ، وقد جاء في مقدمتها ما يدل على أنه ألفها وأهداها للملك الناصر ابن الملك العزيز عماد الدين صاحب حلب (٦٣٤ - ٦٥٩ هـ) ، وهذا يدلنا على أنه صنف هذا الكتاب قبل أن يغادر حلب ، فهو أسبق تأليفاً من الألفية والتسهيل . ولابن مالك في المثلثات ثلاثة مصنفات : هذه الأرجوزة ، ومثلثات في نفس الموضوع وبنفس التسمية ، ولكنها نثر ، وثلاثيات الأفعال . وسيأتى بيانها .

وقد وجدت من الأرجوزة عدة نسخ بدار الكتب (١٨) ، منها هذه النسخة التي أخذت عنها هذا البيان (٣١٠ لغة) في مجلد في ١٤٥ صفحة من القطع المتوسط ، كتبت بخط النسخ الجميل ، وبآخرها تعليق للأستاذ تيمور ، يذكر فيه تقريباً منظوماً للكتاب ، للشيخ عبد الله الإدكاوي ، مع ترجمة له . والصفحة الأولى من هذه النسخة بها عنوان الكتاب ، ورقم النسخة ، وخاتم (الكتبخانة) ثم يبدأ المتن بالصفحة الثانية ، وأوله : بسم الله الرحمن الرحيم . قال الفقير إلى رحمة ربه ، المستوهد مغفرة ذنبه ، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الجبائي جزاه الله خيراً :

- |           |   |
|-----------|---|
| (١) زرق   | : طائر صياد ، وبياض في ناصية الفرس .                                  |
| (٢) ذرح   | : بالحاء دويبة حمراء منقطة بسواد تطير وهي من السموم .                 |
| (٣) زمـج  | : بالجم طائر ، وبالحاء اللثيم والضعيف والقصير الدميم والأسود القبيح . |
| (٤) سرق   | : عين ، وكورة ، وصحابي .  |
| (٥) سلج   | : نهايت .   |
| (٦) صلب   | : شديد .  |
| (٧) علف   | : تمر يشبه الباقلاء .   |
| (٨) عوذ   | : النبت في أصول الشوك أو بالمكان الحزن .                              |
| (٩) زمت   | : طائر يثلون ألوانا .   |
| (١٠) زمل  | : جبان ضعيف .   |
| (١١) غبر  | : بقية الشيء .  |
| (١٢) غرب  | : جبل بالشام .  |
| (١٣) قلب  | : حول قلب محتال بصير بتقلب الأمور .                                   |
| (١٤) كرز  | : لثيم خبيث حاذق ، والعوى ، والصقر ، والبازي .                        |
| (١٥) خرق  | : طائر أو جنس من العصافير .   |
| (١٦) السم | : البقر .   |
| (١٧) جمل  | : جبل السفينة ، وحساب الجمل .   |
- (١٨) مخطوطة رقم ٣١٠ لغة ، وأخرى برقم ١٩ ش ، ٦٦٥ مجاميع ، ومطبوعة ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

إتباع محمد الملك الوهاب  
محمد وآله الأنجساب  
وبعد ، فالأولى بأن تجلى له  
ملك يبارى فضله أفضاله  
فمن عداه (١) لم مبيد  
لما علمت أنه ذو أرب  
رأيت أن أجعل بعض قربي  
أحوى به أكثر تثليث الكلام  
فحوز هذا الفن محمود مهم  
وهأنا آتى به مبوباً  
ملخصاً مخلصاً مهذباً  
مثلث (٢) معنى ولفظاً أكثره  
وباب ذا من قبل ذاك أذكره  
وليدر أن كل لفظ يسود  
وما بلفظ واحد قد يقع  
في غير ذا الباب بفتح أبدى  
فلمست محتاجاً إلى تقييد  
والله يقضى فيهِ بالخصول  
ففضله ما عنده من عدول

صلاته على الرضى الأواب  
به ابتهاج النطق والكتياب  
بنات فكر ناسبت لإجلاله  
في نصر أهل العلم والآداب  
مستأصل يغنى عن احتراب  
إلى اتساع في كلام العرب  
له كتاباً فيهِ ذا أحساب  
نحو حلت وحلت وحليم  
به اعتنى قدماً أولو الألباب  
على الحروف ينياً مرتباً  
يتقاد معناه بلا استصعاب  
ومنه ما باللفظ خصت صورته  
مستبغاً لسائر الأبواب  
ذا الباب فالتثليث فيهِ يتبع  
فاجعله للتثليث ذا انتساب  
وبعد ضم لآخر كسر مسود  
مالم أر المقصود ذا احتجاب  
على نهايات (٣) المنى والسؤل  
لشاسع ولا لدى اقتراب

باب ما ثلث لفظه واتحد معناه

ذو الغريبة الآتى والآتى  
وبالثلاث هكذا مروى  
والطير مستضعفه بَغَاث (٤)  
لغات برث هكذا ثلاث

وقيل فيهِ ايضاً الآتى  
عنهم أتاوى لدى اغتراب  
كذلك البَغَاث والبَغَاث  
وهو دليل الظن والإيساب

- 
- (١) «عداه» هكذا بمعنى سواء ، ولا يستقيم معها المعنى ، فلعلها «عاداه» ، أو لعلها جمع عدو على عدى ، وهذا ما أرجحه .
- (٢) وردت في النسخة المطبوعة ، تحقيق الشيخ الشنيطى ، «مثلثاً» بالنصب وأحسب أن الوجه ما جاء بالأصل ، على الرفع ، خبراً مقدماً لأكثره .
- (٣) في المطبوعة «نهاية» ، ولا أرى ضيراً فيها ورد بالأصل .
- (٤) في المطبوعة «الغاث» بالتاء بنقطتين .



تثليث ثـوـن يـوئـس استـبـانـسـا      وألـسـيـن مـن يـوسـف مـع سـفـيـانـسـا  
 وثلثوا سرعان مع وشكانسـا      وسرع المعنى مع استعجاب  
 ثم يمضى المصنف فى نظم مثلث الكلام ، على هذا النسق البديع ، فبعد هذا الباب الذى يبلغ  
 أكثر من مائة بيت ، باب فى الأفعال المثلثة باتفاق المعنى ، ثم باب ما أوله همزة ، فباء ، فتاء ،  
 فثاء ... الخ حرف الياء ، من المثلث المختلف المعانى .

ومنه نسخ أخرى بدار الكتب مخطوطة ( ١٩ ش ) ، ( ٦٦٥ مجاميع ) ، والمطبوعة بالمطبعة  
 الجمالية بمصر سنة ١٣٢٩ هـ حققها الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطى عليه رحمة الله ، وهى لا تختلف  
 عن المخطوطة إلا فى بعض الألفاظ القليلة التى اقتضاها التحقيق على النحو الذى أوضحت فى هذا  
 الجزء من الأرجوزة ، وقد زيد فى المطبوعة ، بعد تقريظ الإدكاوى وترجمته ، تعليق يظهر أنه  
 للشيخ الشنقيطى يقول فيه : لما أتم المرحوم الشيخ رمضان نسخ مثلث ابن مالك تتبع كتب اللغة  
 واستخرج منها كلمات مثلثة لم يأت بها ابن مالك فى مثله ، ورتب ذلك على حروف المعجم ، وهو  
 فى نحو ثلاثين صفحة ، وبعده كتاب . « تحفة المودود ، فى المقصور والممدود » لابن مالك أيضاً ،  
 وتصحيح الشنقيطى ، وسيأتى الحديث عنه . وبآخر المطبوعة فهرس للكتابين المذكورين . وبمكتبة  
 الأزهر من هذه المطبوعة نسخ تحت أرقام ( ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٥٦٨ ) ( بنجيت ) .  
 وبها نسخة مخطوطة بقلم معتاد فى ٨٠ ورقة ومسطرتها ١٧ سطراً تحت رقم ( ٦٥ ) أباطة .

#### ( ١٨ ) اكمال الاعلام بتثليث الكلام :

اطلعت على نسخة مصورة منه بدار الكتب ( ٧٣٨ لغة ) فى ٢٠٨ لوحة ، مسطرتها ١٩  
 سطراً ، رواية تلميذه محمد بن أبى الفضل البعابكى ، إجازة عنه ، أوله : الحمد لله الذى فضل  
 الإنسان على كثير ممن خلق تفضيلاً ..... الخ ، به مقدمة بديعة ، يذكر فيها أسباب التأليف ،  
 ومميزات الكتاب ، والمراجع التى اعتمد عليها ، ومنهجه فى التصنيف مما يعد طرازاً طريفاً فى  
 تقديم المؤلفات فى ذلك الحين .

ويبدو أن هذا المصنف هو الأصل المنشور للنظم السابق ، فأوله يتفق مع أول النظم ، وإن  
 اختلفت الأمثلة :

باب المثلث الذى لم تختلف معانيه ، وهو أربعة فصول : الأول فيما ثلث أوله : الأتى والأتاوى  
 الغريب . الأثرة الاستتار بالشئ ... الخ .

بعده باب ما أوله همزة من المثلث المختلف المعانى ... الخ . وبهذه النسخة سما عان على المصنف  
 وبأولها مرثية له ، نظمها كاتب النسخة محمد بن على بن الساكن الطوسى الذى ذكر أنه أتم النسخة  
 كتابة بالعدلية بدمشق سنة ٦٩١ هـ ، وهى الواردة بآخر هذا الفصل ، متضمنة مصنفات ابن مالك ،  
 ولم يشر السيوطى إلى اسم ناظمها .

## (١٩) ثلاثيات الأفعال :

بدار الكتب من هذا المصنف نسختان مخطوطتان إحداهما تحت رقم ٢٩٥ لغة ، والأخرى برقم ١٨٦ صرف ، والواقع أن الكتاب من اللغويات لا من الصرفيات ، كما سيتضح من استقراء مطلعه ، وقد ذكر عنه في الفهرس أنه تصنيف ابن مالك ، ثم رتبته وترجمه تلميذه محمد بن محمد ابن عباس بن أبي بكر بن جعوان الأنصاري ، أوله : بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم إني أسألك التوفيق . قال شيخنا وسيدنا الإمام العالم العلامة الأوحد حجة العرب ، مالك أزمة الأدب ، فريد دهره ، ووحيده عصره ، جمال الدين سيد القراء والنحاة واللغويين ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي البلياني ، أثابه الله تعالى رضوانه ، وأسكنه جنانته ، حامداً لله ، ومصلياً على رسوله محمد وآله ومسلماء :

هذا كتاب أذكر فيه إن شاء الله تعالى ما تيسر من ثلاثيات الأفعال المقول فيها : فعَلْ أو أفْعَلْ ، بمعنى واحد ، مرتباً على حروف المعجم ، فأبدأ بما أوله همزة ، وأختم بما أوله ياء ، وأقتصر على ذكر الثلاثي ، ما لم يختلف الفعلان ببناء أحدهما للفاعل والآخر للمفعول ، أو يتعدى أحدهما بنفسه والآخر بحرف جر ، فأذكرهما معاً . ومما أعتدته أني لا أذكر ما لا يشاركه غيره من فَعَّلَ مصدرأ لفَعَّلَ أو فَعَّلَ متعدياً ، ولا فَعُول مصدرأ لفَعَّلَ لازماً ، ولا فَعَّلَ مصدرأ لفَعَّلَ لازماً ، ولا فَعَّال مصدرأ لفَعَّلَ ، ولا فَعَّال مصدرأ لفَعَّلَ صوت أو داء ، ولا فَعَّال مصدرأ لفهم نفاً ، ولا فَعَّال مصدرأ لفهم حرف أو ولاية ، ولا فَعَّال مصدرأ لفهم تَقَلَّبَ ، ولا فَعَّلَ مصدرأ لفهم صوت أو سير ، ما لم تلدع إلى ذكره حاجة ، والله ملق بكل خير ، وموقى كل ضير ، وهو على كل شيء قدير ، وبكل إنعام جدير .

### باب ما أوله همزة :

فمنه بالفتح أترته (١) أترا أفزعته ، وأجره أثابه ، والمملوك والأجير أعطاهما أجرهما . واليد المكسورة أبرأها على فساد ، وأدبتهم صنعت لهم مأدبة ، وأدم ، ورأس وأسر وألت وأمر وأنض وأنف ، وبالكسر ألف الشيء إلها وألفه لزمه (أنف وأنق ... الخ ، ثم باب ما أوله باء فتاء فتاء فجيم فحاء فحاء .. الخ ما أوله ياء : وهذا الكتاب لا يتفق مضمونه مع تسميته ، فلعل تحريفاً أصاب التسمية أو التعريف .

## (٢٠) لامية الأفعال :

أو كتاب المفتاح في أبنية الأفعال . وهي منظومة في ١١٤ بيتاً أولها :

الحمد لله لا أبغى به بدلاً حمداً (٢) يبلغ من رضوانه الأمل  
ثم الصلاة على خير الوري وعلى ساداتنا آله وصحبه الفضل

---

(١) وفي القاموس - مادة «الوتر» : وتر الرجل أفزعه ... وتر الصلاة وأوترها ووترها بمعنى وفي مادة «الأجر» : أجره يأجره ويأجره جزاء كآجره ، وهو يوضح المقصود من قوله في مقدمة الكتاب : المقول فيه فعل وأفعل بمعنى واحد .

(٢) في النسخة المنقول عنها . حمد بالرفع . وأحسب النصب أولى .

وبعد ، فأنفعل من يحكم تصرفه يحجز (١) من اللغة الأبواب والسبلا  
فهاك نظاماً محيطاً بالمهم وقد يحوى التفاصيل من يستحضر الجملا  
وتشتمل اللامية على الأبواب والفصول الآتية :

باب أبنية الفعل المجرد وتصاريفه ، وفصل فى اتصال تاء الضمير أو نونه بالفعل ، وباب أبنية  
الفعل المزيد فيه ، وفصل فى المضارع ، وفصل فى فعل ما لم يسم فاعله ، وفصل فى فعل الأمر ،  
وباب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين ، وباب أبنية المصادر ، وفصل فى مصادر ما زاد على الثلاثي ،  
وباب فى المفعول والمفعول ومعانيهما ، وفصل فى بناء المفعلة ، وفصل فى بناء الآلة ، ثم الختام :  
ثم الصلاة وتسليم يقارنها على الرسول الكريم الخاتم الرسلا  
 وآله الغر والصحب الكرام ومن إياهم فى سبيل المكرمات تلا  
 وأسأل الله من أثواب رحمته سترأ جميلا على الزلات مشتملا  
 وأن ييسر لى سعيأ أكون به مستبشراً جذلا لا بأسراً وجلا (٢)  
ومنها بدار الكتب.النسخ الآتية :

١ - مخطوطة بقلم معتاد بخط مصطفى بن عمر الشبلنجى فرغ من كتابتها سنة ١٢٠٧ هـ  
برقم (٧م) .

٢ - نسخة أخرى مخطوطة ضمن مجموعة برقم (٩م) .

٣ - نسخة أخرى بخط الشيخ حسن العطار على هامشها تقييدات كثيرة برقم (٤٠٥) لغة .  
٤ - نسخة أخرى مع منظومة : « قواعد الإعراب » للشيخ عبد الجواد بن شعيب الأنصارى  
مخطوطة بخط معتاد تمت كتابة آخر جمادى الآخرة سنة ١٠٢٥ هـ برقم (١١٥٨ نحو) . وهناك  
نسخ أخرى كثيرة مطبوعة بمصر والهند لا أجد داعياً للإطالة بذكرها . وبمكتبة الأزهر نسخ بخط  
الشاذلى بأرقام (١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٥) وضمن مجموعة بقلم معتاد بأرقام (٣٨٣) السقا ،  
(٤٦ مجاميع) ، (٨٨٧ مجاميع) ، (١٠٢٦ مجاميع) طبع القاهرة سنة ١٣٢٩ هـ .

### (٢١) شرح لامية الأفعال :

وهو فى مجلد طبع ليبزج سنة ١٨٦٦ م بدار الكتب برقم ٥٠١٢ هـ ، وقد شرحها ابنه بدر الدين ،  
وشرحها الشيخ العلامة محمد بن عمر بن مبارك المعروف ببهرق . شرحين ، أحدهما : فتح الأفعال  
وحل الإشكال ، بشرح لامية الأفعال ، وهو الشرح الكبير ، وأوله : الحمد لله المتصرف قبل  
علة التصريف ، المتعرف قبل آلة التعريف ... الخ ، والثانى : الشرح الصغير ، وأوله : الحمد لله  
الحميد المجيد ، المبدئ المعيد .. الخ (٣) . وبمكتبة الأزهر شرح ابن الناظم على لامية الأفعال

- 
- (١) فى النسخة . يحز . بالحاء المهملة ، وأظن الأنسب للمعنى يحز بالميم المعجمة .  
(٢) عن نسخة بمكتبة جامعة القاهرة رقم ٣٢٤٦٢ - الألفية وتليها اللامية ترجمة وتعليق جوجيه .  
(٣) الشرح الكبير منه نسخة مخطوطة برقم ١٨٣ وأخرى برقم ٢٤٠ ، والصغير منه نسخة برقم ٣٦  
مجاميع بدار الكتب ، وشرح بدر الدين منه مخطوطة برقم ٣ ، وأخرى برقم ١٨٤ ، ونسخة طبع ليبزج  
رقم ١٤٩ .



مخطوطات بأرقام (٢٠٢ ، ٢٩١) صرف ، (٨٣٤) حلیم ، (٩٠٠) عروسی ، (٢٥٩ ، ٩٠٦ ، ٩٩٥) صرف .

وشرح لابن یحیی برقم (٩٩٦) صرف . والشرح الكبير لبهراق بأرقام (١٢٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٨٦٥ ، ٩٠٣) عروسی ، وشرح للبرماوی برقم (٢٠٣) وشرح لم یعلم مؤلفه برقم (٩٩٧) صرف .

### (٢٢) تحفة المودود فی المقصور والممدود :

وجدت منها نسختين مخطوطتين وآخرين مطبوعتين مع « إكمال الإعلام بمثلث الكلام » ،  
الذي سبقت الإشارة إليه (١) ، ولم أجد فرقاً بين النسختين ، إلا ما يكون عادة بين المطبوع  
والمنسوخ من فروق طفيفة نتيجة للتحريف والتصحيح ، ونسخة أخرى مخطوطة في كتيب صغير ،  
في ١٣ صفحة من الحجم الصغير ، وتحت رقم ٢٢ لغة ، وعدد أبياتها ١٦٢ بيتاً ، كلها همزية  
وليست واوية ، كما ذكر في دائرة المعارف (٢) ، مطالعها :

بدأت بحمد الله فهو سناء	وللنطق منه بهجة وبهاء
وأهديت مختار السلام مصلياً	على المصطفى الموحى إليه شفاء
وبالآل والأصحاب ثنيت مثنياً	بخير الثنا إذ هم به جـداء
وبعد ، فإن القصر والمد من يحط	بعلمهما يستنسه النبهاء
وقد يسر الله انتهاج (٣) سبيله	بنظم يرى تفضيله البصراء
له « تحفة المودود » تسمية فقد	تأني بهذا للمراد جلاء
حوى كل بيت منه لفظين وجهها	بوجهين في الحكمين فهو ضياء
دعا فأجابته المعاني مطيعة	وقد كان منها منعة وإباء
وها أنا بالمنسوى واف فإنما	علامة صدق العازمين وفاء
فيارب عوناً ، فالمعان مؤيد	وما لأمري إن لم تعنه كفاء
باب ما يفتح أوله فيقصر ويمد باختلاف المعنى	
أطعت الهوى فالقلب منك هواء	قسا كصفا مذبان عنه صفاء
فخل جـدا ما ان يدوم جـداؤه	فسيان فقر في الثرى وثرءاء
كفى بالفنا قوتا لنفس فناؤها	قريب ويغنيها صرى وصرءاء
رزقت الحياكن للحياء ملازماً	فبعد الجلا يخشى عليك جـلاء

وعدة هذا الباب ٣٦ بيتاً ، وبعده : باب ما يفتح فيقصر ويكسر فيمد ، باختلاف المعنى  
في ٢٩ بيتاً ، وبعده : باب ما يكسر فيقصر ويفتح فيمد ، باختلاف المعنى ٦ أبيات ... الخ :

(١) النسختان : المخطوطتان برقم ٣١٠ ورقم ١٩ ش والمطبوعتان ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

(٢) مجلد ١ عدد ٥ ص ٢٧٢ .

(٣) في النسخة « ابتهاج » .

وآخرها باب ما يضم فيقصر ويمد ، والمعنى واحد :

سليمى وغزى والجلندى وهكذا ألا ورتيلا لوبيا وبكاء  
وذى «تحفة المودود» تمت محيطه بما اهتم باستقصائه الأدباء  
ولا بد من حمد الإله فإنه لدى البدء والإتيان سنا وسناء  
وبعد هذا تاريخ النسخ ، بخط نصر أبي الوفا الموريني بالأزهر الجمعة ثاني محرم سنة ١٢٧٢هـ .  
ويتلو هذا لامية العجم للطغرائي في ٥٩ بيتاً .  
ومنها نسخة بمكتبة الأزهر بقلم معتاد بخط رمضان خلاوة سنة ١٢٩٥هـ وبهامشها تعليقات ،  
وبرقم (١١٥) أباطة .

### (٢٣) شرح تحفة المودود :

مخطوط صغير بدار الكتب تحت رقم ٥٢ ش لغة مكتوب بخط مغربي قديم ، بحروف صغيرة ،  
في ثمانى ورقات من الحجم الصغير أوله :  
بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً مبارك  
الابتداء ، ميمون الانتهاء .

قال الفقير إلى رحمة ربه ، المستوهب مغفرة ذنبه ، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ،  
حامداً لربه الكريم ، ومهدياً لنبيه أفضل الصلاة والتسليم ، وما حضاً لآله وأصحابه خلاصة الود  
الصميم ، والثناء العميم مما أسر الله تعالى به إلى ، وأنعم به على ، قصيدة المقصور والممدود ،  
سميتها (تحفة المودود) (١) ، جعل الله إنشاءها لوجهه ، وأظفر قارئها بحقيقة العلم وكنهه ،  
بسم الله الرحمن الرحيم :

باب ما يفتح أوله ويقصر ويمد :

ثم يأتي بالنص ، ويتلوه الشرح باختصار ، مع اختلاف بعض ألفاظ القصيدة في الشرح عنها  
في المتن ، بما لا يغير المعنى ، على عادة ابن مالك في معظم شروحه ، ثم يزيد في ختام التحفة  
أبياتاً دعائية ثلاثة :

« وخير صلاة أستديم على الذى هواه (٢) لأدواء القلوب دواء  
وأزكى ثناء أجتنيه لآله وأصحابه إذ هم بذرا رجحاء  
وأسأل لى عفواً ونيل جوارهم غداً ، وإليها (٣) سارع السعداء »

### (٢٤) الاعتضاد ، فى الفرق بين الظاء والضاد :

توجد نسخة من هذا المصنف ببرلين<sup>(٧٠٢٣)</sup> ومنه نسخة بدار الكتب مخطوطة رقم ٥٧٦  
لغة ، كتبت بخط نسخ معتاد ، في كتيب أوراقه ٢٧ ورقة ، وأسطره ١٥ سطراً ، يجمع نص

(١) فى النسخة « الودود » .

(٢) فى النسخة تشبه الواو مع الدال فتوشك أن تكون « هدا » .

(٣) لفظ « إليها » غير واضح ، ولكنى أتيت بأقرب الألفاظ إلى المخطوط تمشياً مع النظم والسياق .

القصيدة ، وشرحاً موجزاً لها ، وقد تميز النص بسبقه بحرف « ص » وكتابته بحروف كبيرة ، وتميز الشرح بسبقه بحرف « ش » وكتابته بحروف أصغر . أوله : بسم الله الرحمن الرحيم . قال الشيخ الإمام المتقن لسان العرب ، وسيد أهل الأدب ، بقية السلف ، وقدوة الخلف ، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، غفر الله له : هذه قصيدة ، تجمع ضوابط مميزة للظاء من الضاد ، بحصر رزقت الإعانة عليه ، وخصصت بالسبق إليه . فأسأل الله كمال الأمنية ، بخلوص النية ، وبلوغ الأمل ، بقبول العمل ، بمنه وكرمه .

ص : بسبق شين أو الجيم استبانة ظا

أو كاف أو لامها كالحظ ملتظا

ش : تتميز الظا من الضاد بتقدم شين كشظاظ وهو عود الجواقق ، ورجل من ضبة يضرب بلصوصيته المثل في قولهم : ألص من شظاظ .

وكشيظم وهو الطويل من الناس والخيول .

وكالشواظ بالضم والكسر وهو المهب بلا دخان .

وتتميز الظا أيضاً بسبق جيم كالحظ وهو الجماع والطرود والرجل الضخم والسيء الخلق .

وكالجعظ وهو الدفع والرجل الضخم .

وكالجواظ وهو الصخر .

وكالجبواظ وهو الغليظ خلقاً وخلقاً .

وتتميز الظا أيضاً بسبق كاف نحو : كظا الرجل يكظو إذا سمن .

وعكظ خصمه إذا غلبه بالحجة .

وكظه الطعام نعمة من كثرة الأكل .

وكظم الغيظ أمسكه .

وتتميز الظا أيضاً بسبق لام أصلية كلفظ ولحظ والالتماظ وهو الأكل والالتفات .

فإن تقدم مع أحد هذه الأحرف قبله أو بعده راء أو ياء أصلية أو هاء تعين الضاد بعد استثناء ما يستثنى .

فتعين الضاد لتقدم الراء كشرض وهو المكان الغليظ ، والجريض وهو الريق الذي يغص به عند الموت ، وكالكراض وهو ماء الفحل .

وتعين الضاد لتقدم الياء كالجبيض وهو الجيد في القتال ، والهاء كهلض الشيء إذا حركه لينقلع .

وهكذا يأتي بالبيت أو مجموعة الأبيات ، ويتبعها أو يسبقها بالشرح الموجز في إتمام عجيب

باللغة ومفرداتها ومعانيها .

(٢٥) الاعتماد ، في نظائر الظاء والضاد :

أشار إليها بروكلمان ، ومنها نسخة بالظاهرية بدمشق .

(٣٣)

تسهيل الفوائد



### (٢٦) قصيدة أخرى في الظاء والضاد :

لعلها (تحفة الإحظا) ، في الفرق بين الضاد والظا ، وقد أشار إليها صاحب النظم ، كما أشار إليها بروكلمان ، قال صاحب النظم :

وفي الضاد والظا قد أتى بقصيدة      وأتبعها أخرى بوزنين أصـ  
وبين في شرحيهما كل ما غدا      على الذهن معتصا فأصبح مجتـ

### (٢٧) كما أشار الى أرجوزة أخرى في الظاء والضاد :

( هكذا بالمهملتين ) وأظن أنه تحريف في : ظاء والضاد بالمعجمتين :

وأرجوزة في الظاء والضاد قد حوى      بها تماما معنى لطيفاً وحصـ

هذا ، وقد ذكر في دائرة المعارف الإسلامية أنه : « الاعتداد في الفرق بين الزاي والضاد » وقد تبين لي بعد البحث أنها هي التي سبقت الإشارة إليها باسم « الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد » ، وأصاب اسمها وقافيتها التحريف عند الترجمة ، إذ ذكر أنها منظومة زائية من بحر البسيط وهي ظائية ، وذكر نفس الرقم (٧٠٢٣) برلين ، المذكور للاعتضاد . وعلى كل حال قد ذكرت للمؤلف الآن أربعة مصنفات حول الظاء والضاد ، والطاء والضاد ، فإذا لم يكن له غير قصيدتين في الظاء والضاد ، كان المصنفان الآخران هما الشرحان المذكوران ضمن المصنفات ، وهما من مصنفاته المفقودة .

### (٢٨) النظم الأوجز ، في ما يهمز وما لا يهمز ، وشرحه :

ذكره السيوطي في البغية ، ولقري في نفح الطيب ، وأشار إليه الناظم بقوله :

ونظم أخرى في الذي يهمزونه      وما ليس مهموزا ، بشرح لها تلا  
ولم أعثر على نسخ منه بالمكتبات التي تيسر لي الاطلاع عليها ، فلعله من مؤلفاته المفقودة أيضا .

### (٢٩) الوفاق في الابدال :

ذكر بروكلمان أن له « وفاق الاستعمال في الإعجام والإهمال » وذكر أن منه نسخة بمكتبة استامبول ( شهيد على برقم ٢٦٧٧-٣ ) فلعله هو الذي أشار إليه الناظم بقوله :  
وألف في الإبدال مختصراً له      دعاه الوفاق ، فاق تصنيف من خلا

### (٣٠) كتاب الألفاظ المختلفة :

قيل في دائرة المعارف إنه رسالة في المترادفات ( برلين ٧٠٤١ ) .

### (٣١) ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في الفصل :

أشار إليه بروكلمان ، ومنه نسخة بالظاهرية بدمشق : ( ل ٥٥ ) .

### (٣٢) فتاوى في العربية :

قال السيوطي ، ورأيت في بعض المجاميع الموقوفة بخزانة الشيخ محمود فتاوى لابن مالك في العربية ، جمعها له بعض طلبته ، وقد نقلتها في تذكرتي ، ثم في الطبقات الكبرى في ترجمته .

### (٣٣) منظومة فى ماورد من الأفعال بالواو والياء :

أشار إليها ناظم المصنفات بقوله :

ونظم فى الأفعال أيضا قصيدة فسهل منها كل وعر وذلا

ومنها نسخ بدار الكتب مطبوعة طبعت مختلفة بأرقام ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ مجاميع ، وقد ذكرها السيوطى بالزهر ، حيث قال فى ذكر الأفعال التى جاءت لاماتها بالواو والياء : عقد لها ابن السكيت باباً فى إصلاح المنطق ، وابن قتيبة باباً فى أدب الكاتب ، وقد نظمها ابن مالك فى أبيات .. وذكر السيوطى القصيدة ٤٩ بيتاً ، ولكنى وجدت القصيدة كاملة ، وعدتها ٦٩ بيتاً ، منها بيت واحد للعلامة نصر الهورىنى المصرى وهى ضمن « شرح التكميل لخاتمة التسهيل » للأستاذ العلامة السيد عبد الله بن محمد بن حامد السقاف العلوى مفتى حضرموت ، ومعها منظومة للشيخ محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغفار با كثير الحضرمى فى فن الخط ، مطبوع بمطبعة حجازى بالقاهرة ، ومنه نسخة بدار الكتب ، تحت رقم ٤٤٥ صرف . وهذه بعض أبيات منها :

حمداً لربى والصلاة لأحمد من قد دعوت لهديه ودعيته  
والآل والأصحاب أرباب التقى ثم السلام تلوته وتليتته  
اعلم بأن الواو والياء قد أتت فى بعض ألفاظ كنحو منيته  
قل إن نسبت : عزوته وعزيتيه وكنوت أحمد كنية وكنيته  
وطغوت فى معنى طغيت ومن قنى شيئاً يقول قنوته وقنيتيه .. الخ

ومنها نسخة بمكتبة الأزهر طبع القاهرة سنة ١٢٧٨ هـ ضمن مجموعة برقم (١١٠٢) مجاميع صرف .

(٣٤) كتيب صغير ، لبيان ما فيه لغات ثلاث فأكثر وغير ذلك : وهو ضمن مجموعة مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٥٠٩ مجاميع لغة . أوله : بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن يا كريم . قال الشيخ الإمام العالم العلامة جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الجياني فى لغات الأصبع والأتملة وغيرهما :-

تثليث با اصبع مع شكل همزته بغير قيد مع الأصبوع قد نقلا  
وأعط أتملة مانال الاصبع (١) إلا الواو فالمد للبا وحدها بذلا  
أرز أرز أرز صح مع أرز . والرز والرئز (٢) قل ماشئت لا عدلا  
لدن بتثليث دال لدن لدن لدن ولد ولد لدن أوليت فعلا  
فا أف ثلث ونون إن أردت وأف أفا (٣) ورفعا ونصبا إنه قبلا .. الخ

(١) القطعة فى البغية ص ٥٦ ، والوافى بالوفيات ج ٣ ص ٣٦١ ، وفى رواية البغية : ماكان الأصبع .

(٢) فى البغية : والدئز ، ويظهر أنه تحريف مطبعى .

(٣) فى الوافى : آفى ، وقد ذكر فى القاموس أن لغاتها أربعون .

وله في خيل السباق العشرة ، على الترتيب : (١)

خيل السباق المجلى يقتفيه مصل      والمسلى وتال قبل مرتاح  
وعاطف وحظى والمؤمل واللطم      والفسكل السكيت يا صاح  
واه في أسماء الذهب :

نضر نضير نضار زبرج سيرا (٢)      وزخرف عسجد عقيان الذهب  
والنهر ما لم يذب وأشر كوا ذهباً      وفضة في نسبك هكذا الغرب  
وله ملغزا :

إل ابن الخير عن ضررا خشيتا      فحسن الحزم رأيا ان دهيتا  
وهذا مذهب وعمر مداه      مواصل غرة قد حان صيتا  
إذا الملهوف ذا صدق عطاء      تنل حسن المحامد ما حيتا

قال الصفدى : - وذكر السيوطى نفس الرواية - كذا أنشدني العلامة أثير الدين أبو حيان :  
بفتح اللام من ال ، وفتح النون من ابن ، وبنصب ضرر ، وفتح النون من فحسن ، وضم الميم من  
الحزم ، وكسر الباء من مذهب ، وفتح الفاء من الملهوف ، ونصب الهمزة من عطاء ، وضم  
النون من حسن ، وفتح الدال من المحامد .

وتفسيره أن ال فعل أمر ، وابن مفعول ، وعن بمعنى أن أبدلت الهمزة عينا ، وحسن فعل  
ماض ، وذا مذهب حال ، ومواصل فاعل ، وفعل أمر - من وأى - ، وذا الملهوف مفعول  
وبدل ، وعطاء مفعول ثان ، وحسن منادى ، والمحامد مفعول تنل .  
وقد ذكر الصفدى في الوافى بالوفيات ، أن لابن مالك من هذه الضوابط الشيء الكثير .

### مؤلفاته في الصرف :

كتب ابن مالك الثلاثة الكبرى في النحو : الكافية ، والألفية ، والتسهيل ، تتضمن أبحاثا  
في الصرف ، على عادة أكثر النحاة ، في اعتبار النحو والصرف مبحثين يكمل أحدهما الآخر ،  
فقد دأب كثير من النحاة على أن يردف بحث النحو بموجز في الصرف ، وهكذا فعل ابن مالك  
في مصنفاته النحوية الكبرى ، ولكنه لم يكتف بهذه الملاحق للتعريف بالصرف ، ويظهر أن هذا  
أيضا من بعض مظاهر تأثره بابن الحاجب ، فقد أخرج ابن الحاجب الكافية في النحو ، والشافية  
في الصرف ، وأخرج ابن مالك الكافية الشافية في النحو والصرف معاً ، ولم يقف عند هذا الحد  
في معالجة مسائل الصرف ، بل أفرد لها بعض المصنفات ، على ما أشارت إليه المراجع ، وجاء في  
نظم المصنفات :

وعرف بالتعريف في الصرف إنه      إمام غدا في كل فضل مفضلا  
وفي شرح ذا التعريف فصل كل ما      أتى مجملا فيه وبين مشكلا

(١) الوافى ص ٣٦٢ ، ونفح الطيب ج ٧ ص ٢٧١ .

(٢) في النسخة المنقول عنها النص : سير ، بدون ألف ، وفي القاموس : والسيراء كالغبراء نوع من  
البرود فيه خطوط صفر أو يخالطه حرير ، والذهب الخالص فلعل صحة اللفظ : سيرا تخففا من سيرا .



### (٣٥) إيجاز التعريف في علم التصريف :

ذكر في دائرة المعارف وقيل : ( انظر درنبورج ، فهرس المخطوطات العربية المحفوظة بالإسكوريال ٣٣٠ ، ٦ ) . والذي وجدته بدار الكتب بعنوان : تصريف ابن مالك ، منه نسختان إحداهما مصورة برقم ( ٥٠٥١ هـ ) والأخرى مخطوطة محفوظة بالتيمورية برقم ( ٣٧ صرف ) هي التي نقلت عنها المصورة .

والمخطوطة في ثمانى صفحات من الحجم المتوسط ، مسطرتها ١٤ سطراً ، مكتوبة بخط نسخ معتاد ، مشكول شكلاً تاماً ، فصولها موضحة بالمداد الأحمر ، وكذلك أوائل العبارات والأمثلة مميزة بعلامة حمراء ، أولها : —

بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه نستعين .

الاسم المجرد من الزوائد إما ثلاثي كفلس وفرس وكبد وعضد وحبر وعنب ولبل وبرد وصرد وعنق ... الخ .

والبحث في ثلاثة عشر فصلاً موجزاً ، كلها في الإبدال ، ما عدا الفصل الأول في بيان الزيادة والأصالة ، والأخير في الإدغام .

ويليه في المجلد ذاته ، شرح ابن إياز النحوى على تصريف ابن مالك ، وهو شرح لهذا التصريف يقول فيه بعد المقدمة :

وبعد ، فإن جماعة من المشتغلين على ، والمترددین إلى ، التمسوا مني أن أبين لهم ما ألفزد الشيخ الإمام ابن مالك المغربي في تصريفه ، وأتبع كل فصل بما يليق به من تصحيحه أو تزيينه ، فأجبت ملتزمهم وشرحته ، وكشفته كشفاً شافياً وأوضحته ، ونهت على ضوابطه الجامعة ، واحترازاته اللطيفة النافعة .... الخ ، ثم يبدأ الشرح :

قال : الاسم المجرد .... الخ .

قلت : بدأ بتبيين وزن الاسم .... الخ .

وقول المصنف ، وقول الشارح موضحان بالمداد الأحمر ، وكذا أوائل العبارات والأمثلة ، على النحو الذي سار عليه الناسخ في المتن .

وهو شرح جيد واف ، يقع في إحدى وسبعين صفحة من نفس الحجم السابق وفي ختامه : تم الكتاب بعون الله وحسن توفيقه ، على يد أضعف عبده ، الراجي غفران ربه ( اسم غير ظاهر ) ابن يونس بن عبد العزيز المارداني .. في نهار الأربعاء تاسع عشر ربيع الأول سنة ( علامة غير واضحة ) عشر وسبعمائة ( هكذا ) .

هذا ، وقد جاء في ترجمة ابن إياز (١) أنه شرح الضروري لابن مالك ، ولم أجد ذكراً للضروري ضمن مصنفات ابن مالك ، فلعله هذا الشرح ، وإنما حرف الناسخ أو الطابع التصريف

---

( ١ ) بنية الوعاة ص ٢٢٢ ، وقد توفي ابن إياز سنة ٦٨١ هـ ، وولى مشيخة النحو بالمستنصرية .

إلى الضرورى ، أو لعل المقصود بالضرورى ، ما أشار إليه ابن مالك فى مقدمة شرحه (١) لتصريف الكافية :

« من التصريف الضرورى كصوغ الأفعال من مصادرها والإتيان بالمصادر على وفق أفعالها .... الخ . وغير ضرورى كبناء مثال من مثال ... الخ » .

### (٣٦) شرح تصريف ابن مالك ، المأخوذ من كافيته :

لعل هذا العنوان من وضع ناقل الشرح من تلاميذ ابن مالك . منه مخطوطة بدار الكتب برقم (١م) صرف . وهى فى ٥٩ صفحة من القطع المتوسط ، مسطرتها ٢١ سطراً ، بخط النسخ الجميل ، وفصولها مميزة بالخط الكبير ، وهو شرح لقسم الصرف بالكافية فى ٢٦ فصلاً ، أوله :

بسم الله الرحمن الرحيم .

قال الشيخ الإمام الزاهد جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك الطائى الجياني ، رحمه الله : أما بعد حمداً لله تعالى حق حمده ، والصلاة والسلام على محمد رسوله وعبداه ، وعلى آله وصحبه الموفين بعهدده ، فإنى استخرت الله فى تبين ما تضمنته تصريف الأرجوزة الموسومة بالكافية ، والله بالإعانة كفيل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

فصل نبين فيه ما يصرف وما لا يصرف وما يتعلق بذلك :

تغيير بنية لمعنى قصداً تصريفها كجعل جود أجوداً وهو من الحرف وشبهه امتنع ومن يصرف ما سواههما يطع التصريف تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها ، لغرض لفظى أو معنوي ، ولا يليق ذلك إلا بمشتق ، أو بما هو من جنس مشتق ، والحرف غير مشتق ، ولا مجانس لمشتق ، فلا يصرف هو ولا ما يوغل فى شبهه من الأسماء . « ومن يصرف ما سواههما يطع » .

أى من رام تصريف ما ليس حرفاً ولا شبه حرف يوافق ولا ينازع ، فإنه يحاول تصريف ما يليق به التصريف .

ثم من التصريف ضرورى كصوغ الأفعال من مصادرها ، والإتيان بالمصادر على وفق أفعالها ، وبناء فعال وفعل من فاعل قصداً للمبالغة ، وغير ضرورى كبناء مثال من مثال .. الخ وآخره فصل :

لآلة من الثلاثى مفعلة ومفعول أو مده ومفعله

ثم إثبات تاريخ النسخ : فرغ من نسخه عبد الصمد بن إبراهيم بن خليل ، يوم الثلاثاء سادس عشر الحرم سنة ثمان وعشرين وسبعمائة .

## فى القراءات

### (٣٧) المالكية فى القراءات :

أشار إليها الناظم بقوله :

ونظم فى علم القراءات موجزاً قصيداً يسمى المالكى مبهجاً

( ١ ) بيان هذا الشرح يأتى بعد الفراغ من هذا التعقيب .

فلعل هذه القصيدة هي دالته التي نظمها على نسق الشاطبية ، ونسبها إلى شهرته ، كما نسبت  
الشاطبية إلى الشاطبي ، يقول فيها مشيراً إلى الشاطبية :

ولا بد من نظمى قوافى تحتسوى لما قد حوى «حرز الأمانى» وأزيدا

### (٣٨) اللامية فى القراءات :

وقد ذكر ابن الجزرى فى طبقات القراء (١) أن ابن مالك قد نظم فى القراءات قصيدتين ،  
إحداهما دالية ، هي السابقة ، والأخرى لامية ، يقول فيها :

بذكر إلهى حامداً ومبسلاً بدأت فأولى القول يبدأ أولاً  
وآخرها : وزادت على «حرز الأمانى» إفادة

وقد نقصت فى الجرم ثلثاً مكملاً

### كتاب العروض ، وخطأ نسبه إليه :

أشير إليه فى دائرة المعارف ، وقيل ( انظر درنبورج فهرس المخطوطات العربية المحفوظة  
بالأسكوريال (٣٣٠ ، ٦) . ولم أجد بالمراجع العربية التي وقعت لى إشارة إلى هذا الكتاب فلعله  
لابنه بدر الدين الذى كان معنياً بعلوم البلاغة والمنطق والعروض ، وله مقدمة فى العروض (٢) .  
هذا وقد جاء فى فهرس الإسكوريال تحت الرقم السابق . ضمن مجموعة : كتاب فى العروض  
للشيخ أبى عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسى الجياني الطائى مؤلف الألفية ( هكذا )  
سنة عشر باباً ، تسمى بحورا وشطورا ، بخط مغربى فى ٧٧ ورقة ، مسطرتها ٢٢ سطراً ، ثم قال :  
انظر حاجى خليفة ، وقد وجدته فى كشف الظنون لبدر الدين (٣) .

وكتاب : نظم الكفاية فى اللغة ، بدار إحياء المخطوطات العربية منه نسختان برقمى ٧٧٣ ، ٢٨٧  
لغة . وقيل عنه إنه تأليف جمال الدين أبى عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائى المتوفى سنة ٦٧٢ هـ  
والنسخة الأولى كتبت سنة ٧٩٣ هـ بخط يوسف بن عبد الرحمن الأسدى المعرى . وفى مكتبة  
الأزهر نسخة من هذا المصنف برقم ١٩٨ لغة بعنوان : «نظم الكفاية» لم يعلم مؤلفه وبعد البحث  
والتحقيق ظهر أن هذا المصنف نظم لكتاب «كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ» لأبى إسحاق إبراهيم  
ابن إسماعيل بن أحمد بن عبد الله المعروف بابن الأجدابى الطرابلسى المتوفى فى حدود سنة ٦٠٠ هـ .  
والنظم للقاضى شهاب الدين أبى عبد الله محمد بن حسن بن الحوي المتوفى سنة ٦٩٣ هـ .  
وقد نسب السيوطى فى بغية الوعاة ص ١٧٨ كتاب الكفاية لابن الأجدابى ونسب نظم الكفاية  
لابن الحوي ص ١٠ كما ذكر مثل ذلك صاحب كشف الظنون ص ١٥٠٠ وعلى نسخة الأزهر  
إشارة تفيد ذلك مع شيء من الاضطراب .

وقد ذكر بروكلمان أن لابن مالك أرجوزة فى الإملاء ، وبيتين عليهما شرح له يتضمن  
ضوابط ظاءات القرآن .

(١) - ٢/ ص ١٨٠ .

(٢) - بغية الوعاة ص ٩٦ .

(٣) - عروض ابن مالك ، بدر الدين محمد بن محمد النحوى المتوفى سنة ٦٨٦ هـ (المجلد الثانى ص ١١٣٤) .



وأخشي أن يكون بروكلمان ، قد تسرع في نسبة أرجوزة الإملاء لابن مالك ، وأن الأمر التبس عليه بإطلاعه على إحدى الأرجوزتين الملحقين بالكافية والتسهيل ، إذ لم تعرف لابن مالك أرجوزة في الإملاء ، ولم تشر المراجع العربية إلى شيء من هذا ، بل يكاد يكون من المؤكد أنه لم يصنف في الإملاء ، بدليل أن أبا الثناء محمودا قد ذيل الكافية بنحو مائة بيت في طريقة الكتابة ، على ما سبقت الإشارة إليه ، كما أن للشيخ محمد بن حامد بن عبد الغفار با كثير ذيل التسهيل بقصيدة ضمنها علم الخط ، وشرحها الشيخ السقاف بشرح سماه : التكميل لخاتمة التسهيل ، على ما مر ذكره ، فلعل بروكلمان قد ظن أن ابن مالك هو صاحب الأرجوزة الأولى أو الثانية .

وذكر السيوطي أيضا : ومن أغرب ما رأيته في شرح الشواهد لقاضي القضاة العلامة بدر الدين محمود العيني ، قال في شواهد المبتدأ : ولولا بنوها حولها لخطبتها .. كذا وقع في كتاب ابن الناظم ، وكذا في شرح الكافية والخلاصة لأبيه ، وهو تصحيف ، وما ذكره من أن والده شرح الخلاصة ليس بمعروف ، والظاهر أنه سهو ، ثم رأيت في تاريخ الإسلام للذهبي أيضا ، قال في ترجمته : واه الخلاصة وشرحها (١) :

والرد على رواية العيني سهل ميسور ، فهو يقصد : شرح ابن الناظم للكافية والخلاصة ، وهما من تصنيف أبيه ، وعلى هذا يستقيم الخبر ، ولا سهو ولا تصحيف .

وأما ما ذكره الذهبي ، فأظنه كالذي ذكره ابن العماد في شذرات الذهب (٢) : « ومن تصانيفه .. كتاب الكافية الشافية ، وكتاب الخلاصة ، وكتاب العمدة وشرحها ... ويمكن أن يحمل خبر الشرح هنا على التغليب ، من أنه شرح الكافية الشافية والعمدة ، فجاءت الخلاصة ضمن الخبر تساهلا . وعلى كل حال ، لم يثبت عند أحد من اهتموا بشروح الخلاصة ، على كثرتهم ، أن المصنف قد شرحها .

وقد ذكر ابن العماد وابن قاضي شهبة في طبقاته من مؤلفات ابن مالك : الضرب في معرفة لسان العرب ، ولم أجد بين المراجع ما يثبت نسبة هذا إليه ، فلعله استنتاج من مؤلف أبي حيان : ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أو لعله من كتب ابن مالك المفقودة .

### الفوائد والمقاصد :

قيل إن الفوائد هو الأصل الذي نلخص منه التسهيل ، (٣) وروى المقرئ في نفح الطيب عن العلامة العجيسي (٤) أنه قال : وذكر غير واحد من أصحابنا أن له كتاباً آخر سماه بالمقاصد ، وضمناها ، أي الفوائد والمقاصد ، تسهيله فسماه لذلك : تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد .

(١) البغية ص ٥٥ .

(٢) شذرات الذهب ج ٥ ص ٣٣٩ .

(٣) بغية الوعاة ص ٥٥ ، وهامش نفح الطيب ج ٧ ص ٢٦٣ .

(٤) الإمام شرف الدين يحيى بن عبد الرحمن بن محمد العلامة العجيسي المغربي . ولد سنة ٧٧٧ هـ ، وأخذ أنواع العلوم تفسيراً وحديثاً وفقهاً وأصولاً وكلاماً وعربية ، وله شرح على الألفية مشهور ، وآخر منظوم . توفي في شعبان سنة ٨٦٢ هـ . (نيل الابتهاج بتطريز الديباج ص ٢٥٧) .

وقال السيوطي في بغية الوعاة : وله مجموع يسمى «الفوائد» في النحو، وهو الذي تلخص منه التسهيل ، ذكر شيخنا قاضي القضاة محيي الدين عبد القادر بن أبي القاسم المالكي ، نحوي مكة، في أول شرحه للتسهيل ، قال : الألف واللام في تسهيل الفوائد للعهد أشار بها إلى الكتاب المذكور ، قال : وإياه عني سعد الدين بن العربي بقوله :

إن الإمام جمال الدين فضله ————— ولنشر العلم أهله  
أملى كتاباً له يسمى «الفوائد» لم يزل مفيداً لسدى لب تأمله  
فكل مسألة في النحو يجمعها ————— إن «الفوائد» جمع لا نظير له

قال : وقد ظن الصفدي أن الأبيات في التسهيل ، فقال : في قوله « إن الفوائد جمع لانظير له » تورية ، لولا أن الكتاب « تسهيل الفوائد » لا « الفوائد » ، وليس كذلك ، وإنما أراد ما ذكرناه . (١)

وقد ذكر الدماميني في مقدمة شرحه للتسهيل أيضاً : قال ابن رشيد : ونظم رجزاً في النحو عظيم الفائدة ، تستعمله المشاركة ، ثم نثره في كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد النحوية ، ثم صنف كتابه المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تسهيلاً لذلك الكتاب وتكميلاً ، وإنه لاسم طابق مسماه ، وعلم وافق معناه ... قال الدماميني : وقد قرظ سعد الدين بن العربي الصوفي ، رحمه الله الكتاب المذكور ، والمسمى بالفوائد النحوية ، فقال : إن الإمام جمال الدين فضله ، وظن الصلاح الصفدي أن هذا تقرّظ لتسهيل الفوائد ، فقال في كتابه المسمى بفض الختام عن التورية والاستخدام : هذا في غاية الحسن ، لو كان الكتاب المذكور يسمى بالفوائد ، وإنما اسمه تسهيل الفوائد ، فذكر المضاف إليه ، وترك المضاف الذي هو العمدة ، فجعل التورية بسبب ذلك مقدوحاً فيها ، وقد علمت اندفاع ذلك ، وإنما نشأ له هذا الوهم ، من عدم اطلاعه على الكتاب المسمى بالفوائد ، وهو معذور بعزّة وجوده (٢) . . . . . وستأتي زيادة بيان في تحقيق هذا الكلام .

### شعره

وذكر المقرئ في نفح الطيب ، أن بعضهم قال : من أحسن ما رأيت من شعر ابن مالك :

إذا رمدت عيني تداويت منكم بنظرة حسن أو بسمع كلام  
فإن لم أجد ماء تيممت باسمكم وصيلت فرضي والديار أمامي  
وأخلصت تكبري عن الغير معرضاً وقابلت أعلام السوى بسلام  
ولم أر إلا نور ذاتك لائحاً فهل تدع الشمس امتداد ظلام

قال السيوطي : وأما تصانيف ابن مالك ، فقد رأيت في تذكرة الشيخ تاج الدين ابن

(١) المرجعان السابقان .

(٢) ص ٣ من شرح الدماميني على التسهيل .

مكتوم ، أن بعضهم (١) نظمها في أبيات ، قال الشيخ تاج الدين وقد أهمل أشياء أخر من مؤلفاته ، فذيلت عليها . وهذا مطلع النظم مع التذييل :

سقى الله رب العرش قبر ابن مالك	سحائب غفران تغاديه هطلا
فقد ضم شمل النحو من بعد شته	وبين أقوال النحاة وفصلا
بألفية تسمى الخلاصة قد حوت	خلاصة علم النحو والصرف مكمل
وكافية مشروحة أصبحت تفي	لعمري بالعلمين فيها تسهلا
ومختصر سماه عمدة لافظ	يضم أصول النحو لا غير مجمل
وبين معناه بشرح منقح	أفاد به ما كان لولاه مهما
وأخر سماه بالإكمال عمدة	فزاد عليها في البحوث وعللا
وصنف للإكمال شرحاً مبيناً	معانيه حتى غدت ربة انجلا
وليسيسياً التسهيل لو تم شرحه	لكان كبحر ماج عذبا وسلسلا ... الخ

وهذه الأبيات التي ذيل بها ابن مكتوم المنظومة :

وأملى كتاباً بالفوائد نعتاه	وآخر نظماً للفرائد (٢) والعللا
وصنف شرحاً للجزولية التي	غدا نظمها كالصخر حتى تسهلا
وسبكاً لمنظوم وفكاً لمختم	على هيئة التوضيح فاضمم لما خلا
وقيل : وشرحاً للخلاصة فاستمع	وفي النفس من (٣) تصحيح ذا القيل ماغلا

---

(١) هو شمس الدين بن الساكن الطوسي ، كما جاء في مقدمة « إكمال الإعلام بتبليث الكلام » ، وسبقت الإشارة إليه .

(٢) في النسخة : للفوائد ، بالواو ، وهو تصحيح ، على ما سبق بيانه .

(٣) في النسخة : في تصحيح ، ويبدو أن « من » أولى وأنسب .



## مذهبه النحوى

يبدو لى من دراستى لابن مالك أن الرجل لم يفقه كتاب من كتب النحو الهامة ، من كتاب سيبويه إلى مؤلفات معاصريه ، دون أن يقرأه ويفيد منه ، بل لا أغالى إذا قلت إنه درس كل هذه الكتب دراسة وافية واعية ، فقد عرف عنه أنه كثير الدأب على القراءة والاطلاع ، على ما مر فى سيرته ، حتى إنه ليخيل إلى وهو يتصدى للتصنيف كأنما يمسك بيمنه القلم ، وتحت يسراه كتب سيبويه والكسائى والفراء والأخفش والمبرد والزجاج وابن السراج وثلعب والجرمى والزجاجى والفارسي والسيرافى وابن كيسان وابن برهان وابن جنى وابن الأنبارى والزنجشري وابن مضاء وابن خروف والشلوبين وابن عصفور وابن الحاجب وغيرهم من كبار النحاة ، فإننا نجد آراء هؤلاء جميعا وغير هؤلاء معروضة فى كتبه النحوية بعامة ، وفى التسهيل وشرحه بخاصة ، يوافقها أو يخالفها ، يؤيدها أو يرددها ، يقويها أو يضعفها ، يصححها أو يخطئها ، يوازن بينها ويجتهد ويرجح ويختار فى تبصر وثقة واعتداد ، هذا إلى جانب إحاطة باللغة والقراءات والحديث فى شروحه ومناقشاته واستشاداته (١) .

ولقد مر بنا ما شهد به أحد تلاميذه أبو الثناء محمود من ذكر ابن مالك لما بين تهذيب الأزهري ومحكم ابن سيده من فروق ، مما لا يقدر عليه إلا من أحاط بكل ما فى الكتابين الكبيرين ، كما يقول الصفدى تعليقا على الخبر ، وقد مر بنا خبر حفظه لبعض شواهد النحو يوم وفاته ، عليه رحمة الله .

وابن مالك إلى جانب علمه بالنحو واللغة والقراءات ، كان من رجال الحديث المعدودين فى عصره ، وكان من تلاميذه المبرزين القطب اليونى ، وقاضى القضاة بدر الدين بن جماعة ، وقد روى له الحلال السيوطى بعض الأحاديث بسنده ضمن أحاديث النحاة الواردة فى خاتمة بغية الوعاة .

ذكرت هذا قبل أن أتعرض لبيان مذهب ابن مالك النحوى لأذكر بأهم المؤثرات التى أثرت فى مذهبه وآرائه واتجاهاته .

وقد تبين لى من دراستى لابن مالك أن التسهيل هو خلاصة دراساته فى النحو ، وأن مذهبه النحوى الذى يستخلص من التسهيل ، هو خلاصة آرائه ومذاهبه النحوية جميعا . أما خصائص هذا المذهب فيمكن إجمالها فى النواحي الآتية : -

### (١) التجديد فى منهج التأليف :

وأول ما يطالعنا من سمات هذا المذهب هو ميل ابن مالك إلى التجديد والابتكار فى منهج التأليف ، ويمكن أن نلبس هذه السمة بمقارنة التسهيل بكتاب سيبويه ، ومفصل الزنجشري ، وكافية ابن الحاجب وهى أهم كتب النحو السابقة على التسهيل ، حيث اعتمد صاحب الكتاب على تقسيم النحو إلى أبواب ، ووقف الزنجشري عند تقسيمه إلى فصول ، وسار ابن الحاجب على نهج صاحب

---

(١) انظر شواهد التوضيح ، وشرح التسهيل لابن مالك .

المفصل في التقسيم العام ، دون اهتمام بتبويب أو تفصيل ، ثم جاء ابن مالك فنظم رموس المسائل في أبواب ، وفروعها في فصول ، مما يعد من أحدث مناهج التقسيم في التأليف .

ولا يقف أمر اجتهاده في هذا الجانب عند التبويب والتفصيل ، بل نلمس الطرافة والتجديد في ترتيبه لأبواب النحو وفصوله ، على ما هو واضح في التسهيل مما حاز إعجاب الدارسين ، ووقف بهم عند حدوده ، لا يكادون يرجون عليها .

ومنهج ابن مالك في ترتيب مسائل النحو منهج دراسي تعليمي ، يعتمد أكثر ما يعتمد على المناسبة والاستطراد وارتباط اللاحق بالسابق ، وهو متأثر في هذا الترتيب إلى حد ما بابن معط في ألفيته ، إلا أنه على عادته في تأثره بغيره لا يأخذ الشيء برمته ، ولا ينقل النهج بنصه ، ولكنه يخضعه لذوقه وتفكيره وتجاربه واجتهاده ، وإن الباحث ليروجه ميل الرجل إلى التجديد والابتكار حتى في كتبه حين يتصدى لشرحها أو تلخيصها ، وقد جاء منهجه في التسهيل خلاصة لتجاربه ودراساته الطويلة ، فكان صورة واضحة لمنهج المعلم الذي أتقن فنه ، وأحاط بتفاصيله ، وخبر خصائصه ودقائقه ، ثم وضعه بعد الخبرة والتجربة والمعاناة منهجا صافيا سائغا للدارسين .

## (٢) النظم العلمي :

ويعد ابن مالك إمام النظم في علوم العربية غير مدافع ، فهو صاحب الباع الطويل في هذا الميدان ، إذ تبلغ عدة أبياته التي نظمها في هذا الميدان أكثر من عشرة آلاف بيت في النحو واللغة والقراءات . ومن ثبت مؤلفاته يتبين لنا أن المنظومة منها تبلغ خمسة عشر مصنفا ، منها ثلاثة في النحو هي الكافية في نحو ثلاثة آلاف بيت ، والألفية في ألف بيت ، ونظم المفصل الذي أعتقد أنه لا يقل عن الألفية ، وعشرة في اللغة هي : إكمال الإعلام في نحو ألفين وسبعمائة وخمسة وخمسين بيتا ، محفة المودود في مائة واثنين وستين بيتا ، ولامية الأفعال في مائة وأربعة عشر بيتا ، وأربع منظومات في الظاء والضاد ، والنظم الأوجز فيما يهز وما لا يهز ، ومنظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء ، ومنظومتان كبيرتان في القراءات هما : اللامية والمالكية ، ومنظومات صغيرة في خيل السباق ، وأسماء الذهب ، والألغاز .

وقد تميز نظم ابن مالك ، مع أنه نظم علمي ، بالركة والصفاء ، وقد أشرت في بيان المصنفات إلى كثير من الأمثلة التي تثبت براعة ابن مالك في هذا اللون من التصنيف لدرجة لم يسبقه إليها سابق ، ولم يلحقه فيها لاحق ، وقد كان هدفه الأول من هذه المقطوعات تيسير النحو واللغة والقراءات على الدارسين .

## (٣) التيسير :

هذا من ناحية الشكل والنهج العام في التأليف ، أما من ناحية الموضوع ، فالسمة الغالبة على ابن مالك في النحو هي توخي السهولة والتيسير في كل ما ذهب إليه من آراء واتجاهات ، حتى إنه ليصرح في كثير من المناسبات بأنه اختار هذا المذهب لأنه المذهب الأسهل ، أو لبعده عن التكلف والتعقيد ، واسم التسهيل أوضح دليل على اتجاه ابن مالك العام في النحو ، بل إن إكثاره من النظم إنما هو لتيسير الحفظ والضبط على الدارسين ، كما سبق القول .

#### (٤) المزج والاختيار :

ومن أهم ما تميز به ابن مالك ، جرأته في المزج بين مذاهب النحاة بصريين وكوفيين وبغداديين ومغاربة ، دون ميل أو انحياز ، يعرض الآراء في دقة وأمانة ، ويرجح ويتخير أو يتخذ لنفسه موقفا خاصا ، حسب ما يميل عليه عليه اجتهاده الحق ، ووفق ما يهديه إليه تفكيره الحر ، وفي التسهيل وشرحه ما يوضح هذا الاتجاه كل التوضيح ، فنحو التسهيل مزيج من نحو البصريين والكوفيين والبغداديين والمغاربة ، وإن كانت المسحة الغالبة هي المسحة البصرية ، إذ خالفهم في نحو ست مسائل فقط ، بينما خالف الكوفيين في نحو أربع وستين مسألة ، وقد خالف الجمهور في بعض المسائل ، واتخذ لنفسه في هذه المسائل موقفا خاصا ، على ما أشير إليه في حديثي عن التسهيل .

#### (٥) مزج النحو باللغة والتصريف :

ومذهب ابن مالك في المزج لا يقف به عند مسائل النحو ومذاهب النحاة ، بل يعدو ذلك إلى مزج النحو بالتصريف وباللغة كلما سنحت لهذا المزج ساحة ، أودع إليه استطراد ، فمما أكثر ما يمزج النحو باللغة عندما يعرض لبيان لهجات العرب في لفظ أو أداة ، فهو مثلا يذكر لغات العرب في سوف وخييل ولعل وأداة التعريف وقط ولدن وهيئات وكأين وغيرها ، كما يذكر مباني الأفعال عند حديثه عن الأفعال ، ومباني المصادر عند حديثه عن المصادر وعملها ، ويستطرد إلى بيان أشكال الجموع عند الحديث عن المثني والجمع ، هذا على الرغم من أنه خص التصريف بقسم من الكتاب بل صنف فيه كتباً خاصة .

وهذا وإن أخذ على ابن مالك في منهجه التأليفي ، فهو على أي حال اتجاه تميز به في تأليف النحو ، متأثراً ، كما قلت ، بنزعة التدريس ، فالاستطراد سمة غالبة على المعلم ، يجد نفسه مدفوعاً إليها في كثير من الأحيان عن غير قصد ، توسعاً في شرح ، أو جلاء لغموض ، وابن مالك قضى حياته كلها بين التدريس والتصنيف ، فلا عجب أن تغلب ظاهرة الاستطراد على طريقته في التأليف ، وما الاستطراد إلا لون من ألوان التيسير والتوضيح .

#### (٦) الشواهد عند ابن مالك :

ومزج ابن مالك للمذاهب السابقين ، واشتغاله باللغة والقراءات والحديث جعله يذهب في استخراج الشواهد لمذهبا يكاد ينفرد به بين كبار النحاة ، فهو يستمد شواهد ، أولا من القرآن الكريم ، فإن لم يجد به شاهده عدل إلى الحديث ، فإن لم يجد فمن أشعار العرب وكلامهم ، ولعل هذا الاتجاه هو الذي حملته في كثير من الأحيان على قبول الشواهد من القراءات غير المشهورة أو الشاذة ، ومن الشعر وكلام العرب والحديث الشريف ، مادام القائل مشهودا بعروبه ، والراوي ممن يوثق بروايته ، بصريا كان أو كوفيا أو بغداديا ، وهذا الاتجاه الذي تميز به ابن مالك في مسألة الشواهد ، قد أفسح لنا دائرة الاستشهاد باعتبار الحديث مصدرا من مصادرهما ، وعدم الوقوف عند شواهد سيبويه والبصريين ، إذ اعتمد هذا الإمام المجتهد على كثير من شواهد الكوفيين والبغداديين مما نجده واضحا في شواهد التسهيل ، وهذا ، لاشك ، لون من المرونة في استخدام الشواهد نحن أحوج ما نكون إليه ، إذا أردنا بحق توضيح قواعد اللغة وتيسيرها ، والإحاطة بشواهدا ومصادرهما .



## (٧) الاحتجاج بالحديث :

ومن أهم ما تميز به مذهب ابن مالك النحوى اعتماده على الحديث الشريف كمصدر من مصادر الاحتجاج والاستشهاد ، وقد أنكر أبو حيان عليه ذلك فى شرحه للتسهيل ، وتصدى لهذا الموضوع كثير من العلماء والكتاب ، وأكثر هؤلاء يردون اعتراضات أبى حيان ويؤيدون ابن مالك فيما ذهب إليه كالدماينى وناظر الجيش فى شرحيهما للتسهيل ، ولعل أوفى ما كتب حول هذه المسألة ما جاء فى « خزائن الأدب » للبغدادى عند حديثه عن الكلام الذى يصح الاستشهاد به فى اللغة والنحو والصرف (١) ، وما كتبه الأستاذ سعيد الأفغانى حين عرض لما يحتج به فى كتابه : « فى أصول النحو (٢) » الذى نخص الحديث منه بفصل طويل ، جمع فيه أقوال القدامى والمحدثين من المحيزين والممانعين ، وانتهى إلى ما أقره مجمع اللغة العربية أخيراً (٣) . من الأخذ بمذهب ابن مالك فى الاحتجاج بالحديث مع شىء من التحفظ والاحتراز .

ويتلخص رأى الممانعين فى أن رواية الحديث جوزوا النقل بالمعنى ، وأن بعض الرواة أعاجم ، فلا يؤمن اللحن فيما نقلوا ، وقد يقع فى روايتهم غير الفصيح من لسان العرب ، كما أن أئمة النحو المتقدمين من البصريين والكوفيين لم يحتجوا بشىء منه فلزم الاقتداء بهم .

وقد رد البدر الدماينى فى شرحه للتسهيل اعتراض الممانعين بقوله : وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوب رأى ابن مالك فيما فعله بناء على أن اليقين ليس بمطلوب فى هذا الباب ، وإنما المطلوب غلبة الظن الذى هو مناط الأحكام الشرعية ، وكذا ما يتوقف عليه من نقل الألفاظ وقوانين الإعراب ، فالظن فى ذلك كله كاف ، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل ، لأن الأصل عدم التبديل ، لاسيما والتشديد فى الضبط ، والتحري فى نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين ، ومن يقول منهم يجوز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلى الذى لا ينافى وقوع نقيضه ، فلذلك تراهم يتحرون فى الضبط ويتشددون مع قولهم يجوز النقل بالمعنى ، فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل ، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً فيلغى ولا يقدر فى صحة الاستدلال بها .

ثم إن الخلاف فى جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون أو يكتب ، أما ما دون وحصل فى بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه ، من غير خلاف بينهم ، قال ابن الصلاح إن هذا الخلاف لا تراه جارياً ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب ، فليس لأحد أن يغير لفظاً من كتاب مصنف ، ويثبت لفظاً آخر .

وتدوين الأحاديث والأخبار وكثير من المرويات وقع فى الصدر الأول قبل فساد اللغة ، حين كان كلام أولئك المبدلين — على تقدير تبديلهم — يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ، فلا فرق بين الجميع فى صحة الاستدلال ، ثم دون ذلك المبدل — على

(١) خزائن الأدب للبغدادى ج ١ ص ٣ وما بعدها

(٢) فى أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغانى ص ٤٢ وما بعدها .

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية ج ٣ ص ١٩٩ وما بعدها : بحث الاستشهاد بالحديث للأستاذ محمد

الخضر حسين .

تقدير التبديل - ومنع من تغييره ونقله بالمعنى - كما قال ابن الصلاح - فبقى حجة في بابه ، ولا يضر توهم ذلك السابق في شيء من استدلالهم المتأخر .

وقد رد صاحب كتاب : - في أصول النحو - الشطر الأخير من اعتراضات المانعين حين عرض للمذهب الجيزين بقوله :

هذا هو الأصل ، ونجد الاحتجاج بالحديث ماثلاً معاجم اللغة ، فنظرة إلى معاجم الصحاح للجوهري ، والتهذيب للأزهري ، والمخصص لابن سيده ، والمجمل ومقاييس اللغة لابن فارس ، وأساس البلاغة للزمخشري ، كافية لدحض ما ادعى أبو حيان ، بل قد عد ابن الطيب من أصحاب هذا المذهب من النحاة ابن جني وابن خروف وابن بري والسهيلي ، بل إنه قال : لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل ، وأبو الحسن ابن الضائع في شرح الجمل ، وتابعهما الجلال السيوطي في الاقتراح ، ولا عجب في أن يتدارك المتأخرون ما فات المتقدمين ، بل إن ذلك هو المنتظر المقبول ، وإنا لنجد ما لدى المتأخرين من ثروة نحوية ولغوية وحديثية شيئاً وافراً مكنهم من أن تكون نظرتهم أشمل ، وأحكامهم أسد ، ولو كانت هذه الثروة في أيدي الأقدمين كأبي عمرو بن العلاء والأصمعي وسيبويه لعضوا عليها بالنواجذ ، ولغيروا فرحين مغتبطين كثيراً من قواعدهم التي صاحبها حين وضعها شح المورد ، ولكانوا أشد المنكرين على أبي حيان جموده وضيق نظرتهم وانتجاعه الجذب ، والخصب محيط به من كل جانب ... وأغلب الظن أن من لم يستشهد بالحديث من المتقدمين لو تأخر به الزم من إلى العهد الذي راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من رواية ودراية لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم ، ولما التفتوا قط إلى الأشعار والأخبار التي لا تلبث أن يطوقها الشك إذا وزنت بموازين نقد الحديث العلمية الدقيقة (١).

وأما ما ادعاه أبو حيان من أن المتأخرين من نحاة الأقاليم تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث فمردود بأن كتب النحاة الأندلسيين والمصريين والشاميين مملوءة بالاستشهاد بالحديث وقد استدلل بالحديث الشريف الصقلي ، والشريف الغرناطي في شرحيهما لكتاب سيبويه ، وابن الحاج في شرح المقرب ، وابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي ، وأبو علي الشلوبين في كثير من مسائله ، وكذلك استشهد بالحديث السيرافي والصفار في شرحيهما لكتاب سيبويه ، وقال ابن الطيب : بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام أبي حيان نفسه ، وجرى على ذلك العلماء حتى عصرنا الحاضر : وقد جاءت نتيجة أبحاث الجمع اللغوي عاضدة لمذهب ابن مالك ، حيث جاء في ختامها بعد بيان أنواع الحديث التي يستشهد بها والتي لا يستشهد بها :

« وخلاصة البحث أنا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول ، وإن اختلفت فيها الرواية ، ولا يستثنى إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة ، أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمراً لا مرد له (٢) .

وليت شعري ، من أولى من ابن مالك في عصره بتمييز صحيح الحديث من زائفه ، وهو

(١) انظر علم مصطلح الحديث .

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ٣ / ٢٠٨ وما بعدها .

الذى ذكر بين طبقات الشافعية ، وروى له السيوطى بعض الأحاديث بسنده ، وتلمذ له الإمام اليونى وابن جماعة ، وغيرهما من كبار الأئمة ، وهذا كتابه : «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» خير دليل على أن الرجل لم يجر فى غير ميدانه ، ولم يتعلق بما ليس من شأنه ، بل إنه الإمام الذى يطمأن إليه فيما يأخذ وما يدع من أحاديث الرسول ، حين يرى الاستشهاد بشيء من هذه الأحاديث .

#### (٨) الضرورة عند ابن مالك :

تعقب أبو حيان — على عادته — ابن مالك فى مسألة الضرورة ، وقال فى شرحه للتسهيل : « لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين فى ضرورة الشعر ، فقال فى غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة ، لأن قائله متمكن من أن يقول كذا ، ففهم أن الضرورة فى اصطلاحهم هى الإلجاء إلى الشيء ... فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا ، لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب ، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبيهم الواقعة فى الشعر ، واختصة به ، ولا يقع فى كلامهم النثر ، ولا يعنى النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنون ما ذكرناه .

وقد ذكر الألوسى فى كتاب « الضرائر » عند حديثه فى تعريف الضرورة : « ذهب الجمهور إلى أن الضرورة ما وقع فى الشعر مما لا يقع فى النثر ، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا ، ومنهم من قال إنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، وهو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره ، على ما هو مبسوط فى شرح نظم الفصيح لابن الطيب الفاسى ، وبه قال ابن مالك ، فإن الضرورة مشتقة من الضرر ، وهو النازل مما لا مدفع له ، فوصل « أل » مثلا بالمضارع وغيره جائز اختيارا عند هؤلاء ، لكنه قليل ، وقد صرح بذلك ابن مالك فى شرح التسهيل فقال :

وعندى أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لإمكان أن يقول الشاعر : « صوت الحمار يجده » ... بدلا من : « صوت الحمار اليجده » . وإذ لم يفعلوا ذلك مع الاستطاعة ، ففى ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار (١) .

وأبو حيان متحامل على ابن مالك فى مسألة الضرورة تحامله عليه فى الاستشهاد بالحديث . فابن مالك لم يقل رأيه فى الضرورة عن سوء فهم كما يدعى أبو حيان ، ولم يكن قوله بدعا من القول ، وإنما هو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره — كما أشار الألوسى — بل إن معنى الضرورة لغويا لا يخرج عما ذهب إليه ابن مالك . « فالضرورة الحاجة ، والاضطرار الاحتياج إلى الشيء ، واضطره إليه أحوجه وألجأه فاضطر » (٢) .

والضرورة عند جمهور النحاة اصطلاح تعارف عليه أكثرهم ، وليس ابن مالك ملزما بالتقيد بهذا الاصطلاح ، وهو الرجل اللغوى الواسع الأفق ، وليس النحو الاصطلاحي إلا تنظيم قواعد اللغة . فقول ابن مالك فى الضرورة خاضع لتأثره بالذوق اللغوى أكثر من تأثره بالنحاة واصطلاحاتهم ،

(١) مقدمة الضرائر للألوسى ص ٦ .

(٢) القاموس المحيط ج ٢ مادة : « الضر » . (ص ٧٥) .



وليس جهلاً أو عدم فهم ، كما يقول أبو حيان ، وهذا القول لا يعد توسعاً في الضرورة كما قال بعض من تعرضوا لنقده ، وإنما هو تضيق للضرورة ، وتوسع في الاختيار ، وهو المذهب الذي جرى عليه ابن مالك في كل اتجاهاته النحوية واللغوية ، ولا أدري ماذا يضير النحو واللغة إذا أخرجنا بعض الشواهد من ضيق الضرورة إلى منفسح الاختيار ؟ وأشعار العرب ليست منزلة ، واصطلاحات النحاة ليست منزلة . فلا ضير عندى على ابن مالك في تخريج الضرورة على هذا الوجه ، بل لا ضير علينا أن نأخذ برأى ابن مالك في هذه المسألة ، مادام في رأيه توسع في الاختيار .

#### (٩) الاصطلاحات عند ابن مالك :

موقف ابن مالك من اصطلاحات النحاة هو موقفه من جميع مسائل النحو ، موقف الباحث المجتهد المجدد المتحرر من عبودية التقديس لكل قديم . وقد مربنا خروجه على ما اصطلاح عليه جمهور النحاة في مسألة الضرورة ، والاحتجاج بالحديث ، ومن أبرز المواضع التي يظهر فيها اجتهاد ابن مالك في هذا الصدد عناوين مسائل النحو ، فقد غير كثيراً من عناوين سيبويه وغيره من النحاة السابقين ، وبخاصة العناوين الوصفية المطولة .

ومن العناوين التي استحدثها ابن مالك :

( أ ) باب النائب عن الفاعل . قال أبو حيان : لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك . وقال الشيخ الخضرى : هذه الترجمة مصطلح المصنف ، وهى أولى وأخصر من قول الجمهور : المفعول الذى لم يسم فاعله ، لأنه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف ، إذ المفعول به هو المراد عند الإطلاق ولأنه يشمل المفعول الثانى فى نحو : أعطى زيد ديناراً ، وليس مراداً .

( ب ) البدل المطابق ، بدلاً من قولهم : بدل كل من كل . قال ابن مالك فى شرح الكافية : وذكر المطابقة أولى ، لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوى البدل منه فى المعنى ، بخلاف العبارة الأخرى ، فإنها لا تصدق إلا على ذى أجزاء ، وذلك غير مشروط ، لإجماع النحاة على إثباته فى أسماء الله تعالى ، كقراءة غير نافع وابن عامر : « إلى صراط العزيز الحميد الله .. » .

( ج ) المعروف بأداة التعريف : قال الخضرى : هذا أولى من التعبير بأل ، بلحيانه على كل الأقوال الواردة فى أداة التعريف ، كالتعريف بأمر عند حمير .

( د ) المحصور عند المصنف : أكثر النحاة والبلاغيين على أن المتأخر بعد إلا هو المحصور فيه ، والثانى بعد إنما كذلك ، قياساً لها على ما وإلا . وقد خالفهم ابن مالك فسمى المتأخر محصوراً ، قال فى التسهيل : « يجب وصل الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه بالمنصوب أو كان ضميراً غير محصوراً » (١) وقال فى شرحه على هذا الموضع : وإذا كان مرفوع الفعل محصوراً وجب تأخيره وتقديم المنصوب عند البصريين والكوفيين إلا الكسائي ، ويستوى فى ذلك المضمر والظاهر ، فالمضمر كقوله تعالى : « لا يجليها لوقتها إلا هو » والظاهر نحو : « لا يصرف السوء إلا الله ، فلو قلت : لا يصرف إلا الله السوء ، امتنع عند غير الكسائي ... ثم قال : فلو قصد حصر المنصوب تأخر وتقدم المرفوع نحو : ما أكرم زيد إلا إياك .

---

( ١ ) الفصل الأخير من باب النائب عن الفاعل ص ٧٨ من التسهيل .

وقال في الألفية :

وما يلا أو وإنما انحصر آخر ، وقد يسبق إن قصد ظهر

( هـ ) لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة » :

استعمل ابن مالك هذا الاصطلاح بدلا من قولهم : لغة « أكلوني البراغيث » فقال في تعريف المبتدأ :

« وهو ما عدم حقيقة أو حكما عاملا لفظيا من مخبر عنه أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى ... » .

« ولا خبر للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل ، ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة : « يتعاقبون فيكم ملائكة (١) » : وقد أوضح ابن مالك هذه المسألة في كتابه : « شواهد التوضيح » عند حديثه عن قول من روى الحديث : « كن نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر » (٢) . قال : وعلى هذه اللغة قول النبي صلى الله عليه وسلم :

« يتعاقبون فيكم ملائكم... (٣) » ، وساق أحاديث وأشعارا للتدليل. وقال الأشموني حين عرض لشرح قول ابن مالك في الألفية :

وجرد الفعل إذا ما أسندا لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند

ويعبر عن هذا اللغة بلغة « أكلوني البراغيث » ، وعليه حمل الناظم قوله عليه الصلاة والسلام : « يتعاقبون فيكم ملائكة ... » .

أخرجه مالك في الموطأ ، وحكى بعض النحويين أنها لغة طيء ، وبعضهم أنها لغة أزدشنوءة (٤) . ومن الأبواب التي استحدثها ابن مالك في التسهيل : باب القسم ، وباب عطف البيان ، وقد سماه سيبويه نعتا ، ويسميه الكوفيون الترجمة ، وباب المعطوف عطف النسق ، والكوفيون يقولون باب النسق ، وأكثر ما يقول سيبويه : باب الشركة ، وباب أسماء لازمت النداء ، وإن كنت أرى من الأنسب جعل هذا الباب فصلا مكملا لباب المنادى ، وباب التسمية بلفظ كائن ما كان ، ورأى أيضاً في هذا الباب أن يكون فصلا ملحقاً باب العلم .

ومن الاصطلاحات التي تميز بها ابن مالك عن المغاربة جعله تمييزا للجملة مخصوصا بما وقع بعد جملة فعلية ، ويعتبر المفرد ما كان بخلاف ذلك :

قال في التسهيل (٥) :

« وينصبه — أى التمييز — مميزه لشبهه بالفعل أو شبهه .. » .

(١) تسهيل ص ٤٤ .

(٢) البحث الخامس والستون ص ١٩٠ من شواهد التوضيح :

(٣) أخرجه البخارى في كتاب مواقيت الصلاة ، وباب فضل صلاة العصر ( هامش التوضيح ) .

(٤) منهج السالك ج ١ ص ١٩٦ .

(٥) ص ١١٤

قال ابن عقيل : نحو : هو مسرور قلبا ، باشتعال رأسه شيئا . وهذا الذى ذكره المصنف مخالف لكلام المغاربة من جهة جعله هذا من تمييز المفرد ، وهم يعدونه من تمييز الجملة ، نحو : طاب زيد نفسا . ويخصون تمييز المفرد بما هو عدد أو مقدار . فما اصطلاح المصنف من جعل تمييز الجملة مخصوصا بما وقع بعد جملة فعلية ، وجعل تمييز المفرد ما كان بخلاف ذلك مخالف لاصطلاحهم .

#### (١٠) القياس عند ابن مالك :

ابن مالك إمام مجتهد يحترم السماع ، ولكنه لا يقف عنده جامداً إذا رأى ما يسوغ القياس ، واتجاهه فى القياس هو نفس اتجاهه فى كل أصول النحو ومسائله ، فى منهجه التأليفي ، وفى مزجه واختياره وفى الاحتجاج والضرورة ، يقوم على التوسع والتيسير . فمن أقيسته التى راعى فيها السهولة والتوسع وقياس النظر على النظر :

( أ ) إذا لحقت ما إن وأخواتها فإن لم يكن الحرف « ليت » فمذهب سيبويه والجمهور ، وصححه ابن الحاجب ، المنع . وقال ابن مالك فى شرح التسهيل :

« وذكر ابن برهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب :

إنما زيدا قائم . فأعمل مع زيادة ما . وعزا مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب . وهذا النقل الذى ذكره ابن برهان يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياسا ، وإن لم يثبت سماع فى أعمال جميعها . ويقول أقول فى هذه المسألة . ( ب ) ومذهب ابن مالك أن أخبار أفعال المقاربة لا تتقدم عليها ، وأنها قد تتوسط . قال أبو حيان : والحق أنه يحتاج فى جواز التوسط إلى سماع من العرب .

وقال ناظر الجيش : وهذا من الشيخ وقوف منه عند الظاهر . وإذا كانت القواعد تقتضى جواز شيء فما المانع من القول به ؟

( ج ) وقال فى شرح التسهيل : ولم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل التفضيل إلا بعد نفي ، ولا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفي ، كقولك : لا يكن غيرك أحب إليه الخير منك ، وهل فى الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا بمن ؟ قال أبو حيان : إذا لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفي وجب اتباع السماع فيه والاقتصار على ما قالته العرب ، ولا يقاس عليه النهى والاستفهام الذى يراد به النفي ، ولا سيما أن رفعه للظاهر إنما جاء فى لغة شاذة ، فينبغى أن يقتصر فى ذلك على مورد السماع . قال ابن عقيل : والحق أن إلحاقهما بالنفي ظاهر فى القياس ، وهى مسوغات متساوية لكثير من المسائل .

( د ) وقال فى شرح التسهيل : من العرب من شبه سنين ونحوه بغسلين ، فيلزمه الياء ، ويعرب بالحركات فيقول : إن سنينه أكثر من سنينى . وبعض هؤلاء لا ينون ، فيقول : مرت عليه سنينٌ .... ثم قال : ولو عومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسنا ، لأنها ليست جموعا فكان لها حق فى الإعراب بالحركات كسنين . قال السيوطى فى همع الهوامع ( ١ ) :



وأباه أبو حيان ، وقال لأن إعرابها إعراب الجمع على جهة الشذوذ فلا نضم إليه شذوذاً آخر . ولكن إذا عرفنا أن ابن مالك يحترم الوارد ويقيس عليه ، أدركنا أنه لم يخطئ في قياسه . قال المبرد والأخفش الأصغر : إن إعرابها بالحركات لغة قوم من العرب ، وسمع قول الشاعر :

وماذا تبتغي الشعراء مني      وقد جاوزت حد الأربعين

وقال الأعلام في شرح الكتاب : هو في السنين والعقود أمثل منه في الغسلين ونحوه ، لأنه لفظ مخترع للعقود فهو أشبه بالواحد الذي إعرابه بحركة آخره من الغسلين ونحوه . وأين هو الشذوذ الآخر الذي أضافه ابن مالك في هذا الحكم ؟ إن إعراب هذه الألفاظ إعراب الجمع على سبيل إلحاقها بالجمع إذا عد شذوذاً ، فإن إرجاعها إلى حظيرة المفرد ليس فيه شذوذ كما يدعى أبو حيان ، وإنما هو تخلص من الشذوذ ورجوع بالشئ إلى طبيعته . ( هـ ) الضمير المفصول وإنما : قال في شرح التسهيل : يتعين الانفصال إذا حصر وإنما كقول الفرزدق :

أنا الفارس الحامي الدمار وإنما      يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي  
وكقول ذي الإصبع العدواني : كأننا يوم قرى إنما تقتل إيانا .

قال أبو حيان : ما ذهب إليه المصنف من تعيين انفصال الضمير بعد إنما خطأ فاحش ، وجهل بلسان العرب .

وقال ناظر الجيش : عجب من الشيخ ! جهل المصنف وخطأه وقوله ما لم يقل .  
وقال ابن هشام في المغني ( ١ ) :

« وقول أبي حيان واستدلالة بالآيات وهم ، لأن الحصر في هذه الآيات في جانب الظرف لا الفاعل ، لأن المعنى — والله أعلم — في قوله تعالى : « إنما أعظكم بواحدة » ما أعظكم إلا بواحدة ... وكذا بقية الآيات المماثلة . أما المصنف — رحمه الله — أي ابن مالك — فكان مذهبه التسهيل ، ومتابعة المذاهب الموسعة ، وما قاله ليس بمخترع له ، ولا جهل بلسان العرب فيه — كما يقول أبو حيان — فقد نقل الدماميني عن بهاء الدين السبكي في هذه المسألة ما يأتي ، ولسان حال ابن مالك يقول : « إنما أشكو بثي وحزني إلى الله » : وكلام المصنف هو الصواب ، وليس متفرداً به وتحقيق ذلك أنه بنى كلامه على قاعدتين : إحداهما : أن إنما للحصر ، وهو الذي عليه أكثر الناس .

والثانية : أن المحصور بها هو الأخير لفظاً ، وهذا هو الذي أجمع عليه البيانون ، وعليه غالب الاستعمالات . وإذا تبينت لنا هاتان القاعدتان صح ما ادعاه ، لأنك لو وصلت لما فهمم والتبس ، إذ قوالك : إنما قمت ، يفهم : لم يقع مني إلا القيام ، فلو أردت به : ما قام إلا أنا ، لم يفهم ، ولا سبيل إلى فهمه إلا بأن تقول : إنما قام أنا ، كما تقول : ما قال إلا أنا . ثم قال الدماميني : وبهذا علم سقوط استدلال أبي حيان بالآيات المذكورة وما يشبهها ، لأن كلا منها قصد فيه حصر الأخير لا الفاعل ، ولو قصد حصر الفاعل لا تفصل .

( ١ ) معنى اللبيب ج ٢ ص ٩ .

وَمَنْ قَالَ بَأْنَ إِنَّمَا تُكُونُ لِلْحَصْرِ أَبُو عَلَى الْفَارْسِي ، عَلَى مَا قَالَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَغْنِيِّ ؛  
قَالَ الْفَارْسِي فِي الشِّيرَازِيَّاتِ : إِنَّ الْعَرَبَ عَامَلُوا إِنَّمَا مَعَامَلَةُ النَّفْيِ وَإِلَّا فِي فَصْلِ الضَّمِيرِ ،  
كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ .

أَنَا الْفَارْسِي الْحَامِي الدُّمَارُ وَإِنَّمَا يَدْفَعُ عَنْ إِحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي  
وَقَوْلِ عَمْرِو بْنِ مَعْدَى كَرَبَ :

قَدْ عَلِمْتَ سَلْمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَرَ الْفَارْسِي إِلَّا أَنَا  
فَإِذَا تَأَمَّلْنَا كَلَامَ ابْنِ مَالِكٍ وَجَدْنَاهُ فِي غَايَةِ التَّحْرِيرِ وَالتَّدْقِيقِ ، وَأَنَّ أَبَا حَيَّانٍ لَمْ يَدَقِّقْ فِي  
فَهْمِ الْعِبَارَةِ ، فَأَخْطَأَ فِي الْإِعْتِرَاضِ وَالِاسْتِدْلَالِ . فَابْنُ مَالِكٍ قَالَ بِتَعْيِينِ الْإِنْفِصَالِ إِذَا حَصَرَ  
بِإِنَّمَا ، وَلَمْ يَقُلْ إِنَّ وَقَعَ بَعْدَ إِنَّمَا ، وَقَدْ فَهَمَ أَبُو حَيَّانٍ الْعِبَارَةَ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي ، وَغَفَلَ عَنْ  
فَهْمِ الْعِبَارَةِ الْمُرَادَةِ لِلْمُصَنِّفِ فَبَادَرَ إِلَى الْإِعْتِرَاضِ بِالْآيَاتِ ، وَتِلْكَ عَادَتُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ  
الْمَوَاضِعِ ...

قَالَ نَازِرُ الْجَلِيشِ : وَلَا أَعْرِفُ كَيْفَ خَفِيَ هَذَا عَلَى الشَّيْخِ — رَحِمَهُ اللَّهُ .

وَهُنَاكَ آرَاءُ فِي مَسْأَلَةِ الْفَصْلِ بِإِنَّمَا :

فَسَبِيوِيَّةٌ يَرَى أَنَّ الْفَصْلَ بَعْدَ إِنَّمَا ضَرُورَةٌ ، وَالزَّجَاجُ يَرَى الْإِنْفِصَالَ بِهَا جَائِزًا ، أَمَّا ابْنُ مَالِكٍ  
فَإِنَّهُ لَاحِظٌ أَنَّ الْمَحْصُورَ فِيهِ الْوَاقِعُ بَعْدَ لَا يَجِبُ تَأْخِيرُهُ ، فَيَجِبُ إِذْ ذَاكَ الْإِنْفِصَالُ إِنْ كَانَ  
ضَمِيرًا مُتَّصِلًا بِعَامِلٍ قَبْلُهَا ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْحَالُ مَعَ إِنَّمَا ، لِأَنَّهَا بِمَعْنَى النَّفْيِ وَإِلَّا ،  
وَهُوَ قِيَاسُ ظَاهِرٍ ، وَقَدْ أَحْسَنَ فِي قَوْلِهِ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ : « وَهَذَا مَطْرُدٌ ، فَمَنْ اعْتَقَدَ  
شَذُوذَهُ فَقَدْ وَهَمَ » .

(و) تَقْدِمُ خَبَرُ زَالٍ وَأَخَوَاتُهَا : يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ (١) :

وَقَدْ يَتَقَدَّمُ خَبَرُ زَالٍ وَمَا بَعْدَهَا — مِنْ أَخَوَاتِهَا — مَنْفِيَّةٌ بِغَيْرِ مَا . وَلَا يَطْلُقُ الْمَنْعُ — خِلَافًا  
لِلْفَرَاءِ فِي مَنْعِهِ تَقْدِمَ خَبَرِ زَالٍ وَمَا بَعْدَهَا عَلَى كُلِّ نَافٍ صَحِيحٍ — وَلَا الْجَوَازُ — خِلَافًا لِغَيْرِهِ  
مِنَ الْكُوفِيِّينَ ، فِي إِجَازَتِهِمُ التَّقْدِمَ عَلَى كُلِّ نَافٍ ، وَلَا يَتَقَدَّمُ خَبَرُ دَامٍ اتِّفَاقًا ، وَلَا خَبَرُ لَيْسَ  
عَلَى الْأَصْحَحِ ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ وَالْمُهْرِدِ وَابْنِ السَّرَاجِ وَأَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ ، وَهُوَ الْمُرَافِقُ  
لِلسَّمَاعِ ، وَلَا يَلْزَمُ تَأْخِيرُ الْخَبَرِ إِنْ كَانَ جُمْلَةً ، خِلَافًا لِقَوْمٍ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : بَلْ يَجُوزُ  
تَقْدِيمُهُ وَتَوْسِيطُهُ لِأَنَّ الْقِيَاسَ جَوَازُهُ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ . قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ .

(ز) وَضَعُ كُلِّ مِنَ الْمَفْرُودِ وَالْمُثْنِيِّ وَالْجَمْعِ مَوْضِعَ الْآخَرِ : قَالَ السَّيُوطِيُّ فِي مَعْرِفَةِ  
الْمَوَاضِعِ (٢) : الْأَصْلُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ دَلَالَةُ كُلِّ لَفْظٍ عَلَى مَا وَضَعَ لَهُ ، وَقَدْ يُخْرَجُ عَنْ  
هَذَا الْأَصْلِ ، وَذَلِكَ قِسْمَانِ : مَسْمُوعٌ وَمَقْيَسٌ . فَالْأَوَّلُ مَا لَيْسَ جُزْءًا مِمَّا أُضِيفَ إِلَيْهِ ،  
سَمِعَ : ضَمَّ رَحْلَهُمَا — أَيْ رَحْلَيْهِمَا — وَدَيْنَارَكُمْ مَخْتَلِفَةً — أَيْ دَنَائِيرَكُمْ ، وَعَيْنَاهُ  
حَسَنَةٌ — أَيْ حَسَنَتَانِ ، وَمَنْهُ : لَبِيكَ وَأَخَوَاتُهُ ، وَشَابَتِ مَفَارِقُهُ ، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا مَفْرُقٌ

(١) ص ٥٤ .

(٢) ج ١ ص ٥٠ .

واحد ، فكل هذا مسموح لا يقاس عليه ، وقاسه الكوفيون وابن مالك ، إذا أمن اللبس ، وهو ماش على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذ والنادر .

قال أبو حيان : ولو قيس شيء من هذا لا لتبست الدلالات ، واختلطت الموضوعات . والذي جاء في التسهيل عن هذه المسألة : « ويختار في المضافين لفظاً أو معنى إلى متضمنيهما لفظ الإفراد على لفظ التثنية ، ولفظ الجمع على لفظ الإفراد ، فإن فرق متضمناهما اختير الإفراد ، وربما جمع المتفصلان إن أمن اللبس ، ويقاس عليه ، وفاقاً للقراء . ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه أو لفظه جائزة ، ويعاقب الإفراد التثنية في كل اثنين لا يغني أحدهما عن الآخر ، وربما تعاقبا مطلقاً .. (١) .

وقد أورد ابن مالك وابن عقيل والداميني في شرح التسهيل لكل حكم من هذه الأحكام مثالا أو شاهدا ، وناقش ابن مالك هذه المسألة في شواهد التوضيح (٢) فأورد لها الشواهد العديدة من القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر وكلام العرب ، بما لا يدع مجالا لقول السيوطي : إنه من القياس على الشاذ والنادر ، وقول أبي حيان بالتباس الدلالات واختلاط الموضوعات .

(ح) تأكيد الضمير المتصل : قال في التسهيل (٣) « يؤكد بضمير الرفع المتفصل المتصل مطلقاً . أى مرفوعاً كان المتصل أو منصوباً أو مجروراً نحو : قمت أنا ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت . ويجعل المنصوب المتفصل في نحو : رأيتك إياك ، تأكيداً لا بدلاً ، وفاقاً للكوفيين . قال في الألفية :

ومضمير الرفع الذي قد انفصل أكد به كل ضمير متصل  
وقال ابن مالك في شرح التسهيل : ليجرى المتناسبان مجرى واحداً وذلك أن رأيتك إياك نحو : فعلت أنت . وأنت هنا تأكيد بإجماع .

(ط) إضمار عامل الحال : قال في التسهيل : (٤) « ويضمير عاملها جوازا لحضور معناه أو تقدم ذكره في استفهام أو غيره ، ووجوباً إن جرت مثلاً ، أو بينت ازدياد ثمن أو غيره شيئاً فشيئاً .. »

قال ابن عقيل : فالأول نحو : بعته بدرهم فصاعداً ، أى فذهب الثمن صاعداً ، والثاني نحو : تصدق بدينار فسافلاً ، أى فانحط سافلاً . ويظهر أن هذا التثليل لابن مالك . قال ابن عقيل : قال شيخنا في الثاني : لم أره لغیر المصنف ، وإن لم ينقل عن العرب فهو ممنوع .

ولا أدري ما الذي يمنع الثاني ، وهو نظير الأول تماماً لا يغيره إلا في استعماله لعكس معنى الأول أو مقابله .

---

(١) التسهيل ص ١٩ .

(٢) البحث الرابع عشر ص ٩٠ وما بعدها .

(٣) ص ١٦٦ .

(٤) ص ١١١ .



## (١١) احترام السماع :

وليس معنى هذا أن ابن مالك يجرى وراء القياس ، أيا كان هذا القياس ، فإنه لا يجيز من القياس إلا ما كان له مسوغ ، فمن ذلك ما جاء في شرح الأشموني على الألفية : «ولو عطف على غدوة المنصوبة - بلدن - جاز جر المعطوف مراعاة للأصل ، وجاز نصبه مراعاة للفظ ، ذكر ذلك الأخفش ، واستبعد الناظم نصب المعطوف وقال ، إنه بعيد عن القياس .. وقوله : بعيد عن القياس ، لأن القياس جر ما بعد لدن ، ونصب غدوة بعدها على خلاف القياس ، فالقياس على غدوة المنصوبة بعد عن القياس » (١) . وفي تصغير أفعال التعجب ، قال في التسهيل : (٢) «وشد تصغير أفعال مقصورا على السماع ، خلافا لابن كيسان في اطراده وقياس أفعال عليه ...» فيقال عند ابن كيسان في أحسن بزيد : أحسن بزيد ، بالتصغير قياسا على تصغيرهم أفعال ... قال ابن مالك : وهو في غاية الشذوذ ، فلا يقاس على قوله : ياما أميلح غزلانا شدن لنا

وفي باب الحال ، قال في التسهيل : (٣) «وإن وقع مصدر موقع الحال فهو حال ، لا معمول حال محذوف ، خلافا للمبرد والأخفش ، ولا يطرد فيما هو نوع للعامل نحو : أتيتته سرعة ، خلافا للمبرد ، بل يقتصر فيه وفي غيره على السماع ، إلا في نحو : أنت الرجل علما ، وهو زهير شعرا ، وأما علما فعالم .»

## (١٢) مذهبه في الإلحاق :

وما يتصل بالقياس ما جاء في فصل الزيادة من باب التصريف ، قال في التسهيل (٤) : «الزائد إما للإلحاق وإما لغيره ، فالذي للإلحاق ما قصد به جعل ثلاثي أو رباعي موازنا لما فوقه ، محكوما له بحكم مقابله غالبا ، ومساويا له مطلقا - أي اسما كان أو فعلا - في تجرده من غير ما يحصل به الإلحاق ، وفي تضمن زيادته إن كان ميدا فيه ، وفي حكمه ووزن مصدره الشائع إن كان فعلا ... ولا إلحاق في غير تدريب وامتحان إلا بسماع .»

قال ابن عقيل : وهذا الرأي يعني أن ما تكلم به النحويون من الأمثلة التي تتضمن حروف إلحاق على طريقة أبنية العرب إنما يكون على جهة التمرن والتدريب والامتحان للمشتغل بهذا الفن ، حتى يعلم بذلك صحة نظره وجودة فكره ، وأما أن يلحق ذلك بكلام العرب فلا ، إلا إن سمع الإلحاق عن العرب في مثال قد ألحق ببناء من أبنتهم ، فهو إذن من كلامهم ، لأننا لم نخترع ذلك المثال ، بل هم نطقوا به . وتتلخص مذاهب النحاة في هذه المسألة في ثلاثة مذاهب :

الأول : أنه لا يجوز أن يلحق شيء من ذلك بكلام العرب إلا أن يسمع من العرب ، وهو ظاهر قول الخليل ، وهو المختار ، وعليه كلام ابن مالك ، وذلك جار في كل ما أردت أن تبني من كلمة نظير كلمة أخرى . وحجة هذا المذهب أنه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب .

(١) منهج السالك ج ١ ص ٣٣٧ .

(٢) ص ١٣١ .

(٣) ص ١٠٩ .

(٤) ص ٢٩٨ .

الثاني : أن ذلك يجوز على كل حال ، وحجته أن العرب قد أدخلت في كلامها الألفاظ الأعجمية كثيرا ، وهو قول الفارسي ، وسواء كان بناء الأعجمي على بناء كلامها أو لم يكن ، وكذلك يجوز إدخال هذه الألفاظ المصوغة منا في كلامهم قياسا على الأعجمية وإن لم تكن منها . وهذا ليس بصحيح ، لأن اللفظ الأعجمي لا يصير بإدخال العرب له في كلامها عربيا ، بل تكون العرب قد تكلمت بلغة غيرها ، وإذا تكلمنا نحن بهذه الألفاظ المصوغة منا نكون قد تكلمنا بما لا يرجع إلى لغة من اللغات .

الثالث : التفصيل بين ما تكون العرب قد فعلت مثله في كلامها ، وكثر أو اطرده ، فيجوز لنا إحداث نظيره ، وإلا فلا . فإذا قيل لنا : ابن من الضرب مثل جعفر قلنا : ضرب ، فهذا ملحق بكلام العرب ، لأن الرباعي قد ألحق به كثير من الثلاثي بالتضعيف نحو : مهدد وقردد ، وبغير التضعيف نحو : شأمل ورعشن ، ولا فرق بين قياس اللفظ على اللفظ ، والحكم على الحكم ، عند صاحب هذا المذهب . وقال المازني : الإلحاق المطرد في اللام نحو قعدد وشملل ، وفي غير اللام شاذ لا يقاس عليه لقلته كمجهر وبيطر ، وعلى مقتضى هذا القول يجوز القياس على كل ما كثر إلحاق العرب فيه ، وهو نفس المذهب الثالث ، فلعله تمثيل من المازني . وقد اختلفوا في المعتل والصحيح فقل : هما باب واسع ، فما سمع في أحدهما قيس عليه الآخر ، وهو قول سيبويه وجماعة ، وقيل : هما بابان يجري في أحدهما ما لا يجري في الآخر ، وهو قول الجرمي والمبرد (١) .

وقال ابن مالك في هذا الفصل من التسهيل (٢) : «ويقارب الاطراد الإلحاق بتضعيف ما ضعفت العرب مثله ، كبناء مثل قردد من الضرب فيقال : ضرب ، فهذا قريب من المطرد ، فلا يلحق بتضعيف الهمزة ، كبناء مثل جعفر من قرأ ، فلا يقال : قرأاً للثقل بل تخفف بإبدال الأخيرة باء وقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيقال : قرأى ، ولا بتضعيفين متصلين لإهمال العرب ذلك ، كبناء مثل (جرد حل) من كم ، فلا يجوز كمم بتضعيفين متصلين لافاصل بينهما ، فإن قصد التدريب أو إجابة ممتحن فلا بأس به ، ولو كان إلحاقا بأعجمي أو بناء مثل منقوص ، وفاقا لأبي الحسن - الأخفش - بشرط اجتناب ما اجتنب العرب من تأليف أو هيئة (٣) ....»

قال ابن عقيل : فيجوز عند ابن مالك ، تبعا للأخفش ، الإلحاق بأعجمي أو بناء مثل منقوص للتدريب والامتحان ، كبناء مثل صحفن وهو العار بلغة الترك من : ضرب فيقال : ضرب ، وهذا وزن موجود في لغة العرب كدرهم ، وبناء مثل يد من ابن فيقال : بن .... وفي ختام هذا الفصل يقول ابن مالك : «وسلوك سبيل صمصح وحبطنى في إلحاق ثلاثي بخماسي أولى من سلوك سبيل غدودن وعفنجج وعقنقل وخفيدد وعثوجج وهبيخ ...» الخ . وواضح أن ابن مالك في الإلحاق يحترم السماع إلى جانب أخذه بالقياس فيما لا يخرج عن

(١) من شرح ابن عقيل والدمائني على التسهيل بتصرف .

(٢) ص ٢٩٩

(٣) التأليف المادة أو الوزن أو البناء ، والهيئة اللفظ .

تُهج العرب في تأليفهم وهيئاتهم ، واختيار الأخف نطقاً ، والأكثر استعمالاً عند إلحاق ثلاثي  
بخماسي .

### (١٣) العامل عند ابن مالك :

يبدو لي أن ابن مالك لم يكن له مذهب متميز في العامل ، كما يبدو لي أنه لم يتأثر كثيراً  
بصيغة ابن مضاء الأندلسي لإبطال نظرية العامل والعلة ، فهو يذكر العامل في كل مسألة من مسائل  
النحو تستلزم ذكر العامل ، والعوامل عنده لفظية ومعنوية ، فاللفظية أسماء وأفعال وحروف ،  
والمعنوية كالاتداء والتجريد ، ولكن الذي لاحظته أيضاً أنه يسير في مسألة العامل على نهجه العام  
الذي تميز به مذهبه النحوي من التوسط وعدم التطرف ، والبعد عن التكلف ، فهو لا يلجأ إلى  
العامل المعنوي إلا عند تعذر اللفظي الصالح فمثلاً :

١ - في باب الفاعل يقول في التسهيل : « وهو مرفوع بالمسند حقيقة ، إن خلا من من  
والباء الزائدين ، وحكماً إن جر بأحدهما أو بإضافة المسند ، وليس رافعه الإسناد ، خلافاً  
لخلف (١) .... »

وقال في همع الهوامع (٢) : في رافع الفاعل أقوال : أحدها ، وعليه الجمهور أنه  
العامل المسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه .. ، والثاني أن رافعه الإسناد ، أي النسبة ، فيكون  
العامل معنويًا ، وعليه هشام ، ورد بأنه لا يعدل إلى جعل العامل معنويًا إلا عند تعذر اللفظي  
الصالح وهو هنا موجود . والثالث شبهه بالمبتدأ ، من حيث أنه يخبر عنه بفعله ، كما يخبر عن  
المبتدأ بالخبر ، ورد بأن الشبه معنوي ، والمعاني لم يستقر لها عمل في الأسماء . الرابع كونه فاعلاً  
في المعنى ، وعليه خلف - كما نقله أبو حيان - ورد بقولهم : مات زيد ، وما قام عمرو .  
الخامس ذهب قوم من الكوفيين إلى أنه يرتفع بإحداثه الفعل ، كذا نقله ابن عمرون ، ونقل عن  
خلف أن العامل فيه معنى الفاعلية .

ونخرج من نص الجمع بأمرين : الأول أن المصنف أخذ برأي الجمهور في جعل العامل  
في الفاعل ما أسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه ، الثاني أن ابن مالك قد أخطأ في نسبة رأي  
الإسناد إلى خلف ، وهو لهشام ، أما خلف فالعامل عنده معنى الفاعلية كما هو واضح في النص .

والعوامل اللفظة كثيرة جداً عند ابن مالك ، فالحروف كلها عوامل للجز أو النصب أو  
الجزم ، والخبر عنده مرفوع بالمبتدأ ، وكان وأخواتها أفعال رافعة للاسم ناصبة للخبر ، وإن  
وأخواتها تعمل العكس ، وأفعال المقاربة عملها في الأصل عمل كان بشروط ، وظن وأخواتها  
تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين ، والفعل المتعدي ينصب المفعول ، وقد ينصب مفعولين  
و ثلاثة ، والمفعول المطلق ينصب بمثله أو فرعه أو بقائم مقام أحدهما ، والمفعول له ينصبه مفهوم  
لحدث ظاهراً أو مقدراً نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف جر ، والمفعول معه انتصابه

(١) تسهيل ص ٧٥ .

(٢) ج ١ ص ١٥٩ .



بما عمل في السابق من فعل أو عامل عمله ، لا بمضمر بعد الواو ، خلافا للزجاج ، ولا بها ، خلافا للجرجاني ، ولا بالخلاف خلافا للكوفيين (١) .

٢- والمستثنى بإلا منصوب بها ، لا بما قبلها معدى بها ، ولا به مستقلا ، ولا بأن مخففة مركبا منها ومن لا إلا ، خلافا لزاعمي ذلك ، وتفصيل الآراء في همع الهوامع (٢) وشروح التسهيل .

وابن مالك لا يلجأ إلى العوامل المعنوية إلا عند تعذر اللفظية أو ظهور التكلف فيها ، فمثلا : ٣- في باب المبتدأ يقول ابن مالك : « وهو ما عدم حقيقة أو حكما عاملا لفظيا من خبر عنه أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى ، والابتداء كون ذلك كذلك ، وهو يرفع المبتدأ ، والمبتدأ الخبر ، خلافا لمن رفعهما به ، أو بتجردهما للإسناد ، أو رفع بالابتداء المبتدأ ، وبهما الخبر ، أو قال ترافعا (٣) .

وإذا عمل الباحث الفكر في المبتدأ ، وهو الاسم الذي يقع في الأصل في أول الجملة الاسمية لا يجد عاملا له أولى من الابتداء ، وفي شرح التسهيل لابن عقيل ورقة - ٣٥ رد لجميع آراء المخالفين .

٤- وفي عامل الرفع في المضارع أقوال (٤) : أحدها التجرد والتعري من الناصب والجازم ، فهو معنوي ، وهو رأى الفراء ، واختاره ابن مالك ، وقال : إنه سالم من النقص ، ونسبه لخداق الكوفيين ، واختاره أيضا ابن الجباز .

والثاني وقوعه موقع الاسم فهو معنوي أيضا ، وهذا مذهب سيويه وجمهور البصريين ، قال ابن مالك إنه منتقض بنحو : هلا تفعل ؟ وجعلت أفعل ، ومالك لا تفعل ، ورأيت الذي يفعل ، فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها .  
والثالث وعليه الكسائي أنه ارتفع بحروف المضارعة فيكون عامله لفظيا ، وهو ظاهر التهافت .

قال الأشموني : ورد الرأي الأول بأن التجرد عدمي ، والرفع وجودي والعدمي لا يكون علة للوجودي . وأجاب الشارح - أي ابن الناظم - بأننا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمي ، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره ، واستعمال الشيء والحجى به على صفة ما ليس بعدمى (٥) .

٥- وفي نصب المضارع بعد لام الجحود قال في التسهيل : « ينصب الفعل بأن لازمة الإضمار بعد اللام المؤكدة لنفي في خبر كان ماضية لفظا أو معنى (٦) »

(١) تسهيل ص ٩٩ .

(٢) ج ١ ص ٢٢٤ .

(٣) ص ٤٤ .

(٤) همع الهوامع ج ١ ص ١٦٤ .

(٥) منهج السالك ج ٢ ص ٢٢٩ .

(٦) ص ٢٣٠ من التسهيل .

قال الأشموني : اختلف في الفعل الواقع بعد اللام ، فذهب الكوفيون إلى أنه خبر كان واللام للتوكيد ، وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف ، وقد روى : ما كان زيد مريدا ليفعل ، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم وما بعدها في تأويل مصدر .

وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفي الخبر إلا أن الناصب عنده أن مضمرة فهو قول ثالث .

قال الشيخ أبو حيان : ليس بقول بصرى ولا كوفي (١) .

وهكذا لا نجد لابن مالك مذهبا متميزا في العامل ، فهو تارة مع الجمهور ، وتارة يخالفه ، وتارة مع البصريين ، وأخرى مع الكوفيين ، وثالثة يتوسط بينهم ، كما يتبين من النقول السابقة ، وكل همه التخلص من التكلف ، والسلامة من النقض ، كما رأينا .

#### (١٤) العلة عند ابن مالك :

واتجاه ابن مالك في التعليل كاتجاهه في العامل ، لا نستطيع أن نميز له مذهبا خاصا غير محاولته البعد عن التكلف ، فمثلا :

١ - عند قوله في الألفية :

وفعل أمر ومضى بنيــــــــــــــــا وأعربوا مضارعا إن عريا

من نون توكيد مباشر ومن نون إناث كسبرعن من فن

قال الأشموني : بدأ في الذكر بالمعرب لشرفه ، وفي التعليل بالمبنى لكون علته وجودة وعلة المعرب عدمية ، والاهتمام بالوجودى أولى من الاهتمام بالعدمى ، وأيضا فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة بخلاف علة الإعراب ، فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها (٢) .

٢ - وفي علة إعراب المضارع يقول في الهمع (٣) :

والمعرب من الأفعال المضارع بالإجماع ، لكن اختلف في علة إعرابه ، فقال البصريون : إنما أعرب لمشابهة الاسم في إبهامه وتخصيصه ، فإنه يصلح للحال والاستقبال ، ويتخلص إلى أحدهما بأحد الأمور المذكورة في موضعها ، كما أن الاسم يكون مبهما بالتشكيك ويخصص بالتعريف ، قيل وفي دخول لام الابتداء عليه كما تدخل على الاسم ، فإن ذلك يدل على مشابهة بينهما ، ولذا لم تدخل على الماضي والأمر . والأصح أنه لا عبرة بدخول اللام في الشبه ، لأنها دخلت بعد استحقاق الإعراب لتخصيص المضارع بالحال كما تخصصته السين ونحوها بالاستقبال . وزاد بعضهم في وجوه الشبه جريانه على حركات اسم الفاعل ومسكناته .

وقال الكوفيون إنما أعرب لأنه تدخله المعاني المختلفة ، والأوقات الطويلة . قال صاحب البديع : وذلك أنه يصلح للأزمنة المختلفة من الحال والاستقبال والماضى نحو : يضرب الآن ، ولن يضرب غدا ، ولم يضرب أمس ، كما أن الاسم يصلح للمعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية

(١) منهج السالك ج ٢ ص ٢٣٨ .

(٢) منهج السالك ج ٢ ص ٢٧ .

(٣) ج ١ ص ١٨ .

والإضافة . وقال ابن مالك : بل وجه الشبه أنه يعرض له بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة كما يعرض ذلك في الاسم ، ولا يميز بينها إلا الإعراب ، كما في مسألة : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الإعراب ، لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب ، لأن معانيه مقصورة عليه ، والمضارع قد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه ، فلماذا جعل في الاسم أصلا وفي المضارع فرعاً .

قال : والجمع بينهما بذلك أولى من الجمع بينهما بالإيهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ومشابهة اسم الفاعل ، لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جرىء بالإعراب لأجله ، بخلاف المشابهة التي اعتبرتها . قال ابن هشام : وهذا مركب من مذهب البصريين والكوفيين معا ، فإن البصريين لا يسلمون قبوله ويرون إعرابه بالشبه ، والكوفيون يسلمون ويرون إعرابه كالاسم ، وابن مالك سلم وادعى أن الإعراب بالشبه ، فإن لحقت المضارع نون إناث بئى ، وذكر له ثلاث علل .

٣- وفيما يجمع بالألف والتاء . قال في همع الهوامع : خمسة أنواع ..... ، قال : والخامس : اسم الجنس المؤنث بالألف سواء كان اسماً كبهيمى وصحراء ، أو صفة كحبيلى وحلة سبراء ، ويستثنى فعلى فعلان كسكرى فلا يقال سكرابات ، وفعلاء أفعل كحمرء ، فلا يقال حمراوات ، كما لا يجمع مذكرها بالواو والنون ، وأجازه الفراء ، وهو قياس قول الكوفيين الآتى في المذكر . ومحل الخلاف ما دام باقين على الوصفية ، فإن سمي بهما جمعا بالألف والتاء بلا خلاف . أما فعلاء التي لا أفعل لها من حيث الوضع كامرأة عجزاء ، أو من حيث الخلقة كامرأة عذراء ، فقال ابن مالك يجوز جمعهما بالألف والتاء ، لأن المنع في حمراء ونحوه تابع لمنع الواو والنون وذلك مفقود فيما ذكر .

٤- وعند قوله في الألفية :

ومثل نعم حبذا الفاعل ذا وإن ترد ذما فقل لا حبذا  
وأول ذا المخصوص أيا كان لا تعدل بذاً فهو يضاهى المثلاً

قال الأشمونى : أى اجعل المخصوص بالمدح والذم تابعا لذا لا يتقدم بحال . قال في شرح التسهيل : أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب ، قال ابن بابشاذ : وسبب ذلك توهم كون المراد من : زيد حبذا : زيد حب هذا ... قال في شرح التسهيل : وتوهم هذا بعيد ، فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله ، بل المنع من أجل إجراء حبذا مجرى المثل (١) . والأمثال لا تغير .

٥- مسألة الكحل : وفي باب أفعل التفضيل قال السيوطى : يرفع الضمير غالبا ، والظاهر في لغة ، نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه ، والأحسن حيث تقدم من . ويكثر رفعه الظاهر إن كان مفضلا على نفسه باعتباره واقعا بين ضميرين ، ثانيهما له ، والآخر للموصوف . والوارد كونه بعد نى ... . والمثال المشهور لذلك قولهم : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد - مسألة الكحل - فالكحل فاعل بأحسن ، وهو مفضل باعتبار



كونه في عين زيد على نفسه حالا في عين غيره ، وواقع بين ضميرين ثانيهما له وهو الضمير في منه ، والأول للموصوف وهو الضمير في عينه ، وقد تقدم النقيض أول الجملة ، ومثله الحديث : ما من أيام أحب إلى الله فيها العمل منه في عشر ذى الحجة . وقول الشاعر :

ما علمت امرأ أحب إليه البذل منه إليك يا بن سنان

قال ابن مالك : والسبب في رفعه الظاهر في هذه الحالة تهيوه بالقرائن التي قارنته لمعاقبة الفعل إياه على وجه لا يكون بدونها ، ألا ترى أنه يحسن في المثال أن يقال بدله : ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد ، ولا يختل المعنى ، بخلاف قولك في الإثبات : رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، فإن إيقاع الفعل فيه موقع أفعل يغير المعنى ، فكان رفع أفعل للظاهر لوقوعه موقعا صالحا للفعل على وجه لا يغير المعنى بمنزلة إعمال اسم الفاعل الماضي معنى إذا وصل بالألف واللام ، فإنه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذي في معناه ، فلما وقع صلة قدر بفعل وفاعل ليكون جملة ، فإن المفرد لا يوصل به موصول ، فانجبر بوقوعه موقع الفعل ما كان فائتا من الشبه ، فأعطى العمل بعد أن منعه .

قال السيوطي : وقاس ابن مالك على النقيض النهي والاستفهام فقال : لا بأس باستعماله بعد نهى واستفهام فيه معنى النقيض كقولك : لا يكن غيرك أحب إليه الخير منك ، وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمين ؟ وإن لم يرد ذلك (١) .

٦- وفي اجتماع نون الرفع ونون الوقاية ، قال السيوطي في همع الهوامع (٢) : وإذا اجتمعت نون الوقاية مع نون الرفع جاز الفك نحو : « أتعداني أن أخرج » والادغام نحو : « قال أتأجوني » بالتشديد ، والحذف كما في قراءة « أتأجوني » بالتخفيف . واختلف في المحذوف ، فمذهب سيبويه أنها نون الرفع ، ورجحه ابن مالك ، لأنها قد تحذف بلا سبب ، ولم يعهد ذلك في نون الوقاية ، وحذف ما عهد حذفه أولى ، ولأنها نائبة عن الضمة ، وقد عهد حذفها تخفيفا في نحو : « إن الله يأمركم » ، « وما يشعركم » في قراءة من يسكن ، ولأنها جزء كلمة ، ونون الوقاية كلمة ، وحذف الجزء أسهل ، ولأنه لا يحتاج إلى حذف آخر للجازم والناصب ولا تغيير ثان بكسرها بعد الواو والياء ، ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتيج إلى الأمرين . وذهب أكثر المتأخرين إلى أن المحذوف نون الوقاية ، وعليه الأنخفش الأوسط والصغير والمبرد وأبو علي وابن جني ، لأنها لا تدل على إعراب فكانت أولى بالحذف ، ولأنها إنما جيء بها لتقي الفعل من الكسر ، وقد أمكن ذلك بنون الرفع ، فكان حذفها أولى ، ولأنها دخلت لغير عامل ، ونون الرفع دخلت لعامل ، فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر ولا أثر مع إمكانه المقدر كالموجود . وهكذا لا نجد لابن مالك في العلة والعامل مذهباً متميزاً غير اتجاهه العام إلى البعد عن التكلف والتطرف ، والميل إلى التوسط والاعتدال .

### (١٥) الدقة في التعبير :

ومما يتصل بمذهب ابن مالك النحوي في كتبه النحوية بعامة وفي التسهيل بخاصة ، دقته

(١) همع الهوامع ج ٢ ص ١٠١ .

(٢) ج ١ ص ٥٢ .

في صوغ الأحكام وعرض المذاهب والآراء ، والتسهيل كله نموذج رائع للدقة والإيجاز . ولابن مالك في التسهيل مواطن بلغت الغاية في هذا الاتجاه ، فمن ذلك قوله في تمييز الفعل عن الاسم (١) . ويعتبر الفعل بناء التأنيث الساكنة ، ونون التوكيد الشائع .... قال ابن عقيل : واحترز بالشائع من شذوذ لحاقها اسم الفاعل في قول الشاعر : أقاتلن أحضروا الشهودا ؟  
 « .... ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، وباتصاله بضمير الرفع البارز وأقسامه : ماض ، وأمر ، ومضارع ....  
 وقد بلغ الغاية في الدقة والإيجاز مع حسن التعبير في تمييز أنواع الفعل ، إذ يقول بعد ما تقدم :

« فيميز الماضي البناء المذكورة ، والأمر معناه ونون التوكيد ، والمضارع افتتاحه بهمزة للمتكلم مفردا ، أو بنون له عظيم أو مشاركا ، أو بناء للمخاطب مطلقا وللغائبة والغائبتين ، أو بياء للمذكر الغائب مطلقا والغائبات .  
 ومن ذلك قوله في أدوات الشرط عن أيان : « وقل ما يجازى بها » (٢) قال ابن عقيل : ولم يحفظ سيبويه المجازاة بها ، وقال بعض المغاربة إنه غير محفوظ ، والقياس يقتضي الجواز كتمى ، ومنه :

أيان تؤمنك تأمن غيرنا وإذا لم يأتك الأمن منا لم تزل حذرا  
 ومن تعبيراته التي امتازت إلى جانب الدقة والإيجاز بالوفاء والشمول في صياغة الأحكام وعرض مذاهب النحاة قوله في باب المبتدأ (٣) :  
 « ويغنى عن الخبر بإطراد ظرف أو حرف جر تام ....

قال ابن عقيل : تحرز من الناقص ، وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به نحو : زيد بك أو فيك من قولك : زيد واثق بك ، أو راغب فيك ، فهذا لا يغنى عن الخبر .

« بمعمول في الأجود لاسم فاعل كون مطلق .....  
 قال ابن عقيل : واختار المصنف ذلك لأن الأصل في الخبر الإفراد ، وأيضا لأنه لما صرح به كان كذلك في قول الشاعر :

فأنت لدى محبوبحة الهون كائن  
 « وفاقا للأخفش تصريحاً ، ولسيبويه إيماء ، لا لفعله ، ولا للمبتدأ ، ولا للمخالفة ، خلافا لزاعمي ذلك » .

ومن ذلك قوله في جموع الكثرة (٤) : ومنها فعلى لامم على فعلاء كصحراء ، أو

(١) التسهيل ص ٤

(٢) تسهيل ص ٢٣٦

(٣) تسهيل ص ٤٩

(٤) تسهيل ص ٢٧٦

فعلى كذفرى ، أو فعلى كعلتى ، ولوصف على فعلى كحبلى ، لا أنثى أفعل كدنيا ،  
أو على فعلان أو فعلى كندمان وسكرى ، ويحفظ فى نحو حبط ويقيم وأيم وطاهر وعذراء  
ومهرى وشاة رئيس ، وفعالى فى وصف على فعلان أو فعلى راجح ، أى المضموم الفاء راجح  
على مفتوحها فى نحو سكران وسكرى ، وفى غير يتيم من نحو قديم وأسير مستغنى به ، أى  
استغنوا بمضموم الفاء ، وفى غير ذلك مستغنى عنه .

ويغنى الفعالى عن الفعالى جوازا فى فعلى وما قبلها — (حبلى وعلتى وذفرى وصحراء) —  
ونحو : عذراء ومهرى ، ولزوما فى نحو : حذرية وسعلاة وعرقوة والمأقى ، — طرف العين —  
وفى حذف أول زائديه من نحو : حبنطى وعفرنى وعدولى وقهوباه ويلهنية وقلنسوة وحبارى ،  
وندر فى أهل وعشرين وليلة وكيسة .

ومما يتصل بهذا الجانب أيضا كثرة احتراساته وتحركاته وقيوده التعبيرية ، صنيع العالم  
المدقق الذى يقدر لكل لفظ موضعه وموقعه ، فهو يكثر من لفظ لزوما وجوازا وغالبا وقليل  
وكثيرا ونادرا وشاذا وضرورة وإيماء وتصريحا .. الخ . وكل من هذه الألفاظ له قيمته ودلالته  
فى الحكم الذى ورد فيه ، كتحرزاته التى أشرت إليها فى المثال السابق ، واحتراساته العديدة فى  
الكافية وشرحها وفى الألفية والتسهيل . ومن أهم هذه التحركات التى يكاد ينفرد بها ابن مالك  
قوله فى الحديث عن حذف الخبر بعد لولا (١) :

ويحذف الخبر جوازا لقريئة ، ووجوبا بعد لولا الامتناعية غالبا ...

قال ابن عقيل : هذا إذا كان الخبر كونا مطلقا ، فإن كان مقيدا ، وعليه استظهر  
بقوله : «غالبا» ، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، نحو قوله عليه السلام : «لولا قومك  
حديثو عهد بكفر لبليت الكعبة على قواعد إبراهيم» ، وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه ،  
ومنه قول المعرى :

يذيب الرعب منه كل غضب فلول الغم — ديمسكه لسالا

قال ابن مالك فى شرح التسهيل : وهذا الذى ذهبت إليه هو مذهب الرماني وابن الشجرى  
والشلوبين ، وغفل عنه أكثر الناس . قال ابن عقيل : إشارة إلى ما عليه الجمهور من إطلاق  
وجوب حذف الخبر بعد لولا . هذا ، وقد ناقش ابن مالك هذه المسألة مناقشة وافية فى البحث  
السابع عشر من كتابه : شواهد التوضيح (٢) ..... وأتى بالشواهد الموضحة من أحاديث  
الرسول والصحابة وأشعار العرب .

(١) تسهيل ص ٤٤ .

(٢) ص ٦٥ .



## ثانيا : التسهيل وخصائصه

### اسم الكتاب :

اسمه الكامل : « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » وقد يختصر هذا الاسم ، وكثيراً ما رأيت في مصادر الترجمة مختصراً فيقتصر على « التسهيل » . وقد اتفقت في هذه التسمية جميع النسخ التي وقعت تحت يدي من الكتاب ، وجميع الشروح التي صادفتها له ، وجميع المراجع التاريخية والنحوية التي استعنت بها في هذه الدراسة ، والتي ستأتي في مواضعها من هذا التعريف.

ويظهر أن هذه التسمية قد أثارت فضول بعض من ترجموا لابن مالك ، فقال بعضهم إن « ال » في الفوائد للعهد ، وأن للمصنف كتاباً اسمه « الفوائد » ، وقال آخرون إن الأمر كذلك فيما يتصل بالمقاصد ، على أن المصنف نفسه قال في مقدمة التسهيل : « هذا كتاب في النحو جعلته يعون الله مستوفياً لأصوله ، مستولياً على أبوابه وفصوله ، فسميته لذلك : « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » . على النحو الذي سبقت الإشارة إليه ، ولا أدري لم أغفل ابن مالك ذكر هذه الكتب التي تلخص منها التسهيل إذا كانت له حقاً كما زعم هؤلاء الرواة ، وقد سبق له في مقدمة كتابه : « إكمال الإعلام بتثليث الكلام » أن صرح بأن له كتاباً في الموضوع لم يستوف البحث فيه ، فألف هذا الكتاب (١) .

والذي يبدو لي أن ابن مالك بعد أن درس النحو على أساتذته الذين سبقت الإشارة إليهم ، وبدأ تدريسه والتأليف فيه ، أحس صعوبة في مؤلفات النحو السابقة كالكتاب والإيضاح والجمل وغيرها من كتب النحو التي كانت متداولة بين الدارسين ، فأراد أن يسهم في عملية تيسير النحو : وهو الاتجاه الغالب عليه في كل كتبه النحوية واللغوية ، فألف « التسهيل » ودعاه بهذا الاسم الذي يتفق وغرضه الاسامي من تأليفه.

### مقدمة التسهيل :

وقد بدأ ابن مالك التسهيل بمقدمة موجزة يقول فيها :

« هذا كتاب في النحو ، جعلته يعون الله مستوفياً لأصوله ، مستولياً على أبوابه وفصوله ، فسميته لذلك : « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » . فهو جدير بأن يلبي دعوته الألباء ، ويجتنب منا بذته النجباء ، ويعترف العارفون برشد المغرئ بتحصيله ، وتألف قلوبهم على تقديمه وتفضيله . فليثق متأمله ببلوغ أمله ، وليتلق بالقبول ما يرد من قبله ، وليكن لحسن الظن ألفا ، ولدواعي الاستبعاد مخالفاً ، فقلما حل متحل بالاستبعاد إلا بالحيية والإبعاد . وإذا كانت العلوم منحة إلهية ، ومواهب اختصاصية ، فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين .

---

( ١ ) مقدمة إكمال الإعلام بتثليث الكلام ( مخطوطه ٧٣٨ لغة بدار الكتب ) .

أعاذنا الله من حسد يسد باب الإنصاف ، ويصد عن جميل الأوصاف ، وألهمنا شكر آيقتضى توالى الآلاء ، ويقضى بانقضاء اللاأواء . وهأنذا ساع فيما انتدبت إليه ، مستعينا بالله تعالى عليه . ختم الله لى ولقارئيه (١) بالحسنى ، وختم لى ولهم الحظ الأوفى ، فى المقر الأسنى ، بمنه وكرمه .

وقد ذكرت المقدمة كاملة لما لها من أهمية فى إدراك بعض الملاحظات الهامة التى يمكن أن نستخلص منها أهم خصائص التسهيل ، وأهم اتجاهات ابن مالك الفكرية والأسلوبية .

وأول ما يلاحظ على هذه المقدمة أنها مثال واضح لكل مقدمات كتب ابن مالك من ناحية أسلوبه الذى يجرى فيه على الطريقة الفاضلية التى كانت سائدة حينذاك ، من التزام لبعض المحسنات البديعية كالسجع والجناس والتورية التى جاء بها ابن مالك سمحة طيبة ، فى غير تكلف ولا تصنع ، فأكسبت التعبير جمالا وقوة ووضوحا .

وملاحظة ثانية أن هذه المقدمة مثال لمنهج ابن مالك فى الكتاب كله من ناحية الاختصار والتركيز ، فهو يشير فيها بإيجاز إلى موضوع الكتاب ومميزاته وتسميته وعلة هذه التسمية وأهميته للمشتغلين بهذه الدراسات . وهو يرد فى قوة وإيجاز أيضاً على من لا هم لهم إلا النقد والتجريح ، والقائلين بأن المتقدمين لم يتركوا شيئا للمتأخرين .

وملاحظة ثالثة تقفنا على مقدار اعتزاز ابن مالك وثقته بنفسه وأخذه بمبدأ فتح باب الاجتهاد أمام المتأخرين « فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين » . ولذا نجد له كثيراً من الآراء الاجتهادية والانفرادية فى التسهيل ، على النحو المفصل بالهوامش والفهارس . وملاحظة رابعة أنه أوجز طريقته فى تأليف التسهيل ، هذه الطريقة التى لم يسبقه إليها أحد ، وهى طريقة التبويب والتفصيل التى أشار إليها إشارة عابرة بقوله « مستوليا على أبوابه وفصوله » . وملاحظة خامسة أن الرجل كان يتوقع بصادق حسه تهجم بعض حساده عليه ، وتوجيه التهم إليه ، فاستعاذ بالله « من حسد يسد باب الإنصاف ، ويصد عن جميل الأوصاف » . وذلك ما وقع إفعلا من أبى حيان ، وسبقت الإشارة إليه ، عند الحديث عن شيوخ ابن مالك (٢) .

### موضوع الكتاب :

موضوع التسهيل هو النحو والصرف ، تناول فيه ابن مالك مسائل النحو والتصريف فى ثمانين باباً ، تتضمن مائتين وأحد عشر فصلاً ، على خلاف بين نسخ التسهيل ؛ منها خمسة أبواب ختم بها الكتاب للتصريف ومخارج الحروف والإمالة والوقف والهجاء ، وبقية الأبواب فى النحو ، وإن اشتملت على بعض الأبواب والفصول التى تذكر عادة فى باب التصريف ، كباب أبنية الأفعال ومعانيها ، وباب مصادر الفعل الثلاثى ، وباب مصادر غير الثلاثى .. الخ على ما يحىء تفصيله فى خاتمة هذا الفصل عند الموازنة بين الكافية والألفية والتسهيل .

وقد بدأ ابن مالك أبواب تسهيله بباب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به ، وتلاه بباب إعراب الصحيح الآخر ، فباب إعراب المعتل الآخر ، وباب إعراب المثنى والمجموع على حده ، وباب

(١) فى النسخة المطبوعة «ولقارئه» . وهو خطأ مطبعى واضح من سياق العبارة بعده .

(٢) ص ٤ من هذا التمهيد .

كيفية الثنية وجمع التصحيح ، وباب المعرفة والنكرة ، وباب المضمرة وباب الاسم العلم ، وباب الموصول ، وباب اسم الإشارة ، وباب المعرفة بالأداة ، وباب المبتدأ ، وباب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر ، وباب أفعال المقاربة ، وباب الأحراف الناصبة الاسم الرافعة الخبر ، وباب لا العاملة عمل إن ، وباب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، وباب الفاعل ، وباب النائب عن الفاعل ، وباب اشتغال العامل ... الخ .

وقد قسم ابن مالك بعض الأبواب إلى فصول ، ولعله أول من أحدث هذا التقسيم في النحو ، فقد قسم سيبويه مسائل النحو في كتابه إلى أبواب ، وقسمها الزمخشري في مفصله إلى فصول ، وجعل ابن مالك رموس المسائل الكبرى أبواباً ، وفروعها فصولاً ، فجاء هذا التقسيم فريداً في نوعه بين كتب النحو ، وهذه سمة من السمات التي تميز بها صنيع ابن مالك في التسهيل .

وسمة أخرى يمكن أن نلمحها من هذا العرض السريع لأبواب الكتاب ، هي اجتهاد ابن مالك وابتكاره في كثير من المسميات والاصطلاحات التي لا تزال إلى اليوم على وضعها الذي ابتكره ابن مالك ، مما أشير إلى أمثله العديدة ضمن هوامش التسهيل وقد أشرت إلى بعضه ضمن مذهبه النحوي .

### الخلافات والمذاهب في التسهيل :

ومن الخصائص الواضحة للتسهيل اهتمام ابن مالك بذكر مسائل الخلاف ، ونصه في أكثر المواضع على أصحاب المذاهب من القدامى والمتأخرين ، منذ أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر حتى أساتذته ومعاصريه كالشلوبين وابن عصفور .

وابن مالك لا يستعبد نفسه لمذهب بعينه ، بل يذكر مسائل الخلاف ليبدل فيها بدلوه ، ويشارك فيها برأيه ، فيجتهد ليؤيد أو يخالف ، ويناقش الرأي أحياناً ليقف موقف الحياد ويكتفي بذكر وجهات النظر المختلفة ، أو يستقل برأى ينفرده . وقد فصل في الشرح ما أجمله في التسهيل ، كما تتبع الشروح آراءه كلها ، فأرجعت كل رأى إلى أصله من المذاهب القديمة ، ولا أجد في هذا الحيز مجالاً لتفصيل هذه الآراء التي لا يسعها إلا بحث مستقل ، أرجو أن أفرغ له عما قريب ، وأكتفي الآن بالإشارة إلى ما نص عليه ابن مالك في تسهيله من أوجه الخلاف ؛ على سبيل المثال لا الحصر . فمثلاً : نجده يخالف أبا عمرو بن العلاء في بضع مسائل أهمها :

إعراب « أي » إذا حذف ما تضاف إليه : « وإن أنث بالتاء حيث لم تمنع الصرف ، خلافاً لأبي عمرو » (١) .

ورأى ابن مالك أحسن ؛ إذ أنه يرى أن « أية » حيث لم يسبق فيها إلا التأنيث بالتاء وهو لا يمنع وحده ، فيقال : يعجبني أية قامت بالتنوين .

ويرى أبو عمرو منعها للتأنيث والتعريف بالإضافة المنوية .

وفي باب التصغير : إن تأتي « فعيل » بما بقي من منقوص لم يرد إلى أصله ، نحو : هاروميت وخير فيقال فيها : هو يرومييت وخير — وما شدد رده لم يقس عليه ، خلافاً لأبي عمرو » (٢) .

(١) التسهيل باب الموصول ص ٣٥ .

(٢) » » التصغير ص ٢٨٥ .



حكى يونس عن أبي عمرو أنه كان يجيز هنا رد المحذوف ، وقال به يونس أيضاً ، ورده  
سيبويه وقال : لا يجوز ، محتجاً بقول العرب : نويس في ناس بدون رد . ( شرح ابن عقيل ) .

وقد خالف عيسى بن عمر في مسألتين من باب منع الصرف :

« ولا يؤثر وزن مستوي فيه وإن نقل من فعل ، خلافاً لعيسى » (١) .

قال ابن عقيل : منع عيسى صرف المنقول من الفعلية إلى العلمية ، وإن كان الوزن لا يغلب  
في الفعل ، بل يستوي فيه هو والاسم ، كحجر وحمل وضرب ، ومذهب أبي عمرو ويونس  
والخليل وسيبويه الصرف ، مستدلين بإجماع العرب على صرف كعب - اسم رجل - مع أنه  
منقول من كعب إذا أسرع .

وفي علم المؤنث الثنائي أو الثلاثي الساكن الوسط إن كان مذكر الأصل ، فيتعين منعه - عند  
ابن مالك - خلافاً لعيسى في تجويز صرفه (٢) .

قال ابن عقيل : نحو : « زيد » اسم امرأة ، فيتحتم منعه ، لخروجه من الباب الأخف إلى  
الباب الأثقل وهو التأنيث ، والمنع مذهب سيبويه ، وجمهور البصريين والفراء وثعلب ، وبالصرف  
قال عيسى وأبو زيد الأنصاري والجرمي والمبرد ، وحكى عن يونس ، ووجهه أن له حالة خفة ،  
وهي تذكيره قبل التأنيث .

هذا وقد خالف ابن مالك البصريين في نحو ست مسائل ، وخالف الكوفيين في أكثر من  
ستين مسألة ، وخالف الأكثرين في نحو أربع مسائل ، وخالف أبا زيد في أربع مسائل ، وخالف  
الخليل في ست ، وخالف يونس في إحدى عشرة مسألة ، وخالف سيبويه في ثمان مسائل ،  
وخالف الكسائي في نحو ثلاثين مسألة ، وخالف ابن ولاد في مسألة ، وخالف كلا من قطرب  
وثعلب في ثلاث مسائل ، والأخفش في سبع وأربعين مسألة ، والفراء في خمس وأربعين ، والمبرد  
في ثمان وعشرين ، والمازني في ثلاث عشرة مسألة ، وابن السراج في إحدى عشرة مسألة ، والزجاج  
في اثنتي عشرة مسألة ، والجرمي في ست مسائل ، وهشام في مثل ذلك ، والفارسي في ست عشرة  
مسألة ، وابن الأنباري في تسع مسائل ، والزخشري في تسع ، والرماني في ثلاث ، وابن جني  
في ثلاث ، والسيرافي في أربع ، وابن كيسان في ست ، والزجاجي في مسألتين ، وابن برهان في  
ثلاث ، وابن خروف في أربع ، وابن درستويه في مسألتين ، وابن عصفور في مسألتين ، وكلا  
من خلف والجرجاني والأخفش الأصغر وابن السيد وابن هشام الخضراوى والشلوبين في مسألة  
واحدة .

وقد وافق ابن مالك الكوفيين في كثير من مسائل النحو والتصريف كما وافق البغداديين في  
بعض آرائهم .

والذي يعنينا من هذا ، أن التسهيل مزيج من الآراء التي رآقت ابن مالك ، فهو ليس بصرياً  
خالصاً ، ولا كوفياً خالصاً ، بل ولا بغدادياً ولا مغربياً خالصاً ، فهو على ما رأينا يخالف في كثير

---

( ١ ) التسهيل - باب منع الصرف ص ٢١٩ .

( ٢ ) التسهيل ص ٢٢٠

من المسائل أعلام أولئك وهؤلاء ، وقد يرجح أو يصحح أو يرد ، وقد يتخذ لنفسه موقفا خاصا يخالف جمهور النحاة. وسنقف على بعض آرائه الاجتهادية والانفرادية عند الاطلاع على هوامش التسهيل.

### نسبة الكتاب لابن مالك :

أما نسبة التسهيل لابن مالك ، فإن الباحث لا يجد كبير عناء في تحقيق هذه النسبة ؛ فقد وقع لي من نسخ الكتاب ، التي أحصيتها بعد قليل ، وشروحه التي سأشير إليها في موضعها من التعريف ، ما لا يدع مجالا للشك في صحة نسبة التسهيل لابن مالك ، هذا وقد اتفقت جميع المراجع التي عرضت لابن مالك ، على أن التسهيل وشرحه الناقص من مؤلفاته ، بل لقد بدأ بعض المؤرخين التعريف بابن مالك بأنه صاحب التسهيل ، وسوف نزداد تحقّقاً من صحة هذه النسبة عند عرض النسخ التي استعنت بها في تحقيق متن الكتاب .

### نسخ التسهيل :

وجدت في فهارس المكتبات العامة والخاصة ، التي تيسر لي الاطلاع عليها كثيرا من نسخ التسهيل المخطوطة ، فوجدت منه بفهارس المكتبات الخارجية النسخ الآتية :

- ١ - برلين ( ٦٦٢٨ ) نسخت في شعبان سنة ٧٤٥ هـ بدمشق .
  - ٢ - باريس ( ١٠٧٧ ) كتبت في غرناطة سنة ٨٦٠ هـ .
  - ٣ - اسكوريال ( ٦٤ ) كتبت في سنة ٧٩٤ هـ ، و ( ١٤٠ ) كتبت في القرن الثامن الهجري .
  - ٤ - المكتب الهندي بلندن ( ٩٦٣ ) كتبت سنة ٩٩٢ هـ .
  - ٥ - الجزائر ( ١١٧ ، ١١٨ ) مأخوذة من نسخة المكتب الهندي بلندن .
- كما توجد نسخ لم يثبت تاريخ نسخها بلندن ( ١٩٤ ) ورامبور ( ٥٣١-٣٢ ) - والجمعية الشرقية الألمانية ببرلين ( ٧٧ ) ومكتبة جاريت ( ٤٠٣ ) .

وقد أرسلت في طلب صور من هذه النسخ ، ولم يصلني للآن أي رد من أية جهة من هذه الجهات ، وإذا كانت هذه النسخ الخارجية على ما هو موضح أمام أكثرها منسوخة في القرن الثامن وما بعده ، فقد اضطررت إلى الاستغناء عنها بما تحت يدي من نسخ أقدم منها وأوثق .

وقد وقع لي من نسخ التسهيل بمصر وسوريا أكثر من عشرين نسخة رجعت إليها جميعاً ، وقابلت نسختي عليها ، فلم أجد أي اختلاف في المتن ، إلا ما يحدث عادة بين النسخ من الخلاف في بعض الألفاظ التي لا تؤثر في سلامة النص ، نسخة وحيدة بالظاهرية بدمشق هي التي وجدت بعض الخلاف بينها وبين جميع النسخ ، وسوف أتحدث عنها ضمن نسخ التحقيق .

وإذا لم يتيسر لي العثور على النسخة الأم ، فقد مضيت في دراسة هذه النسخ جميعها دراسة متأنية استغرقتني ثلاث سنوات أمكنني بعدها أن أستخلص للتحقيق أسلم هذه النسخ وأوثقها على النحو الآتي :

## نسخ التحقيق :

### (١) النسخة (ص) :

وهي النسخة المصورة ( ميكرو فيلم ) بدار إحياء المخطوطات العربية ، بالأمانة العامة للجامعة الدول العربية .

وهذه النسخة بفهرس الدار ، تحت رقم ٣٥ نحو ، بعنوان : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، وهي مأخوذة عن نسخة كتبت سنة ٧١٠ هـ بقلم الإمام ابن يامين النحوى ، تليد ابن مالك ، مضبوطة على نسخة بخط الشيخ أثير الدين أبى حيان النحوى ، محفوظة بمكتبة بلدية الإسكندرية تحت رقم ١٩٩١ د. والمصورة فى (٧٩) ورقة (١٣-١٨ سم) ، ويقع المتن فى ١٥١ صفحة بكل صفحة ١٩ سطراً عدا صفحات التجليد والبيانات الخاصة بالمكتبة ، تبدأ صفحتها الأولى بعنوان الكتاب :

كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

لابن مالك رحمه الله

ضبطت من خط الشيخ أثير الدين أبى حيان

وهي النسخة الجديدة ، وقوبلت عليها والله الحمد

ويبدأ المتن : بسم الله الرحمن الرحيم ، قال الشيخ الإمام العالم العلامة الأوحد شيخ النحاة والأدباء جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الأندلسى الحياى مقيم دمشق - رحمه الله - حامداً لله رب العالمين ، ومصلياً على محمد خاتم النبيين ، وعلى آله وصحابه أجمعين :

هذا كتاب فى النحو ، جعلته بعون الله مستوفياً لأصوله ، مستولياً على أبوابه وفصوله ، فسميته لذلك ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ... الخ .

وهي مكتوبة بقلم النسخ المعتاد ، والأبواب والفصول مميزة بالخط الكبير بالمداد الأحمر ، وهي تتفق وجميع النسخ فى عدد الأبواب وهي ثمانون باباً ، وعدد فصولها مائتان واثنان ، على خلاف بينها وبين بقية النسخ فى تحديد أوائل الفصول ، وإن اتفقت فى المتن على ما هو موضح بالنسخة المحققة ، وفى ختامها : «نجز الكتاب المسمى : بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، بحمد الله وعونه ، على يدى كاتبه العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن يوسف بن يامين الشافعى بالمدرسة الفاضلية ، عمرها الله بالعلم ، وذلك فى يوم الاثنين من العشر الأول من ربيع الأول من شهر سنة عشر وسبع مائة حامداً ومصلياً» .

وقد قدمت هذه النسخة ، وجعلتها أول ما أعتمد عليه فى التحقيق ، لما وجدت بها من مميزات لم تتوافر فى نسخة أخرى ، فهي أقدم النسخ التى عثرت عليها - بعد النسخة (ح) - ونسختها الأصل بخط ابن يامين تلميذ المصنف . وقوبلت على نسخة أبى حيان المحققة وضبطت عليها ، كما يظهر من هامشها ، أنها حققت على نسخ أخرى ، يرمز إليها بالنسخ برمز «ق» ، «ط» حين يشير إلى الخلافات بينها وبين النسخ الأخرى ، مما دعانى إلى تصوير نسخة منها لتكون تحت يدى طوال مرحلة التحقيق ، وفى أول الكتاب لوحتان من هذه المصورة .



### (٢) النسخة (ح) :

وهي مخطوطة رقم ٢١ نحو - حليم ، بدار الكتب . وهذه النسخة قديمة ، كتبت بخط نسخ معتاد في ١٠٣ ورقات من الحجم المتوسط ، مسطرتها ١٧ سطراً ، على هامشها وبين سطورها شروح وتعليقات ، وأبوابها وفصولها بنفس مداد المتن ، إلا أنها مميزة بخط كبير واضح . وأبوابها ثمانون ، وفصولها ١٩٨ ، على خلاف في تحديد أوائل بعض الفصول أيضاً ، على ما أشرت إليه ضمن التحقيق .

والذي جعلني أقدمها ، مع أنها آخر ما وقع لي من نسخ الكتاب ، ما وجدت بآخرها من سماعات على أبي حيان ، وإجازة من أبي الفتح بن أبي الفضل البعلبكي تلميذ ابن مالك لأبي حيان ، وما وجدت على هامشها وبين سطورها من شروح وتعليقات ، تثبت ما أشار إليه الشيخ زين الدين عبد الرحمن بن أبي بكر في سماعة على أبي حيان من قوله : « وشرحناه وبخشناه جميعه عليه بحثاً شافياً » .

وأوراق النسخة قديمة بها تآكل وخروم لم تصب الأصل بسوء ، ولكني لاحظت وجود ورقتين متقابلتين تخالفان بقية أوراق الكتاب في نوع الورق والخط ونظام الكتابة ، وهي الورقة الأولى التي بها المقدمة ، والتي تقابلها ، ويظهر أنهما كتبتا وأضيفتا للنسخة ، بدلا من الورقتين الأصليتين ، لفقد أو تمزيق أو تآكل ، كما وجدت بين أوراق النسخة بعض وريقات مضافة ، بها تكملة شروح وتعليقات ويأحداها تكملة نقص بالمتن : « باب التحذير والإغراء ، وما ألحق بهما » ، وبعد صفحات السماع ورقة تحمل الرقم ١٠٦ بها : « باب المخاطبة ، وباب الضرائر ، يظهر أن أبا حيان ألحقهما بالكتاب على ما أشير إليه ، في التعريف بنسخة الأزهر ، وكانت إجازة البعلبكي لأبي حيان عام ٦٧٩ هـ ، أي بعد وفاة صاحب التسهيل بسبع سنوات فقط .

### (٣) النسخة (د) :

مخطوطة بدار الكتب رقم (٩٠١ نحو) نسخت سنة ٧١١ هـ ، وأعيد نسخها الحالى سنة ١٠٨٤ هـ ، وهي مكتوبة بخط تعليق جميل ، على ورق مصقول في مائة ورقة (مائتي صفحة) من القطع المتوسط ، بكل صفحة سبعة عشر سطرا ، بكل سطر نحو اثنتي عشرة كلمة ، وأوراقها كلها سليمة ، ليس بها تمزيق ولا تآكل ولا اضطراب ولا غموض ، وقد نسخت في نظام مطرد ، يسهل معه إدراك كل نقص أو زيادة ، وأبوابها ثمانون وفصولها مائتان وأحد عشر فصلا ، وتتضمن بعض مختارات من شروح التسهيل على هامشها ، وبين السطور ، وقد كتبت هذه الشروح والتعليقات بحروف صغيرة ، وبطريقة يسهل معها تمييز المتن من الشرح .

ولقد زاد من أهمية هذه النسخة عندي ما لمست في أثناء التمرس بقراءتها وكتابتها ، من أن ناسخها عالم باللغة والنحو ؛ يتحرى ويعلق أحيانا مما يدل على أنه أمين في نقله ، دقيق في ملاحظاته وإشاراته ، حتى في الخلافات اليسيرة التي بين هذه النسخة وبين غيرها من النسخ .

وتلى الغلاف مباشرة ورقة كتب عليها بخط الناسخ عنوان الكتاب :

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك الجياني الطائي رحمه الله تعالى

وبعض عبارات وتعليكات وأختام ، ثم يبدأ متن الكتاب بالصفحة الثانية :

قال الشيخ الإمام العالم العلامة الأوحى شيخ النحاة والأدباء جمال الدين أبو عبد الله محمد ابن عبد الله بن مالك الطائى الأندلسى الجياني مقيم دمشق - رحمه الله - حامداً لله رب العالمين ، ومصلياً على محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين :

هذا كتاب فى النحو .... الخ .

وقد بدىء المتن بباب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به ، وختم بفصل : زبدت ألف فى مائة ومائتين ، وبعد واو الجمع المتطرفة المتصلة بفعل ماض أو أمر .. الخ وهذا من قواعد رسم الحروف على ما جرت عليه عادة النحاة من إلحاق الكلام فى الهجاء ورسم الحروف بآخر الكلام فى النحو والتصريف .

ثم ختام الناسخ :

نجز بحمد الله وحسن توفيقه وقت الضحوة الكبرى يوم الجمعة فى غرة ذى الحجة الشريفة لسنة أربع وثمانين وألف من يد الفقير أسعد بن محمد الأمين ... الخ .

وفى آخر الصفحة بخط أصغر : نجز الكتاب الموسوم بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، بحمد الله وعونه ، فى سادس عشر ذى الحجة سنة إحدى عشرة وسبعمائة ، أحسن الله خاتمتها .. الخ . ووضح أن التاريخ السابق (سنة ١٠٨٤ هـ) هو تاريخ النسخ الأخير ، وأن التاريخ الأخير (سنة ٧١١ هـ) هو تاريخ النسخ الأول ، نقله الناسخ الأخير من النسخة التى نقل عنها .

#### (٤) النسخة ( س ) :

وهذا الرمز (س) للمخطوطة التى تفضل فأعارنى إياها السيد الأستاذ مصطفى السقا أستاذ النحو والآداب بجامعة القاهرة من خزانة كتبه الخاصة . وقد عرفت من قراءتها ومراجعتها على النسخة (د) أنها منقولة عن نسخة غير النسخة التى نقلت هذه عنها ، مما يجعل لها أهمية فى التحقيق . وقد انتفعت بها كثيراً ، فى استكمال بعض النقص ، وحذف بعض الزيادات ، وتصحيح بعض الأخطاء التى لا يسلم منها ناسخ .

وهى مكتوبة بخط النسخ الواضح على ورق كتان ، وفى نظام لا يقل عن نظام النسخة السابقة ، وإن كانت أوراقها تزيد على ضعف أوراق النسخة (د) ، لأن حروفها أكبر وأسطر صفحاتها أقل ، فهى تقع فى أربعمئة وثلاث وتسعين صفحة من القطع المتوسط ، بكل صفحة تسعة أسطر ، يضم السطر من سبع إلى عشر كلمات . والأبواب والفصول مميزة بخط كبير ، وأحياناً تكتب بالمداد الأحمر ، وليس بها شرح أو تعليق ، عدا بعض التعليقات اليسيرة على الصفحتين الرابعة والخامسة .

وهى منسوخة سنة ١٠٦٧ هـ ، أى قبل النسخ الأخير (د) بسبعة عشر عاماً ، وإمكان لا يوجد بها ما يفصح عن ناسخها ، ولا ما يوضح تاريخ النسخة التى نقلت عنها ، وإن كان الناسخ الأخير ، قد أشار إلى أنه نسخ الكتاب « برسم مالكة سيدى ومولاي السيد العلامة جمال الدين على محمد عبد الله » ويبدو من أخطائه فى النسخ ، أنه على درجة من الثقافة تقل عن درجة كاتب النسخة (د) . وتمتاز هذه النسخة بأنها تبدأ بذكر « فهرست هذا الكتاب وهى ثمانون باباً » .

وهي وإن لم تذكر بها الفصول ضمن الفهرس إلا أنها تتفق والنسخة (د) في الأبواب والفصول ، عدا ثلاثة فصول ، ذكرت بها علامات الفصول ، ولم يذكر في (د) لفظ «فصل» ، وهي علامات الفصول الآتية : الفصل الثاني من باب اسم الفاعل . والفصلان الثاني والثالث من باب القسم ؛ فقد مضى الناسخ في كتابة المتن ، دون أن يذكر أن هذه أوائل فصول ، وإن أشار في الهامش إلى أن هذه أوائل فصول في بعض النسخ ، مما أكد لي أن الأصل الذي نقلت عنه (د) غير الذي نقلت عنه (س) . أما الورقة الثالثة فأولها : «تسهيل ابن مالك في علم الإعراب» كافأه الله بما هو أهله ومختصر علم التصريف للزنجاني وعبارة تفيد تمليكات الكتاب ..

#### (٥) النسخة ( م ) :

وهي المطبوعة بمكة سنة ١٣١٩ هـ ، منها نسخة وحيدة بدار الكتب تحت رقم ١٠٩١ نحو . وقد استحضرت لي نسخة منها من فاس .

وقد تبين لي عند التحقيق أن طابع الكتاب — على الرغم من جهده المشكور — لم يحققه التحقيق العلمي الدقيق ، وهي تضم إلى جانب المتن بعض مختارات من شرح المصنف والدمايني كما يقول الناشر ، وقد لاحظت استعانتها أيضا بشرح ابن عقيل ، على هامش الصفحات على نحو يقرب مما تتضمنه النسخة (د) وإن كان لا يطابقه تماما .

وهي تتفق والنسخ الأربعة في المتن إجمالا ، وفي عدد الأبواب ؛ أما فصولها فهي مائتان وتسعة فصول وهي تتفق والنسخة (د) في تحديد أوائل الفصول ، إلا أنها تنقص فصلين ساقطين بمادتهما من باب أبنية الأفعال ومعانيها وهما : فصل : كل هذه الأمثلة للتعدية قابل .. وفصل : يقال للمعتل الفاء مثال ... ويبدو من معارضتها مع بقية النسخ أنها منقولة عن نسخة أخرى تبايرها جميعاً . وتقع هذه النسخة في ثمان وثمانين صفحة من القطع الكبير ، وفي أولها فهرس لأبواب الكتاب وفصوله . ويبدأ المتن بعد البسملة بالصفحة الثانية على النحو المبين بالنسخ السابقة . وفي الصفحة الثامنة والثمانين ، خاتمة الطبع :

بعد حمد الله المنعم في الابتداء والختام ، والصلاة والسلام على النبي العربي سيد الأنام .. فيقول راجي عفو ربه والخير ، عبد الله بن عبد الحى الزبير مصحح طبعه وتمثيله ، أقال الله عثاره في فعله وقيله : قد تم طبع كتاب «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» للإمام المحقق العلامة .. الشيخ القدوة ابن مالك ، رحمه الله مالك الممالك .. في عهد السلطان عبد الحميد ، ووالى الحجاز أحمد راتب سنة ١٣١٩ هـ .

#### ( ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ) نسخ الظاهرية ( ا ، ب ، ج ، هـ ) :

هذا وقد علمت أن بالظاهرية بدمشق نسخاً جيدة للتسهيل ، فسافرت إليها في صيف عام ١٩٥٨ م ، واطلعت بها على أربع نسخ للتسهيل أرقامها كالاتي :  
أ — ( ٢٥٢ نحو وصرف ) ، ب — ( ٨٦٣٣ عام ) .  
ج — ( ٨٨ نحو وصرف ) ، هـ — ( ٧٠٦٨ ) ،

ولم أجد بين النسخ الثلاث أ ، ب ، ج وبين نسخ القاهرة خلافاً إلا في بعض أوائل الفصول ، وبعض الألفاظ اليسيرة التي تكون عادة بين النسخ المختلفة ، وقد نبهت على ما تيسر لي منها عند



مراجعتي لها ، أما النسخة التي أثارت اهتمامي ، ووقفت عندها طويلاً ، فهي النسخة ( هـ ) ، لغايرتها لجميع النسخ مغايرة واضحة ، فهي تخالف جميع النسخ والشروح التي اطلعت عليها للتسهيل في المقدمة ، وفي بعض الأبواب والفصول ، وبعض عبارات المتن ، مما جعلني أقف حائراً متردداً أمام هذه النسخة شهوراً عدة ، حتى هدتني المصادفة إلى حقيقة ظننت فيها الهداية إلى الصواب ؛ ذلك أني عند مراجعتي الأخيرة لمؤلفات ابن مالك بفهارس مكتبة برلين ، لاحظت شيئاً كبيراً بين مقدمة كتابه : «سبك المنظوم وفك المختوم» ومقدمة هذه النسخة التي حفظت بالظاهرية على أنها تسهيل الفوائد ، ولحسن الحظ كنت عند اطلاعي على النسخة ، نقلت المقدمة بأكملها وبعض الأبواب والفصول ، من الأول والوسط والنهاية ، وبمقابلة المقدمتين ، غلب على ظني في أول الأمر أن هذه النسخة أقرب إلى «سبك المنظوم» ، وهذه مقدمة سبك المنظوم : قال الشيخ جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله .. الخ . الحمد لله ، وسلام على عباده الذين اصطفى . أما بعد ، فإنني استخرت الله تعالى ، في نشر المؤصل ليتم ما نويته .. الخ .

باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق بذلك من العلامات والأقسام . وهي قريبة من بداية نسخة الظاهرية (٧٠٦٨) ونصها : «قال الشيخ الإمام العامل ، الصدر الكامل ، وحيد عصره ، وفريد دهره جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله .. الخ .. وتلا :

الحمد لله ، وسلام على عباده الذين اصطفى ، أما بعد ، فإنني استخرت الله تعالى بعد نظم المؤصل .. في تصنيف كتاب محيط بما يستقصر في تحصيله أكثر المطولات ، ويستطال في تلخيصه أيسر المختصرات ، ليتم ما نويته من إعانة الأذكياء ... الخ . باب شرح الكلمة والكلام ، وما يتعلق بذلك من العلامات والأقسام . وقد وجدت بعض الخلافات الواضحة في هذه الأسطر القليلة التي تيسر لي الاطلاع عليها ، مما حملني على مواصلة البحث ، إلى أن وقعت على نص في شرح التسهيل لناظر الجيش يشير إلى أن الباب الأول من مسودة التسهيل هو بهذه الترجمة «باب الكلمة والكلام وما يتعلق بذلك من العلامات والأقسام» فلعل هذه النسخة هي مسودة التسهيل التي أملاها المصنف على تلاميذه قبل تنقيح النسخة الأخيرة بدليل قول ناقلها : قال الشيخ الإمام ... وتلا ...

هذا ، وقد استلزمت دراسة النص ، أن أرجع إلى بعض الشروح للاستعانة بها في التحقيق والدراسة ، وهذه أهم الشروح التي استعنت بها في التحقيق والتعليق : ١ - شرح تسهيل الفوائد لابن مالك وولده بدر الدين :

مخطوطة تحت رقم ١٠ ش بدار الكتب . وهي نسخة في جزئين في مجلد كبير . الجزء الأول في مائة وعشرين ورقة ، والثاني في مائة وأحدى عشرة ورقة من القطع الكبير ، وبين الجزئين ورقة بيضاء . وبالمجلد ورقتان يضاءوان بعد الغلاف مباشرة ، على الصفحة الأولى لثانيتها : هذا شرح التسهيل التسهيل (هكذا) لمؤلفه وتمة ولده له لم يكمل تأليفهما ، رحمة الله تعالى عليهما ويبدأ المتن بقوله :

«بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً . قال الشيخ الإمام العلامة ريس النحاة والأدباء ، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله

ابن مالك الطائي - رحمه الله - حامداً ربه العالم ، ومصلياً على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين :

أما بعد : فإن بعض الفضلاء سألني أن أشفع كتابي المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، بكتب تشتمل على ما خفي من مسائله ، وتقرير ما اقتضى من دلائله ، على وجه يظفر معه بآتم البيان ، فيستغنى فيه بالخبر عن العيان ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به ..

ص : الكلمة لفظ مستقل الخ .. وهي اسم وفعل وحرف .

ش : الكلمة في اللغة عبارة عن كلام تام ، كقوله تعالى : « وكلمة الله هي العليا » وكقوله عليه السلام : « الكلمة الطيبة صدقة » وعن اسم وحده ، أو فعل وحده ، أو حرف وحده ، وهذا هو المصطلح عليه في النحو ...

وهكذا يمضي ابن مالك في شرحه ، فيبدأ بالأصل بحرف :

(ص) والشرح بحرف (ش) بحجم أكبر من حجم سائر الكلام ، ثم يسوق الشواهد من كلام الله إن وجدت ، وإلا فمن الحديث الشريف ، أو من الشعر ، أو من كلام العرب . وقد انتهى الجزء الأول من هذا الشرح بباب المستثنى بالورقة رقم ١٢٠ عند قوله : وقد تخفف لاسيما كقول الشاعر :

وبالعقود وبالأيمان لاسيما عقداً ، وفاء به من أعظم القرب

وقد يقال : لاسواء ما بمعنى لاسيما (هكذا في النسخة) . (١)

كمل السفر الأول من شرح تسهيل الفوائد ، لمصنفه جمال الدين ابن مالك رحمه الله عليه ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً أبداً . وبعد الجزء الأول ورقة بيضاء من نفس نوع الورق برقم ١٢١ ثم يبدأ الجزء الثاني بالصفحة اليمنى من الورقة ١٢٢ بقوله :

بسم الله الرحمن الرحيم . صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم :

باب الحال

ص : وهو ما دل على هيئة ... الخ .

ش : ما دل على هيئة يعم ... الخ .

وصل فيه إلى الورقة ٢١٥ ص : باب مصادر غير الثلاثي : يصاغ المصدر من كل ماض أوله همزة وصل بكسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره ، ومن كل ماض أوله تاء المطاوعة أو

---

( ١ ) وردت هذه اللفظة في التسهيل بالهمزة ( لا سواء ما ) وفي شرح المصنف كذلك ، وفي شرح ابن عقيل أيضاً ذكر النص ( لاسوا ما ) بدون همزة على طريقته في إهمال الهمز ومثل الحكم بقوله : فتقول : قام القوم لاسوا ما يزيد بجواز الرفع والجر .

شبهها بضم ما قبل آخره إن صح الآخر ، وإلا خلف الضم الكسر ، ويصاغ من أفعال على إفعال ، ومن فَعَّل على تفعيل ، وقد يشركه تفعلة ، ويغنى غالباً فيما لامه همزة ، ووجوباً في المعتل ، و«تنزى دلوها تنزياً» ، من الضرورات .

ومصدر فاعل مفاعلة ، وفعل ، ونذر فيما فاؤه ياء . ومصدر فعلل والملحق به بزيادة هاء التأنيث في آخره أو بكسر أوله ، وزيادة ألف قبل آخره ، وفتح أول هذا إن كان كالزلزال جائز ، والغالب عليه أن يراد حيثئذ اسم فاعل .

تم والحمد لله ما وجد بخط الشيخ جمال الدين رحمه الله من شرحه لتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم .

ويبدو من هذا الختام ، أن الناسخ قد نقل عن النسخة الأم المكتوبة بخط ابن مالك نفسه .

وتبدأ الورقة رقم ٢١٦ بقوله في أول صفحتها اليسرى :

بسم الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على سيدنا ومولانا محمد .

قال الإمام العالم الفاضل المحقق العلامة بدر الدين أبو عبد الله محمد ابن عبد الله بن مالك الطائي . رحمه الله :

باب إعراب الفعل وعوامله : قوله : يرفع المضارع لتعريبه من الناصب والجازم . ثم يمضي على طريقة والده ، في تصدير الأصل بحرف (ص) والشرح بحرف (ش) لغاية الورقة ٢٣٢ عند : باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك ص ٢٣٠ وآخر الكلام :

وأنشء الأعشى : ومن يقترب من قومنا (١) لا يزل يرى \* . صارع مظلوم مجرا ومسحبا وبآخر الصفحة تعقيبية ، وبعدها صفحة بيضاء ، تليها صفحة بها تعليقات بخط صغير جداً غير واضح ، بعدها ورقة تبدأ صفحتها اليسرى بقوله : أم تفيد الاستفهام والإضراب معا . ص : فصل : حروف التحضيض مثل ... الخ .

فصل : «هاويا» حرفا تنبيه ، وأكثر استعمال «ها» مع ضمير رفع منفصل أو اسم إشارة ، وأكثر مايلي «يا» نداء أو أمر أو تمن أو تعليل . وقد يعزى التنبيه إلى «ألا» و«أما» وهما للاستفتاح .

مطلب : وكثر «ألا» قبل النداء ، و«أما» قبل القسم . وتبدل همزتهما هاء أو عينا ، وقد تحذف الهاء في الأحوال الثلاث .

هذا آخر ما ألقى من كلام ابن المصنف رحمة الله عليه ، من تكميل شرح التسهيل . والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد .. الخ .

ثم خاتم (الكتبخانة) وعدد أوراقه مائتان واثنان وثلاثون ورقة عدا أوراق الغلاف .

ولا يوجد بهذه النسخة إشارة إلى الناسخ ، ولا إلى زمن النسخ .

٢ - المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل المصري ، بهاء الدين غبد الله بن عبد الرحمن

---

(١) كذا في النسخة ، والرواية المشهورة في اللسان : ومن يقترب عن قومه لا يزل يرى .. الخ .



ابن عبد الله بن محمد بن عقيل المولود سنة ٦٩٨ هـ ، المتوفى بالقاهرة سنة ٧٦٩ هـ ، منه نسخة مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٦٥ نحو ، تقع في مجلد في ثلاثمائة وست وتسعين ورقة ، أوله فهرس لأبواب الكتاب في ورقتين ، وبعده كتب العنوان : « كتاب شرح التسهيل للإمام العلامة ابن عقيل » ، وبمكتبة الأزهر نسخة مخطوطة قديمة برقم ١٠٥٦ نحو .

وتبدأ الصفحة الأولى من الشرح بقوله : بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم سهل لنا التسهيل . قال الإمام العلامة لسان التكلمين ورحلة الطالبين عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن بن عقيل ، عليه رحمة الملك الجليل ، آمين :

أما بعد ، حمداً لله على نعمائه ، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه .... الخ . فهذا تعليق مختصر ، جمعته على « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » للشيخ العلامة جمال الدين بن مالك رحمه الله تعالى ، يسهل اقتناص شرائده ، ويعين على استخراج فوائده .. الخ . ثم يبدأ بشرح خطبة التسهيل للمؤلف ، ثم يفيض في الشرح ، على طريقة المزج ، ويميز النسخ الأصل بكتابته بالمداد الأحمر ، والشرح بالمداد الأسود ، ويميز الأبواب والفصول أيضاً بكتابتها بالمداد الأحمر ، ويخط أكبر .

وهو شرح موجز - كما ذكر الشارح - ولكنه واف بالمطلوب ، يكثر فيه ابن عقيل من ذكر الشواهد والآراء المختلفة في كل مسألة خلافية ، فضلاً عما يبدو في ثنايا الشرح من شخصية ابن عقيل في توجيه بعض المسائل ، على عادته في كل ما عرف عنه من شروح ، كشرحه للألفية . والكتاب مكتوب بخط النسخ الواضح ، وكل صفحة منه تحتوي على تسعة وعشرين سطراً ، عدا الصفحة الأولى ، التي تبدأ بزخرفة على شكل قبة فوق مستطيل بالألوان تحتها واحد وعشرون سطراً ، وأوراقه مرقومة كل ورقة برقم واحد من جهة اليسار . وهو على الجملة شرح غاية في الحسن والاستيفاء . ولذا جعلته عمدي في التحقيق والتعليق ، ونقلته منه نسخة قمت بتصحيحها وتحقيقها راجياً أن أوفق في نشرها في القريب إن شاء الله لحبي شروح ابن عقيل ، فقد امتاز هذا الشرح فوق كماله وإيجازه بالتحقيق العلمي الدقيق لنص التسهيل إذ يقابل ابن عقيل نسخته على نسخ عديدة منها نسخ عليها خط المصنف ، كما يقول ابن عقيل في كثير من المواضع التي أشرت إليها في هوامش التسهيل .

### ٣ - تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد ، المعروف بشرح الدماميني :

وهو شرح للإمام الأديب اللغوي بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد ابن سليمان بن جعفر القرشي الخزومي الإسكندري المالكي النحوي المعروف بالدماميني ، المولود بالإسكندرية سنة ٧٦٣ هـ ، المتوفى بالهند في شعبان سنة ٨٣٧ هـ ، موجود منه بدار الكتب نسختان : إحداهما بخط الشيخ علي إسماعيل ، فرغ من كتابتها يوم الأحد ٢٥ من ربيع الآخر سنة ١٠٩١ هـ ، بها بعض تلويث وتقطيع ، وهي برقم ١٠٠٩ نحو ، والأخرى بخط ملا محمد بن ملا محمد فريد بن ملا عثمان الأفغاني السليمانى الخالدي فرغ من كتابتها وقت الضحى يوم الجمعة أول شعبان سنة ١١١٥ هـ ، وهي برقم ١٠١٠ نحو .

وهذا الشرح جزءان في مجلد كبير أوله : اللهم إنا نحمدك على نعم توجهت الآمال إلى نحوها .. الخ ، وفي أوله فهرس لأبواب الكتاب ، والجزء الأول منه في ثلاثمائة وثلاث وثلاثين ورقة ، من باب شرح الكلام وما يتعلق به إلى باب الصفة المشبهة باسم الفاعل ، والجزء الثاني في أربعمائة وثلاث وستين ورقة ويبدأ بباب المصادر ، وهو مكتوب بخط النسخ الجميل ، ولكن خطه صغير جداً ، وهو شرح ممزوج مطول ، يكتب لفظ المصنف بالمداد الأحمر ، ولفظ الشارح بالمداد الأسود ، والأبواب والفصول والنقط الهامة مكتوبة بالمداد الأحمر . وفي أوله مقدمة وافية عن حياة ابن مالك ورحلته وإقامته ومؤلفاته ، وفي آخر صفحاته كتب الشارح : وأنا اعتذر للواقف من العجلة التي اقتضاها الحال ، لاسيما في هذه المجلدة التي أولها . «همزة الوصل» فقد دعاني إلى السرعة فيها دواعي الارتجال . وقد خرج الكتاب كله من يدي قبل أن أرجع النظر فيه ، ولم أتمكن من إصلاح معضله وإظهار خافيه ، فليحسن المتأمل المتأمل بإصلاح ما يجد من هفوة طغى بها القلم ، أو عثرة زلت بها القدم . وليصفح الصفح الجميل ، وليقض ما هو قاض ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، وصلى الله على سيدنا محمد ... الخ .

ابتداء تصنيف هذه المجلدة في العشرين من ذي القعدة الحرام سنة ٨٢١ هـ . وقد نجرت هذه النسخة المباركة بقلم الفقير على أيماني سنة ١٠٩١ هـ . وقد اعتمدت على هذا الشرح أيضاً في التحقيق والتعليق ، لما امتاز به من توفية الحديث عن المذاهب والخلافات ، بجانب سهولة عبارته ووضوح تعليقاته .

ومن أطرف ما صادفني في هذا الصدد مصنف للإمام الشنقيطي بعنوان :

٤ - الجامع بين التسهيل والخلاصة ، والمانع من الحشو والخصاصة :

وهو كتاب ، يشتمل على ألفية ابن مالك ، المسماة بالخلاصة ، وعلى نظم التسهيل ، من نظم العلامة المختار بن بونه المغربي الشنقيطي الذي كان موجوداً في أوائل القرن الثالث عشر الهجري .

وطريقته أن يذكر في كل باب أبيات الألفية أولاً بالمداد الأسود ، ثم يتبع ذلك بنظم التسهيل في نفس الموضوع بالمداد الأحمر .

موجود منه بدار الكتب ، ثلاث نسخ مخطوطة : تحت رقم ٣٧ ش ، ٣٨ ش ، ٣٩ ش .

٥ - شرح التكميل لخاتمة التسهيل :

ومما يتصل بالتسهيل أيضاً هذا الشرح للشيخ عبد الله بن محمد بن حامد بن عمر السقاف العلوي مفتي حضرموت ، على منظومة شيخه الشيخ محمد بن حامد بن أحمد بن عبد الغفار باكثير ، التي سماها :

«خاتمة التسهيل» وضمنها علم الخط ، وهي نسخة مطبوعة في مجلد صغير بمطبعة حجازي بالقاهرة سنة ١٣٥٠ هـ ، في ثمانين صفحة في حجم الربع ، تحت رقم ٤٤٥ صرف بدار الكتب أولها :

خاتمة أسأل ربي حسنهما يولي يمين الابتداء بمنها

ثم ممضى الشارح بعد ذلك متناولا الأبواب الآتية :



ولشهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي المشهور بالسمين ، نزيل القاهرة الذي لازم أبا حيان ، وتوفي سنة ٧٥٦ هـ .

وللشريف أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الحشني السبتي : « تقييد الجليل على التسهيل » ، وشرح بديع قارب التمام ، وتوفي سنة ٧٦٠ هـ .

ولأبي أمانة بن النقاش محمد بن علي بن عبد الواحد الدكالي المصري الذي توفي سنة ٧٦٠ هـ ، وفي فهارس برلين أن وفاته سنة ٧٦٣ هـ .

وللشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المتوفي بالقاهرة سنة ٧٦١ هـ ، حواش على التسهيل ، وشرح التسهيل مسودة ، والتحصيل والتفصيل لكتاب التذيل والتكميل لأبي حيان .

ولحب الدين محمد بن يوسف الحلبي المعروف بناظر الجيش المتوفي سنة ٧٧٨ هـ ، شرح التسهيل إلا قليلا ، ورد على اعتراضات أبي حيان ، وشرحه : « تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد » ، موجود منه بعض أجزاء بدار الكتب تحت رقم ٣٤٩ نحو . وبتدار إحياء المخطوطات العربية مصورة لجزء منه تحت رقم ٦٤ نحو .

ولجلال الدين محمد بن أحمد بن علي المتوفي سنة ٨٦٤ هـ ، شرح لم يكمله :

ولقاضي القضاة محيي الدين عبد القادر بن أبي القاسم العبادي الأنصاري المالكي نحوي مكة المتوفي سنة ٨٨٠ هـ : « هداية السبيل في شرح التسهيل » .

وفي فهارس برلين شرح لمحمد المرابط بن أبي بكر الدلائي القشتالي المتوفي سنة ١٠٩٤ هـ وشرح ليحيى بن محمد بن عبد الله الشاري الملياني المتوفي سنة ١٠٩٦ هـ .

وفي دار الكتب تحت رقم ٤٦٢ نحو مخطوط قديم لم يعلم مؤلفه بخط محمد بن علي الشهر يابن البابا الشافعي بعنوان : إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل .

وللعلامة علي باشا بن محمد بن علي ، نزيل تونس المتوفي سنة ١١٤٥ هـ شرح بعنوان : دفع الملم عن قراءة التسهيل بجلب المهم مما يقع به التحصيل ، ابتداء في تأليفه وجمعه في شهر المحرم سنة ١١٣٨ هـ ، وأتمه تأليفاً في شهر ربيع الأول سنة ١١٣٩ هـ . منه نسخة مخطوطة بدار الكتب بقلم تعليق تحت رقم ١١١ نحو بأولها فهرس للكتاب ، وتوجد منه نسخة أخرى بدار الكتب أيضاً في مجلدين بخط معتاد تحت رقم ٣٤ م .

ولهذا الشرح وشرح العلامة الشنقيطي الذي سبقت الإشارة إليه : « الجامع بين التسهيل والخلاصة ، والمانع من الحشو والخصاصة » ، أهمية خاصة في الدلالة على اتصال الاهتمام بالتسهيل والاشتغال فيه حتى العصور المتأخرة التي قل فيها أوندل الاهتمام بالنحو وكتبه القديمة .

### النسخة المحققة ومنهج التحقيق :

وهذه النسخة ، المقدمة للمكتبة العربية من التسهيل ، قد بذلت كل ما استطعت من جهد في سبيل تحقيقها التحقيق العلمي السليم ، ودراستها الدراسة المنهجية الصحيحة . وقد كانت الخطوة

الأولى في سبيل ذلك هي جمع المعلومات عن نسخ الكتاب بالقدر الذي تيسر لي ، ثم بدأت الاطلاع على هذه النسخ ، وتخيرات أول ماتخيرات ، النسخة ، « د » للأسباب التي أشرت إليها حين عرضها ، فنقلتها بخط يدي ، نقلاً مطابقاً للأصل كالمصورة تماماً ، إلا أنها بخط يدي ، وقابلتها حرفاً حرفاً على النسخة ( س ) ثم على النسخة ( ص ) ، ثم وجدت صفحاتها تضيق ببيانات التحقيق ، فنقلتها مرة أخرى بيدي في مجلد كبير ، بخط فسيح ، مع ترك هامش كبير للتحقيق والتعليق ، ثم قابلتها على النسخة « م » ، ثم قابلتها على النسخة ( ح ) ، ثم قابلتها على نسخ الظاهرية ، مقابلة سريعة ، للأبواب والفصول وبعض أجزاء المتن ، لضيق الوقت الذي قضيته بدمشق في ذلك الحين .

بعد هذه الخطوة بدأت دراسة النص ، فرجعت إلى شرح المصنف وولده بدر الدين ، كما رجعت إلى شرح الدماميني ، وابن عقيل ، وبعض أجزاء من شرح أبي حيان وناظر الجيش ، وأخيراً تخيرات شرح ابن عقيل للاستعانة به في شرح الغامض ، وبيان أوجه الخلاف والمذهب ، لأنه أكمل هذه الشروح وأوفاهم وأسهلها وأوضحها وأبعدها عن التعصب والانحياز ، هذا إلى جانب الاستئناس بشرح ابن مالك والدماميني كلما دعت ظروف التحقيق .

وإذ لم أوفق للحصول على النسخة الأم ، فقد اضطررت إلى إخراج هذه النسخة مستخلصة من النسخ الخمس التي اخترتها للتحقيق ، بعد مقابلتها حرفاً حرفاً بدقة واختراس ، وكان أكثر اعتماداً في الترجيح إذا عرض الخلاف في لفظ أو عبارة ، على النسختين ( ص ، ح ) وهما النسختان المحققتان على نسخة أبي حيان ، ولعله من حسن الطالع أن يجمعهما لفظ ( صح ) ، ويجمع النسخ الثلاث الباقية لفظ ( دسم ) وهما أقرب الأوصاف من هذه النسخة التي تم تحقيقها ، والتي أرجو أن ينفع الله بها وأن أكون قد وفقت في رعاية أمانة التحقيق .

ولزيادة التعريف بالتسهيل ، ولأقف القارئ على مكانة هذا الكتاب بين كتب ابن مالك النحوية ، أعقد هذه الموازنة السريعة بين الكافية والألفية والتسهيل .

### بين الكافية والألفية والتسهيل :

هذه الكتب الثلاثة هي المصنفات الكبرى لابن مالك في النحو ، والموازنة بينها ترينا إلى حد كبير الخطوط العريضة — كما يقولون — لدراسة ابن مالك للنحو ، وتطور هذه الدراسة على يد الرجل ، ومبلغ توفيقه في اجتهاده .

وقد سبق القول بأن الكافية أسبق الكتب الثلاثة تأليفاً ، تليها في أغلب الظن خلاصتها الألفية ، يليها التسهيل وشرحه . فالكافية كالأصل للكتب الثلاثة ، وهي أطولها وإن لم تكن أوفاهم ، فهي منظومة فيما يقرب من ثلاثة آلاف بيت من الرجز ، وهي على التحقيق في ألفين وسبعمائة وأربعة وتسعين بيتاً يقول في تقديمها :

وهذه أرجوزة مستوفية	عن أكثر المصنفات مغنية
تكون للمبتدئين تبصرة	وتظفر الذي انتهى بالتدكرة
فليكن الناظر فيها واثقاً	بكونه إذا يجارى سابقاً
فمعظم الفن بها مضبوط	والقول في أبوابها مبسوط

وكم بها من شاسع تقرباً ومن عويص انجلي مهذباً  
فمن دعاها قاصداً بالكافية مصدق ولو يزيد الشافية

وقد تناول المصنف فيها مسائل النحو والتصريف في أربعة وستين باباً ، تشتمل على سبعة وستين فصلاً ، بدأها بباب شرح الكلام وما يتألف منه ، فباب الإعراب والبناء ، فإعراب المثنى والمجموع على حده ، فإعراب المجموع بالآلف والتاء ، فإعراب المعتل من الأسماء والأفعال ، فباب النكرة والمعرفة ، ويتضمن فصولاً في المضمر ، وضمير الشأن ، والضمير المسمى فصلاً ، والعلم ، والموصول ، وأسماء الإشارة ، والمعرف بالأداة ، ثم باب الابتداء ، فباب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر ، فباب ما ولا وإن المشبهات بليس ، فأفعال المقاربة .... فالحروف الناصبة الاسم الرافعة الخبر ، ولا المعاملة عمل إن ، والأفعال الناصبة المبتدأ والخبر مفعولين ، فباب الفاعل ، والنائب عن الفاعل ، والاشتغال ، وتعدى الفعل ولزومه ، والتنازع ، والمفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والاستثناء ، والحال ، والتمييز ، وحروف الجر ، والقسم ، والإضافة ، وإعمال المصدر ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، والتعجب ، ونعم وبئس ، وأفعال التفضيل ، والتوابع ، والنعت ، والتوكيد ، والعطف ، وعطف النسق ، والبدل ، والنداء ، والاستغاثة ، والندبة ، والترخيم ، والاختصاص ، والتحذير والإغراء ، وأسماء الأفعال والأصوات ، ونونى التوكيد ، والتنوين ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، وإعراب الفعل ، وعوامل الجزم ، والعدد ، وكم وكأى وكذا ، والحكاية ، والتذكير والتأنيث ، والمقصود والممدود ، والإخبار بالذئ وفروعه ، وكيفية التثنية وجمعي التصحيح ، وجمع التكسير ، والتصغير ، والنسب ، والإمالة ، والوقف ، والتقاء الساكنين ، والتعريف ، والإبدال ، ويتضمن فصولاً في أحكام الهمزة ، ونواذر الإعلال ، والحذف ، والإدغام ، والنون الساكنة ، وبناء مثال من مثال

وفي آخرها : باب تصريف الأفعال والأسماء المشتقة ، ويتضمن فصلاً في مصادر الفعل الثلاثي ، وفصلاً في تصريف الفعل غير الثلاثي ، وفصلاً في الأمر ، وفصلاً في :

مصدر أو زمان أو مكان من مفعل بالفتح يستبان

ويختم بفصل :

لآلة من الثلاثي مفعلة ومفعل أو مده ومفعلة

وقد لخص ابن مالك كافيته في نحو ألف بيت في الخلاصة المشهورة بالألفية ، يقول في تقديمها :

وأستعين الله في ألفية مقاصد النحو بها محوية

تقرب الأقصى بلفظ موجز وتبسط البذل بوعده منجز

ففي حين نجد الكافية كما يقول مصنفها :

فمعظم الفن بها مضبوط والقول في أبوابها مبسوط

نلاحظ الألفية على حد تعبيره أيضاً :

تقرب الأقصى بلفظ موجز وتبسط البذل بوعده منجز



وقد سار في ترتيب مسائلها على نمط الكافية في الغالب بلا تبويب ولا تفصيل إلا في بعض الفصول التي أشير إليها حين أعرض لموضوعاتها ، مكتفياً بذكر رموس المسائل تحت عناوين عامة تبلغ سبعة وسبعين عنواناً ، بينها ثمانية فصول على هذا النحو :

الكلام وما يتألف منه ، المعرب والمبنى ، والنكرة والمعرفة ، المضممر ، العلم ، اسم الإشارة الموصول ، المعرف بأداة التعريف ، الابتداء كان وأخواتها ، فصل في ما ولات وإن المشبهات بليس ، أفعال المقاربة ، إن وأخواتها ، لا التي لنفي الجنس ، ظن وأخواتها ، أعلم وأرى ، الفاعل النائب عن الفاعل ، اشتغال العامل عن المعمول ... الخ

وتنتهى بفصل في الإعلال بالحذف وفصل في الإدغام ، وختمها بقوله :

وفك أفعل في التعجب التزم      والتزم الإدغام أيضاً في هلم  
وما يجمعه عنيت قد كمل      نظماً على جل المهمات اشتمل  
أحصى من الكافية الخلاصة      كما اقتضى غنى بلاخصاصة

وهكذا نلمح الفرق بين الأصل والخلاصة ، فقد تميزت الكافية ببسط القول وتميزت الألفية بإيجازه ، وهذا أمر طبعي بين الكافية وخلاصتها التي نظمت في نحو ثلث حجمها ، وإن كانت ، كما يقول ناظمها : « مقاصد النحو بها محوية » إلا أنها كما يصرح في ختامها « نظماً على جُلّ المهمات اشتمل - وليس على كلها .

فإذا نظرنا في التسهيل ؛ على ما سبق من تفصيل موضوعاته ، لمسنا التطور الواضح بين الكتب الثلاثة في الشكل والمضمون معا ، فالكافية والخلاصة منظومتان ؛ والتسهيل منشور ؛ والكافية مسبوق في تسميتها بكافية ابن الحاجب ؛ والألفية مسبقة بألفية ابن معط ؛ في حين قد اختار للتسهيل عنواناً لم يسبق إليه ؛ يدل على أنه أفرغ فيه خلاصة جهوده ليحقق تسهيل الفوائد ؛ وتكميل المقاصد ، كما يقول في تقديمه .

وقد خرج التسهيل على إيجازه وتركيزه في ثمانين باباً تشتمل على مائتين وأحد عشر فصلاً ؛ على خلاف بين النسخ ؛ في عدد الفصول فقط ؛ ويمكن للباحث أن يلاحظ الفرق بين الكتب الثلاثة في تناول مسائل النحو والتصريف وفي العناوين والاصطلاحات التي اصطنعها المصنف لهذه المسائل ، فقد تميزت الكافية على الألفية بزيادة بعض الأبواب والفصول كإعراب المثنى والمجموع على حده ، وإعراب ما اتصل به من الفعل ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة ، وإعراب المعتل من الأسماء والأفعال ، وضمير الشأن ، وضمير الفصل ، وإجراء القول مجرى الظن ، وباب التقاء الساكنين ، وأحكام الهمزة المفردة ، ونوادر الإعلال ، والنون الساكنة ، وبناء مثال من مثال ، ومصادر الفعل الثلاثي ، وتصريف الفعل غير الثلاثي .

والتطور واضح في العناوين والمصطلحات ، حيث يبدو الاختصار بالألفية ، والاستقرار والتركيز في التسهيل . وفي ترتيب مسائل النحو حيث يختلف ترتيب بعض المسائل بالألفية عنه بالكافية ، ويختلف عنه فيهما بالتسهيل .

وفي ترتيب الأفعال مثلاً يبدأ في الكافية بالمضارع ثم الماضي ثم الأمر :

مضارعاً سم الذي لم أتبعاً وماضياً ما يقبل التاكديداً  
وميزن بالياء إن لم يتصل بنون رفع فعل أمر نحو صل  
وفي الألفية يبدأ بذكر العلامات المميزة للماضي ثم الأمر في بيت ، ويعود فيرتب الأفعال  
على النحو السابق بالكافية .

ويقول الأشموني في هذا : ابتداءً بالمضارع لشرفه بمضارعة الاسم :

بتا فعلت وأتت ويا افعلى ونون أقبلن فعل ينجلي  
سواهما الحرف كهل وفي ولم فعل مضارع يلي لم كيشم  
وماضي الأفعال بالتامزوسم بالنون فعل الأمر إن أمر فهم

أما في التسهيل فيبدأ بالماضي فالأمر فالمضارع ، ولعله التفت إلى أسبقية الماضي زمنياً ، فاختار  
هذا الترتيب الذي يتمشى وطبائع الأمور إلى حد كبير ، ولعل هذا التعليل أولى من شرف المضارعة  
الذي أشار إليه الأشموني .

وفي باب المعرفة والنكرة يقدم النكرة على المعرفة في العنوان بالكافية والألفية ، في حين قدم  
المعرفة على النكرة في التسهيل ، وهو أنسب أيضاً لطبائع الأمور ، فالمعرفة لاشك أولى من النكرة  
بالتقديم ، ولكن الأشموني يعلل لتقديم النكرة بقوله :

« قدم النكرة لأنها الأصل ، إذ لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة » ، وهو كلام يسهل الرد عليه .  
قال في الكافية :

ما شاع في جنس كعبد نكرة وغيره معرفة كعنبرة  
فمضمر أعرفها ثم العلم واسم إشارة وموصول مضم  
وذو أداة أو منادى عينا أو ذو إضافة بها تينا

وقال في الألفية :

نكرة قابل ال مؤثرا أو واقع موقع ما قد ذكرا  
وغيره معرفة كههم وذى وهند وابنى والغلام والذي

قال الأشموني : ولما فات على الناظم ترتيب المعارف في الذكر على حسب ترتيبها في التعريف  
لضيق النظم رتبها في التبويب .

ونص التسهيل : الاسم معرفة ونكرة ، فالمعرفة مضمر وعلم ومشاربه ومنادى وموصول  
ومضاف وذو أداة ... والنكرة ما سوى المعرفة .

فاكتفى بذكر أنواع المعرفة عن حده ، وقال في شرح التسهيل : من تعرض لحد المعرفة عجز  
عن الوصول إليه دون استدراك عليه .

وقد جعل المعارف فصولاً في الكافية ، وجعلها أبواباً في التسهيل ، لأن بعضها يتضمن فصولاً ،  
وسار في التسهيل على نظام الكافية في ترتيب المعارف ، حيث قدم الموصول على اسم الإشارة ،  
في حين قدم اسم الإشارة في الألفية ، وفي الكافية والألفية آخر باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح

كثيراً عن باب إعراب المثني والمجموع على حده ، وباب العدد آخره كثيراً عن التمييز في الكافية والألفية ، وجعله بعده مباشرة في التسهيل لاتصاله به اتصالاً وثيقاً ، وقدم التعجب على باب نعم وبئس في الكافية والألفية ، وآخره في التسهيل ، والتعجب شيء وراء الملاح والذم ، وفي التوابع قدم النعت على التوكيد في الكافية والألفية ، وآخره في التسهيل ، والتوكيد هو نفس الشيء أو بعضه ، فهو أولى بالتقديم ، وفي بابي الإمالة والوقف قدم الإمالة في الكافية والتسهيل ، وقدم الوقف في الألفية .

وقال الأشموني معلقاً على ذلك : وما في الألفية أنسب ، لأن أحكام الوقف أهم ، ولكن الأهمية أمر يختلف باختلاف وجهات النظر ، والإمالة تعرض في وسط الكلمة وفي آخرها ، والوقف لا يكون إلا في النهاية ، فالإمالة على هذا أولى بالتقديم ، قال ابن عقيل في شرحه على التسهيل :

وإنما ذكر الإمالة بعد الإدغام لأن الإمالة تقرب حرف من حرف ، كما أن الإدغام كذلك . وقد قدم هذين البابين في الكافية والألفية فجعلهما بين باب النسب وباب التقاء الساكنين ، في حين أخرهما في التسهيل فجعلهما بين باب مخارج الحروف وباب الهجاء ، وهذا أنسب فيما أرى .

وقد ذكر في آخر الكافية ، بعد بناء مثال من مثال ، باب تصريف الأفعال والأسماء المشتقة ، وفصلاً في مصادر الفعل الثلاثي وما يتعلق به ، وفصلاً في تصريف الفعل غير الثلاثي ثم فصلاً في الأمر ، فالزمان والمكان ، فالآلة ، ولم يذكر في الألفية غير أبنية المصادر ، وأبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة بها ، ذكرها في بحوث النحو عند حديثه عن أعمال اسم المصدر ، وإعمال اسم الفاعل ، أما في التسهيل فقد ذكر باب أبنية الأفعال ومعانيها في تسعة فصول ضمن بحوث النحو أيضاً ، وبعد باب التحذير والإغراء ، دون أية مناسبة ، ثم ذكر بعد ذلك همزة الوصل ، ثم باب مصادر الفعل الثلاثي ، فباب مصادر غير الثلاثي ، فباب ما زيدت الميم في أوله ، ثم يعود لأبواب النحو : باب أسماء الأفعال والأصوات ، وباب نوني التوكيد ، وباب منع الصرف ... الخ ، وما اتبعه في الكافية أنسب مما اتبعه في الألفية والتسهيل .

هذا كله من ناحية الشكل ، والفروق بين الكتب الثلاثة يمكن اعتبارها من الأمور الهينة المألوفة عند كثير من المصنفين ، والمجتهدين منهم على الخصوص ، وهي على كل حال تتصل بالشكل أكثر مما تتصل بالموضوع ، وهي إن دلت على شيء فإنما تدل على اجتهاد ابن مالك ، وميله إلى التطوير والتجديد في كل مرحلة من مراحل التصنيف ، وقد لاحظت غلبة هذا الاتجاه التطوري عليه حتى عند شرح مصنفاته ، فإنه لا يتقيد بمتونها السابقة ، بل يغير ويبدل كلما بدا له التغيير والتبديل . وننتقل إلى الجانب الأهم من الموازنة ، وهو الجانب الموضوعي للكتب الثلاثة ، وأول ما نلاحظه زيادة مادة التسهيل عما في الكتابين ، برغم ما تميز به التسهيل من التلخيص والتركيز ، فقد زاد التسهيل على الكافية بعض أبواب كتاب حبذا الذي لم يبوب له في الكافية أو الألفية واكتفى بذكره ضمن باب نعم وبئس وما جرى مجراها ، وباب ما زيدت الميم في أوله لغير ما تقدم — في باب المصادر — وليس بصفة ، وباب التسمية بلفظ كائن ما كان ، وباب تميم الكلام على كلمات



مفتقرة إلى ذلك ، وباب مخارج الحروف ، وباب الهجاء ، أما الألفية فقد زادت مادة التسهيل على مادتها ، عدا بعض الأبواب والفصول التي سبقت الإشارة إليها ، أكثر من خمسين موضوعاً من قواعد النحو وأحكام التصريف ، على ما حققه الأشموني في منهج السالك (١) أشير إلى بعضها على سبيل المثال :

( ١ ) عند حديثه عن الكلام وما يتألف منه ، قال في الألفية :

« كلامنا لفظ مفيد كاستقم » .

وفي تنبيهات الأشموني (٢) : يجوز في قوله : كاستقم أن يكون تمثيلاً ، وهو الظاهر ، فإنه اقتصر في شرح الكافية على ذلك في حد الكلام ، ولم يذكر التركيب و القصد نظراً إلى أن الإفادة تستلزمهما ، لكنه في التسهيل صرح بهما وزاد فقال : « الكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته » (٣) . فزاد لذاته ، قال : لإخراج نحو : قام أبوه من قولك : جاءني الذي قام أبوه : قال الأشموني : وهذا الصنيع أولى ، لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام ، ومن ثم جعل الشارح قواه : « كاستقم » تنميماً للحد .

( ٢ ) وعند حديثه على إعراب الأسماء الستة قال في الكافية :

ذوالمعرب ارفعه بواو والألف	لنصبه ، وجره بالياء عرف
كذا فم إن دون ميم وصل	بغير يا النفس ، مضافاً قبلاً
وهكذا أب أخ حم هن	أو أجره كاليد فهو أحسن
وفي أب وتالييه ينـ	وقصرها من نقصهن أشهر

وقال في الألفية :

وارفع بواو وانصبه بالألف	واجرر بياء مامن الأسماء أصف
من ذاك « ذو » إن صحبة أبانا	والقم حيث الميم منه بآنا
أب أخ حم كذاك وهن	والنقص في هذا الأخير أحسن
وفي أب وتالييه ينـ	وقصرها من نقصهن أشهر

ونلاحظ التشابه التام بين البيتين الأخيرين من الكافية والألفية .

قال الأشموني : وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحم ثلاث لغات ، أشهرها الإعراب

( ١ ) هذه الزيادات بالجزء الأول من منهج السالك بالصفحات : ٨ ، ٣٥ ، ٣٩ ، ٥٦ ، ١٤١ ،

١٥٠ ، ١٥٧ ، ١٦١ ، ١٩٠ ، ٢٣٠ ، ٢٧٧ ، ٢٨٧ ، ٣٢٤ ، ٣٤٩ .

وبالجزء الثاني بالصفحات : ٦ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ٤٣ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٧ ، ٧٥ ، ٨٢ ، ٨٤ ،

٨٥ ، ٩٤ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٨ ، ١٤٨ ، ١٥٦ ،

١٥٨ ، ١٦٤ ، ١٦٤ ، ٢٤١ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٧٥ ، ٢٩٤ ، ٣٤١ ، ٣٥٤ ، ٣٦٧ ، ٣٧٢ ، ٤٣٤ ،

٤٥٦ ، ٤٦٢ ، ٥٠١ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٨ ، ٥٣٦ ، ٥٣٩ .

( ٢ ) منهج السالك ج ١ ص ٨ .

( ٣ ) ص ٣ من التسهيل .

بالأحرف الثلاثة ، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة وهذا نادر ، وأن في هن لغتين : النقص وهو الأشهر ، والإتمام وهو قليل ، ثم قال : وزاد في التسهيل في أب التشديد ، فيكون فيه أربع لغات ، وفي أخ التشديد وأخو بإسكان الخاء ، فيكون فيه خمس لغات ، وفي حم حمو كقرو ، وحم ء كقرء ، وحمأ كخطأ ، فيكون فيه ست لغات (١) . أ. ه .

وفات الأشموني لغة ثالثة في هن هي تشديد نونه . وعبارة التسهيل : وتنوب الواو عن الضمة ، والألف عن الفتحة ، والياء عن الكسرة فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم من أب وأخ وحم مماثل قروا وقرأ وخطأ ، وفم بلا ميم ، وفي ذى بمعنى صاحب ، والتزام نقص هن أعرف من إلحاقه بهن ، وقد تشدد نونه وخاء أخ وباء أب ، وقد يقال أخو ، وقد يقصر حم ، وهما ، أو يلزمها النقص كيد ودم ، وربما قصيرا أو ضعف دم (٢) .

وقد يثلاث فاء فم منقوصاً أو مقصوراً أو يضعف مفتوح الفاء أو مضمومها أو يتبع فاؤه حرف إعرابه في الحركات كما فعل بقاء مرء وعيني امرئ وابنم ، ونحوهما فوك وأخواته على الأصح ، وربما قيل فا دون إضاعفة صريحة نصباً ، ولا يخص بالضرورة نحو : « يصبح ظمآن وفي البحر فمه » خلافاً لأبي على (٣) .

(٣) وعند حديثه عن المضممر قال في الألفية :

وكل مضممر له البناء يجب ولفظ ماجر كلفظ ما نصب

قال الأشموني (٤) : هذا باتفاق النحاة ، واختلف في سبب بنائه ، فقليل مشابهته الحرف في المعنى لأن كل مضممر مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، وهي من معاني الحروف . وذكر في التسهيل لبنائها أربعة أسباب :

الأول : مشابهة الحرف في الوضع ، لأن أكثرها على حرف أو حرفين وحمل الباقي على الأكثر .

والثاني : مشابهته في الافتقار ، لأن المضممر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها .

الثالث : مشابهته له في الجمود ، فلا يتصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به .

الرابع : الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعاني .

ونص التسهيل : « وبني المضممر لشبهه بالحرف وضعاً وافتقاراً وجموداً أو للاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني » (٥) .

(١) ج ١ ص ٣٥ من منهج السالك .

(٢) ص ٨ ، ٩ من التسهيل .

(٣) ص ٩ من التسهيل .

(٤) ج ١ ص ٥٦ من منهج السالك .

(٥) ص ٢٩ من التسهيل .

( ٤ ) وفي حديثه على إن وأخواتها يقول في الألفية :

لإن أن ليت لكن لعل كأن عكس ما لكان من عمل

ولم يذكر معاني هذه الحروف ، قال الأشموني (١) :

ومعنى لعل الترجي في المحبوب نحو : « لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً » ، والإشفاق في المكروه :  
نحو : « فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك وضائق به صدرك » ، وقد اقتصر على هذين في شرح  
الكافية ، وزاد في التسهيل أنها تكون للتعليل نحو : « لعله يتذكر أو يخشى » ، والاستفهام نحو :  
« وما يدريك لعله يزكى » .

وتابع في الأول الألفيش ، وفي الثاني الكوفين .

وعبارته في التسهيل : « إن للتوكيد ، ولكن للاستدراك ، وكأن للتشبيه وللتحقيق أيضاً على  
رأى ، وليت للتمنى ، ولعل للترجي وللإشفاق والتعليل والاستفهام » (٢) .

( ٥ ) وفي حديثه عن الحال قال في الألفية :

ولم ينكر غالباً ذو الحال إن لم يتأخر أو يخصص أو بين

من بعد نفي أو مضاهيه كلا بيع امرؤ على امرئ مستسهلاً

قال الأشموني (٣) : واحترز بقوله غالباً بما ورد فيه صاحب الحال ذكره من غير مسوغ  
كقولهم : مررت بماء قعدة رجل ، وقولهم : عليه مائة بيضا ، وأجاز سيبويه : فيها رجل قائما ،  
وفي الحديث : « وصلى وراءه رجال قياماً » . وذلك قليل .

وزاد في التسهيل من المسوغات ثلاثة :

أحدها : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو : « أو كالذي مر على قرية وهي خاوية  
على عروشها » لأن الواو ترفع توهم النعتية . .

ثانيها : أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل نحو : هذا خاتم حديدأ .

ثالثها : أن تشترك النكرة مع معرفة في الحال نحو : هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين .

وعبارة التسهيل : « لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة ما لم يختص ، أو يسبقه نفي أو  
شبهه ، أو تتقدم الحال ، أو تكن جملة مقرونة بالواو ، أو يكن الوصف به على خلاف الأصل ،  
أو يشاركه فيه معرفة » (٤) .

( ٦ ) وعند ذكر حروف النداء قال في الألفية :

وللمنادي الناء أو كالتاء « يا » وأي و « آ » كذا أبا ثم هيا

والهمز للداني و « وا » لمن ندب أو يا ، وغير « وا » لندى اللبس اجتنب

( ١ ) ج ١ ص ١٥٧ من منهج السالك .

( ٢ ) ص ٦١ من التسهيل .

( ٣ ) ج ١ ص ٢٧٧ من منهج السالك .

( ٤ ) ص ١٠٩ من التسهيل .



فحروف النداء على هذا سبعة ، قال الأشموني (١) :

من حروف نداء البعيد آى بمد الهمزة وسكون الياء ، وقد عدها فى التسهيل ، فجملة الحروف ثمانية .

وعبارة التسهيل (٢) : وجعلهم كعوض منه — أى من أنادى — لازم الإضمار فى القرب همزة ، وفى البعد حقيقة أو حكما يا أو أيا أو هيا أو آ أو أى أو آى ثم عد بعد ذلك يا أو والندبة .  
(٧) وفى نصب المضارع بعد حتى ، قال فى الألفية :

وبعد حتى هكذا إضمار أن حتم كجد حتى تسر ذا حزن

قال الأشموني (٣) : والغالب فى حتى حيثئذ أن تكون للغاية نحو : « لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى » . وعلامتها أن يصلح فى موضعها إلى ، وقد تكون للتعليل ، وعلامتها أن يصلح فى موضعها كى ، وزاد فى التسهيل أن تكون بمعنى إلا أن كقوله :

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

وهذا المعنى على غرابته ظاهر من قول سيبويه فى تفسير قولهم : والله لا أفعل إلا تفعل .  
المعنى حتى أن تفعل . وصرح به ابن هشام الخضراوى .

وعبارة التسهيل (٤) : ينصب الفعل بأن لازمة الإضمار بعد اللام المؤكدة لنى فى خبر كان ماضية لفظا أو معنى ، وبعد حتى المرادفة لآلى أو كى الجارة ، أو إلا أن ... .

(٨) وعند الحديث عن لو الشرطية وقوله فى الألفية :

لو حرف شرط فى مضى ويقبل إيلاؤها مستقبلا لكن قبل  
وهى فى الاختصاص بالفعل كأن لكن لو أن بها قد تقـترن

قال الأشموني (٥) : اعلم أن لو تأتى على خمسة أقسام :

الأول : أن تكون للعرض نحو : لو تنزل عندنا فتصيب خيرا . ذكره فى التسهيل .  
الثانى : أن تكون للتقليل نحو : تصدقوا ولو بظلف محرق . ذكره ابن هشام اللخمي وغيره .  
الثالث : أن تكون للتمنى نحو : لو تأتينا فتحدثنا . قيل ومنه : « لو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين » ولهذا نصب فنكون فى جوابها .

قال الأشموني : واختلف فى لو هذه ، فقال ابن الصائغ وابن هشام الخضراوى هى قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ، لكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت . وقال بعضهم : هى لو الشرطية أشربت معنى التمتى ، بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين ، جواب منصوب بعد الفاء ، وجواب باللام كقوله :

(١) ج ٢ ص ١٢١ من منهج السالك .

(٢) ص ١٧٩ من التسهيل .

(٣) ج ٢ ص ٢٤١ من منهج السالك .

(٤) ص ٢٣٠ من التسهيل .

(٥) ص ٢٧٥ من منهج السالك ج ٢ .

فلو نبش المقابر عن تليب فيخبر بالذنائب أى زير  
بيوم الشعثمين لقرعيننا وكيف لقساء من تحت القبور

وقال المصنف : هى لو المصدرية أغنت عن فعل التنى .... وقال فى التسهيل بعد ذكره  
لوا المصدرية من الموصولات الحرفية : وتغنى عن التنى فينصب بعدها الفعل مقروناً بالقاء (١) ، وقال  
فى شرحه : أشرت إلى نحو قول الشاعر :

سرينا إليهم فى جموع كأنها جبال شرورى لو تعان فتنهدا

قال : فلك فى تنهدا أن تقول نصب لأنه جواب تمن إنشائي كجواب ليت لأن الأصل : وددنا  
لو تعان ، فحذف فعل التنى لدلالة لو عليه ، فأشبهت ليت فى الإشعار بمعنى التنى دون لفظه ،  
فكان لها جواب كجواب ليت ، وهذا عندى هو المختار .

ونص على أن لو فى قوله تعالى : « لو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين » مصدرية . واعتذر  
عن الجمع بينها وبين أن المصدرية بوجهين : أحدهما أن التقدير لو ثبت أن لنا كرة ، والآخر أن  
تكون من باب التوكيد (٢) .

(٩) وفى حديثه عن جموع الكثرة قال فى الألفية :

وفعل لاسم رباعى بمـ قد زيد قبل لام إعلالا فقد  
ما لم يضاعف فى الأعم ذوالألف وفعل جمعا لفعلة عرف  
ونحو كبرى ، ولفعلة فعلـ وقد يحىء جمعه على فعل

قال الأشمونى فى تنبيهاته : أدخل النظم باسـراط الاسمية فى فعلة ، وهو شرط كما عرفت ،  
وأما اسـراط كون فعلى أنثى الأفعـل فأعطاه بالمثال هـ

واقصر هنا — أى فى الألفية — وفى الكافية على هذين النوعين . وقال فى شرحها بعد ذكرهما :  
وشد فيما سوى ذلك . وزاد فى التسهيل نوعاً ثالثاً وهو فعلة اسما نحو : جمعة وجمع (٣) .  
(١٠) وفى حديثه عن الوقف قال فى الألفية :

وما فى الاستفهام إن جرت حذف ألفها وأولها الها إن تقف

قال الأشمونى فى تنبيهاته (٤) : أهمل المصنف من شروط حذف ألفها ألا تتركب مع ذا ،  
فإن ركبت معه لم تحذف الألف نحو : على ماذا تلومونى ؟  
وقد أشار إليه فى التسهيل ونقله المرادى .

(١١) وفى الإبدال يقول فى الألفية :

أحرف الإبدال هدأت موطيا فأبدل الهمزة من واوويا  
آخرأ إثر ألف زيد وفى فاعل ما أعل عينا ذا اقتنى

(١) ص ٣٨ من التسهيل . باب الموصول .

(٢) ج ٢ ص ٢٧٥ وما بعدها من منهج السالك .

(٣) ج ٢ ص ٣٥٤ من منهج السالك .

(٤) ج ٢ ص ٤٣٤ من منهج السالك .

قال الأشموني (١) : هذا الإبدال جار فيما كان على فاعل وفاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم  
جائر وهو البستان قال :

صعدة ثابتة في جائز أينما الريح تملها تمل

وكقولهم : جائرة ، وهي خشبة تجعل في وسط السقف .

وكلام الناظم هنا - أي في الألفية - وفي الكافية لا يشمل ذلك ، وقد نبه عليه في التسهيل .

(١٢) وفي التصحيح قال في الألفية :

ومفعّل صحح كالمفعّال وألف الإفعال واستفعال

أزل لذا الإلال والتالزم عوض وحذفها بالنقل ربما عرض

قال الأشموني : قد ورد تصحيح أفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ منها :

أعول إعوالا ، وأغيمت السماء إغياماً ، واستحوذ استحوذاً ، واستغيل الصبي استغبالاً ، وهذا  
عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه .

وأذهب بو زيد إلى أن ذلك لغة قوم يقاس عليها ، وحكى الجوهري عنه أنه حكى عن العرب  
أفعل وقام واستفعل تصحيحاً مطرداً في الباب كله . وقال الجوهري في موضع آخر : تصحيح  
هذه الأشياء لغة فصيحة .

قال الأشموني : وذهب في التسهيل إلى موضع ثالث وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه ،  
وأراد بذلك نحو : استنوق الحمل استنواقا ، واستتيست الشاة استتياساً - أي صار الحمل ناقة ،  
وصارت الشاة تيساً . وهذا مثل لمن يخلط حديثه (٢) .

هذه أمثلة من الزيادات التي وردت بالتسهيل ، وهي تدل أول ما تدل على أن للنظم قيوده  
التي قد تضطر الناظم إلى التقصير في التعبير والاكتفاء بالإجمال عن التفصيل ، ولكنها تدل أيضاً  
على أن ابن مالك كان يحاول في التسهيل استكمال ما فاتته في الكافية والألفية ليحقق ما أراد من :  
تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد ، كما سبق القول .

وننتقل إلى جانب آخر من جوانب الموازنة الموضوعية ، لعله أهم هذه الجوانب ، وهو  
جانب الخلافات التي وقعت بين الكافية والألفية والتسهيل . وهذه الخلافات يمكن حصرها في نوعين  
ثالث لهما : نوع خاص بالقول ونسبة الآراء إلى غير أصحابها ، ونوع خاص باختلاف الرأي  
عند ابن مالك في بعض الأحكام والقواعد النحوية والصرفية .

والنوع الأول لم يعرض لي في أكثر من بضعة مواضع أهمها :

(١) في بحث إعمال اسم الفاعل بقول في الألفية :

كفعله اسم فاعل في العمل إن كان عن مضيه بمعزل

وولي استفهاماً أو حرف ندا أو نفيّاً أو جاً صفة أو مسنداً

(١) ج ٢ ص ٥٠١ من منهج السالك .

(٢) ج ٢ ص ٥٣٩ من منهج السالك .



وفي تنبيهات الأشموني : من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد أيضاً ألا يكون مصغراً ولا موصوفاً ، خلافاً للكسائي فيهما ، لأنهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية ، ولا حجة له على إعمال الموصوف في قوله :

إذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سليمي في الخليط المزايل

إذ أن فرخين قد نصب بفعل مضمر يفسره فاقد ، والتقدير : فقدت فرخين ، لأن «فاقد» ليس جارياً على فعله في التأنيث ، فلا يعمل (١). قال في شرح التسهيل : ووافق بعض أصحابنا الكسائي في إعمال الموصوف قبل الصفة ، لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها ، ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل ، وأن مذهب الكسائي وباقي الكوفيين إجازة ذلك مطلقاً . والذي في التسهيل : « يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف ، خلافاً للكسائي » . وفي شرح التسهيل لابن عقيل عند تعليقه على الخلاف قال : في المسألتين ، وبقوله أخذ أبو جعفر النحاس في المصغر ، وباقي الكوفيين في المسألتين ، إلا الفراء ، فإن مذهبه كمذهب البصريين ، وهو أن المصغر لا يعمل . . . . . وقول ابن مالك : ووافق بعض أصحابنا الكسائي ليس معناه أن البصريين جميعاً وافقوا الكسائي ، وقد نص هو على خلافه مع الكسائي في التسهيل ، ويجوز أنه يقصد ببعض أصحابنا أبا جعفر النحاس على ما حققه ابن عقيل ، فلا يكون في الأمر اختلاف بين ما قرره في التسهيل وشرحه ، وما قرره غيره من أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل .

( ٢ ) وعند قواه في إعمال اسم الفاعل أيضاً :

وإن يكن صلة ال في الماضي وغيره إعماله قد ارتضى  
قال الأشموني : قال في شرح الكافية : بلا خلاف ، وتبعه ولده ، لكنه حكى الخلاف في التسهيل (٢) فقال : وليس نصب ما بعد المقرون بأل مخصوصاً بالماضي ، خلافاً للمازني ومن وافقه ، ولا على التشبيه بالمفعول به ، خلافاً للأخفش ، ولا بفعل مضمر ، خلافاً لقوم .  
ونص التسهيل (٣) : وليس نصب ما بعد المقرون بأل مخصوصاً بالماضي ، خلافاً للرماني ومن وافقه ، ولا على التشبيه بالمفعول به ، خلافاً للأخفش ، ولا بفعل مضمر ، خلافاً لقوم .  
ويتبين من النص أن الخلاف الأول مع الرماني لا المازني كما في منهج السالك ، فلعله سهو أو تحريف مطبعي ، وقد علق ابن عقيل على الخلاف بقوله : وقول ابن المصنف إن إعمال اسم الفاعل بأل ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً جائز مرضي عند جميع النحويين ، لا يخفى ما فيه بعد ما تقدم (٤) . فالخطأ على ذلك من ابن المصنف لا من المصنف .

( ٣ ) ويقول في الألفية :

كذلك سبق خبر ما النافية فجاء بها مثلوة لا تالية  
قال الأشموني : أفهم كلامه أنه إذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم نحو : قائماً لم يزل زيد ، وقاعداً لم يكن عمرو . قال في شرح الكافية : عند الجميع . واستدل له بقول الشاعر :

( ١ ) منهج السالك ج ٢ ص ١٤ .

( ٢ ) منهج السالك ج ٢ ص ١٤ .

( ٣ ) ص ١٣٧ من التسهيل .

( ٤ ) ورقة ١٥١/ من شرح التسهيل لابن عقيل ( نسخة دار الكتب ) .

ورج الفقى للخير ما إن رأيتـه على السن خيراً لا يزال يزيد  
أى لا يزال يزيد على السن خيراً ، فقدم معمول الخبر وهو خيراً على الخبر وهو يزيد مع  
النفي بلا ، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالباً ، لكنه حكى فى التسهيل الخلاف  
عن الفراء .

قال الأشمونى : ومن شواهد الصريحة قوله :  
مه عاذلى فهائماً لن أبرحسا بمثل أو أحسن من شمس الضحى (١)  
ونص التسهيل : وقد يقدم خبر زال وما بعدها منفية بغير ما ، ولا يطلق المنع ، خلافاً للفراء ،  
ولا الجواز ، خلافاً لغيره من الكوفيين (٢) .

( ٤ ) وقال السيوطى فى همع الهوامع (٣) وذكر مثله الأشمونى (٤) :  
وادعى ابن مالك فى شرح التسهيل أنه لا خلاف فى بناء المضارع مع نون الإناث ، وليس  
كذلك ، فقد قال بإعرابه حينئذ جماعة منهم ابن درستويه والتسهيل وابن طلحة ، وعللوه بأنه  
قد استحق الإعراب فلا يعدم إلا لعدم موجهه ، وبقاء موجهه دليل على بقاءه ، فهو مقدر فى  
الحرف الذى كان فيه ظاهراً ، ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى ، ولم أجد هذا التصريح  
لابن مالك بالتسهيل أو شرحه ، فلعله استنتاج من إطلاقه الحكم دون إشارة إلى الخلاف فى شرحه  
للتسهيل : « وقيل : إنما يبنى المتصل بنون الإناث لتركيبه معها لأن الفعل والفاعل كالشئ الواحد  
معنى وحكماً ، فإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحقاً للاتصال تأكد امتزاجه وجعله مع ما اتصل  
به شيئاً واحداً » .

( ٥ ) وفى حديثه عن إعراب أى قال فى الألفية :  
وأياها مصحوب أل بعد صفة يلزم بالرفع لدى ذى المعرفة  
قال الأشمونى فى شرحه : والمراد إذا نوديت أى فهى نكرة مقصودة مبنية على الضم ، وتلزمها  
ها التنبيه مفتوحة ، وقد تضم لتكون عوضاً عما فاتها من الإضافة ، وتؤنث لتأنيث صفتها نحو :  
« يأتيتها النفس » ، ويلزم تابعها الرفع ، وأجاز المازنى نصبه قياساً على صفة غيره من المناديات  
المضمومة . قال الزجاج : لم يجز هذا المذهب أحد قبله ، ولا تابعه أحد بعده ، وعلة ذلك أن  
المقصود بالنداء هو التابع ، وأى وصلة إلى ندائه .

قال الأشمونى : وقد اضطرب كلام الناظم فى النقل عن الزجاج فنقل فى شرح التسهيل عنه  
هذا الكلام ، ونسب إليه فى شرح الكافية موافقة المازنى ، وتبعه ولده ... وظاهر كلامه أنه صفة  
مطلقاً ، وقيل : عطف بيان ، قال ابن السيد : وهو الظاهر ، وقيل : إن كان مشتقاً فهو نعت ،  
وإن كان جامداً فهو عطف بيان ، وهذا أحسن (٥) .

( ١ ) منهج السالك ج ١ ص ١٢١ .

( ٢ ) ص ٥٤ .

( ٣ ) ج ١ ص ١٨ .

( ٤ ) منهج السالك ج ١ ص ٢٩ .

( ٥ ) منهج السالك ج ٢ ص ١٣١ .

ونص التسهيل في هذا الموضع من باب النداء : لا يباشر حرف النداء في السعة ذا الألف واللام غير المصدر بهما جملة مسمى بها أو اسم جنس مشبه به ، خلافاً للكوفيين في إجازة ذلك مطلقاً ، ويوصف بمصحوبها الجنسي مرفوعاً ، أو بموصول مصدر بهما أو باسم إشارة « أى » مضمومة متلوة بها التنييه ، وتؤنث لتأنيث صفتها ، وليست موصولة بالمرفوع خبراً لمبتدأ محذوف ، خلافاً للأخفش في أحد قوليه ، ولا جائزاً نصب صفتها ، خلافاً للمازني (١) .

والخبر على هذه الصورة لا يحتم اضطراب النقل ، فقد يكون للمازني أول الزجاج قولان ، وقد يكون الزجاج موافقاً للمازني على الرغم من تعليقه على مذهبه .

هذه أهم المواضع التي بدا فيها الاضطراب في النقل ونسبة الآراء إلى غير أصحابها عند ابن مالك ، وبعض هذه المواضع يمكن مناقشته ونفي مأخذ الاضطراب عنه كما سبق ، وما لا يمكن رده من هذه المآخذ يحمل على السهو أو الخطأ الذي لا يسلم منهما لإنسان ، حتى قيل : كل ابن آدم خطاء . وقال رسولنا الكريم في ما يناسب هذا : رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه .

وابن مالك إنسان مجتهد يجوز عليه ما يجوز على غيره من الخطأ والسهو ، ولا ضير في ذلك ، فقد اقتضت حكمة السنة السمعاء في هذا أن يكون للمجتهد إذا أخطأ أجر ، وإذا أصاب أجران . أما مواضع اختلاف الرأي بين الكافية والألفية والتسهيل فهي كثيرة ، ونكتني بما يصور أهم هذه الخلافات على سبيل المثال لا الحصر ، فمن ذلك :

(١) عند قوله في الألفية :

في النكرات أعملت كليس لا وقد تلى لات وإن ذا العمل

قال الأشموني : ذكر ابن الشجري أنها أعملت في معرفة .

وأنشد للناطقة الجعدى :

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً سواها ولا عن حبها متراخياً

قال الأشموني : وتردد رأي الناظم في هذا البيت ، فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه ، وتأوله في شرح الكافية فقال : ويمكن عندي أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمير ناصب باغياً على الحال ، تقديره : لأرى باغياً ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل . ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً باغياً على الحال ، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ، ونظائره كثيرة منها ، قولهم : حكمك مسمطاً ، أى حكمك لك مسمطاً أى مثبثاً ، فجعل مسمطاً ، وهو حال مغنياً عن عامله مع كونه غير فعل ، فإن يعامل باغياً بذلك وعامله فعل أحق وأولى (٢) .

(٢) وعند قوله في الألفية :

وأعمل المهمل في ضمير ما تنازعه والتزم ما التزم

كيحسنان ويسىء ابنساكا وقد بنى واعتدى عبداكا

(١) ص ١٨١ .

(٢) منهج السالك ج ١ ص ١٤٤ .



وبقية نص الألفية :

ولا تجيء مع أول قد أهمل بمضمر لغير رفع أهـ

أى ولا تجيء مع عامل أول قد أهمل بمضمر مؤهل لغير رفع .

بل حذفه الزم إن يكن غير خبر وأخرته إن يكن هو الخبر

قال الأشموني (١) : كلامه هنا - أى فى الألفية . مخالف للتسهيل من وجهين : الأول جزمه بحذف الفضلة من الأول المهمل ، والثانى جزمه بتأخير الخبر ، ولم يجزم بهما فى التسهيل ، بل أجاز التقديم .

ونص التسهيل : إذا تعلق عاملان من الفعل وشبهه متفقان لغير توكيد ، أو مختلفان ، بما تأخر غير سببى مرفوع ، عمل فيه أحدهما لا كلاهما ، خلافاً للقراء فى نحو : قام وقعد زيد . والأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق ، خلافاً للكوفيين ، ويعمل المبلغى فى ضمير المتنازع مطابقاً له غالباً ، فإن أدت مطابقتها إلى مخالفة خبر ومخير عنه فالإظهار . ويجوز حذف المضمر غير المرفوع ما لم يمنع مانع ، ولا يلزم حذفه أو تأخيره معمولاً للأول ، خلافاً لأكثرهم (٢) ...

(٣) وعند قوله فى الألفية :

وكخلا حاشا ولا قصحب ما وقيل حاش وحشا فاحفظهما

قال الأشموني : وهل هاتان اللغتان فى حاشا الاستثنائية أو التزجية ؟ الأول ظاهر كلامه هنا وفى الكافية وشرحها ، والثانى ظاهر كلامه فى التسهيل ، وهو الأقرب (٣) .

ونص التسهيل (٤) : يستثنى بحاشا وعدا وخلا فيجررن المستثنى أحرفاً ، وينصبه أفعالا ، ويتعين الثانى لخلا وعدا بعدما ، عند غير الجرمى ، والتزم سببويه فعلية عدا وحرفية حاشا . وإن وليها مجرور باللام لم تتعين فعليتها ، خلافاً للمبرد ، بل اسميتها بلحواز تنوينها - وقال فى شرح التسهيل من هذا الموضع : الصحيح أنها اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من الفعل ، فمن قال : حاشا لله ، فكأنه قال : تنزيهاً لله ، وهى حاشا الاسمية الشبيهة بحاشا الحرفية ، ويؤيده قراءة حاشا لله بالتنوين ، وهو مثل : رعباً لزيد ، وقراءة : « حاشا الله » بالإضافة ، مثل : سبحان الله ، وكثر فيها حاش ، وقل : حشا وحاشا ، وربما قيل : ما حاشا .

(٤) وعند قوله فى الألفية عن الحال :

وكونه منتقلا مشتقا يغلب لكن ليس مستحقا

ويكثر الجمود فى سعر وفى مبدى تأول بلا تكلف

قال الأشموني فى تنبيهاته : تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق فى ست مسائل : أن تكون

(١) منهج السالك ج ١ ص ٢٣٤ .

(٢) التسهيل ص ٨٦ .

(٣) منهج السالك ج ١ ص ٢٦٩ .

(٤) التسهيل ص ١٠٥ .

موصوفة نحو : « قرآنا عربيا » ، « فتمثل لها بشراً سوياً » ، وتسمى حالا موطئة ، أو دالة على على عدد نحو : « فتم ميقات ربه أربعين ليلة » ، أو طور واقع فيه تفضيل نحو : هذا بשרاً أطيب منه رطباً ، أو تكون نوعاً لصاحبها نحو : هذا مالك ذهباً ، أو فرعاً له نحو : هذا حديدك خاتماً ، « وتنتحون الجبال نبوتاً » أو أصلاً له نحو : هذا خاتمك حديداً ، و« أسجد لمن خلقت طيناً » .

قال الأشموني : وجعل الشارح – أى ابن الناظم – هذا كله من المؤول بالمشتق ، وهو ظاهر كلام والده فى شرح الكافية ، وفيه تكلف (١) .

ولم يشر الأشموني هنا إلى ما جاء بالتسهيل فى هذا الموضع حيث قال : واشتقاقه وانتقاله غالبان لا لزمان ، ويغنى عن اشتقاقه وصفه أو تقدير مضاف قبله ، أو دلالة على مفاعلة أو سعر أو ترتيب أو أصالة أو تفريع أو تنويع أو طور واقع فيه تفضيل (٢) . فقد عدل عن التكلف والتأويل إلى هذا الرأى الأخير بالتسهيل .

( ٥ ) وعند قوله فى ما المتصلة بنعم وبئس :

وما ميمز وقيل فاعل فى نحو : نعم ما يقول الفاضل

قال الأشموني : ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذى بدأ به ، وهو أن « ما » ميمز ، وكذا عبارته فى الكافية ، وذهب فى التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل ، ونقله عن سيبويه والكسائى (٣) .

ونص التسهيل : فاعل نعم وبئس فى الغالب ظاهر معرف بالالف واللام ، أو مضاف إلى المعرف بهما مباشراً أو بواسطة . وقد يقوم مقام ذى الألف واللام « ما » معرفة تامة ، وفاقاً لسيبويه والكسائى ، لا موصولة ، خلافاً للفراء والفارسي ، وليست بكرة مميزة ، خلافاً للزمخشري والفارسي فى أحد قوليه (٤) .

( ٦ ) وعند حديثه عن الترقيم فى الألفية قال :

وإن نويت بعد حذف ما حذف فالباقى استعمل بما فيه ألف

قال الأشموني : وتسمى هذه لغة من ينوى ، ولغة من ينتظر ... ثم قال فى شرحه : ما حذف لأجل واو الجمع كما إذا سمي بنحو : قاضون ومصطفون من جموع معتل اللام ، فإنه يقال فى ترخيمه : يا قاضى ويا مصطفى ، برد الياء فى الأول ، والألف فى الثانى ، لزوال سبب الحذف . هذا مذهب الأكثرين وعليه مشى فى الكافية وشرحها ، لكنه اختار فى التسهيل عدم الرد (٥) .

ونص التسهيل : تقدير ثبوت المحذوف للترقيم أعرف من تقدير التمام بدونه ، فلا يغير على

( ١ ) منهج السالك ج ١ ص ٢٧٣ .

( ٢ ) التسهيل ص ١٠٨ .

( ٣ ) منهج السالك ج ٢ ص ٥٣ .

( ٤ ) التسهيل ص ١٢٦ .

( ٥ ) منهج السالك ج ٢ ص ١٥٤ .

الأعراف ما بقى إلا بتحريك آخر تلا ألفاً وكان مدغماً في المحذوف بفتحة إن كان أصل السكون ،  
وإلا فبالحركة التي كانت له ، خلافاً لأكثرهم في رد ما حذف لأجل واو الجمع (١) .

(٧) وعند الحديث عن الجوازم قال الأشموني : لم يذكر هنا - أى في الألفية - من الجوازم  
إذا وكيف ولو ، أما إذا فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا في الشعر ، لا في قليل من الكلام ، ولا في  
الكلام إذا زيد بعدها ما ، خلافاً لزاعم ذلك . وقد صرح بذلك في الكافية فقال :

وشاع جزم إذا حملاً على متى ، وذا في النثر لن يستعملا

وقال في شرحها : وشاع في الشعر الجزم إذا حملاً على متى . فمن ذلك إنشاد سيبويه :

ترفع لي خندف والله يرفع لي ناراً إذا خمدت نيرانهم تقد

وكل إنشاد الفراء :

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتحمل

لكن ظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قلة (٢) ، وهو ما يصرح به في التوضيح

بقوله : هو في النثر نادر ، وفي الشعر كثير (٣) .

ونص التسهيل : قد يجزم إذا الاستقبالية حملاً على متى ، وتهمل متى حملاً على إذا (٤)....  
وتعبير الكافية يمكن توجيهه على أن هذا الحمل لا يستعمل في النثر استعماله الشائع في الشعر ، فلا خلاف .

(٨) وقال الأشموني : وأما « لو » فذهب قوم منهم ابن الشجري إلى أنها يجزم بها في  
الشعر ، وعليه مثني المصنف في التوضيح ، ورد ذلك في الكافية فقال :

وجوز الجزم بها في الشعر ذو حجة ضعفها من يدري

وتأول في شرحها قول الشاعر : لو يشأ طار بها ذو مية ...

وقوله :

تامت فؤادك لو يجزئك ما صنعت إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا

ووقع له في التسهيل كلامان ، أحدهما يقتضى المنع مطلقاً ، والثاني ظاهره موافقة ابن الشجري .

والذي في التسهيل : وقد تهمل « إن » حملاً على « لو » ، والأصح امتناع حمل « لو »

على « إن » .

ثم قال بعد ذلك : لو حرف شرط يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه ، واستعمالها في المضى  
غالباً ، فلذا لم يجزم بها إلا اضطراراً ، وزعم اطراد ذلك على لغة (٥) . فليس في التسهيل كلامان  
كما زعم الأشموني ، فقله الأول : والأصح امتناع حمل « لو » على « إن » ، يعني أن حملها

(١) التسهيل ص ١٨٩ .

(٢) منهج السالك ج ٢ ص ٢٦٣ .

(٣) شواهد التوضيح ص ١٨ .

(٤) التسهيل ص ٢٢٧ .

(٥) التسهيل ص ٢٤٠ .



على إن صحيح ، وترك ذلك أصبح ، ولذا جاء في كلامه الثاني جواز الجزم بها اضطرارا ، وزعم  
اطراد ذلك على لغة ، كما جاء في شواهد التوضيح : ومن الجزم « بلو » حملا « على » إن « قول  
الشاعر :

لو تعد حين فر قومك بي كنت في الأمن في أعز مكان  
وقول الآخر :

لو يشأ طار بها ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خصل (١)  
(٩) وعند قوله في الألفية :

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فهو ملتزم (٢)  
وإن تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقاً بلا حذر  
وربما رجح بعد قسم شرط بلاذى خبر مقدم

وخلاصة هذه الأحكام أنه إذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما للدلالة لجواب  
الأول عليه ، فإن تقدم عيها ذو خبر - أى ما يطلب خبراً من مبتدأ أو اسم كان ونحوه - رجح  
الشرط مطلقاً ، تقدم أو تأخر ، فيجاء الشرط ، ويحذف جواب القسم ، وجاء في القليل ترجيح  
الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدم القسم ، وإن لم يتقدم ذو خبر ، كقول الشاعر :

لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم نتفل

وقول الآخر

لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً أصم في نهار القيظ للشمس بادياً  
قال الأشموني : وذلك ما ذهب إليه الفراء ، ومنع الجمهور ذلك ، وتأولوا ما ورد على جعل  
اللام زائدة (٣) .

وقال الأشموني : وأما الشرط الامتناعي نحو لو ولولا فإنه يتعين الاستغناء بجوابه ، تقدم  
القسم أو تأخر (٤) كقوله :

فأقسم لو أندى الندى سواده لما مسحت تلك المسالات عامر

وقوله : والله لولا الله ما اهتدينا ...

نص على ذلك في الكافية والتسهيل وهو الصحيح . وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب في ذلك  
للقسم لتقدمه ولزوم كونه ماضياً ، لأنه مغن عن جواب لو ولولا ، وجوابهما لا يكون إلا ماضياً ،  
وهو ما يفهم من قوله : فالشرط رجح ، فالترجيح لا يمنع الاستغناء بجواب القسم كما ذهب  
إليه ابن عصفور .

قال الأشموني : « لكن نص في الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم وليس في كلام  
سيبويه ما يدل على التحتم » .

ثم قال الأشموني : « وقوله في باب القسم في التسهيل : وتصدر - يعنى جملة الجواب في

(١) شواهد التوضيح ص ١٩ . (٢) منج السالك ج ٢ ص ٢٧٢ وما بعدها .

(٣) منج السالك ج ٢ ص ٢٧٤ . (٤) منج السالك ج ٢ ص ٢٧٢ وما بعدها .

الشرط الامتناعي — بلو أولولا يقتضي أن لو ولولا وما دخلتا عليه جواب القسم ، وكلامه في الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضي أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو وأولولا .

ونص الكافية في هذا الموضع من باب القسم :

وبجواب سابق من شرط او	يمين استغنوا وربما اكتفوا
بما لشرط وهو تال قسما	ومطلقاً تغليب شرط حتما
في جملة قدم فيها ذو خبر	نحو : القتي والله إن يقصد يبر
وبجواب القسم اغن إن وصل	بالفاء بعد الشرط حتما ذا فعل
وصاحب الأصول ذى الفا جعلاً	تقديرها كلفظها — وولولا
وبجواب لو ولولا استغنيا	حتماً إذا ما تلوا أو تليسا

ونص التسهيل في هذا الموضع من باب عوامل الجزم :

« وإن توالى شرطان ، أو قسم وشرط ، استغنى بجواب سابقهما ، وثانى الشرطين لفظاً أولهما معنى في نحو : إن تتب إن تذب ترحم .

» وربما استغنى بجواب الشرط عن جواب قسم سابق ، ويتعين ذلك إن تقدمهما ذو خبر ، أو كان حرف الشرط لو أو لولا » (١) .

وفي باب القسم : « المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم ، تصدر في الإثبات بلام مفتوحة أو أن مثقلة أو مخففة ، ولا يستغنى عنهما غالباً دون استطالة ، وتصدر في الشرط الامتناعي بلو أو لولا ...

« وإذا توالى قسم وأداة شرط غير امتناعي استغنى بجواب الأداة مطلقاً إن سبق ذو خبر ، وإلا فبجواب ما سبق منهما ، وقد يغنى حينئذ جواب الأداة مسبوقه بالقسم ، وقد يقرن القسم المؤخر بفاء فيغنى جوابه (٢) » .

(١٠) وفي حديثه عن العدد يقول في الألفية :

ثلاثة بالتاء قل للعشره	في عد ما آحاده مذكره
في الضد جرد والمميز اجر	جمعاً بلفظ قلة في الأكثر

قال الأشموني : اعتبار التأنيث في واحد المعداد ، إن كان اسماً فبلفظه ، تقول : ثلاثة أشخاص ، تقصد نسوة ، وثلاث أعين ، قاصد رجال ، لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث ، ما لم يتصل بالكلام ما يقوى المعنى ، أو يكثر فيه قصد المعنى ، فإن اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى . فالأول كقوله :

« ثلاث شخصوس : كاعبان ومعصر »

وقوله :

« وإن كلاباً هذه عشر أبطن — وأنت برىء من قبائلها العشر »

(١) التسهيل ص ٢٣٩ .

(٢) التسهيل ص ١٥٣ .

قال الأشمونى : وجعل منه فى شرح الكافية : « وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطاً أمماً »  
وقال : فبذكر أمم ترجح حكم التأنيث . لكنه جعل أسباطاً فى شرح التسهيل بدلا من اثنتى  
عشرة ، وهو الوجه كما سيأتى (١) .

وقال فى شرح قول الناظم بعد ذلك (٢) :

وميزوا مركبا بمثل ما ميز عشرون فسوينهما

نحو : «أحد عشر كوكباً» ، و «اثنتى عشرة عيناً» ، وأما «وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطاً أمماً»  
فأسباط بدل من اثنتى عشرة ، والتميز محذوف ، أى اثنتى عشرة فرقة ، ولو كان أسباطاً تمييزاً  
لذكر العددان وأفرد التمييز ، لأن السبط مذكر ، وزعم الناظم أنه تمييز ، وأن ذكر أمم رجح  
حكم التأنيث .

(١١) وعند قوله فى الألفية :

وألف التأنيث ذات قصـــــر وذات مد نحو أنثى الغر

والاشتجار فى مبانى الأولى يديه وزن أربى والطولى

وقال الأشمونى : وأربى للدهاية ... ، وجعل فى التسهيل هذا الوزن - فعلى بضم الأول  
وفتح الثانى - من المشترك بين المقصورة والممدودة ، وهو الصواب . ومنه مع الممدودة اسما :  
خششاء للعظم الذى خلف الأذن ، وصفة : ناقة عشراء ، وامرأة نفساء ، وهو فى الجمع كثير  
نحو : كرماء وفضلاء وخلفاء (٣) .

(١٢) وعند قوله فى الألفية عن جمع التكسير :

أفعلة أفعال ثم فعله ثمت أفعال جموع قلة

قال الأشمونى عند حديثه عن فلك ودلاص وهجان وشمال وعفتان : مذهب سيبويه  
أنها جموع تكسير ، فيقدر زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات مستقرة بالجمع ، ففلك فى  
المفرد كقفل ، وفى الجمع كبدن وهكذا فى الباقى ، ودعاه إلى ذلك أنهم ثنوها فقالوا : فلكان  
ودلاصان ، فاختلفت عن جنب الذى اشترك فيه الواحد وغيره حيث قالوا : هذا جنب ،  
وهذان جنب ، وهؤلاء جنب ، فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود  
التثنية وعدمها ، وعلى هذا مشى المصنف فى شرح الكافية ، وخالفه فى التسهيل فقال : والأصح  
كونه - يعنى باب فلك - اسم جمع مستغنياً عن تقدير التغيير (٤) .

وقال السيوطى فى همع الهوامع : « وذهب آخرون إلى أن باب فلك ونحوه أسماء جمع ،  
وأنه لا تغيير فيها مقدراً ، فيكون إذ ذاك من قبيل المشترك بين المفرد والجمع ، ولا يمتنع ذلك ...  
وهذا البرأى صححه ابن مالك فى التسهيل (٥) » .

هذه أهم الخلافات التى عرضت لى بين الكافية والألفية والتسهيل ، وهى خلافات يسيرة

(٢) ص ٣٠١ من نفس المصدر .

(٤) منهج السالك ج ٢ ص ٣٤٤ .

(١) منهج السالك ج ٢ ص ٢٩٧ .

(٣) منهج السالك ج ٢ ص ٣٢٤ .

(٥) همع الهوامع ج ٢ ص ١٨٥ .



في جملتها إذا قيست بهذا الإنتاج الضخم الذي أفرغ الرجل فيه جهوده ليسجل لنا النحو مبسوطاً في الكافية ، ملخصاً في الألفية ، مركزاً في التسهيل ، وهذه الخلافات على كثرتها تدل أول ما تدل على سمة الاجتهاد الحق عند ابن مالك ، واستمرار نشاطه الاجتهادي طوال حياته ، فليس يعيب العالم المحقق أن يهتدى إلى صواب يخالف رأيه ، فيعدل عن هذا الرأي ، وإنما الذي يعيبه بحق هو أن يعرف الصواب ولا يأخذ به ، اعتزازاً برأيه ، ومكابرة بالباطل . والعدول عن بعض الآراء سمة أكثر علماء النحو المتقدمين الذين أخرجوا أكثر من مصنف واحد في هذا السبيل ، فكثيراً ما يصادفنا قول الشراح والمعقبين : وهو مذهب المبرد أو المازني أو الزجاج أو الفارسي أو الزمخشري مثلاً ، في أحد قوليه ، وأغلب الظن أن سيبويه إمام النحاة لو ألف غير الكتاب لما نلت آراؤه من هذه الظاهرة ، بل إنا نجد ظاهرة الاختلاف حتى في آراء سيبويه في الكتاب ، إذ يرى بعض المحققين لأقواله ظاهراً وباطناً ، وقد يوحى ظاهر القول بخلاف ما يوحى به باطنه . فلا يضير ابن مالك اختلاف بعض آرائه بين الكافية والألفية والتسهيل ، بل هذا هو الوضع الذي يتمشى وطبيعة الأمور ، خصوصاً عند إمام مجتهد قضى حياته كلها بين القراءة والدراسة والتصنيف ، ومن الواضح أن أكثر الآراء التي عدل إليها في التسهيل أوجه وأصح من المعدول عنها ، وقد وصف الأشموني بعضها بأن الرأي أو الوجه ما يراه في التسهيل ، وبأنها الأصح أو الأقرب أو الأقل تكلفاً .

### التسهيل بين كتب النحو :

بعد هذه الموازنة السريعة بين أهم كتب ابن مالك النحوية : الكافية والألفية والتسهيل ، أرى في غير مغالاة أن التسهيل من أعظم كتب النحو أثراً ، وأدومها ذكراً ، منذ أخرجه ابن مالك إلى اليوم ، وما هي شروحه خير مؤيد لهذا الرأي ، فقد بقي التسهيل بجانب الألفية ، في جميع البيئات التي تعنى بدراسة العربية مرجعاً للنحاة ، ومقصداً للدارسين والباحثين ، فعلى هذين المصنفين قامت دراسات النحو ، ومنهما اقتبست أعظم المؤلفات النحوية بعد ابن مالك كالتذليل والتكميل ، وملخصه ارتشاف الضرب لأبي حيان ، وجمع الهوامع للسيوطي ، وكتب ابن عقيل وابن هشام والأزهري والأشموني والصهاني ومن خلفهم في دراسة النحو حتى يومنا هذا ، لا نكاد نجد كتاباً في النحو يخلو من التأثير بالألفية والتسهيل .

ولهذا كله أستطيع في غير تحرج أن أقرر أن التسهيل هو خير كتب ابن مالك النحوية ، بل إنه من أعظم الكتب الموضوعية في النحو ، إن لم يكن أعظمها جميعاً ، بعد كتاب سيبويه ، وأرجو أن يتهياً للمهتمين بالدراسات اللغوية والنحوية الانتفاع بتسهيل ابن مالك ، كما تهياً لهم الانتفاع بألفيته ، بعد أن أخرجته وزارة الثقافة بإشراف المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ضمن مطبوعات «المكتبة العربية» على هذا النحو من التحقيق والتيسير .

والله الهادي إلى سواء السبيل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل

محمد كامل بركات

الجزيرة في ٢٧ من ربيع الأول ١٣٨٥ هـ

٢٦ من يوليو ١٩٦٥ م

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الإمام العلامة الأَوْحَدُ (١) شيخُ النُّحَاةِ والأُدْبَاءِ ،  
جمالُ الدين أبو عبد الله محمدُ بن عبد الله (٢) بن مالك الطائِيّ  
الأندلسي الجيَّاني (٣) ، مقيمٌ (٤) دمشق — رحمه الله — (٥) ؛  
حامداً لله ربَّ العالمين ومصلِّياً على محمدٍ سيِّدِ المرسلين  
وعلى آله وصحبه (٧) أَجْمَعِينَ (٨) :

هذا كتابٌ في النُّحُو جعلته بعون الله مستوفياً لأصوله ،  
مستولياً على أبوابه وفصوله ؛ فسمَّيته لذلك : « تسهيل الفوائد  
وتكميل المقاصد » فهو جدير بأن يلبيَّ دعوتَه الألبَّاءُ ،  
ويجتنبَ (٩) منابذَته النَّجباءُ ، ويعترفَ العارفون برشد المُغْرَى

---

(١) ساقطة من (م) .

(٢) في (ص) : ابن عبد الله مرتين .

(٣) في (ج) : الجيَّاني الأندلسي الشافعي .

(٤) سقطت من (س) .

(٥) في (ج) : رحمه الله تعالى .

(٦) في (ج ، ص ، م) : خاتم النبيين .

(٧) في (د ، س ، ص) : وصحابته .

(٨) سقطت من (س) .

(٩) في (س) : ويتجنب ؛

بتحصيله ، وتأتلف قلوبهم على تقديمه وتفضيله . فليثق  
متأمله ببلوغ أمليه ، وليتلق بالقبول ما يرد <sup>(١)</sup> من قبله .  
وليكن لحسن الظن ألفا ، ولدواعي <sup>(٢)</sup> الاستبعاد مخالفا .  
فقلما <sup>(٣)</sup> حلي متحل بالاستبعاد ، إلا بالخيبة والإبعاد .  
وإذا كانت العلوم منحا إلهية ، ومواهب اختصاصية ، فغير  
مستبعد أن يدخر <sup>(٤)</sup> لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من  
المتقدمين . أعاذنا الله من حسد يسد باب الإنصاف ، ويصد عن  
جميل الأوصاف ؛ وألهمنا شكراً يقتضى توالى الآلاء ، ويقضى  
بانقضاء اللآواء .

وهأنا شارع <sup>(٥)</sup> فيما انتدبت إليه ، مستعينا بالله <sup>(٦)</sup>  
عليه ، ختم الله لى ولقارثيه <sup>(٧)</sup> بالحسنى ، وختم لى ولهم  
الحظ الأوفى فى المقر الأسنى ، بمنه وكرمه .

(١) فى (س) : ماورد عليه من قبله .

(٢) فى (س) : ولداعى .

(٣) فى (س ، ص) : فقل ما .

(٤) فى (س) : أن يدخر منها .

(٥) فى (س ، ص ، م) : ساع .

(٦) فى (م) : بالله تعالى .

(٧) فى (م) : ولقارثه ، وزاد فى ختام المقدمة : « آمين » .



## ١ - باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق<sup>(١)</sup> به

الكلمة لَفْظٌ مُسْتَقِلٌّ<sup>(٢)</sup> ، دالٌّ بالوضع تحقيقاً أو تقديرًا<sup>(٣)</sup> أو منوًى<sup>(٤)</sup> معه كذلك . وهى : اسمٌ وفعلٌ وحَرْفٌ .  
والكلامُ ما تَضَمَّنَ من الكَلِمِ إِسْنَاداً مفيداً مقصوداً لذاته<sup>(٥)</sup> .  
فالاسمُ كلمةٌ يَسْنَدُ ما معناها إلى نفسها أو نظيرها .  
والفعلُ كلمةٌ تُسْنَدُ أبداً ، قابلةٌ لعلامةٍ فرعيةٍ المُسْنَدِ إليه .  
والحرفُ كلمةٌ لا تَقْبَلُ إِسْنَاداً وضعياً بنفسها ولا بنظير<sup>(٦)</sup> .  
وَيُعْتَبَرُ الاسمُ . بِنِدَائِهِ ، وتنوينه فى غير روى ، وبتعريفه<sup>(٧)</sup> ،  
وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه أو إضافة إليه أو عود ضمير<sup>(٨)</sup> عليه أو إبدال اسم صريح منه ، وبالإخبار به مع مباشرة

(١) فى (هـ) من نسخ الظاهرية : وما يتعلق بذلك من الأقسام .

(٢) ساقطة من (د، س) .

(٣) فى (د) : وتقديرًا بواو العطف .

كامرئ القيس ، فمجموعه كلمة واحدة تحقيقاً وهو كلمتان تقديرًا لأنه مركب من مضاف ومضاف إليه .

(٤) منوًى صفة لمخلوف ، والتقدير :

الكلمة لفظ صفته ما ذكر ، أو غير لفظ منوًى مع اللفظ .

(٥) احتراز من المقصود لغيره كالحملة الواقعة صلة فى نحو : جاء الذى وجهه حسن .

(٦) فى (ج، م) : ولا بنظيرها . احتراز من الأسماء الملازمة للنداء نحو : يا فل فلانها لا تقبل إسناداً وضعياً بنفسها لكن لها نظير يقبله نحو : رجل فيقال : فى الدار رجل . والحرف لا نظير له يقبله .

(٧) فى (د) : وتعرفه . والتعريف يشمل تعريف الإضافة والتعريف بأل وتعريف العلمية .

(٨) فى (س) : أو يعود ضمير عليه .

الفعل ، وبموافقة ثابت الاسمية في لفظ أو معنى دون مُعارضٍ ،  
وهو لَعَيْنٌ أو معنى ؛ اسماً أو وصفاً .

وَيُعتَبَرُ الفِعْلُ : بتاء التانيث الساكنة ، ونون التوكيدِ  
الشَّائعِ <sup>(١)</sup> ، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، وباتصاله  
بضمير الرفع البارز .

وأقسامه : ماضٍ ، وأمرٌ ، ومضارعٌ .

فيميزُ <sup>(٢)</sup> الماضي التاء المذكورة ، والأمرَ معناه ونونُ  
التوكيدِ <sup>(٣)</sup> ، والمضارعَ افتتاحه بهمزة للمتكلم مفرداً ،  
أو بنونٍ له عظيماً <sup>(٤)</sup> أو مشارِكاً <sup>(٥)</sup> ، أو بتاء للمخاطبِ  
مطلقاً وللغائبة والغائبتين <sup>(٦)</sup> ، أو بياءٍ للمذكر الغائب مطلقاً  
والغائباتِ <sup>(٧)</sup> .

والأمرُ مستقبلٌ أبداً .

والمضارعُ صالحٌ له وللحالِ ولو نُفِيَ بلا ؛ خلافاً لمن خصَّها

---

(١) في (س) التأكيد ؛ واحترز بالشائع من شذوذ لحاقها اسم الفاعل كقوله :  
(وأنشده ابن جني) :

أريت إن جاءت به أملودا      مرجلا ويلبس البرودا  
أقائلن أحضروا الشهودا

(٢) في (ب) : ويميز ، وفي (م) : فتمييز .

(٣) في (س) : التأكيد .

(٤) في (م) : تعظيماً .

(٥) بكسر الراء وفتحها .

(٦) في (ص، م) : وللغائبين .

(٧) في (س) : وللغائبات .

بالمستقبل<sup>(١)</sup> . ويترجّح الحال مع التجريد<sup>(٢)</sup> ، ويتعيّن عند الأكثر بمصاحبة الآن وما في معناه وبلام الابتداء ونفّيه بـ « ليس » و « ما » و « إن » . ويتخلّص<sup>(٣)</sup> للاستقبال بظرف مستقبلٍ ، وبإِسناد<sup>(٤)</sup> إلى متوقّع ، وباقتضائه طلباً أو وعداً ، وبمصاحبة ناصب ، أو أداة ترَجُّ أو إشفاقٍ أو مجازاة ، أو « لو » المصدرية ، أو نونٍ توكيد<sup>(٥)</sup> ، أو حرفٍ تنفيسٍ وهو « السين » أو « سوف » أو « سَفْ » أو « سَوْ » أو « سَيْ » . وينصرف إلى الماضي بـ « لَمْ » و « لَمَّا الجازمة » و « لو الشرطيّة » غالباً ، و « إذ » و « ربّما » و « قد » في بعض المواضع .

وينصرفُ الماضي إلى الحال بالإنشاء<sup>(٦)</sup> ، وإلى الاستقبال بالطلب والوعد ، وبالعطف على ما علم استقباله ، وبالنفى بـ « لا »

---

(١) أى خص « لا » بالمستقبل . قال الدماميني في شرحه للتسهيل : وهو منقول عن سيبويه ، وقال ابن عقيل في شرحه : هم معظم المتأخرين ، ومن وروده مع « لا » للحال قوله تعالى : « والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً » .

(٢) أى إذا تجرد المضارع من القرائن المخلصة للحال أو الاستقبال .

(٣) في (د، س) : ويتلخص ، وهو تحريف ظاهر .

(٤) في (م) : وبإِسناده .

(٥) في (م) : نون التوكيد .

(٦) أى غير الطلبي : بعت واشتريت وأعتقت ، فهذه ماضية لفظاً حاضرة معنى والإنشاء في اللغة مصدر أنشأ ، وفي الاصطلاح عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود كإيقاع التزويج بزوجت والتطليق بطلقت والبيع والشراء يبعث واشتريت .



و « إِنَّ » بعدَ القُسم ، ويحتَمِلُ المَضيُّ والاستقبال بعد هَمْزةِ  
التسوية ، وحرف التَّحْضيض ، وكُلُّما ، وحيثُ ، وبكونه صلةً ،  
أو صفةً لنكرة عامة (١) .

---

(١) في (س) : بعد هذا الكلام : « وقد يوقع المستقبل موقع الماضي حكاية الحال ، والماضي  
موقع المستقبل بيانه السبب » . ولا يوجد هذا في نسخة أخرى ، فلعله شرح زاده الناسخ .

## ٢ - باب إعراب الصحيح الآخر

الإعراب<sup>(١)</sup> ما جيء به لبيان مقتضى العامل ؛ من حركة ،  
أو حرف أو سُكُونٍ أو حَذْفٍ . وهو في الاسم أصلٌ لوجوب قبوله  
بصيغة واحدة معاني مختلفة ، والفعل والحرف ليسا كذلك ،  
فبُنِيَا ، إِلَّا المضارع ، فإنه شابه الاسم بجواز<sup>(٢)</sup> شبه ما وجب<sup>(٣)</sup>  
له ، فأعرب ، ما لم يتصل به نونٌ توكيدٍ أو إناث . ويمنع إعراب  
الاسم مشابهة الحرف ، بلا معارض<sup>(٤)</sup> ، والسلامة منها تمكّن<sup>(٥)</sup> .  
وأنواع الإعراب : رفعٌ ونصبٌ وجرٌ وجزم<sup>(٦)</sup> .

---

(١) يطلق الإعراب في اللغة على الإبانة ، يقال : أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها ،  
وعلى التحسين يقال : أعرب الشيء حسنه ، وعلى التغيير : عربت معدة البعير تغيرت ، وأعربها  
الله غيرها ، وفي الاصطلاح على ما يلحق أواخر الكلمة المعربة من حركة أو حرف أو سكون  
أو حذف ، كما ذكره المصنف وزعم أنه مذهب المحققين ، وذهب متأخرو المغاربة إلى أنه عبارة  
عن التغيير الذي في أواخر الكلمة ، وهو ظاهر قول سيبويه ، واختاره الأعلام في شرح الكتاب .

(٢) في (د) : لجواز .

(٣) وجه الشبه أن كلا منهما يعرض له بعد التركيب معان تتعاقب على صيغة واحدة ، ففي  
قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، يحتمل النهي عن الفعلين مطلقاً ، وعن الجمع بينهما ، والنهي  
عن الأول واستثناؤه الثاني ، فيدل على كل معنى منها إعراب :

(٤) احترز من «أى» لأنها مشبهة للحرف سواء أكانت شرطاً أم استفهاماً أم موصولة ، لكن  
عارض هذه المشابهة لزومها للإضافة وكونها بمعنى بعض إن أضيفت إلى نكرة فغلبت مشابقتها  
المعرب على مشابقتها المبني لكونها داعية إلى ما يستحقه الاسم من الأصالة وهو الإعراب .

(٥) في (م) : وبالسلامة منها يتمكن .

(٦) سقطت من (ص) :

وُخَصَّ (١) الجرُّ بالاسم ، لأنَّ عامِلَه لا يَسْتَقِيلُ (٢) فَيُحْمَلُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ ، بخلاف الرفع والنصب . وَخَصَّ الْجَزْمُ بِالْفِعْلِ ، لكونه فيه كَالْعَوَضِ مِنَ الْجَرِّ .

والإعرابُ بالحركة والسكون أَصْلُ ، وينوبُ عنهما الحرفُ والحذفُ (٣) . فارفعُ بضمِّة ، وأنصبُ بفتحةٍ ، وجُرَّ بكسرةٍ ، وأجزمُ بسكونٍ ، إلَّا في مواضع النِّيَابَةِ .

وتنوبُ الفتحةُ عن الكسرةِ في جرٍّ ما لا ينصرفُ ، إلَّا أَنْ يُضَافَ أَوْ يَصْحَبَ الألفَ واللَّامَ أَوْ بدلَهَا ، والكسرةُ عن الفتحةِ في نصبِ أُولَاتِ (٤) ، والجمعِ بزيادةِ ألفٍ وتاءٍ ، وإن سُمِّيَ به فكذلك ، والأعرَفُ حينئذٍ بقاءُ تنوينِهِ ، وقد يُجْعَلُ كَأَرْطَاةٍ عَلَمًا .

وتنوبُ الواوُ عن الضمِّةِ ، والألفُ عن الفتحةِ ، والياءُ عن الكسرةِ ، فيما أُضِيفَ إلى غيرِ ياءِ المتكلمِ من « أَبٍ » ، و « أَخ » و « حَمٍ » غيرِ مماثلٍ قَرَوًا وقُرْءًا وخطًا ، و « فَمٍ » بلا ميمٍ ، وفي « ذى » بمعنى صاحب . والتزامُ نقصِ « هَنِ » (٥) أَعْرَفُ

---

(١) سقطت من (ص) .

(٢) أى لأنه مفترق إلى ما يتعلق به نحو : مررت بزيد .

(٣) ساقطة من (س) .

(٤) فى (ص، وشع) : آلات .

(٥) فى (س) : نقصهن .



من إلحاقه بهنّ ، وقد تشدّد نونه ، وخاء أخ ، وباء أب  
وقد يُقال أخو ، وقد يُقصر حم ، وهما (١) ، أو يلزمها  
النقص كيد ودم ، وربّما قصراً ، أو ضعّف دم .

وقد يثلث فاء « فم » منقوصاً أو مقصوراً (٢) ، أو يضعّف  
مفتوح الفاء أو مضمومها ، أو تتبّع فاؤه حرف إعرابه في  
الحركات ، كما فُعل بفاء مرء (٣) وعيني « أمرى » (٤)  
و « أبني » ، ونحوهما : فوك وأخواته على الأصحّ . وربّما قيل  
« فا » ، دون إضافة صريحة نصباً ، ولا يُخصّ بالضرورة (٥) نحو :  
يُصبح ظمآن (٦) وفي البحر فمه  
خلافاً لأبي عليّ .

وتنوب النون عن الضمة (٧) ، في فعلٍ اتّصل به ألف أثني  
أو واو جمع أوياء مخاطبة ، مكسورة بعد الألف غالباً ، مفتوحة  
بعد اختيها ، وليست دليل إعراب (٨) ، خلافاً للأنخفش ،

(١) أي : وأب وأخ فيقال : أباك وأخاك وحماك رفعا ونصباً وجراً كعصا .

(٢) ساقطة من (شع) .

(٣) في (م) : امرء .

(٤) في (د، شع) : امرء .

(٥) أي لا يختص ثبوت الميم في الفم حالة الإضافة بالضرورة خلافاً للفارسي ، ومنه الحديث :

« خلوف فم الصائم » .

(٦) في (د) : عطشان .

(٧) هذا هو الصحيح ، أعني كون النون في الأمثلة الخمسة علامة إعراب ، كما ذكر المصنف

(شع) . وقد استظهر بقوله : « غالباً » على قراءة من قرأ : « أتعداني » بفتح النون .

(٨) في (ص) : دليل الإعراب .

وتُحذفُ جزماً ونُصباً ولنون التوكيد ، وقد <sup>(١)</sup> تُحذفُ لنون  
الوقاية أو تُدغم فيها ، ونَدَر حذفُها مفردةً في الرفع نظماً  
ونشراً .

وما جيء به ، لالبيان مقتضى عاملٍ ، من شبه الإعرابِ  
وليس حكايةً أو إتياعاً أو نقلاً أو تخلُّصاً من سكونين <sup>(٢)</sup> ؛ فهو  
بناءٌ . وأنواعه <sup>(٣)</sup> : ضمٌّ وفتح وكسر ووقف .

---

(١) في (س) : تحذف بسقوط «وقد» .

(٢) أى ما خالف حركة الإعراب وحركة الحكاية والإتياع والنقل والتخلص فهو بناء .

(٣) في (م) : وألقابه .

### ٣ - باب إعراب المعتل الآخر

يظهر الإعراب بالحركة والسكون ، أو يقدر في حرفه<sup>(١)</sup> وهو<sup>(٢)</sup> آخر المعرب ، فإن كان<sup>(٣)</sup> ألفاً قدر فيه غير الجزم ، وإن كان ياءً أو واواً يشبهانه قدر فيهما الرفع ، وفي الياء الجر ، وينوب حذف الثلاثة عن السكون إلا في الضرورة ، فيقدر لأجلها جزمها<sup>(٤)</sup> ، ويظهر لأجلها جر الياء<sup>(٥)</sup> ورفعها<sup>(٦)</sup> ، ورفع الواو<sup>(٧)</sup> ، ويقدر لأجلها كثيراً وفي السعة قليلاً نصبهما<sup>(٨)</sup> ورفع الحرف الصحيح<sup>(٩)</sup> وجره<sup>(١٠)</sup> ، وربما قدر جزم الياء في السعة<sup>(١١)</sup> .

(١) أى حرف الإعراب : (٣، ٢، ١)

(٤) أى جزم الثلاثة فتثبت نحو :

هجوت زبان ثم جئت معتذرا	من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
ونحو : إذا العجوز غضبت فطلق	ولا ترضاها ولا تملق
ونحو : ألم يأتيك والأنباء تنمى	بما لاقت لبون بنى زياد
(٥) نحو : ويوماً يوافين الهوى غير ماضى	ويوماً ترى فيهن غولا تغول
(٦) نحو : فعوضنى منها غناى ولم تكن	تساوى عندى غير خمس دراهم
(٧) نحو : إذا قلت : عل القلب يسلو قبضت	هواجس لا تنفك تغريه بالوجد

(٨) أى نصب الواو والياء نحو : أرجو وأمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل وكقراءة من قرأ : « إلا أن يعفون أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح » بسكون الواو في « يعفو » .

ونحو : ولو أن واش بالجمامة داره . ودارى بأعلى حضرموت اهتدى ليا

ونحو : ما أقدر الله أن يدنى على شحط من داره الحزن ممن داره صول

(٩) كقراءة مسلمة بن محارب : « وبعولتهن » بإسكان التاء ، وحكى أبو عمرو أن لغة

تميم تسكين المرفوع من « يعلمهم » ونحوه .

(١٠) كقراءة أبي عمرو : « فتوبوا إلى بارئكم » بالسكون .

(١١) كقراءة قنبل : « إنه من يتقى ويصبر » . بإثبات الياء في « يتقى » .



#### ٤ - بابُ إعرابِ المثني والمجموع عَلَى حَدِّهِ<sup>(١)</sup>

التَّثْنِيَةُ جَعْلُ الاسْمِ الْقَابِلِ دَلِيلَ اثْنَيْنِ مُتَّفَقَيْنِ فِي اللَّفْظِ  
غَالِباً ، وَفِي الْمَعْنَى عَلَى رَأْيٍ ؛ بِزِيَادَةِ أَلْفٍ فِي آخِرِهِ رَفْعاً ، وَبِإِ  
مَفْتُوحٍ مَا قَبْلَهَا جَرّاً وَنَصْباً ، تَلِيَهُمَا نُونٌ مَكْسُورَةٌ ، فَتَحُهَا  
لُغَةً ، وَقَدْ تُضَمُّ ، وَتَسْقُطُ لِلْإِضَافَةِ أَوْ لِلضَّرُورَةِ أَوْ لِتَقْصِيرِ  
صِلَةٍ ، وَلِزَوْمِ الْأَلْفِ لُغَةً بَّحَارِثِيَّةً .

وَمَا أُعْرِبَ إِعْرَابَ الْمُثْنِيِّ ؛ مُخَالَفاً لِمَعْنَاهُ ؛ أَوْغَيْرَ صَالِحٍ  
لِلتَّجْرِيدِ<sup>(٢)</sup> وَعَطْفٍ مِثْلِهِ عَلَيْهِ ؛ فَمُلْحَقٌ<sup>(٣)</sup> بِهِ ، وَكَذَلِكَ كِلَا  
وَكِلتَا مُضَافَيْنِ إِلَى مُضَمَّرٍ ، وَمُطْلَقاً عَلَى لُغَةِ كِنَانَةٍ .

وَلَا يُغْنِي الْعَطْفُ عَنِ التَّثْنِيَةِ ، دُونَ شَذُوذٍ أَوْ اضْطِرَارٍ ، إِلَّا مَعَ  
قَصْدِ التَّكْثِيرِ ، أَوْ فَصْلِ ظَاهِرٍ أَوْ مُقَدَّرٍ<sup>(٤)</sup> .

وَالْجَمْعُ جَعْلُ الاسْمِ الْقَابِلِ دَلِيلَ مَا فَوْقَ اثْنَيْنِ ؛ كَمَا سَبَقَ ،

---

(١) أَيْ حَدَّ الْمُثْنِيِّ ، وَزَادَ فِي (س) : وَمَا يَتَلَقَّ بِهِ .

(٢) نَحْوُ : الْبَحْرَيْنِ عِلْمُ مَكَانٍ ، وَالْقَمَرَيْنِ لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ فَلَا يُقَالُ : بَحْرٌ وَبَحْرٌ وَلَا قَمَرٌ  
وَقَمَرٌ .

(٣) فِي (س) : مُلْحَقٌ بِدُونِ قَاءٍ .

(٤) كَقَوْلِ الْحِجَاجِ وَقَدْ نَعَى لَهُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ ابْنَهُ مُحَمَّدٌ وَأَخُوهُ مُحَمَّدٌ : سُبْحَانَ اللَّهِ !  
مُحَمَّدٌ وَمُحَمَّدٌ فِي يَوْمٍ ؟

بتغيير ظاهرٍ أو مقدرٍ<sup>(١)</sup> ، وهو التفسير ، أو بزيادةٍ في الآخر  
مقدرٍ انفصالها لغير تعويض ، وهو التصحيح .

وإن<sup>(٢)</sup> كان لذكر فالزيد في الرفع ، واو بعد ضمة ، وفي  
الجر والنصب ياء بعد كسرة ، تليهما نون مفتوحة ، تكسر  
ضرورةً وتسقط للإضافة أو لضرورة<sup>(٣)</sup> ، أو لتقصير صلة .  
وربما سقطت اختياراً قبل لام ساكنة غالباً .

وليس الإعرابُ أنقلابَ الألفِ والواو ياءً ، ولا مقدرًا  
في الثلاثة ، ولا مدلولًا بها عليه مقدرًا في مثلوها ، ولا النونُ  
عوضٌ من حركة الواحد ولا من تنوينه ولا منهما ولا من تنوينين  
فصاعداً ؛ خلافاً لزاعمي ذلك ؛ بل الأحرفُ الثلاثةُ إعرابٌ ،  
والنونُ لرفعٍ توهم الإضافة أو الإفراد .

وإن كان التصحيحُ لمؤنثٍ أو محمولٍ عليه فالزيدُ ألفٌ وتاءٌ .  
وتصحيحُ المذكرِ مشروطٌ بالخلو من تاء التانيثِ المغيرةِ  
لما في نحو : « عِدَّة » و « ثَبَّة » عَلمين ، ومن إعرابٍ بحرفين ،  
ومن تركيبٍ إسنادٍ أو مزج ، وبكونه لمن يعقلُ ، أو مشبه<sup>(٤)</sup>

(١) نحو : فلك للمفرد والجمع .

(٢) في (س) : فإن كان .

(٣) في (س، م) : للضرورة . ومثاله :

ولسنا إذا تأبون سلماً بملعنى لكم غير أنا إن نسالم نسالم

(٤) سقطت « به » من (م) ، والمقصود المشبه بالعاقل نحو قوله تعالى : « رأيتهم لى ساجدين »

للشمس والقمر والكواكب .

به علماً ، أو مصغراً ، أو صفةً تقبل تاء التانيث <sup>(١)</sup> إن قصد معناه ؛ خلافاً للكوفيّين في الأوّل والآخر ، وكونُ العقل لبعض مثنى أو مجموع كاف ، وكذا التذكير مع اتّحاد المادّة ، وشذّ ضبّعان في ضبّع وضبّعان .

وما أعربَ مثلَ هذا الجمع غير مستوفٍ للشروطِ فمسموعٌ كـ «أولى» <sup>(٢)</sup> ، و«نحن الوارثون» ، و«عليّين» ، و«عالمين» و«أهلين» ، و«أرضين» ، و«عشرين» إلى «التسعين» <sup>(٣)</sup> . وشاع هذا الاستعمال فيما لم يُكسر من المعوّض من لاه هاء التانيث : بسلامة فاء <sup>(٤)</sup> المكسورها <sup>(٥)</sup> ، وبكسر المفتوحها <sup>(٦)</sup> ، وبالوجهين في المضمومها ، وربما نال هذا الاستعمال ما كُسر ، ونحو رقة ، وحرّة <sup>(٧)</sup> ، وأضأة <sup>(٨)</sup> وإوزة <sup>(٩)</sup> .

(١) في (س) زاد بعد هذا : باطراد .

(٢) هذا الترتيب في (ص) فقط ، وفي جميع النسخ : «نحن الوارثون وأولى» واستحسن ترتيب (ص) لورود النص القرآني بدون زيادة كاف التثنية ، وأولى وصف لا واحد له من لفظه وهو بمعنى أصحاب وغير مستوفٍ للشروط .

(٣) في غير (ص) : إلى تسعين . وكون هذه العقود فاقدة شروط الجمع بالواو والنون ظاهر .

(٤) في (م) : بسلامة في .

(٥) نحو : مائة ومثون رفعا ، ومثين جراً ونصباً ، ولا تغير الفاء فيها عن الكسر .

(٦) نحو : سنة ومنون وستين ، وتغير الفاء من الفتح إلى الكسر .

(٧) هذه اللفظة في (س، ص) : «واحدة» وقال في (شع) : هذه اللفظة ليست في أصل التسهيل وربما وجدت ببعض النسخ ، والذي أسمع أنهم قالوا في الحرة وهي أرض ذات حجارة سود : حرات وجمعوه بالواو والنون كما قالوا أرضون وقالوا أيضاً : الأحرون . انتهى . وفي القاموس : وجمع الحرة لأرض ذات حجارة نخرة سود كالحرار والحررات والحرين والأحرين . (٨) في (د) : وإضاعة ، وفي (س) : وإضافة . والأضأة القدير وسمع جمعه على إضين بكسر الهمزة وحذف الألف .

(٩) كقوله : تلقى الإوزون في أكثاف دارتها تمشي وبين يديها الدر منثور



وقد يُجَعَلُ إعرابُ المعتلِّ اللّامِ في النونِ منوَّنةً غالباً ،  
ولا تُسْقِطُهَا الإِضافةُ ، وتلزمه الياءُ . وينصبُ كائناً بالألفِ  
والتاءِ بالفتحةِ على لغةٍ ، ما لم يُرَدَّ إليه المحذوفُ وليس  
الوارد من ذلك واحداً مردودَ اللامِ ، خلافاً لأبي عليٍّ<sup>(١)</sup>.

---

(١) زعم الفارسي أن قولهم : سمعت لغاتهم بفتح التاء مفرد ردت لامة ؛ أصله لنو ؛  
تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ؛ ورد بأنه لم يسمع في لغة رد اللام فيقال لغات . (شع) .

## هـ - بابُ كَيْفِيَّةِ التَّنْيَةِ وَجَمْعِي التَّصْحِيحِ

الاسمُ الَّذِي حُرِفَ إِعْرَابُهُ أَلْفٌ لَازِمَةٌ مَقْصُورٌ ، فَإِنْ كَانَ يَاءً لَازِمَةً تَلِيَ كَسْرَةً فَمَنْقُوصٌ ، فَإِنْ <sup>(١)</sup> كَانَ هَمْزَةً تَلِيَ أَلْفًا زَائِدَةً فَمَمْدُودٌ .

فَإِذَا تَنَّى غَيْرُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ الَّذِي هَمْزَتُهُ بَدَلٌ مِنْ أَصْلٍ أَوْ زَائِدَةٌ لِحَقَّتِ الْعَلَامَةُ دُونَ تَغْيِيرٍ ، مَا لَمْ تَنْبُ عَنْ تَنْيَتِهِ تَنْيَةً غَيْرَهُ <sup>(٢)</sup> .

وَإِذَا تَنَّى الْمَقْصُورُ قُبِلَتْ أَلْفُهُ : « وَآوَا » إِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً بَدَلًا مِنْهَا أَوْ أَصْلًا أَوْ مَجْهُولَةً وَلَمْ تَمَلْ ، وَ« يَاءٌ » إِنْ كَانَتْ خِلَافَ <sup>(٣)</sup> ذَلِكَ ، لَا إِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً وَآوَى مَكْسُورٍ الْأَوَّلِ أَوْ مَضْمُومَةٍ ؛ خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ ، وَالْيَاءُ - فِي رَأْيٍ - أَوَّلَى بِالْأَصْلِ وَالْمَجْهُولَةِ مَطْلَقًا <sup>(٤)</sup> .

---

(١) فِي (د، س) : وَلِنْ .

(٢) أَيْ فَلَا تَلْحَقْهُ الْعَلَامَةُ الْمَذْكُورَةُ حَيْثُذْ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : سَوَاءٌ ، كَمَا مَثَلُ الْمُصَنِّفِ فِي شَرْحِهِ ، فَإِنَّ اللُّغَةَ الْفَصْحَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي ، وَاسْتَغْنَوْا بِتَنْيَةِ (سَي) عَنْ تَنْيَتِهِ فَيَقَالُ : هُمَا سَيَانٌ وَلَا يَقَالُ : هُمَا سَوَاءَانِ ، عَلَى أَنَّ أَبَا زَيْدٍ وَأَبَا عَمْرٍو حَكِيَاهُ .

(٣) فِي (س ، م ، شَع) : بِخِلَافٍ . وَقَدْ سَقَطَ هَذَا إِلَى قَوْلِهِ : « ثَالِثَةٌ » مِنْ (د) .

(٤) يَعْنِي أَنَّ مِنَ النُّحَوِيِّينَ مَنْ لَا يَبْدُلُ عَنِ الْيَاءِ فِي الْأَلْفِ الْأَصْلِيَّةِ وَالْأَلْفِ الْمَجْهُولَةِ سَوَاءً أَمِيلًا أَمْ لَمْ يَمِيلًا . قَالَ الْمُصَنِّفُ وَمَفْهُومُ قَوْلِ سَيِّدِيهِ عَاضِدٌ لِهَذَا الرَّأْيِ ،

وَتُبَدِّلُ<sup>(١)</sup> واوًا همزة الممدودِ المبدلة من ألف التانيث<sup>(٢)</sup> ،  
وربما صُحِّحَتْ أو قُلِبَتْ ياءً ، وربما قُلِبَتْ الأَصْلِيَّةُ واوًا ،  
وفِعْلُ ذلك بالملحقةِ أَوَّلَى من تصحيحها ، والمبدلة من أصل  
بالعكس ، وقد تَقَلَّبُ ياءً ، ولا يَقيَّاسُ عليه ، خلافاً للكسائي<sup>(٣)</sup> ،  
وصَحَّحُوا مِذْرَوَيْنِ وَثِنَايَيْنِ تصحيحَ شَقَاوَةٍ وَسِقَايَةٍ ، للزوم  
عَلَمَى التَّثْنِيَةِ والتَّانِيثِ .

وَحُكِّمُ مَا أُلْحِقَ بِهِ علامةُ جمعِ التصحيحِ القِيَاسِيَّةُ حُكْمُ  
مَا أُلْحِقَ بِهِ علامةُ التَّثْنِيَةِ ، إِلَّا أَنْ آخِرَ الْمُقْصُورِ وَالْمُنْقُوصِ  
يُحْذَفُ فِي جَمْعِ التَّذْكِيرِ ، وتَلِي علامته فتحة المقصورِ مطلقاً ،  
خِلافاً للكوفيَّين في إلحاقِ ذِي الألفِ الزائدةِ بالمنقوصِ ، وربما  
حذفتُ خَامِسَةً فَصَاعِداً فِي التَّثْنِيَةِ ، والجمعُ بِالألفِ والتاءِ ،  
وكذا الألفُ والهمزةُ من قاصِصَاءَ ونَحْوِهِ ، ولا يَقيَّاسُ عَلَيَّ<sup>(٤)</sup> ذلك ،  
خِلافاً للكوفيَّين ، وتُحْذَفُ تاءُ التَّانِيثِ عِنْدَ تصحيحِ مَا هِيَ فِيهِ ،  
فِيَعَامَلُ مُعَامَلَةَ مُؤَنَّثٍ<sup>(٥)</sup> عَارٍ مِنْهَا لَوْ صَحِّحَ .

(١) في (د) : وتقلب .

(٢) زاد في (س) بعد ذلك : وليست موضوعة للتانيث كالألف خلافاً للكوفيين . ولا توجد  
هذه الزيادة في نسخة أخرى .

(٣) قال ابن عقيل في شرحه : الحق أنه يقاس عليه ، لأنها لغة فزارة ، حكاهما أبو زيد في  
كتاب الهمزة .

(٤) في (س) : ولا يقاس عليه .

(٥) في (شع) : خال ، وقال في الهامش : « عار في نسخة » فيقال في فتاة فتيات بقلب  
الألف ياء ، وفي فتاة قنواب بقلبها واواً .



ويقال في المراد به مَنْ يَعْقِلُ من أبْنٍ وأبٍ وأخٍ وهَنْ  
وذى : بَنُونٌ وَأَبُونٌ وَأَخُونٌ وهَنُونٌ وذَوو<sup>(١)</sup> ، وفى<sup>(٢)</sup> بنت  
وأبنة وأخت وهَنْت<sup>(٣)</sup> وذات : بنات وأخوات وهَنَات  
وهَنَوَات وذَوَات ، وأمّهاتُ فى الأمِّ من الناس أكثرُ من أمّات ،  
وغيرها بالعكس .

والمؤنثُ بهاءٌ ، أو مجرداً ثلاثياً صحيحَ العين ساكنة ،  
غيرَ مضعّفٍ ولا صفةً ، تتبّع عينه فاءه فى الحركة مطلقاً ،  
وتُفْتَحُ وتُسَكَّنُ بعدَ الضمّةِ والكسرةِ ، وتُمنَعُ الضمّةُ قبلَ الياءِ ،  
والكسرةُ قبلَ الواوِ باتِّفاقٍ ، وقبلَ الياءِ بخُلفٍ ، ومطلقاً عند  
الفراءِ فيما لم يُسمَعْ .

وشدُّ جِرواَتُ ، والتزمَ فَعَلَاتُ فى لَجَبَةٍ ، وغُلَّبَ فى  
رَبْعَةٍ ، لقول بعضهم لَجَبَةٌ وَرَبْعَةٌ<sup>(٤)</sup> ، ولا يقاسُ على ما ندر من  
كَهَلَات ، خلافاً لقطرب .

ويسوغُ فى لَجَبَةِ القياسِ ، وفاقاً لأبى العباس ، ولا يقالُ  
فَعَلَاتُ اختياراً فيما استحقَّ فَعَلَات ، إلاّ لاعتلال اللام أو

---

(١) فى (س، م) : ذووا ، وفى (د) : دووه .

(٢) فى (م) : أوفى .

(٣) فى (ص، ش) : وهنة . وفى القاموس : وهنت بالفتح لغة ج هنات وهنوات .

(٤) زاد بعد هذا فى (س فقط) : أولشبهها بالهاء فى لزوم التاء . ولا أرى له معنى فى

هذا الموضع .

شبه الصفة ، وتفتح هُذَيْلٌ عين جَوَزَاتِ وَبَيْضَاتِ ونحوهما ،  
واتَّفَقَ على عَيْرَاتِ شذوذاً (١) .

(فصل) : يُتِمُّ (٢) في التثنية من المحذوف اللام ما يُتِمُّ  
في الإضافة لا غير . وربما قيل أَبَانِ وَأَخَانِ وَيَدَيَانِ وَدَمَيَانِ (٣)  
وَدَمَوَانِ وَفَمَيَانِ وَفَمَوَانِ ، وقالوا في ذات ذاتا على اللفظ ،  
وذواتا على الأصل ، ويثنى (٤) اسمُ الجمع والمكسرُ بغيرِ  
زنةٍ مُنتَهاه ، ويختارُ في المضافين لفظاً أو معنى ، إلى متضمنيهما  
لفظُ الإفراد على لفظ التثنية ، ولفظُ الجمع على لفظ الإفراد ،  
فإن فُرِّقَ متضمناهما (٥) أختير الإفراد ، وربما جُمِعَ المنفصلان  
إن أُمنَ اللَّبْسُ ، ويقاسُ عليه ، وفاقاً للفراء . ومطابقة ما  
لهذا الجمع لمعناه أو لفظه جائزة . ويعاقب الإفراد التثنية في  
كلِّ اثنين لا يغني أحدهما عن الآخر ، وربما تعاقبا مطلقاً .  
وقد يقع افعلا ونحوه (٦) موقعَ أَفْعَلُ (٧) ونحوه ، وقد تقدَّرُ  
تسمية جزءٍ باسمِ كلِّ ، فيقع الجمعُ موقعَ واحدٍ أو مثناه .

---

(١) والشذوذ من جهة فتح العين والقياس تسكينها . وقد سقطت لفظة «شذوذاً» من (د) .

(٢) سقطت من (ب) . والمقصود : يرد في التثنية من المحذوف اللام ما يرد في الإضافة .

(٣) سقطت من (س) .

(٤) في (ص) : وثنى .

(٥) في (د) : متضمنهما . ومثاله : قطعت رأس زيد وعمر .

(٦) سقطت من (ص) .

(٧) كقوله : فإن ترجرائي يا ابن عفان أنزجر وإن تدعاني أحمر عرضاً ممنعاً .

فصلٌ : يُجْمَعُ بِالْأَلْفِ والتَّاءِ قياساً ، ذو تاءِ التَّائِيثِ  
مطلقاً ، وَعَلِمَ الْمُؤنَّثُ مطلقاً ، وصفة المذكر الَّذِي لَا يَعْقِلُ ،  
ومصغُرُهُ ، واسمُ الجنسِ الْمُؤنَّثُ بِالْأَلْفِ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى  
فَعْلَانِ أَوْ فَعْلَاءَ أَفْعَلَ ، غير منقولَيْنِ إِلَى الاسْمِيَةِ حَقِيقَةً<sup>(١)</sup>  
أَوْ حُكْمًا<sup>(٢)</sup> ، وما سِوَى ذَلِكَ مقصورٌ عَلَى السَّمَاعِ .

---

(١) كَمَا لَوْ سَمِيتَ بِسُكْرَى وَحَمْرَاءَ امْرَأَةً فَتَقُولُ حَيْثُذَ : سُكْرِيَّاتٍ وَحَمْرَاوَاتٍ .  
(٢) نَحْوُ : بَطْحَاءَ فَإِنَّهَا صِفَةٌ مُقَابِلَةٌ فِي الْأَصْلِ لِأَبْطَحَ ؛ لَكِنْ غَلَبَ اسْتِعْمَالُهَا بِأَلَا مَوْصُوفٍ  
قَاشَبَهْتَ الْأَسْمَاءَ .



## ٦ - باب المَعْرِفَةِ والنَّكِرَةِ

الاسمُ مَعْرِفَةٌ ونَكْرَةٌ . فالمَعْرِفَةُ : مضمَرٌ ، وَعَلَمٌ ، ومُشارٌ به ، ومنادى ، وموصولٌ ، ومضافٌ ، وذو أداة .

وأَعْرِفُهَا ضميرُ المتكلمِ ، ثمَّ ضميرُ المخاطَبِ ، ثمَّ العلمُ<sup>(١)</sup> ، ثمَّ ضميرُ الغائبِ السَّالمِ عن<sup>(٢)</sup> إِبْهَامٍ ، ثمَّ المُشارُ به ، والمنادى<sup>(٣)</sup> ، ثمَّ الموصولُ وذو الأداة ، والمضاف بحسب المضاف إليه ، وقد يَعْرِضُ لِلْمَفْزُوقِ ما يجعلُه مساوياً أو فائقاً .

والنَّكْرَةُ ما سوى المَعْرِفَةِ .

وليس ذو الإشارة قبل العلم ، خلافاً للكوفيَّين ولا ذو الأداة قبل الموصول ، ولا « مَنْ » و « ما » المستفهم بهما معرفتين ، خلافاً لابن كَيْسَانَ في المسألتين .

---

(١) في (س) : العلم الخاص ، وفي (شع) : ينبغي أن يقيد بالخاص كزيد وعمر وليخرج أسامة ونحوه ، وكذا هو في بعض النسخ .

(٢) في (د) : من إِبْهَامٍ ، وفي (س) : من الإِبْهَامِ . ومثاله : زيد أكرمه ، فلو تقدم اسمان أو أكثر نحو : قام زيد وعمر وكلمته ، لتطرق إليه إِبْهَامٌ ونقص تمكنه في التعريف .

(٣) في بعض النسخ بعد المنادى : « وتعريفه بالقصد لا بحزف التعريف منوياً ، خلافاً لبعضهم .

## ٧ - باب المضمَر

وهو الموضوع لتعيين مَسْمَاهُ مُشْعِرًا بِتَكْلُمِهِ أَوْ خِطَابِهِ أَوْ غَيْبَتِهِ .

فمنه واجبُ الخفاءِ . وهو المرفوعُ بالمضارعِ ذى الهمزة  
أو النون ، وبفعل أمر المخاطب ومضارعه ، وأسم فعل الأمر  
مطلقاً .

ومنه جائزُ الخفاءِ ، وهو المرفوعُ بفعل الغائب والغائبة ،  
أو معناه <sup>(١)</sup> من أسم فعل وصفة <sup>(٢)</sup> وظرف وشبهه .

ومنه بارز متَّصل :

وهو إن عني به المعنى بنفعل « نا » فى الإعراب كله ،  
وإن رُفِعَ بفعلٍ ماضٍ فـ « تاءٌ » ، تُضَمُّ للمتكلِّم ، وتُفْتَحُ  
للمخاطَب ، وتكسر للمخاطبة ، وتوصل مضمومةً بميم <sup>(٣)</sup>  
وَأَلْف للمخاطبتين والمخاطبتين ، وبميم مضمومة <sup>(٤)</sup> ممدودة  
للمخاطبتين ، وبنونٍ مشدَّدة للمخاطبات . وتسكينُ ميم الجمع

---

(١) فى (د،س) : وما فى معناه .

(٢) فى (د) : أو صفة .

(٣) فى (شع) بألف وميم .

(٤) فى (م) : وبميم ممدودة ، وسقطت منها : « مضمومة » .

إِنْ لَمْ يَلِهَا ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ أَعْرِفْ ، وَإِنْ وَلِيَهَا لَمْ يَجُزِ التَّسْكِينُ ،  
خِلَافاً لِيُونُسَ .

وإِنْ رُفِعَ بِفَعْلٍ غَيْرِهِ<sup>(١)</sup> فهو «نُونٌ» مفتوحةٌ للمخاطبات أو  
الغائباتِ ، و«أَلْفٌ» لتثنية غير المتكلم<sup>(٢)</sup> ، و«وَاوٌ» للمخاطبين  
أو الغائبين ، و«يَاءٌ» للمخاطبة . وللغائب مطلقاً مع الماضي ما له  
مع<sup>(٣)</sup> المضارع ، وربما استغنى معه بالضمة عن الواو . وليس  
الأربعُ علاماتٍ ، والفاعلُ مستكنٌ ، خِلَافاً للمازنيّ فيهنَّ ،  
وللأنّخفش في الياء .

وَيُسَكَّنُ آخِرُ الْمُسْنَدِ إِلَى «التاء والنون ونا» ؛ ويحذف ما  
قبله من معتلٍّ ، وتُنْقَلُ حركته إلى فاء الماضي الثلاثيِّ ، وإن  
كانت فتحةً أُبدلت بمُجَانِسَةِ المحذوفِ ونقلت ، وربما نقل  
دون إسناد إلى أحد الثلاثة في زال وكاد أُخْتِيْ كان ، وعسى ،  
وحركة ما قبل الواو والياء مُجَانِسَةٌ ، فَإِنْ مَاتِلَهَا<sup>(٤)</sup> أَوْ كَانَ  
أَلْفاً حُذِفَ وَوَلِيَ مَا قَبْلَهُ بِحَالِهِ<sup>(٥)</sup> . وَإِنْ كَانَ الضميرُ وَاوًا  
وَالْآخِرُ يَاءً أَوْ بِالْعَكْسِ حُذِفَ الْآخِرُ وجعلت الحركة المُجَانِسَةُ  
على ما قبله .

---

(١) أى غير الماضي كالمضارع والأمر .

(٢) وهو المخاطب والغائب .

(٣) فى (س) : مع الفعل المضارع .

(٤) فى (د) : مَاتِلَهَا .

(٥) أى تبقى حركة العين فى مثل تدعون ، والميم فى ترمين ، والشين فى تخشون وتخشين على  
حالتها ولا تغير .



ويأتى ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثيراً لتأولهم<sup>(١)</sup>  
 بجماعة ، وضمير الغائب قليلاً لتأولهم بواحد يفهم الجمع<sup>(٢)</sup> ،  
 أو لسدّ واحد مسدّهم ، ويُعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير  
 الإناث بعد أَفْعَلَ التفضيل كثيراً ، ودونه قليلاً . ولجمع  
 الغائب غير العاقل ما للغائبة أو الغائبات ، «وَفَعَلْتُ» ونحوه  
 أولى من «فَعَلْنَ» ونحوه بأكثر جمعه ، وأقلّه والعاقلات مطلقاً  
 بالعكس . وقد يُوقع «فَعَلْنَ» موقع «فَعَلُوا» طلبُ التشا كل ، كما  
 قد يسوِّغ لكلماتٍ أُخَر<sup>(٣)</sup> ، غير ما لها من حكم ووزن .  
 ومن البارز المتّصل في الجرّ والنصب : «يا» للمتكلّم ،  
 وكافٌ مفتوحة للمخاطب ، ومكسورة للمخاطبة ، وها  
 للغائبة ، وهاؤه مضمومة للغائب ، وإن وليت ياءً ساكنةً أو  
 كسرةً كسرّها<sup>(٤)</sup> غير الحجازيين ، وتُشَبَّع حركتها بعد  
 متحرّك ، ويُختار الاختلاس بعد ساكنٍ مطلقاً ، وفاقاً لأبي  
 العباس ، وقد تُسَكَّن أو تُختَلَس الحركة بعد متحرّكٍ عند بني  
 عُقيل وبني كلاب اختياراً ، وعند غيرهم اضطراباً . وإن فصل

(١) كقوله تعالى : «وإذا الرسل أقتَتَت» .

(٢) كقول الشاعر :

وإني رأيت الضامرين متاعهم يموت ويفنى فارضخى من وعائيا

أى يموتون ، فأفرد كأنه يريد : يموت من ذكر .

(٣) سقطت من (ص، م، شع) .

(٤) في (د) : فيكسرّها .

المتحرك في الأصل سا كن حُذِفَ جزءاً أو وقفاً جازت الأوجه الثلاثة . ويلى الكاف والهاء في التثنية والجمع ما ولى التاء ، وربما كُسرَت الكافُ فيهما بعد ياءٍ سا كنة أو كسرة . وكسُرَ ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاسٍ قبلَ سا كنٍ ، وبإشباعٍ دونه أقيسُ ، وضمُّها قبلَ سا كنٍ وإسكانُها قبلَ متحركٍ أشهرُ ، وربما كُسرَت قبلَ سا كنٍ مطلقاً .

فصل : تلحقُ قبلَ ياءِ المتكلمِ إنْ نُصِبَ بغيرِ صفةٍ أو جرٍّ بـ « مِنْ » أو « عَنْ » أو « قَدْ » <sup>(١)</sup> أو « قَطْ » أو « بِجَلْ » <sup>(٢)</sup> أو « لَدُنْ » نونٌ مكسورةٌ للوقاية ، وحذفُها مع « لَدُنْ » وأخواتِ « لَيْتَ » جائزٌ <sup>(٣)</sup> ، وهو مع « بِجَلْ » و « لَعَلَّ » أعرفُ من الثبوت ، ومع ليس وليت ومن وعن وقد وقط بالعكس ، وقد تلحقُ مع أسمِ الفاعلِ ، وأفعالِ التفضيلِ ، وهى الباقيةُ فى « فَلْيَنِي » <sup>(٤)</sup> لا الأولى ، وفاقاً لسيبويه .

فصل : من المضمَرِ منفصلٌ فى الرَّفْعِ ، منه للمتكلِّمِ « أَنَا » محذوفَ الألفِ فى وصلٍ عندٍ غيرِ تميمٍ ، وقد يقالُ : « هُنَا » و « أَنْ » ، ويتلوه فى الخطابِ « تَاءٌ » حرفيةٌ كالأسمية لفظاً وتصرُّفاً .

(١) فى (س) زاد بعدها : بمعنى حسب .

(٢) زاد بعدها فى (س) أيضاً : أختيها .

(٣) سقط سطر من (د) من قوله : « بجائر » إلى قوله « ليس وليت » .

(٤) من بيت لعمر بن معدى كرب :

تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الفاليات إذا فلينى

ولفاعل نَفَعْلُ «نَحْنُ» ، وللغيبة «هُوَ» و«هِيَ» و«هُمْ» و«هِنَّ» ،  
ولميم الجمع في الانفصالِ ما لها في الاتصال ، وتسكينُ هاءِ  
«هُوَ» و«هِيَ» بعد الواوِ والفاءِ واللامِ وثُمَّ جائزٌ ، وقد تسكَّنُ  
بعد همزة الاستفهام ، وكاف الجرِّ ، وتحذفُ الواو والياءُ  
أضطراراً<sup>(١)</sup> ، وتسكَّنهما قيسٌ وأسدٌ ، وتشددُهما همدانٌ .

ومن المضمَراتِ : «إِيَّا» ، خلافاً للزجاج ، وهو في النَّصبِ  
كـ «أَنَا» في الرَّفعِ ، لكن يليه دليلٌ ما يراد به من متكلمٍ  
أو غيره اسماً مضافاً إليه ، وفاقاً للخليل والأخفش والمازني ،  
لا حرفاً ، خلافاً لسيبويه ومن وافقه ، ويقال : إِيَّاكَ وإِيَّاكَ  
وهِيَاكَ وَهِيَاكَ .

فصل : يتعيَّنُ انفصالُ الضميرِ إن حُصِرَ «إنَّما» ، أو رُفِعَ  
بمصدر مضاف إلى المنصوب<sup>(٢)</sup> ، أو بصفةٍ جَرَتْ على غيرِ  
صاحبِها<sup>(٣)</sup> أو أضمِرَ العاملُ<sup>(٤)</sup> ، أو أُخْرِجَ ، أو كان حرفَ  
نفيٍ ، أو فَصَلَهُ متبوعٌ ، أو ولى واوَ المُصاحبةِ ، أو إلّا ،  
أو إمّا ، أو اللامَ الفارقةَ ، أو نَصَبَهُ عاملٌ في مُضمَرٍ قبلَه

(١) بعدها في (س فقط) : أو على لغة .

(٢) كقوله :

بنصركم نحن كنتم ظافرين وقد أغرى العدا بكم استسلامكم فشلا

(٣) في (د) : على صاحبها .

(٤) في (س) : أو ضمير العامل .



غير مرفوع إن اتفقا رتبةً ، وربما اتصلا غائبين إن لم يشتبها لفظاً ، وإن اختلفا رتبةً جاز الأمران .

ووجب - في غير ندور - تقديم الأسبق رتبةً مع الاتصال ، خلافاً للمبرد ولكثير من القدماء . وشدد « إلّاك » فلا يقاس عليه (١) .

ويختار اتصال نحو هاء « أعطيتك » وأنفصال الآخر من نحو (٢) : « فراقبها » و « منعكها » و « خلّتك » (٣) . وكهاء « أعطيتك » هاء (٤) « كنته » وخلف ثانی مفعول (٥) نحو (٦) : « أعطيت زيدا درهماً » في باب الإخبار . ونحو : « ضمنت إياهم الأرض » و « يزيدهم حباً إلى هم » من الضرورات .  
فصل : الأصل تقديم مفسر ضمير الغائب ، ولا يكون غير الأقرب إلّا بدليل ، وهو إما مصرح بلفظه ، أو مستغنى عنه بحضور مدلوله حساً أو علماً ، أو بذكر (٧) ما هو (٨) له جزء أو كل أو نظير أو مصاحب بوجه ما .

(١) بعده في (س) : ولا يجوز حتاك ، خلافاً لابن الأنباري فيهما .

(٢) في (س) : من نحو : حثيك وفراقبها .

(٣) قبلها في (د) : وواقبك ، ولم أجده في نسخة أخرى .

(٤) في (م، وشع) : هاء نحو كنته .

(٥) في (م) : بخلف وثاني مفعول ...

(٦) سقطت من (د، س) .

(٧) في (س) : أو تذكر .

(٨) سقطت من (م) .

وقد يقدم (١) الضمير المكمل معمول فعلٍ أو شبهه على مفسرٍ صريح : كثيراً إن كان معمول مؤخر الرتبة (٢) ، وقليلًا إن كان مقدمها وشاركه صاحب الضمير في عامله . ويتقدم أيضاً غير منوي التأخير : إن جرَّ برُبَّ ، أو رُفِعَ بنِعَمَ أو شبهها أو بأول المتنازعين ، أو أُبدِلَ منه المفسر ، أو جعل خبره ، أو كان (٣) المسمّى ضمير الشأن عند البصريين ، وضمير المجهول عند الكوفيّين ، ولا يفسر إلاّ بجملّة خبريّة مصرّحٍ بجزئها ، خلافاً للكوفيّين في نحو : ظننته قائماً زيدٌ ، وإنّه ضُربَ أو قام (٤) . وإفراذه لازم وكذا تذكيره ما لم يَلِه مؤنثٌ أو مذكّرٌ شبهه به مؤنثٌ (٥) ، أو فعلٌ بعلامة تأنيثٍ ، فيرجحُ تأنيثه باعتبار القصّة على تذكيره باعتبار الشأن .

(١) في (س، م) : ويقدم .

(٢) الضمير المكمل معمول فعل نحو قوله تعالى : « فأوجس في نفسه خيفة موسى » والمكمل معمول شبه الفعل نحو : أضارب غلامه — أو غلام أخيه . زيد ؟

(٣) في (م) : إن كان .

(٤) أجراهما الكوفيون على حذف المسند إليه من غير أداة ولا إضمار ، ومنعهما البصريون لما سبق من شرطهم . وبعد هذا الكلام في (ح) : « فإن كان فيها مؤنث ليس فضلة ولا كفضلة اختير تأنيثه باعتبار القصّة ويبرز مبتدأ » وقد أشار إلى هذه الزيادة في (شع) ، ولم أجدها في نسخة أخرى .

(٥) في (د، وس) : شبه به مؤنث ، وسقطت من (شع) كلمة « مؤنث » . ومثاله : إنها قمر جاريتك .

ويبرز مبتدأً ، واسم « ما » ومنصوباً في بابي « إِنَّ » « وَظَنَّ » ،  
ويستكن في بابي كان وكاد .

وبني المضمرة لشبهه بالحرف وضعاً وأفتقاراً وجموداً (١) ،  
أو للاستغناء (٢) باختلاف صيغته لاختلاف المعاني .

وأعلاها اختصاصاً ما للمتكلم ، وأدناها ما للغائب ؛  
ويغلب الأخص في الاجتماع .

فصل : من المضمرات (٣) المسمى عند البصريين فصلاً  
وعند الكوفيين عماداً ، ويقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقاً لمعرفة  
قبل ، باقي الابتداء (٤) أو منسوخه ، ذى خبر بعد ، معرفة  
أو كمعرفة في امتناع دخول الألف واللام عليه ، وأجاز  
بعضهم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين ، وربما وقع بين حال  
وصاحبها ، وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام  
مضاف ، ولا يتقدم مع الخبر المقدم ، خلافاً للكسائي ، ولا  
موضع له من الإعراب على الأصح ، وإنما تتعين فضليته إذا  
وليه منصوب ، وقرن باللام ، أو ولي ظاهراً ، وهو مبتدأ  
مخبر عنه بما بعده عند كثير من العرب (٥) .

(١) في (م) : أو جموداً .

(٢) في (س) : والاستغناء .

(٣) في (س) : من المضمرة ، بدون علامة الجمع .

(٤) في (شع) : باقي المبتدأ .

(٥) يعني أن بعضهم يرفع هذا المضمرة على الابتدائية ويخبر عنه بما بعده . قال سيبويه :  
بلغنا أن رؤية كان يقول : أظن زيدا هو خير منك ؛ يرفع خير . وحكى الجرمي أن الرفع لفظة تميم  
وحكى عن أبي زيد وسمعهم يقرءون : « ثجدوه عند الله هو خير وأعظم أجراً » بالرفع .



## ٨ - باب الاسم العلم

وهو المخصوص مطلقاً غلبةً أو تعليقاً بمسمى غير مقدر  
 الشَّياع ، أو الشائع الجارى مجراه . وما أَسْتَعْمِلَ قبل العَلَمِيَّةِ  
 لغيرها منقولٌ منه ، وما سواه مرتَجَلٌ ، وهو إمَّا مَقْيَسٌ ،  
 وإمَّا شاذٌّ : بفكِّ ما يُدْغَمُ ، أو فَتْحِ ما يُكْسَرُ ، أو كَسْرِ ما  
 يُفْتَحُ ، أو تصحيح ما يُعْلَلُ ، أو إعلال ما يصحَّح . وما  
 عَرِيَ من إضافة وإسناد ومَزَجٍ مفردٌ ، وما لم يَغَرَّ مركَّبٌ ، وذو  
 الإضافة كُنْيَةٌ وغيرُ كُنْيَةٍ ، وذو المزجِ إن خُتِمَ بغيرِ ويه  
 أُعْرِبَ غيرَ منصرفٍ ، وقد يضاف ، وقد يُبْنَى <sup>(١)</sup> ؛ وإن  
 خُتِمَ بويه كُسِرَ ، وقد يُعْرَبَ غيرَ منصرفٍ ، وربَّما أُضِيفَ  
 صدرُ ذى الإسناد إلى عَجْزِهِ <sup>(٢)</sup> إِنْ كَانَ ظَاهِرًا .

ومن العلم اللَّقْبُ ، ويتلو غالباً <sup>(٣)</sup> أَسْمَ ما لُقِّبَ به

(١) هذه العبارة من (د) وسقطت من (س، ص، م، شع) وأشار ابن عقيل في الشرح إلى  
 هذا الحكم بقوله بعد الإعراب مع منع الصرف والإضافة .  
 « وزاد هنا وجهاً ثالثاً وهو البناء تشبيهاً بخمسة عشر بسكون الياء وفتح الباء في معدى كرب ،  
 وفتح الجزأين في بعلبك .

(٢) في (د، ص، ح) : عجزها .

(٣) سقط من بعض النسخ : قال ابن عقيل في الشرح : واستظهر به على ما وقع فيه اللقب  
 مقدماً على الاسم كقول الشاعر :

أبلغ هذيلاً وأبلغ من يبلغها	عنى حديثاً وبعض القول تكذيب
بأن ذا الكلب عمرأ خيرهم حسبا	بيطن شروان يعوى حوله الذيب

بإتباعٍ أو قطعٍ مطلقاً ، وبإضافة أيضاً إن كانا مفردَيْن .  
ويلزم ذا <sup>(١)</sup> الغلبة <sup>(٢)</sup> - باقياً على حاله - ما عُرِّف به قبلُ :  
دائماً إن كان مضافاً ، وغالباً إن كان ذا أداة . ومثله ما  
قارنت الأداة نقله أو ارتجاله ، وفي المنقول من مجرد صالحٍ  
لها ملموح <sup>(٣)</sup> به الأصلُ وجهان .

وقد ينكر العلم تحقيقاً أو تقديرًا فيجرى مجرى نكرة ،  
ويُسلب التعيين <sup>(٤)</sup> بالتثنية والجمع ، فيجبر بحرف التعريف  
إلا في نحو : جمادَيْن ، وعمائَتَيْن ، وعرفات .

ومسمياتُ الأعلامُ أُولو العلم ، وما يُحتاجُ إلى تعيينه  
من المؤلفاتِ ، وأنواعُ معانٍ ، وأعيانُ لا تُؤلفُ غالباً .

ومن النوعيُّ ما لا يلزم التعريف ، ومن الأعلام الأمثلةُ  
الموزونُ بها ، فما كان منها بناءً تأنيث <sup>(٥)</sup> ، أو على وزنِ  
الفعلِ به أُولى ، أو مزيداً آخره ألفٌ ونونٌ أو ألفٌ إلحاقٍ  
مقصورةٌ لم ينصرف <sup>(٦)</sup> إلا منكرًا ، وإن كان على زنةٍ

---

(١) في (م) : ذو .

(٢) المراد بذى الغلبة من الأعلام كل اسم اشتهر به بعض ماله معناه اشتهاراً تاماً كابن عمر ،  
والنابعة .

(٣) في (س) : ملوح .

(٤) في (م) : التعين .

(٥) في (د) : التأنيث .

(٦) في (س) : لا ينصرف .

منتهى التكسير أو ذا ألفٍ تأنيثٍ لم ينصرفُ مطلقاً ، فإن  
صلحت الألفُ لتأنيثٍ وإلحاق جاء<sup>(١)</sup> في المثال اعتباران ،  
وإن قُرِن<sup>(٢)</sup> مثالٌ بما يُنزلُه منزلةَ الموزون فحكمه حكمه ،  
وكذا بعضُ الأعدادِ المطلقة<sup>(٣)</sup> .

وكنوا بـ « فلانٍ » و « فلانةٍ » عن نحو زيد وهند ، وبـ « أبى فلانٍ »<sup>(٤)</sup>  
و « أمُّ فلانٍ »<sup>(٥)</sup> عن نحو أبى بكرٍ وأمُّ سلمة ، وبـ « الفلان »  
و « الفلانة » عن نحو لاحقٍ وسكابٍ ، وبـ « هنٍ » و « هنةٍ »  
أو « هنتٍ » عن اسم جنسٍ غيرِ عَلمٍ ، و « بهنيتٍ » عن جامعَتُ  
ونحوه . وبـ « كيتٍ » أو « كيّةٍ » وبـ « ذيتٍ » أو « ذيّةٍ » أو  
« كذا » عن الحديث ، وقد تُكسر أو تُضمّ تاءُ كيتٍ وذيتٍ .

---

(١) فى (س) : جاز .

(٢) فى (س) : قرب .

(٣) أى هى أعلام كالأمثلة الموزون بها . والمراد بالمطلقة التى لم تقيد بمعدود محذوف  
أو مذكور ، وإنما دل بها على مجرد العدد نحو : ستة ضعف ثلاثة وثلاثة نصف ستة ، فتمتنع هذه  
ونحوها للعلمية والتأنيث .

(٤) فى (ح) : وأبى فلان .

(٥) فى (م) : وأم فلانة .



## ٩ - باب الموصول (١)

وهو من الأسماء ما أفْتَقَرَ أبداً إلى عائدٍ أو خَلَفِهِ وجُمْلَةٍ صريحةٍ أو مؤوَّلةٍ غيرِ طلبيةٍ ولا إنشائيةٍ ، ومن الحُرُوف ما أوَّل مع ما يليه بمصدرٍ ولم (٢) يَحْتَجِجْ إلى عائد . فمن الأسماء : « الَّذِي » و « الَّتِي » للواحد والواحدة ، وقد تشدَّد ياءُهُما (٣) مكسورتين أو مضمومتين (٤) ؛ أو تُحذفان ساكناً ما قبلهما أو مكسوراً ، ويخُلُفُهُما (٥) في التثنية علامتها مجوزاً شدُّ نونها وحذفها .

وإن عُنِيَ بِالَّذِي من يَعْلَمُ أو شَبَّهه فجمعه «الذين» مطلقاً ، ويغنى عنه الذي في غير تخصيصٍ كثيراً ، وفيه للضرورة قليلاً ؛ وربّما قيل «الذُّون» رَفْعاً ، وقد يقال «لَّذِي» و «لَّذَانِ» و «لَّذَيْنِ» و «لَّتِي» و «لَّتَانِ» (٦) و «لَاتِي» . وبمعنى الذين «الأُولَى» (٧)

---

(١) في (ج، شع) : باب الموصولات .

(٢) في (س) : فلم .

(٣) في (س) : يا أهما ، وفي (ح، ود، شع) : ياؤهما ، وفي (م) : يائهما .

(٤) في (شع) : مضمومتين أو مكسورتين .

(٥) في (شع) : ويلحقهما .

(٦) زيادة في (س) : فقط ، وأشار إلى هذه الزيادة في (شع) .

(٧) بعدها في (س) : وقد يمد ، وقد تحذف منه الأداة .

و «الأولاء»<sup>(١)</sup> ، و «اللاء» ، و «اللائنين» مطلقاً أو نصباً  
وجراً<sup>(٢)</sup> و «اللائئون» رفعاً . وجمع «التي» : اللاتي ، واللاتي ،  
واللواتي ، وبلايات ، واللاء ، واللوا ، واللواء<sup>(٣)</sup> واللات  
مكسوراً أو معرباً إعراب أولات ، والأتى .

وقد يرادف التي واللاتي ، «ذات» و «ذوات» ،  
مضمومتين مطلقاً . وبمعنى الذي وفروعه : «من» و «ما» و «ذا»  
غير ملغى ، ولا مُشار به بعد استفهام بما أو من ، و «ذو»  
الطائية مبنية غالباً ، و «أى» مضافاً إلى معرفة لفظاً أو  
نية ، ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه ، خلافاً للكوفيين ،  
وقد يؤنث بالتاء ، موافقاً للتي ، وبمعنى الذي وفروعه :  
«الألف واللام» ، خلافاً للمازني ومن وافقه في حرفيتها ،  
وتوصل بصفة محضة ، وقد توصل بمضارع اختياراً ، ومبتداً وخبر  
أو ظرف اضطراراً .

ويجوز حذف عائد<sup>(٤)</sup> غير الألف واللام إن كان  
متصلاً<sup>(٥)</sup> : منصوباً بفعلٍ أو وصفٍ<sup>(٦)</sup> ، أو مجروراً

(١) سقطت من (س) .

(٢) في (ح، ص، م) : أوجراً ونصباً .

(٣) سقطت من (س) . وقال في (شع) : يجوز أن يكون أصله اللواتي ، فحذفوا التاء

ثم قلبوا الياء همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف .

(٤) في (شع) : غير عائد الألف واللام .

(٥) في (س) : إن كان ضميراً متصلاً .

(٦) في (س) : أو صفة .

بإضافة صفةٍ ناصبةٍ له تقديرًا ، أو بحرف جرٍّ بمثله معنىً  
ومتعلقًا الموصولُ ، أو موصوفٌ به .

وقد يُحذفُ منصوبُ صلةِ الألفِ واللامِ والمجرورُ بحرفٍ  
وإن لم يكْمُلْ شرطُ الحذفِ .

ولا يُحذفُ المرفوعُ إلا مبتدأً ليس خبرُهُ جملةً ولا  
ظرفاً بلا شرطٍ آخر عند الكوفيّين ، وعند البصريّين بشرطِ  
الاستطالة في صلةٍ غير « أَيْ » غالباً ، وبلا شرطٍ في صِلَتِها ،  
وهي حينئذٍ <sup>(١)</sup> على موصوليّتها مبيّنةٌ على الضمِّ غالباً ،  
خلافاً للخليلِ ويونسَ ؛ وإن حُذِفَ ما تضافُ إليه أُعربتْ  
مطلقاً ، وإن أُنْثَتْ بالتاء حينئذٍ لم تُمنع <sup>(٢)</sup> الصرفُ ، خلافاً  
لأبي عمرو .

ويجوز الحضور أو الغيبةُ في ضميرِ المخبرِ به أو بموصوفٍ <sup>(٣)</sup>  
عن حاضرٍ مقدّمٍ ، ما لم يُقْصَدَ تشبيهُهُ بالمخبرِ به فتتعيّن الغيبةُ ،  
ودونَ التشبيهِ يجوزُ الأمرانِ إن وُجد ضميرانِ .

ويُغنى عن الجملةِ الموصولِ بها ظرفٌ أو جارٌّ ومجرورٌ منوًى  
معه استقرٌّ أو شبههُ ، وفاعلٌ هو العائدُ أو ملابسٌ له ، ولا يُفعلُ

---

(١) في (د) : وهي حينئذٍ باقية على موصوليّتها .

(٢) في (د) : لم يمتنع .

(٣) في (د، م) : أو بموصوفه .



ذلك بذى حَدَثٍ خاصٍّ ما لم يعمل مثله في الموصول أو موصوف به (١) ، وقد يغنى عن عائد الجملة ظاهرٌ .

(فصل ) : « مَنْ » و « مَا » في اللفظ مفردان مذكَّران ، فإن عُنِيَ بهما غيرُ ذلك فمُراعاةُ اللفظ فيما اتَّصل بهما وبما أَشَبَّهُهما أَوْلَى ، ما لم يَعْضُدَ المعنى سابقٌ فيختار مراعاته ، أو يَلْزَمُ بمراعاة اللفظ لِبَسِّ أو قُبْح ، فتجبُ مراعاةُ المعنى مطلقاً ، خلافاً لابن السراج في نحو : « مَنْ هِيَ مُحْسِنَةٌ أُمُّكَ » ، فإن حُذِفَ « هِيَ » سَهِّلَ التَّذْكِيرُ ، ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيراً ، وقد يُعْتَبَرُ اللفظُ بعد ذلك (٢) .

وتقع « مَنْ » و « مَا » شرطيتين ، وأستفهاميتين ، ونكرتين موصوفتين . ويوصف بـ « مَا » ، على رأى ، ولا تُزَادُ « مَنْ » ، خلافاً للكسائي ، ولا تقع على ما لا يَعْقِلُ (٣) إِلَّا مُنْزَلاً (٤) منزلته ، أو مجامعاً له شمولاً أو اقتراناً ، خلافاً لقطرب . و « مَا » في الغالب لما لا يَعْقِلُ وحده ، وله مع مَنْ يَعْقِلُ ، ولصفات مَنْ يَعْقِلُ ، وللمبهم أمره ، وأفردت نكرةً ، وقد تساويها « مَنْ »

(١) سقطت « به » من (م) .

(٢) أى يعتبر اللفظ ، ثم يعتبر المعنى ، ثم يعتبر اللفظ بعد ذلك كقوله تعالى « ومن الناس من يشترى لهُو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزواً أولئك لهم عذاب مهين . وإذا تتلى عليه آياتنا ولي مستكبراً » الآية .

(٣) في ( د ، م ) : على غير من يعقل .

(٤) في (م) : منزلة .

عند أبي عليّ ؛ وقد تقع «الَّذِي» <sup>(١)</sup> مصدرية وموصوفة بمعرفة أو شبهها ، في امتناع لحاقِ «أَلْ» .

(فصل) : وتقع «أَيُّ» شرطية ، واستفهامية ، وصفةً لنكرة مذكورة غالباً ، وحالاً لمعرفة ، ويلزمها في هذين الوجهين الإضافة لفظاً ومعنى إلى ما يماثل الموصوفَ لفظاً ومعنى ، أو معنى لا لفظاً ؛ وقد يُستغنى في الشرط والاستفهام بمعنى الإضافة إن عُلِمَ المضافُ إليه ، وأَيُّ <sup>(٢)</sup> فيهما بمنزلة كلٍّ مع النكرة ، وبمنزلة بعض مع المعرفة ؛ ولا تقع نكرة موصوفة ، خلافاً للأخفش . وقد يُحذف ثالثها في الاستفهام ، وتضاف فيه إلى النكرة بلا شرط ، وإلى المعرفة بشرط إفهامٍ ثنيةٍ أو جمع ، أو قصد أجزاء ، أو تكريرها عطفاً بالواو .

(فصل) : من الموصولات الحرفية : «أَنْ» الناصبة مضارعاً ، وتُوصَلُ بفعلٍ متصرفٍ مطلقاً .

ومنها «أَنَّ» وتوصَلُ بمعموليها .

ومنها «كَيْ» وتُوصَلُ بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظاً أو تقديرًا .

ومنها «مَا» ، وتُوصَلُ بفعلٍ متصرف غير أمرٍ ، وتختص

---

(١) سقطت من (م) :

(٢) في (شع) : وهي فيهما هـ

بنياتها عن ظرف زمان ، موصولة في الغالب بفعل ماضى اللفظ ،  
مُثَبَّتٌ أَوْ مَنْفَى بِلَمْ<sup>(١)</sup> وليست اسماً فتفتقر إلى ضمير ، خلافاً  
لأبي الحسن وابن السراج ، وتوصلُ بجملة اسمية على رأي .  
ومنها « لو » التالية غالباً مُفْهِمَ تَمَنٍّ ، وصلتها كصلة « ما »  
في غير نيابة ، وتُغْنِي عن التمني ، فيُنْصَب بعدها الفعل<sup>(٢)</sup>  
مقروناً بالفاء .

(فصل ) : الموصولُ والصلة كجزءي اسمٍ فلهما مألها من  
ترتيبٍ ، ومنع فصلٍ بأجنبيٍّ إلا ما شذَّ ، فلا يُتْبَع الموصولُ ،  
ولا يُخْبَر عنه ولا يُسْتثنى منه قبل تمام الصلة أو تقدير  
تمامها ؛ وقد تَرِدُ صلةٌ بعدَ موصولين أو أكثر مشتركاً فيها أو  
مدلولاً بها على ما حذِف . وقد يحذف ما علم من موصول غير  
الألف واللام ، ومن صلةٍ غيرهما ؛ ولا تُحذف صلةٌ حرفٍ إلا  
ومعمولُها باقٍ ، ولا موصولٌ حرفيٌّ إلا « أَنْ » . وقد يَكِلَى معمولُ  
الصلة الموصولَ إن لم يكن حرفاً ، أو الألف واللام ؛ ويجوز  
تعليق حرفٍ جرٍّ قبلَ الألف واللام بمحذوفٍ دلَّ عليه صلتها ،  
ويَنْدُر ذلك في الشعر مع غيرها مطلقاً ، ومعها غير مجرور  
بـ « من » .

(١) في (س) : أو مضارع مني بـ « لم »

(٢) في (س) : الجواب .



## ١٠ - بابُ اسمِ الإشارة

وهو ما وُضع لمسمًى وإشارة إليه ، وهو <sup>(١)</sup> في القرب مفرداً مذكراً « ذَا » ، ثم « ذاك » ثم « ذلك » و « آلك » ، وللمؤنثة « قى » و « تا » و « ته » و « ذى » و « ذة » ، وتكسر الهاءان باختلاس وإشباع ، و « ذات » ثم « تيك » و « تيك » و « ذيك » ثم « تيك » و « تلك » و « تيلك » و « تالك » .

وتلي الذال والتاء في التثنية علامتها مجوزاً تشديداً نونها ، وتليها الكاف وحدها في غير القرب ، وقد يقال « ذانيك » ، وفي الجمع مطلقاً « أولاء » ، وقد ينون ، ثم « أولئك » ، وقد يقصران ثم « أولالك » ، على رأي ، وعلى رأي « أولاء » ثم « أولاك » ثم « أولئك » و « أولالك » .

وقد يقال هلاء ، وأولاء ؛ وقد تشبع الضمة قبل اللام ، وقد يقال : « هؤلاء » ، و « ألاك » ؛ ومن لم ير التوسط جعل المجرد للقرب ، وغيره للبعد ، <sup>(٢)</sup> وزعم الفراء أن ترك اللام لغة تميم .

(١) سقطت من (ح) .

(٢) في (د) : للقريب وغيره للبعد . والمشهور أن لأسماء الإشارة ثلاث مراتب : قربي ووسطى وبعدي ، وذهب بعض النحويين إلى أنه ليس لها إلا مرتبتان : قربي وبعدي ، فالمجرد للقربي وغيره للبعدي ، وصححه المصنف في الشرح وقال : وهو الظاهر من كلام المتقدمين ، ونسبه الصغار إلى سيويه .

وتَصَحَّبَ هاءُ التَّنْبِيهِ المجرَّدَ كثيرًا ، والمقرونَ <sup>(١)</sup> بالكافِ  
دونَ اللَّامِ قليلًا ، وفَضَّلُها من المجرَّدِ «أنا» وأخواته كثيرٌ ،  
وبغيرها قليلٌ ، وقد تُعاد بعد الفصل توكيدًا . والكافُ حَرْفُ  
خطابٍ يبيِّن أحوالَ المخاطَبِ بما يُبيِّنُها <sup>(٢)</sup> إذا كان أَسْمًا .

وقد يُغنى «ذلك» عن «ذلكم» ، وربما استُغنى عن الميم  
بإشباع ضمَّة الكاف .

وتتَّصل بـ «أَرَأَيْتَ» - موافقة أَخْبَرَنِي - ، هذه الكافُ ،  
مُغْنِيًا لِحَاقِ علاماتِ الفروع بها عن لحاقِها بالتاء ، وليس  
الإِسْنادُ إليها <sup>(٣)</sup> مُزَالًا <sup>(٤)</sup> عن التاء ؛ خلافاً للفرَّاء ، وتتَّصل أيضاً  
بـ «حَيْهَلْ» و «النَّجاء» و «رُويَدَ» أَسْمَاءُ أفعالٍ <sup>(٥)</sup> ، وربما  
اتَّصلتْ بـ «بَلَى» و «أَبْصِرْ» و «كَلَّا» و «لَيْسَ» و «نِعَمَ»  
و «بِئْسَ» و «حَسِبْتُ» . وقد يَنْوِبُ ذُوالبُعْدِ عن ذِي الْقُرْبِ ،  
لعظمة المَشِيرِ أو المَشَارِ إليه ، وذُو الْقُرْبِ عن ذِي البَعْدِ لِحكايةِ  
الحالِ ، وقد يتعاقبان مَشَارًا بهما إلى ماوَلِيَاهُ ؛ وقد يشارُ  
بما للواحد إلى الاثنين وإلى الجمع .

---

(١) في (س) : والمفرد المقرون .

(٢) في (ص، ح، م) : بينها .

(٣) سقطت من (ح، شع) .

(٤) في (س) : نزالًا .

(٥) في (د) : أَسْمَاءُ الأفعال .

ويشار إلى المكانِ بـ «هنا» لازِمَ الظرفيّةِ أو شبهها ، معطًى  
مالاً «ذا» من مصاحبةٍ وتجرّدٍ . وكـ «هُنالك» <sup>(١)</sup> ثمَّ و«هنا»  
بفتح الهاءِ وكسرِها ؛ وقد يقال : «هَنَّتْ» مَوْضِعَ «هنا» ،  
وقد تَصَحَّبُها الكافُ ، وقد يُرادُ بـ «هُناك» و«هُنالك» و«هُنا»  
الزَّمانُ .

وُبُنِيَ اسمُ الإشارةِ لتضمّنِ معناها ، أو لشبهِ الحرفِ وضعاً  
وأفتقاراً .

---

(١) في (شع) : وكذلك :

## ١١ - باب المعرف بالأداة

وهي «أل» ، لا اللّام وحدها ، وفاقاً للخليل وسيبويه ، وقد تخلفها «أم» ، وليست الهمزة زائدة ، خلافاً لسيبويه ، فإن عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي<sup>(١)</sup> أو علمي<sup>(٢)</sup> فهي عهديّة ، وإلا فجنسيّة ، فإن خلفها كل دون تجوز فهي للشمول مطلقاً ؛ ويستثنى من مصحوبها ، وإذا أفرد<sup>(٣)</sup> فاعتبار لفظه فيما له من نعت وغيره أولى ، فإن خلفها تجوزاً فهي لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة . وقد تعرض زيادتها في علم وحال وتمييز ومضاف إليه تمييز ، وربما زيدت فلزمت . والبدليّة في نحو «ما يحسن بالرجل خير منك» ، أولى من النعت والزيادة ، وقد تقوم<sup>(٤)</sup> في غير الصلة مقام ضمير .

(فصل) : مدلول إعراب الاسم ما هو به عمدة ، أو فضلة ، أو بينهما . فالرفع للعمدة ، وهي مبتدأ أو خبر أو فاعل

(١) والمراد به ما تقدم ذكره لفظاً فأعيد مصحوباً بأن كقوله تعالى « كما أرسلنا إلى فرعون رسولا ، فعصى فرعون الرسول » ، أو كان شاهداً حالة الخطاب .

(٢) والمراد به ما لم يسبق له ذكر ولم يكن شاهداً حالة الخطاب كقوله تعالى : «إذ هما في الغار» .

(٣) في (س) : وإذا أفرد مصحوبها .

(٤) في (د) : تقام .



أو نائبه أو شبهه به لفظاً ، وأصلها المبتدأ أو الفاعل ، أو كلاهما  
أصل . والنصب للفضلة ، وهي : مفعول مطلق أو مقيد أو  
مستثنى أو حال أو تمييز أو مشبه بالمفعول به<sup>(١)</sup> . والجَرُّ لما بين  
العمدة والفضلة ، وهو المضاف إليه . وألحق من العمدة بالفضلات  
المنصوب في باب « كان » و « إن » و « لا » .

---

(١) في (د) : بالمفعول .

## ١٢ - باب المبتدأ

وهو ما عَدِمَ حقيقةً أَوْحَكَمًا عاملاً لفظياً <sup>(١)</sup> من مُخْبِرٍ عنه ،  
 أَوْ وَصَفٍ سابقٍ رافعٍ ما أَنْفَصَلَ وَأَغْنَى ، والابتداءُ كَوْنُ ذلك  
 كذلك ، وهو يرفعُ المبتدأ ، والمبتدأُ الخبرُ ، خلافاً لِمَنْ رَفَعَهُمَا  
 به أَوْ بَتَجَرَّدِهِمَا للإِسْنَادِ ، أَوْ رَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ المبتدأَ وبِهِمَا الخبرَ ،  
 أَوْ قَالَ تَرافِعَا ، وَلَا خَبَرَ لِلْوَصْفِ المذكورِ لَشِدَّةِ شَبَهِهِ بِالْفِعْلِ ،  
 وَلِذَا لَا يَصْغُرُ وَلَا يَوْصَفُ وَلَا يُعْرَفُ وَلَا يَتَنَى وَلَا يُجْمَعُ إِلَّا عَلَى لُغَةٍ :  
 « يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ » . وَلَا يَجْرِي ذَلِكَ الْمَجْرَى بِاسْتِحْسَانٍ  
 إِلَّا بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ ، خِلَافاً لِلْأَخْفَشِ ، وَأُجْرِيَ فِي ذَلِكَ  
 « غَيْرُ قَائِمٍ » ، وَنَحْوُهُ ، مُجْرَى « مَا قَائِمٌ » .

ويحذفُ الخبرُ جَوَازًا لِقَرِينَةٍ ، وَوَجُوبًا بَعْدَ « لَوْلَا »  
 الْإِمْتِنَاعِيَّةِ غَالِبًا <sup>(٢)</sup> ، وَفِي قَسَمٍ صَرِيحٍ ، وَبَعْدَ وَائِ الْمُصَاحَبَةِ

(١) وَعَرَفَ بِهِ الْأَشْمُونِيُّ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَةِ بِقَوْلِهِ : « هُوَ الْأِسْمُ الْعَارِي عَنْ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ  
 غَيْرِ الزَّائِدَةِ مُخْبِرًا عَنْهُ ، أَوْ وَصْفًا رَافِعًا مُسْتَغْنَى بِهِ » . وَالَّذِي عَدِمَ الْعَوَامِلَ اللَّفْظِيَّةَ حَقِيقَةً كَالْإِسْمِ  
 الصَّرِيحِ ، وَالْمُؤَوَّلِ نَحْوُ : « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » . وَالْوَصْفُ الْمُسْتَغْنَى عَنِ الْخَبَرِ نَحْوُ : أَقَائِمُ  
 الزَّيْدَانِ ؟ وَالَّذِي عَدِمَهَا حَكَمًا هُوَ الْمَجْرُورُ بِحَرْفٍ جَرِّ زَائِدٍ نَحْوُ : « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ » ؟  
 وَبِحِسَابِكَ دَرَاهِمٍ ، وَرَبُّ رَجُلٍ عَالِمٍ . وَقِيدُ الْعَامِلِ بِكَوْنِهِ لَفْظِيًّا تَحْرُزُ مِنَ الْمَعْنَوِيِّ فَالْمُبْتَدَأُ لَمْ يَعْدَمْهُ .

(٢) نَحْوُ : لَوْلَا زَيْدٌ لَا تَبْتَئُكَ ، أَيْ لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ ، فَحَذَفَ لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَوَجِبَ حَذْفُهُ لِسَدِّ  
 الْجَوَابِ مَسْدَهُ ، هَذَا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ كَوْنًا مُطْلَقًا ، فَإِنْ كَانَ مُقِيدًا ، وَعَلَيْهِ اسْتَظْهَرَ بِقَوْلِهِ :  
 « غَالِبًا » قَالَ فِي (شُع) : وَقَدْ أَسْقَطَ « غَالِبًا » فِي بَعْضِ النُّسخِ : فَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ وَجِبَ ذِكْرُهُ =

الصريحة ، وقبل حال إن كان المبتدأ أو معموله مصدرًا عاملاً في مفسر صاحبها ، أو مؤولاً بذلك ، والخبر الذي سدت مسدده مصدر مضاف إلى صاحبها ، لا زمان مضاف إلى فعله ؛ وفاقاً للأخفش ، ورَفَعُها خبراً بعد « أفعل » مضافاً إلى « ما » موصولة بـ « كان » أو « يكون » جائز ، وفِعْلُ ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع .

وليس التالى « لولا » مرفوعاً بها ولا بفعلٍ مضمر ، خلافاً للكوفيّين ، ولا يغنى فاعلُ المصدر المذكور عن تقدير الخبر إغناء المرفوع بالوصف المذكور ، ولا الواو والحال المشار إليهما ، خلافاً لزعامى ذلك ؛ ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة فعلاً ، خلافاً للفراء ، ولا جملة اسمية بلا واو ، وفاقاً للكسائى ؛ ويجوز إتباع المصدر المذكور ، وفاقاً له أيضاً .

ويُحذف المبتدأ أيضاً جوازاً لقريضة ، ووجوباً كالمُخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح ، أو ذم ، أو ترحم ، أو بمصدرٍ بدلٍ من اللفظ بفعله ، أو بمخصوص فى باب « نَعَمْ » أو

---

= نحو قوله عليه السلام : « لولا قومك حديثو عهد بكفر لبليت الكعبة على قواعد إبراهيم » وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه ، ومنه قول المعرى :

يذيب الرعب منه كل غضب      فلولاً الغمد يحسكه لسالا

قال المصنف فى شرحه بعد هذا الكلام : وهذا الذى ذهبت إليه هو مذهب الرماني والشجرى والشلوبين ، وغفل أكثر الناس عنه . إشارة إلى ما عليه الجمهور من إطلاق وجوب حذف الخبر بعد « لولا » .

بصريح في القسم ؛ وإن ولي معطوفاً على مبتدأ فعل لأحدهما واقع على الآخر صحت المسألة ، خلافاً لمن منع ، وقد يغنى مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما الخبر<sup>(١)</sup> .

والأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر ، وقد يُعرفان ، وينكران بشرط الفائدة . وحصولها في الغالب عند تنكير المبتدأ بأن يكون : وصفاً<sup>(٢)</sup> ، أو موصوفاً بظاهر أو مقدر ، أو عاملاً ، أو معطوفاً ، أو معطوفاً عليه ، أو مقصوداً به العموم أو الإبهام ، أو تالي استفهام أو نفي أو «لولا» أو واو الحال أو فاء الجزاء أو ظرف مختص أو لاحق به ، أو بأن يكون دعاءً ، أو جواباً ، أو واجب التصدير ، أو مقدراً إيجابه بعد نفي . والمعرفة خبر النكرة عند سيبويه في نحو : كم مالك ؟ وأقصد رجلاً خيراً منه أبوه .

والأصل تأخير الخبر ، ويجوز تقديمه إن لم يؤهم ابتدائية الخبر أَوْفاعلية المبتدأ ، أو يقرن بالفاء أَوْبإلاً لفظاً ، أو معنى في الاختيار ، أو يكن<sup>(٣)</sup> لمقرون بلام الابتداء ، أو لضمير الشأن ، أو شبهه ، أو لأداة استفهام أو شرط أو مضاف إلى

---

(١) سقط من (م) : عن معطوف ، وسقط من (س) : عن معطوف فيطابقهما الخبر ، والأصل تعريف المبتدأ .

(٢) في (س) : بأن يكون مضافاً أو وصفاً ، والمضاف ليس بنكرة .

(٣) في (د) : ولم يكن ، وفي (شع) : أو يكون المقرون .



إحدهما <sup>(١)</sup> ؛ ويجوز نحو : في داره زيد ، إجماعاً ، وكذا :  
في داره قيام زيد ، وفي دارها عبد هند ، عند الأخفش .

ويجب تقديم الخبر إن كان أداة استفهام ، أو مضافاً  
إليها ، أو مصححاً تقديمه الابتداء بنكرة ، أو دالاً بالتقديم  
على ما يفهم بالتأخير ، أو مسنداً دون « أمّا » إلى « أن » وصلتها ،  
أو إلى مقرون بـ « إلا » لفظاً أو معنى ، أو إلى ملتبس <sup>(٢)</sup>  
بضمير ما التبس بالخبر . وتقديم المفسر إن أمكن مصححاً ، خلافاً  
للكوفيّين إلا هشاماً ، ووافق الكسائي في جواز نحو : زيدا  
أجله محرز ، لافي نحو : زيدا أجله أحرز .

(فصل) : الخبر مفرد وجمله ، والمفرد مشتق وغيره ،  
وكلاهما مغاير للمبتدأ لفظاً ، متحد به معنى ، ومتحد <sup>(٣)</sup> به لفظاً ،  
دال <sup>(٤)</sup> على الشهرة وعدم التغير ، ومغاير له مطلقاً ، دال <sup>(٥)</sup>  
على التساوي حقيقة ، أو مجازاً ، أوقائمه مقام مضاف ، أو  
مشعر بلزوم حال تلحق العين بالمعنى والمعنى بالعين مجازاً .

<sup>(٦)</sup> ولا يتحمل غير المشتق ضميراً ما لم يؤول بمشتق ، خلافاً

---

(١) في (د) : أحدهما .

(٢) في (د) : ملتبس .

(٣) سقطت هذه العبارة من (ب) .

(٤، ٥) في (د) : دالاً .

(٦) هنا موضع « فصل » في (د) فقط .

للكسائي ، ويتحمّله المشتقُّ خبراً أَوْحَالاً ما لم يَرْفَع ظاهراً  
لفظاً أَوْحَالاً ؛ ويستكنُّ الضميرُ إنْ جرى متحمّله على صاحب  
معناه ، وإلاّ برز ، وقد يستكنُّ إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ ، وفاقاً للكوفيّين .

والجملة اسميّةٌ وفعليّةٌ ، ولا يمتنع كونها طلبيّةٌ ، خلافاً لابن  
الأنباري وبعض الكوفيّين ، ولا قَسَميّةٌ ، خلافاً لثعلب ، ولا يلزم  
تقدير قولٍ قبلَ الجملةِ الطلبيّةِ ، خلافاً لابن السّراج ، وإنْ  
اتّحدتْ بالمبتدأ معنىً هي أَوْبَعُضُها ، أَوْقَامٌ بعضُها مقامٌ مضاف  
إلى العائد استغنت عن العائد<sup>(١)</sup> ، وإلاّ فلا ، وقد يُحذفُ إنْ علِمَ  
ونُصبَ بفعلٍ أو صفةٍ<sup>(٢)</sup> ، أو جُرَّ بحرفٍ تبعيضٍ أو ظرفيّةٍ ،  
أو بمسبوقٍ مماثلٍ لفظاً ومعمولاً<sup>(٣)</sup> ، أو بإضافة اسمٍ فاعلٍ ،  
وقد يُحذفُ بإجماعٍ إنْ كان مفعولاً به ، والمبتدأ كلّ أَوْشَبْهُ  
في العموم والافتقار ، ويضعُفُ إنْ كان المبتدأ غير ذلك ، ولا  
يُخصَّ جَوَازُهُ بالشَّعر ، خلافاً للكوفيّين<sup>(٤)</sup> .

---

(١) فاتحادهما مثل : « هَجَرِي أَيْ بَكَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » .

وهَجَرِي الشَّخْصَ دَابَهُ وَشَأْنَهُ ، واتّحدتْ بعضها نحو : « وَالَّذِينَ يَمْسُكُونَ بِالْكِتَابِ  
وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ » .

وقيام بعضها مقام مضاف إلى العائد نحو : « وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ  
بِأَنْفُسِهِنَّ » والمعنى يترَبَّصُ أَزْوَاجَهُمْ ، فأقيم ضمير الأزواج مقام الأزواج المضاف إلى ضمير الذين .  
(٢) في (د) : أو وصف ، وفي (س) : أو صفة لفظاً أو محلاً .

(٣) في (س) : أو معمولاً - وذلك كقوله : « أَضْخُ قَالَذِي تَوْصَى بِهِ أَنْتَ مَفْلَحٌ » أي أنت  
مفلح به .

(٤) زاد في (س) فقط بعد قوله : « خلافاً للكوفيّين » : ولا يجوز حذفه في نحو زيد ما  
أظرفه ، خلافاً للفراء .

ويغنى عن الخبر باطرادٍ ظرفٌ ، أو حرفٌ جرٌّ تامٌّ معمولٌ  
 فى الأجود لاسمِ فاعلٍ كونٍ مطلقٍ ، وفاقاً للأخفش تصريحاً ،  
 ولسيبويه إيماءً ، لا لفعله <sup>(١)</sup> ولا للمبتدأ ولا للمخالفة ، خلافاً  
 لزاعمى ذلك ، وما يُغزى للظرف من خبرية وعملٍ فالأصحُّ  
 كونه لعامله ، وربما اجتمعاً لفظاً .

ولا يُغنى ظرفُ زمانٍ غالباً عن خبر اسمٍ عينٍ مالم يُشبه اسمَ  
 المعنى بالحدوث وقتاً دونَ وقت ، أو تُنَوَّ <sup>(٢)</sup> إضافةً معنى إليه ،  
 أو يَعْمَ . واسمُ الزمانِ خاصٌّ ، أو مسْئولٌ به عن خاصٍّ . ويغنى  
 عن خبر اسمٍ معنى مطلقاً ، فإن وقع فى جميعه أو أكثره وكان  
 نكرةً رُفِعَ غالباً ، ولم <sup>(٣)</sup> يمتنع نصبه ولاجره بـ « فى » ، خلافاً  
 للكوفيّين . وربما رُفِعَ خبراً <sup>(٤)</sup> الزمانُ الموقوعُ فى بعضه ، ويُفَعَلُ  
 ذلك بالمكانِ المتصرفِ بعدَ اسمٍ عينٍ : راجحاً إن كان المكانُ  
 نكرةً ، ومرجوحاً إن كان معرفةً ، ولا يُخَصَّصُ رفعُ المعرفة بالشعر ،  
 أو بكونه بعدَ اسمٍ مكانٍ ، خلافاً للكوفيّين .

(١) فى (م) : لا فعله .

ونسب هذا القول إلى سيبويه ، وهو قول الفارسي والزمخشري والتقدير عندهم : زيد  
 استقر عندك أو فى الدار ، لأن الأصل فى العمل عندهم الأفعال .

(٢) فى هذه العبارة اضطراب فى بعض النسخ ، فى (س) : أوتنوى ، وفى (شع) : أوتغنى ..  
 ثم قال : وفى بعض النسخ : أوتنوى ، وفى بقية النسخ : أوتعم ، وقد أخذت بالأنسب للمعنى  
 والسياق مع ثباته فى أكثر النسخ ، ومثاله : أكلَ يوم ثوب تلبسه ؟ أى : تجدد . ومنه :  
 أكلَ عامَ نعمٍ تحوونه يلقحه قوم وتتجونه

أى : إحراز نعم .

(٣) فى (م) : ولا يمتنع .

(٤) فى (م، شع) : خبر الزمان .

وَيَكْثُرُ رَفْعُ الْمُؤَقَّتِ الْمُتَصَرِّفِ مِنَ الظَّرْفَيْنِ بَعْدَ اسْمِ عَيْنِ  
مَقْدَرٍ إِضَافَةٌ بَعْدَ إِلَيْهِ . وَيَتَعَيَّنُ النِّصْبُ فِي نَحْوِ : « أَنْتَ مِنْى  
فَرَسَخِينَ » ، بِمَعْنَى : أَنْتَ مِنْ أَشْيَاعِ مَا سَرْنَا فَرَسَخِينَ ،  
وَنِصْبُ الْيَوْمِ إِنْ ذَكَرَ مَعَ الْجُمُعَةِ وَنَحْوَهَا مِمَّا يَتَضَمَّنُ عَمَلًا  
جَائِزًا ، لَا إِنْ ذَكَرَ مَعَ الْأَحَدِ وَنَحْوَهُ مِمَّا لَا يَتَضَمَّنُ عَمَلًا ، خِلَافًا  
لِلْفَرَاءِ وَهَشَامِ ، وَفِي الْخَلْفِ مُخْبِرًا بِهِ عَنِ الظَّهْرِ رَفْعٌ وَنِصْبٌ ،  
وَمَا أَشْبَهَهُمَا كَذَلِكَ ، فَإِنْ لَمْ يَتَصَرَّفْ كَالْفَوْقِ وَالتَّحْتَ لَزِمَ نِصْبُهُ .  
وَيُغْنِي عَنِ خَبَرِ اسْمِ عَيْنٍ بَاطِرَادٍ مَصْدَرٌ يُوَكِّدُهُ مَكْرَرًا أَوْ  
مَحْصُورًا ، وَقَدْ يُرْفَعُ خَبَرًا ، وَقَدْ يُغْنِي عَنِ الْخَبَرِ غَيْرُ مَا ذَكَرَ  
مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ مَفْعُولٍ بِهِ أَوْ حَالٍ .

وَقَدْ يَكُونُ لِلْمَبْتَدَأِ خَبَرَانِ فَصَاعِدًا بَعْطِفٍ وَغَيْرِ عَطْفٍ ،  
وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ مَا تَعَدَّدَ لَفْظًا دُونَ مَعْنَى ، وَلَا مَا تَعَدَّدَ لَتَعَدَّدَ صَاحِبِهِ  
حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا . وَإِنْ <sup>(١)</sup> تَوَالَتْ مَبْتَدَأَاتُ أَخْبَرَ عَنْ آخِرِهَا ،  
مَجْعُولًا هُوَ وَخَبَرُهُ خَبَرٌ مَتْلُوهُ ، وَالْمَتْلُوُّ مَعَ مَا بَعْدَهُ خَبَرٌ مَتْلُوهُ  
إِلَى <sup>(٢)</sup> أَنْ يَخْبَرَ عَنِ الْأَوَّلِ بِتَالِيهِ مَعَ مَا بَعْدَهُ ، وَيُضَافُ غَيْرُ  
الْأَوَّلِ إِلَى ضَمِيرِ مَتْلُوهِ ، أَوْ يَجَاءُ بَعْدَ خَبَرِ الْآخِرِ بِرَوَابِطِ  
الْمَبْتَدَأَاتِ أَوَّلٌ لِآخِرٍ ، وَتَالٍ لِمَتْلُوٍّ .

(١) فِي (س) : فَا ن .

(٢) فِي (ح) شَطَبَ عَلَى «إِلَى» وَكَتَبَ فَوْقَهَا : «إِلَا» .



(فصل) : تَدْخُلُ الْفَاءُ عَلَى خَبَرِ الْمَبْتَدِئِ :

وجوباً بعد « أَمَّا » ، إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ أَوْ مُقَارَنَةٍ <sup>(١)</sup> قَوْلٍ  
أَغْنَى عَنْهُ الْمَقُولُ <sup>(٢)</sup> .

وجوازاً بعد مبتدئٍ واقعٍ موقعٍ « من » الشرطيّةِ أَوْ « ما »  
أُخْتِهَا ، وهو : « ال » الموصولةُ بمستقبلٍ عامٍّ ، أَوْ غَيْرُهَا مَوْصُولًا  
بظرفٍ أَوْ شَبِيهِهِ أَوْ بِفِعْلٍ صَالِحٍ لِلشَّرْطِيَّةِ ، أَوْ نَكْرَةٍ عَامَّةٍ مَوْصُوفَةٌ  
بِأَحَدِ الثَّلَاثَةِ ، أَوْ مُضَافٌ إِلَيْهَا مَشْعُرٌ بِمَجَازَاةٍ <sup>(٣)</sup> ، أَوْ مَوْصُوفٌ  
بِالْمَوْصُولِ الْمَذْكُورِ ، أَوْ مُضَافٌ إِلَيْهِ . وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى خَبَرِ كُلِّ  
مُضَافٍ <sup>(٤)</sup> إِلَى غَيْرِ مَوْصُوفٍ ، أَوْ إِلَى مَوْصُوفٍ بِغَيْرِ مَا ذَكَرَ ،  
وَعَلَى خَبَرِ مَوْصُولٍ غَيْرِ وَاقِعٍ مَوْقِعَ « مَنْ » الشرطيّةِ وَلَا « مَا » أُخْتِهَا ،  
وَلَا تَدْخُلُ عَلَى خَبَرٍ غَيْرِ ذَلِكَ ، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ ، وَتُزِيلُهَا نَوَاسِخُ  
الْإِبْتِدَاءِ إِلَّا « إِنَّ » وَ « أَنَّ » وَ « لَكِنْ » عَلَى الْأَصَحِّ .

---

(١) فِي (د) : إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ ، أَوْ نَدْوَرٍ أَوْ مُقَارَنَةٍ ، وَفِي (شَد) : أَوْ فِي نَدْوَرٍ مُقَارَنَةٍ .

(٢) فِي (شَع) : أَوْ مُقَارَنَةٍ قَوْلٍ ، أَعْنَى عِنْدَ الْقَوْلِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى :

« فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ؟ » أَيْ : فَيَقَالُ لَهُمْ : أَكْفَرْتُمْ ؟ .

(٣) أَيْ : أَوْ نَكْرَةٍ عَامَّةٍ مُضَافٌ إِلَيْهَا شَيْءٌ مَشْعُرٌ بِمَجَازَاةٍ نَحْوُ : كُلُّ رَجُلٍ عِنْدَهُ حَزْمٌ

فَيَسْعَدُ . (شَد) .

(٤) فِي (ص) : مُضَافٍ .

### ١٣- باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

فبلا شرط : « كان » و « أضحى » و « أصبح » و « أمسى »  
و « ظل » و « بات » و « صار » و « ليس » ، وصلة لـ « ما » الظرفية :  
« دام » ، ومنفية بثابت النفي مذكور غالباً متّصل لفظاً أو  
تقديراً أو مطلوبة النفي : « زال » ماضى يزال و « انفك »  
و « برح » و « فتي » و « فتأ » و « أفتأ » و « وني »<sup>(١)</sup> و « رام »  
مرادفتاها ، وكلها تدخل على المبتدأ إن لم يُخبر عنه بجملة  
طلبية ولم يلزم التصدير أو الحذف أو عدم التصرف ، أو  
الابتدائية<sup>(٢)</sup> لنفسه<sup>(٣)</sup> أو مصحوب<sup>(٤)</sup> لفظي ، أو معنوي ،  
وندر : « وكوني بالمكارم ذكريني » . . ، فترفعه ويسمى اسماً  
وفاعلاً ، وتنصب خبره ويسمى خبراً ومفعولاً ، ويجوز  
تعدّده ؛ خلافاً لابن درستويه .

وتختص « دام » والمنفى بـ « ما » بعدم الدخول على ذي  
خبر مفردٍ طلبيّ ، وتسمى نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع<sup>(٥)</sup> ،

(١) في (م) : ووني .

(٢) في (م) : أو ابتدائية .

(٣) نحو أقل رجل يقول ذلك . أى . ما يقول .

(٤) في (د، س) : أو لمصحوب .

(٥) في (م) : بالمرفوع .

لَا لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى زَمَنِ دُونَ حَدَثٍ ، فَلِأَصَحِّ دَلَالَتُهَا عَلَيْهِمَا  
 إِلَّا « لَيْسَ » . وَإِنْ أُريدَ بـ « كَانَ » ثَبَتَ أَوْ كَفَلَ أَوْ غَزَلَ ؛ وَبِتَوَالِيهَا  
 الثَّلَاثِ دَخَلَ فِي الضُّحَى وَالصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ ، وَبـ « ظَلَّ » دَامَ أَوْ  
 طَالَ ، وَبـ « بَاتَ » نَزَلَ لَيْلًا ، وَبـ « صَارَ » رَجَعَ أَوْ ضَمَّ أَوْ قَطَعَ ،  
 وَبـ « دَامَ » بَقِيَ أَوْ سَكَنَ ، وَبـ « بَرِحَ » ذَهَبَ أَوْ ظَهَرَ ، وَبـ « وَفَى »  
 فَتَرَ ، وَبـ « رَامَ » ذَهَبَ أَوْ فَارَقَ ، وَبـ « انْفَكَ » خَلَصَ أَوْ انفَصَلَ ،  
 وَبـ « فَتَأَّ » سَكَنَ أَوْ أَطْفَأَ ؛ سُمِّيَتْ تَامَةً ، وَعَمِلَتْ عَمَلَ مَارَادَفَتْ .

وَكُلُّهَا تَتَصَرَّفُ إِلَّا « لَيْسَ » وَ « دَامَ » ، وَلِتَصَارِيفُهَا مَالَهَا ،  
 وَكَذَا سَائِرُ الْأَفْعَالِ . وَلَا تَدْخُلُ « صَارَ » وَمَابَعْدُهَا عَلَى مَا خَبَرَهُ فَعْلٌ  
 مَاضٍ ، وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَيْهِ « لَيْسَ » ، إِنْ كَانَ ضَمِيرَ الشَّانِ ،  
 وَيَجُوزُ دَخُولُ الْبَوَاقِ عَلَيْهِ مَطْلَقًا ؛ خِلَافًا لِمَنْ أَشْطَرَطَ فِي الْجَوَازِ  
 اقْتِرَانِ الْمَاضِي بِـ « قَدْ » ، وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ : « أَتَيْنَ زَيْدٌ » ؟  
 تَوْسِيطُ مَا نَفَى بغير « مَا » مِنْ زَالٍ وَأَخَوَاتِهَا ، لَا تَوْسِيطُ « لَيْسَ » ،  
 خِلَافًا لِلشَّلُوبِيِّينَ .

وَتَرَدُّ الْخَمْسَةُ الْأَوَائِلُ <sup>(١)</sup> بِمَعْنَى صَارَ ، وَيُلْحَقُ بِهَا مَارَادَفُهَا  
 مِنْ آخِ وَعَادَ وَآلَ <sup>(٢)</sup> وَرَجَعَ وَحَارَ وَأَسْتَحَالَ وَتَحَوَّلَ وَارْتَدَّ ،  
 وَنَدَرَ الْإِلْحَاقُ بِصَارَ فِي « مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ » ؛ وَقَعْدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ ،

(١) فِي (شع) : الْأَوَّلَى .

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (د) :

والأصح<sup>(١)</sup> ألا يلحق بها «آل» ولا «قعد» مطلقاً ؛ وألاً يجعل من هذا الباب «غدا» و«راح» ، ولا «أسحر» وأفجر وأظهر . وتوسط أخبارها كلها جائز ما لم يمنع مانع أو موجب ، وكذا تقديم خبر «صار» وما قبلها جوازاً ومنعاً ووجوباً .

وقد يقدم خبر «زال» وما بعدها منفيةً بغير «ما» ، ولا يطلق المنع ؛ خلافاً للفرأء ؛ ولا الجواز ، خلافاً لغيره من الكوفيين ، ولا يتقدم خبر «دام» اتفاقاً ، ولا خبر «ليس» على الأصح ؛ ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملةً ، خلافاً لقوم ، ويمنع تقديم الخبر الجائز التقديم تأخر مرفوعه<sup>(٢)</sup> ، ويُقْبَحُ تأخر منصوبه<sup>(٣)</sup> ، ما لم يكن ظرفاً أو شبهه ، ولا يمتنع هنا تقديم خبر مشارك في التعريف وعدمه إن ظهر الإعراب . وقد يخبر هنا وفي باب «إن» بمعرفة عن نكرة اختياراً .

(فصل) : يقترن بإلاً الخبر المنفى إن قصد إيجابه وكان قابلاً ، ولا يفعل ذلك بخبر «برح» وأخواتها ، لأن نفياً إيجاباً ، وما ورد منه بـ «إلاً» مؤول .

(١) في (شع) : والصحيح .

(٢) في (شع) : تأخير مرفوعه — فلا يقال : قائماً كان زيد أبوه بمعنى :

كان زيد قائماً أبوه ، ولا : آكلا كان زيد طعامك أبوه بمعنى : كان زيد آكلاً أبوه طعامك ،

لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله .

(٣) في (شع) : تأخير منصوبه ، فيقبح : آكلا كان زيد طعامك .



وتختص « ليس » بكثرة مجيء أسميها نكرة محضة ،  
وبجواز<sup>(١)</sup> الاختصار عليه دون قرينة ، واقتران خبرها بواو  
إن كان جملة موجبة بإلا<sup>(٢)</sup> ، وتشاركها في الأول « كان » بعد  
نفي أو شبهه ، وفي الثالث بعد نفي . وربما شُبِّهَت الجملة  
المخبِّرُ بها في ذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقاً .

وتختص « كان » بمرادفة « لم يزل » كثيراً ، وبجواز زيادتها  
وسطاً باتفاق ، وآخرها على رأى . وربما زيد « أصبح » و « أمسى »  
ومضارع « كان » ، و « كان » مُسندَةً إلى ضمير ما ذكر ، أو بين  
جارٍّ ومجرور . وتختص كان أيضاً بعد « إن » أو<sup>(٣)</sup> « لو »  
بجواز حذفها مع أسميها إن كان ضمير ما عليم من غائب أو حاضر ،  
فإن حُسِّنَ مع المحذوفة بعد « إن » تقدير فيه أو معه ، أو نحو  
ذلك ، جاز رفع ما وليها وإلا تعين نصبه ؛ وربما جرَّ مقروناً  
بـ « إن لا » أو بـ « إن » وحدها ، إن عاد اسم « كان » إلى مجرورٍ  
بحرفٍ ، وجعل ما بعد الفاء الواقعة جواب « إن » المذكورة خبراً  
مبتدأً أولى من جعله خبر « كان » مضمرةً ، أو مفعولاً بفعل  
لائقٍ ، أو حالاً ؛ وإضمارُ كان الناقصة قبل الفاء أولى من التامة ،  
وربما أضمرت الناقصة بعد « لَدُنْ » وشبهها ، وألزم حذفها

(١) في (شع) : ويجوز .

(٢) في (ص) : بالأول .

(٣) في (م، شع) : بعد إن ولو .

معوّضاً منها « ما » بعد « أن » كثيراً وبعد « إن » قليلاً ، ويجوز حذف لامها الساكن جزماً ، ولا يمنع ذلك ملاقة ساكن ، وفاقا ليونس<sup>(١)</sup> .

ولايلى عند البصريين « كان » وأخواتها غير ظرفٍ وشبهه ، من معمول<sup>(٢)</sup> خبرها ، وأغترف ذلك بعضهم مع اتصال العامل ، وما أوهم خلاف ذلك قدر فيه البصريون ضمير الشأن اسماً<sup>(٣)</sup> .

(فصل) : ألحق الحجازيون بـ « ليس » « ما » النافية ، بشرط تأخر الخبر وبقاء نفيه وفقد « إن » ، وعدم تقدّم غير ظرف أو شبهه من معمول الخبر ، و « إن » المشار إليها زائدة كافةً لانافية ، خلافاً للكوفيين ؛ وقد تُزاد قبل صلة « ما » الاسمية والحرفية ، وبعد « ألا » الاستفتاحية ، وقبل مدّة الإنكار .

وليس النصبُ بعد « ما »<sup>(٤)</sup> لسقوط باء<sup>(٥)</sup> الجرّ<sup>(٦)</sup> ، خلافاً للكوفيين ، ولا يُغنى عن اسمها<sup>(٧)</sup> بدلٌ مُوجب ، خلافاً

(١) فى (س) : خلافاً ليونس .

(٢) فى (شع) : من معمول الخبر — فيمتنع : كان طعامك زيد آكلاً ، خلافاً للكوفيين ، ويجوز : كان عندك زيد قائماً .

(٣) فى (د) : قدر فيه ضمير الشأن اسماً ، خلافاً للكوفيين . وفى (س، ص) : قدر فيه البصريون ضمير الشأن : ومثاله قول الشاعر :

قنافذ هذّاجون حول بيوتهم بما كان لإياهم عطية عودا

(٤) فى (م، شع) : بعدها بسقوط .

(٥) فى (شع) : حرف الجر .

(٦) فى (ص) : الخبر .

(٧) فى (شع) : اسم ما .

لِلأَخْفَشِ ، وَقَدْ تَعَمَلْ مُتَوَسِّطاً خَبَرُهَا وَمَوْجِباً بِإِلَا ، وَفَاقاً  
لِسَيِّبَوِيهِ فِي الْأَوَّلِ ، وَلِيُونَسَ فِي الثَّانِي ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى خَبَرِهَا  
بِـ « بَلْ » وَ « لَكِنْ » مُوَجَّبٌ فَيَتَعَيَّنُ رَفْعُهُ .

وَتُلْحَقُ بِهَا « إِنْ » النّافيةُ قَلِيلاً ، وَ « لَا » كَثِيراً ، وَرَفْعُهَا  
مَعْرِفَةٌ نَادِرٌ ، وَتُكْسَعُ <sup>(١)</sup> بِالتَّاءِ فَتَخْتَصُّ بِالْحَيْنِ أَوْ مُرَادِفِهِ ،  
مُقْتَصِراً عَلَى مَنْصُوبِهَا بِكَثْرَةِ ، وَعَلَى مَرْفُوعِهَا بِقَلَّةِ ، وَقَدْ يُضَافُ إِلَيْهَا  
« حِينَ » لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرَا ، وَرَبَّمَا اسْتَغْنَى <sup>(٢)</sup> مَعَ <sup>(٣)</sup> التَّقْدِيرِ عَنْ « لَا »  
بِالتَّاءِ وَتُهْمَلُ <sup>(٤)</sup> « لَا تَ » عَلَى الْأَصَحِّ إِنْ وَلِيَهَا <sup>(٥)</sup> « هُنَا » .

وَرَفْعُ مَا بَعْدَ « إِلَّا » فِي نَحْوِ « لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ » ،  
لِغَةِ تَمِيمٍ ، وَلَا ضَمِيرٍ فِي « لَيْسَ » خِلَافاً لِأَبِي عَلَى ، وَلَا تَلْزَمُ حَالِيَّةُ  
الْمَنْفَى بِـ « لَيْسَ » وَ « مَا » ، عَلَى الْأَصَحِّ .

وَتُزَادُ الْبَاءُ كَثِيراً فِي الْخَبَرِ الْمَنْفَى بِـ « لَيْسَ » وَ « مَا » أُخْتِهَا ،  
وَقَدْ تَزَادُ بَعْدَ نَفْيِ فِعْلِ نَاسِخٍ لِلْإِبْتِدَاءِ ، وَبَعْدَ « أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ » <sup>(٦)</sup>  
وَشَبِيهِهِ ، وَبَعْدَ « لَا » التَّبَرُّثِ <sup>(٧)</sup> « وَهَلْ » <sup>(٨)</sup> وَ « مَا » الْمَكْفُوفَةِ بِـ « إِنْ »

---

(١) فِي (م) : وَلَا تَ ، بِالتَّاءِ .

(٢) فِي (شع) : اسْتَغْنَى بِهِ .

(٣) فِي (م) : عَنْ التَّقْدِيرِ .

(٤) فِي (شع) : وَتُهْمَزُ .

(٥) فِي (ح) : وَلِيَتْهَا .

(٦) فِي (م) : أَنَّ اللَّهَ .

(٧) فِي (د) : وَبَعْدَ لَا وَهَلْ ... الْخ .

(٨) فِي (م) : وَبَلْ .

والتبسيمية ، خلافاً لأبي عليٍّ والزمخشريّ ، وربما زيدتُ في الحال  
المنفية ، وخبر إنَّ ولكنَّ .

وقد يُجرُّ المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها ،  
ويندُر ذلك بعد غير « ليس » و « ما » ، وقد يُفعل ذلك في  
العطف على منصوب اسم الفاعل المتصل ؛ وإنَّ وليَّ العاطف بعد  
خبر « ليس » أو « ما » وَصِفُ يَتْلُوهُ سَبَبِيٌّ أُعْطِيَ الوصفُ مَالَهُ  
مفرداً ، ورُفِعَ به السببيُّ ، أَوْجَعُلاً مَبْتَدَأً وخبراً ، و (إنَّ) <sup>(١)</sup> تَلَاهُ  
أَجْنَبِيٌّ عُطِفَ بِهِ « ليس » على اسمها ، والوصفُ على خبرها <sup>(٢)</sup> ،  
وإنَّ جُرَّ بالباء جاز على الأصحَّ جُرَّ الوصفُ المذكور <sup>(٣)</sup> ، ويتعيَّن  
رفعه بعد « ما » .

---

(١) في (شع) : فإن .

(٢) نحو : ليس زيد قائماً ولا قاعداً عمرو . فعمر و مرفوع لعطفه على اسم ليس ، وقاعداً  
منصوب لعطفه على خبرها ، ويجوز رفع الوصف على الخبرية للأجنبي ، أو على الابتدائية ،  
ولا يجوز نصب الوصف هنا مع « ما » لأن خبرها لا يتقدم على اسمها .

(٣) نحو : « ليس زيد بذاهب ولا قائم عمرو » يجر قائم بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة

ومنه :

وليس يسئدني حنفته ذو تقدمٍ      لحربٍ ولا مسنسى العمر مُحجِّمٌ



## ١٤ - باب أفعال المقاربة

منها للشروع في الفعل : « طَفِقَ » و « طَبِقَ » و « جَعَلَ » و « أَخَذَ »  
و « عَلِقَ » و « أَنْشَأَ » و « هَبَّ » و « قَامَ » ، وللمقاربتة : « هَلْهَلَ » و « كَادَ »  
و « كَرَبَ » و « أَوْشَكَ » و « أَلَمَّ » <sup>(١)</sup> و « أَوْلَى » ، ولرجائه :  
« عَسَى » و « حَرَى » و « اخلَوَلَقَ » ، وقد ترد « عسى » إشفاقاً ؛  
ويلازمهن لفظ المضى ، إلا « كَادَ » و « أَوْشَكَ » و « جَعَلَ » <sup>(٢)</sup> .  
وعملها في الأصل عَمَلُ « كَانَ » ، لكن التزم كون خبرها  
مضارعاً مجرداً <sup>(٣)</sup> مع « هَلْهَلَ » وما قبلها ، ومقرونناً بـ « أَنْ »  
مع « أَوْلَى » وما بعدها ، وبالوجهين مع البواقي ، والتجريد مع  
« كَادَ » و « كَرَبَ » أعرف ، و « عسى » و « أَوْشَكَ » بالعكس ،  
وربما جاء خبراهما مفردين منصوبين .

وخبر « جَعَلَ » جملة اسمية ، أو فعلية مصدرية بـ « إِذَا » أو

(١) سقطت من بعض النسخ ، ونبه عليها في (شع) ومنه في الحديث :

« لولا أنه شيء قضاها الله لألم أن يذهب بصره » .

(٢) سقطت من (ح، م، شع) وضرب عليها في (ص) وذكر في (س) بدلاً منها : وألم ،

وذكر في (شع) بعد أن أسقطها : فالأربعة عشر الباقية لا يستعمل منها إلا الماضي ، وعددها كلها  
سبعة عشر . انتهى .

(٣) في (شع) : مجرداً من أن . ومثاله :

قامت تلوم وبعض اللوم آونة مما يضر ولا يبقى له نفل

وكذا بقية الأفعال ، وذلك لأن « أَنْ » تقتضى الاستقبال والشروع ينفيه .

«كلما» ، ونُدِّرُ إِسْنَادَهَا إِلَى ضَمِيرِ الشَّانِ ودخول النفي عليها <sup>(١)</sup> . وليس المقرون بـ «أَنَّ» خبراً عند سيبويه ؛ ولا يتقدَّم هنا الخبرُ ، وقد يتوسَّطُ ، وقد يُحذفُ إنْ عَلِمَ ، ولا يخلو الاسم من الاختصاص غالباً .

ويُسند «أَوْشَكَ» و«عَسَى» و«اخْلَوْلَقْ» لِأَنَّ يَفْعَلُ فيغنى عن الخبر ولا يختلفُ لفظُ المُسند <sup>(٢)</sup> لاختلاف ما قبله ، فإن أُسند إلى ضميره اسماً أو فاعلاً طابقَ صاحبه معها كما يطابقُ مع غيرها ، وإن كان لحاضر أو غائبات جاز كسرُ سين «عسى» ، وقد يتَّصل بها الضمير الموضوع للنصب اسماً عند سيبويه حملاً على «لعلَّ» ، وخبراً مقدِّماً عند المبرد ، ونائباً عن المرفوع عند الأنخفش ، وربَّما اقتصر عليه .

ويتعيَّن عَوْدُ الضمير من الخبر إلى الاسم ، وكونُ الفاعل غيره قليل . وتُنْفَى «كَادَ» إعلاماً بوقوع الفعل عسيراً ، أو بَعْدِهِ وعدمِ مقاربتِهِ ، ولا تُزَادُ ، خلافاً للأنخفش ، وأُسْتَعْمِلَ مضارعُ «كَادَ» و«أَوْشَكَ» ، وندرَ اسمُ فاعلِ «أَوْشَكَ» و«كَادَ» ، ومضارع «طَفِقَ» <sup>(٣)</sup> .

---

(١) هذه العبارة سقطت من بعض النسخ ، ونبه على ذلك في (شع) وقال : ولم يتعرض له المصنف في الشرح ، ومثل للمسألة الأولى : جعل زيد كلما جاءه عمرو يضربه . وقال : إنه يحتاج إلى سماع . ومثل للثانية بما حكاه الزاهد أنه يقال : عسى زيد قائم ، على أن في عسى ضمير الشأن ومثل للثالثة : ما جعل زيد ينظم ..

(٢) في (د) : ولا يختلف السند .

(٣) سقطت من (د، س، م، شع) : وثبتت في (ص) وهامش (ح) .

## ١٥ - باب الأحرفِ الناصبةِ الاسمَ الرافعةِ الخبرَ

وهي «إِنَّ» للتوكيد، و«لَكِنَّ» للاستدراك، و«كَأَنَّ» للتشبيه  
وللتحقيق أيضاً على رأى، و«لَيْتَ» للتمنى، و«لَعَلَّ» للترجى  
وللإشفاق<sup>(١)</sup> والتعليل<sup>(٢)</sup> والاستفهام. ولهن شَبَهٌ  
بـ«كان» الناقصة، في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما،  
فعملت عملها معكوساً ليكونا معهن كمفعولٍ قُدِّمَ وفاعلٍ  
أُخِّرَ تنبيهاً على الفرعية<sup>(٣)</sup>، ولأنَّ معانيها في الأخبار، فكانت  
كالْعَمَدِ، والأسماء كالفضلاتِ، فأُعْطِيَا إعرابيهما<sup>(٤)</sup>،  
ويجوز نصبهما بـ«لَيْتَ»، عند الفراء، وبالخمسَةِ عند بعضِ  
أصحابه، وما أُسْتُشْهِدَ به محمولٌ على الحال، أو على إضمارِ  
فِعْلٍ، وهو رأى الكسائي. وما لَا تَدْخُلُ عليه «دَامَ» لَا تَدْخُلُ عليه  
هذه الأحرف<sup>(٥)</sup>، وربَّما دخلت «إِنَّ» على ما خبره نهى<sup>(٦)</sup>.

(١) الترجى للمحبوب والاشفاق للمكروه.

(٢) في (شع) : والتعليل.

(٣) لأن الأصل تقديم المرفوع. وزاد بعدها في (س) فقط، وتكميلاً لهما مع الابتداء  
ونواسخه الأقسام الممكنة وهي : رفعان ونصبان ورفع قبل نصب والعكس. ويظهر أنه زيادة  
ناسخ.

(٤) في (ح) : إعرابيهما.

(٥) في (م) : وما لَا تَدْخُلُ عليه هذه الأحرف. وهو سهو أسقط «دَامَ» وما بعدها فأفسد

المعنى. وسقطت «هذه» من (د).

(٦) في (م) : خبره هي.

وللجزئين بعد دخولهنَّ مالهما مجردين ، لكنَّ يجب هنا تأخير الخبر ، ما لم يكن ظرفاً أو شبهه فيجوز توسيطه ، ولا يُخصَّ حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر ، وقلَّما <sup>(١)</sup> يكون إلا ضمير الشأن ، وعليه يُحمل : « إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ » لا على زيادة « مِنْ » ، خلافاً للكسائي .

وإذا علِم الخبر جاز حذفه مطلقاً ، خلافاً لمن أشرط تنكير الاسم . وقد يسُدُّ مسدده واوُ المصاحبة ، والحال <sup>(٢)</sup> ، والتَّزَم الحذفُ في « لَيْتَ شَعْرَى » مُردِّفاً باستفهام <sup>(٣)</sup> .

وقد يُخبر هنا — بشرط الإفادة — عن نكرة بنكرة أو بمعرفة . ولا يجوز نحو : « إِنَّ قَائِماً الزَّيْدَانِ » ، خلافاً للأخفش والفراء ، ولا نحو : « ظَنَنْتَ قَائِماً الزَّيْدَانِ » خلافاً للكوفيَّين .

( فصل ) : يستدام كسرُ « إِنَّ » ما لم تؤوَّل هي ومعمولُها بمصدر ، فإن لَزِم التأويلُ لَزِم الفتحُ ، وإلا فوجهان <sup>(٤)</sup> .

---

(١) في (س، ص، م، شع) : وقل ما يكون .

(٢) سقطت من (م) .

(٣) كقوله :

ألا ليت شعري هل أبين ليلة بواد وحولي لأذخر وجيل

فالخبر محذوف وجوباً أي : ليت شعري بكذا ثابت أو موجود ، لأنه بمعنى : ليتني أشعر ، وجملة الاستفهام في موضع نصب بشعري ، وهو مصدر .

(٤) في (م) : فالوجهان .



فلامتناع التأويل كُسِرَتْ : مبتدأة ، وموصولاً بها ،  
وجواب قَسَم ، ومحكية بقولٍ ، وواقعة موقع الحال ، أو  
موقع خبرِ اسم عينٍ ، أو قبلَ لامٍ معلقةٍ .

وللزوم التأويل فُتِحَتْ بعد « لو » و « لولا » <sup>(١)</sup> و « ما »  
التوقيتية ، وفي موضع مجرور ، أو مرفوع فعل أو منصوبه  
غير خبر .

ولإمكان الحالين أُجيزَ الوجهان بعد : أوَّلُ قولي ، و « إذا » <sup>(٢)</sup>  
للمفاجأة <sup>(٣)</sup> ، وفاء الجواب ، وتفتح بعد « أمّا » بمعنى  
حقاً ، وبعد « حتى » غير الابتدائية ، وبعد « لا جرم » غالباً ؛  
وقد تُفْتَحُ عند الكوفيين بعد قَسَمٍ مالم توجد اللام .

(فصل) : يجوز دخول لام الابتداء بعد « إن » المكسورة على  
أسمها المفصول ، وعلى خبرها <sup>(٤)</sup> المؤخر عن الاسم ، وعلى  
معموله مقدماً عليه بعد الاسم ، وعلى الفصل المسمى عماداً ،  
وأوَّلُ جُزْئ <sup>(٥)</sup> الجملة الاسمية المخبر بها أولى من ثانيهما .

---

(١) سقطت من (م، شع) ولكنه مثل لها في (شع) بقوله تعالى « فلولاً أنه كان من المسبحين » .

(٢) في (د) : وإذ .

(٣) في (ص) : المفاجئة . ومثاله قول الشاعر :

و كنت أرى زيدا كما قيل سيداً إذا أنه عبد القفا والهازم

روى بالفتح على تقدير المصدرية ، وهو مبتدأ خبره محذوف . أى : فإذا عبوديته ثابتة ، وبالكسر  
على عدم التأويل بالمصدر .

(٤) في (شع) : وعلى الخير .

(٥) في (م) : جزء .

وربما دخلتُ على خبر « كان » الواقعة خبراً لـ « إن » (١) .  
ولا تدخل على أداة شرط ، ولا على فعلٍ ماضٍ متصرفٍ خالٍ  
من « قد » ، ولا على معموله المتقدم ، خلافاً للأخفش ، ولا على  
حرف نفي (٢) إلا في نُدور ، ولا على جواب الشرط ، خلافاً  
لابن الأنباري ، ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر ، خلافاً  
للکسائي ؛ وقد يليها حرف التنفيس ، خلافاً للکوفيّين ، وأجازوا  
دخولها بعد « لكن » ولا حجة فيما أوردوه لشذوذه وإمكان  
الزيادة ، كما زيدت مع الخبر مجرداً أو معمولاً لأمسى أو  
« زال » (٣) ، أو « رأى » (٤) أو « أن » ، أو « ما » ؛ وربما زيدت  
بعد « إن » قبل الخبر المؤكّد بها ، وقبل همزتها مبدلة هاء  
مع (٥) تأكيد الخبر أو تجريده ، فإن صحبت (٦) ، بعد  
« إن » (٧) نون توكيد أو ماضياً متصرفاً عارياً من « قد »  
نوى قسّم وأمتنع الكسر .

(١) في (م، ح، شع) : خير إن ، ومثاله ما ثبت في بعض نسخ البخاري من قول أم  
حبيبة رضي الله عنها : «إني كنت عن هذا لغنية» .

(٢) في (ص) : ولا تدخل على حرف نفي . وهذه العبارة مقدمة في (ص) على قوله :  
وربما دخل ...

(٣) كقول الشاعر :

وما زلت من ليلي لدن أن عرفتها لكاهنم المقصي بكل مراد

(٤) في (م) : أو أرى ، وفي (ص) : ذكر الفعلين وضرب على « أرى » ، ومثل له في  
(شع) بقوله :

رأوك أني ضراء أعيت فثبتوا بكفيك أسباب المني والمآرب

(٥) في (م) : بعد تأكيد .

(٦) سقطت من (شع) .

(٧) في (س، م) : بعد أن معموله لفعل قلبي أو بعد نون التوكيد .

(فصل) : تُرَادِفُ «إِنَّ» «نَعَمْ» فلا إعمال ، وتخفف فيبطل الاختصاص ، ويغلب الإهمال ، وتلزم اللام بعدها فارقة إن خيف لبس بـ «إِنَّ» النافية ولم يكن بعدها نفى ، وليست غير الابتدائية ، خلافاً لأبي علي ، ولا يليها غالباً من الأفعال إلا ماضٍ ناسخٌ للابتداء<sup>(١)</sup> ، ويقاس على نحو : «إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا» وفاقاً<sup>(٢)</sup> للكوفيَّين والأخفش ، ولا تعمل عندهم ولا تؤكد<sup>(٣)</sup> بل تفيد النفي ، واللام الإيجاب . وموقع «لكن» بين متنافيين بوجه ما ، ويمنع<sup>(٤)</sup> إعمالها مخففة ، خلافاً ليونس والأخفش . وتلي «ما» «ليت» فتعمل وتهمل ، وقل الإعمال في «إنما» ، وعدم سماعه في «كأنما» و «لعلما» و «لكنما» ، والقياس سائغ .

(فصل) : لِتَأُولِ «أَنَّ» ومعموليها بمصدرٍ قد تقع أسماً لعوامل هذا الباب مفصلاً بالخبر ، وقد تتصل بـ «ليت» سادة مسددة معموليها ، ويمنع ذلك في «لعل» ، خلافاً للأخفش . وتخفف «أَنَّ» فينوي معها اسم لا يبرز إلا اضطراراً ، والخبر جملة اسمية مجردة أو مصدرية بـ «لا» أو بأداة شرط ، أو بـ «رُبَّ» ، أو بفعلٍ يقترب غالباً إن تصرف ولم يكن دعاءً ،

(١) نحو : «وإن كانت لكبيرة» . واحترز بقوله «غالباً» من نحو : إن قتلتم مسلماً .

(٢) في (م) خلافاً .

(٣) في (م) : ولا تأكيد .

(٤) في (د) : ويمتنع ، وفي (شع) : وتعمل .

ب «قد» ، أو ب «لو» ، أو بحرف تنفيس أو نفى .  
وتُخَفَّف «كَأَنَّ» فتَعْمَلُ في اسم كاسم «أَنَّ» المقدَّر ،  
والخبر جملة اسمية أو فعلية مبدوءة ب «كَمْ» أو «قَدْ» ، أو  
مفرد . وقد يبرز اسمها في الشعر . ويقال : «أما إن جزاك  
الله خيراً» ، وربما قيل : أن جزاك ، والأصل أنه .  
وقد يقال في «لعل» : «عل» و «لَعَن» و «عن» و «لأن»  
و «أن» و «رعن» و «رغن» و «لغن» و «لعلت» .  
وقد يقع خبرها «أن يفعل» بعد اسم عينٍ حملاً على  
«عسى» ، والجرب «لعل» ثابتة الأول أو محذوفته ،  
مفتوحة الآخر (١) أو مكسورته لغة عقيلية .

(فصل) : يجوز رفع المعطوف على اسم «إن» و «لكن» بعد  
الخبر بإجماع ، لا قبله مطلقاً ، خلافاً للكسائي ، ولا بشرط (٢)  
خفاء إعراب الاسم ، خلافاً للفراء ، وإن توهم ما رآياه قدّر  
تأخير المعطوف أو حذف خبر قبله ، وأن في ذلك ك «إن» على  
الأصح ، وكذا البواقى عند الفراء ، والنعت وعطف البيان  
والتوكيد كالمنسوق عند الجرّمى والفراء والزجاج ؛ ونذر :  
إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ، وأجاز الكسائي  
رفع المعطوف على أول مفعولي ظن إن خفي إعراب الثاني .

(١) في (م) : الأجزاء .

(٢) في (س، ص، شع) : ولا يشترط .



## ١٦ - باب « لا » العاملة عمل « إن »

إذا لم تُكرَّر <sup>(١)</sup> « لا » ، وقُصِدَ خلوصُ العموم <sup>(٢)</sup> باسم نكرةٍ يليها غيرَ معمولٍ لغيرِها ، عملت عملَ « إن » ، إلاَّ أنَّ الاسمَ إنْ لم <sup>(٣)</sup> يكن مضافاً ولا شبيهاً به رُكِبَ معها وُبنِيَ على ما كان يُنصَّب به ، والفتحُ في نحو : « ولا لذاتَ الشَّيبِ » أولى من الكسر . ورُفِعَ الخبرُ إنْ لم يركبَ الاسمُ مع « لا » بها عند الجميع ، وكذا مع التركيب على الأصح . وإذا عُلِمَ كُثْرُ حذفه عند الحجازيين ؛ ولم يُلفَظ به عند التميميين ؛ وربَّما أُبقِيَ <sup>(٤)</sup> وحُذِفَ الاسم .

ولا عملَ لـ « لا » في لفظِ المثني من نحو : « لا رَجُلَيْنِ فيها » ، خلافاً للمبرِّد ، وليست الفتحةُ في نحو : « لا أَحَدَ فيها » إعرابيةً ، خلافاً للزَّجاج والسَّيرافي ، ودخولُ الباءِ على « لا » يمنع التركيبَ غالباً ، وربَّما رُكِبَتِ النكرةُ مع « لا » الزائدة . وقد يُعامل غيرُ المضاف معاملةً في الإعراب ونزع التنوين

---

(١) في (د،م) : تتكرر .

(٢) فإن لم يقصد لم تعمل عمل « إن » بل تعمل عمل « ليس » نحو : لا رجل قائماً .

(٣) في (د،شع) : إذا لم .

(٤) في (شع) : بنى ، وهو خطأ من الناسخ .

والنون إن وليه مجرورٌ بلامٍ معلقةٌ بمحذوفٍ غير خبرٍ ، فإن فصلها جارٌّ آخرٌ أوظرفٌ أمتنعتُ المسألةُ في الاختيار ، خلافاً ليونس ، وقد يقال في الشعر : « لا أباك » ، وقد يُحمل على المضاف مُشابهه بالعمل فيُنزَع تنوينه .

(فصل) : إذا انفصل مصحوب « لا » ، أو كان معرفةً بطل العمل بإجماع ، ويلزم حينئذ التكرار في غير ضرورة ، خلافاً للمبرد وأبني كيسان ، وكذا التاليتها خبرٌ مفردٌ أو شبهه . وأُفِرِدَتْ في : « لا نَوَلُكَ أَنْ تَفْعَلَ » لتأوله بـ « لا ينبغي » ، وقد يؤول غير عبد الله وعبد الرحمن من الأعلام بنكرة فيعامل معاملتها بعد نزع ما فيه أو فيما أُضيف إليه من ألفٍ ولام ، ولا يعامل بهذه المعاملة ضميرٌ ، ولا اسمٌ إشارةً خلافاً للفراء ، ويُفْتَح أو يُرْفَع الأوّل من نحو . « لاحول ولا قوّة إلا بالله » فإن فُتِحَ فُتِحَ الثاني أو نُصِبَ أو رُفِعَ ، وإن رُفِعَ رَفَعَ الثاني أو فُتِحَ ، وإن سقطت « لا » الثانية فُتِحَ الأوّل ورُفِعَ الثاني أو نُصِبَ ؛ وربّما فُتِحَ منويّاً معه « لا » .

وتُنْصَبُ صفةٌ اسم « لا » أو تُرْفَعُ مطلقاً ، وقد تُجعل مع الموصوف كخمسة عشر إن أفردا أو اتصلا ، وليس رفعها مقصوراً على تركيب الموصوف ، ولا دليلاً على إلغائه « لا » ، خلافاً لابن برهان في المسألتين ، وللبدل الصالح لعمل « لا »

النصبُ والرُّفْعُ ، فإن لم يَصْلُحْ لِعَمَلِهَا تَعَيَّنَ رَفْعُهُ ، وكذا المعطوف نَسَقاً .

وإن كُرِّرَ اسْمُ «لا» المَفْرَدُ دُونَ فَصْلِ فُتِحَ الثَّانِي أَوَّلُ نَصْبٍ<sup>(١)</sup> . وَلِـ«لا» مَقْرُونَةٌ بِهَمْزَةٍ الِاسْتِفْهَامِ فِي غَيْرِ تَمَنٍّ وَعَرَضٍ مَالِهَا مَجْرَدَةٌ ، وَلَهَا فِي التَّمَنِّيِّ مِنْ لَزُومِ الْعَمَلِ وَمَنْعِ الْإِلْغَاءِ وَأَعْتِبَارِ الْإِبْتِدَاءِ مَا «كَيْتَ» ، خِلَافاً لِلْمَازْنِيِّ فِي جَعْلِهَا كَالْمَجْرَدَةِ .

وَيَجُوزُ إِلْحَاقُ «لا» الْعَامِلَةِ بِـ«لَيْسَ» فِيمَا لَا تَمَنِّيَّ فِيهِ مِنْ جَمِيعِ مَوَاضِعِهَا ، وَإِنْ لَمْ تُقْصَدِ الدَّلَالَةُ بِعَمَلِهَا عَلَى نَصُوصِيَّةِ الْعُمُومِ<sup>(٢)</sup> .

---

(١) زَادَنِي (س، شَع) : أَوْ رَفَع .

(٢) وَحَيْثُ تَرَفَعَ الْإِسْمُ وَتَنَصَّبَ الْخَبَرُ وَلَا تَكُونُ نَصّاً عَلَى الْعُمُومِ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعُمُومُ مَقْصُوداً أَوْ غَيْرَ مَقْصُودٍ ، فَإِنْ أُرِيدَ التَّنْصِيبُ عَلَى الْعُمُومِ لَمْ يَجْزِ إِجْرَاؤُهَا كـ«لَيْسَ» بَلْ تَجْرَى كـ«إِنْ» .

## ١٧ - باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

الداخل عليهما « كان » ، والممتنع دخولها

عليهما لاشتمال المبتدأ على استفهام

فتنصبُهما مفعولين ، ولا يحذفان معاً أو أحدهما إلاَّ  
بدليل ، ولهما من التقديم والتأخير ما لهما مجردين ،  
ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما لخبر « كان » ، فإن وقع  
موقعهما ظرفٌ أو شبهه أو ضميرٌ أو اسمٌ إشارة امتنع الاختصار  
ليه إن كان أحدهما لا إن لم يكنه<sup>(١)</sup> ولم يُعلم المحذوف .  
وفائدة هذه الأفعال في الخبر ظنٌ أو يقينٌ أو كلاهما  
أو تحويل .

فلأوّل<sup>(٢)</sup> : « حَجَا يَحْجُو<sup>(٣)</sup> » لا لَغَلَبَةٍ ولا قَصْدٍ ولا رَدٍّ  
ولا سَوَقٍ ولا كَتَمٍ ولا حِفْظٍ<sup>(٤)</sup> ولا إِقَامَةٍ ولا بُخْلٍ ، و« عَدَّ » لا  
لِحُسْبَانٍ ، و« زَعَمَ » لا لكفالة ولا لرياسة ولا سِمَنٍ ولا هُزَالٍ ،

---

(١) أى لم يكن أحد المفعولين . وهذه العبارة من المتن سقطت من (س) .

(٢) وهو الظن .

(٣) في هامش (ص) : قال أبو حيان : لم أعلم أحداً ذكر « حجا » غير هذا المصنف .

ومثل لها في (شع) بقول الشاعر :

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة حتى ألت بنا يوماً ملومات

(٤) سقطت من (شع) .



و«جعل» لا لتصيير ولا إيجاد ولا إيجاب ولا ترتيب ولا مقاربة ، و«هَبْ» غير متصرف .

وللثاني : «عَلِمَ» لا لِعُلْمَةٍ ولا عِرْفَانٍ ، و«وَجَدَ» لا لإصابة ولا استغناء ولا حُزْنَ ولا حَقْدَ ، و«أَلْفَى» مرادِفَتُها ، و«دَرَى» لا لِحَتْلٍ ، و«تَعَلَّمَ» بمعنى اَعْلَمَ غير متصرف .

وللثالث : «ظَنَّ» لا لِتُهْمَةٍ ، و«حَسِبَ» لا لِلَوْنِ ، و«خَالَ يَخَالُ» لا لِعُجْبٍ ولا ظَلَعٍ ، و«رَأَى» لا لإبصار ولا رَأْيٍ ولا ضَرْبٍ .

وللرابع : «صَيَّرَ» و«أَصَارَ» وما رادفهما من «جَعَلَ» و«وَهَبَ» غير متصرف و«رَدَّ» و«تَرَكَ» و«تَخَذَ» و«اتَّخَذَ» و«أَكَانَ» . وألحقوا بـ«رَأَى» العِلْمِيَّةَ الحُلُمِيَّةَ ، و«سَمِعَ» المعلقة بعَيْنٍ ، ولا يُخبر بعدها إلا بفعل دالٌّ على صوتٍ ، ولا تُلحق «ضَرَبَ» مع المثل على الأصحَّ ، ولا «عَرَفَ» و«أَبْصَرَ» ، خلافاً لهشام ، ولا «أَصَابَ» و«صَادَفَ» و«غَادَرَ» ، خلافاً لابن درستويه ؛ وتُسمى المتقدمة على «صَيَّرَ» قَلْبِيَّةً .

وتختص متصرفاتها بقُبْحِ الإلغاء في نحو : ظننتُ زيدٌ قائمٌ ، وبضعفه في نحو : متى ظننتُ زيدٌ قائمٌ ، وزيدٌ أظنُّ أبوهُ قائمٌ ، وبجوازه بلا قُبْحٍ ولا ضعف في نحو : زيدٌ قائمٌ ظننتُ ، وزيدٌ ظننتُ قائمٌ ، وتقدير ضمير الشأن

أو اللام المعلقة في نحو : ظننتُ زيدٌ قائمٌ ، أولى من الإلغاء .  
وقد يقع المُلغى بين معمولي «إنَّ» ، وبين «سوفَ» ومصحوبها ،  
وبين معطوفٍ ومعطوفٍ عليه ، وإلغاء ما بين الفعل ومرفوعه  
جائزٌ لا واجبٌ ، خلافاً للكوفيَّين ، وتوكيدُ المُلغى بمصدرٍ  
منصوبٍ قبيحٌ ، وبمضافٍ إلى الياء ضعيفٌ ، وبضميرٍ أو أسمٍ  
إشارةٌ أقلُّ ضَعْفاً . وتؤكدُ الجملةُ بمصدر الفعل بدلاً من  
لفظه منصوباً فيُلغى وجوباً ، ويقبَحُ تقديمه ، ويقلُّ القُبْحُ  
في نحو : متى ظنُّكَ زيدٌ ذاهبٌ ؟ وإنْ جُعِلَ «متى» خبراً  
لـ «ظنَّ» رُفِعَ وعَمِلَ وجوباً ، وأجاز الأَخفشُ والفراءُ إعمالَ  
المنصوب في الأمر والاستفهام .

وتختصُّ أيضاً القلبِيَّةُ المتصرِّفةُ بتعديها معنى لا لفظاً  
إلى ذى استفهام ، أو مضافٍ إليه ، أو تالي لام الابتداء<sup>(١)</sup>  
أو القسم أو «ما» أو «إنَّ» النافيتين أو «لا» ، ويسمى  
تعليقاً<sup>(٢)</sup> ، ويشاركهن فيه مع الاستفهام : «نَظَرَ» و «أَبْصَرَ»  
و «تَفَكَّرَ» ، و «سَأَلَ» وما وافقهنَّ أو قاربهنَّ ، لا ما لم  
يقاربهنَّ ، خلافاً ليونسَ ، وقد يعلِّق «نسى» .

(١) في (د، وشع) : لام ابتداء ومثاله :

علمت لزيد عندك . ، «ولقد علموا لمن اشتراه ...» .

(٢) وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً على سبيل الوجوب . وسمى تعليقاً لأنه إبطال في اللفظ

مع تعليق العامل بالمحل وتقدير إعماله .

ونَصَبُ مفعولٍ نحو : علمتُ زيدًا أبو مَنْ هو ، أولى  
من رفعه ، ورفعهُ ممتنع بعد «أَرَأَيْتَ» بمعنى «أخْبِرْنِي» .  
وللاسْم المستفهم به والمضاف إليه ممَّا بعدهما مَالُهُمَا دونَ  
الأفعالِ المذكورة ، والجملة بعد المعلق في موضع نصبٍ  
بإسقاط حرف الجرِّ إنْ تعدَّى به ، وفي موضع مفعوله إنْ  
تعدَّى إلى واحدٍ ، وسَادَةٌ مَسَدٌ مفعوله إنْ تعدَّى إلى اثنين ،  
وبَدَلٌ من المتوسِّط بينه وبينها إنْ تعدَّى إلى واحدٍ ، وفي موضع  
الثاني إنْ تعدَّى إلى اثنين ووُجِدَ الأوَّل .

وتختصُّ القلبيةُّ المتصرفَةُ و«رَأَى» الحُلُمِيَّة والبَصَرِيَّة  
بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متَّصلَيْن متَّحدَي المعنى ،  
وقد يُعامل بذلك «عَدِم» ، و«فَقَد» ، ويُمنع الاتحادُ عموماً إنْ  
أُضْمِرَ الفاعل متصِّلاً مفسِّراً بالمفعول .

(فصل) : يُحكى بالقول وفروعه الجُمْل ، ويُنصب به  
المفرد المؤدَّى معناها والمرادُ به مجردُ اللَّفْظ ، وإِلْحَاقُهُ في العمل  
بالظَّنِّ مطلقاً لغةً سُلِّم ، ويخصُّ أكثرُ العربِ هذا الإِلْحَاقَ  
بمضارعِ المخاطَبِ الحاضرِ بعد استفهامٍ متَّصلٍ ، أو منفصلٍ  
بظرفٍ أو جارٍّ ومَجْرُورٍ أو أحدِ المفعولين ، فإنْ عَدِمَ شرطُ  
رُجْعٍ إلى الحكاية ، ويجوز إنْ لم يَعدَمْ ، ولا يُلْحَقُ في  
الحكاية بالقول ما في معناه ، بل يُنَوَّى معه القولُ ، خلافاً

للكوفيّين ، وقد يضاف قولٌ وقائلٌ إلى الكلام المحكى ، وقد يغنى القولُ في صلةٍ وغيرها عن المحكى لظهوره ، والعكس كثيرٌ . وإن تعلّق بالقول مفردٌ لا يؤدّي معنى جملةً ، ولا يراد به مجردُ اللفظِ حُكِيَّ مقدراً معه ما هو به جملةً<sup>(١)</sup> ، وكذا إن تعلّق بغير القول .

(فصل) : تدخل همزة النّقل على «عَلِمَ» ذاتِ المفعولين ، و«رَأَى» أختها ، فينصبان ثلاثة مفاعيلَ ، أوّلها الذي كان فاعلاً ، ويجوز حذفه والاقتصارُ عليه على الأصح ، وللثاني والثالث بعدَ النقلِ ما لهما قبله مطلقاً خلافاً لمن منع الإلغاء والتعليق ، وألحق بهما سيبويه «نَبَأَ» ، وزاد غيره «أَنبَأَ» و«خَبَّرَ» و«أَخْبَرَ» و«حَدَّثَ» ، وزاد الأخفش «أَظَنَّ» و«أَحْسَبَ» و«أَخَالَ» و«أَزَعَمَ» و«أَوْجَدَ» ، وألحقَ غيرُهم «أَرَى» الحُلُمِيَّةَ سماعاً ، وما صيغ للمفعول من ذى ثلاثة فحكمه حكمُ «ظَنَّ» إلّا في الاقتصار على المرفوع .

---

(١) سقط الجار والمجرور : «به» من (م) .



## ١٨ - باب الفاعل

وهو المسند إليه فعلٌ أو مضمَّنٌ معناه ، تامٌّ مقدَّمٌ فارغٌ غيرُ مَصْنُوعٍ للمفعول ، وهو مرفوعٌ بالمُسندِ حقيقةً إنْ خَلَا مِنْ «مِنْ» و«الْبَاءِ» الزائدتين ، وَحُكْمًا إنْ جُرَّ بأحدهما ، أو بإضافة المسند ، وليس رافعه الإسناد ، خلافاً لخلف . وإنْ قُدِّمَ وَلَمْ يَلِ ما يَطْلُبُ الفعلَ فهو مبتدأ ، وإنْ وليه ففاعلٌ فعلٍ مضمَرٍ يفسره الظاهر ، خلافاً لمن خالف .

ويلحق الماضي المُسندَ إلى مؤنَّثٍ أو مؤوَّلٍ به أو مُخْبَرٍ به عنه أو مضافٍ إليه مقدَّر الحذف تاءٌ ساكنة ، ولا تُحذف غالباً إنْ كان ضميراً متصلاً مطلقاً ، أو ظاهراً متصلاً حقيقياً التانيث غير مكسَّر ولا أسم جمع ولا جنس ، ولحاقها مع الحقيقيّ المقيد المفصول بغير «إِلَّا» أَجْوَدُ ، وإنْ فُصلَ بها فبالعكس . وَحُكْمُهَا مع جمع التكسير وشبهه ، وجمع المذكور بالآلف والتاء ، حُكْمُهَا مع الواحد المجازي التانيث ، وَحُكْمُهَا مع جمع التصحيح غير المذكور آنفا حُكْمُهَا مع واحدٍ ، وَحُكْمُهَا مع البنين والبنات حُكْمُهَا مع الأبناء والإماء ، ويساويها في اللزوم وعدمه تاءٌ مضارع الغائبة ، ونونُ التانيث الحرفية .

وقد تلحقُ الفعلُ المسندُ إلى ما ليس واحداً من ظاهرٍ أو ضميرٍ منفصلٍ علامةٌ كضميره <sup>(١)</sup> ؛ ويُضمَرُ جوازاً فعلُ الفاعلِ المُشعرُ به ما قبله ؛ والمجانبُ به نفىٌ أو استفهام . ولا يُحذفُ الفاعلُ إلاَّ مع رافعه المدلولِ عليه ، ويرفعَ توهمَ الحذفِ إنْ خفىَ الفاعلُ جعله مصدراً منوياً <sup>(٢)</sup> ، أو نحو ذلك .

---

(١) فيقال : قاما الزيدان ، ومنه قولهم : « التقتا حلقتا البطان » . وقاموا الزيدون ، ومنه قول الشاعر :

يلومونني في اشتراء النّخية      ل قومي فكلّهمُ النّومُ  
وقمن الهندات ، ومنه قول الشاعر :

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي      فأعرضن عني بالحدود التواضر  
فالألف والواو والنون علامات كناية التأنيث في : « قامت » . وهذه لغة طي ، وحكى أنها من لغة أزد شنوءة . واللغة المشهورة أن لا تلحق هذه العلامة الفعل .

(٢) كما في قوله تعالى : « ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه » أى بدا لهم بداء .

## ١٩ - باب النائب عن الفاعل

قد يُترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي جوازاً أو وجوباً  
 فينوب عنه جارياً مجراه في كل ما له مفعول به ، أو جارٌّ  
 ومجرور ، أو مصدرٌ لغير مجرد التوكيد : ملفوظ به أو  
 مدلول عليه بغير العامل ، أو ظرفٌ مختصٌ متصرفٌ ، وفي  
 نيابته غير متصرف أو غير ملفوظ به خلافٌ ، ولا تُمنع  
 نيابة المنصوب لسقوط <sup>(١)</sup> الجار مع وجود المنصوب  
 بنفس الفعل ، ولا نيابة غير المفعول به <sup>(٢)</sup> وهو موجود ،  
 وفاقاً للأخفش والكوفيّين . ولا تُمنع نيابة غير الأول من  
 المفعولات مطلقاً إن أمن اللبس ولم يكن جملةً أو شبهها ،  
 خلافاً لمن أطلق المنع في باب « ظنَّ » و « أعلم » ، ولا ينوب  
 خبر « كان » المفرد ، خلافاً للفراء ، ولا مميّزه ، خلافاً للكسائي ،  
 ولا يجوز : كين يُقام ، ولا جُعِلَ يُفعل ، خلافاً له وللبراء .  
 (فصل) : يُضمّ مطلقاً أوّل فعل النائب ، ومع ثانيه إن كان  
 ماضياً مزيداً أوّله تاءً <sup>(٣)</sup> ، ومع ثالثه إن أفتتح بهمزة وصل .

(١) في (ح، م، شع، شد) : بسقوط .

(٢) في (د) : ولا نيابة غير الأول من المفعول به .

(٣) في (شع) أوّله تاء مزيدة .

ويحرك (١) ما قبل الآخر لفظاً إن سَلِمَ من إعلال وإدغام ، وإلا فتقديراً (٢) بكسرٍ إن كان الفعل ماضياً (٣) ، وبفتح إن كان مضارعاً (٤) ، وإن أعتلت عينُ الماضي ثلاثياً أو على « انفعَل » أو « افتعل » كُسِرَ ما قبلها بإخلاصٍ أو إشمَامٍ ضَمٍّ ؛ وربّما أُخْلِصَ ضَمًّا ، ويُمنَعُ الإخلاصُ عند خوف اللبس . وكسُرُ فاءِ فُعِلَ ساكنَ العين لتخفيف (٥) أو إدغامٍ لغةً ، وقد تُشَمُّ فاءُ المدغم ، وشُدَّ في « تُفوعِل » « تَفِيعِل » (٦) .

وما تعلّقَ بالفعل غير فاعل ، أو مشبّه به ، أو نائب عنه منصوبٌ لفظاً أو محلاً ؛ وربّما رُفِعَ مفعولٌ به ونُصِبَ فاعلٌ لأَمْنِ اللبس .

(فصل) : يجب وصلُ الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه بالمنصوب ، أو كان ضميراً غير محصور ، وكذا الحكمُ عند غير الكسائي وأبن الأنباريّ في نحو : ما ضَرَبَ عمروٌ إلا

(١) في (شع) : وحرك .

(٢) أي : وإن لم يسلم .

(٣) في (شع) : بالكسر في الماضي .

(٤) في (شع) : والفتح في المضارع .

(٥) في (د) : بتخفيف .

(٦) في (س ، ح ، م) : تفعيل ، ومثل لها في (شع) بقوله : نحو : تغيفل في تغوفل .

وهو موافق للتحقيق .



زيداً ، فإن كان المرفوعُ ظاهراً والمنصوب ضميراً لم يسبق  
الفعل ولم يُحصَرُ فبالعكس .

وكذا الحكمُ عند غير الكسائيِّ في نحو : ما ضَرَبَ عَمراً  
إِلَّا زَيْدٌ ، وعند الأكثرين<sup>(١)</sup> في نحو : ضَرَبَ غلامُه زَيْدًا ،  
والصحيح جوازه على قلَّة<sup>(٢)</sup> .

---

(١) في (د) : وعند الأكثر .

(٢) سقط من (د) : على قلَّة . وعلى جواز هذا قول الشاعر :

كساحلمه ذا الحلم أثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرا المجده  
وقد تقدمت هذه المسألة في باب المضمَر .

## ٢٠ - باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو ملابسه<sup>(١)</sup>

إذا انتصبَ لفظاً أو تقديرًا ضميرُ اسمٍ سابقٍ مفتقرٍ لما بعده أو ملابِسُ ضميره بجائزِ العمل فيما قبله غيرَ صلة<sup>(٢)</sup> ولا مشبّهٍ بها ولا شرطٍ مفصولٍ بأداته ولا جوابٍ مجزومٍ ، ولا مسندٍ إلى ضميرٍ للسَّابق<sup>(٣)</sup> متّصلٍ ، ولا تاليٍّ استثناءً أو معلقٍ<sup>(٤)</sup> أو حرفٍ ناسخٍ أو كم الخبريّة أو حرفٍ تحضيضٍ<sup>(٥)</sup> أو عَرَضٍ أو تَمَنٍّ بـ «أَلَا» ، وجب نصبُ السابق إن تلا ما يختصّ بالفعل ، أو استفهاماً بغير الهمزة ، بعاملٍ لا يظهر موافقٍ للظاهر أو مقاربٍ ، وقد يُضمَر مطاوع للظاهر فيُرفع السابق به<sup>(٦)</sup> ، ويرجّح<sup>(٧)</sup> نصبه على رفعه بالابتداء إن أُجيبَ به استفهام بمفعول ما يليه ، أو بمضاف

---

(١) في (شع) : أو بملابسه .

(٢) في (شع) : غير صفة . وهو سهو لأنه مثل له بقوله : نحو : زيد أنا الضاربه .

(٣) في (ح ، س ، م) : السابق .

(٤) في (س) : ولا معلق . ومثاله : زيد كيف لقيته ؟

(٥) في (م) : تخصيص ، وهو تصحييف من الناقل .

(٦) سقطت «به» من (ص ، شع) . وعلى هذا جاء قول الشاعر :

لا تجزعي إن منفس أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

في رواية الكوفيين برفع منفس على إضمار المطاوع أي إن هلك ، منفس أهلكته . يقال لفلان منفس ونفيس أي مال كثير .

(٧) في (س) : ويرجح .

إليه مفعول ما يليه ، أو وليه فعل أمرٍ أو نهْيٍ أو دعاءٍ ، أو  
ولِي هو همزة استفهام <sup>(١)</sup> أو حرف نفي لا يختص أو  
« حيث » أو عاطفاً <sup>(٢)</sup> على جملة فعلية تحقيقاً أو تشبيهاً أو كان  
الرفع يؤهم وصفاً مخلاً .

وإن ولي العاطف جملة ذات وجهين ، أي اسمية الصدر ،  
فعلية العجز ، استوى الرفع والنصب مطلقاً ، خلافاً للأخفش  
ومن وافقه في ترجيح الرفع إن لم يصلح جعل ما بعد العاطف  
خبراً ؛ ولا أثر للعاطف إن وليه « أمّا »

وابتداءً المسبوق باستفهام أولى من نصبه إن ولي فصلًا  
بغير ظرفٍ أو شبهه ، خلافاً للأخفش ، وكذا ابتداءً المتلواً  
بـ « لم » أو « لن » أو « لا » ، خلافاً لابن السيد ، وإن عدم المانع  
والموجب والمرجح والمساوي <sup>(٣)</sup> رجح الابتداء <sup>(٤)</sup> ، خلافاً للكسائي  
في ترجيح نصب تالي ما هو فاعل في المعنى ، نحو : أنا زيدٌ  
ضربتُهُ ، وأنت عمروٌ كلّمتهُ . ومُلابسة الضمير بنعت  
أو معطوف بالواو غير مُعاد معه <sup>(٥)</sup> العامل كملابسته <sup>(٦)</sup>

---

(١) في (ص) : الاستفهام .

(٢) في (م) : أو عاطف .

(٣) في (م) : والمساوي . والمقصود المساوي بين النصب والجر وهو الجملة ذات الوجهين .

(٤) في (م) : يرجح الابتداء .

(٥) في (م) : مع .

(٦) في (م) : كملابسة .

بدونهما ؛ وكذا الملايسة بالعطف في غير هذا الباب .  
ولا يمتنعُ نصبُ المشتغلِ عنه بمجرورٍ حَقَّقَ فاعليَّةَ  
ما عُلِّقَ به ، خلافاً لابن كيسان .

وإن رَفَعَ المشغولُ شاغله لفظاً أو تقديرًا فحكمه في  
تفسير رافع الاسم السابق حكمه في تفسير ناصبه ، ولا  
يجوز في نحو : أزيد ذُهِبَ به ؟ الاشتغال بمصدرٍ منويٍّ ،  
ونصبُ صاحبِ الضمير ، خلافاً للسيرافي وابن السراج .

وقد يفسرُ عاملُ الاسم - المشغولِ عنه العاملُ الظاهرُ - عاملاً  
فيما قبله إن كان من سببه وكان المشغول مسنداً إلى غيرِ  
ضميريهما ، فإن <sup>(١)</sup> أسند إلى أحدهما فصاحبه مرفوع  
بمفسر المشغول ، وصاحبُ الآخر منصوبٌ به .

---

(١) في (شع) : وإذا أسند .



## ٢١ - باب تعدّي الفعل ولزومه

إن اقتضى فعلٌ مَصْبوغاً<sup>(١)</sup> له باطراد اسمٌ مفعول تامٌ ،  
نصبه مفعولاً به ويسمى : متعدّياً ، وواقعاً ، ومُجاوِزاً ؛ وإلّا  
فلازمًا ؛ وقد يُشهر<sup>(٢)</sup> بالاستعمالين فيصلح للاسمين<sup>(٣)</sup> ،  
وإن عُلّق اللازمُ بمفعول به معنًى عُدّي بحرف<sup>(٤)</sup> جرّ ، وقد  
يُجرى مُجرى المتعدّي شذوذاً ، أو لكثرة الاستعمال ،  
أو لتضمنين<sup>(٥)</sup> معنًى يوجب ذلك .

واطراد الاستغناء عن حرف الجرّ المتعين مع « أن » و « أنْ »  
محكوماً على موضعيهما بالنصب لابلجرّ ، خلافاً للخليل  
والكسائي ، ولا يعامل بذلك لتعين الجارّ غيرهما ، خلافاً للأخفش  
الأصغر ، ولا خلاف في شذوذ بقاء الجرّ في نحو :

أشارت مُكَلِّبٌ بالأَكْفِ الأصابعُ

---

(١) في (د) : اسماً مصبوغاً له . ويظهر أن هذه الزيادة من الشرح حيث جاء في شرح ابن عقيل  
لهذا الموضع : أي اسماً مصبوغاً له اسم مفعول ، كضرب مثلاً ، فإنه يقتضى اسماً كزيد مثلاً بصاغ  
له اسم مفعول كمضروب .

(٢) في (م، و شع) : يشتهر .

(٣) في (س) : للتضمنين .

(٤) في (شع) : بحرف الجر .

(٥) في (م) : لتضمن .

(فصل) : المتعدّي من غير بابي « ظَنَّ » و « أَعْلَمَ » ، متعدّدٌ إلى واحد ، ومتعدّدٌ إلى اثنين ؛ والأوّل متعدّدٌ بنفسه وجوباً ، وجائزُ التعدّي واللزوم ، وكذا الثاني بالنسبة إلى أحد المفعولين . والأصل تقديم ما هو فاعلٌ <sup>(١)</sup> معنى على ما ليس كذلك ، وتقديم ما لا يُجرُّ على ما قد يُجرُّ <sup>(٢)</sup> ، وترك هذا الأصل واجبٌ وجائزٌ وممتنعٌ لمثل القرائن المذكورة فيما مضى .

( فصل ) : يجب تأخيرُ منصوب الفعل إن كان « أن » مشدّدة أو مخففة ، وتقديمه إن تضمّن معنى استفهام ، أو شرط ، أو أضيف إلى ما تضمّنها ، أو نصبه جواب « أمّا » <sup>(٣)</sup> ، ويجوز في غير ذلك - إن علم النصب - تأخيرُ الفعل <sup>(٤)</sup> ، غير تعجبي ولا موصولٍ به حرفٌ ، ولا مقرونٍ بلامٍ ابتداءً أو قسمٍ مطلقاً ، خلافاً للكوفيّين في منع نحو : زيداً غلامه ضرب ، وغلامه أو غلام أخيه ضرب زيدٌ ، وما أراد أخذ زيدٌ ، وما طعامك أكل إلا زيدٌ .

ولا يُوقع فعلٌ مضمرٌ متّصلٌ على مفسّره الظاهر ، وقد يُوقع على مضافٍ إليه ، أو موصولٍ بفعله .

(١) في (شع) : فاعل في المعنى .

(٢) في (د) : على ما يجر .

(٣) نحو : « فأما اليتيم فلا تقهر » .

(٤) فتقول : زيدا ضرب عمرو ، وكثرى أكل موسى ، فإن جهل النصب

لم يؤخر ، فلا يقال : موسى ضرب عيسى ، على أن موسى هو المفعول .

(فصل) : يجوزُ الاقتصارُ قياساً على منصوب الفعل ، مستغنى عنه بحضور معناه أو سببه أو مُقارِنه أو الوَعْدِ به أو السَّوَالِ عنه بلفظه أو معناه أو عن متعلِّقه ، وبَطْلَبه ، وبالرَّدِّ على نافية أو النَّاهِي عنه أو على مثبتهِ أو الأمر<sup>(١)</sup> به ، فإن كان الاقتصار في مثل أو شبهه في كثرة الاستعمال فهو لازمٌ ، وقد يُجعل المنصوبُ مبتدأً أو خبراً فيلزم حذف ثاني الجزئين .

(فصل) : يُحذف كثيراً المفعولُ به غيرُ<sup>(٢)</sup> المخبر عنه والمُخْبَر به والمتعجَّب منه والمُجَاب به والمحضور والباقي محذوفاً عاملاً . وما حُذف من مفعولٍ به فمَنوًى لدليل ، أو غيرُ منوًى ، وذلك إمَّا لتضمين<sup>(٣)</sup> الفعل معنى يقتضى اللزوم ، وإمَّا للمبالغة بترك التقييد ، وإمَّا لبعض أسباب النِّبَاة عن الفاعل .

(فصل) : تدخلُ في هذا الباب على الثلاثي غير المتعدّي إلى اثنين همزةُ النُّقل فيزداد<sup>(٤)</sup> مفعولاً إن كان متعدّياً ، ويصير متعدّياً إن كان لازماً ، ويعاقب الهمزة كثيراً ، ويُغنى عنها قليلاً تضعيفُ العينِ ما لم تكن همزةً ، وقلَّ ذلك في غيرها من حروفِ الحَلَق .

(١) في (م) : أو على الأمر به . ومثاله : لا بل زيداً لمن قال : اضرب عمراً ؟

(٢) في (م) : في غير .

(٣) في (س، د، م، شع) : لتضمن .

(٤) في (ص) : فيزاد ، وفي هامشها : فيزداد .

## ٢٢ - باب تَنَازُعُ <sup>(١)</sup> العَامِلِينَ فصاعداً معمولاً واحداً

إذا تعلق عاملان من الفعل وشبهه <sup>(٢)</sup> متفقان لغير توكيد ،  
أو مختلفان بما تأخر غير سببي مرفوع عمل فيه أحدهما ،  
لا كلاهما ، خلافاً للفراء في نحو : قام وقعد زيد ، والأحق  
بالعمل الأقرب ، لا الأسبق ، خلافاً للكوفيين ، ويعمل المُلغى  
في ضمير المتنازع مطابقاً له غالباً ، فإن أدت مطابقتها إلى  
تخالف <sup>(٣)</sup> خبرٍ ومخبرٍ عنه فالإظهار .

ويجوز حذف المضمَر غير المرفوع ما لم يمنع مانع ، ولا يلزم  
حذفه أو تأخيرُه معمولاً للأول ، خلافاً لأكثرهم ، بل حذفه إن لم  
يمنع مانع أولى من إبقائه متقدماً ، ولا يحتاج غالباً إلى تأخيرِه  
إلا في باب « ظن » ، وإن ألغى الأول رافعاً صحَّ دون اشتراط  
تأخيرِ الضمير ، خلافاً للفراء ، ولا حذفه خلافاً للكسائي ،  
ونحو : ما قام وقعد إلا زيد ، محمول على الحذف لاعلى التنازع ،  
خلافاً لبعضهم ، ويُحكَّم في تنازع أكثر من عاملين بما تقدم  
من ترجيح بالقرب أو السبق ، وبإعمال الملغى في الضمير  
وغير ذلك . ولا يمنع التنازع تعدُّ إلى أكثر من واحد ،  
ولا كون المتنازعين فعلي تعجب ، خلافاً لمن منع .

(١) هذا الباب يسمى « باب التنازع » كما ذكر المصنف ويسمى « باب الإعمال » كما ذكره  
بعض النحويين .

(٢) في (م) : مخالفة .

(٣) في (د، شع) : أو شبهه .



## ٢٣ - باب (١) الواقع مفعولاً مطلقاً (٢) من مصدرٍ

وما يجرى مجراه

المصدر (٣) اسمٌ دالٌّ بالأصالة (٤) على معنى قائم بفاعلٍ  
أوصادرٍ عنه حقيقةً أو مجازاً ، أواقعٍ على مفعول ، وقديسمى  
فِعْلاً وَحَدَّثاً وَحِدْثَاناً ، وهو أصلُ الفعل لافْرَعُهُ خلافاً للكوفيين ،  
وكذا الصِّفَةُ ، خلافاً لبعض أصحابنا ، ويُنْصَبُ بمثله أوبْفَرَعُهُ (٥)  
أو بقائم مقام أحدهما ، فإن ساوَى معناه معنى عامٍ له فهو لمجرّد  
التوكيد ، ويسمى مبهماً ، ولا يثنى ولا يُجْمَعُ ، وإن زاد عليه فهو  
لبيان النوع أو العدد ، ويسمى مختصاً وموقتاً (٦) ، ويثنى  
ويُجْمَعُ ؛ ويقوم (٧) مقام المؤكّد مصدرٌ مرادفٌ ، واسم مصدر  
غيرُ عَلَمٍ ، ومقام المبيّن نوعٌ أو وصفٌ أو هيئةٌ أو آلةٌ أو كُلٌّ  
أو بعضٌ أو ضميرٌ أو اسمٌ إشارةٌ أو وقتٌ أو « ما » الاستفهامية  
أو الشرطيّة .

(١) في (م) : باب المصدر الواقع مفعولاً مطلقاً ...

(٢) سقطت من (د) ، وفي (شم) : من مصدر وما جرى مجراه .

(٣، ٤) سقطتا من (م) .

(٥) في (د، س، م، ح) : أو فرعه ، وفي (شم) : وفرعه ثم شرحه بقوله : وهو الفعل  
نحو : ضربت ضرباً ، « وما بدلوا تبديلاً » ، واسم الفاعل نحو : أنا ضارب ضرباً ، « والذاريات  
ذروا » واسم المفعول نحو : زيد مضروب ضرباً .

(٦) وهذا هو القسم الثاني من قسمي المصدر ، والأول هو المبهم .

(٧) في (شم) : ويقام .

ويُحذف<sup>(١)</sup> عاملُ المَصْدَرِ :

جوازاً<sup>(٢)</sup> لقرينةٍ لفظيةٍ أو معنويةٍ .

ووجوباً لكونه بدلاً من اللفظ بفعلٍ مهمَلٍ ، أولكونه بدلاً من اللفظ بفعلٍ مستعملٍ في طلبٍ ، أو خبرٍ إنشائيٍّ ، أو غيرٍ إنشائيٍّ ، أو في توبيخٍ مع استفهامٍ ، ودونه للنفس أو لمخاطبٍ أو غائبٍ في حكمٍ حاضرٍ . أولكونه تفصيلاً عاقبةً طلبٍ أو خبرٍ ، أو نائباً عن خبرٍ اسمٍ عَيْنٍ بتكريرٍ أو حصرٍ ، أو مؤكِّدٌ جملةٍ ناصيةٍ على معناه وهو مؤكِّدٌ نفسه ، أو صائرةً به نصاً وهو مؤكِّدٌ غيره ، والأصحّ منع تقديمهما . ومن الملتزم إضمارُ ناصبه المشبَّه به ، مشعراً بحدوثٍ بعد جملةٍ حاويةٍ فعله وفاعله معنى دونَ لفظٍ ، ولا صلاحيةً للعمل فيه ، وإتباعه جائزٌ ، وإن وقعت صِفَتُهُ موقعه فإتباعها أولى من نصبها ، وكذا التَّالِيُ جملةً خاليةً ممَّا هو له . وقد يُرفع مبتدأً المفيدُ طلباً ، وخبراً المكرراً والمحصورُ والمؤكِّدُ نفسه والمفيدُ خبراً إنشائياً وغيرَ إنشائيٍّ .

(فصل) (٣) : المَجْعُولُ بدلاً من اللفظِ بفعلٍ مهمَلٍ<sup>(٤)</sup>

(١) في (س) : وقد يحذف .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) موضع الفصل غير واضح في (د) ، وأشار في هامش (ح) بعد أن أثبتته إلى أن هذا الفصل لم يثبت ولم يشرحه المصنف ، وقد سقط من الشروح الثلاثة للمصنف وابن عقيل والداميني من أول الفصل إلى أول الفقرة التالية منه : وقد ينوب عن المصدر ، وثبت في بقية النسخ .

(٤) هو ما أشار إليه في الفصل السابق .

مفردٌ كدَفْرًا<sup>(١)</sup> ، وجائزُ الإفراد والإضافة كَوَيْلُهُ ، ومضافٌ  
غير مثنى كَبَلُهُ الشَّيْءُ وَيَهْلُهُ ، ومثنى كَلْبَيْكَ ، وليس كَلَدَى  
لبقاء يائه مضافاً إلى الظاهر ، خلافاً ليونس ، وربما أُفْرِدَ<sup>(٢)</sup>  
مبنياً على الكسر . وقد ينوب عن المصدرِ اللازم إضمارُ ناصبه  
صفاتٌ كـ : عائذا بك ، وهنيئاً لك ، وأقائماً وقد قعدَ النَّاسُ ،  
وأقاعداً وقد سارَ الرَّكْبُ ، وقائماً قد علمَ اللهُ وقد قعدَ النَّاسُ ،  
وأسماءُ أعيانٍ كـ : تُرَبّاً وَجَنَدَلاً ، وفاهاً لِفَيْكَ ، وأأَعورَ وذا نَابِ .  
والأصحُّ كَوْنُ الأَسْمَاءِ مفعولاتٍ<sup>(٣)</sup> ، والصفاتُ أحوالاً .

---

(١) في القاموس : الدفر الدفع في الصدر .

(٢) في (د) : وربما أضيف إلى ضمير غائب أو أفرد .

(٣) زاد في (د) : والأصحُّ كَوْنُ الأَسْمَاءِ والمصادر التي لا أفعال لها مفعولاتها .

## ٢٤ - باب المفعول له

وهو المصدرُ المَعْلَلُ به حَدَثٌ شارَكه في الوقتِ ظاهراً أو مقدراً والفاعل تحقيقاً أو تقديرًا . وينصبُّه مُفْهِمُ الْحَدَثِ<sup>(١)</sup> نصبَ المفعول به المصاحب في الأصلِ حرفَ جرٍّ ، لانصبَ نوع المصدر ، خلافاً لبعضهم<sup>(٢)</sup> ؛ وإن تغايرَ الوقت أو الفاعلُ أو عِدِمَتِ المصدريةُ جرَّ باللام أو ما في معناها . وجرُّ المستوفى لشروط النَّصْبِ مقرونًا بـ « ال » أكثرُ من نصبه ، والمجرَّدُ بالعكس . ويستوى الأمران في المضافِ ؛ ومنهم من لا يشترطُ اتِّحَادَ الفاعلِ .

---

(١) زاد في (س) فقط بعد الحدث : ظاهراً أو مقدراً . ومفهم الحدث كالمصدر نحو : يعجبني ضربك ابنك تأديباً ، وفرعه نحو : ضربت أو أنا ضارب ابني تأديباً .  
(٢) في (س) : خلافاً للزجاج ، وفي (شع) : هو بعض المتأخرين ، وينسب أيضاً إلى الزجاج .



## ٢٥ - باب المفعول المسمى ظرفاً ومفعولاً فيه

وهو ما ضُمِّن - من أسم وقتٍ أو مكانٍ - معنى « في » باطرادٍ لواقعٍ فيه مذكورٍ أو مقدرٍ ناصبٍ له ، ومُبهمُ الزَّمانِ ومختصُّه لذلك صالحٌ ، فإن جاز أن يُخبر عنه أو يُجرَّ بغير « من » فمتصرفٌ ، وإلا فغير متصرفٍ ، وكلاهما منصرف وغير منصرف .

فالتصرف المنصرف كحينٍ ووقتٍ ، والذي لا يتصرف ولا ينصرف ما عُيِّنَ من سحرٍ مجرّداً ، والذي يتصرف ولا ينصرف كغُدوةٍ وبُكرةٍ عَلَمَيْنِ ، والذي ينصرف ولا يتصرف بُعِيدَاتُ بَيْنَ ، وما عُيِّنَ من ضُحاً وضُحوةٍ وبُكرٍ<sup>(١)</sup> وسحيرٍ وصباحٍ ، ومساءٍ ، ونهارٍ ، وليلٍ ، وعَتَمَةٍ ، وعشاءٍ ، وعشيّةٍ ، وربما مُنعت الصَّرفَ والتَّصرفُ<sup>(٢)</sup> .

وألحق باليمنوع التصرف ما لم يُصَفَ من مركَّب الأحيانِ كصباحٍ مساءً<sup>(٣)</sup> ويومَ يومٍ ، وألحق غيرُ خُثَمِ « ذا » و « ذات » مضافين إلى زمانٍ ، وأستقبح الجميع التصرف في صفةٍ<sup>(٤)</sup> حينٍ عَرَضَ قيامُها مقامه ولم تُوصَفَ ، ومَظروفُ

(١) في (س) بكرة بالتاء ، وفي بقية النسخ « بكر » بدون تاء ، وزن سحر بمعنى بكرة .

(٢) يعني عشيّة بلاتنوين للعلمية الجنسية والتأنيث .

(٣) في (س) : كصباح ومساء ..

(٤) في (د) : في صفته .

ما يصلح <sup>(١)</sup> جواباً لـ « كم » واقع في جميعه تعميماً أو تقسيطاً ،  
وكذا مظروف <sup>(٢)</sup> ما يصلح جواباً لـ « متى » إن كان اسم شهر  
غير <sup>(٣)</sup> مضاف إليه شهر ، وكذا مظروف الأبد والدهر والليل  
والنهار مقرونة بالألف واللام ، وقد يقصد التكثير <sup>(٤)</sup>  
مبالغة فيعامل المنقطع معاملة المتصل ، وما سوى ما ذكر من  
جواب « متى » فجائز <sup>(٥)</sup> فيه التعميم والتبعض إن صلح  
المظروف لهما .

(فصل) <sup>(٦)</sup> : وفي الظروف ظروف مبنية لا لتبركيب ؛  
فمنها « إذ » للوقت الماضي لازمة الظرفية إلا أن يضاف <sup>(٧)</sup>  
إليها زمان أو تقع مفعولاً بها ، وتلزمها الإضافة إلى جملة  
وإن علمت حذفت وعوض منها <sup>(٨)</sup> تنوين ، وكسرت الدال  
لالتقاء الساكنين لا للجر ، خلافاً للأخفش ، <sup>(٩)</sup> ويقبح

(١) في (م) : ما لم يصلح .

(٢) في (م) : وكذا ما يصلح بسقوط « مظروف » ، وقد سقط هذا من (س) إلى : مضاف  
إليه شهر .

(٣) في (م) : عين مضاف .

(٤) في (شع) : وقد يقصد التعميم .

(٥) في (شع) : فصالح فيه التعميم .

(٦) في (ب) : « باب » بدلا من « فصل »

(٧) في (شع) : أضيف .

(٨) سقطت من (ح) .

(٩) زاد في (س) بعد الأخفش : وقد تفتح .

أن يليها اسمٌ بعده فعلٌ ماضٍ ، وتجيءُ حرفاً<sup>(١)</sup> للتعليل<sup>(٢)</sup> وللمفاجأة<sup>(٣)</sup> ، وليست حينئذ ظرف مكانٍ ولا زائدةً ، خلافاً لبعضهم<sup>(٤)</sup> ، وتركها بعد « بَيْنَا » و« بَيْنَمَا » أقيس من ذكرها . وكلاهما عربيٌّ ، ويلزم « بينا »<sup>(٥)</sup> و« بينما » الظرفية الزمانية ، والإضافة إلى جملة ، وقد تضاف « بينما » إلى مصدر .

ومنها<sup>(٦)</sup> « إِذَا » للوقت المستقبل مضمّنة<sup>(٧)</sup> معنى الشرط غالباً<sup>(٨)</sup> ، لكنّها لما تُيقَّن كونه أَوْجَحَّ - بخلاف « إِنْ » - فلذا كَمْ تَجْزَمُ غالباً إلا في شعرٍ ، وربما وقعت موقع « إِذْ » و« إِذْ » موقعها ، وتضاف أبداً إلى جملة مصدرّة بفعل ظاهر أو مقلدٍ

(١) في (شع) : وتجيء للتعليل .

(٢) وفي هذا خلاف مفصل بالشروح ، واستدل المصنف بقوله تعالى :

« وَإِذْ اعْتَرَقْتَهُمُ » ، « وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ » ويقول الشاعر :

إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

وقال : إن سيبويه أشار إليه .

(٣) في (س ، د) : والمفاجأة .

(٤) أشار في (شع) إلى أن هذه العبارة سقطت من بعض النسخ ، وأن اختيار شيخه أبي حيان أنها للمفاجأة باقية على ظرفيتها الزمانية ، وكونها للمكان حكاه السيرافي عن بعضهم ، ويحكى عن أبي عبيدة . وقال المصنف في الشرح : المختار عندي الحكم بحرفيتهما ، وإلى ذلك ذهب الأستاذ أبو علي الشلوين .

(٥) في (ح) : ويلزم بينا وبينما .

(٦) هذا موضع فصل في (م وفي شع) : ، وفي (ص) وضع الفصل بين السطور .

(٧) في (س) : متضمنة .

(٨) وقد تخلو من تضمين معنى الشرط فتكون مجرد الظرفية في المستقبل نحو :

« وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى ، وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى » .

قبل اسم يليه فعلٌ ، وقد تُغنى أبتدائيةُ اسمٍ بعدها عن تقدير فعلٍ ، وفاقاً للأخفش<sup>(١)</sup> ، وقد تُفارقها الظرفيةُ مفعولاً بها ، أو مجرورةً بحتى ، أو مبتدأةً<sup>(٢)</sup> . وتدلُّ على المفاجأة حرفاً لا ظرفَ زمانٍ ، خلافاً للزجاج ، ولا ظرفَ مكانٍ ، خلافاً للمبرد ، ولا يليها في المفاجأة إلا جملةٌ اسمية ، وقد تقع بعد « بينا » و « بينما » . ومنها « مذ » و « منذ » وهى الأصل ، وقد تُكسر ميمهما<sup>(٣)</sup> ، ويضافان إلى جملة مصرَّحٍ بجزئها ، أو محذوف فعلها ، بشرط كون الفاعل وقتاً يجاب به « متى » أو « كم » ، وقد يجران الوقت ، أو ما يستفهم به عنه حرفين بمعنى « من » إن صلح جواباً لـ « متى » ، وإلا فبمعنى « فى » ، أو بمعنى « من » و « إلى » معاً ، وقد يغنى عن جواب « متى » فى الحالين مصدرٌ معيَّن<sup>(٤)</sup> الزمان ، أو أنَّ وصلتُها ، وليس قبل المرفوع مبتدأين بل ظرفين خلافاً للبصريين ، وسكون ذال « مذ » قبل متحركٍ أعرف من ضمِّها ، وضمُّها قبل ساكنٍ أعرف من كسرِها .

(١) فى (شع) : خلافاً للأخفش : ثم فسرهُ بعد ذلك بما يفيد الوفاق ، حيث قال : فيجوز عنده : إذا زيد قائم فقم . واستدل على ذلك بقول الشاعر .

إذا باهلى تحته حنظلية له ولدٍ مِنها فذاك المذرع

(٢) فى (ص) : أو مبتدأ . وهو قول ابن جنى فى المحتسب فى قوله تعالى : « إذا وقعت الواقعة » فى قراءة من نصب : « خافضة رافعة » ووافقهُ المصنف .

وقال ابن عقيل : هو غير متعين ، إذ يجوز بقاؤها على ظرفيتها ، والجواب :

« فأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة » .

(٣) فى (د، س، ص) : ميمها .

(٤) فى (م) : تعين للزمان .



ومنها « الآن » لوقت حضر جميعه أو بعضه ، وظرفيته  
غالبه لا لازمة ، وبنى لتضمن معنى الإشارة ، أولشبه الحرف في  
ملازمة لفظ واحد ، وقد يُعرب على رأى ، وليس منقولاً من  
فعل ، خلافاً للفراء .

ومنها « قط » للوقت الماضي عموماً ، ويقابله عَوْضٌ ،  
ويختصان بالنفى ، وربما استعمل « قط » دونه لفظاً ومعنى ،  
أو لفظاً لا معنى ، وقد ترد « عَوْضٌ » للمضى ، وقد يُضاف إلى  
العائضين أو يُضاف إليه فيُعرب ، ويقال قَطُّ وقُطُّ وقَطُّ وقَطُّ ،  
وعَوْضٌ وعَوْضٌ .

ومنها « أمس » ، مبنياً على الكسر بلا استثناء عند  
الحجازيين ، وباستثناء المرفوع ممنوع الصرف عند التميميين ،  
ومنهم من يجعل كالمرفوع غيره . وليس بناؤه على الفتح لغة  
خلافاً للزجاجي<sup>(١)</sup> ، فإن نُكِّرَ أو كُسِرَ<sup>(٢)</sup> أو صُغِرَ<sup>(٣)</sup>  
أو أُضِيفَ أو قَارَنَ الألف واللام أُعرب باتفاق<sup>(٤)</sup> ، وربما  
بُنِيَ المقارنُ لهما<sup>(٥)</sup> .

---

(١) في (م) : لازجاج . وقال ابن عقيل في الشرح : وحكاه ابن عصفور عن الزجاج أيضاً ،  
وقال ابن الباذش : خرج الزجاجي عن إجماع النحاة بقوله : ومن العرب من يبنيه على الفتح .  
(٢، ٣) سقطتا من (م، ح، شع) .

(٤) وذكر في (شع) بعد التمثيل لتذكيره بنحو : كل غد صائر أمساً ، ومضى أمسنا ، والامس  
المبارك ، وكذا إذا ثنى أو جمع كأمسين وأموس وأوامس وأماسي ، وكذا إذا صغر كأميس ،  
كما ذكر المبرد والفارسي وابن الدهان والمصنف ، ونص سيبويه على أن « أمس » لا يصغر كغد .

(٥) أى المقارن للألف واللام ، كقول الشاعر :

وإني وقفت اليوم والامس قبله      بيابك حتى كادت الشمس تغرب

(فصل) : الصالح للظرفية القياسية من أسماء الأمكنة  
 ما دلَّ على مقدَّر<sup>(١)</sup> أو مسمًى إضافي محض ، أو جارٍ باطراد  
 مجرى<sup>(٢)</sup> ما هو كذلك ، فإن جيء بغير ذلك لظرفية لازمه<sup>(٣)</sup>  
 غالباً لفظ « في » أو ما في معناها ؛ ما لم يكن كمقعدٍ في الاشتقاق  
 من اسم الواقع فيه ، فيُلحق بالظروف ؛ قياساً إن عمل فيه  
 أصله أو مشاركٌ له في الفرعية ، وسماعاً إن دلَّ على قرب أو  
 بُعد نحو : هو مِنِّي منزلة الشَّغاف ، ومناطق الثُّرَيَّا .

(فصل) : من الظروف المكانية كثيرُ التصرف كـ «مكان»  
 لا بمعنى بدل ، ويمين ، وشمال ، وذات اليمين ، وذات  
 الشمال ، ومتوسطُ التصرف كغير «فوق» و «تحت» من أسماء  
 الجهات<sup>(٤)</sup> و «بين» مجرداً<sup>(٥)</sup> . ونادر التصرف كـ «حيث»  
 و «وسط» و «دون» ، لا بمعنى ردىء ، وعادمُ التصرف «كفوق»  
 و «تحت» و «عند» و «لَدُنْ» و «مع» و «بينَ بينَ» دون إضافة  
 و «حوالَ» و «حوُلَ» و «حوالِي» و «حوَلِي» و «أحوالَ» ،  
 و «هنا» وأخواته و «بدلَ» لا بمعنى بديل ، وما رادفه من مكان .

(١) في (س،م) : مقدار . وأشار في (شع) إلى هذه المخالفة وقال : وهما متقاربان .

(٢) في (د) : جرى .

(٣) في (م،شع) : لازمة .

(٤) وهو أمام وقدام ووراء وخلف وأسفل وأعلى .

(٥) في (م) : مجرد — والمقصود تجرده من الألف وما .

فـ «حيثُ» مبنية على الضمِّ ، وقد تُفتح أو تُكسر ،  
وقد تخلف ياءها <sup>(١)</sup> واوٌ ، وإعرابها لغة فقُسيَّةٌ ، وندرت <sup>(٢)</sup>  
إضافتها إلى مفردٍ ، وعدمُ إضافتها لفظاً أندرُ وقد يرادُّ بها  
الحين عند الأنخفش .

و «عندُ» للحضورِ أو القربِ <sup>(٣)</sup> ، حساً أو معنى ، وربما  
فُتحت عينها أو ضُمَّت .

و «لَدُنْ» لأوَّل غايةِ زمانٍ أو مكانٍ ، وقلَّما تعدَّم «مِنْ» ، وقد  
يقال «لَدَنْ وَلَدِنْ وَلَدَنْ وَلَدِنْ وَلَدِنْ» <sup>(٤)</sup> وَلَدٌ وَلَدٌ وَلَدًا وَلَدُنْ» <sup>(٥)</sup> ،  
وإعراب اللغة <sup>(٦)</sup> الأولى لغة <sup>(٧)</sup> قيسيَّةٌ . وتجبر المنقوصةُ  
مضافةً إلى مُضمرٍ ، ويجرُّ ما يليها بالإضافة لفظاً إن كان مفرداً  
وتقديرًا إن كان جملةً ، وإن كان «غدوةً» نُصب أيضاً ، وقد  
يُرفع ، وليست «لدى» بمعناها بل بمعنى «عندَ» ، على  
الأصح ، وتعامل ألفها معاملةَ ألف «إلى» و «على» ، فتسلَّم مع  
الظاهر ، وتقلب ياءً مع المضمَر غالباً .

(١) في (شع) : وقد تقلب ياءها واواً فيقال : حوث قال اللحياني : هي لغة طيء .

(٢) في (ح) : وندر .

(٣) في (د، س) : أو للقرب .

(٤) سقطت من (د، س) .

(٥) قال في (شع) : لأنها في بعض نسخ التسهيل ، وهي ثابتة في جميع نسخ التحقيق .

وزاد بعدها في (س) :

لت ولت بسكون التاء وضمها .

(٦) سقطت من (م) .

(٧) سقطت من (د) . والمقصود باللغة الأولى : «لَدُنْ» .

و «مع» للصحبة<sup>(١)</sup> اللائقة بالذكور ، وتسكينها قبل حركة ، وكسرها قبل سكون لغة ربيعية<sup>(٢)</sup> ، واسميتها حينئذ باقية على الأصح ، وتُفرد فتساوى جميعاً معنى ، وفقى لفظاً ، لايداً ، وفاقاً ليونس والأخفش ، وغير حاليتها حينئذ قليل .  
ويتوسّع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولاً به مجازاً ، ويسوغ<sup>(٣)</sup> حينئذ إضماره غير مقرون بـ «في» ، والإضافة والإسناد إليه ، ويمنع من هذا التوسّع - على الأصح - تعدى الفعل إلى ثلاثة .

---

(١) في (م) : المصحبة .

(٢) في (س، م، شع) : ربيعية .

(٣) في (س) : ويجوز .



وهو الاسم التالى واوًا تجعله بنفسها فى المعنى كمجرورٍ «مَعَ»  
وفى اللَّفْظِ كمنصوبٍ معدى بالهمزة <sup>(١)</sup> ، وانتصابه بما عمل  
فى السابق <sup>(٢)</sup> مِنْ فعلٍ أو عاملٍ عمله ، لا بمضمرٍ بعد الواو ، خلافاً  
للزَّجَّاج ، ولا بها ، خلافاً للجرجاني ، ولا بالخلاف ، خلافاً للكوفيَّين ،  
وقد تقع هذه الواو قبل ما لا يصح <sup>(٣)</sup> عطفه ، خلافاً لابن جنى ،  
ولا يقدم <sup>(٤)</sup> المفعولُ معه على عامل المصاحب باتفاق ، ولا عليه  
خلافاً لابنِ جنى . ويجب العطف فى نحو : أَنْتَ ورَأْيُكَ ،  
وَأَنْتَ أَعْلَمُ ومَالُكَ ، والنصب عند الأكثرِ فى نحو : مَالُكَ  
وزَيْدًا ، وما شَأْنُكَ وعمراً ، والنصبُ فى هَذَيْنِ ونحوهما  
بـ « كان » مضمرّةً قبل الجارِّ ، أو بمصدرٍ « لا بَسَ » منوياً بعد  
الواو ، لا بلا بس <sup>(٥)</sup> ، خلافاً للسَّيرافى وأبنِ خروف ، فإن كان  
المجرور ظاهراً رجع العطف ، وربّما نُصِبَ بفعلٍ مقدّرٍ بعد « ما »  
أو « كيف » أو زمنٍ مضافٍ ، أو قبل خبرٍ ظاهرٍ فى نحو : ما أَنْتَ

(١) فى (د) : معدى الهمزة

(٢) فى بعض النسخ : فى الاسم السابق .

(٣) فى (ح ، م) : ما لا يصلح .

(٤) فى (م) : ولا يتقدم .

(٥) فى (د) : لا بتلابس ، وفى (س) : لا تلابس .

والسَّيرَ ، وكيف أنت وقصعةً ، وأزمانَ قومي والجماعة . . ،  
وأنا وإياه في لحاف .

ويترجح العطف إن كان بلا تكلف ولا مانع ولا موهنٍ ،  
فإن خيف به فواتُ ما يضرُّ فواته رجح النَّصبُ على المعية ،  
فإن لم يَلِقِ الفعلُ بتالي الواو جاز النَّصبُ على المعية وعلى إضمار  
الفعل اللَّائق إن حُسِّنَ « مع » موضع الواو ، وإلاَّ تعيَّن الإضمارُ  
والنَّصبُ في نحو : حَسْبُكَ وزيدًا درهمٌ ، بـ « يحسب »  
منويًا ، وبعدَ « ويَلِّه » و « ويَلَّا له » بناصب<sup>(١)</sup> المصدر ، وبعد  
« ويلُّ له » بـ « ألزِمَ » مضمرًا ، وفي : « رأسه والحائط » و « امرأ  
ونفسه »<sup>(٢)</sup> ، و « شأنك والحج » ، على المعية أو العطف بعد  
إضمار « دع » في الأوَّل والثاني ، و « عليك » في الثالث ، ونحو : هذا  
لك وأباك ، ممنوع في الاختيار . وفي كون هذا الباب مقيسًا  
خلافٌ ، ولما بعد المفعول معه من خبر ما قبله أو حاله ماله  
متقدمًا<sup>(٣)</sup> ، وقد يعطى حُكْمُ ما بعد المعطوف ، خلافاً لابن كيسان .

---

(١) في (م) : ناصب .

(٢) في (م) : وامرؤ

(٣) فيقال : كان زيد وعمرا متفقاً ، وجاء البرد والطيالة شديداً ، كما يقال : كان زيد

متفقاً وعمرا ، وجاء البرد شديداً والطيالة . .

## ٢٧ - باب المستثنى

وهو المخرجُ تحقيقاً أو تقديرًا من مذكورٍ أو متروكٍ بـ «إلا»  
أو ما بمعناها <sup>(١)</sup> بشرط الفائدة ، فإن كان بعضُ المستثنى  
منه حقيقةً فمتصلٌ ، وإلا فمنقطعٌ مقدّرُ الوقوع بعدَ «لكن»  
عند البصريين ، وبعد «سوى» ، عند الكوفيّين ، وله بعد «إلا»  
من الإعراب إن تُترك المستثنى منه وفرغ العاملُ له ماله مع عدمها ،  
ولا يفعلُ ذلك <sup>(٢)</sup> دون نهيٍ أو نفىٍ صريحٍ أو مؤوّل ، وقد  
يُحذفُ - على رأى - عاملُ المتروك ، وإن لم يُترك المستثنى منه  
فللمستثنى بـ «إلا» النصب مطلقاً بها <sup>(٣)</sup> لا بما قبلها معدي بها ،  
ولا به مستقلاً ، ولا بأستثنى مضمرًا ، ولا بـ «أن» مقدرةً بعدها ،  
ولا بـ «إن» مخففةً مركباً منها ومن لا «إلا» خلافاً لزاعمي  
ذلك ، وفاقاً لسيبويه والمبرد <sup>(٤)</sup>

فإن كان المستثنى بـ «إلا» متصلاً مؤخرًا عن المستثنى منه  
المشتمل عليه نهيٍ أو معناه ، أو نفىٍ صريحٍ ، أو مؤوّل

(١) في (د) : أو بما في معناها .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) سقطت من (م) .

(٤) زاد في (س، ص) : والجرجاني ، وقال ابن عقيل في (شع) : والملازمي والزجاج  
والجرجاني أيضاً .

غيرَ مردود به كلامٌ تَصْمَنُ الاستثناء ، اختير فيه متراحياً  
النَّصْبُ ، وغيرَ متراحٍ الاتِّباعُ إبدالاً عند البصريين ، وعطفاً  
عند الكوفيين ؛ ولا يُشترط في جواز نصبه تعريفُ المستثنى منه ،  
خلافاً للفراء ، ولا في جواز الإبدال عَدَمُ الصَّلاحية للإيجاب ، خلافاً  
لبعض القدماء . وإتباع المتوسِّط بين المستثنى منه وصفته أولى  
من النصب ، خلافاً للمازني في العكس . ولا يُتَّبَعُ المجرور بـ « من »  
و « الباء » الزائدتين ولا أسم « لا » الجنسية إلا باعتبار المحلِّ ،  
وأجاز بنو تميم<sup>(١)</sup> اتِّباع<sup>(٢)</sup> المنقطع المتأخِّر إن صحَّ  
إغناؤه عن المستثنى منه وليس من تغليب العاقل على غيره  
فيخصَّص<sup>(٣)</sup> بأحد وشبهه خلافاً للمازني .

وإن<sup>(٤)</sup> عاد ضميرٌ قبل المستثنى بـ « إلا » الصالح للإتباع  
على المستثنى منه العامل فيه ابتداءً أو أحدُ نواسخه ،  
أتبع الضميرَ جوازاً وصاحبه<sup>(٥)</sup> اختياراً ، وفي حكمهما  
المضاف والمضافُ إليه في نحو : ماجاء أخو أحدٍ إلا زيدٌ ، وقد  
يُجعل المستثنى متبوعاً ، والمستثنى منه تابعاً ، ولا يُقدَّم دونَ  
شدوْذِ المستثنى على المستثنى منه والمنسوب إليه معاً ، بل على  
أحدهما ، وماشُدُّ من ذلك فلا يقاس عليه خلافاً للكسائي .

(١) في (د) : التميميون .

(٢) في (س) : انقطاع .

(٣) في (م) فيخصص ، وفي (شع) : فيخصص .

(٤) في (م) : فان .

(٥) في (س) : أو صاحبه .



(فصل) : لا يُستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئين<sup>(١)</sup> ،  
وموهم<sup>(٢)</sup> ذلك بدلٌ ومعمولٌ عامل مضمَر لا بدَّ لَانِ خلافاً لقوم ،  
ولا يمتنعُ استثناءُ النّصفِ<sup>(٣)</sup> خلافاً لبعض البصريين ، ولا  
استثناءُ الأكثر وفاقاً<sup>(٤)</sup> للكوفيّين ، والسابقُ بالاستثناءِ منه  
أولى من المتأخّر<sup>(٥)</sup> عند توسط المستثنى<sup>(٦)</sup> ، وإن<sup>(٧)</sup>  
تأخّر عنهما<sup>(٨)</sup> فالثاني أولى مطلقاً ، وإن تقدّم فالأول  
أولى إن<sup>(٩)</sup> لم يكن أحدهما مرفوعاً لفظاً أو معنى ، وإن يكنه  
فهو أولى مطلقاً إن لم يمنع مانعٌ ، وإذا<sup>(١٠)</sup> أمكن أن يشرك<sup>(١١)</sup>  
في حكم الاستثناء مع ما يليه غيره لم يُقتصر عليه إن كان العاملُ  
واحداً ، وكذا إن كان غيرَ واحد<sup>(١٢)</sup> والمعمولُ واحد<sup>(١٣)</sup>  
في المعنى .

(١) فيجوز : قام القوم إلا زيداً وعمراً ، ولا يجوز : أعطيت الناس إلا عمراً الدنانير ،  
بل يقال : أعطيت الناس الدنانير إلا عمراً .

(٢) في (س) وموهما .

(٣) في (م) : النصب .

(٤) في (م) خلافاً . وقال في (شع) : وبه قال أبو عبيد والسيрани ، واختاره ابن خروف  
والشلوبين ، ومنعه البصريون .

(٥) في (م) : المتأخر عنه .

(٦) في (د) : المشتق .

(٧) في (شع) : فإن .

(٨) سقطت من (شع) .

(٩) في (د) : وإن لم يكن .

(١٠) في (م) : وإن أمكن .

(١١) في (د ، شع) : يشترك .

(١٢) في (د) : أو غير واحد .

(١٣) في (شع) : واحداً .

(فصل) : تُكْرَرُ «إِلَّا» بعد المستثنى بها توكيدا فيبدل ما يليها مما تليه <sup>(١)</sup> إن كان مُغْنِيًا عنه وَإِلَّا عُطِفَ بالواو ، وإن كررت لغير توكيد ولم يمكن <sup>(٢)</sup> استثناء بعض المستثنيات من بعض شغل العامل ببعضها <sup>(٣)</sup> إن كان مفرغا ونُصِبَ ما سواه ؛ وإن لم يكن مفرغا فلجميعها النصب إن تقدمت ، وإن تأخرت فلا أحدها <sup>(٤)</sup> ما له مفردا وللوقاي النصب ، وحكمها في المعنى حكم المستثنى الأول ، وإن أمكن استثناء بعضها من بعض استثنى كل من متلوّه ، وجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا ، وما أجمع فهو الحاصل ، وكذا الحكم في نحو : له عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة خلافا لمن يخرج الأول والثاني <sup>(٥)</sup> ، وإن قدر المستثنى الأول صفة لم يعتد به وجعل الثاني أولا . . .

(فصل) <sup>(٦)</sup> : تَوَوَّلَ «إِلَّا» بغير ، فيوصف بها وبتاليها جمع أو شبهه منكراً أو معرفاً بأداة جنسية ، ولا تكون كذلك <sup>(٧)</sup>

(١) في (شع) ؛ مما يليه ، وقد وضحتها الدماميني في شرحه بقوله :

بالتاء الفوقية ، أى : مما تليه .

(٢) في (م) : ولم يكن .

(٣) سقطت من (م) .

(٤) في (د) : فلا أحدهما .

(٥) وفي (شع) : خلافا لمن يخرج الأول من الثاني ، ووجهه بما سبق من أنه جار على القاعدة السابقة من جعل الأول خارجا والثاني داخلا .

(٦) سقط لفظ الفصل من (ح) ودل عليه بعلامته : ( ) .

(٧) في (س) : ولا تكون إلا كذلك .

دون متبوع<sup>(١)</sup> ، ولا حيث لا يصلح الاستثناء ، ولا يليها نعت  
ما قبلها ، وما أَوْهم ذلك فحالٌ أَوْصفةٌ بدل محذوف ، خلافاً  
لبعضهم ، ويليهما في النفي فعلٌ مضارعٌ بلا شرط ، وماضٍ<sup>(٢)</sup>  
مُسبوقٍ<sup>(٣)</sup> بفعلٍ ، أو مقرونٌ بـ «قد» ، ومعنى : أَنشُدْكَ<sup>(٤)</sup>  
إِلَّا فَعَلْتَ : مَا أَسْأَلُكَ إِلَّا فِعْلَكَ ، ولا يعمل ما بعد «إِلَّا» فيما  
قبلها مطلقاً ، ولا ما قبلها فيما بعدها إِلَّا أَنْ يكون مستثنى ،  
أو مستثنى منه ، أو تابِعاً له ، وما ظُنَّ من غير الثلاثة معمولاً  
لما قبلها<sup>(٥)</sup> قُدِّرَ له عاملٌ خلافاً للكسائي في منصوبٍ ومخفوضٍ ،  
وله ولا بن الأنباري في مرفوع .

(فصل) : يُسْتثنى بـ «حاشا» و«عدا» و«خلا»<sup>(٦)</sup> ، فيَجْرُزْنَ  
المُسْتثنى أَحرفاً وَيَنْصِبْنَهُ أفعالاً ، ويتعيّن الثاني «خلا» و«عدا» بعد  
«ما» عند غير الجرمي ، والتزم سيبويه فعلية «عدا» وحرفية  
«حاشا»<sup>(٧)</sup> ، وإن وليها مجزورٌ باللام لم تتعيّن فعليتها خلافاً  
للمبرد ، بل اسميتها لجواز تنوينها ، وكثر فيها «حاش» ، وقلَّ

(١) في (شع) : دون موصوف .

(٢) في (شع) : أو ماض .

(٣) في (س) : مستوف .

(٤) في (م ، شع) : أَنشُدْكَ الله .

(٥) في (د) : لما قبله .

(٦) في (د ، س) : يستثنى بحاشا وخلا وعدا .

(٧) في (ح) : حاشي .

«حشا»<sup>(١)</sup> و«حاش»<sup>(٢)</sup> ، وربما قيل «ماحاشا»<sup>(٣)</sup> ، وليس أحاشي<sup>(٤)</sup>  
 مضارع «حاشا» المستثنى بها خلافاً للمبرد ؛ والنصب في ما النساء  
 وذكرهن بـ «عدا» مضمرة ، خلافاً لمن أول «ما» بإلّا .

ويستثنى بـ «ليس» و«لا يكون» فينصبان المستثنى خبراً ،  
 واسمهما<sup>(٥)</sup> بعض مضاف إلى ضمير المستثنى منه<sup>(٦)</sup> لازم  
 الحذف ، وكذا فاعل الأفعال الثلاثة ، وقد يوصف على رأي  
 المستثنى منه ، منكرًا أو مصحوبًا<sup>(٧)</sup> بـ «أل» الجنسية ،  
 بـ «ليس» و«لا يكون» ، فيلحقهما<sup>(٨)</sup> ما يلحق الأفعال  
 الموصوف بها من ضمير وعلامة .

(فصل) : يستثنى بـ «غير» فتجر المستثنى معربةً بما له  
 بعد «إلّا» ، ولا يجوز فتحها مطلقاً لتضمن معنى «إلّا»  
 خلافاً للفراء ، بل قد تفتح في الرفع والجر لإضافتها إلى مبنى .  
 وأعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بها وبـ «إلّا» جائز .

(١) في (ح) حشى : أى في التى تستعمل للتزيه

(٢) في (م) : وحاشا

(٣) في (ص) : ما حاشى ومنه قول الشاعر :

رأيت الناس ما حاشا قريشا فإننا نحن أفضلهم فعلا

ومنع سيويه دخول (ما) على (حاشا) (شع) .

(٤) في (د) : يحاشى .

(٥) في (س ، وشع) : واسمها .

(٦) والتقدير : ليس بعضهم ، ولا يكرن بعضهم ، وهو ما قال به ابن العلي في البسيط .

(٧) في (م) : أو مصحوب ال .

(٨) في (د) فيلحقها .



ويساويها في الاستثناء المنقطع «بَيَدَ» مضافاً إلى «أَنَّ»  
 وصلتها . ويساويها مطلقاً «سَوَى» ، وينفرد بلزوم الإضافة  
 لفظاً ، وبوقوعه صلةً دونَ شيءٍ قبله ، والأصحُّ عدمُ ظرفيته  
 ولزومه النَّصب . وقد تضمَّ سيئه <sup>(١)</sup> . وقد تفتح فيمد ،  
 وقد يقال : «ليس إلا» ، و«ليس غير» ، وغير ، إذا فهم  
 المعنى ، وقد ينون ، وقد يقال : ليس غيره ، وغيره <sup>(٢)</sup> ، ولم  
 يكن غيره ، وغيره وفاقاً للأخفش <sup>(٣)</sup> .

والمذكور بعد «لا سيَّما» منبه <sup>(٤)</sup> على أولويته بالحكم ،  
 لا مستثنى ، فإن جرَّ فبالإضافة و«ما» زائدة ، وإن رُفِع فخبير  
 مبتدأ محذوف ، و«ما» بمعنى «الذي» ، وقد توصلُ بظرفٍ  
 أوجملة فعلية ؛ وقد يقال : «لا سيَّما» بالتخفيف «ولاسواء ما» <sup>(٥)</sup> .

(١) أى مع القصر . رواه الأخفش (شع) .

(٢) فى (شع) : وليس غيره ، أى بذكر المضاف إليه والنصب والرفع على ما تقدم ،  
 والتقدير فى الرفع : ليس غيره الجائى ، وفى النصب : ليس هو أى الجائى غيره .  
 (٣) فيحذف الاسم إن نصبت ، والخير إن رفعت ، فتقول : جاءنى زيد لم يكن غيره  
 أو غيره .

(٤) سقطت من (م) .

(٥) بالمد فى جميع النسخ ، وفى شرح المصنف (شم) : فيقال : قام القوم لاسواء ما زيد .  
 وكلامه يقتضى جواز الرفع والجر بعدها كما فى (لاسيما) .

وهو مادلٌ على هيئةٍ وصاحبها متضمناً ما فيه معنى « في »  
غير تابع ولا عمدة ؛ وحقه النصبُ ، وقد يُجرّ بباءٍ زائدة .  
وأشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان ؛ ويغنى عن اشتقاقه وصفه ،  
أو تقديرٌ مضافٍ قبله أو دلالة على مفاعلة أو سِعَرٍ أو  
ترتيب أو أصالة أو تفرّيع أو تنويع أو طورٍ واقع فيه  
تفضيلٌ . وجعلُ « فاه » حالاً<sup>(١)</sup> من : « كلمته فاه » إلى  
« في » أولى من أن يكون أصله جاعلاً فاه إلى في ، أو من فيه  
إلى في ، ولا يقاس عليه خلافاً لهشام .

فصل : الحال واجبُ التَّنْكِيرِ ، وقد يجيء معرفاً بالأداة  
أو الإضافة<sup>(٢)</sup> ، ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة ،  
مضافاً إلى ضمير ما تقدّم ، ويجعله التميميون توكيداً ،  
وربّما عومل بالمعاملتين مركّبُ العدد ، وقضهم بقضيضهم .  
وقد يجيء المؤول بنكرة علماً .

(١) في ( م ، شع ) : وجعل فاه من : « كلمته فاه إلى في » حالاً أولى .

(٢) في ( م ) : أو بالإضافة . ومثاله : « كلمته فاه إلى في » ، وطلبته جهدى وطاقى ،  
ورجع عوده على بلدته ، ومررت بزيد وحده .

(فصل) <sup>(١)</sup> : وإن وقع مصدرٌ موقعَ الحالِ فهو حالٌ ، لا معمولٌ  
حالٍ محذوف <sup>(٢)</sup> ، خلافاً للمبرّد والأخفش ؛ ولا يطرد  
فيما هو نوع للعامل نحو : أتيتُهُ سرعةً خلافاً للمبرّد ؛  
بل يُقتصر فيه وفي غيره على السَّماع ، إلّا في نحو : أنت  
الرجلُ علماً ، وهو زهيرٌ شعراً ، وأما علماً فعالمٌ . وترفعُ  
تميمٌ المصدرَ التّالي <sup>(٣)</sup> «أما» في التنكير جوازاً مرجوحاً ، وفي  
التعريف وجوباً ، وللحجازيّين في المعرف رفعٌ ونصبٌ ، وهو  
في النّصب مفعولٌ له عند سيبويه ، وهو والمنكّر مفعولٌ مطلق  
عند الأخفش . . .

(فصل) <sup>(٤)</sup> : لا يكون صاحبُ الحالِ في الغالب نكرةً ما لم  
يُختصَّ ، أو يسبقه نفى أو شبهة ، أو تتقدّم الحالُ ، أو  
تكن جملةً مقرونةً بالواو ، أو يكن الوصفُ به على خلافِ  
الأصل ، أو يشاركه فيه معرفة <sup>(٥)</sup> . ويجوز تقديمُ الحالِ على  
صاحبه <sup>(٥)</sup> ، وتأخيرُه <sup>(٦)</sup> . إن لم يعرض <sup>(٧)</sup> مانعٌ

(١) في (ج ، م) : فصل ، وفي (ح) علامة الفصل دون ذكره ، وفي (س) سقط  
هذا كله حتى آخر الفصل .

(٢) في (م) : للمحذوف .

(٣) في (شع) : الثاني .

(٤) نحو : هذا رجل وعبد الله منطلقين .

(٥) في (م) : صاحبها .

(٦) في (م) : وتأخيرُه .

(٧) في (م) : يمنع .

من التقديم كالإضافة <sup>(١)</sup> إلى صاحبه ، أو من التأخير كاقترانه بـ « إلا » ، على رأي ، وكإضافته إلى ضمير ما لا بَسَ <sup>(٢)</sup> الحال ، وتقدمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصح لا ممتنع ، ولا يمتنع <sup>(٣)</sup> تقدمه على المرفوع والمنصوب خلافاً للكوفيّين في المنصوب بالظاهر مطلقاً ، وفي المرفوع الظاهر المؤخر رافعه عن الحال ؛ وأستثنى بعضهم من حال المنصوب ما كان فعلاً ، ولا يضاف غير عامل الحال إلى صاحبه إلا أن يكون المضاف جزءه أو كجزئه .

( فصل ) <sup>(٤)</sup> : يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفاً أو صفة تشبيهه ، ولم يكن نعتاً ولا صلة « لآل » أو حرفٍ مصدرى ، ولا مصدرًا مقدراً بحرفٍ مصدرى ، ولا مقروناً بلام الابتداء أو القسم . ويلزم تقديم عاملها إن كان فعلاً غير متصرف ، أو صلة « ال » أو حرفٍ مصدرى ، أو مصدرًا مقدراً بحرفٍ مصدرى أو مقروناً بلام الابتداء أو القسم ، أو جامداً ضَمَّنَ معنى مشتق ، أو أفعل تفضيل ، أو مُفْهِم تشبيه ، وأغْتَفِرَ تَوْسِيطُ ذِي التَّفْضِيلِ بين حَالَيْنِ غالباً ؛

---

(١) سقطت هذه العبارة من (م) .

(٢) في (م) : يلابس .

(٣) في (د) : ولا يمتنع .

(٤) في (ح) سقط لفظ « الفصل » ووضعت علامته .



وقد يُفَعَّل ذلك بذي التشبيه ، فإن كان الجامدُ ظرفاً أو حرفَ جرٍّ مسبقاً بمخبر عنه جازَ على الأصحَّ توسيطُ الحال بقوة إن كانت ظرفاً أو حرفَ جرٍّ ، وبضعفٍ إن كانت غيرَ ذلك . ولا تلزم الحالية في نحو : فيها زيدٌ قائماً فيها ، بل ترجح على الخبرية ، وتلزم هي في نحو : فيك زيدٌ راغبٌ خلافاً للكوفيَّين في المسألتين .

(فصل) : يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها ، واتحاد<sup>(١)</sup> صاحبها أو تعدده ، بجمعٍ وتفريقٍ ، ولا تكونُ لغير الأقرب إلا لمانع ، وإفرادها بعد «إما» ممنوعٌ ، وبعد «لا» نادرٌ ، ويُضمَر عاملُها : جوازاً لحضور معناه أو تقدُّم<sup>(٢)</sup> ذكره في استفهام<sup>(٣)</sup> أو غيره ، ووجوباً إن جرت مثلاً ، أو بينت أزدیادَ ثمنٍ أو غيره شيئاً فشيئاً ، مقرونةً بالفاء أو ثمَّ ، أو نابت عن خبرٍ ، أو وقعت بدلاً من اللفظِ بالفعل في توبيخٍ وغيره ، ويجوزُ حذف الحالِ ما لم تُنبَّ عن غيرها ، أو يتوقف المرادُ على ذكرها ، وقد يَعْمَلُ فيها غيرُ عاملٍ صاحبها خلافاً لمن منع .

(١) في (م) : أو اتحاد .

(٢) في (م) : أو تقديم .

(٣) في (م) : في الاستفهام .

ومثاله : راكباً لمن قال : كيف جئت ؟ أي : جئت راكباً .

(فصل<sup>(١)</sup>) : يؤكّد بالحال ما نصبها من فعلٍ أو اسمٍ يشبهه  
وتخالفهما لفظاً أكثر من توافقهما ، ويؤكد بها أيضاً في بيان  
يقينٍ أو فخرٍ أو تعظيمٍ أو تصاغُرٍ أو تحقيرٍ أو وعيدٍ خبرٍ  
جملة جزآها<sup>(٢)</sup> معرفتان جامدان جموداً محضاً ؛ وعاملها  
« أحقُّ » أو نحوه مضمراً بعدهما<sup>(٣)</sup> ، لا الخبر مؤولاً<sup>(٤)</sup>  
بمسمى ، خلافاً للزجاج ، ولا المبتدأ مضمناً تنبيهاً ، خلافاً  
لابن خروف .

(فصل) : تقع الحال جملةً خبريةً غير مفتوحةً بدليلٍ استقبال  
مضمّنة ضمير صاحبها ، ويغنى عنه في غير مؤكدة ولا مصدرة  
بمضارع مثبتٍ عارٍ من « قد » أو منفيٍّ بـ « لا » أو « ما » أو  
بماضي اللفظ تالٍ لـ « إلا » أو متلوٍّ بـ « أو »<sup>(٥)</sup> « واو » تسمى  
واو الحال وواو الابتداء ، وقد تُجاء<sup>(٦)</sup> مع الضمير في  
العارية من التصدير<sup>(٧)</sup> المذكور ، واجتماعهما في الاسمية  
والمصدرة بـ « ليس » أكثر من أنفراد الضمير .

(١) سقط لفظ الفصل من (ح) ووضعت علامته : ( )

(٢) في (هـ) : خبراها .

(٣) أي بعد المبتدأ والخبر لأن الدال عليه هو الجملة فلا يقدر إلا بعد تمامها .

(٤) في (د) : المؤول .

(٥) في (م) : بالواو .

ومثاله أن يمتنع مثل : اضرب زيدا وذهب عمرو أومكث .

(٦) في (د) : وقد يجاء بها .

(٧) في (د) : من الضمير المذكور .

وقد تخلو منهما <sup>(١)</sup> الاسمية عند ظهور الملابسة <sup>(٢)</sup> ، وقد  
تصحب الواو المضارع المثبت عارياً من «قد» ، أو المنفى  
بـ «لا» ، فيجعل على الأصح خبر مبتدأٍ مقدر ، وثبوت «قد»  
قبل الماضي غير التالى لـ «إلا» والمتلو بـ «أو» <sup>(٣)</sup> أكثر من  
تركها إن وجد الضمير <sup>(٤)</sup> ، وانفراد الواو حينئذ أقل من  
انفراد قد ، وإن عُد الضمير لزمناً .

(فصل) : لا محلّ إعرابٍ للجملة المفسّرة ، وهى الكاشفة  
حقيقة ما تليه <sup>(٥)</sup> مما يفتقر إلى ذلك ، ولا للاعتراضية ،  
وهى المفيدة تقويةً بين جزءى صلة أو إسناد أو مجازاة أو  
نحو ذلك ، ويميّزها من الحالية امتناع قيام مفرد مقامها ، وجواز  
أقترانها بالفاء ، و «لن» ، وحرف تنفيس ، وكونها طلبية ،  
وقد تعترض جملتان خلافاً لأبى على

---

(١) فى (م) : منها .

(٢) فتقع حالاً بدون واو ولا ضمير ، نحو : مررت بالبرّ ، قفيّر بدرهم  
أى منه ، فيستغنى بنية الضمير عن الواو .

(٣) فى (م) بالواو .

(٤) فثبوتها نحو : « وقد كان فريق منهم » ، « الآن وقد عصيت » ، وتركها نحو : « وجاءوا  
أباهم عشاء ييكون : قالوا » ، « أوجاءوكم حصرت صدورهم » .

(٥) فى (م ، شع) : تلتته :

وهو ما فيه معنى « مِنْ » الجنسية من نكرة منصوبة  
فضلة غير تابع ، ويميز إما جملة وستبين ، وإما مفرداً  
عدداً ، أو مفهيم مقدار ، أو مثلية أو غيريه أو تعجب بالنص  
على جنس المراد بعد تمام بإضافة أو تنوين ، أو نون تثنية ،  
أو جمع أو شبهه . وينصبه مميزه لشبهه بالفعل أو شبهه ،  
ويجره بالإضافة إن حذف مابه التمام<sup>(١)</sup> ، ولا يحذف<sup>(٢)</sup> إلا  
أن يكون تنويناً ظاهراً في غير « ممتلىء ماء » ونحوه ، أو مقدراً  
في غير « ملآن ماء » ، و « أحد عشر درهماً » ، و « أنا أكثر  
مالاً » ونحوهن ، أو يكون نون تثنية ، أو جمع تصحيح ،  
أو مضافاً إليه صالحاً لقيام التمييز مقامه في غير « ممتلئين أو  
ممتلئين غضباً » ، وتجب إضافة مفهيم المقدار إن كان في  
الثاني معنى اللأم ، وكذا إضافة بعض<sup>(٣)</sup> لم تغير تسميته بالتبعيض  
فإن تغيرت به رجحت الإضافة والجر على التنوين والنصب ،  
وكون المنصوب حينئذ تمييزاً أولى من كونه حالاً وفاقاً

(١) ومابه التمام هو المضاف إليه والتنوين ، ونون التثنية ، ونون الجمع ، ونون شبه الجمع .

(٢) في (د) : ولا يحذف غالباً .

(٣) في (م) : بعض ما لم يتغير .



لأبي العباس ؛ ويجوز إظهار « مِنْ » مع ما ذكر في هذا الفصل  
إن لم يميز عدداً ولم يكن فاعلاً للمعنى .

(فصل) : مميّز الجملة منصوبٌ منها بفعلٍ يُقدَّرُ<sup>(١)</sup> غالباً  
إسنادهُ إليه مضافاً إلى الأوّل ، فإن صحّ الإخبار به عن الأوّل  
فهو له أو لمُلابِسِه المقدّر ، وإن دلّ الثانی على هيئة وعُنَى به  
الأوّل جاز كونه حالاً ، والأجود استعمالُ « مِنْ » معه عند  
قصد التمييز ، ولميِّز الجملة من مطابقة<sup>(٢)</sup> ما قبله إن اتّحدا  
معنى ما له خبراً ، وكذا إن لم يتّحدا ، ولم يلزم إفراد لفظ<sup>(٣)</sup> .  
التميِّز لإفراد معناه ، أو كونه مصدرًا لم يُقصد اختلافُ  
أنواعه ، وإفراد المباين بعد جمعٍ إن لم يوقع في محذورٍ أولى .  
ويعرض لمميِّز الجملة تعريفه لفظاً فيقدّر تنكيره<sup>(٤)</sup>  
أو يؤوّل ناصبه بمتعدّد بنفسه ، أو بحرف جرٍّ محذوفٍ ،  
أو يُنصبُّ على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز محكوماً  
بتعريفه ، خلافاً للكوفيّين . ولا يمنع تقديم المميِّز<sup>(٥)</sup>  
على عامله إن كان فعلاً متصرفاً ، وفاقاً للكسائيّ والمازنيّ<sup>(٦)</sup>  
والمبرد ، ويُمنع إن لم يكنه بإجماعٍ ، وقد يستباح في الضرورة .

(١) في (م) : مقدر .

(٢) في (م) : المطابقة .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) في (س) : يقدر بنكرة بدلا من « تنكيره » وسقط ما بعده هذا إلى قوله « بالمفعول » .

(٥) في (س ، وم) : التمييز .

(٦) في (ح) : والمبرد والمازني .

### ٣٠ - باب العدد

مفسر ما بين عشرة ومائة واحد منصوبٌ على التمييز <sup>(١)</sup> ،  
ويضاف غيره إلى مفسره مجموعاً مع ما بين اثنين وأحد عشر ،  
ما لم يكن مائةً فيُفرد غالباً ، ومفرداً مع مائة فصاعداً ، وقد  
يُجمع معها وقد يُفرد تمييزاً ، وربما قيل <sup>(٢)</sup> عَشْرُو درهمٍ ،  
وأربعُو ثوبه ، وخمسةُ أثواباً ، ونحو ذلك ، ولا يفسر واحدٌ  
وأثنان <sup>(٣)</sup> ، و«ثِنْتَا حَنْظَلٍ» ضرورة . ولا يُجمع المفسر  
جمع تصحيح ولا بمثال كثرة من غير باب مفاعِلَ إن كثر  
استعمال غيرهما إلا قليلاً ، ولا يَسُوغُ ثلاثةُ كلابٍ ونحوه  
تَأَوَّلُهُ بثلاثةٍ من كذا <sup>(٤)</sup> خلافاً للمبرد ، وإن كان المفسر  
أسمَ جنس أو جمعٍ فُصلَ بـ«مِنْ» ، وإن <sup>(٥)</sup> ندر مضافاً  
إليه لم يُقَسَّ عليه ، ويُغْنَى عن تمييز العددِ إضافته إلى غيره .  
(فصل) : تُحذفُ تاءُ الثلاثةِ وأخواتِها إن كان واحدُ المعدودِ

---

(١) سقط من (شع) : على التمييز .

(٢) في (س) : وقد يقال : عشرون درهم .

(٣) زاد في (س) : لوضوحهما .

(٤) في (د) من كلاب .

(٥) في (د) : فإن ندر .

مؤنثَ المعنى حقيقةً أو مجازاً ، أو كان المعدودُ اسمَ جنسٍ  
أو جمع مؤنثاً ، غيرَ نائبٍ عن جمعٍ مذكّرٍ ، ولا مسبوقٍ  
بوصفٍ يدلُّ على التذكيرِ ، وربما أوّلَ مذكّرٍ بمؤنثٍ ،  
ومؤنثٍ بمذكّرٍ ، فجاءَ بالعدد على حسب التأويلِ ، وإن كان  
في المذكورِ لغتان فالحذفُ والإثباتُ سيّانٍ ، وإن كان المذكورُ  
صفةً نابتةً عن الموصوفِ اعتبر غالباً حاله لا حالها .

(فصل) : يُعْطَفُ العَشْرُونَ وَأَخَوَاتُهُ عَلَى النِّيفِ ، وَهُوَ إِنْ  
قُصِدَ التَّعْيِينَ وَاحِدٌ أَوْ أَحَدٌ وَاثْنَانِ وَثَلَاثَةٌ وَوَاحِدَةٌ أَوْ  
إِحْدَى وَاثْنَتَانِ وَثَلَاثٌ إِلَى تِسْعَةٍ فِي التَّذْكِيرِ وَتِسْعٌ فِي  
التَّأْنِيثِ <sup>(١)</sup> ، وَإِنْ لَمْ يَقْصَدْ التَّعْيِينَ فِيهِمَا فَبِضْعَةٌ وَبِضْعٌ ،  
وَيُسْتَعْمَلَانِ أَيْضاً دُونَ تَنْيِيفٍ ، وَتُجْعَلُ الْعَشْرَةُ مَعَ النِّيفِ  
اسماً وَاحِداً مَبْنِياً عَلَى الْفَتْحِ مَا لَمْ يَظْهَرَ الْعَاطِفُ <sup>(٢)</sup> .

وَلِتَاءُ الثَّلَاثَةِ وَالتَّسْعَةِ وَمَا بَيْنَهُمَا عِنْدَ عَطْفِ عَشْرِينَ  
وَأَخَوَاتِهَا مَالَهَا قَبْلَ النِّيفِ <sup>(٣)</sup> . وَلِتَاءُ الْعَشْرَةِ <sup>(٤)</sup> فِي التَّرْكِيبِ  
عَكْسُ مَا لَهَا قَبْلَهُ ، وَيُسَكَّنُ شَيْنُهَا فِي التَّأْنِيثِ الْحِجَازِيُّونَ ،  
وَيَكْسِرُهَا التَّمِيمِيُّونَ ، وَقَدْ تُفْتَحُ ، وَرَبَّمَا سُكِّنَ عَيْنُ عَشَرَ .

(١) سقط من (س) من قوله : إلى تسعة إلى قوله : فبضعة .

(٢) فإن ظهر زال التركيب وأعرب الجزآن ، فيقال : عندى ثلاثة وعشرة للمذكر ، وثلاث

وعشر للمؤنث ، ومنه قوله :

كَأَنَّهَا الْبَدْرُ ابْنُ عَشْرٍ وَأَرْبَعٍ إِذَا هَبَّوَاتُ الصَّيْفُ عَنْهُ تَجَلَّتْ

(٣) في (شع) : قبل التنيف .

(٤) في (شع) عشرة . بدون أل .

ويقال في مذكّر ما دون ثلاثة عشر : أحد عشر ، وأثنا عشر ،  
وفي مؤنثه : إحدى عشرة واثننا عشرة ؛ وربّما قيل : وحَد  
عشر ، وواحد عشرة ، وواحدة عشرة ، وإعراب أثنا واثننا  
باقٍ لوقوع ما بعدهما موقع النون ، ولذلك لا يضافان بخلاف  
أخواتيهما ، وقد يجرى ما أضيف منهما <sup>(١)</sup> مجرى بعلبك  
أو ابن عرس ، ولا يقاس على الأول خلافاً للأخفش ، ولا  
على الثاني ، خلافاً للفراء ، ولا يجوز بإجماع « ثمانى عشرة » إلا  
في الشعر ، وياؤ الثمانى في التركيب مفتوحة أو ساكنة ، أو  
محذوفة بعد كسرة أو فتحة ، وقد تحذف في الأفراد ، ويجعل  
الإعراب في متلوها ، وقد يفعل ذلك برباع وشناح وجوار  
وشبهها .

وقد يستعمل «أحد» استعمال «واحد» في غير تنييف ،  
وقد يغنى بعد نفي أو استفهام عن قوم أو نسوة ، وتعريفه  
حينئذٍ نادر ، ولا تستعمل إحدى في تنييف وغيره دون  
إضافة ؛ <sup>(٢)</sup> وقد يقال لما يستعظم ممّا لا نظير له : هو أحد  
الأحدين ، وإحدى الإحدى ، ويختص «أحد» بعد نفي محض

(١) في (ح) : منها ، وفي (شع) : إليهما .

(٢) قال في (شع) : هكذا وقع في نسخ التسهيل ، ولم يتعرض لهذا في شرحه ،

وصوابه :

ولا تستعمل إحدى في غير تنييف دون إضافة ، فلا يقال : جاء إحدى : بل إحدى النساء

مثلا .



أو نهى أو شبههما بعموم من يعقل ، لازم <sup>(١)</sup> الأفراد والتذكير ، ولا يقع بعد <sup>(٢)</sup> إيجاب يُراد به العموم خلافاً للمبرد ، ومثله عَرِيبٌ <sup>(٣)</sup> وديَارٌ وشفَرٌ وكتيع وكرَابٌ ودُعْوَى ونَمَى ودارى ودورى وطورى وطوئى <sup>(٤)</sup> وطووى وطأوى ودبى ودبيج ودبيج <sup>(٥)</sup> وأريم وأرم ووابر ووابن وتأمور وتؤمور <sup>(٦)</sup> ، وقد يغنى عن نفى ما قبل أحد نفى ما بعده إن تضمن ضميره أو ما يقوم مقامه ، وقد لا يصحب شفر <sup>(٧)</sup> نفياً ، وقد تضم شينه .

(فصل) : لا يثنى ولا يُجمع من أسماء العدد المفتقرة إلى تمييز إلا مائة وألف ، واختص الألف بالتمييز مطلقاً ، ولم يميز بالمائة إلا ثلاث وإحدى عشرة وأخواتهما . وإذا قصد تعريف العدد أدخل حرفه عليه إن كان مفرداً غير مفسر

(١) فى (د) : لازم التذكير والأفراد والتذكير ، وفى (س) لازم التذكير .

(٢) فى (س) : فى إيجاب .

(٣) بعد هذا فى (س) : وعين وعابنه .

(٤) فى (ح) : وطووى ، وقد سقطت هذه اللفظة من (شع) .

(٥) فى (د ، س) : بالذال المعجمة .

(٦) قال فى (شع) : فهذه ثنتان وعشرون كلمة .

وهذا العدد موافق لما هو محقق ، ويكون اللفظ الساقط من (شع) نقصاً من الناسخ . قال فى (شع) كلها مختصة بما سبق ذكره ، وزاد غيره ألفاظاً انتهت إلى ست عشرة لفظة . فالجُمُوع ثمان وثلاثون كلمة . وقال : ومن المزيد : طوارى وطارف وأنيس . انتهى .

(٧) فى (د) : وقد لا يصحب نفياً ، بسقوط « شفر » .

أو مفسّراً بتمييز ، وعلى الآخر إن كان مضافاً أو علماً  
شذوذاً لاقياساً خلافاً للكوفيّين ، وتدخّل على الأول والثاني إن  
كان معطوفاً ومعطوفاً<sup>(١)</sup> عليه ، وعلى الأول<sup>(٢)</sup> إن كان  
مركباً ، وقد يدخّل على جزءيه بضعف ، وعليهما وعلى التمييز  
بقُبْح .

(فصل) : حُكْمُ الْعَدَدِ الْمُمَيِّزِ بِشَيْئَيْنِ فِي التَّرْكِيْبِ لِمَذْكُرِهِمَا  
مطلقاً إن وُجِدَ الْعَقْلُ ، وإلّا فَلِسَابِقِهِمَا بِشَرْطِ الْإِتِّصَالِ ،  
ولمؤنّثيهما إن فُصِّلَا بـ « بَيْنَ » وَعُدِمَ الْعَقْلُ ، ولِسَابِقِهِمَا فِي الْإِضَافَةِ  
مطلقاً ، والمراد بـ « كُتِبَ لِعَشْرِ »<sup>(٣)</sup> بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ : عَشْرُ لَيَالٍ  
وعشرة أَيَّامٍ ، وبـ « اشْتَرَيْتُ عَشْرَةَ بَيْنِ عَبْدِ »<sup>(٤)</sup> وَأَمَةٌ  
خَمْسَةُ أَعْبُدٍ وَخَمْسُ آمٍ

(فصل)<sup>(٥)</sup> : يُؤرَّخُ بِاللَّيَالِي لِسَبْقِهَا ، فيقال أَوَّلَ الشَّهْرِ :  
كُتِبَ لِأَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْهُ أَوْ لِعُرَّتِهِ أَوْ مُهَلِّهِ أَوْ مُسْتَهَلِّهِ ، ثُمَّ لِلَّيْلِ  
خَلَّتْ ، ثُمَّ خَلَّتَا ثُمَّ خَلَوْنَ إِلَى الْعَشْرِ<sup>(٦)</sup> ، ثُمَّ خَلَّتْ إِلَى  
النَّصْفِ مِنْ كَذَا ، وَهُوَ أَجْوَدُ مِنْ لَخْمَسِ عَشْرَةٍ خَلَّتْ أَوْ بَقِيَتْ ،

(١) فِي (ص) : أَوْ مَعْطَوْفَا عَلَيْهِ .

(٢) فِي (د) : وَعَلَى الثَّانِي .

(٣) فِي (م) : لِعَشْرِينَ .

(٤) فِي (م) : أَعْبُد .

(٥) سَقَطَ مِنْ (ب) لَفْظُ الْفَصْلِ .

(٦) فِي (م) : إِلَى الْعَشْرَةِ .

ثم لأربع عشرة بقيت إلى عشر<sup>(١)</sup> بقيت إلى ليلة بقيت ،  
ثم لآخر ليلة منه أو سلخه أو أنسلخه ، ثم لآخر يوم منه  
أو سلخه أو أنسلخه ، وقد تخلف التاء النون ، وبالعكس .

(فصل) : يصاغ<sup>(٢)</sup> موازن فاعل من اثنين إلى عشرة  
بمعنى بعض أصله فيفرد<sup>(٣)</sup> أو يضاف إلى أصله وينصبه  
إن كان اثنين لا مطلقاً ، خلافاً للأخفش<sup>(٤)</sup> ، ويضاف  
المصوغ من تسعة فما دونها إلى المركب المصدر بأصله أو  
يعطف عليه العشرون وأخواته أو تركب معه العشرة<sup>(٥)</sup>  
تركيبها مع النيف مقتصرًا عليه ، أو مضافاً إلى المركب  
المطابق له ، وقد يُعرب الأول مضافاً إلى الثاني مبنياً عند  
الاقتصار على ثالث عشر ونحوه ، ويُستعمل الاستعمال المذكور  
في الزائد على عشرة الواحد مجعولاً حادياً وإن قصد بفاعل  
المصوغ من ثلاثة إلى عشرة جعل الذي تحت أصله معدوداً به  
أستعمل مع المجعول استعمال جاعل لأن له فعلاً ، وقد يُجاوز

---

(١) في (م) : إلى عشرين .

(٢) في (ص) : يساغ .

(٣) في (م) : فيفرد .

(٤) في (شع) : وثعلب : ثم قال : والحاصل في المسألة ثلاثة أقوال : وجوب الإضافة ،  
وهذا هو المشهور . والثاني جواز النصب مع الإضافة فيها كلها ، وهو منقول عن الأخفش والكسائي  
وثعلب وقطرب . والثالث التفصيل بين ثان وباقيها وهو اختيار المصنف .

(٥) في (م) : العشرون .

به العشرة فيقال : رابع ثلاثة عشر ، أو رابع<sup>(١)</sup> عشر ثلاثة عشر ، ونحو ذلك ، وفاقاً لسيبويه ، بشرط الإضافة ، وحكم فاعل المذكور في الأحوال كلها بالنسبة إلى التذكير والتأنيث حكم أسم الفاعل .

(فصل) : استعمل خمسة عشر ظرفاً كيوم يوم ، وصباح مساء ، وبين بين ، وأحوال أصلها العطف كتفرقوا شجر بخر<sup>(٢)</sup> ، وشذر مذر<sup>(٣)</sup> ، وجذع مدع ، وأخول أخول ، وتركت البلاد حيث حيث<sup>(٤)</sup> وهو جاري بيت بيت ، ولقيته كفة كفة ، وأخبرته صحرة بحرة<sup>(٥)</sup> ، وأحوال أصلها الإضافة كبادي بدا ، وأبادي بدى ، وأيدى سبا ، وأيادي سبا ، وقد يُجر بالإنضافة الثاني من مركب الظروف ومن بيت بيت وتاليه ، ويتعين ذلك للخلو من الظرفية ، وقد يقال : بادى بدئ ، وبادى بداء وبدى<sup>(٦)</sup> أوبدئ<sup>(٧)</sup> ، وبدئ ذى بدئ<sup>(٨)</sup>

(١) في (ح ، س ، م) : ورابع .

(٢) سقطت هاتان اللفظتان من (س) .

(٣) بفتح الشين والميم ويكسرهما ومعناه : هبوا إلى كل الوجوه .

(٤) بفتح الحاء والباء ويكسرهما . أى مضيعة مبددة .

ويقال : تركتهم حيث حيث أى متفرقين متبددين ، وكذلك حوثاً بوثاً ، وحوث بوث ، وحات باث ، بالبناء على الكسر .

(٥) زاد بعدها في (س ، ص) . وذكر فوقه في (ص) كلمة وزائد :

ويزيدون : بحرة بعد بحرة فيعربون ، والمعنى : « متكشفاً » .

(٦) هذه اللفظة في (ح ، س) فقط .

(٧) سقطت من (س) .

(٨) سقطت هذه العبارة من (د) .



أَوْ ذِي بَدْءَةٍ (١) أَوْ ذِي بَدَاءَةٍ (٢) ، وقد يقال سباً بالتَّنْوِين ،  
وَحَاتٍ بَاثٍ ، وَحَوْتًا بَوْتًا ، وَكَفَّةً عَنْ كَفَّةٍ (٣) ، وَأُلْحِقَ  
بهذا : وَقَعُوا فِي حَيْصٍ بَيْصٍ ، وَحَيْصٍ بَيْصٍ (٤) وَالْحَازَ بَازَ .

---

(١) في (د) : بدأة بهمزة على الألف .

(٢) زاد بعدها في (س ، ص) وضرب عليها في (ص) : أولكفة .

(٣) زاد بعدها في (س ، ص) ونبه في (ص) على زيادته : وقد يقال : « حوص  
بوص ، والحازباز ، وخازباز ، وخزباز ، وخازباء . » وهي لغات وردت في الشروح .

(٤) ومعنى وقعوا في حيص بيص وقعوا في شدة ذات تأخر وتقدم ، وفي القاموس ذكر  
في الحازباز عشر لغات ، ثم قال : هو ذباب يكون في الروض ، أو هي حكاية أصواته ،  
وداء يأخذ في أعناق الإبل والناس ، ونبتان ، والسنور .

### ٣١ - باب كم وكأين (١) وكذا

« كم » : اسمٌ لَعَدَدٍ مَبْهَمٍ ، فيفتقرُ إلى مميّزٍ لا (٢)  
يحذفُ إلّا لدليلٍ (٣) ، وهو إن استفهم بها كميّزٍ عشرين  
وأخواته ، لكنّ فضله جائزٌ هنا في الاختيار ، وهناك في الاضطرار ،  
وإن دخل عليها حرفٌ جرٌّ فجره جائزٌ بـ « من » مضمرةٌ لا  
بإضافتها إليه خلافاً لأبي إسحاق ، ولا يكون مميّزها جمعاً  
خلافاً للكوفيّين ، وما أَوْهم ذلك فحالٌ ، والمميز محذوف (٤) .  
وإن (٥) أُخبر بـ « كم » قصداً للتكثير فميّزها كميّز  
عَشْرَةٌ (٦) أو مائة (٧) ، مجرورٌ (٨) بإضافتها إليه لا بـ « من »  
محذوفةً خلافاً للفراء ، وإن فُصل نُصب حملاً على  
الاستفهاميّة ، وربّما نصب غير مفعولٍ ، وقد يُجرّ في  
الشعرِ مفصلاً بظرفٍ أوجارٍ ومجرورٍ ، لا بجملة ولا بهما معاً .

(١) في (م) : وكأى .

(٢) في (م ، س ، شع) : ولا .

(٣) في (س) : بدليل .

(٤) نحو : كم لك شهوداً ؟ وكم عليك رقباء ؟ فالتقدير : كم إنساناً لك شهوداً ؟  
وكم نفساً عليك رقباء ؟

(٥) في (م) : فإن أخبر .

(٦) فيكون جمعاً مجروراً نحو : كم غلمان ملكت !!

(٧) فيكون مفرداً مجروراً نحو : كم ثوب أبليت !!

(٨) في (م ، شع) : مجروراً .

(فصل) : لزمت « كَمْ » التصدير ، وبُنيت في الاستفهام لتضمنها معنى حَرْفِهِ ، وفي الخبر<sup>(١)</sup> لَشَبَهِهَا بالاستفهامية لفظاً ومعنى ، وتقع في حالتَيْها مبتدأً ومفعولاً ومضافاً إليها وظرفاً ومصدرًا .

( فصل ) : معنى « كَأَيِّن »<sup>(٢)</sup> و « كَذَا » كمعنى « كَمْ » الخبرية ، ويقتضيان مميّزا منصوباً ، والأكثر جرّه ب « مِنْ » بعد « كَأَيِّن » ، وتنفرد من « كَذَا » بلزوم التصدير ، وأنها قد يُستفهم بها ، ويقال : كَيْءٌ وَكَاءٌ وَكَأَيٌّ ، وقلّ ورود « كَذَا » مفرداً أو مكرراً بلا واو ، وكنى بعضهم بالمفرد المميّز بجمع<sup>(٣)</sup> عن ثلاثة وبابه ، وبالمفرد المميّز بمفرد عن مائة وبابه ، وبالمكرر دون عطف عن أَحَدَ عَشَرَ وبابه ، وبالمكرر مع عطف عن أَحَدٍ وعشرين وبابه .

---

(١) في ( ، شع ) : وفي الخبرية .

(٢) في ( م ) : كَأَيٌّ .

(٣) في ( م ) : يجمع مخصوص .

## ٣٢ - باب نِعَمَ وبِئْسَ

وليسا باسمين فيلياً عواملَ الأسماءِ خلافاً للفراءِ ، بل هما فعلاَن لا يتصرفان للزومِهما إنشاءً المدح والذمَّ على سبيل المُبالغةِ ، وأصلُهما فَعِلَ ، وقد يردان كذلك ، أو بسكون العينِ وفتح الفاءِ أو كسرِها أو بكسرِهما ، وكذلك <sup>(١)</sup> كلُّ ذى عَيْنٍ حَلْقِيَّةٍ من «فَعِلَ» فِعْلاً أو أَسْماً ، وقد تُجْعَلُ العينُ الحَلْقِيَّةُ متبوعةً الفاءِ فى فعيلٍ ، وتابعتها فى فَعْلٍ ، وقد يُتْبَعُ الثانى الأوَّلَ فى مثل : نَحَوٍ وَمَحْمُومٍ ، وقد يقال فى «بِئْسَ» : «بَيْسَ» .

(فصل) <sup>(٢)</sup> : فاعل نِعَمَ وبِئْسَ فى الغالب ظاهرٌ معرَّفٌ بالألفِ واللامِ ، أو مضافٌ إلى المعرَّفِ بهما مباشراً أو بواسطة ، وقد يقوم مقام ذى الألفِ واللامِ «ما» معرفةً تامةً ، وفاقا لسيبويه والكسائى ، لا موصولةً ، خلافاً للفراءِ والفارسيِّ .  
وليست بنكرةٍ مميزةٍ ، خلافاً للزمخشريِّ والفارسيِّ فى أحدِ قوليه ، ولا يؤكَّدُ فاعلهما توكيداً معنوياً ، وقد يوصفُ ، خلافاً

(١) فى (س) : وكذا .

(٢) سقط من (ح) وأثبت علامة الفصل : ( ) .



لابن السراج والفارسي ، وقد ينكر مفرداً ، أو مضافاً ،  
ويُضمَر ممنوعَ الإتياع مفسراً بتمييز مؤخر<sup>(١)</sup> مطابق  
قابل «أل» لازم غالباً ؛ وقد يرد بعد الفاعل الظاهر مؤكداً  
وفاقاً للمبرد والفارسي ، ولا يمتنع عندهما<sup>(٢)</sup> إسناد «نعم» و «بئس»  
إلى «الذي» الجنسية ، ونذر نحو : نعم زيد رجلاً ،  
ومرّ يقوم نعيموا قوما ، ونعم بهم قوما ، ونعم عبدُ الله  
خالدٌ ، وبئس عبدُ الله أنا إن كان كذا ، وشهدتُ صفيّين  
وبئستُ صفيّون .

ويُبدلُ على المخصوص بمفهومي «نعم وبئس» ، أو يذكر  
قبلهما معمولاً للابتداء أو لبغض نواسخه ، أو بعد<sup>(٣)</sup> فاعليهما  
مبتدأ ، أو خبر مبتدأ لا يظهر ، أو أول معمولي فعل ناسخ ،  
ومن حقّه أن يختص ويصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفاً  
بالممدوح بعد «نعم» وبالمذموم بعد «بئس» ، فإن باينّه  
أول ، وقد يُحذف وتخلّفه صفته<sup>(٤)</sup> أسماً وفِعلاً ، وقد  
يغني متعلق بهما ، وإن كان المخصوص مؤنثاً جاز أن يقال :

(١) في (د) : مؤخرآ .

(٢) في (س) : عنده وعند الفارسي ، وفي (ص) ضرب على الزيادة . وصححها :  
«عندهما» .

(٣) في (د ، ح) : وبعد فاعليهما .

(٤) في (م) : صفة .

«نعمتُ» و«بئستُ» مع تذكير الفاعل . وتُلحق «سَاءَ» ببئس ،  
وبها وبنعم «فَعُلَ» موضوعا <sup>(١)</sup> أو محوَّلاً من فَعَلَ أو فَعِلَ  
مضمَّناً تعجُّباً ، ويكثر أنجرار فاعله بالباء ، وأستغناؤه عن  
الألف واللام ، وإضمامه على وَفَق ما قبله .

---

(١) في (د) : مصوغا . وفي (س) : مصنوعا .

ومثاله : حسن الخلق خلق الحكماء ، وقبح العناد عناد المبطلين . وقوله تعالى : «كبرت  
كلمة تخرج من أفواههم» .

أصل «حَبَّ» من «حَبَّذَا» حُبُّ (١) أى صار حبيباً ، فأُدغم  
 كغيره وأُلزم منع التصرّف وإيلاء «ذا» فاعلا في إفراد وتذكير  
 وغيرهما . وليس هذا التركيب مزيلا فعلية «حَبَّ» فتكون (٢) مع  
 «ذا» مبتدأً خلافاً للمبرّد وابن السراج ومن وافقهما ، ولا اسمية  
 «ذا» فيكون مع «حَبَّ» فعلا فاعله المخصوص ، خلافاً لقوم ، وتدخل  
 عليهما (٣) «لا» فتحصل موافقة «بئس» معنى ، ويذكر بعدهما  
 المخصوص بمعناهما مبتدأً مخبراً عنه بهما ، أو خبر مبتدأٍ لا يظهر ،  
 ولا تعمل فيه النواسخ ولا يقدم ، وقد يكون قبله أو بعده تمييزٌ مطابق  
 أحوال عامله «حَبَّ» ، وربما استغنى به أو بدليل آخر عن المخصوص .  
 وقد تفرد «حَبَّ» فيجوز نقل ضمة (٤) عينها إلى فائها ، وكذا  
 كلُّ فعلٍ حلقي الفاء مرادٍ (٥) به مدح أو تعجب ، وقد يُجرّ  
 فاعل «حَبَّ» بباء زائدة ، تشبيهاً بفاعل أفعل تعجباً .

(١) في (م) حبيب .

(٢) في (م، شع) : فيكون .

(٣) في (د، س، م، شع) : عليها .

(٤) في (د) : ضم عينها .

(٥) في (د) : مراداً .

ينصب المتعجب منه مفعولاً<sup>(١)</sup> بموازن « أَفْعَلَ » فعلاً لا اسماً خلافاً للكوفيّين غير الكِسائيّ ، مخبراً به عن « ما » متقدّمة بمعنى شيء ، لا استفهاميّة ، خلافاً لبعضهم ، ولا موصولة خلافاً للأخفش في أحد قوليه . وكأفْعَلَ « أَفْعِلْ »<sup>(٢)</sup> خبراً لا أمراً ، مجروراً بعده المتعجب منه بباء زائدة لازمة<sup>(٣)</sup> ، وقد تفارقه إن كان « أَنْ » وصلتها ، وموضعه رفع بالفاعليّة لانصب بالمفعوليّة خلافاً للفراء والزمخشري وابن خروف . واستفيد الخبر من الأمر هنا وفي جواب الشرط كما استفيد الأمر من مثبت الخبر ، والنهي من منفيّه ، وربّما استفيد الأمر من الاستفهام . ولا يتعجب إلّا من مختص ، وإذا علم جاز حذفه مطلقاً ، وربّما أُكِّد « أَفْعِلْ » بالنون ، ولا يؤكّد مصدر فعل تعجب ، ولا أفْعَل تفضيل .

(فصل) <sup>(٤)</sup> : همزة « أَفْعَلَ » في التعجب لتعديّة ما عدم التعدي في الأصل أو الحال ، وهمزة « أَفْعِلْ » للصيرورة ، ويجب

(١) سقط لفظ « مفعولاً » من (د) .

(٢) زاد بعدها في (شع) : في الدلالة على التعجب .

(٣) في (د) : لازمة .

(٤) سقط من (ح) وثبت موضع الفصل : ( ) .



تصحیح عینیهما ، وفك «أَفْعِلْ» المضعف ، وشذ تصغير «أَفْعَلْ» مقصوفاً على السماع خلافاً لابن كيسان في اطراده وقياس «أَفْعِلْ» عليه ، ولا يتصرفان ، ولا يليهما غير المتعجب منه ، إن لم يتعلق بهما ، وكذا إن تعلق بهما وكان غير ظرفٍ وحرفٍ جرٍّ ، وإن كان أحدهما فقد يلي ، وفاقاً للفراء والجرمي والفارسي وابن خروف والشلوبين ، وقد يليهما عند ابن كيسان «لولا» الامتناعية ، ويُجرّ ماتعلق بهما من غير ماذكر بالي إن كان فاعلاً ، وإلا فبالباء إن كانا من مُفهِمٍ علماً أَوْجَهلاً ، وباللام إن كانا من متعدٍّ غيره ، وإن كانا من متعدٍّ بحرف جرٍّ فيما كان يتعدى به . ويقال في التعجب من «كسا زيد الفقراء الثياب» ، و«ظن عمرو بشرا صديقا» : ما أكسى زيدا للفقراء الثياب ، وما أظنَّ عمرًا لبشر صديقا ، وينصب الآخر بمدلول عليه بأفعل لابه ، خلافاً للكوفيين .

(فصل) : بناء هذين الفعلين <sup>(١)</sup> من فعل ثلاثي مجرد تامّ مثبت متصرف قابل معناه للكثرة <sup>(٢)</sup> ، غير مبني للمفعول ، ولا معبرٍ عن فاعله بأفعل فعلاء ، وقد يُبنيان من فعل المفعول إنَّ أَمِنَ اللَّبْسَ وَمَن فِعْلَ أَفْعَلَ مُفْهِمٌ <sup>(٣)</sup> أَوْ جَهْلٌ ،

(١) في (ص) : الفعل .

(٢) في (د) : للشكوة .

(٣) في (س) : عشر .

ومن مَزِيد فيه ، فَإِنْ كَانَ « أَفْعَل » قِيسَ عَلَيْهِ ، وَفَاقاً لِسِيَبُويهِ .  
 وَرَبَّمَا بُنِيَ مِنْ غَيْرِ فَعْلٍ ، أَوْ فَعْلٍ <sup>(١)</sup> غَيْرِ مُتَصَرِّفٍ ، وَقَدْ يَغْنَى  
 فِي التَّعَجُّبِ فَعْلٌ عَنْ فَعْلٍ مُسْتَوْفٍ لِلشَّرْطِ ، كَمَا يَغْنَى فِي غَيْرِهِ .  
 وَيَتَوَصَّلُ إِلَى التَّعَجُّبِ بِفَعْلٍ مُثَبَّتٍ مُتَصَرِّفٍ مَصْبُوحٍ لِلْفَاعِلِ ،  
 ذِي مَصْدَرٍ مَشْهُورٍ إِنْ لَمْ يَسْتَوْفِ الشَّرْطُ بِإِعْطَاءِ الْمَصْدَرِ <sup>(٢)</sup>  
 مَا لِلْمَتَّعِجِّبِ مِنْهُ مَضَافاً إِلَيْهِ بَعْدَ مَا « أَشَدَّ » أَوْ « أَشَدُّ » وَنَحْوَهُمَا ،  
 وَإِنْ لَمْ يَعْدَمْ الْفَعْلُ إِلَّا الصَّوْغَ لِلْفَاعِلِ جِيَءَ بِهِ صِلَةً لِمَا الْمَصْدَرِيَّةُ  
 آخِذَةً مَا لِلْمَتَّعِجِّبِ مِنْهُ بَعْدَ مَا أَشَدَّ أَوْ أَشَدُّ وَنَحْوَهُمَا <sup>(٣)</sup> .

---

(١) سَقَطَتْ مِنْ (د) .

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (د) .

(٣) نَحْوُ : مَا أَكْثَرَ مَا ضَرَبَ زَيْدٌ ، وَأَكْثَرَ بِمَا ضَرَبَ زَيْدٌ ، وَإِنْ كَانَ الْمَانِعُ النَّفْيُ جَعَلَ  
 الْفَعْلُ الْمُنْفَى صِلَةً لِأَنَّ نَحْوُ : مَا أَقْبَحَ أَنْ لَا يَأْمُرَ بِالْمَعْرُوفِ ، وَأَقْبَحَ بَأَنْ لَا يَأْمُرَ ، وَأَجَازُ الْبَغْدَادِيُّونَ :  
 مَا أَحْسَنَ مَا لَيْسَ يَذْكُرُكَ زَيْدٌ ، وَمَا أَحْسَنَ مَا لَا يَزَالُ يَذْكُرُنَا زَيْدٌ ، وَتَابِعَهُمُ ابْنُ السَّرَاجِ .

### ٣٥ - باب أفعال التفضيل

يصاغُ للتفضيل موازن «أفعل» اسماً ممّا صيغ منه في التعجبِ فعلاً على نحو ماسبق من أطراد وشذوذ ونيابة أشدّ وشبهه ، وهو هنا اسم ناصبٌ مصدرُ المحوج إليه تمييزاً ، وغلب حذفُ همزةٍ أخيرٍ وأشرٌ في التفضيل ، ونَدَرَ في التعجب . ويلزمُ أفعالَ التفضيل عارياً الأفرادُ والتذكيرُ ، وأن يَلِيَه أو معمولُه المفضولُ <sup>(١)</sup> مجروراً بـ «من» وقد يسبقانه ، ويلزم ذلك إن كان المفضولُ <sup>(٢)</sup> اسمَ استفهامٍ ، أو مضافاً إليه ، وقد يُفصلُ بين «أفعل» و «مِنْ» بـ «كَوْ» وما اتّصل بها ، ولا يخلو المقرونُ بـ «من» في غير تهكّم من مشاركةِ المفضلِ في المعنى أو تقديرِ مشاركته ، وإن كان «أفعلُ» خبراً حذِفَ للعلم به المفضولُ غالباً ، ويقلُّ ذلك إن لم يكن خبراً ، ولا تُصاحبُ «من» المذكورةُ غيرَ العارى إلّا وهو مضافٌ إلى غير مُعْتَدٍّ به <sup>(٣)</sup> ، أو ذو ألفٍ ولامٍ زائدتين ، أو دالٌّ على عارٍ متعلّقٍ <sup>(٤)</sup> به «مِنْ» ، أو شاذٌّ .

(١) في (م) : «المفضول» بصاد مهملة .

(٢) في (م) : متعلّب به .

(٣) في (س) : يتعلّق به .

(فصل) : إن قرن <sup>(١)</sup> أفعل التفضيل بحرف التعريف ،  
أو أضيف إلى معرفة مطلقاً له التفضيل ، أو مؤولاً بما لا تفضيل  
فيه ، طابق ما هو له في الأفراد والتذكير وفروعهما ، وإن قيدت  
إضافته بتضمين معنى <sup>(٢)</sup> « من » جاز أن يطابق ، وأن  
يستعمل استعمال العارى ، ولا يتعين الثانى ، خلافاً لابن السراج ،  
ولا يكون حينئذ إلا بعض ما أضيف إليه <sup>(٣)</sup> ، وشذ أظلمى  
وأظلمه ، وأستعمله عارياً ، دون « من » ، مجرداً عن معنى  
التفضيل مؤولاً باسم فاعل أو صفة مشبهة مطرد عند  
أبي العباس ، والأصح <sup>(٤)</sup> قصره على السماع <sup>(٥)</sup> ، ولزوم الأفراد  
والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة ، ونحو : هو  
أفضل رجل ، وهى أفضل امرأة ، وهما أفضل رجلين  
أو امرأتين ، وهم أفضل رجال ، وهن أفضل نسوة <sup>(٦)</sup> ،  
معناه ثبوت المزية للأول على المتفاضلين واحداً واحداً ، أو اثنين  
اثنين ، أو جماعة جماعة .

وإن كان المضاف إليه مشتقاً جاز إفراده مع كون الأول

(١) فى (س) : إن قدر .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) فى (شع) : ما يضاف إليه .

(٤) فى (شع) : والأفصح .

(٥) قال فى (شع) والوجه إطراده .

(٦) فى (م، شع) : نساء .



غير مُفْرَد ، وألحق بِأَسْبَقَ مطلقاً أَوَّلُ صفةً ، وإن نويت  
إِضافَتَهُ بِنَى عَلَى الضَّمِّ ، وَرَبُّمَا أُعْطِيَ مَعَ نِيَّتِهَا مَالَهُ مَعَ وَجُودِهَا ،  
وإن جُرِّدَ عَنِ الوَصْفِيَّةِ جَرَى مَجْرَى « أَفْكَل » <sup>(١)</sup> ، وألحق  
آخَرَ بِأَوَّلٍ غيرِ المَجْرَدِ فيما له <sup>(٢)</sup> مَعَ الإِفْرَادِ والتَّذْكِيرِ  
وفُرُوعِهِمَا مِنَ الأَوْزَانِ ، إِلَّا أَنَّ آخَرَ يَطَابِقُ فِي التَّنْكِيرِ والتَّعْرِيفِ  
مَا هُوَ لَهُ ، وَلَا تَلِيهِ « مِنْ » وتَالِيهَا ، وَلَا يُضَافُ بِخِلَافِ أَوَّلٍ ،  
وَقَدْ تَنَكَّرَ « الدُّنْيَا » وَ« الْجُلَى » لَشَبَهِهِمَا بِالْجَوَامِدِ ، وَأَمَّا « حُسْنِي »  
و« سُوءِي » فَمَصْدَرَانِ .

( فصل ) : لَا يَرْفَعُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلَ فِي الْأَعْرِفِ ظَاهِراً إِلَّا  
قَبْلَ مَفْضُولٍ هُوَ هُوَ مَذْكُورٍ أَوْ مَقْدَرٍ ، وَبَعْدَ ضَمِيرٍ مَذْكُورٍ أَوْ  
مَقْدَرٍ مَفْسَّرٍ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ شَبَهٍ يَصَاحِبُ « أَفْعَلَ » وَلَا يَنْصَبُ  
مَفْعُولاً بِهِ ، وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى نَاصِبِهِ ، وَإِنْ أَوَّلُ بَمَا لَا تَفْضِيلَ فِيهِ  
جَازَ عَلَى رَأْيٍ أَنَّ يَنْصِبُهُ ، وَتَتَعَلَّقُ بِهِ حُرُوفُ الْجَرِّ عَلَى نَحْوِ  
تَعَلُّقِهَا بِأَفْعَلِ الْمُتَعَجَّبِ بِهِ .

---

(١) فِي (م) : أَفْعَلَ .

(٢) فِي (ح) : فِي مَالِهِ . وَفِي (شع) : فِيمَا لَهُ مِنَ الْإِفْرَادِ .

### ٣٦ - باب اسم الفاعل

وهو الصِّفة الدالَّة على فاعلٍ جارية<sup>(١)</sup> في التَّذكيرِ والتَّأنِيثِ على المضارع من أفعالِها لمعناه أو معنى الماضي ، ويوازن في الثلاثيَّ المجرَّد « فاعلاً » ، وفي غيره المضارع مكسور<sup>(٢)</sup> ما قبل الآخر ، مبدوءاً بميم مضمومة وربَّما كسرت في « مُفْعِل » أَوْضُمَّت عينُه ، وربَّما ضُمَّت عينُ « مُنْفَعِل » مرفوعاً ، وربَّما استُغْنِي عن « فاعِل » بـ « مُفْعِل » وعن مُفْعَل بـ « مفعول » فيما له ثلاثيٌّ وفيما لا ثلاثيٌّ له ؛ وعن مُفْعِل بـ « فاعِل » ونحوه أو بـ « مُفْعَل » وعن فاعل بمُفْعِل أو مِفْعَل ؛ وربَّما خَلَفَ فاعِلٌ مفعولاً ، ومفعولٌ فاعلاً .

( فصل ) : يَعْمَلُ اسْمُ الْفَاعِلِ غَيْرُ الْمَصْغَرِ وَالْمَوْصُوفِ خِلَافاً لِلْكَسَائِيِّ ، مَفْرُداً وَغَيْرَ<sup>(٣)</sup> مَفْرُداً عَمَلٌ فِعْلُهُ مَطْلَقاً ، وَكَذَا إِنْ حُوِّلَ لِلْمِبَالِغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعَالٍ أَوْ فَعُولٍ أَوْ مِفْعَالٍ ، خِلَافاً لِلْكَوْفِيِّينَ .

وربما عَمِلَ مَحْوِلاً إِلَى فَعِيلٍ أَوْ فَعِيلٍ ، وَرَبَّما بُنِيَ فَعَّالٌ وَمِفْعَالٌ وَفَعِيلٌ وَفَعُولٌ مِنْ أَفْعَلَ ، وَلَا يَعْمَلُ غَيْرُ الْمُعْتَمِدِ عَلَى صَاحِبِ

(١) في (د) : دالة .

(٢) في (م، و، ش) : مكسوراً .

(٣) في (د) : أو غير مفرد .

مذكور أو منوي ، أو على نفي صريح أو مؤول أو استفهام موجود  
أو مقدر ، ولا الماضي غير الموصول به «ال»<sup>(١)</sup> أو محكي به الحال  
خلافاً للكسائي ، بل يدل على فعلٍ ناصب لما يقع بعده من  
مفعول به يتوهم أنه معموله<sup>(٢)</sup> . وليس نصب ما بعد المقرون  
بـ «أل» مخصوصاً بالماضي خلافاً للرّماني ومن وافقه ، ولا على  
التشبيه بالمفعول به خلافاً للأخفش ، ولا بفعل مضمّر خلافاً  
للقوم .

(فصل) <sup>(٣)</sup> : يضاف <sup>(٤)</sup> اسم الفاعل المجرد الصالح  
للعمل إلى المفعول به جوازاً<sup>(٥)</sup> إن كان ظاهراً متصلاً ، ووجوباً  
إن كان ضميراً متصلاً ، خلافاً للأخفش وهشام في كونه  
منصوب المحل . وشدّ فصل المضاف إلى ظاهر<sup>(٦)</sup> بمفعول أو  
ظرف . ولا يضاف المقرون بالآلف واللام إلا إذا كان مثنى أو  
مجموعاً على حدّه ، أو كان المفعول به معرّفاً بهما ، أو مضافاً  
إلى معرفٍ بهما<sup>(٧)</sup> ، أو إلى ضميره ، ولا يُغنى كون المفعول به

(١) سقطت «ال» من (د) .

(٢) في (س) : مفعوله .

(٣) ثبت الفصل في (ب، س، م، شع) ، وسقط من بقية النسخ مع وجود ما يدل عليه في  
بعض هذه النسخ .

(٤) في (ج، د، س، شع) : ويضاف بالواو .

(٥) سقطت من (م) .

(٦) في (د، ص) : إلى الظاهر .

(٧) في (م، شع) : المعرف بهما .

معرفاً بغير ذلك ، خلافاً للفراء ، ولا كونه ضميراً ، خلافاً للرّمانيّ  
والمبرد في أحد قوليه .

ويُجَرُّ المعطوفُ على مجرورِ ذى الألفِ واللامِ إن كان مثله  
أو مضافاً إلى مثله أو إلى ضمير<sup>(١)</sup> مثله ، لا إن كان غيرَ  
ذلك ، وفاقاً لأبي العباس<sup>(٢)</sup> .

(فصل) : يعملُ اسمُ المفعولِ عملَ فعلِهِ مشروطاً فيه ما شرطُ  
في اسمِ الفاعِلِ ؛ وبناءؤه من الثلاثيِّ على زنة مفعولٍ ، ومن غيره  
على زنة اسمِ فاعِلِهِ مفتوحاً ما قبلَ آخرِهِ ، ما لم يُستغنَ فيه<sup>(٣)</sup>  
بمفعولٍ عن مُفَعَّلٍ ، وينوبُ في الدلالةِ لا العملِ عن مفعولٍ  
بقلةِ فِعْلٍ وفَعْلٍ وفُعْلَةٍ ، وبكثرةِ فَعِيلٍ ، وليس مقيساً ،  
خلافاً لبعضهم ، وقد ينوب عن مُفَعَّلٍ .

---

(١) في (د، م، شع) : إلى ضميره .

(٢) سقطت هذه العبارة كلها من (م) .

(٣) سقط الجار والمجرور « فيه » من (م) .



### ٣٧ - باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

وهي الملاقية فعلاً لازماً ثابتاً معناها تحقيقاً أو تقديرًا ،  
قابلةً للملابسة والتجرد والتعريف والتنكير بلا شرط ، وموازنتها  
المضارع<sup>(١)</sup> قليلة إن كانت من ثلاثي ، ولازمة إن كانت من غيره ،  
ويميزها من اسم فاعل الفعل اللازم أطرادُ إضافتها<sup>(٢)</sup> إلى  
الفاعل معنى ، وهي : إما صالحة للمذكر والمؤنث معنى ولفظاً ،  
أو معنى لا لفظاً ، أو لفظاً لا معنى ، أو خاصة بأحدهما معنى  
ولفظاً ، فالأولى تجري على مثلها وضدّها ، والبواقى تجري  
على مثلها لا ضدّها ، خلافاً للكسائي والأخفش .

(فصل) : معمولُ الصفة المشبهة ضميرٌ بارز متصلٌ  
أوسبيٌّ موصولٌ أو موصوفٌ يشبهه ، أو مضافٌ إلى أحدهما أو  
مقرونٌ بـ « ال » أو مجردٌ أو مضافٌ إلى ضميرِ الموصوفِ أو  
إلى مضافٍ إلى ضميره لفظاً أو تقديرًا ، أو إلى ضميرِ مضافٍ  
إلى مضافٍ إلى ضميرِ الموصوفِ . وعملها في الضمير جرٌّ بالإضافة  
إنْ باشرته وخلتْ من « ال » ، ونصبٌ على التشبيه بالمفعول به<sup>(٣)</sup>

(١) في (ص، ش) : للمضارع .

(٢) في (م) : أطرادا فيها .

(٣) سقط الجار والمجرور « به » من (د) .

إِنْ فُصِّلَتْ أَوْ قُرِنَتْ بِـ «ال» ، ويجوز النَّصْبُ مع المباشرة والخلو من «ال» وفاقاً للكسائي . وعملها في الموصول والموصوف رفعٌ ونصبٌ مطلقاً ، وجراً إِنْ خَلَتْ من «ال» وقُصِدَتْ الإِضَافَةُ <sup>(١)</sup> وَإِنْ وَلِيَهَا سَبَبٌ غَيْرُ ذَلِكَ عَمِلَتْ فِيهِ مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً ، إِلَّا أَنَّ مجرورَ المقرونة بِـ «ال» مقرونٌ بِـ «ال» <sup>(٢)</sup> أو مضافٌ إلى المقرونِ بها ، أو إلى ضميرِ المقرونِ بها <sup>(٣)</sup> ، ويقلُّ نحوُ : حسنٌ وجهه ، وحسنٌ وجهه ، وحسنٌ وجهٌ ؛ ولا يمتنع خلافاً لقوم .

(فصل) : إذا كان معنى الصِّفَةِ لسابقتها رَفَعَتْ ضميره وطابقتَه في إفرادٍ وتذكيرٍ <sup>(٤)</sup> وفروعٍهما ما لم يمنع من المطابقة مانعٌ ، وكذلك <sup>(٥)</sup> إِنْ كَانَ معناها لغيره ولم ترفعهُ ، فَإِنْ رَفَعَتْ جَرَتْ في المطابقة مجرى الفعلِ المسندِ إليه ، وَإِنْ أَمَكْنَ تَكْسِيرُهَا حينئذٍ مسندةٌ إلى جمعٍ فهو أولى من إفرادها ، وتثنى وتُجمع جمعُ المذكر السالم على لغة : « يتعاقبون فيكم ملائكةٌ » ، وقد تُعاملُ غيرُ الرافعة ما هي له إِنْ قُرِنَ بِـ «ال» معاملةً إذا رَفَعَتْهُ ، وَإِذَا قُصِدَ اسْتِقْبَالُ المَصْبُوغَةِ من ثلاثيٍّ على غيرِ فاعلٍ

(١) سقطت هذه العبارة من (شع) .

(٢) سقطت «أل» من (د، ص) .

(٣) سقط من (م، شع) قوله : إلا أن مجرور... إلى : المقرون بها .

(٤) في (م) : الإفراد والتذكير .

(٥) في (م، شع) : وكذا .

رَدَّتْ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَقْدَرِ الْوُقُوعُ <sup>(١)</sup> . وَإِنْ قُصِدَ ثَبُوتُ مَعْنَى اسْمِ  
الْفَاعِلِ عُمَلٍ مَعَامِلَةَ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ وَلَوْ كَانَ مِنْ مُتَعَدٍّ إِنْ أُمِنَ  
اللَّبْسُ ، وَفَاقًا لِلْفَارْسِيِّ ؛ وَالْأَصَحُّ أَنَّ يُجْعَلَ اسْمُ مَفْعُولٍ <sup>(٢)</sup>  
الْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذَا الْبَابِ مُطْلَقًا ، وَقَدْ يُفْعَلُ ذَلِكَ بِجَامِدٍ  
لِتَأْوِيلِهِ بِمَشْتَقٍّ ؛ وَلَا تَعْمَلُ <sup>(٣)</sup> الصِّفَةُ الْمَشَبَّهَةُ فِي أَحْنَى مُحَضٍّ ،  
وَلَا تَتَوَخَّرُ عَنْ مَنْصُوبِهَا .

---

(١) سقطت عبارة : « ما لم يقدر الوقوع » من (م) وشرحها في (شع) بقوله : فإن الصفة  
حينئذ تبقى على حالها ولا تحول إلى فاعل ، كقراءة الجمهور : « إنك ميت وإنهم ميتون » .  
(٢) في (م، شع) : المفعول .  
(٣) سقطت هذه العبارة إلى آخر الفصل من (د) . وقال في (شع) عند شرحها : وفي بعض  
نسخ التسهيل : « ولا تعمل الصفة ..... الخ » .

### ٣٨ - باب إعمال المصدر

يَعْمَلُ المصدر مظهراً مكبراً غير محدود<sup>(١)</sup> ولا منعوت قبل تمامه عمل فعله ، والغالب إن لم يكن بدلاً من اللفظ بفعله تقديره به بعد « أن » المخففة أو المصدرية أو ما أختيها ، ولا يلزم ذكر مرفوعه . ومعموله كصلة في منع تقديمه وفصله . ويضمّر عامل فيما أوهم خلاف ذلك أو يعد نادراً ، وإعماله مضافاً أكثر من إعماله منوناً ، وإعماله منوناً أكثر من إعماله مقروناً بالألف واللام . ويضاف إلى المرفوع أو المنصوب ، ثم يستوفى العمل كما كان يستوفيه الفعل ما لم يكن الباقي<sup>(٢)</sup> فاعلاً فيستغنى عنه غالباً ، وقد يضاف إلى ظرف فيعمل بعده عمل المنون ، ويتبع مجروره لفظاً ومحللاً ما لم يمنع مانع . فإن كان مفعولاً ليس بعده مرفوع بالمصدر جاز في تابعه الرفع والنصب والجر .

ويعمل عمله<sup>(٣)</sup> أسمه غير العلم ، وهو مادل على معناه ، وخالفه بخلوه - لفظاً<sup>(٤)</sup> وتقديراً دون عوض - من بعض

(١) زاد في (س) : بالتاء .

(٢) في (م، شع) : الثاني .

(٣) في (س) : ويعمل عمل المصدر .

(٤) في (ص، م) : أو تقديراً .



١٠ في فعله ، فإن وُجِدَ عَمَلٌ بَعْدَ مَا تَضَمَّنُ (١) حُرُوفَ الْفَعْلِ ،  
من اسمٍ مَا يُفَعَّلُ بِهِ أَوْ فِيهِ ، فهو لمدلول به عليه (٢) .

(فصل) : يَجِيءُ بَعْدَ الْمَصْدَرِ الْكَائِنِ بَدَلًا مِنَ الْفَعْلِ  
مَعْمُولٌ عَامِلُهُ عَلَى الْأَصَحِّ الْبَدَلُ لَا الْمَبْدَلُ مِنْهُ ، وَفَاقًا لِسَيَّبُوهِ  
وَالْأَنْخَفِشِ ، وَالْأَصَحُّ (٣) أَيْضًا مَسَاوَاةُ هَذَا الْمَصْدَرِ اسْمِ (٤)  
الْفَاعِلِ فِي تَحْمِيلِ الضَّمِيرِ ، وَجَوَازُ تَقْدِيمِ الْمَنْصُوبِ بِهِ (٥)  
وَالْمَجْرُورِ بِحَرْفٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ .

---

(١) في (د) : ضمن .

(٢) زاد بعدها في (س) : خلافاً لقوم . وتوضيحه كما روى عن بعض العرب من نحو :  
أعجبنى دهن زيد لحيته ، وكحل هند عينها ، وكقوله تعالى : « أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا أَحْيَاءَ  
وَأَمْوَاتًا » . فالدهن ما يدهن به ، والكحل ما يكتحل به ، والكفات ما يكفت فيه الأشياء أى تجمع  
وتحفظ ، فالمنصوب بعد هذه ونحوها عامله محذوف دل عليه المذكور . ورأى المصنف هنا يخالف  
رأى البصريين والكوفيين والبغداديين ، فإنه يفرق بين هذه وغيرها من أسماء المصادر ، والبصريون  
يمنعون ، والكوفيون والبغداديون يجوزون ، واستثنى الكسائي الحيز والدهن والقوت ، وأجازها  
الفراء ، وقال هشام : لا يمتنع في القياس . (شع) .

(٣) في (د) أثبت هذه العبارة في الهامش وكتب عليها علامة (صح) . وقال في (شع) :  
وفي بعض نسخ التسهيل بعد هذا : « والأصح أيضا » الخ الفصل .

(٤) في (د) : الاسم .

(٥) سقط من (د) : « المنصوب به » .

### ٣٩ - باب حروف الجرّ سوى المستثنى بها

فمنها « مِنْ » ، وقد يقالُ « مِنْ » ، وهي لابتداء الغايةِ  
مطلقاً على الأصح ، وللتبعيةِ ، ولبيانِ الجنسِ ، وللتعليلِ ،  
والمبدلِ ، وللمجاوِزةِ ، وللانتهاه ، وللاستعلاء ، وللفضلِ<sup>(١)</sup> ،  
ولموافقةِ الباءِ ، ولموافقةِ « في » و « إلى »<sup>(٢)</sup> ، وتزادُ لتنصيبِ العمومِ أو  
لمجردِ التوكيدِ بعد نفي أو شبهه ، جارةً نكرةً مبتدأً أو فاعلاً  
أو مفعولاً به ، ولا يمتنع تعريفه ولا خلوه من نفي أو شبهه ،  
وفاقاً للأخفش . وربما دخلت على حال<sup>(٣)</sup> .

وتنفرد « مِنْ » بجرّ ظروفٍ لا تتصرفُ كقبْلُ وبعْدُ وعند  
ولَدَى ولَدُنْ<sup>(٤)</sup> ومع ، وعن وعلى أسمين .

وتختص مكسورة الميم ومضمومتها في القسم بالربِّ<sup>(٥)</sup> ،  
والتَّاءُ واللَّامُ باللهِ ، وشُدَّ فيه : مِنْ الله ، وترَبَّى<sup>(٦)</sup> .

---

(١) في (س) : وللفضل .

(٢) سقط من (س ، شع) .

(٣) في (م) : على فاعل حال . قال في (شع) : كقراءة زيد بن ثابت وأبي الدرداء وجماعة :  
« ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء » بضم النون وفتح الحاء ، أى نتخذ أولياء حالة  
كوننا دونك .

(٤) سقطت من (م) .

(٥) في (م) : يرب .

(٦) في (س) : وترب .

ومنها : «إلى» للانتهاء مطلقاً ، وللمصاحبة ، وللتبيين ،  
ولموافقة اللام و «في» و «من» ، ولاتزاد خلافاً للفراء .

ومنها : اللام للملك وشبهه ، ولتتمليك وشبهه ، وللاستحقاق ،  
وللنسب ، وللتعليل ، وللتبليغ ، وللتعجب ، وللتبيين ؛ وللصيرورة<sup>(١)</sup>  
ولموافقة «في» و «عند» و «إلى» و «بعد» و «على» و «من» ،  
وتزاد مع مفعول ذي الواحد قياساً في نحو «لرؤيا تعبرون» .  
و «إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِّمَا يَرِيدُ» ، وسماعاً في نحو : «رَدِفَ لَكُمْ» ،  
وفتح اللام مع المضمير لغة غير خزاعة ، ومع الفعل لغة عكّل  
وبلغعنبر<sup>(٢)</sup> .

وتساوى لامُ التعليل معنى و ملأ «كى» مع أن وما أختيها  
والاستفهامية .

ومنها : الباء للإلصاق ، وللتعدية ، وللسببية ، وللتعليل ،  
وللمصاحبة ، وللظرفية ، وللبدل<sup>(٣)</sup> ، وللمقابلة ، ولموافقة «عن»  
و «على» و «من» التبعيضية وتزاد مع فاعل ومفعول وغيرهما .  
ومنها : «في» للظرفية حقيقة أو مجازاً ، وللمصاحبة ،

---

(١) في (س) : للضرورة .

(٢) في (م، شع) : وبلعتين . وفي القاموس : وبنوبلع بطين من قضاة ، والعنبر أبوحى من  
تميم ... وعنبرى البلد مثل في الهداية ، لأن بنى العنبر أهلى قوم . قال في (شع) ومثال فتح اللام  
مع الفعل قراءة سعيد بن جبير . «وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال» .. بفتح اللام . وحكى  
أبو زيد أنه سمع : «وما كان لله ليعذبهم» بفتح اللام .

(٣) سقطت من (ص) .

وللتعليل ، وللمقايضة<sup>(١)</sup> ، ولموافقة « على » والباء .

ومنها : « عَنْ » للمجاوزة ، وللبدل ، وللاستعلاء ،  
وللاستعانة ، وللتعليل ، ولموافقة « بعد » و « في » ، وتزاد هي  
و « على » و « الباء » عوضاً .

ومنها « على » للاستعلاء حساً أو معنى ، وللمصاحبة ،  
وللمجاوزة ، وللتعليل ، وللظرفية ، ولموافقة « من » و « الباء » ،  
وقد تزايد دون تعويض<sup>[١]</sup>.

ومنها : « حتى » لانتهاء العمل بمجرورها أو عنده ،  
ومجرورها إما بعض لما قبلها من مفهم جمع إلهاماً<sup>(٢)</sup> صريحا  
أو غير صريح<sup>[٣]</sup> ، وإما كـ بعض . ولا يكون ضميراً ، ولا  
يلزم كونه آخر جزء أو ملاقى آخر جزء ، خلافاً لزايم ذلك ،  
ويختص تالي الصريح<sup>(٤)</sup> المنتهى به بقصد زيادة<sup>(٥)</sup> ما ،  
وبجواز<sup>(٦)</sup> عطفه ، وأستثناؤه . وإبدال حائها عيناً لغة هذلية<sup>(٧)</sup>.

---

(١) سقطت من (م) .

(٢) في (م) : إلهاماً .

(٣) سقطت من (م) . وشرحه في (شع) بقوله : وهو ما دل على الجمع بغير لفظ  
موضوع له نحو : « ليسجنته حتى حين » فمجرور « حتى » منتهى أحيان مفهومة لم يصرح بذكرها .  
(٤) في (د) : التصريح .

(٥) في (م) : مادة ما . وشرحه في (شع) بقوله : فإذا قلت : « ضربت القوم حتى زيد »  
ففي ذكر القوم غنى عنه ، لكن يقصد بذكره التنبيه على أن فيه زيادة قوة أو ضعف أو تعظيم  
أو تحقير .

(٦) في (م) : ويجوز .

(٧) في (م) : هذيل .



ومنها : الكاف للتشبيه<sup>(١)</sup> ، ودخولها على ضمير الغائب  
المجرور قليل ، وعلى « أنت » و « إياك » وأخواتهما<sup>(٢)</sup> أقل ،  
وقد توافق « على » ، وقد تزايد إن أمن اللبس وتكون أسماً  
فتجر ويسند إليها ، وإن وقعت صلة فالحرفية راجحة ، وتزايد  
بعدها « ما » كافة ، وغير كافة ، وكذا بعد « رب » و « الباء »  
وتحدث في الباء المكفوفة معنى التقليل ، وقد تحدث في الكاف  
معنى التعليل<sup>(٣)</sup> ، وربما نصبت حينئذ مضارعاً ، لا<sup>(٤)</sup> لأن  
الأصل « كيما » . وإن ولي « ربما » اسم مرفوع فهو<sup>(٥)</sup> مبتدأ  
بعده خبر ، لا خبر مبتدأ محذوف و « ما » نكرة موصوفة  
بهما ، خلافاً لأبي علي في المسألتين ، وتزايد<sup>(٦)</sup> « ما » غير  
كافة بعد « من » و « عن » .

ومنها . « مذ » و « منذ » ، وقد ذكرنا في باب الظروف .  
ومنها . « رب » ، ويقال رب رب ورب<sup>(٧)</sup> ورب وربت وربت  
ورب ورب وربت<sup>(٨)</sup> وليست أسماً ، خلافاً للكوفيين والأنخفش  
في أحد قوليه ، بل هي حرف تكثير ، وفاقاً لسيبويه ، والتقليل

(١) في (شع) : كاف التشبيه . وسقط هذا السطر من (س) ، إلى قوله : وإياك .

(٢) في (م) : وأخواتها .

(٣) في (د) : التقليل .

(٤) سقطت « لا » من (م) .

(٥) في (س) : هو .

(٦) في (س) : وقد تزايد .

(٧، ٨) سقط ما بين الرقمين من (م) ، وسقط من (س) : رب ورب وزاد فيها :

ورب بضمين .

بها نادرٌ ، ولا يلزم وصف مجرورها ، خلافاً للمبرد ومن وافقه ،  
 ولا مضى ما تتعلق به ، بل يلزم<sup>(١)</sup> تصديرها وتنكير مجرورها .  
 وقد يُعطَفُ على مجرورها وشبهه مضافٌ إلى ضميريهما ،  
 وقد تَجُرُّ ضميراً لازماً تفسيره بمتأخرٍ منصوبٍ على التمييز<sup>(٢)</sup>  
 مطابق للمعنى . ولزوم أفراد الضمير وتذكيره عند ثنية  
 التمييز وجمعه وتأنيته أشهر من المطابقة .

(فصل)<sup>(٣)</sup> قد يلي - عند غير المبرد - «لولا» الامتناعية  
 الضمير الموضوع<sup>(٤)</sup> للنصب والجر مجروراً الموضع<sup>٥</sup> عند سيبويه ،  
 مرفوعه عند الأخفش والكوفيين .

ويُجرُّ بلعلَّ وعلَّ في لغة عَقيْل ، وبـ «مَيَّ» في لغة هَذَيْل .  
 (فصل) في الجر بحرف محذوف : يُجرُّ بـ «رب» محذوفة  
 بعد «الفاء» كثيراً ، وبعد «الواو» أكثر ، وبعد «بل» قليلاً ، ومع  
 التجرد<sup>(٥)</sup> أقل ، وليس الجر بالفاء وبل باتِّفاقٍ ، ولا بالواو  
 خلافاً للمبرد ومن وافقه . ويُجرُّ بغير «رب» أيضاً محذوفاً  
 في جواب ماتَّضَمَّنْ مثله ، أوفى معطوفٍ على ماتَّضَمَّنْ بحرف  
 متَّصل أو منفصل بـ «لا» أو «لو» أو في مقرون بعد ماتَّضَمَّنْ

(١) سقطت من (م) .

(٢) سقط من (م) : على التمييز .

(٣) لم يذكر الفصل في (ج، ص) وثبت علامته .

(٤) في (ص) : الموقع .

(٥) في (ح) : المجرد .

بالحمزة أو «هلا» أو «إن» أو الفاء الجزائيتين . ويقاس على جميعها ، خلافاً للفراء في جواب<sup>(١)</sup> نحو : « بمن مرت » ؟ وقد يجرُّ بغير ما ذكر محذوفاً ، ولا يقاس منه إلا على ما ذكر في باب « كم » و « كان » و « لا » المشبهة<sup>(٢)</sup> بـ « إن » ، وما يذكر<sup>(٣)</sup> في باب القسم . وقد يفصل في الضرورة بين حرف جرٍّ ومجرور بظرف أو جارٍّ ومجرور<sup>(٤)</sup> ، وندر في النشر الفصل بالقسم بين حرف الجرِّ والمجرور ، والمضاف والمضاف إليه .

---

(١) سقط الجار والمجرور من (م) .

(٢) سقط من (م) : المشبهة بإن .

(٣) في (م) : وهو ما يذكر

(٤) سقطت عبارة بظرف أو جارٍّ ومجرور من (م) .

## ٤٠ - باب القسم

وهو <sup>(١)</sup> صريحٌ وغيرُ صريحٍ . وكلاهما جملة فعلية أو اسمية . فالفعلية غيرُ الصريحة في الخبرِ كعملتُ ووثقتُ مضمَّنةٌ معناه ، وفي الطلبِ كَنَشَدْتُكَ <sup>(٢)</sup> وَعَمَرْتُكَ ، وأُبدِلَ من اللَّفْظِ بهذه : عَمَرَكَ اللهُ ، بفتح الهاءِ وضمِّها ، وَقَعَدَكَ اللهُ ، وقعيدك اللهُ <sup>(٣)</sup> كما أُبدِلَ في الصَّريحة من فعلها المصدرُ أو ما بمعناه <sup>(٤)</sup> . ويضمُرُ الفعلُ في الطَّلَبِ كثيراً استغناءً <sup>(٥)</sup> بالمُقَسَّمِ به مجروراً بالباءِ ويختصُّ الطلبُ بها ، وإن جُرَّ في غيره بغيرها حذف الفعل وجوباً ، وإن حُذِفَا معاً نُصب المُقَسَّمُ به ، وإن كان «الله» جاز جَرُّه بتعويض «آ» ثابت <sup>(٦)</sup> الألف ، أو «ها» محذوف الألف أو ثابتها ، مع وصل ألف الله وقطعها <sup>(٧)</sup> ، وقد يستغنى في التعويض بقطعها ، ويجوز جَرُّ «الله» دون عوض ، ولا يشارك في

---

(١) في (م، شمع) : وهو جملة تؤكد ما تلاها من جملة خبرية غير تعجبية وهو صريح . الخ

(٢) في (د) : كَنَشَدْتُ .

(٣) لم يرد لفظ الجلالة في (د) .

(٤) في (م) : أو ما بمعناه .

(٥) سقطت من (م) .

(٦) في (س) : بتعويض ثابت الألف .

(٧) في (س) : وقطعها .



ذلك ؛ خلافاً للكوفيّين ، وليس الجرّ في التعويض بالعوض ، خلافاً  
للأخفش ومن وافقه .

فإن أبتدىء<sup>(١)</sup> في الجملة الاسمية بمتعين للقسم حذف  
الخبر وجوباً ، وإلا فجوازاً . والمحذوف<sup>(٢)</sup> الخبر إن  
عرى من لام الابتداء جاز نصبه بفعل مقدّر ، وإن كان  
« عمراً » جاز أيضاً<sup>(٣)</sup> ضمّ عينه ودخول الباء عليه ، ويلزم  
الإضافة مطلقاً ، وإن كان « ايمن » الموصول الهمزة لزم الإضافة  
إلى الله غالباً ، وقد يُضاف إلى الكعبة والذي ، وقد يقال فيه  
مضافاً إلى الله « إيمن وإيمن وأيمن وإييم<sup>(٤)</sup> وإييم<sup>(٥)</sup> » وإيم<sup>(٦)</sup>  
« ومُن » مثلث الحرفين وم مثلثا<sup>(٧)</sup> ، وليست الميم بدلاً من  
واو ، ولا أصلها « مِن » خلافاً لمن زعم ذلك<sup>(٨)</sup> ، ولا « إيمن »  
المذكور<sup>(٩)</sup> جمع يمين ، خلافاً للكوفيّين ، وقد يُخبر عن

---

(١) في (م) ابتداء .

(٢) في (ص) : وبالمحذوف .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) بفتح الهمزة وضم الميم وحذف النون . ونقلت عن تميم .

(٥) بكسر الهمزة . ونقلت عن سليم .

(٦) بهمزة مكسورة وميم مضمومة . ونقلت عن أهل الإمامة .

(٧) حكى الكسائي والأخفش : م الله ، ويم الله ، وحكى الهروي : م الله — بالفتح .

(شع) .

(٨) في غير (ص، ح) : لزاعم ذلك .

(٩) في (م، شع) : المذكورة .

أَسْمَ (١) اللَّهُ مَقْسَمًا بِهِ بِ «لَكَ» (٢) وَ «عَلَى» (٣) . وَقَدْ يُبْتَدَأُ  
بِالنَّذْرِ قَسَمًا .

(فصل) (٤) . الْمُقْسَمُ عَلَيْهِ جُمْلَةٌ (٥) مُؤَكَّدَةٌ بِالْقَسَمِ ،  
تُصَدَّرُ (٦) فِي الْإِثْبَاتِ بِلَامٍ مَفْتُوحَةٍ ، أَوْ «إِنْ» مَثْقَلَةٌ أَوْ مَخْفَفَةٌ ،  
وَلَا يُسْتَغْنَى عَنْهُمَا غَالِبًا دُونَ اسْتِطَالَةٍ ، وَتُصَدَّرُ فِي الشَّرْطِ  
الْامْتِنَاعِيِّ بِ «لَوْ» أَوْ «لَوْلَا» ، وَفِي النِّفْيِ بِ «مَا» أَوْ «لَا» أَوْ «إِنْ» ،  
وَقَدْ تُصَدَّرُ بِ «لَنْ» أَوْ «لَمْ» ، وَتُصَدَّرُ فِي الطَّلَبِ بِفَعْلِهِ أَوْ  
بِأَدَاتِهِ أَوْ بِإِلَّا أَوْ لَمَّا بِمَعْنَاهَا . وَقَدْ تَدْخُلُ اللَّامُ عَلَى «مَا»  
الْنَافِيَةِ اضْطِرَارًا ، وَإِنْ كَانَ أَوَّلَ الْجُمْلَةِ مُضَارِعًا مُثَبَّتًا مُسْتَقْبَلًا  
غَيْرَ مُقَارِنٍ حَرْفَ تَنْفِيسٍ وَلَا مُقَدِّمَ مَعْمُولُهُ لَمْ تُغْنِ اللَّامُ  
غَالِبًا عَنْ نَوْنِ تَوْكِيدٍ (٧) ، وَقَدْ يُسْتَغْنَى بِهَا عَنِ اللَّامِ ، وَقَدْ  
يُؤَكَّدُ الْمَنْفَى بِ «لَا» ، وَيَكْثُرُ حَذْفُ «نَافِي» الْمُضَارِعِ الْمَجْرُودِ مَعَ  
ثَبُوتِ الْقَسَمِ (٨) ، وَيَقْلُ مَعَ حَذْفِهِ ، وَقَدْ يَحْذَفُ «نَافِي» الْمَاضِي  
إِنْ أُمِنَ اللَّبْسُ ، وَيَكْثُرُ ذَلِكَ لِتَقَدُّمِ نَفْيِ عَلَى الْقَسَمِ ، وَقَدْ  
يَكُونُ الْجَوَابُ مَعَ ذَلِكَ مُثَبَّتًا .

(١) فِي (شَع) : وَقَدْ خَبَرَ عَنِ اللَّهِ .

(٢) فِي (م) : تِلْكَ .

(٣) فِي (م، شَع) : أَوْ عَلَى .

(٤) لَمْ يَذْكُرْ لَفْظَ الْفَصْلِ فِي (ح) وَوَضَعَتْ عِلَامَتَهُ .

(٥) فِي (د) : جُمْلَةٌ بَلْكَ وَعَلَى مُؤَكَّدَةٌ . وَهُوَ سَهْوٌ ظَاهِرٌ بِتَكَرُّارِ مَا فِي السَّطْرِ السَّابِقِ .

(٦) فِي (شَع) : مُصَدَّرٌ .

(٧) فِي (م، شَع) : التَّوَكِيدُ .

(٨) نَحْوُ : «تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفَ» بِحَذْفِ «لَا» السَّابِقِ .

وقد يُحذف لِأَمْنٍ <sup>(١)</sup> اللبس نافي الجملة الاسمية ، وقد يكون الجواب قَسَمًا ، ولا يخلو دون استطالة الماضي المثبت المجاب به من اللام مقرونة بـ «قد» أو «ربما» أو «بما» مرادفتها إن كَانَ متصرفًا ، وإلاّ فغير مقرونة <sup>(٢)</sup> ، وقد يلي «لقد» و «لَبِمَا» <sup>(٣)</sup> المضارع الماضي معنى ، ويجب الاستغناء باللام الداخلة على ما تقدّم من معمول الماضي كما استغنى بالداخله على ما تقدّم من معمول المضارع .

(فصل) <sup>(٤)</sup> . وإذا تَوَالَى قَسَمٌ وأداة شرط غير امتناعي ، استغنى بجواب الأداة مطلقاً إن سبق ذو خبر ، وإلاّ فبجواب <sup>(٥)</sup> ماسبق منهما ، وقد يغني حينئذ جواب الأداة مسبوقه بالقسم . وقد يُقرَن القسم المؤخّر بفاءٍ فيغني جوابه . وتُقرَن أداة الشرط المسبوقه <sup>(٦)</sup> بلام مفتوحة تسمّى الموطّئة ، ولا تُحذف

(١) سقط من شع : لأمن اللبس .

(٢) في (م) : وجاء المتصرف أيضاً باللام فقط . وشرحها في (شع) بقوله أي وإلا يكن منصرفاً فاللام غير مقرونة بما ذكر نحو :

لعمري لنعم الفتي ما لك إذا الحرب أصلت لظاها رجالا

وجاءت العبارة الواردة في (م) بعد هذا الكلام في (شع) وقال : ومنه «لظلوا من بعده» ومن كلام امرأة من غفار : والله لتزل رسول الله . وحكى سيويه : والله لكذب .

ولا يجوز حذف اللام وقد ، وقال بعضهم : ولا بد مع اللام من قد ظاهرة أو مقدره .

(٣) في (م) : ولما .

(٤) لفظة «فصل» من (س ، وم) .

(٥) في (شع) : فجواب .

(٦) سقطت من (م) . والمراد : المسبوقه بقسم ملفوظ أو مقدر .

والْقَسَمُ مَحذُوفٌ إِلَّا قَلِيلًا . وقد يجاء بـ « كَثْنٌ » بعد ما يغنى عن  
الجواب فيحكم بزيادة اللام .

( فصل )<sup>(١)</sup>، لا يتقدم على جواب قَسَم .<sup>(٢)</sup> معموله إلا  
إِنْ<sup>(٣)</sup> كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؛ ويستغنى للدليل كثيراً  
بالجواب عن القَسَم ، وعن الجواب بمعموله ، أو بقَسَم  
مسبق ببعض حروف الإجابة ، والأصحّ كون « جَيْر » منها ،  
لا اسماً بمعنى حقاً ، وقد تفتح راؤها ، وربما أغنت هي « ولا جَرَمَ »  
عن لفظ القَسَم مراداً ، وقد يجاب<sup>(٤)</sup> بـ « جَيْر » دون إرادة  
قَسَم<sup>(٥)</sup> .

---

(١) ذكر الفصل في (ب، س، م، شع) وسقط من بقية النسخ ووضعت علامته في (ح، ص) .

(٢) في (شع) : القسم .

(٣) في (م، شع) إلا إذا كان .

(٤) في (س) : ولا يجاب بخبر دون إرادة .

(٥) سقطت من (س)



## ٤١ - باب الإضافة<sup>(١)</sup>

المضاف هو الاسم المَجْعُول كجزءٍ لما<sup>(٢)</sup> يليه ، خافضاً له ، بمعنى « في » إن حسن تقديرها وحدها<sup>(٣)</sup> ، وبمعنى « من » إن حُسِن<sup>(٤)</sup> تقديرها مع صحّة الإخبار عن الأول بالثاني ، وبمعنى اللّام تحقيقاً أو تقديرًا فيما سوى ذينك . ويُزال ما في المضاف من تنوين أو نون تُشَبِّهه ، وقد يُزال منه تاء التانيث إن أُمِن اللبس ، ويتخصّص<sup>(٥)</sup> بالثاني إن كان نكرة<sup>(٦)</sup> . ويتعرّف به إن كان معرفة ، ما لم يوجب تأوّلُه بنكرة وقوعه موقعَ ما لا يكون معه معرفة ، أو عدمُ قبوله تعريفاً لشدة إبهامه كـ « غير » و « مثل » و « حسب » ، أو تكن<sup>(٧)</sup> إضافته غير محضة ولا شبيهةً بمحضة ، لكونه صفةً مجرورها مرفوعٌ بها في المعنى ، أو منصوبٌ ، وليس من

---

(١) تطلق الإضافة اصطلاحاً على النسبة ، ومنه قول سيوييه :

« هذا باب الإضافة وهي النسبة » .

(٢) في (د) : مما يليه .

(٣) سقطت من (م) . ومثاله : « وهو ألد الخصاص » . ، « تربص أربعة أشهر » .

وقال في (شع) وأغفل هذا أكثر النحويين .

(٤) في (م، شع) : إن صح .

(٥) في (س) : يختص .

(٦) سقطت من (م) : إن كان نكرة . ومثاله : غلام رجل .

(٧) في (س، م) : أو تكون .

هذا (١) المصدرُ المضافُ إلى مرفوعه أو منصوبه ، خلافاً لابن برهان ، ولا أَفَعَلَ التَّفْضِيل ، ولا الاسم (٢) المضاف إلى الصفة ، خلافاً للفارسيّ ، بل إضافة المصدر وأفعَل التفضيل محضة ، وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة (٣) بمحضة لا محضة ، وكذا إضافة المسمّى إلى الاسم ، أو الصفة إلى الموصوف والموصوف إلى (٤) القائم مقام الوصف ، والمؤكد إلى المؤكّد ، والمُلغى إلى الاعتبار ، والمعتبر إلى المُلغى .

(فصل) : لا يقدّم على مضافٍ معمولٌ مضافٍ إليه إلا على « غير » مراداً به نفى (٥) خلافاً للكسائيّ في جواز : أنت أخانا أول ضارب .

ويؤنّث المضاف (٦) لتأنيث المضاف إليه إن صحّ الاستغناء به ، وكان المضافُ بعضه أو كبعضه ، وقد يردّ مثل ذلك في التذكير (٧) ؛ ويضاف الشيءُ بأدنى ملابسة .

(١) في (س) : من هذا الباب .

(٢) في (د، س) : لا الاسم .

(٣) في (د) : المشبهة .

(٤) سقط حرف الجر من (د) .

(٥) في (م ، وشع) : مراد به النفي . ومثاله في نحو : زيد غير ضارب عمراً ، فيجوز : زيد عمراً غير ضارب ، ومنه

إن امرأ خصني عمداً مودته على التثاني لعندي غير مكفور .

فقدم عندى وهو معمول مكفور مع إضافة غير إليه لأنها دالة على نفي . قال في (شع) : والصحيح منع هذه المسألة ، والبيت ونحوه من الشذوذ وعلى أن الظرف يتسع فيه ما لا يتسع في غيره .

(٦) سقط من (س) : المضاف لتأنيث .

(٧) في (س) : التنكير . والمراد أن يذكر المضاف المؤنث لتذكير المضاف إليه نحو :

رؤية الفكر ما يؤول له الأمر معين على اجتنب التواني

(فصل) : لازمت الإضافة لفظاً ومعنى أسماء : منها ما مرّ  
 في الظروف والمصادر والقسم ، ومنها حمادى <sup>(١)</sup> ، وقصارى <sup>(٢)</sup>  
 ووحّد لازم النصب والإفراد والتذكير وإيلاء ضمير ،  
 وقد يُجرّ بـ «على» وبإضافة «نسيج» ، و«جحيش» و«عير»  
 وربّما ثنى مضافاً إلى ضمير مثني <sup>(٣)</sup> .

ومنها «كلاً» و«كلنا» ، ولا يُضافان إلّا <sup>(٤)</sup> إلى معرفة  
 مثناة لفظاً ومعنى ، أو معنى <sup>(٥)</sup> دون لفظ ، وقد تُفرّق بالعطف  
 اضطراراً <sup>(٦)</sup> .

ومنها «ذو» وفروعه ، ولا يُضَفَّن إلّا إلى اسم جنس ظاهر ،  
 وكذا «أولو» و«أولات» ، وقد يضاف «ذو» إلى علم وجوباً  
 إن قرنا وضعاً <sup>(٧)</sup> ، وإلّا فجوازاً ، وكلاهما مسموع ، والغالب  
 في ذى الجواز الإلغاء ، وربّما أضيف جمعه إلى ضمير غائب  
 أو مخاطب .

ولازمتها معنى لا لفظاً أسماء كـ «قبل» و«بعد» وكـ «آل»

(١) في (س، م) : جمادى بالمعجمة .

(٢) وحمادى بالمهملة وقصارى معناهما الغاية .

(٣) كما يقال : على وحديهما .

(٤) سقطت من (س) .

(٥) سقط لفظ «معنى» من (س) ، وفي (شع) : أو معنى لا لفظاً .

(٦) أى مع الواو خاصة كقوله :

كلا أخى وخليلى واجدى عضداً فى الثنابت وإلام الملمات

(٧) كقولهم : ذو الكلاع ، وذو سليم ، وذويزن :

بمعنى أهل ، ولا يضاف غالباً إلا إلى علم من يعقل ، وكـ « كل »<sup>(١)</sup> غير واقع توكيداً أو نعتاً<sup>(٢)</sup> ، وهو عند التجرد منوى<sup>(٣)</sup> الإضافة ، فلا يدخل عليه « ال » ، وشذ تنكيره وانتصابه حالاً ، ويتعين اعتبار المعنى فيما له من ضمير وغيره إن أضيف إلى نكرة ، وإن أضيف إلى معرفة فوجهان . وإفراد ما لـ « كلا » و « كلتا » أجود من تثنيته ، ويتعين في نحو : كلانا كفيلاً صاحبه .

(فصل) : ما أفرد لفظاً من اللازم الإضافة معنى ، إن نوى تنكيره أو لفظ المضاف إليه أو عوض منه تنوين<sup>(٤)</sup> أو عطف على المضاف اسم عامل في مثل المحذوف<sup>(٥)</sup> لم يغير الحكم<sup>(٦)</sup> ، وكذا لو عكس هذا الآخر ، وإن لم ينو التنكير ولا لفظ المضاف إليه ، ولم يثبت التنوين ولا العطف بُنى المضاف على الضم إن لم يشابه ما لا تلزمه الإضافة معنى .

(فصل) : تضاف أسماء الزمان المبهمة غير المحدودة إلى الجمل فتبنى وجوباً إن لزم الإضافة ، وجوازاً راجحاً إن لم تلزم وصدرت الجملة بفعل مبنى ، فإن صدرت باسم أو

(١) في (ص) لفظ غير واضح .

(٢) نحو : « وكلهم آتية يوم القيامة فرداً » ، « وكل أتوه داخرين » .

(٣) في (م) : معنوى .

(٤) سقط الجار والمجرور من (م) . ومثاله « وكل أتوه » . « أيا ما تدعوا » ويومئذ وحيتند .

(٥) كقوله : قبل وبعد كل قول يفتنم حمد الإله البر وهاب النعم

(٦) في (م) : لم يتغير الحكم .



فعل معرب جاز الإعرابُ باتِّفاق ، والبناءُ ، خلافاً للبصريين<sup>(١)</sup> .  
وإنْ صُدِّرتْ بـ « لا التبرئة » بقى اسمُها على ما كان<sup>(٢)</sup> ، وقد  
يُجَرُّ ويُرفع ، وإنْ كانت المحمولة على « ليس » أو « ما » أختها  
لم يختلف حكمُهما .

ولا يضاف اسمُ زمانٍ إلى جملة اسمية غير ماضية المعنى إلاَّ  
قليلاً ، وقد تضاف « آية » بمعنى علامة إلى الفعل المتصرف مجرداً  
أو مقروناً بـ « ما » المصدرية أو النافية ، ويشاركها في الإضافة  
إلى المتصرف المثبت « لَدُن » و « رَيْث » ، وقد تُفصل « لَدُن »  
والحين بـ « أَنْ »<sup>(٣)</sup> و « رَيْث » بـ « ما » ؛ وقالوا : اذهب بذى  
تَسْلَمُ ، أى بذى سلامتك ، ولا بذى تَسْلَمُ ما كان كذا .  
ويختلف فاعلاً اذهب وتسلم بحسب المخاطب . وعود ضمير  
من الجملة إلى اسم الزمان<sup>(٤)</sup> المضاف إليها نادر ؛ ويجوز في  
رأى الأكثر بناء ما أضيف إلى مبنى من اسم ناقص الدلالة<sup>(٥)</sup>  
ما لم يُشبه تام الدلالة .

(فصل) : يجوز حذف المضاف للعلم به ملتفتاً إليه ومطرّحاً ،

---

(١) والسمع ورد بالوجهين في قوله تعالى « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم » ، « يوم  
لا تملك نفس قرئ بالسبعة فيهما يفتح الميم ورفعها .

(٢) في (شع) : على ما كان عليه .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) في م (، شع) : إلى الزمان .

(٥) سقط هذا السطر كله من (س) .

ويعرب بإعرابه المضافُ إليه قياساً إن امتنع استبداده به ،  
وإلا فسماعاً .

وفي قيامه مقامه في التذكير والتأنيث وجهان<sup>(١)</sup> ، وقد  
يُخلفه في التَّنكير<sup>(٢)</sup> إن كان المضاف « مثلاً » ، وقد يُحذف  
مضاف ومضافٌ إليه ويقام ما أُضيف إليه الثاني أو ما أُضيف إليه  
صفةً للثاني<sup>(٣)</sup> محذوفةً مقامَ ما حُذِفَ ، وقد يقام مقامَ  
مضاف محذوفٍ مضاف إلى محذوف قائم مقامه رابعٌ ، وقد  
يُستغنى بمضاف إلى مضاف إلى مضاف إلى رابع<sup>(٤)</sup> عن الثاني  
والثالث ، ويجوز الجرُّ بالمضاف محذوفاً إثر عاطف متصل أو  
منفصل بـ « لا » مسبوق بمضاف مثل المحذوف لفظاً ومعنى<sup>(٥)</sup>  
وربما جرَّ المضافُ المحذوفُ دون عطف ، ومع عاطف مفصول  
بغير « لا » .

(فصل ) : يجوز في الشعر فصل المضاف بالظرف والجار  
والمجرور بقوة إن تعلّقاً به ، وإلا فبضعف ، ومثله في الضعف

---

(١) سقطت هذه العبارة من (م، شع) وفي (ص) أثبتتها في الهامش مع علامة « صح » وفي  
(ح) بالهامش مع رمز (خ) وقد أشار الأشموني في شرح الألفية إلى هذا الحكم وأورد له الأمثلة .

(٢) في (س) : في التذكير .

(٣) في (د، س) : صفة الثاني .

(٤) في (شع) : إلى تابع .

(٥) في (م) : أو معنى . ومثاله :

ولم أر مثل الخير يتركه الفتي ولا الشر يأتيه الفتي وهو طائع  
أى : ولا مثل الشر .

بمفعول به متعلق بغير المضاف وبفاعل مطلقاً ، وبنداء ،  
ونعت ، وفعل مُلغى<sup>(١)</sup> .

وإن كان المضاف مصدرًا جاز أن يضافَ نظماً ونشراً إلى  
فاعله مفصلاً بمفعوله ، وربما فُصل في اختيار<sup>(٢)</sup> أسم  
الفاعل المضاف إلى المفعول بمفعول آخر ، أو جار ومجرور .

(فصل) : الأصحّ بقاء إعراب المعرب إذا أُضيف إلى ياء  
المتكلم ظاهراً في المثنى مطلقاً ، وفي المجموع على حده غير  
مرفوع<sup>(٣)</sup> ، وفيما سواهما مجروراً ، ومقدراً فيما سوى  
ذلك ، ويكسر متلوها إن لم يكن حرف لين يلي حركة ، وتُفتح  
الياء أو تسكن ؛ وإن نُودِيَ المضاف إليها إضافة تخصيص  
جاز أيضاً حذفها وقلبها ألفاً ، والاستغناء عنها بالفتحة ،  
وربما وردت الثلاثة دون نداء ، وقد يُضم فيه<sup>(٤)</sup> ما قبل  
الياء المحذوفة وتُنوى الإضافة ، وتُفتح في الحالين بعد حرف  
اللين التالى حركة ، ويدغم فيها إن كان ياءً أو واواً ، وإن

---

(١) وفي (م) : أو فعل ملغى . ومثاله ما أنشد ابن السكيت :

« بأى تراهم الأرضين حلوا » أى : بأى الأرضين .

٢٦

(٢) في (م) : الاختيار .

(٣) في (شع) : في غير رفع . وسقط حرف الجر « في » من (م) . وقد تميز بغير مرفوع

من تقدير الواو في حالة الرفع نحو : قام مسلمي ، أصله : مسلموي .

(٤) في (ح) : فيما .

كان ألفاً لغير تشنية جاز في لغة هذيل القلب والإدغام<sup>(١)</sup> ،  
وربما كُسرت مدغماً فيها<sup>(٢)</sup> أو بعد ألف<sup>(٣)</sup> ؛ ويجوز في  
أبي وأخي أبي وأخي ، وفاقاً لأبي العباس ، وحذف ميم الفم  
مضافاً أكثر من ثبوته ، و«فَيَّ» مع حذف الميم واجب<sup>(٤)</sup> .

---

(١) نحو: عصيّ وفَيّ في عصاي وفنّاي . وذكر سيبويه هذه اللغة وعزاها للناس من العرب .

(٢) وهي لغة حكاها الفراء وقطرب ، وبها قرأ حمزة : « وما أنتم بمصرنحي » .

(٣) كقول بعض العرب : عصاي ، وهي لغة قليلة .

(٤) لوجوب رد الواو التي هي عين الكلمة وقلبها ياء للإدغام ، وتخفيف الياء ممتنع لبقاء

الاسم المعرب على حرف واحد ولا نظير لذلك ، فيقال « في » رفعا ونصباً وجرا .



## ٤٢ - باب التابع

وهو ما ليس خبراً من مشارِك<sup>(١)</sup> ما قبله في إعرابه وعامله مطلقاً . وهو توكيدٌ ، أو نعتٌ ، أو عطفُ بيانٍ ؛ أو عطفُ نسقٍ ، أو بدلٌ<sup>(٢)</sup> ؛ ويجوز فصله من المتبوع بمالم<sup>(٣)</sup> تتمحض مباينته إن لم يكن توكيدَ توكيد<sup>(٤)</sup> أو نعتَ مُبهمٍ أو شبهه<sup>(٥)</sup> . ولا يتقدم معمولٌ تابع على متبوع ، خلافاً للكوفيّين .

---

(١) في (م) : مشاركة .

(٢) سقطت من (م) .

(٣) في (ص) : ما لم تتمحض .

(٤) زاد بعده في (د) : أو نعتاً يشبهه .

(٥) سقط من (م) : «أو شبهه» .

### ٤٣ - باب التوكيد

وهو معنوي ولفظي ، فالمعنوي التابع الرفع توهّم إضافة إلى المتبوع ، أو أن يراد به الخصوص ، ومجيئه في الغرض الأول بلفظ النفس والعين مفردتين مع المفرد ، مجموعتين مع غيره جمع قلة ، مضافين إلى ضمير المؤكّد مطابقاً له في إفراد وغيره (١) .

ولا يؤكّد بهما غالباً ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده بمنفصل ، وينفردان بجواز جرّهما بباء زائدة ، ولا يؤكّد (٢) مثنيّ بغيرهما إلا بـ « كلا » و « كلتا » ، وقد يؤكّدان مالا يصحّ في موضعه واحد ، خلافاً للأخفش .

ومجيئه في الغرض الثاني تابعاً لذي أجزاء يصحّ وقوع بعضها موقعه مضافاً إلى ضميره بلفظ « كل » أو « جميع » أو « عامّة » . وقد يُستغنى بـ « كليهما » عن « كليتهما » ، وبـ « كليهما » عنهما ، وبالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكّد بـ « كل » عن الإضافة إلى ضميره (٣) ، ولا يُستغنى بنية إضافته ، خلافاً للفراء والزمخشريّ .

(١) في (شع) : في الإفراد وغيره .

(٢) في (س) : لا توكيد .

(٣) كما جاء في شعر كثير — يا أشبه الناس كل الناس بالقمر — قال في (شع) : والذي =

ولا يثنى « أَجْمَعُ » ولا « جَمْعَاءُ » ، خلافاً للكوفيّين ومن وافقهم . ويتبع « كَلَّه » « أَجْمَعُ » ، « وَكَلَّهَا » « جَمْعَاءُ » و « كَلَّهْم » « أَجْمَعُونَ » و « كَلَّهْنَّ » « جَمْعُ » ، وقد يغنين عن « كَلَّ » ، وقد يُتْبَعْنَ بما يوازنهنَّ من « كَتَعَ » و « بَصَعَ »<sup>(١)</sup> و « بَتَعَ » بذا الترتيب أو دونه . وقد يغنى ما صيغ من « كَتَعَ » عن ما صيغ من « جَمَعَ » وربّما نُصِبَ « أَجْمَعُ » و « جَمْعَاءُ » حالين ، وجمعاهما كهما على الأصحّ . وقد يرادف « جَمْعَاءُ » « مَجْتَمِعَةٌ » فلا تفيد توكيداً .

ولا يَتَّحِدُ<sup>(٢)</sup> توكيدُ معطوفٍ ومعطوفٍ عليه إلا إذا اتَّحَدَ معنى عاملَيْهما ، وإن أفاد توكيدُ النكرة جاز ، وفاقاً للأخفش والكوفيّين ، ولا يُحذف المؤكّد ويقام المؤكّد مقامه على الأصحّ ، ولا يُفصل بينهما بـ « إِمَّا » ، خلافاً للفرّاء . وأجرى في التوكيد مُجْرَى كُلِّ ما أفاد معناه من الضَّرْع والزَّرْع ، والسَّهْل والجَبَل ، واليد والرَّجْل ، والظَّهْر والبَطْن .

ولا يلي العواملَ شيءٌ من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد إلا « جميعاً » و « عامّة » مطلقاً و « كُلاً » و « كِلَا » و « كِلْتَا » مع الابتداء بكثرة ، ومع غيره بقلّة ، وأسم « كان » في نحو :

— ذكره غيره أن « كلا » في التوكيد دائماً مضاف إلى الضمير ، وخرج البيت على النعت كما في :  
زيد الرجل كل الرجل .

(١) في (س) : كتع وبتع وبصع .

(٢) هنا علامة الفصل دون ذكر الفصل في (ح) فقط :

كان كلُّنا على طاعة الرَّحمن ، ضميرُ الشَّان لا كلُّنا ، وتلزم  
 تابعيّة « كلٌّ » بمعنى كامل ، وإضافته إلى مثل متبوعه  
 مطلقاً نعتاً لا توكيداً . ويلزم اعتبار المعنى في خبر « كلٌّ » مضافاً  
 إلى نكرة لا مضافاً إلى معرفة ، ولا تعرّض في « أجمعين » إلى  
 اتّحاد الوقت ، بل هو <sup>(١)</sup> ككلٌّ في إفادة العموم مطلقاً  
 خلافاً للفراء .

(فصل) : التوكيد اللفظي إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه  
 معنى ، وإن كان المؤكّد به ضميراً متصلاً أو حرفاً غير جواب  
 لم يُعَدَّ في غير ضرورة إلّا معموداً بمثل عامده أوّلاً أو مفصولاً .  
 وإن عُمِدَ <sup>(٢)</sup> أوّلاً بمعمولٍ <sup>(٣)</sup> ظاهرٍ اختير عمدُ المؤكّد  
 بضميرٍ <sup>(٤)</sup> ، وفصل الجملتين بشمٍّ إن أمن اللبس أجود  
 من وصلهما . ويؤكد بضمير الرّفع المنفصل المتّصل مطلقاً ،  
 ويُجَعَلُ المنصوب المنفصل في نحو : رأيتك إياك ، توكيداً  
 لا بدلاً ، وفاقاً للكوفيّين .

(١) سقط الضمير من (م) .

(٢) في (م) : عمل .

(٣) في (د) : بمعموله .

(٤) في (د) : بضميره .



#### ٤٤ - باب النعت<sup>(١)</sup>

وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأويلاً مسوقاً<sup>(٢)</sup> لتخصيص أو تعميم أو تفصيل<sup>(٣)</sup> أو مدح أو ذم أو ترحم أو إيهام أو تركيد ، ويوافق المتبوع في التعريف والتذكير ، وأمره في الأفراد وضديته والتذكير والتأنيث على ما ذكر في إعمال الصفة ، وكونه مفعولاً في الاختصاص أو مساوياً أكثر من كونه فائقاً ، وربما تبع في الجر غير ما هو له دون رابط إن أمن اللبس ، وقد يفعل ذلك بالتوكيد .

(فصل) : المنعوت به مفرد أو جملة كالموصول بها ، منعوتها نكرة أو معرف بـ «أل الجنسية» وقد ترد الطلبية محكية بقول محذوف واقع نعتاً أو شبهة ، وحكم عائِد المنعوت بها حكم عائِد الواقعة صلة أو خبراً ، لكن الحذف من الخبر قليل ، ومن الصفة كثير ، ومن الصلة أكثر .

وتختص المنعوت بها أسم زمان بجواز حذف عائدها المجرور

---

(١) قال في (شع) : هذه عبارة الكوفيين ، وربما استعملها البصريون ، ويقال له : الوصف والصفة .

(٢) في (د) : مسوقاً .

(٣) سقطت من (شع) .

بـ «فى» دون وصف ، ويجوز أيضاً حذف المجرور بـ «من» عائداً على ظرف أو غيره إن تعيّن معناه ، والمفرد مشتق لفاعل أو مفعول ، أو جار مجراه أبداً ، أو <sup>(١)</sup> فى حال دون حال .  
 فالجارى أبداً كلودعى وجُرْشع وصمحمح وشمردل و «ذى» بمعنى صاحب وفروعه وأولى وأولات وأسماء النسب المقصود <sup>(٢)</sup> .  
 والجارى فى حال دون حال مطّرد وغير مطّرد ، فالمطّرد أسماء الإشارة غير المكانية <sup>(٣)</sup> ، و «ذو» الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل ، ورجلٌ بمعنى كامل أو مضاف إلى صدق أو سوء ، وأى مضافاً إلى نكرة تماثل المنعوت معنى ، وكلٌ وجدٌ وحقٌ مضافاتٍ إلى اسم جنس مكمل معناه للمنعوت ؛ وغير المطّرد النعتُ بالهـ صدر والعَدَد والقائم بمسمّاه معنى لازم <sup>(٤)</sup> يُنزلُه منزلة المشتق ، ويُنصب أى المنعوتُ به حالاً بعد معرفة ، و «ما» فى نحو: رجل <sup>(٥)</sup> ماشئت من رجلٍ ، شرطية محذوفة الجواب ، لا مصدرية منعوت بها ، خلافاً للفارسيّ .

(١) سقطت هذه العبارة من (م، شع) إلى : أبداً .

(٢) فى (م، شع) : المقصودة .

(٣) فى (د) : غير الكائنة .

(٤) فى (م) : لازماً .

(٥) زاد فى (س) : مررت برجل ، وسقطت الكلمتان من (ح) .

( فصل ) : يُفَرَّقُ (١) نعتٌ غيرُ الواحدِ بالعطفِ إذا  
أختلف ، ويُجمَعُ إذا اتَّفَقَ ، ويُغَلَّبُ التذكيرُ والعقلُ عند  
الشُّمولِ وجوباً ، وعند التَّفصيلِ اختياراً وإن تعدَّد العاملُ  
واتَّحدَ عملُهُ ومعناه ولفظُهُ أو جنسُهُ جازَ الإتيانُ مطلقاً ، خلافاً  
لمن خصَّصَ ذلكَ بنعتِ فاعلٍ وخبريٍّ مبتدأين ، فإنَّ عُدَمَ  
الاتِّحادِ وجبَ القَطْعُ بالرفعِ على إضمارِ مبتدأٍ ، أو بالنَّصبِ  
على إضمارِ فعلٍ لائقٍ ممنوعٍ الإظهارِ في غيرِ تخصيصٍ (٢)  
بوجهيه في نعتٍ غيرِ مؤكَّدٍ (٣) ولا ملتزمٍ (٤) ولا جارٍ على  
مُشارِ به ، وإن كانَ لِنكرةٍ فيشترطُ تأخُّره عن آخرِ ، وإن  
كثرتِ نعوتُ معاوِمٍ أو منزلٍ منزلته أُتبعَتْ أو قُطعتْ أو  
أُتبعَ بعضُ دونَ بعضٍ وقُدِّمَ المُتبعُ . وقد يلي النِّعتُ « لا »  
أو « إمَّا » فيجب تكررهما (٥) مَقْرُونين بالواو . ويجوز  
عطفُ بعضِ النُّعوتِ على بعضٍ ، فإن صَلَحَ النِّعتُ لمباشرةِ  
العاملِ جازَ تقديمُهُ مبدلاً منه المنعوتِ ، وإذا نُعتَ بمفردٍ  
وظرفٍ وجُملةٍ قُدِّمَ المفردُ وأُخِّرَتِ الجُملةُ غالباً .

(١) في (شع) : يعرف .

(٢) زاد بعده في (د) : ويجوز القطع .

(٣) في (م) : المؤكَّد . ومثاله : «الحين اثنين» و «نفخة واحدة» .

(٤) كالشعري العبور .

(٥) في (د) : تكررهما ، وفي (س) : تكررهما .

(فصل) : من الأسماء ما ينعت به وينعت<sup>(١)</sup> ، كاسم الإشارة ونعته مصحوب «ال» خاصة ، وإن كان جامداً محضاً فهو عطف بيان على الأصح ؛ ومنها ما لا يُنعت ولا يُنعت به ، كالضمير<sup>(٢)</sup> مطلقاً ، خلافاً للكسائي في نعت ذى الغيبة ، ومنها ما يُنعت ولا يُنعت به كالعلم<sup>(٣)</sup> ، وما يُنعت به ولا يُنعت كأي السابق ذكرها .

(فصل) : يُقامُ النعتُ مقامَ المنعوت كثيراً إن علم جنسه ونُعت بغير ظرف وجملة أو بأحدهما بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور<sup>(٤)</sup> بـ «من» أو «في» ، وإن<sup>(٥)</sup> لم يكن كذلك لم يقيم الظرف والجمله مقامه إلا في شعر<sup>(٦)</sup> . وأستغنى لزوماً عن موصوفات<sup>(٧)</sup> بصفاتها ، فجرت مجرى الجوامد ، ويعرض مثل ذلك لقصد العموم<sup>(٨)</sup> . وقد يُكتفى بنية النعت عن لفظه للعلم به<sup>(٩)</sup> .

(١) في (ج، م، شع) : ما ينعت وينعت به :

(٢) في (ح، شع) : كالضمير .

(٣) في (م، شع) : ومنها ما ينعت به . وقد سقط من (س) : ولا ينعت كأي :

(٤) في (م، شع) : من المجرور .

(٥) في (د، شع) : فإن لم .

(٦) في (م، شع) : إلا في الشعر .

(٧) في (شع) : موصوفات بعضه :

(٨) نحو : « ولا رطب ولا يابس » ، « لا يغادر صغيرة ولا كبيرة »

(٩) نحو : « وكذب به قومك » أي المعاندون .



## ٤٥ - باب عطف البيان<sup>(١)</sup>

هو التَّابِعُ الجَارِي مجرَى النِّعَتِ في ظهور المَتَّبِعِ وفي التوضيح والتخصيص جامداً أو بمنزله<sup>(٢)</sup> ، ويوافق المتبوع في الأفراد وضديه ، وفي التذكير<sup>(٣)</sup> والتأنيث ، وفي التعريف والتنكير ، خلافاً لمن ألتزم تعريفهما ، ولمن أجاز تخالفهما ، ولا يمتنع كونه أخص من المتبوع على الأصح ، ويجوز جعله<sup>(٤)</sup> بدلاً إلا إذا قرُنَ بـ «ال» بعد منادى ، أو تبع مجروراً بإضافة صفة مقرونة بـ «ال» وهو غير صالح لإضافتها إليه ، وكذا إذا<sup>(٥)</sup> أفرد تابِعاً لمنادى<sup>(٦)</sup> فإنه يُنصَبُ<sup>(٧)</sup> بعد منصوب ، ويُنصَبُ ويُرفع بعد مضموم ، وجعلُ الزائد بياناً عطفاً أولى من جعله بدلاً .

---

(١) قال في (شع) : سمي بذلك لتكرير الأول زيادة في البيان فكأنك رددته على نفسه ، وقيل : لأن أصله العطف ، وقد سماه سيبويه نعتاً ، ويسميه الكوفيون الترجمة .

(٢) هو ما كان صفة قصار بالغلبة علماً كالصعق .

(٣) سقطت من (س) .

(٤) في (م، شع) : كونه .

(٥) في (س) : إن أفرد .

(٦) في (س) : للمنادى .

(٧) في (د) : ينتصب .

## ٤٦ - باب البدل<sup>(١)</sup>

وهو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديرًا ، دون مُتبع .  
ويوافق المتبوع ويخالفه في التعريف والتَّنكير ، ولا يُبدل  
مضمَّرٌ من مضمَّر ولا مِن ظاهر ، وما أَوْهَمَ ذلك جعل توكيدًا  
إن لم يُفِدْ إضرابًا<sup>(٢)</sup> ، فإن اتَّحدَا معنى سَمِيَ بدلَ كُلٍّ من  
كُلٍّ ، ووافقَ أيضًا في التَّذكير والتَّأنِيث ، وفي الإفراد  
وُضديهِ ، ما لم يُقصد التفصيلُ ؛ وقد يتَّحدان لفظًا إن كان  
مع الثَّاني زيادةً بيان ، ولا يُتبع ضمير حاضر في غير إحاطة  
إلا قليلًا ، ويسمَّى<sup>(٣)</sup> بدلَ بعض إن دلَّ على بعض الأول ،  
وبدلَ اشتمالٍ إن باينَ الأوَّلَ وصحَّ الاستغناءُ به عنه ولم  
يكن بعضه ، وبدلَ إضرابٍ أو بداءٍ إن باينَ الأوَّلَ مطلقًا  
وقصدًا ، وإلا فبدلَ غلط ، ويختص بدلا البعض والاشتمال  
باتباعهما ضميرَ الحاضر كثيرًا ، وبتضمنِ ضميرٍ أو ما يقومُ  
مَقَامَهُ .

(١) قال في (شع) : هذا اصطلاح البصريين ، وأما الكوفيون فنقل الأخفش أنهم يسمونه  
الترجمة والتبيين ، ونقل ابن كيسان عنهم تسميته تكرارًا .

(٢) في (د) : اضطرابا ، وهو سهو من الناسخ .

ومثال الإضراب : إياك إياى قصد زيد .

(٣) في (د) : وقد يسمى .

(فصل) : المشتمل في بدل الاشتمال هو الأوّل ، خلافاً لمن جعله (١) الثاني أو العامل ، والكثير كون البدل معتمداً عليه ، وقد يكون في حكم المُلغى ، وقد يُستغنى في الصلة بالبدل عن لفظ المُبدل منه ، ويُقرن البدل بهمزة الاستفهام إن تضمن متبوعه معناها (٢) .

وقد تُبدل جملة من مفرد ، ويُبدل فعل من فعل موافق في المعنى مع زيادة بيان ، وما فُصل (٣) به مذكور وكان وافياً ففيه البدل والقطع ، وإن كان غير وافٍ تعيّن قطعه إن لم يُنَوَّع معطوفٌ محذوف . ويُبدأ عند اجتماع التّوابع بالنعته ، ثمّ بعطف البيان ، ثمّ بالتوكيد ، ثمّ بالبدل ، ثمّ بالنسق .

---

(١) سقط من (س) : جعله الثاني . قال في (شع) : وهو قول انفارسي في الحجة .

(٢) في نحو : كيف زيد ؟ أصبح أم سقيم ؟ ومن في الدار ؟ أزيد أم عمرو ؟ ومتى يجيء ؟  
أيوم الجمعة أم يوم السبت ؟

(٣) في (س) : وما فضل به — بالضاد المعجمة . ومثاله مررت برجال : قصير وطويل

وربعة .

## ٤٧ - باب المعطوف عطف النسق<sup>(١)</sup>

وهو المَجْعُولُ تابعاً بأحد حروفه ، وهي <sup>(٢)</sup> « الواو » و « الفاء » و « ثم » و « حتى » و « أم » و « أو » و « بل » و « لا » .  
وليس <sup>(٣)</sup> منها « لكن » وفاقاً ليونس ، ولا « إما » وفاقاً له ولا بن كيسان وأبي عليّ ، ولا « إلا » ، خلافاً للأخفش والفراء ، ولا « ليس » خلافاً للكوفيّين ، ولا « أي » خلافاً لصاحب المستوفى .  
فالسّنة الأولى تشرك <sup>(٤)</sup> لفظاً ومعنى ، و « بل » و « لا » <sup>(٥)</sup> لفظاً لا معنى ، وكذا « أم » و « أو » إن اقتضت إضراباً <sup>(٦)</sup> ، وتنفرد الواو بكون مُتَبَعِهَا في الحكم محتملاً للمعينة برُجْحَان ، وللتأخر <sup>(٧)</sup> بكثرة ، وللتقدم بقلة ، وبعدم الاستغناء عنها في عطف ما لا يُستغنى عنه ، وبجواز <sup>(٨)</sup> أن يُعطف بها بعض

(١) قال في (شع) : والكوفيون يقولون : باب النسق ، وأكثر ما يقول سيبويه : باب الشرقة .

(٢) في (س) : وهو .

(٣) في (س) : وليس ومنها لكن .

(٤) في (د، م) : تشرك .

(٥) في (م) : وبل لا لفظاً ولا معنى .

(٦) في (د) : اضطرارا .

(٧) في (م) : وللتأخير ، وفي (شع) ، والتأخر بكثرة والتقدم بقلة .

(٨) في (س، شع) : ويجوز ؛



متبوعاً تفضيلاً<sup>(١)</sup> ، وعاملٌ مضمَرٌ على عاملٍ ظاهرٍ<sup>(٢)</sup> يجمعهما معنى واحد ، وإن عطفت على منفى غير مستثنى ولم تقصد المعية وليتها «لا» مؤكدة ، وقد تليها زائدة إن أمن اللبس .  
ويقال في «ثم» «فم» و«ثمت» و«ثمت»<sup>(٣)</sup> ، وتشركها الفاء في الترتيب<sup>(٤)</sup> ، وتنفرد ثم بالمهلة ، والفاء العاطفة جملة أوصفة بالسببية غالباً ، وقد يكون معها مهلة ؛ وتنفرد أيضاً بعطف مفصل على مجمل متحدتين معنى ، وبتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر ، وقد تقع موقع ثم ، وثم موقعها ، وقد يحكم على الفاء<sup>(٥)</sup> وعلى الواو بالزيادة ، وفاقاً للأخفش ، وقد تقع «ثم» في عطف المقدم بالزمان<sup>(٦)</sup> اكتفاءً بترتيب اللفظ .

( فصل )<sup>(٧)</sup> : المعطوف بـ «حتى» بعض متبوعه أو كبعضه ، وغاية له في زيادة أونقص مفيد ذكرها<sup>(٨)</sup> ، وإن عطفت

(١) في (م) : تفضيلاً - بالمهلة .

(٢) في (د، م، شع) : مظهر .

(٣) في (م) : وثمة - بالتاء المربوطة .

(٤) زاد بعدها في (س) : وليست كالواو في عدم الترتيب ، خلافاً لبعض النحويين وقد سقط من (شع) عبارة «وتشركها... إلى بالمهلة» .

(٥) في (م) : على الواو والفاء ، وزاد في (شع) : وثم .

(٦) في (د) : في الزمان .

(٧) ذكر الفصل في (ب ، د ، م ، شع) وسقط من بقية النسخ ، وثبت علامته في (ح) .

(٨) في (م) : ذكرهما . قال في (شع) : وهذا القيد ذكره القراء ، قال : لا بد أن يكون الاسم بعد «حتى» مخصوصاً كفا في الاستثناء .

على مجرورٍ كَزِمَ إعادة الجارِّ مالم يتعيَّن العطف ، ولا تقتضى ترتيباً على الأصحَّ .

و « أَم » متَّصلة ومنقطعة ، فالمتَّصلة المسبوقة بهمزة صالح موضعها لأَيٍّ ، وربما حذفت ونويت ، والمنقطعة ما سواها ، وتقتضى إضراباً مع أستفهام ودونه ، وعطفها المفرد<sup>(١)</sup> قليل . وفَصْلُ « أَم » ممَّا<sup>(٢)</sup> عُطِفَتْ عليه أكثر من وصلها .  
و « أَوْ » لِشَكِّ ، أوتفريق<sup>(٣)</sup> مجرد أو إيهام أو إضراب أو تخيير .

وتُعاقِب الواو في الإباحة كثيراً ، وفي عطف المصاحب والمؤكد قليلاً<sup>(٤)</sup> ، وتوافق<sup>(٥)</sup> « ولا » بعد النّهي والنّفى .  
والمعنى مع « إِمَّا » شكٌّ ؛ أوتخييرٌ ، أو إيهامٌ ، أوتفريق مجرد .  
وفتح همزتها لغةً تميمية . وقد تُبدَل ميمُها الأولى ياءً ، وقد يُستغنى عن الأولى بالثانية ، وبـ « أَوْ » عن « وإِمَّا » ، وربما أستغنى عنها بـ « وَإِلَّا »<sup>(٦)</sup> ، وربما أستغنى عن واو « وإِمَّا » ، والأصل إنَّ ما ، وقد تُستعمل اضطراباً .

---

(١) في (د) : للمفرد .

(٢) في (ص، ح) : من ما .

(٣) في (م) : أو تقرير .

(٤) فالأول كقوله صلى الله عليه وسلم : « اسكن حراء فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد » ، والثاني نحو : « ومن يكسب خطيئة أو إثماً » .

(٥) سقطت من (س) .

(٦) في (م) : بإلا . ومثاله قول العبدى : =

والمعطوف بـ «بل» مقررٌ بعد تقريرٍ مهيّ أُونفِي صريح أو مؤوّل ، أو<sup>(١)</sup> بعد إيجابٍ لمذكور موطّأ<sup>(٢)</sup> به ، أو مردود ، أو مرجوع عنه ، وقد تكرر «بل» رجوعاً عمّا<sup>(٣)</sup> ولى المتقدمة ، أو تنبيهاً على رُجْحان ما ولى المتأخرة ، وتُزاد «لا» قبل «بل» لتأكيد التقرير وغيره<sup>(٤)</sup> .

و«لكن» قبل المفرد بعد نهيّ أُونفِي كـ «بل» ، ويعطف بـ «لا» بعد أمرٍ أو خبرٍ مثبت أو نداء .

(فصل ) : لا يُشترط في صحة العطف وقوعُ المعطوف موقعَ المعطوف عليه ، ولا تقديرُ العامل بعد العاطف ، بل يُشترط صلاحيةُ المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل .

ويضعف العطف على ضمير الرفع المتصل ما لم يُفصل بتوكيد أو غيره ، أو يفصل العاطف بـ «لا» ، وضمير النصب المتصل في العطف عليه كالظاهر ، ومثله في الحالين الضميران المنفصلان . وإن عطف على ضمير جرٍ اختير إعادة الجار ، ولم تلزم

---

= فإما أن تكون أخى بصدق فأعرف منك غنى من سمينى  
ولا فاطرحنى واتخذننى عدوا أتقيك وتقينى

(١) سقطت «أو» من (م) .

(٢) في (ص) : وموطأ به .

(٣) في (ص) : عن ما :

(٤) في (شع) : أو غيره .

وفاقاً<sup>(١)</sup> ليونس والأخفش والكوفيّين ، وأجاز الأخفش العطف على عاملين إن كان أحدهما جاراً واتّصل المعطوف بالعاطف ، أو انفصل به «لا»<sup>(٢)</sup> ، والأصح المنع مطلقاً ، وما أوهم الجواز فجّره بحرف مدلول عليه بما قبل العاطف .

(فصل) : قد تُحذف الواو مع معطوفها ودونه ، وتشاركها في الأوّل الفاء و«أم» ، وفي الثاني «أو» ، ويُغنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيراً وبالفاء قليلاً ، ونَدَر ذلك مع «أو» ، وقد يقدّم المعطوف بالواو للضرورة ، وإن صلح لمعطوف ومعطوف عليه مذكورٌ بعدهما طابَقهما بعد الواو ، وطابَق أحدهما بعد «لا» و«أو» و«بل» و«لكن» ، وجاز الوجهان بعد «الفاء» و«ثم» .

ويُعطف الفعل على الاسم ، والاسم على الفعل ، والماضي على المضارع ، والمضارع على الماضي ، إن اتّحد جنس الأوّل والثاني بالتأويل ، وقد يُفصل بين العاطف والمعطوف إن لم يكن فعلاً بظرف أوجارٌ ومجرور ، ولا يختص<sup>(٣)</sup> بالشعر ، خلافاً لأبي عليّ ، وإن كان مجروراً أعيد الجارُّ أو نُصب بفعلٍ مضمَر .

---

(١) سقط الوفاق من (شع) .

(٢) نحو : ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو .

(٣) في بعض النسخ : ولا يختص .



## ٤٨ - باب النداء

المنادى منصوب لفظاً أو تقديرًا بأنادى ، لازم الإضمار ،  
استغناءً بظهور معناه مع قصد الإنشاء وكثرة الاستعمال ، وجعلهم  
كعوض منه في القرب همزة ، وفي البعد حقيقةً أو حكماً «يا»  
أو «أيا» أو «هيا» أو «آ» أو «أى» أو «آى» ، ولا يلزم الحرف إلا  
مع الله ، والضمير<sup>(١)</sup> ، والمستغاث ، والمتعجب منه ، والمندوب ،  
ويقل حذفه مع اسم الإشارة واسم الجنس المبني للنداء .

وقد يُحذف المنادى قبل الأمر والدعاء فتلزم «يا» ، وإن  
وليكها «ليت» أو «رب» أو «حبذا» فهي للتنبيه لا للنداء .  
وقد يعمل عامل<sup>(٢)</sup> المنادى في المصدر والظرف والحال . وقد  
يفصل حرف النداء بأمر .

(فصل) <sup>(٣)</sup> : يُبنى المنادى لفظاً أو تقديرًا على ما كان  
يُرفع به لو لم ينادَ إن كان ذا تعريفٍ مستدام أو حادث ،  
بقصد وإقبال غير مجرور باللام ولا عامل فيما بعده ولا مُكَمَّل<sup>(٤)</sup>

---

(١) سقط من (شع) : والضمير . ونبه على أنه ببعض النسخ ومثل له بنحو : يا إياك قد  
كفيتك .

(٢) (م) : عمل .

(٣) سقط لفظ الفصل من (ص ، ح ، م) وثبت علامته في (ص ، ح) .

(٤) في (س) : يكمل .

قبل النداء بعطف نسق . ويجوز نصب ما وُصف من . معرّف بقصد وإقبال ، ولا يجوز ضم المضاف الصّالح للألف واللام ، خلافاً لثعلب ، وليس المبنى للنداء ممنوع النعت ، خلافاً للأصمعيّ .

ويجوز فتح ذى الصّفة الظاهرة إتباعاً إن كان علماً ووُصف بابن متصل مضاف إلى علّم ، لا إن وُصف بغيره ، خلافاً للكوفيّين ، وربّما ضم الابن إتباعاً . ويلحق بالعلّم المذكور نحو : « يا فلان بن فلان » <sup>(١)</sup> وياضل <sup>(٢)</sup> بن ضلّ ، وياسيد ابن سيد ، ومجوز <sup>(٣)</sup> فتح ذى الضمة <sup>(٤)</sup> في النداء موجب في غيره حذف تنوينه لفظاً ، وألف أبي في الحاليّن خطأ ، وإن نُون فللضرورة ، وليس مركباً فيكون كمرء في إتباع ما قبل الساكن مابعد ، خلافاً للفارسيّ .

والوصف بابنة كالوصف بابن ، وفي الوصف ببنت في غير النداء وجهان ، ويُحذف تنوين المنقوص المعين بالنداء . وتشبّت ياؤه عند الخليل <sup>(٥)</sup> لا عند يونس ، فإن كان ذا أصل واحد ثبتت الياء بإجماع . ويترك مضموماً أو ينصب مانوناً اضطراباً من منادى مضموم .

---

(١) زاد في (س) بن فلان .

(٢) في (م) : يافل بن فل بدلا من : ياضل بن ضل .

(٣) في بعض النسخ : ويجوز .

(٤) في (م ، شع) : ذى الضمة الظاهرة .

(٥) في (م ، شع) : عند الخليل وسيبويه .

(فصل) : لا يباشر حرف النداء في السّعة ذا الألف واللام غير المصدر بهما جملة مسمّى بها ، أو أسمَ جنس مشبّه به ، خلافاً للكوفيّين في إجازة ذلك مطلقاً ، ويوصّف بمصحوبهما<sup>(١)</sup> الجنسيّ مرفوعاً ، أو بموصول مصدر بهما أو باسم إشارة «أَيُّ» مضمومة متلوّة بهاء التّنبية ، وتونّث لتأنيث صفتها ، وليست موصولة بالمرفوع خبراً لمبتدأ محذوف ، خلافاً للأخفش في أحد<sup>(٢)</sup> قوله ، ولا جائزاً نصب صفتها ، خلافاً للمازنيّ ، ولا يستغنى عن الصّفة المذكورة ، ولا يتبعها غيرها .

وأسمُ الإشارة في وصفه بما لا يستغنى عنه كـ «أَيُّ» ، وكغيرها في غيره ، وقيل «يا الله» و«يا الله» ، والأكثر اللهم ، وشذّ في الاضطرار يا اللهم .

(فصل) : لتابع<sup>(٣)</sup> غير «أَيُّ» وأسم الإشارة من منادى كمرفوع إن كان غير مضاف الرّفْع والنّصب ، ما لم يكن بدلاً أو منسوقاً<sup>(٤)</sup> عارياً من «ال» ، فلهما تابعين مالهما مناديين ، خلافاً<sup>(٥)</sup> للمازنيّ والكوفيّين في تجويز : يا زيد وعمراً .  
ورفعُ المنسوق المقرون بـ «ال» راجحٌ عند الخليل وسيبويه

(١) في (م) : بمصحوبها .

(٢) في (م) : على أحد قوله .

(٣) في (ص) : التابع .

(٤) (د) : مسبوقاً ،

(٥) سقطت عبارة الخلاف من (م) ؛

والمأزني ، ومرجوح عند أبي عمرو ويونس وعيسى والجرمي ، والمبرد  
 في نحو : الحارث كالخليل ، وفي نحو . الرجل كأبي عمرو .  
 وإن أضيف تابعُ المنادى وجب نصبه مطلقاً ، ما لم يكن كالحسن  
 الوجه ، فله ما للحسن ، ويُمنع<sup>(١)</sup> رفعُ النعت في نحو :  
 «يازيدُ صاحبنا» ، خلافاً لابن الأنباري . وتابع نعت المنادى  
 محمولٌ على اللفظ ، وإن كان مع تابع المنادى ضميرٌ جيءَ  
 به دالاً على الغيبة<sup>(٢)</sup> باعتبار الأصل ، وعلى الحضور باعتبار  
 الحال ، والثاني في نحو<sup>(٣)</sup> : يا زيدُ زيدُ ، مضمومٌ أو مرفوعٌ  
 أو منصوبٌ<sup>(٤)</sup> ، والأول في نحو : يا تيم تيم عدي ، مضموم  
 أو منصوب ، والثاني منصوبٌ لا غير .

(فصل) : حالُ المضاف إلى الياء إن أضيف إليه منادى  
 كحاليه إن أضيف إليه غيره ، إلا الأمَّ والعَمَّ المضاف إليهما  
 «أبن» فاستعمالهما غالباً بفتح الميم أو كسرهما دون ياء ، وربما  
 ثبتت أو قلبت ألفاً ، وتاء «يا أبت» عوض من ياء المتكلم ،  
 وكسرهما أكثر من فتحها ، وجعلها هاء في الخط والوقف جائز .

(١) في (م) : ويمتنع .

(٢) في (م) : دالاً على النعت .

(٣) في (م ، شع) : من نحو .

(٤) سقطت الأوصاف الثلاثة من (م) . وقال في (شع) : أ

فالضم على نداء ثان ، والرفع عطف بيان على اللفظ ، والنصب عطف بيان على الموضع .



(فصل) : يقال للمنادى غير المصرح باسمه في التذكير<sup>(١)</sup>  
يا «هَنُ» ويا «هَنان» ويا «هَنون» ، وفي التأنيث ياهنت ،  
وياهنتان وباهنات ، وقد يلي أواخرهن ما يلي آخر المندوب<sup>(٢)</sup> ،  
ومنه ياهناه<sup>(٣)</sup> بالكسر والضّم ، وليست الهاء بدلاً من اللّام ،  
خلافًا لأكثر البصريين

---

(١) سقط الجار والمجرور من (م).

(٢) وهو الألف وهاء السكت ، وقد نقل أبو علي القالي في الأمل عن أبي حاتم أن العرب تقول :  
يا هناه ، وياهنانيه ، وياهنونا ، وياهنتاه .... الخ

(٣) في (س) : ياهنات .

#### ٤٤ - باب الاستغاثة والتعجب الشبيه بها

إن استُغِيثَ المُنَادَى أَوْ تُعْجِبَ مِنْهُ جُرٌّ بِاللَّامِ مَفْتُوحَةً بِمَا يُجَرُّ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ ، وَتُكْسَرُ اللَّامُ مَعَ الْمُعْطُوفِ غَيْرِ الْمُعَادِ مَعَهُ « يَا » ، وَمَعَ <sup>(١)</sup> الْمُسْتَغَاثِ مِنْ أَجَلِهِ ، وَقَدْ يُجَرُّ بِـ « مِنْ » ، وَيُسْتَغْنَى عَنْهُ إِنْ عَلِمَ سَبَبُ <sup>(٢)</sup> الْاسْتِغَاثَةِ ، وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُسْتَغَاثُ فَيُلَى « يَا » الْمُسْتَغَاثُ مِنْ أَجَلِهِ .

وإن وَلَّى « يَا » اسْمَ لَا يُنَادَى إِلَّا مُجَازاً جَازَ فَتَحُ اللَّامُ بِاعْتِبَارِ اسْتِغَاثَتِهِ ، وَكُسْرُهَا بِاعْتِبَارِ الْاسْتِغَاثَةِ مِنْ أَجَلِهِ وَكَوْنِ الْمُسْتَغَاثِ مُحْذَوْفاً ، وَرَبَّمَا كَانَ الْمُسْتَغَاثُ مُسْتَغَاثاً مِنْ أَجَلِهِ تَقْرِيعاً وَتَهْدِيداً <sup>(٣)</sup> ، وَلَيْسَتْ لَامُ الْاسْتِغَاثَةِ بَعْضُ « أَلْ » <sup>(٤)</sup> ، خِلَافاً لِلْكَوْفِيِّينَ ، وَتَعَاقِبُهَا أَلْفُ كَأَلْفِ الْمُنْدُوبِ <sup>(٥)</sup> ، وَرَبَّمَا أَسْتَغْنَى عَنْهَا فِي التَّعْجِبِ .

(١) فِي (س) : وَهُوَ :

(٢) فِي (م) : بِسَبَبِ .

(٣) فِي (د) : أَوْ تَهْدِيداً .

(٤) فِي (س) : وَلَيْسَتْ لَامُ الْإِبْعَاضِ أَلْ .

(٥) فِي (شُع) : كَأَلْفِ النَّدْبَةِ . ثُمَّ فَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ : فَيَدْخُلُ الْمُسْتَغَاثُ وَالتَّعْجِيبُ مِنْهُ بِدَلِّ اللَّامِ أَلْفٌ ، فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ ، وَمِنْهُ :

حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ مِمَّا رَأَوْا يَعْجِبَا لِلْمَيْتِ النَّاشِرِ

وَإِذَا وَقَفَتْ أَلْحَقَتْ هَاءَ السَّكْتِ فَتَقُولُ : يَعْجِبَاهُ .

وَكَلامُ سَيَوِيهِ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّ اللَّامَ هِيَ الْأَصْلُ ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ اللَّامِ وَالْأَلْفِ ، فَلَا يُقَالُ : يَا لِعَجْبَاهُ .

## ٥٠ - باب النُّدْبَةِ

الْمَنْدُوبُ هُوَ الْمَذْكُورُ بَعْدَ « يَا » أَوْ « وَا » تَفْجُعًا لِفَقْدِهِ حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا ، أَوْ تَوْجُعًا لَكُونِهِ مَحَلًّا أَلَمٍ أَوْ سَبَبِهِ ، وَلَا يَكُونُ أَسْمَ جَنْسٍ مَفْرَدًا ، وَلَا ضَمِيرًا ، وَلَا أَسْمَ إِيْشَارَةً ، وَلَا مُوَصُولًا بِصِلَةٍ لَا تَعِيْنُهُ ، وَيَسَاوِي الْمَنَادَى فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَقْسَامِ وَالْأَحْكَامِ ؛ وَيَتَعَيَّنُ إِيْلَاؤُهُ « وَا » عِنْدَ خَوْفِ اللَّبَسِ ، وَيَلْحَقُ جَوَازًا آخَرَ مَا تَمَّ بِهِ أَلْفٌ يُفْتَحُ لَهَا مَتَلَوُّهَا مَتَحَرِّكًا ، وَيُحَذَفُ إِنْ كَانَ أَلْفًا أَوْ تَنْوِينًا أَوْ يَاءً سَاكِنَةً مُضَافًا إِلَيْهَا الْمَنْدُوبُ ، وَقَدْ تُفْتَحُ ، وَقَدْ تَلْحَقُ أَلْفُ النُّدْبَةِ نَعْتُ الْمَنْدُوبِ ، وَالْمَجْرُورَ بِإِضَافَةِ نَعْتِهِ ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَفَاقًا لِيُونُسَ ، وَقَدْ تَلْحَقُ مَنَادَى غَيْرُ مَنْدُوبٍ وَلَا مُسْتَعَاثٍ ، خِلَافًا لِسِيْبُويَةٍ ، وَيَلِيهَا فِي الْغَالِبِ سَالَةٌ وَمَنْقَلِبَةٌ هَاءٌ سَاكِنَةٌ تُحَذَفُ وَصِلًا ، وَرَبَّمَا ثَبَتَتْ مَكْسُورَةً أَوْ مَضْمُومَةً ، وَيُسْتَعْنَى عَنْهَا وَعَنِ الْأَلْفِ فِيمَا آخِرُهُ أَلْفٌ وَهَاءٌ ، وَلَا تُحَذَفُ هَمْزَةُ ذِي أَلْفِ التَّانِيثِ الْمَمْدُودَةِ ، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ .

( فَصْل ) : يُبَدَّلُ مِنْ أَلْفِ النُّدْبَةِ مَجَانِسُ مَا وَلِيَتْ مِنْ

كُسْرَةٍ إِضْمَارَ أَوْيَاثِهِ أَوْ ضَمَّتْهُ أَوْ وَاوَهُ ؛ وَرَبَّمَا حَمَلَ أَمْنُ اللَّبَسِ

على الاستغناء بالفتحة والألف عن الكسرة والياء ، وقلبها ياء  
بعد نون اسمٍ مثنًى جائز ، خلافاً للبصريين .

ولا تُقلب بعد كسرة «فَعَالٍ» ، ولا بعد كسرة إعراب ،  
ولا يحرك لأجلها تنوين بكسر ولا فتح ، ولا يُستغنى عنها بالفتحة  
خلافاً للكوفيّين في المسائل الأربع .



## ٥١ - باب أسماء لازمت النداء

وهي «فُل» و «فُلة» و «مكرمان» و «ملاّمان» و «ملاّم»  
و «لؤمان» و «نؤمان» ، والمعدول إلى «فعل» في سبّ المذكّر ،  
وإلى «فعال» مبنياً على الكسر في سبّ المؤنث ، وهو والذي  
بمعنى الأمر مقيسان في الثلاثي المجرد ، وفاقاً لسيبويه ، وقد  
يقال : رجل مكرمان وملاّمان ، وامرأة ملاّمان ونحو :  
«أمسك فلاناً عن فُل» ، و «قعيدته لكاع» ، من الضرورات .

## ٥٢ - باب ترخيم<sup>(١)</sup> المنادى

يجوزُ ترخيمُ المنادى المبنىَّ إن كان مؤنثاً بالهاءِ مطلقاً ، أو علماً زائداً على الثلاثة بحذف عجزه إن كان مركباً<sup>(٢)</sup> ، ومع<sup>(٣)</sup> الألف إن كان « اثنا عشر » أو « اثنتا عشرة »<sup>(٤)</sup> ، وإن كان مفرداً فيُحذف آخره مصحوباً إن لم يكن هاءً تأنيث بما قبله من حرف لين ساكن زائد<sup>(٥)</sup> مسبوق بحركة تجانسه ظاهرة أو مقدرة وبأكثر من حرفين ، وإلا فغير مصحوب ، خلافاً للفراء في نحو « عماد » و « سعيد » و « ثمود » ، وله وللجرمى في نحو « فردوس » و « غرنيق »<sup>(٦)</sup> ، ولا يُرخم الثلاثي المحرك الوسط العارى من هاء التأنيث ، خلافاً للكوفيَّين إلا الكسائي ؛ ويجوز ترخيم الجملة ، وفاقاً لسيبويه .

- (١) الترخيم لغة التسهيل ، ومنه صوت رخيم أى سهل لين .  
وقيل : الرأفة ، والإشفاق . واصطلاحاً : حذف آخر الاسم باطراد ، وخرج بالمنادى ترخيم التصغير .
- (٢) أى تركيب مزج كحضر موت وسيبويه فيقال : يا حضر ياسيب ، وهذا مذهب البصريين ، ولم يسمع ، بل قاسوه على ما فيه تاء التأنيث . وقال ابن كيسان : لا يحذف العجز بكماله إن حصل لبس . ( شع ) .
- (٣) فى (س) . مركباً مع الألف .
- (٤) فى (س) : إن كان اثني عشر أو اثنتى عشرة ، وفى (ص) : إن كان اثنا عشر أو اثنتى عشرة .
- (٥) فى (شع) من حرف لين زائد ساكن .
- (٦) فى (م) : غرينيق .

(فصل) : تقديرُ ثبوت المحذوف للترخيم أعرفُ من تقدير التمام بدونه ، فلا يغير على الأعرف ما بقى إلا بتحريك<sup>(١)</sup> آخرتلا ألفاً وكان مدغماً في المحذوف ، بفتحة إن كان أصلي السكون ، وإلا فبالحركة التي كانت له ، خلافاً لأكثرهم في ردّ ما حذف لأجل واو الجمع ، ولا يمنع<sup>(٢)</sup> الترخيم على الأعرف من نحو «ثمود» ، خلافاً للفرّاء في التزام حذف واوه ، ويتعيّن الأعرف<sup>(٣)</sup> فيما يؤهم تقديرُ تمامه تذكير مؤنث ، وفيما يلزم بتقدير تمامه عدمُ النّظير . ويُعطى<sup>(٤)</sup> آخرُ المقدّر التّمام ما يستحقّه لو تُتمّ به وضعاً ، وإن كان ثانياً ذا لينٍ ضَعْفُ إن لم يُعلم له ثالث ، وجيء به إن عُلِم .

(فصل) : قد يقدر حذفُ هاءِ التانيث ترخيماً فتقحم<sup>(٥)</sup> مفتوحةً ، ولا يفعل ذلك بألفه الممدودة ، خلافاً لقوم ، ولا يستغنى غالباً في الوقف على المرخّم بحذفها عن إعادتها أو تعويض ألف منها ، ويرخّم في الضرورة ما ليس منادى<sup>(٦)</sup> من صالح للنداء ، وإن خلا من علميّة وهاء تانيث على تقدير التمام بإجماع ، وعلى

(١) في (م) : بتحرك .

(٢) في (شع) : ولا يمتنع .

(٣) في (د) الإعراب .

(٤) في (س) : ويعنى .

(٥) في (س) فتقخم .

(٦) في (شع) : ما ليس بمنادى .

نية المحذوف ، خلافاً للمبرّد ، ولا يرخم في غيرها منادى عار من  
الشروط إلا ما شذ من « يا صاح » و « اطرق كراً »<sup>(١)</sup> على  
الأشهر . وشاع ترخيمُ المنادى المضاف بحذف آخر المضاف إليه ،  
وندر<sup>(٢)</sup> حذف المضاف إليه بأسره<sup>(٣)</sup> وحذف آخر المضاف<sup>(٤)</sup> .

---

(١) في (م) : واطرق كرى .

(٢) سقط من (س) : وندر حذف المضاف إليه .

(٣) قال هدي بن زيد :

يا عبد هل تذكرني ساعة في موكب أورانده للقنيص

أى يا عبد هند

(٤) قال أوس بن حجر

يا عاقم الخير قد طال إقامتنا هل كان منا إلى ذى الغمر تسريح

أى يا علقمة .



### ٥٣ - باب الاختصاص<sup>(١)</sup>

إذا قصد المتكلم بعد ضمير يخصه<sup>(٢)</sup> أو يُشارك فيه<sup>(٣)</sup> ،  
تأكيد الاختصاص أولاً « أياً » معطيها<sup>(٤)</sup> مالها في النداء إلا حرفه ،  
ويقوم مقامها منصوباً<sup>(٥)</sup> اسم دال على مفهوم الضمير ،  
معرف<sup>(٦)</sup> بالالف واللام أو الإضافة ؛ وقد يكون علماً ، وقد  
يلي هذا الاختصاص ضمير مخاطب .

---

(١) هذا الباب ذكر في (ب) بعد باب التحذير والإغراء .

(٢) في (د) : بمحضه .

(٣) كقولهم : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة .

(٤) في (د) : معطيا .

(٥) سقط من (شع) لفظ : « منصوباً » .

(٦) في (شع) : معرفاً .

## ٥٤ - باب التحذير والإغراء<sup>(١)</sup> وما ألحق بهما

يُنْصَبُ تَحْذَرًا<sup>(٢)</sup> « إِيَّاي » و « إِيَّانَا »<sup>(٣)</sup> معطوف عليه المحذور<sup>(٤)</sup> ، وتحذيرا إِيَّاكَ وَأَخَوَاتِهِ ، و « نَفْسِكَ » وشبهه من المضاف إلى المخاطب ، معطوفاً عليهنَّ المحذور بإضمامار ما يليق من نَحٍّ أَوْ أَتَقَّ وشبههما<sup>(٥)</sup> ؛ ولا يكون المحذور ظاهراً ولا ضميراً غائب إلا وهو معطوف : وشذَّ : « إِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ » من وجهين . ولا يلزم الإضمامار إلا مع « إِيَّاي » ، أو مكرراً أو معطوف ومعطوف عليه ، ولا يُحذف العاطف بعد « إِيَّاي » إلا والمحذور منصوب بإضمامار ناصب آخر ، أو مجرور بـ « مِنْ » وتقديرها مع « أَنْ يَفْعَلَ » كاف ، وحكم الضمير في هذا الباب مؤكداً ومعطوفاً<sup>(٦)</sup> عليه حكمه<sup>(٧)</sup> في غيره .

(١) كتب هذا الباب في (ح) في ورقة منفصلة وعلق عليه :

هذا الباب لم يثبت في النسخة التي شرحها المصنف وثبت في بعض النسخ .

وعلق عليه في (شع) بقوله :

ثبت هذا الباب في بعض النسخ التي عاينها خط المصنف ولم يشرحه فيما شرحه .

(٢) هذا اللفظ من (م ، ح) وفي (س ، ج) : محذراً ، وفي (د ، ص) : تحذيراً ،

وفي (شع) : حذراً ، وشرحها في هامش (ح) بأن التحذير لنفس المتكلم والتحذير لغيره .

(٣) في (د) : أو إيانا .

(٤) نحو : إِيَّاي والشر ، وإِيَّانَا والشر ، أي باعد ، وقيل : أباعد .

(٥) في (د ، شع) : أو شبههما .

(٦) في (ج ، د ، س ، شع) : أو معطوفاً عليه .

(٧) في (ج) : كلمه .

وَيُنْصَبُ الْمُغْرَى بِهِ ظَاهِراً مَفْرُداً أَوْ مُكَرَّراً أَوْ مَعْطُوفاً عَلَيْهِ  
بِإِضْمَارِ الزَّمِ أَوْ شَبْهِهِ ، وَلَا يَمْتَنِعُ الْإِظْهَارُ دُونَ عَطْفٍ وَلَا تَكَرُّارٍ ،  
وَرَبَّمَا رَفَعَ الْمُكَرَّرَ ، وَلَا يَعْطَفُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا بِالْوَاوِ ، وَكُونَ  
مَا يَلِيهَا مَفْعُولاً مَعَهُ جَائِزٌ .

(فصل) : أَلْحَقْ بِالْتَّحْذِيرِ وَالْإِغْرَاءِ فِي التَّزَامِ إِضْمَارَ النَّاصِبِ  
مَثَلُ شَبْهِهِ نَحْوُ : «كَلَيْهِمَا وَتَمَرًا» ، وَ «أَمْرًا وَنَفْسَهُ» ، وَ «الْكَلَابَ  
عَلَى الْبَقَرِ» ، وَ «أَحْشَفًا وَسُوءَ كَيْلَةٍ» ، وَ «مَنْ أَنْتَ زَيْدًا» ؟  
وَ «كُلُّ شَيْءٍ وَلَا هَذَا» ، «وَلَا<sup>(١)</sup> شَتِيمَةً حُرًّا» ، وَ «هَذَا وَلَا زَعَمَاتِكَ»  
وَ «إِنْ تَأْتِنِي فَأَهْلَ اللَّيْلِ وَأَهْلَ النَّهَارِ» ، وَ «مَرْحَبًا وَسَهْلًا»<sup>(٢)</sup>  
وَ «عَذِيرَكَ» ، وَ «دِيَارَ الْأَحْبَابِ» بِإِضْمَارِ : أَعْطَنِي<sup>(٣)</sup> ،  
وَدَعْ ، وَأَرْسِلْ ، وَأَتَّبِعْ ، وَتَذَكَّرْ ، وَأَصْنَعْ ، وَلَا تَرْتَكِبْ ،  
وَلَا أَتَوْهُمْ ، وَتَجِدْ ، وَأَصْبِتْ وَأَتَيْتْ ، وَوَطِئْتُ ، وَأَخْضِرْ<sup>(٤)</sup>  
وَأَذْكَرْ .

وَيَتَّصِلُ<sup>(٥)</sup> بِهِذِهِ مَا يَسْتَلْزِمُ عَامِلَهُ عَامِلٌ مَا قَبْلَهُ ، أَوْ يَتَضَمَّنُ  
مَعْنَاهُ وَضْعًا . ، وَمَا هُوَ فِي الْمَعْنَى مُشَارِكٌ لِمَا قَبْلَهُ فِي عَامِلِهِ أَوْ

(١) فِي ( ح ) : وَكُلُّ شَيْءٍ ، وَلَا شَتِيمَةً حُرًّا .

(٢) سَقَطَ مِنْ ( س ) : سَهْلًا .

(٣) فِي ( س ) : أَعْطَى .

(٤) فِي ( م ) : وَلَحْفَرٍ بِالْفَاءِ

(٥) فِي ( م ) : وَتَتَّصِلُ .

فيما<sup>(١)</sup> ناب عنه ، ولا يمتنع الإظهار إن لم يكثّر الاستعمال .  
وربّما قيل : « كِلاهُمَا وَتَمَرًا » ، و « كُلُّ شَيْءٍ » ، ولاشتيمة حرّ<sup>(٢)</sup>  
و « من أنتَ زيد » ؟ أي كلاهما لي ، وزدني تمرًا<sup>(٣)</sup> وكلُّ  
شَيْءٍ أَمَمٌ ولا تتركب ، ومن أنتَ كلامك زيدٌ أَوْ ذَكَرُكُ<sup>(٤)</sup> .

---

( ١ ) التحقيق عن (ص ، م) وفي (د) : أو ما ناب عنه ، وفي بعض النسخ : أو في ما ناب .  
( ٢ ) في (س) : ولا شبهة حر .  
( ٣ ) سقط من (م) : تمرًا .  
( ٤ ) زاد بعدها في (ب) : زيد .  
فزيد خبر مبتدأ محذوف واجب الحذف .



## ٥٥ - باب أبنية الأفعال <sup>(١)</sup> ومعانيها

لماضيها المجرد مبنياً للفاعل « فَعُلَ » و « فَعِلَ » و « فَعَلَ » ،  
و « فَعَّلَ » .

ف « فَعُلَ » لمعنى مطبوع عليه ما هو قائم به ، أو كمطبوع عليه ، أو شبيه بأحدهما ، ولم يرد يائى العين إِلَّا هَيَّوْ ، ولا متصرفاً يائى اللام إِلَّا نَهَوْ ، ولا مضاعفاً إِلَّا قليلاً مشروكاً ، ولا متعدياً إِلَّا بتضمين أو تحويل ، ولا غير مضموم عين مضارعه إِلَّا بتداخل . وكثر فى أسم فاعله فَعِيلَ وَفَعَلَ ، وَقَلَّ فَاعِلٌ وَأَفْعَلُ وَفَعَلٌ وَفَعَّالٌ وَفُعَّالٌ <sup>(٢)</sup> وَفَعَّلَ وَفُعِّلَ وَفُعِّلَ وَفُعِّلَ <sup>(٣)</sup> .

(فصل) : حقُّ عينِ مضارع « فَعِلَ » الفتح ، وكسرت فيه من « وَمِقَ » و « وَثِقَ » و « وَفِقَ » و « وَلِيَ » ، و « وَرَثَ » و « وَرَعَ » و « وَرَمَ » و « وَرَى » المخ ، وفى مضارع حَسِبَ وَنَعِمَ وَبَشَّسَ وَيَشَّسَ <sup>(٤)</sup> وَيَسَّسَ وَوَجَّرَ <sup>(٥)</sup> وَوَلَّهَ وَوَهَّلَ وَجَهَانَ ، واستغنى <sup>(٦)</sup>

(١) فى (ح ، س ، ش) : الفعل . قال فى (شع) : هذا الباب يذكر فى التصريف ، والمصنف ذكره هنا لبيان حال العامل الذى انتضى الكلام فى معمولاته .

(٢) سقط هذا الوزن من (م) . ومثاله : وضاء أى وضىء .

(٣) وأمثلة ما قل على الترتيب : فاره وأحمق وحسن وخشن وجبان وفرات ووضاء وعفر - وهو الخبيث - وعمر - وهو الجاهل - وجنب وحصور .

(٤) سقطت هاتان اللفظتان من (س) .

(٥) فى (ص ، ح) بالخاء المهملة ، والمادتان فى مضارعهما الوجهان .

(٦) فى (شع) : واستغنوا . وفى العبارة اضطراب فى (شع) .

فِي ضَلَلَتْ تَضِلُّ وَوَرَى الزَّندُ يَرَى ، وَفَضِلُ الشَّيْءِ يَفْضُلُ بِمَضَارِعِ  
فَعَلَ عَنْ مَضَارِعِ فَعِلَ . وَلِزُومِ فَعِلَ أَكْثَرُ مِنْ تَعَدِّيهِ <sup>(١)</sup> ، وَلِذَا  
غَلِبَ وَضْعُهُ لِلنُّعُوتِ اللَّازِمَةِ وَاللَّاعْرَاضِ وَالْأَلْوَانِ وَكِبَرِ الْأَعْضَاءِ ،  
وَقَدْ يَشَارِكُ « فَعُلَ » <sup>(٢)</sup> وَيَغْنَى عَنْهُ لِزُومًا فِي الْيَائِيَّ اللَّامِ ، وَسَمَاعًا فِي  
غَيْرِهِ ، وَيَطَاوِعُ فَعَلَ كَثِيرًا ، وَتَسْكِينِ عَيْنِهِ وَعَيْنِ فَعُلَ وَشَبَهَهُمَا  
مِنَ الْأَسْمَاءِ لُغَةً تَمِيمِيَّةً .

(فصل) : اسم الفاعل من متعدّي فَعَلَ عَلَى فَاعِلٍ ، وَمِنْ  
لَازِمِهِ عَلَى فَعِلَ وَأَفْعَلَ وَفَعْلَانِ .

وَقَدْ يَجِيءُ عَلَى فَاعِلٍ وَفَعِيلٍ ، وَلَزِمَ فَعِيلٌ فِي الْمَغْنَى عَنْ  
فَعُلَ ، وَقَدْ يَشْرِكُ فَعُلُ فَعِلًا ، وَفَعِلُ أَفْعَلَ وَفَعْلَانِ ، وَرَبَّمَا  
اشْتَرَكْتَ الثَّلَاثَةَ <sup>(٣)</sup> .

(فصل) : لِفَعَلَ تَعَدُّ وَلِزُومِ ، وَمِنْ مَعَانِيهِ غَلْبَةُ الْمُقَابِلِ ،  
وَالنِّيَابَةِ عَنْ « فَعُلَ » فِي الْمَضَاعِفِ <sup>(٤)</sup> وَالْيَائِيَّ الْعَيْنِ <sup>(٥)</sup> ،  
وَاطَّرَدَ صَوُّهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَعْيَانِ لِإِصَابَتِهَا ، أَوْ إِنَاَلَتِهَا ، أَوْ عَمَلِ  
بِهَا ، وَقَدْ يَصَاغُ لِعَمَلِهَا أَوْ عَمَلُهَا ، أَوْ أَخَذَ مِنْهَا .

وَمِنْ مَعَانِي « فَعَلَ » الْجَمْعُ وَالتَّفْرِيقُ وَالْإِعْطَاءُ وَالْمَنْعُ وَالْامْتِنَاعُ

(١) فِي (شع) : تَعَدِّيهِ .

(٢) نَحْوُ : حَمِيقٌ وَحَمِيقٌ ، وَرَعِينٌ وَرَعِينٌ .

(٣) فِي (شع) : اشْتَرَكْتَ الثَّلَاثَةَ . نَحْوُ : شَعَثَ وَأَشَعَثَ وَشَعَثَانِ .

(٤) فِي (س) : وَالْمُضْعَفُ . وَمِثَالُهُ : جَلَّتْ فَأَنْتَ جَلِيلٌ ، وَعَفَفْتَ فَأَنْتَ عَفِيفٌ .

(٥) نَحْوُ : طَابَ يَطِيبُ فَهُوَ طَيِّبٌ ، وَلَانَ يَلِينُ فَهُوَ لِينٌ .

والإيذاء والغلبة والدفع والتحويل والتحول والاستقرار والسير  
والستر والتجريد والرمى والإصلاح والتصويت ؛ ولا تفتح  
عين مضارع فَعَلَ دون شذوذ إن <sup>(١)</sup> لم تكن هي أو اللام  
حلقية <sup>(٢)</sup> ، بل تُكسر أو تُضمّ تخييراً إن لم يُشهر <sup>(٣)</sup> أحد  
الأمرين <sup>(٤)</sup> ، أو يلتزم <sup>(٥)</sup> لسبب كالتزام الكسر عند  
غير بنى عامر فيما فاؤه واو ، وعند الجميع فيما عينه ياء ،  
وعند غير طيئ فيما لامه ياء وعينه غير حلقية .

والتزم الكسر أيضاً في المضاعف اللام غير المحفوظ ضمه ،  
والضمّ فيما عينه أو لامه واو ، وليس أحدهما جلقياً ، وفي  
المضاعف المتعدى غير المحفوظ كسره ، وفيما لغلبة المقابل  
خالياً من ملزم الكسر ، ولا تأثير لحلقى فيه ، خلافاً للكسائي ،  
وقد يجيء ذو الحلقى غيره يكسر أو ضم <sup>(٦)</sup> أو بهما أو مثلثاً .

(فصل) : يُكسر ما قبل آخر المضارع إن كان ماضيه غير  
ثلاثي ، ولم يُبدأ بتاء المطاوعة أو شبهها ، ويضمّ أوله إن كان  
ماضيه رباعياً وإلا فُتح ؛ ويكسره غير الحجازيين ما لم يكن

(١) في (س) : إن تكن .

(٢) فإن كانت العين أو اللام حلقية فتحت عين المضارع نحو : ذهب يذهب ، ونرح يترح .

(٣) في (س م ، شع) : يشهر .

(٤) في (شع) : أحد الاستعمالين .

(٥) في (شع) : أولتزم الكسر .

(٦) في (ج ، ص ، م ، س) : بضم أو كسر .

ياءً إن كُسِرَ ثانی الماضي أو زيد أوله تاءً معتادة أو همزة وصل ؛  
ويكسرونه مطلقاً في مضارع أبي<sup>(١)</sup> ووجِل<sup>(٢)</sup> ونحوه ، وربما حُمِلَ  
على تَعْلَمَ تَذْهَبَ<sup>(٣)</sup> وشبهه ، وعلى يَنْبِي يَنْلَمَ<sup>(٤)</sup> .

(فصل) : انفرد الرباعي بفعلل لازماً ومتعدياً لمعان كثيرة ،  
وقد يصاغ من اسم رباعي لعمل بمسماه أو لمحاكاته أو لجعله  
في شيء أو لإصابته أو لإصابة به أو لإظهاره ؛ وقد يصاغ من  
مركب باختصار حكايته .

(فصل) : من مثل المَزيد فيه « أَفْعَل » وهو للتعدية  
أو للكثرة أو للصيرورة أو للإعانة أو للتعريض أو للسلب  
أو لإلغاء الشيء بمعنى ما صيغ منه أو لجعل الشيء صاحب  
ما هو مشتق من اسمه<sup>(٥)</sup> أو لبلوغ عدد أو زمان أو مكان<sup>(٦)</sup>  
أو لموافقة ثلاثي أو لإغنائه عنه أو لمطاوعة فَعَلَ .

ومنها : « فَعَلَ » وهو للتعدية وللتكثير وللسلب وللتوجه ولجعل  
الشيء بمعنى ما صيغ منه ولاختصار حكايته ولموافقة « تَفَعَّل »  
و « فَعَلَ » ولإغنائه عنهما .

ومنها « تَفَعَّل » وهو لمطاوعة « فَعَلَ » وللتكلف والتجنب

---

(١) في (د، س) : أتى .

(٢) في (س) : ووجد

(٣) في (د) : تنهب .

(٤) في (م) : يسلم . وزاد بعد هذا في (س) وكسر أول يعلم لغة بهراوية .

(٥) في (د، س، شع) : أوبلعله صاحبه بوجه ما .

(٦) سقطت من (س) .



والصيرورة وللتلبس<sup>(١)</sup> بمسمى ما اشتق منه وللعمل فيه  
وللاتخاذ ولمواصلة العمل في مهلة ولموافقة أستفعل وموافقة  
المجرد<sup>(٢)</sup> والإغناء<sup>(٣)</sup> عنه وعن فعل ولموافقته .

ومنها « فاعل » لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً والاشتراك<sup>(٤)</sup>  
فيهما معنى ولموافقة « أفعل » ذى التعدية والمجرد وللإغناء  
عنهما .

ومنها « تفاعل » للاشتراك في الفاعلية لفظاً وفيها وفي  
المفعولية معنى ولتخييل<sup>(٥)</sup> تارك الفعل كونه فاعلاً ولمطاوعة  
فاعل الموافق أفعل ولموافقة المجرد والإغناء عنه<sup>(٦)</sup> .  
وإن تعدى تفاعل أو تفعل<sup>(٧)</sup> دون التاء إلى مفعولين تعدى  
بها<sup>(٨)</sup> إلى واحد ، وإلا لزم .

ومنها « أفتعل » وهو للاتخاذ<sup>(٩)</sup> وللتسبب ولفعل الفاعل

---

(١) في هذه العبارة اضطراب بالتقديم والتأخير في بعض النسخ . ومثاله :  
تقمص وتقبا لبس قميصا وقباء .

(٢) في (د ، م) : ولموافقة المجرد .

(٣) في (م) : وللإغناء عنه

(٤) في (م) : ولاشتراك ، وسقط من (س) إلى قوله : ومنها تفاعل للاشتراك .

(٥) في (س) : ولتخييل .

(٦) في (م ، شد) : وللإغناء عنه . ومثاله : تمارى

(٧) في (د) : وتفعّل .

(٨) في (س ، م) : معها .

(٩) نحو : اطبخ واشتوى : اتخذ لنفسه طبيخاً وشواء ، وزاد بعدها في (س) :

والاضطراب .

بنفسه وللتخيّر (١) ولطاعة أفعل ولموافقة تفاعل وتفعّل  
وأسْتَفْعَل والمجرّد والإغناء عنه .

ومنها « انْفَعَلَ » لطاعة فعل علاجاً وقد يطاوع « أفعل »  
وقد يشارك المجرّد وقد يُغْنَى عنه وعن أفعل ويغنى عنه « أفتعل »  
فيما فاؤه لامٌ أو راءٌ أو واوٌ أو ميمٌ أو نونٌ . وقد يشاركه (٢)  
فيما ليس كذلك ويغنى عنه .

ومنها « أسْتَفْعَلَ » للطلب وللتحوّل وللاتّخاذ ولإلفاء الشيء  
بمعنى ما صيغ منه أو لعدّه كذلك . ولطاعة « أفعل » ولموافقة  
وموافقة تفعّل وأفتعل والمجرّد والإغناء عنه وعن فَعَّل .  
ومنها للألوان « افْعَلَّ » غير مضاعف العين ولا معتلّ اللام  
دون شدوذ ، وقد تلى عينه ألف ، وقد يدلّ بحاليه على عَيْب  
حِسِّيٍّ ، وربّما طاوع « فَعَلَ » ، وقد يدلّان على غير لوْنٍ  
وعَيْبٍ ، وإفهام العروض مع الألف كثير ، وبدونها قليل .  
ومنها « افْعَوْعَلَ » للمبالغة وللصيرورة ، وقد يوافق  
« أسْتَفْعَلَ » ويطاوع « فَعَلَ » .

و « أفْعَوَّلَ » بناءً مقتضب (٣) ، وكذا ما ندرّ من أفْعَوَّلَلْ

---

(١) في (م) : وللتخيير

(٢) في (د) : يشارك

(٣) والمقتضب ما كان على مثال لم يسبق بآخر أصل له أو كالأصل مع الجلو من حرف زائد بمعنى أو إلحاق ، ومنه : اعلو ط به إذا تعلق بعنقه وعلاه .

وَأَفْعِلْ ، وَأَمَّا فُوعِلَ وَفُعُولَ وَفُعِّلَ ذُو الزِيَادَةِ وَفُعِّلَ وَفُعِّلَ  
وَفُعِّلَى فَمَلْحَقَاتُ بِفَعَّلَ ، وَإِلْحَاقُ مَا سِوَاهَا بِهِ نَادِرٌ .

وَتَزَادُ التَّاءُ قَبْلَ مُتَعَدِّيَاتِهَا لِإِلْحَاقِ بِـ « تَفَعَّلَ » <sup>(١)</sup> ،  
وَهُوَ « أَفْعَنْلَلَ » لِمَطَاوَعَةِ « فَعَّلَ » تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَأَلْحَقَ  
بِـ « أَفْعَنْلَلَ » <sup>(٢)</sup> « أَفْعَنْلَى » <sup>(٣)</sup> وَ « أَفْعَنْلَلَ » الزَّائِدُ الْآخِرُ <sup>(٤)</sup> ، وَإِلْحَاقُ  
مَا سِوَاهُمَا بِهِ نَادِرٌ <sup>(٥)</sup> . وَ « أَفْعَلَّ » بِنَاءٌ مُقْتَضِبٌ ، وَقَدْ  
يَطَاوَعُ <sup>(٦)</sup> « فَعَّلَ » ، وَإِلْحَاقُ بِهِ نَادِرٌ .

(فصل) <sup>(٧)</sup> ، كُلُّ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ لِلتَّعْدِيَةِ قَابِلٌ إِلَّا « أَفْعَلَّ »  
وَ « أَفْعَالٌ » وَ « أَفْعَلَّ » ، وَمَا طَاوَعَ مُتَعَدِّيًا لَوَاحِدٍ ، أَوْ أَلْحَقَ بِمَا  
لَا يَتَعَدَّى ، وَرَبَّمَا عُدِّي « أَفْعَنْلَلَ » وَ « أَفْعَنْلَى » ، وَهَمْزَةٌ غَيْرُ  
« أَفْعَلَّ » مِنَ الْمَهْمُوزِ الْأَوَّلِ هَمْزَةٌ وَصَلٌ .

---

(١) فِي (د) : بِتَفَعَّلَ .

(٢) فِي (م) : بِأَفْعَلَّ .

(٣) نَحْوُ : اسْلَنْتِي . وَمَذْهَبُ سَيِّبِيوِيهِ عَدَمُ تَعْدِي هَذَا الْبِنَاءِ . وَقَالَ ابْنُ جُنَى : قَدْ يَتَعَدَّى

وَمِنْهُ : قَدْ جَعَلَ النَّعَاسَ يَعْزَنْدِينِي أَطْرَدَهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِينِي

قَالَ الزَّيْبِيدِيُّ : أَحْسَبُهُ — أَيْ هَذَا الْبَيْتُ — مَصْنُوعًا . وَالْأَعْرَنْدَاءُ وَالْأَسْرَنْدَاءُ الْغَلْبَةُ . (شع) .

وَزَادَ فِي (س) بَعْدَ هَذَا الْوِزْنِ : وَافْعَنْلَأَ .

(٤) نَحْوُ : أَقْعَنْسَسَ .

(٥) فِي (ج) يَنْتَهِي الْفَصْلُ عِنْدَ ذَلِكَ ، وَذَكَرَ فِي الْهَامِشِ أَنَّ التَّكْمِلَةَ نَسَخَةٌ أُخْرَى .

(٦) فِي (د) : وَيَطَاوَعُ .

(٧) هَذَا الْفَصْلُ مَذْكُورٌ فِي (س ، ج) وَاسْتَدْرَكَ فِي هَامِشِ (ص ، ح) وَعَلَى فِي الْهَامِشِ

بَأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِي النُّسخَةِ الَّتِي سَوَّدَهَا الْمُصَنِّفُ . وَسَقَطَ مِنْ بَقِيَّةِ النُّسخِ .

(فصل) (١) . يقال للمعتل الفاء مثال ، وللمعتل العين أجوف ، وللمعتل اللام ناقص ، وللمتضمن أصليين معتلين أو معتلاً ومضاعفاً لفيف ، فإن اتصل المعتلّان كـ «هوى» فمَقْرُون ، وإن انفصلا كـ «وفى» فمَفْرُوق .

(فصل) : صيغة فعل (٢) الأمر من كل فعل كمضارع المجزوم المحذوف أوله ، فإن لم يكن من أفعال وسكن تالي حرف المضارعة لفظاً أولى همزة الوصل ، وإن كان من «أفعل» افتتح بهمزته (٣) مطلقاً .

---

(١) هذا الفصل كسابقه مذكور في (س ، ج) وهامش (ص ، ح) وسقط من بقية النسخ.

(٢) في (شع) : صيغة الأمر .

(٣) في (د) : بهمزة مطلقاً .



## ٥٦ - باب همزة الوصل

وهي المبدوء بها في الأفعال الماضية الخماسية والسداسية ومصادرهما والأمر منها ومن الثلاثي الساكن ثاني<sup>(١)</sup> مضارعه لفظاً عند حذف أوله ، وفي أبن ، وأثنين ، وأمرئ<sup>(٢)</sup> ، وإناثها وأسم ، وأسبت ، وابنم ، وايمن المخصوص بالقسم ، والمبدوء بها « ال » ، وتفتح مع هذين ، وتضم مع غيرهما قبل ضمة أصلية موجودة أو مقدرة ، وتشم قبل المشمة ، وتكسر فيما سوى ذلك ، وقد تكسر في « ايمن » وربما كسرت قبل الضمة الأصلية ، وأصلها الكسر على الأصح .

(فصل) : لا تثبت همزة الوصل غير مبدوء<sup>(٣)</sup> بها إلا في ضرورة<sup>(٤)</sup> . ما لم تكن مفتوحة تلي همزة أستفهام فتبدل ألفاً أو تسهل ، وثبوتها قبل حرف التعريف المحرك<sup>(٥)</sup> بحركة منقولة راجح ، وتغني عنها في غيره . وشذ في سل إرسال<sup>(٦)</sup> ، وإن اتصل بالمضمومة ساكن صحيح أو جار مجراه جاز كسره وضمه .

(١) في (د) . تالي .

(٢) في جميع النسخ عدا (ح) : وامرء ، والصحيح إملائي هو المحقق .

(٣) في (س) : غير المبدء بها .

(٤) في (س) : صورة .

(٥) في (س) : المتحرك .

(٦) في (س) : في شل اشد .

## ٥٧ - باب مصادر الفعل الثلاثي

منها الثلاثُ محرّك (١) الفاءُ بالثَّلاث ، مفتوحَ العين  
مجرّدًا ، أو ذا أَلَف بعدها ، مذكّرًا أو مؤنَّثًا بالتاء ، أو ساكن  
العين مجرّدًا أو مؤنَّثًا بالتاء أو الألف المقصورة ، أو مزيدًا  
آخره أَلَف ونون .

ومنها «فَعْلَانُ» و«فَعِلُّ» و«فَعِلَةٌ» و«فَعِيلٌ» و«فَعِيلَةٌ»<sup>(٢)</sup> و«فُعُولٌ» و«فُعُولَةٌ» و«فُعُولٌ»<sup>(٣)</sup> و«فُعُولِيَّةٌ» و«فُعُولِيَّةٌ»<sup>(٤)</sup> و«فُعْلِيَّةٌ» و«فُعْلٌ» و«فَعَالِيَّةٌ» و«فُعْلَلٌ»<sup>(٥)</sup> و«فَيَعُولَةٌ» و«فَيَعُولِيَّةٌ» و«فَعَلَى»<sup>(٦)</sup> و«فَعَلَاءٌ» و«فَعَلَاءٌ» و«فَعَلَاءٌ» و«مَفْعُولَاءٌ» و«فَعِيَّالِي»<sup>(٧)</sup> و«فَعِيَّالَاءٌ» و«إِفْعِيَّالِي» و«إِفْعِيَّالَاءٌ» و«فُعْلَةٌ» و«فُعْلَى» و«فَعَلَى» و«فَعَلَى»<sup>(٨)</sup> و«فَعْلُوتٌ» و«فَعْلَنِيَّةٌ» و«فَعَالَةٌ» و«فَعْلَانٌ»

(١) في (شع) : المحرك الفاء بالمثلث .

(٢) نحو : نعمة . وبعدها في (ج) : وفعيلية .

(٣) : نحو قبول . وذكر بعدها في هامش (ص) فعيلة .

وذكر في (ح) ووضع فوقه حرف (خ) ولم يذكره في (شم) ولا في (شد).

(٤) ذكر في (م) بدلا منها : وفعولة . والمذكور من هذا الوزن في أكثر النسخ وزنان

فقط ، ومثل لهما في (شع) بخصوصية بفتح الحاء وضمها ، وذكر في (ح ، د) ثلاثة أوزان .

(۵) نحو: سؤدد. ذکر بعدها فی (س) ؛ وعلان .

( ٦ ) نحو : جمزى . وذكر بعدها فى بعض النسخ : وافعللى . وهذا الوزن سجد فى موضعه .

(٧) نحو: خصيصى . وقد سقط هذا الوزن وما بعده من (د) .

وذكر في (س) بالالف.

(٨) ذكر في بعض النسخ وزنين فقط (فعلي وفعلي) بإسقاط الآخر

و «فَعُول» و «تَفْعِلَة» و «تَفْعُلَة» و «مَفْعُل» مثلث العين مجرداً  
وبالتَّاء و «مَفْعُول» <sup>(١)</sup> و «مفعولة» <sup>(٢)</sup> و «فاعل» و «فاعِلَة» .  
والغالب أن يعنى بـ «فَعَالَة» و «فُعُولَة» المعانى الثابتة ،  
وبـ «فَعَالَة» الحِرَف وشبهها ، وبـ «فِعَال» ما فيه تَأَبُّ ، وبـ «فُعَال»  
الأدواء والأصوات ، وبـ «فَعِيل» الأصوات وضروب السير ،  
وبـ «فَعْلَان» ما فيه تقلُّب ، وبـ «فَعْل» الأعراض ، وبـ «فُعْلَة»  
الألوان .

والمقيس في المتعدى من فَعَلَ مطلقاً ، ومن فَعِلَ المُفهم  
عملاً بالفهم «فَعْلٌ» ، وفي اللازم من «فَعِلَ» «فَعَلٌ» ، ومن «فَعَلَ» <sup>(٣)</sup>  
«فُعُول» ، ما لم يغلب فيه «فُعَالَة» أو «فُعَال» أو «فِعَال» <sup>(٤)</sup>  
أو «فَعِيل» أو «فَعْلَان» فيندُر فيه فُعُول .

ويُدَلُّ على المرّة بـ «فَعْلَة» ، وعلى الهيئة بـ «فِعْلَة» ، ما لم  
يُصَنِّع <sup>(٥)</sup> المصدر عليهما ، وشدَّ نحو «إِتْيَانَة» و «لِقَاءَة» .

---

(١) نحو: مجلود من جلد ككرم جلادة وجلودة وجلداً ومجلوداً . (القاموس المحيط) .  
(٢) سقط هذا الوزن من (شع) وذكر في بقية النسخ ، ومثل له في (شد) بنحو : مأوية  
وهي الرقة والمرحمة من أوى إذا رقت ورحم .  
(٣) زاد في (د) : اللازم .  
(٤) سقطت من (س) . وأمثلتها على الترتيب : دعابة وصراخ وصياح .  
(٥) في (د) : يوضع ، وفي (س) : يضع ، وقد نبه عليهما في (شع) .

## ٥٨ - باب مصادر غير الثلاثي

يُصاغ المصدرُ من كلِّ ماضٍ أوَّلُه همزة وصل بكسر  
ثالثه وزيادة ألف قبل آخره ، ومن كلِّ ماضٍ أوَّلُه تاءُ  
المطاوعة أو شبهها بضمٍّ ما قبل آخره إن صحَّ الآخرُ ،  
وإلاَّ خلف الضمِّ الكسرُ ؛ ويصاغ من «أفعل» على «إفعال»  
ومن «فعل» على «تفعيل» ، وقد يشركه «تفعلة» ، ويغني عنه  
غالباً فيما لامه همزة ، ووجوباً في المعتلِّ ، و «تنزى دلوها  
تنزياً» من الضرورات .

ومصدر «فاعِل» مُفاعلة وفِعال ، ونَدَر فيما فَاوَّه ياءُ . ومصدر  
«فَعَلَل» والمُلَحَق به بزيادة هاء التانيث في آخره ، أو بكسر  
أوَّلِه وزيادة ألفٍ قبل آخره ، وفتح أوَّل هذا إن كان  
كالزلال جائز ؛ والغالب أن يراد به حينئذ اسم فاعل ،  
وربَّما ورد كذلك مصدر «فَوَعَلَ» ، وقد يقال «فَعَلَ فِعَالاً»  
و «فاعِل فِيعَالاً» و «تَفَعَّلَ تِفِيعَالاً» و «افْعَلَل فُعْلِيلَةً» و «فَعَلَل  
فَعْلَلِي (١) وفُعْلَلَاء» .

ونَدَر «فِيعَال» غير مصدر ، ما لم تُبدَل أوَّل عينه ياءً ، وأندر

(١) في (ص) : فعلا بالألف . ومثاله : قهقري .



منه « فيعال » غير مصدر ، وقد يغنى في التكثير <sup>(١)</sup> عن  
« التفعيل » <sup>(٢)</sup> « التفعال » <sup>(٣)</sup> أو « الفعيلي » ، ويغنى الفعيلي <sup>(٤)</sup>  
أيضا عن التفاعل .

(فصل) : تلزم تاء التأنيث الإفعال والاستفعال معتلى العين  
عوضاً من المحذوف ، وربّما خلّوا منها ، وتلحق سائر أمثلة  
الباب المجردة منها دلالة <sup>(٥)</sup> على المرة . ويصاغ مثل اسم  
مفعول كل <sup>(٦)</sup> منها دالاً على حدّثه أو زمانه أو مكانه .

(فصل) <sup>(٧)</sup> : يجيء المصدر على زنة اسم المفعول في  
الثلاثي <sup>(٨)</sup> قليلاً <sup>(٩)</sup> ، وفي غيره كثيراً ؛ وربّما جاء في الثلاثي  
بلفظ اسم الفاعل .

- 
- (١) في (م) : الكثير .  
(٢) في (س) غير التفعيل .  
(٣) في (د) : والتفعال .  
(٤) في (ص) : الفعيل ، وفي (شع) : وقد يغنى الفعيل .  
(٥) في (م) : دالة .  
(٦) في (د) : من كل .  
(٧) سقط هذا الفصل كله من (ب) وقال في (شع) : ثبت هذا الفصل في نسخة البهاء الرقي ،  
وهو آخر أصحاب المصنف ، وعلى النسخة خط المصنف .  
(٨) في (ح) : اسم مفعول ثلاثي .  
(٩) مثال ذلك المرفوع والموضوع بمعنى الرفع والوضع ، وهذا قول الأخفش والفراء ، ولم  
يثبت سيبويه ذلك . (شع) .

٥٩ - باب ما زيدت الميم في أوّله لغير ما تقدّم وليس بصفة (١)

ينصاغ من الفعل الثلاثي «مَفْعَلٌ» ، فتُفْتَح عينه مراداً به المصدر أو الزّمان أو المكان إن اعتلّت لامه مطلقاً ، أو صَنَحَتْ ولم تُكسر عين مضارعه ، فإن كُسِرَتْ فُتِحَتْ في المراد به المصدر ، وكُسِرَتْ في المراد به الزّمان أو المكان ، وما عينه ياءٌ في ذلك كغيره ، أو مخيرٌ فيه ، أو مقصورٌ على السّماع وهو الأولى .  
والتزم غير طيّء الكسر مطلقاً في المصوغ (٢) ممّا صَحَحَتْ لامه وفاؤه واو ، وشدّ من جميع ذلك بكسر مَشْرِق ، ومَغْرِب ، ومَرْفِق ، ومَنْبِت ، ومَسْجِد ، ومَجْزِر ، ومَسْقِط ، ومَظِنَّة ومرجع ، ومَعْرِفَة ، ومَغْفِرَة ، ومَعْدِرَة ، ومَأْوِيَة ، ومَعْصِيَة ، ومَرْزِئَة ، ومَكْبِر ، ومَحْمِيَة ، وبه مع الفتح مَطْلَع ، مَفْرَق (٣) ، محشّر ، مَسْكَن ، مَنَسْك ، محل أي منزل ، مَجْمَع ، مَنَاص ، مَذْمَة من الذّمام ، مَدْب النمل ، مأوى الإبل ، مَعْجَز ، مَعْجَزَة ، مَظْلَمَة ، مَضَلَّة ، مَزَلَّة ، مَعْتَبَة ، مَضْرِبَة السّيف ،

(١) عبارة : « وليس بصفة » سقطت من (ب ، ج) وأخرج بها ما جاء على مفعّل من

الصفة المشبهة كمنع بمعنى شاهد عدل يقنع به .

(٢) في (د) : في الموضوع . وهو تحريف ظاهر .

(٣) في (شع) : مرفق .

مَوْضِع ، مَوْحَل ، مَوْقَعَة : الطائر ، مَحْمَدَة ، مَحْسَبَة ، عِلْقُ  
مَضْنَة <sup>(١)</sup> ، وبالتثنية مَهْلِك ، مَهْلَكَة ، مَقْدَرَة ، مَأْرَبَة ،  
مَقْبَرَة ، مَشْرَقَة ، مَزْرَعَة ، ولم يَجِئ « مَفْعَل » سوى مَهْلُك  
إِلَّا مَعُون ومَكْرُم ومَأْلُك ومَيْسُر .

(فصل) : يصاغ من الثلاثي <sup>(٢)</sup> اللفظ أو الأصل <sup>(٣)</sup>  
السبب كثرته أو محلها « مَفْعَلَة » ، وقد يقال في المحل « مَفْعَلَة »  
و « مَفْعَل » و « مِفْعَل » وأَفْعَل فهو مَفْعِل ، ونحو مُثْعَلَة ومُثْعَلَة <sup>(٤)</sup>  
ومُعْقَرَة ومُعْقَرَة نادر .

ويصاغ لآلة الفعل الثلاثي مثال « مِفْعَل » أو « مِفْعَال » أو  
« مِفْعَلَة » أو « فِعَال » ، وشَدَّ بالضم مُسْعَط ، وَمُنْخَل ، ومُدْهَن ،  
وَمُدَّق ، ومَكْحَلَة ، ومُحْرَضَة ، <sup>(٥)</sup> وَمُنْصَل ، <sup>(٦)</sup> وبالفَتْح <sup>(٧)</sup>  
مِنَارَة ، وَمَنْقَل ، وَمَنْقَبَة .

(١) في (د) : مظنة . ويقال : علق مضنة أى ما يضمن به .

(٢) في (ب) : من الاسم الثلاثي .

(٣) في (م ، س) : والأصل .

(٤) سقطت من أكثر النسخ ، وذكر في (ص ، م ، وهامش ح) :

(٥) في (ج) : بالخاء . وفي الصحاح والقاموس بكسر الميم وفتح الراء .

(٦) في (ج) : بالمعجمة : منضل . والمنصل بضم الصاد المهملة وفتحها السيف .

(٧) سقطت هذه العبارة كلها من (د ، م ، شع) .

## ٦٠ - باب أسماء الأفعال والأصوات

أسماء الأفعال ألفاظٌ تقوم مقامها غير متصرفة تصرفها ،  
ولا تصرف الأسماء ، وحكمها غالباً في التعدى واللزوم  
والإظهار والإضمار حكمُ الأفعال الموافقةً معنى<sup>(١)</sup> ، ولا  
علامة للمضمر المرتفع بها ، وبروزُه مع شبهها<sup>(٢)</sup> في عدم  
التصرف دليل فعليته ، وأكثرها أوامر ، وقد تدلُّ على حدث  
ماضٍ أو حاضر ، وقد تُضمَّن معنى نفى أو نهى أو استفهام  
أو تعجب استعجاب أو تنذير أو استعظام ، وقد يصحب بعضها  
« لا » النافية<sup>(٣)</sup> .

فمنها لِحْذُ ، هَا وهَاءٌ مجرَّدين ومتلوي<sup>(٤)</sup> كاف الخطاب  
بحسب المعنى ، وتَخْلَفُه<sup>(٥)</sup> همزة هاء مصرفة تصريفه .  
وقد<sup>(٦)</sup> يقال : هَا وهَاءٌ مصرفين مع المخاطب تصريف  
خَفْ وِدَارٍ ، ويقول المخاطب بهما : مَا أَهَاءُ وَمَا أَهَاءُ ، أَى مَا  
أَخُذُ وَمَا أُعْطِى .

---

(١) في (م) : لموافقتها معنى . واستظهر : « غالباً » على آمين فهو بمعنى استجب ولا يتعدى مثله .

(٢) في (د ، ص) : مشبهها .

(٣) سقطت هذه العبارة من (شع) ، ومثل لها المصنف بقولهم : « لالعا » أى لإقامة .

(٤) في (شع) : ومتلوي بكاف الخطاب .

(٥) في (د) : وتخلفها .

(٦) سقطت هذه العبارة كلها من (ب ، م ، شع) .



ومنها لأحضر أو أقبل ، « هلم » الحجازية (١) ،  
ولقدّم أو عجل أو أقبل (٢) حيّهل وحيهل وحيهلا  
وحيهل وبتنوين أيضا (٣) ، ولأمنهل «تند» و«رؤيد» ،  
ما لم ينصب (٤) حالا أو مصدرا نائبا عن أرود مفردا (٥) ،  
أو مضافا إلى المفعول ، أو نعتا لمصدر مذكور أو مقدر ،  
ولأسرع هيئت وهيئت وهيا وهيا وهيئك وهيئك (٦) ، ولدغ  
بله وكذلك (٧) ، ولاسكت صه ، ولانكف إيهامه ،  
ولحدث إيه ، ولاغر ويها ، ولاستجب آمين وأمين ، ولا رفق  
بس ، ولقرقر قرقر ، ولبعد هيئات وأيها (٨) محرّكين  
مطلقا بتنوين ودونه ، وأيها (٩) وأيها وأيهاك (١٠) ،

(١) بعدها في (د، س) : وقد تفتح لامها .

واحترز بالحجازية من التيمية فهي عندهم فعل .

(٢) في (د) بتقديم أقبل على عجل .

(٣) في هذه العبارة اضطراب بالنسخ فزاد في (د) بعد أيضا : وحى علا ، وزاد في (م، ح) :

مركب من حى بمعنى أقبل ، وهلا بمعنى اسكن أو أسرع وحى علا . وذكر مثله في هامش (ص)

وضرب في (ص) على : حى علا ، وسقط هذا اللفظ من (ح) ولم يذكر في (شع) غير حيهل ،  
ولكن ذكر هذه الزيادات عند الشرح .

(٤) في (شع) : يتصب .

(٥) في (شع) : مركبا .

(٦) في (شع) : وهيئك .

(٧) في (م) : وكذلك .

(٨) سقط هذا إلى آخر المادة من بعض النسخ ومن (شع) ولكن قال في (شع) : والحجاز تفتح

الناء ، وأسد وتميم تكسر ، وبعضهم يضم وقرىء بهن ، وذكر فيها ستة وثلاثون وجها .

(٩) في (ح) : وأيها بالنون .

(١٠) في هذا الموضع اضطراب ببعض النسخ فذكر بعد هذا : ولأتوجع أوه . الخ

وسياتي هـ

وَلِسْرُعُ سرعان ووشكان مثلثين ، ولافترق شتان ، ولابطاً<sup>(١)</sup>  
بُطآن .

ولأعجبُ واهاً ووى ووا ، ولأتوجع<sup>(٢)</sup> أوّه ، ولأتضجر  
أف ، وأفى<sup>(٣)</sup> مما لا ، وأفّ مثلث الآخر ، بتنوين  
ودونه ، ويؤنث بالتاء<sup>(٤)</sup> ويُنون جارياً مجرى مصدر  
أبدل من فعله لفظاً ، وقد يُرفع ، ولأ تكرر أخ وكخ ،  
ولأجيب هاء ، ولأكتفى بجلّ وقط وقد في أحد  
الوجهين<sup>(٥)</sup> .

ومنها ظروف وشبهها جارة ضمير مخاطب كثيراً ، وضمير  
غائب قليلاً<sup>(٦)</sup> ، كمكانك بمعنى أثبت ، وعندك ،

---

(١) في (س) : ولبطؤ .

(٢) في هذه العبارة اضطراب بالنسخ ، وقد ذكر في هامش (ص) لغات أوّه ، كما ذكر  
هذه اللغات في (ح) مرة .

(٣) وفي هذه العبارة أيضاً اضطراب واختلاف بين النسخ .

وفي بعض النسخ : ولأتضجر أف ما لم يؤنث بالتاء فينصب مصدراً وقد يرفع . وهذا ما أثبتته  
في (شع) :

(٤) سبق بيان الخلاف بين النسخ في هذه العبارة ، وما جاء بالتحقيق منقول عن (ص، ح) .

(٥) والوجه الآخر كونها بمعنى حسب فلا تكون اسم فعل .

فعل الأول تقول : يجلنى وقطنى وقدنى مع نون الوقاية . بمعنى يكفينى وعلى الثانى تحذف النون  
وتصل بها الياء كما يقال : حسبي ، وقد اجتمع الوجهان في قوله :

قلنى من نصر الخبيبين قدى

(٦) سقط من (شع) من قوله : وشبهها إلى آخر العبارة وقال : وفي بعض النسخ : وشبهها

هو حسن .

ولَدَيْكَ ودونك بمعنى خُدْ ، ووراءك بمعنى تَأَخَّرْ ،  
وأمامك بمعنى تقدَّمْ ، وإليك وإلى بمعنى تَنَحَّحْ  
وأتَنَحَّحْ ، وعليك وعلى وعليه بمعنى أَلْزَمْ وأُولَى وليأزم .  
ويقيس على هذه الكسائي ، وعلى قرقار (١) الأَخْفَشُ ،  
ووافق سيبويه في القياس على فعال . وسمع الأَخْفَشُ من  
العرب الفصحاء : علىَّ عبدُ اللهِ زيداً ، فموضع الضمير البارز  
المتَّصل بها وبأخواتها مجرور لا مرفوع ، خلافاً للفرّاء ، ولا منصوب ،  
خلافاً للكسائي ، ولا يتقدَّم عند غيره معمولُ شيءٍ منها .  
وما نُؤنُّ منها نكرة ، وما لم ينون معرفة ، وكلُّها مبنيٌّ لشبه  
الحرف بلزوم النيباة عن الأفعال وعدم مصاحبة العوامل ،  
وما أمكنت مصدرِيَّته أو فعلِيَّته لم يُعَدَّ منها .

(فصل) : وضع الأصوات إما لزجر كهلاً (٢) للخيل ، وعَدَسَ  
للبغل ، وهَيَّدَ وهَادَ ودَهَ وَعِهَ (٣) وعَاهِ وعِيهِ وحوْبَ وحَاي وعَاي  
وهَابَ للإبل ، وهَيَّجَ وعَاجَ (٤) وحَلَّ وحَلًّا وحلَّ للناقة (٥) ،  
وحَابَ وحبَّ وجَاهِ للبعير ، وإِسَّ وهِسَّ ، وهَجَّ وقَارَعَ

(١) سقطت هذه العبارة من (شع) ولم يمثل لها ، وقد ذكر لها مثلاً في هامش (ح) :  
دحراج .

(٢) أي لاستحثاث الخيل . وذكر غيره أنها لا تستحث غير العقل ، وجاء للعاقل كما في قوله :  
ألا حيّاً ليلى وقولا لها هلا

(٣) جاء هذا اللفظ بالجيم (جه) في شرح الألفية للأشموني وفي شرح الكافية للرضي .

(٤) في (م) : وهاج .

(٥) في هذه العبارة اضطراب ببعض النسخ ، وما حقق خلاصة ما في النسخ الموثقة .

لِلْغَنَمِ ، وَهَجَ <sup>(١)</sup> وَلِلْكَلبِ ، وَسَعَّ وَحَجَّ لِلضَّأْنِ ، وَوَحَّ وَحَوْ <sup>(٢)</sup> لِلْبَقَرِ ، وَعَزَّ وَعَيَّزَ وَحَيَّزَ لِلْعَنْزِ ، وَحَرَّ لِلْحِمَارِ ، وَجَاهَ لِلسَّبْعِ .

وَأَمَّا لِدَعَاءِ كَأَوْ <sup>(٣)</sup> وَهَيْبَى <sup>(٤)</sup> لِلْفَرَسِ ، وَدَوَّهَ <sup>(٥)</sup> لِلرُّبْعِ ، وَعَوَّهَ <sup>(٦)</sup> لِلْجَحْشِ ، وَبُسَّ لِلْغَنَمِ ، وَجَوَّتِ وَجَىءَ لِلْإِبِلِ الْمُرْدَةِ ، وَتَوَّ وَتَأَّ لِلتَّيْسِ الْمَنْزَى ، وَنَخَّ مَشَدَّدًا وَمَخَفَّفًا لِلْبَعِيرِ الْمُنَاخِ ، وَهَدَغَ لَصِغَارِ الْإِبِلِ الْمَسْكَنَةِ ، وَسَاءَ وَتَشَوَّءَ لِلْحِمَارِ الْمُورِدِ ، وَدَجَّ لِلدَّجَاجِ ، وَقُوسَ لِلْكَلبِ .

وَأَمَّا لِلْحِكَايَةِ <sup>(٧)</sup> كَغَاقٍ لِلْغَرَابِ ، وَمَاءٍ لِلظُّبْيَةِ ، وَشَيْبٍ لَشَرْبِ الْإِبِلِ ، وَعَيْطَ لِلْمَتَلَاعِبِينَ <sup>(٨)</sup> ، وَطِيخَ لِلضَّاحِكِ ، وَطَاقٍ لِلضَّرْبِ ، وَطَقَّ لَوَقْعِ الْحَجَارَةِ <sup>(٩)</sup> ، وَقَبَّ لَوَقْعِ السَّيْفِ ، وَخَازٍ بَازٍ لِلذُّبَابِ <sup>(١٠)</sup> ، وَخَاقٍ بَاقٍ لِلنِّكَاحِ ، وَقَاشٍ مَاشٍ <sup>(١١)</sup> وَحَاشٍ بَاشٍ لِلْقُمَاشِ ، كَأَنَّهُ سُمِّيَ بِصَوْتِهِ .

(١) سقطت من (د) .

(٢) زيادة في (س ، ص) : وزاد في (د) : قال قطرب : ولم أسمع غيرهما .

(٣) في (ص) : كأوه ، وفي (م) : وإما الدعاء .

(٤) في (م) : وهى .

(٥) وفي (م) : وزوه .

(٦) في (م) : وحوه .

(٧) في (م) : للحكاية .

(٨) في (م) : للملاعبين .

(٩) في (س) : لرفع .

(١٠) في (م) : للذئباب .

(١١) في (د) : وقاش باش .



وحكم جميعها البناء<sup>(١)</sup> ، وقد يُعربُ بعضها لوقوعه موقعٌ  
متمكّن<sup>(٢)</sup> ، وربما سُمّي بعضها باسم فبني لسدّه مسدّ الحكاية  
كـ « مِضْ » المعبرة عن صوت مُغْن عن « لآ » .

- 
- (١) لشبهها الحرف المهمل في كونها غير عاملة ولا معمولة : (شع) .  
وفي شرح الرضی على الكافية : « وإنما بنيت أسماء الأصوات لما ذكرنا من أنها ليست  
في الأصل كلمات قصد استعمالها في الكلام ، فلم تكن في الأصل منظورا فيها إلى التركيب الذي  
هو مقتضى الاعراب » .
- (٢) كقوله : إذ لمتي مثل جناح غاق :  
أي مثل جناح الغراب . وقال الرضی في شرح الكافية : وإذا وقعت مركبة جاز أن تعرب اعتادوا  
بالتركيب العارض .

## ٦١ - باب نونى التوكيد

وهما خفيفة وثقيلة <sup>(١)</sup> تلحقان وجوباً المضارع الخالى من حرف تنفيس <sup>(٢)</sup> ، المقسم عليه مستقبلاً مثبتاً ، غير متعلق به جارٍ سابق ، وجوازاً فعل الأمر والمضارع التالى أداة طلب أو «ما» الزائدة الجائزة الحذف فى الشرط كثيراً ، وفى غيره قليلاً ، ولا يلزمان بعد «إما» الشرطية ، خلافاً لأبى إسحاق ، والنفى بـ «لا» متصلة كالنهي على الأصح . ويلحق به النفى بـ «لا» منفصلة وبـ «لم» ، والتقليل المكفوف ، والشرط مجرداً من «ما» ، وقد تلحق جواب الشرط اختياراً ، واسم الفاعل اضطراراً ، وربما لحقت المضارع خالياً ممّا ذكر .

(فصل) : الفعل المؤكّد بالثنون مبنى ما لم يُسند إلى الألف أو الياء أو الواو ، خلافاً لمن حكم ببنيائه مطلقاً ، فيفتح آخره ، وحذفه إن كان ياء تلى كسرة لغة فزارية ، وإن كان مع الآخر واو الضمير أو باؤه حذفت بعلة الحركة المجاتسة وحركت بها بعد الفتحة ، وحذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية ، وتكسر الثقيلة بعد ألف الاثنين ، وبعد ألف

(١) قال الخليل: التوكيد بالثنية أشد . واستدل سيبويه على أن الخفيفة ليست مخنفة من الثقيلة بإبدال الخفيفة أنا فى الوقف . وزعم الكوفيون أنها مخنفة منها . (شع) .  
(٢) فى (شع) : من حرف التنفيس .

فأصل إثـر نون الإـنـاث ، وتُـشارـكـها الخـفـيـفـة في زيـادـة الفـاصـل  
المذكـور عـند من يـرى لـحـاقـها في المـوضـعـين المـذكـورـين ،  
وهو يونس والكوفـيـون .

(فصل) : تختص الخفيفة بحذفها وصلًا لملاقاة ساكن  
مطلقاً ، وبالوقوف عليها مبدلةً ألفاً بعد فتحةٍ أو ألفٍ ، ومحدوفة  
بعد كسرةٍ أو ضمةٍ ؛ وأجاز يونس للواقف إبدالها واواً وياءً<sup>(١)</sup>  
في : «اخشون» ، «واخشين»<sup>(٢)</sup> ، ويعاد إلى الفعل الموقوف  
عليه بحذفها ما أزيل في الوصل بسببها ، وربما نُويت في  
أمر الواحد<sup>(٣)</sup> فيفتح وصلًا .

(فصل) : التنوين نونٌ ساكنة تُزادُ آخر الاسم تبيناً  
لبقاء أصالته ، أو لتنكيره<sup>(٤)</sup> ، أو تعويضاً<sup>(٥)</sup> ، أو مقابلةً  
لنون جمع المذكر ، أو إشعاراً بترك الترثم في روى مطلق في لغة  
تميم . ويشارك المتمكن المجرد في هذا ذو الألف واللام ،  
والمبنى ، والفعل ، وكذا اللاحق رويًا مقيّداً عند من أثبتته ،  
ويسمى الغالي ، ويختص ذو التنكير بصوت أو شبهه ، ويسمى  
اللاحق به الأول أمكن ومنصرفاً ، وقد يسمى لحاق غيره صرفاً .

(١) في (د، س، ش) : أوياء . والعطف بالواو أنسب .

(٢) فيقول : اخشوا واخشى .

(٣) في (د، س) : في فعل أمر .

(٤) في (ش) : أو للتنكير .

(٥) وهوتوين العوض ، عن جملة نحو : وأنتم حينئذ تنظرون ، وعن جزء كافي جوار ونحوه .

## ٦٢ - باب منع الصّرف

يَمْنَعُ صَرْفَ الاسمِ أَلْفُ التَّائِيثِ مطلقاً ، أو موازنة  
مَفَاعِلٍ ، أو مَفَاعِيلٍ <sup>(١)</sup> في الهَيْئَةِ <sup>(٢)</sup> ، لَابْعُرُوضِ الكسرة <sup>(٣)</sup>  
أو يَاءِ <sup>(٤)</sup> النَّسَبِ ، أو الأَلْفِ المَعْرُوضَةِ من إحداهما تحقيقاً  
أو تقديرًا ، ويمنع صرفه أيضاً عدله صفةً أو كصفة أو  
كعلم ، أو كونه صفةً على فَعْلَانِ ذَا فَعْلَى بإجماع ، ولازم  
التذكير بخُلف <sup>(٥)</sup> ، وصرفُ سَكْرَانٍ وشبهه للاستغناء  
فيه بفَعْلَانَةٍ عن فَعْلَى لغة أَسَدِيَّةٍ ، ويمنع صرفَ الاسمِ أيضاً  
وِفَاقَهُ الفَعْلَ فيما يَخْصُّهُ أو هو به أَوَّلَى من وزن لازم <sup>(٦)</sup> لم  
يُخْرِجْهُ إلى شَبِّهِ الاسمِ سكونٌ تخفيف مع وصفية أصلية  
باقية ، أو مغلوبة فيما لا تَلْحَقُهُ هاءُ التَّائِيثِ أو مع العَلَمِيَّةِ  
أو شبهها ، وعارضُ سكونِ التَّخْفِيفِ كِلَازِمِهِ ، خلافاً لقوم ، وفي  
«يُعْفَرُ» <sup>(٧)</sup> مضموم الياءِ و «أَلْبَبُ» <sup>(٨)</sup> علماً بخلاف .

(١) في (م) : ومفاعيل :

(٢) أى المعتبر كونه على هذه الهيئة سواء أكان أوله فيما أم لا .

(٣) كتوان وتعاز الأصل : تواني وتعازى .

(٤) في (م) : أوياء النسب . (٥) سقط سطر من (س) .

(٦) احتراز من امرئ إذا سمي به على لغة من يتبع ؛ فيصرف لأن وزنه الذى يحصل به

الإتباع غير لازم فلم يستقر على شبه الفعل ؛

(٧) في (م) : يعفو . (٨) في (س) : أليت .



ولا يُؤثّر وزنٌ مستوًى فيه وإن نُقِلَ من فعل ، خلافاً ليعسى ،  
وربّما اعتبر تقدير الوصفية في (١) «أجدل» و «أخيل»  
و «أفعى» ، وألغيت أصلتها في «أبطح» ونحوه .

ويمنع أيضاً مع العلمية زيادتا «فعلان» فيه وفي غيره ،  
أو ألف الإلحاق المقصورة ، أو تركيبٌ يضاهى لحاق هاء  
التأنيث ، أو عدلٌ عن مثالٍ إلى غيره أو من (٢) مصاحبة  
الألف واللام إلى المجرد (٣) منها ، أو عجمة (٤) شخصية مع  
الزيادة على ثلاثة أحرف ، أو حركة الوسط على رأى ، فإن  
تجرّدت العجمة منهما (٥) تعيّن الصرف ، خلافاً لمن أجاز الوجهين .  
ويمنع مع العلمية أيضاً تأنيثٌ بالهاء ، أو بالتعليق على  
مؤنث ، وإن سمى مذكراً بمؤنث مجرد فمنعه مشروط بزيادة  
على الثلاثة لفظاً أو تقديرًا كاللفظ (٦) ، وبعدم سبق  
تذكير أنفرد به محققاً أو مقدراً ، وبعدم احتياج مؤنثه  
إلى تأويلٍ لا يلزم ، وبعدم غلبة استعماله قبل العلمية في  
المذكّر ، وربّما ألغى التأنيث فيما قلّ استعماله في المذكّر ، فإن

---

(١) في (س) : في نحو : أجدل وأخيل .

(٢) في (د ، م ، شع) : عن مصاحبة .

(٣) في (د) : التجرد .

(٤) في (م) أو عجمة .

(٥) في (س) : منها .

(٦) نحو جيل في جبال وهو علم للضيع ، فإذا سميت به مذكراً منعتة للعدية والتأنيث كما

كان علماً للضيع ، والحرف الرابع يقدر كالمفوض به .

كان علم المؤنث ثنائياً أو ثلاثياً ساكن الحشو وضِعاً أو إعلالاً  
غير مصغر ففيه وجهان : أجودهما المنع ، إلا أن يكون الثلاثي  
أعجمياً فيتعين منعه ، وكذا إن تحرك ثانيه لفظاً ، خلافاً  
لابن الأنباري في كونه ذا وجهين ، وكذا إن كان مذكراً  
الأصل ، خلافاً لعيسى في تجويز صرفه .

ولا اعتداد في منع الصرف بكون العلم مجهول الأصل ،  
أو مختوماً بنون أصلية تلي ألفاً زائدة ، خلافاً للفراء في المسألتين ،  
ولا أكثرات بإبدال ما لولاه وجب<sup>(١)</sup> منع الصرف .

(فصل) : صرف أسماء القبائل والأرضين والكلم  
ومنه<sup>(٢)</sup> مبنيان على المعنى ؛ فإن كان أباً أو حياً أو مكاناً  
أو لفظاً صرف<sup>(٣)</sup> ؛ وإن كان أمّاً أو قبيلةً أو  
بقعةً أو كلمةً أو سورةً لم يُصرف ، وقد يتعين اعتبار  
القبيلة أو البقعة أو الحى أو المكان ، وقد تسمى القبيلة  
باسم الأب ، والحى باسم الأم ، فيوصفان بـ «ابن» و «بنت» ؛

---

(١) قال في (شع) : بعد أن ذكر عبارة التحقيق : وفي نسخة عليها خطه . وجب الصرف

(٢) في (م) : ومنه .

(٣) زاد بعده في (س) : ما لم يكن ذا علامة تأنيث أو زيادة على الثلاثة ، وأثبت الزيادة  
في (ص) وكتب عليها علامة الإلغاء والزيادة : (إلى - إلى) وذكرها في هامش (ح) وعليها  
رمز (خ) .

وقد يؤنث اسم الأب على حذف مضاف مؤنث فلا يُمنع <sup>(١)</sup>  
من الصرف ، وكذا قرأت هوداً ونحوه إن نويت إضافة  
السورة .

(فصل) : ما مُنع صرفه دون عِلْمِيَّة مُنِع معها ، وبعدها  
أيضاً ، إن لم يكن أَفْعَل تفضيل مجرّداً من «من» ، خلافاً  
للأنخفش في معدول <sup>(٢)</sup> العدد وفي مركّب تركيب حَضَرَ مَوْتُ  
مختوم بمثل مفاعِل أو مفاعيل أو بذى ألف التانيث ، وله في  
أحد قوليه وللمبرد في نحو «هوازن» و«شراحيل» و«أحمر» ، وما  
لم يمنع إلا مع العِلْمِيَّة صرف منكرًا بإجماع .

(فصل) : ينون في غير النصب ما آخره ياءٌ تلي كسرة <sup>(٣)</sup>  
من الممنوع من الصّرف <sup>(٤)</sup> ، ويحكم للعلم منه عند يونس  
بحكم الصحيح ، إلا في ظهور الرفع ، فإن قلبت الياء ألفاً منع  
التنوين باتفاق <sup>(٥)</sup> .

(فصل) <sup>(٦)</sup> : قد يضاف صدرُ المركّب فيتأثر بالعوامل  
ما لم يعتلّ ، وللعجز حينئذ ماله لو كان مفرداً ، وقد لا

(١) في (س) : ولا يمنع .

(٢) سقطت هذه العبارة من (م ، شع) .

(٣) في (م) : كسوة .

(٤) أشار في (شع) إلى سقوط هذا من بعض النسخ فقال : ثبت هذا الفصل في نسخة البهاء

الرقى ومثل له بنحو : جاءني جوار ، ومررت بجوار .

(٥) نحو : صحارى مخففاً من صحارى فيمتنع لكونه مثل سكارى .

(٦) سقط هذا الفصل من (شع) وثبت في نسخ التحقيق .

يصرف<sup>(١)</sup> « كَرَب » مضافاً إليه « مَعْدِي » ، وقد يُبنى هذا المركَّب تشبيهاً<sup>(٢)</sup> بخمسة عشر .

(فصل) : العدل المانع مع الوصفية مقصورٌ على « آخر » مقابل آخرين ،<sup>(٣)</sup> وعلى موازن « فعال ومفعل »<sup>(٤)</sup> من عشرة وخمسة فدونها<sup>(٥)</sup> سماعاً ، وما بينهما قياساً ، وفاقاً للكوفيين والزجاج ، ولا يجوز صرفها مذهباً بها مذهب الأسماء ، خلافاً للفراء<sup>(٦)</sup> ، ولا مسمى بها ، خلافاً لأبي علي وابن برهان<sup>(٧)</sup> ، ولا منكرة بعد التسمية بها خلافاً لبعضهم<sup>(٨)</sup> . والمانع مع<sup>(٩)</sup> شبه العلمية أو الوصفية في فعل تأكيداً<sup>(١٠)</sup> ، ومع العلمية في سحر الملازم للظرفية ، وفيما سمي به من المعدولات المذكورة ومن « فَعَلَ » المخصوص بالنداء ، وفي « فَعَلَ » المعدول عن « فاعل »

---

(١) في (س) : وقد لا يعرف .

(٢) في (س) : تشبيهاً .

(٣) نحو : مررت بهند ونساء آخر .

(٤) في (س) : أو مفعل .

(٥) (د) : فما دونها . وفي هذه العبارة خلاف بين النسخ نبه عليه في (شع) في (س) :

وعلى موازن فعال . أو مفعل من عشرة وواحد إلى خمسة ، ولا يقاس عليها إلى التسعة خلافاً للكوفيين والزجاج .

(٦) زاد في (ج) : رحمه الله .

(٧) سقطت هذه العبارة من (ج ، د ، م) . قال في (شع) : وهو قول الأخفش والجزمي ،

والجمهور على المنع للعلمية والعدل .

(٨) في (ص) كتب فوقها - بين السطور : خلافاً لسيبويه ، وفي هامش (ح) وفاقاً

لسيبويه . وقال في (شع) : وهو مروي عن الأخفش . . .

(٩) في (س) : من شبه العلمية . والمقصود : والمانع والعدل مع شبه العلمية .

(١٠) في (م) : في فعل التوكيد أو مع العلمية .



عَلَمًا ، وطريق العلم به سماعه غير مصروف عارياً من سائر  
الموانع ، وفي حكمه عند تميم « فعال » معدولاً عَلَمًا لمؤنث\*  
كرقاش ، ويبنيه الحجازيون كَسْرًا<sup>(١)</sup> ، ويوافقهم أكثر تميم  
فيما لامه را ، وأتفقوا على كسر « فعال » أمراً أو مصدرًا  
أوحالاً أو صفة<sup>(٢)</sup> جارية مجرى الأعلام ، أو ملازمة للنداء ، وكلها  
معدول عن مؤنث<sup>(٣)</sup> ، فإن سُمِّي ببعضها مذكر فهو كعناق ،  
وقد يُجعل كصباح ، وإن سُمِّي به مؤنث فهو كركاش على  
المذهبيين ، وفتح « فعال » أمراً لغة أسديّة .

( فصل ) : يصرف مصغراً مالا يصرف<sup>(٤)</sup> مكبراً إن لم  
يكن مؤنثاً أو أعجمياً أو مركباً أو مضارعاً لـ « فعلاء » مكبراً  
ومصغراً<sup>(٥)</sup> أو ذا شبه بالفعل<sup>(٦)</sup> المضارع سابق للتصغير ،  
أو عارض فيه ، وقد يكمل موجب المنع في التصغير فيمتنع<sup>(٧)</sup>  
مصغراً ما يصرف مكبراً .

( فصل ) : يُصَرَفُ مالا ينصرف للتناسب أو للضرورة<sup>(٨)</sup> ،

(١) في (ص) : كثيراً .

(٢) فالأمر كترال والمصدر كحماد والحال كبداد والصفة كحلاق للمنية ويافساق وبأخبار .

(٣) في (شع) : معدول بها .

(٤) في (د) : مالا ينصرف .

(٥) في (د) أو مصغراً .

(٦) في (شع) : للفعل .

(٧) في (س) فيمتنع .

(٨) في (م) : أو للضرورة .

وإن كان أَفْعَلُ تفضيلاً، خلافاً لمن أَسْتثْنَاهُ<sup>(١)</sup>، وَيُمنَعُ صَرْفُ المنصرف  
أضطراراً، خلافاً لأَكْثَرِ البصريين، لا اختياراً، خلافاً لقوم؛  
وزعم قومٌ أَنَّ صرفَ ما لا ينصرف مطلقاً لغة<sup>(٢)</sup>، والأَعْرَفُ قصر  
ذلك على نحو سَلَسِلَ وقَوَارِير<sup>(٣)</sup>.

---

(١) وهم الكوفيون، ومذهب البصريين جوازه بدليل صرف: خير منه وشر منه: (شع).  
(٢) حكى الأخفش ذلك عن بعض العرب. قال: وكأنها لغة الشعراء. (شع).  
(٣) حكى الأخفش أيضاً أن بعض العرب يصرف الجمع المتناهي.

### ٦٣ - باب التَّسْمِيَةِ بلفظ كائن (١) ما كان

لما سُمِّيَ به من لفظ يتضمَّن إسنادًا أو عملاً أو إتباعاً أو تركيبَ حرفين ، أو حرف واسم ، أو حرفٍ وفعلٍ ، ما كان له قبل التَّسْمِيَةِ ، ولا يضاف ولا يُصَغَّر . والمعطوف بحرف دون متبوع كالجملة ، ويعرَب (٢) ما سوى ذلك . فإن كان مثني أو مجموعاً على حدِّه (٣) ، أو جارياً مجرّياً أحدهما مطلقاً أعرب بما كان له قبل التَّسْمِيَةِ ، أو جعل المثني وموافقه كعمرانَ ، والمجموع (٤) وموافقه كغسلين أو حمْدون (٥) أو هارونَ ، ما لم يُجاوِزاً سبعةَ أحرف ، ويجرى نحو « حاميم » مجرى « هابيل » ، وإن كان ماسمى به حرفي هجاءٍ ضَعُفَ ثانيهما إن كان حرف لين ، وإن كان حرفاً واحداً كُملَّ بتضعيف مجانيس حركته إن كان متحرّكاً ولم يكن بعض كلمة ، وإن يكنه وهو ساكن فبالحرف الذي كان قبله على رأى ، وبهمزة الوصل على رأى .

(١) في (س) : كائن من كان .

(٢) ، (٣) سقط ما بين الرقمين من (شع) .

(٤) في (م وهامش د) : وجعل المجموع وموافقه ،

(٥) سقطت من (د ، شع) .

وإن كان متحرّكاً فبالفاءِ إن كان عيناً ، وبالعينِ إن كان فاءً ، وبأحدهما إن كان لاماً ، لا بالتّضعيف المستعمل فيما ليس بعضاً ، خلافاً لمن رآه .

ويجعل « فو » « فماً » ، وذو المعرب « ذواً »<sup>(١)</sup> أو ذواً<sup>(٢)</sup> ، وتقطع همزة الوصل إن كان ما هي فيه فعلاً ، ويُجَبَّر الفعلُ المحذوف آخره أو ما قبل آخره ، والمحذوف الفاء واللام أو العين واللام برّد المحذوف ، وتحذف هاء السّكت ممّا<sup>(٣)</sup> هي فيه ، ويُدغم المفكوك للجزم أو للوقف<sup>(٤)</sup> ، وإعراب ما جرّ من حرف وشبهه<sup>(٥)</sup> كائن على أكثر من حرف ، وإضافته إلى مجروره معطى<sup>(٦)</sup> ماله مستقلاً بالتسمية أجود من حكايتهما .

ويلحق نحو : « أسلمت » و « أسلما » ، و « يسلمان » و « أسلموا » و « يُسلمون » في لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة » ، بمسليمة ومسلمين ، ومسلمين ، مسمّى بها ، ونحو : « فعَلَنَ » في تلك اللغة معرب غير منصرف ، وإن سمي مذكرب « بنت » أو « أخت » صرف عند الأكثر ، وتُرَدُّ « هنت » إلى هنة لفظاً وحكماً ، وينزع

---

(١) في (د ، ص ؛ م) : ذوى .

(٢) في (م) : ذوو .

(٣) في (ص) : من ما هي فيه .

(٤) في (س) : أو الوقف .

(٥) في (شع) : أو شبهه . وشبه الحرف نحو « منذ » الاسمية .

(٦) في (ص) . معطاً . بالألف .



من الألى (١) الألف واللام ، وكذا من الذى والتى واللاء (٢) واللاتى (٣) ، وتُجعل الياءُ منهنَّ حرفَ إعرابٍ إن ثبتتْ قبل التسمية (٤) ، وإلا فما قبلها (٥) ، وما ذكر من اسم حرف فموقوف (٦) ، فإن صحبَ عاملاً اختير جريه مجرى موازنه مسمى به (٧) ، وقد يقال : « هذا بآ » ، وقد يحكى المفرد المبنى مسمى به ، وكذا الفعل غيرُ المُسند على رأى .

---

(١) فى (م ، شع) : الأولى .

(٢) فى (م) : واللاى وفى ، (شع) : اللاتى .

(٣) زاد بعدها فى (س) واللاتى .

(٤) فإن كانت الياء مشددة أعرب ما هى فيه كولى فيقال : جاءنى لذى ورأيت لذى ومررت بلذى ، وإن كانت مخففة أعرب كما لمنقوص فيقال : جاءنى لذى ورأيت لذى ومررت بلذى كما يفعل بشج .

(٥) أى وإن لم تثبت الياء كلغة من يقول : لذى واللذى فيقال : قام لذى ورأيت لذى ومررت بلذى كما يفعل بيد .

(٦) نحو : ألف لام ميم ، وإن كان آخره ألفا قصر نحو : بآ تآ ثآ .

(٧) فيقال : كتبت ألفا ولأما وميما كما لو سميت بهما .

## ٦٤ - باب إعراب الفعل <sup>(١)</sup> وعوامله

يرفع المضارع لتعريبه من <sup>(٢)</sup> النَّاصِبِ والجازم ، لالوقوعه <sup>(٣)</sup> موقع الاسم ، خلافاً للبصريين ؛ ويُنصب بـ «أن» ما لم تلي علماً أَوْظَنَّا في أحد الوجهين فتكون مخففة من «أنَّ» ناصبة لاسم لا يبرز إلا اضطراراً ، والخبر جملة ابتدائية ، أو شرطية ، أو مصدرية بـ «رُبَّ» أو فعل يقترب غالباً إنْ تَصَرَّفَ ولم يكن دعاءً بـ «قد» وحدها أو بعد نداءٍ ، أو بـ «لو» أو بحرف تنفيس <sup>(٤)</sup> أو نفي ، وقد تَخَلُّوْا من العلم والظن فتليها جملة ابتدائية ، أو مضارع مرفوع ، لكونها مخففة <sup>(٥)</sup> من «أنَّ» عند الكوفيين ، ومشبهة بـ «ما» أختها عند البصريين <sup>(٦)</sup> ، ولا يتقدم معمولٌ معمولها عليها <sup>(٧)</sup> ، خلافاً للفرّاء ، ولا حجة فيما استشهد به

(١) المراد بالفعل المضارع فلا يعرب من الأفعال غيره ، خلافاً للكوفيين في فعل الأمر.

(٢) في (م) : عن .

(٣) في (شع) : لا بوقوعه .

(٤) في (م) : أو حرف تنفيس .

(٥) في (شع) : لكونها المخففة أو محمولة عليها أو على ما المصدرية . وقد ضرب على هذه

العبارة في (ح) وقال : الضرب ضرب المصنف ، وأثبت العبارة المحققة وقال : هكذا بخط المصنف .

(٦) وأشار في (شع) إلى هذه الرواية ، ومثل لها بقوله : كقراءة من قرأ : « لمن أراد أن يتم

الرضا » . برفع يتم .

(٧) في (ب) : ولا تتقدم المخففة أو المحمولة عليها أو على ما المصدرية ولا يتقدم معمول

معمولها عليها .

لندوره أو إمكان تقدير عامل مضمّر ؛ ولا تعمل زائدة ، خلافاً  
للأخفش ، ولا بعد علم غير مؤوّل ، خلافاً للفرّاء وابن الأنباريّ ،  
ولا يمتنع أن تجرى بعد العلم مجراها <sup>(١)</sup> بعد الظن لتأوله به ،  
ولا بعد الخوف مجراها بعد العلم <sup>(٢)</sup> لتيقن المخوف ، خلافاً  
للمبرد .

وأجاز <sup>(٣)</sup> بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف  
وشبهه اختياراً ، وقد يرد ذلك مع غيرها اضطراباً ، ولا يجزم  
بها ، خلافاً لبعض الكوفيّين .

ويُنصب المضارع أيضاً بـ « لن » مستقبلاً ، بحدّ وغير حدّ ،  
خلافاً لمن خصّها بالتأيد <sup>(٤)</sup> ، ولا يكون الفعل معها دعاءً ، خلافاً  
لبعضهم ، وتقديم معمولٍ معمولٍ عليها دليلٌ على عدم تركيبها  
من : « لا أن » ، خلافاً للخليل <sup>(٥)</sup> .

ويُنصب أيضاً بـ « كى » نفسها إن كانت الموصولة . وبـ « أن »  
بعدها مضمرة <sup>(٦)</sup> غالباً إن كانت الجارّة ، وتتعيّن الأولى بعد

---

(١) سقط من (ب) صفحتان لغاية ما نبه عليه بعد .

(٢) في (شع) : مجراها بعد اليقين خلافاً للمبرد .

(٣) سقط من (ج ، م) لغاية : وغير حد .

ونبه في (شع) على وجوده ببعض النسخ وجاء بأمثله وشواهد وآراء النحاة فيه .

(٤) في (م) بالتأيد — يأتين . قال في (شع) : وهو الزمخشري ، ذكره في الأنموذج .

(٥) زاد بعد هذا في (د ، س) : وهشام ، وكتب عليه في (ح) رمز (خ) ، وزاده في

(ص) بالهامش وعليه رمز (ط) .

(٦) في (ج) : وبأن مضمرة بعدها ، وسقطت « بعدها من (شع) .

اللام<sup>(١)</sup> غالباً ، والثانية قبلها ، وترجح مع إظهار « أن »  
مرادفةً اللام على مرادفةٍ « أن » ، ولا يتقدم معمولٌ معمولِها ،  
ولا يُبطل عملها الفصل ، خلافاً للكسائي في المسألتين .

وينصب غالباً بـ « إذن » مصدرية إن وليها ، أوولى قسماً  
وليها ، ولم يكن حالاً ، وليست « أن » مضمرةً بعدها ، خلافاً  
للخليل في أحد<sup>(٢)</sup> قوليهِ ، وأجاز بعضهم فصل منصوبها بظرف  
اختياراً ، وقد يرد ذلك مع غيرها اضطراباً . ومعناها الجواب  
والجزاء ، وربما نصب بها بعد عطف ، أوذى خبر .

(فصل) : يُنصب الفعل بـ « أن » لازمة الإضمار بعد  
اللام المؤكدة لنفى في خبرٍ « كان » ماضيةً لفظاً أو معنًى ، وبعد  
« حتى » المرادفة لـ « إلى » أو « كى » الجارة أو « إلا أن »<sup>(٣)</sup> ،  
وقد تظهر « أن » مع<sup>(٤)</sup> المعطوف على منصوبها . .

وتضمّر أيضاً « أن » لزوماً بعد « أو » الواقعة موقع « إلى أن »

---

(١) زاد بعد هذا في بعض النسخ ، ونبه في (شع) أن هذه الزيادة بنسخة اليهاء الرق -  
تلميذ ابن مالك .

وهي في (س) أيضاً ، وفي هامش (ص ، ح) : وتتعين الأولى بعد اللام على رأى ، ومطلقاً  
على رأى ، وتتعين الثانية مطلقاً على رأى ، وقد تظهر أن بعدها مفردة ومقرونة باللام ، وربما  
وليتها اللام .

ويبين الاضطراب في هذه الزيادة فهي كالشرح الموضح لمختلف الآراء التي سبق ذكرها ،  
ولذا اكتفيت بعبارة التحقيق ، وفيها الخلاصة .

(٢) سقطت من (م) : في أحد قوليهِ .

(٣) استشهد له المصنف بقوله :

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

(٤) في (شع) : في المعطوف .



أو « إِلَّا أَنْ » ، ولا يفصل<sup>(١)</sup> الفعل من « حَتَّى » ، ولا « أَوْ »  
 بظرف<sup>(٢)</sup> ، ولا شرط<sup>(٣)</sup> ماضٍ<sup>(٤)</sup> ، خلافاً للأخفش<sup>(٥)</sup> ،  
 وقد تعلق قبل الشرط الآخذ حقه « حَتَّى » وفاقاً له ، و « كَيْ »  
 وفاقاً للفراء<sup>(٦)</sup> .

وتُضمَر أيضاً « أَنْ »<sup>(٧)</sup> لزوماً<sup>(٨)</sup> بعد فاء السبب جواباً  
 لأمر أو نهى أو دعاء بفعل أصيل في ذلك ، أو لاستفهام لا يتضمن  
 وقوع الفعل ، أو لنفي محض أو مؤول ، أو عرض ، أو تحضيض  
 أو تمن ، أو رجاء ، ولا يتقدم ذا الجواب على سببه ، خلافاً  
 للكوفيّين ، وقد يحذف سببه بعد الاستفهام ، ويلحق بالنفي  
 التشبيه الواقع موقعه ، وربما نفي بـ « قد » فينصب الجواب  
 بعدها .

---

(١) سقطت هذه العبارة من (م) إلى قوله : وفاقاً للفراء .  
 وفي العبارة اضطراب وخلاف بين النسخ .

(٢) في (ج ، د ، شع) : بإذن ، ونبه في (شع) : أن هذا جاء في نسخة عليها خط  
 المصنف .

(٣) في (ج ، د ، شع) : ولا يشرط ماض .

(٤) في (د) : ماضى اللفظ .

(٥) زاد في بعض النسخ : وابن السراج . وفي (شع) ذكر العبارة المحققة مع الزيادة وقال :  
 هي كذلك في نسخة البهاء الرقي .

(٦) سقطت هذه العبارة من بعض النسخ . قال في (شع) : المراد بالتعليق إبطال العمل ،  
 ومثل له بنحو : أصبحك حتى إن تحسن إلى أحسن إليك .

(٧) سقطت من بعض النسخ .

(٨) سقطت من (شع) .

( فصل ) : وتُضمَر « أن » الناصبة أيضاً لزوماً بعد واو الجمع واقعة في مواضع الفاء<sup>(١)</sup> ، فإن عطف بهما<sup>(٢)</sup> أو بـ « أو » على فعلٍ قبلُ أَوْقِصِدَ الاستئنافُ بطل إضمار « أن » . ويميز واو الجمع تقدير « مع » موضعها ، وفاء الجواب تقدير شرط قبلها أَوْحَالٍ مكانها ، وتنفرد الفاء<sup>(٣)</sup> بأن ما بعدها في غير النفي يُجزم عند سقوطها بما قبلها ، لما فيه من معنى الشرط لا بـ « إن » مضمرة ، خلافاً لمن زعم ذلك ، ويرفع مقصوداً به الوصف أو الاستئناف.

والأمر<sup>(٤)</sup> المدلول عليه بخبر<sup>(٥)</sup> ، أو اسم فعلٍ كالمدلول عليه بفعله في جزم الجواب لافي نصبه ، خلافاً للكسائيّ فيه وفي نصب جواب الدّعاء المدلول عليه بالخبر ، ولبعض أصحابنا في نصب جواب « نزال » وشبهه ، فإن لم يحسن إقامة « إن تفعل » مقام الأمر ، و « إن لاتفعل » مقام النهي<sup>(٦)</sup> لم يُجزم جوابهما ، خلافاً للكسائيّ . وقد تُضمَر « أن » الناصبة بعد الواو والفاء الواقعتين<sup>(٧)</sup> بين مجزوميّ أداة شرط أو بعدهما أو بعد

( ١ ) في ( د ) : في مواقع الفاء .

( ٢ ) في ( د ) : بها .

( ٣ ) هنا آخر ما سقط من ( ب ) .

( ٤ ) في ( م ) : أو الأمر مع اتصال الكلام .

( ٥ ) في ( شع ) : لخبر .

( ٦ ) في ( م ، شع ) : فإن لم يحسن إقامة إن تفعل وإن لا تفعل مقام الأمر والنهي .. وأشار

في ( شع ) إلى أن ما ثبت هنا من نسخة عليها خط المصنف . وأتى له بالأمثلة .

( ٧ ) في ( م ) : الواقعة .

مُحصَر بـ «إِنَّمَا» اختياريًّا ، أو بعد الحصر <sup>(١)</sup> بـ «إِلَّا» والخبر  
المُثَبَّت الخالي من الشرط اضطراراً ، وقد يُجْزَم المعطوف على  
ما قُرِنَ بالفاء اللّازم لسقوطها الجزم <sup>(٢)</sup> . والمنفى بـ «لا» الصالح  
قبلها «كَيَّ» جائزُ الرفع والجزم سماعاً عن العرب.

(فصل) : تُظْهَر «أَنَّ» وتُضَمَّر بعد عاطف الفعل <sup>(٣)</sup> على  
أسم صريح ، وبعد لام الجرّ غير الجُحُودِيَّة ، ما لم يَقْتَرَن الفعلُ  
بـ «لا» بعد اللّام ، فيتعيّن الإظهار . ولا تُنْصِب «أَنَّ» محذوفةً  
في غير المواضع المذكورة إلّا نادراً ، وفي القياس عليه خلاف .

(فصل) : تُزَاد «أَنَّ» جوازاً بعد «لَمَّا» ، وبين القسم  
و«لو» ، وشذوذاً بعد كاف الجرّ ، وتفيد تفسيراً بعد كلامٍ  
بمعنى القول <sup>(٤)</sup> لالفظه ، وتفيده «أَيُّ» غالباً فيما سوى ذلك ،  
وتقع بين مشتركين في الإعراب فتُعد عاطفةً على رأي .

وإِنْ وَلِيَ «أَنَّ» الصالحة للتفسير مضارعٌ معه «لا» ، رُفِعَ  
على النّفى <sup>(٥)</sup> ، وجُزِمَ على النّهي ، ونُصِبَ على النّفى ، وجعل «أَنَّ»

---

(١) في (م ، شع) : أو بعد حصر .

(٢) في (س) : لسقوط الجزم .

(٣) في (شع) : بعد عاطف الفعل .

(٤) في (شع) : بعد معنى القول .

(٥) نحو : أشرت إليه أن لا تفعل . فأن تفسيرية وتحتل المصلرية .

مصدرية<sup>(١)</sup> ، ولا تفيد « أن » مجازةً ، خلافاً للكوفيين ،  
ولا نفيًا ، خلافاً لبعضهم<sup>(٢)</sup> .

(فصل) : المنصوب بعد « حتى » مستقبل ، أو ماضٍ  
في حكمه ، وعلامة ذلك كون ما بعدها غايةً لما قبلها ، أو متسبباً  
عنه<sup>(٣)</sup> ، وإن كان الفعل حالاً أو مؤولاً به رُفِعَ ، وعلامة ذلك  
صلاحية جعل الفاء مكان « حتى » ، وكون ما بعدها فضلة متسبباً  
عمّا قبلها ذا محلٍّ صالحٍ للابتداء ، فإن دَلَّ على حَدَثٍ غيرِ  
واجب تعيينِ النصبِ خلافاً ، للأخفش<sup>(٤)</sup> .

---

(١) في (شع) ونصب على جعل أن مصدرية . ثم قال : وفي نسخة عليها خطه : ونصب  
على النفي وجعل أن مصدرية .

(٢) زاد بعد هذا في هامش (ح) : ولا بمعنى إذ ولا بمعنى أن المخففة من الثقيلة ، وعليه  
الرمز (خ) .

(٣) في (م) : عنها .

(٤) زاد بعد هذا في بعض النسخ : وقال بعضهم كل مضارع ولي « حتى » فجائز رفعه  
ونصبه إن صالح الماضي موضعه ، وإلا تعين نصبه .

وقد ذكرت بها مش (ص ، ح) وعليها رمز (ط خ) .



## ٦٥ - باب عوامل الجزم

منها لامُ الطَّلَب مكسورة ، وفتحُها لغة ، وقد تسكَّن بعد  
الفاء والواو وثمَّ <sup>(١)</sup> ، وتلزم في النَّثر في فعل غيرِ الفاعل  
المخاطَب مطلقاً ، خلافاً لمن أجاز حذفها في نحو : قل له ليفعل <sup>(٢)</sup> .  
والغالبُ في أمرِ الفاعلِ المخاطَب خلوُّه منها ومن حرفِ المضارعة <sup>(٣)</sup> ،  
وهو موقوف لا مجزوم بلامٍ محذوفة ، خلافاً للكوفيَّين ، ولا بمعنى  
الأمر ، خلافاً للأخفش في أحد قوليه ، ويلزم آخره <sup>(٤)</sup> ما يلزم  
آخرِ المجزوم .

ومنها « لا » الطَّلَبية ، وقد يليها معمولٌ مجزومها ، وجزمُ  
فعل المتكلم بها أقلُّ من جزمه باللام . ومنها « لم » و « لما »  
أختها ، وتنفرد « كم » بمصاحبة أدوات الشرط وجوازِ انفصال  
نفيها <sup>(٥)</sup> عن الحال <sup>(٦)</sup> ، و « لما » بوجوب اتِّصال نفيها <sup>(٥)</sup>  
بالحال ، وجواز الاستغناء بها في الاختيار عن المنفى إن دُلَّ عليه

(١) في (شع) بعد الواو والفاء وثم .

(٢) قال في (شع) عن هذه العبارة من قوله : مطلقاً - إلى قوله ليفعل :

ثبت هذا في نسخة عليها خطه .

(٣) في (شع) : ومن حروف المضارعة .

(٤) في (س) : في آخره .

(٥) في (م) : نفسها .

(٦) كقوله تعالى : « هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكوراً » :

دليل . وقد يلي «لم» معمولٌ مجزومٌها اضطراباً ، وقد لا يُجزم بها حملاً على «لا» .

ومنها أدوات الشرط ، وهي «إِنْ» ، و«مَنْ» ، و«مَا» ، و«مهما»<sup>(١)</sup> ، و«أَيُّ» ، و«أَنْتَى»<sup>(٢)</sup> ، و«مَتَى» و«أَيَّانَ» وهما ظرفا زمان . وكسر همزة «أَيَّانَ» لغة سليم ، وقل<sup>(٣)</sup> ما يُجازى بها ، وتختص في الاستفهام بالمستقبل بخلاف «مَتَى» ، وربما استفهم بـ«مهما»<sup>(١)</sup> وجُوزى بـ«كيف» معنى لاعملاً ، خلافاً للكوفيّين . ومن أدوات الشرط «إِذَا» و«حَيْثُما»<sup>(٤)</sup> و«أَيْنَ» وهما ظرفا مكان ، وما سوى «إِنْ» أسماء متضمنة معناها ، فلذلك بُنيت إلّا «أَيَّاً» ، وفي اسمية «إِذَا» خلاف ، وقد ترد «ما» و«مهما» ظرفي زمان ، و«أَيُّ» بحسب ما تُضاف إليه . وكلُّها تقتضى جملتين تسمّى أولاهما شرطاً ، وتصدر بفعلٍ ظاهرٍ أو مضمَرٍ مفسَّر بعد معمولٍه بفعلٍ يشدُّ كونه مضارعاً دون «كَمْ» ، ولايتقدّم فيها الاسم مع غير «إِنْ» إلّا اضطراباً ، وكذا بعد استفهام بغير الهمزة ، وتسمّى الجملة الثانية جزاءً وجواباً ، وتلزمه الفاء في غير الضرورة إن لم يصحّ تقديره شرطاً ،

(١) في (ص ، ح) : مهمى .

(٢) في (ص) : وأنا .

(٣) في (س) : وقل يا ، وفي (د ، شع) : وقلما .

(٤) في (ص ، م) : وحيث ما .

وإنَّ صُدِّرَ بمضارع صالح للشرطية جُزِمَ<sup>(١)</sup> في غير الضرورة وجوباً إن كان الشرط مضارعاً ، وجوازاً إن كان ماضياً ، وقد يُرْفَعُ<sup>(٢)</sup> بكثرة إن كان الشرط ماضى اللفظ أو منفيّاً بـ « لَمْ » ، وبقلّة إن كان غيرهما<sup>(٣)</sup> ، وإن قُرِنَ بالفاء رُفِعَ مطلقاً<sup>(٤)</sup> . وجزم الجواب بفعل الشرط ، لا بالأداة وحدها ، ولا بهما ، ولا على الجوار ، خلافاً لزاعمى ذلك .

( فصل ) (٥) : قد يُجْزَمُ بـ « إذا » الاستقبالية

حملاً على « متى » ، وتُهْمَلُ « متى » حملاً على « إذا » ، وقد تُهْمَلُ « إن » حملاً على « لو » ، والأصحُّ أمتناع حمل « لو » على « إن » . وقد يجزم مسبب<sup>(٦)</sup> عن صلة الذى تشبيهاً بجواب الشرط . ويجوز : إنْ تَفْعَلْ زَيْدٌ يَفْعَلْ ، وفاقاً لسيبويه ، ويجوز<sup>(٨)</sup> إنْ تَنْطَلِقْ خَيْراً تُصِيبْ ، خلافاً للفراء<sup>(٩)</sup> ، ولا يمنع

(١) فى (شع) : يجزم فى غير الضرورة . وفى بعض النسخ اضطراب بالتقديم والتأخير بين هذه العبارة والى تليها .

(٢) وردت هذه العبارة فى أكثر النسخ فى موضع السابقة ووردت فى هامش (ص ، ح) وكتب عليها : هكذا بخط ابنه - أى ابن المصنف - وأشار فى (شع) إلى ورود هذا بخط المصنف فى أصل التسهيل ، والتحقيق عن (م) .

(٣) جاء بعد هذا فى بعض النسخ عبارة : فى غير الضرورة .

(٤) نحو : « ومن عاد فينتقم الله منه » ، « فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً » .

(٥) سقط لفظ الفصل من (ب ، ح ، ص) وثبتت علامة الفصل بين الكلام .

(٦) سقطت من (شع) .

(٧) فى (شع) : متسبب .

(٨) فى (ح) : ونحو .

(٩) نبه فى (شع) إلى أن هذه العبارة من أول الفصل سقطت من بعض النسخ ، وثبتت

فى نسخة شرحها ابن المصنف ،

جزمه تقديم معموله عليه ، ولا يعمل فيما قبل الأداة إلا وهو غير مجزوم ، خلافاً للكوفيّين في المسألتين <sup>(١)</sup> . وقد تنوب بعد «إن» <sup>(٢)</sup> «إذا» المفاجأة عن الفاء في الجملة الاسمية غير الطلبية <sup>(٣)</sup> .

(فصل) : لأداة الشرط صدرُ الكلام ، فإن تقدم عليها شبهةً بالجواب معني فهو دليلٌ عليه ، وليس إياه ، خلافاً للكوفيّين والمبرد وأبي زيد ، ولا يكون الشرط حينئذٍ غير ماضٍ إلا في الشعر ، وإن <sup>(٤)</sup> كان غير ماضٍ مع «من» أو «ما» <sup>(٥)</sup> أو «أى» وجب لها في السّعة حكم «الذى» ، وكذا إن أضيف إليهن «حين» ويجب ذلك مطلقاً لهنّ إثر «هل» أو «ما» النافية أو «إن» أو «كان» أو إحدى أخواتها ، أو «لكن» أو «إذا» المفاجأة ، غير مضمّر بعدها مبتدأ .

ويُحذف <sup>(٦)</sup> الجوابُ كثيراً القرينة ، وكذا الشرط المنفى <sup>(٧)</sup>

- 
- (١) في (د) : في المثال . والمسألان هما : إن تنطلق خيراً تصب ؛ وخيراً إن انطلقت تصيب .  
(٢) في (م) : وقد تنوب إن بعد إذا ، وسقطت : « بعد إن » من بعض النسخ .  
(٣) ومثاله مع إن : « وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » ومع إذا : « فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون » .  
(٤) في (م ، شع) : فإن .  
(٥) في (شع) : مع ما أو من .  
(٦) في (س) : ويضمّر .  
(٧) سقطت عبارة : « المنفى بلا تالية إن » . من بعض النسخ ، ونبه إلى ذلك في (شع) بقوله إنها ثبتت في نسخة عليها خط المصنف . ثم قال : ومنه قول الشاعر :  
فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعلى مفركك الجسم



بـ « لا » تالية « إن » ويُحذفان<sup>(١)</sup> بعد « إن » في الضرورة ،  
وقد يسدّ مسدّد الجواب خبراً ما قبل الشرط .

وإن توالى شرطان أوقسم وشرط أستغنى بجواب سابقهما ،  
وثانى الشرطين لفظاً أولهما معنى في نحو : إن تئب إن  
تذنب تُرحم<sup>(٢)</sup> .

وربما أستغنى بجواب الشرط عن جواب قسم سابق ،  
ويتعين ذلك إن تقدمهما ذو خبر<sup>(٣)</sup> ، أو كان حرف الشرط  
« لو » أو « لولا » .

وإن<sup>(٤)</sup> توسط بين الشرط والجزاء مضارع جائز الحذف  
غير صفة أبداً من الشرط إن وافقه معنى ، وإلا رفع وكان  
في موضع الحال ، واتصال « ما » الزائدة بـ « إن » و « أي » ،  
و « أين » و « أيان »<sup>(٥)</sup> و « متى » و « كيف » جائز .

وكون فعلى الشرط ماضيين وضعاً ، أو بمصاحبة « لم »  
أحدهما أو كليهما ، أو مضارعين دون « لم » أولى من سوى ذلك .

---

(١) في (س) : وقد يحذفان .

(٢) قال في (شع) : ثبت هذا في نسخة عليها خط المصنف ثم قال : وظاهر هذا الكلام  
يقضى أنه إنما يراعى تقديم المؤخر فيما كان نحو هذا ، وهو ما يكون فيه الأول مرتباً على الثاني  
وقوعاً عادة كما في المثال .

(٣) في (ص) : طالب خبر ، وعليها الرمز (ق ، ط) .

(٤) سقط هذا السطر من (س) إلى قوله : أبداً من الشرط .

(٥) سقطت من (م) .

ولا يختص <sup>(١)</sup> نحو : إن تفعل فعلت بالشعر ، خلافاً لبعضهم .  
 وإن حُذف الجواب لم يكن الشرط مضارعاً غير منفيّ بـ « لم »  
 إلا قليلاً ، ولا يكون الشرط غير مستقبل المعنى بلفظ « كان »  
 أو غيرها إلا مؤولاً ، وقد يكون الجواب ماضى اللفظ والمعنى  
 مقروناً بالفاء مع « قد » ظاهرة أو مقدرّة ؛ ولا ترد « إن » بمعنى  
 « إذ » ، خلافاً للكوفيين .

( فصل ) : « لو » حرف شرط يقتضى امتناع <sup>(٢)</sup> ما يليه  
 واستلزامه لتاليه <sup>(٣)</sup> ، واستعمالها في المضى غالباً <sup>(٤)</sup> ،  
 فلذا <sup>(٥)</sup> لم يُجزم بها إلا اضطراراً ، وزعم أطراد ذلك على لغة .  
 وإن وليها اسم فهو معمول فعل مضمر مفسّر بظاهر بعد الاسم ؛  
 وربما وليها اسمان مرفوعان . وإن وليها « أن » لم يلزم كون  
 خبرها فعلاً ، خلافاً لزاعم ذلك <sup>(٦)</sup> .

وجوابها في الغالب فعل « مجزوم » بـ « لم » ، أو ماضٍ منفيّ

(١) في (س) : ولا يخص .

(٢) في بعض النسخ بدلا من هذه العبارة عبارة : « يقتضى نفي ما يلزم لثبوته ثبوت  
 غيره » . وأشار إلى ذلك في هامش (ص ، ح) . وقد ذكرت العبارتان في (د) .

(٣) زاد بعد هذا في (د) : نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره .

قال في (شع) : والعبارة المشهورة في « لو » أنها حرف يدل على امتناع الثاني لامتناع الأول .  
 قال المصنف في شرح الكافية : العبارة الجيدة في « لو » أن يقال : حرف يدل على امتناع تال يلزم  
 لثبوته ثبوت تاليه .

(٤) في (س) : في المعنى غالباً .

(٥) في (د) : فلذلك .

(٦) في (د) ازاعي ذلك . وزاد بعد هذا في (سي) : ولا يكون جوابها إلا فعلاً مجزوماً بلم  
 أو ماضياً مقروناً بما ،

بـ «ما» ، أو مثبتٌ مقرونٌ غالباً بلام مفتوحة لا تُحذف غالباً  
إِلَّا في صِلَةٍ <sup>(١)</sup> ، وقد تصحب «ما» النافية ؛ وإن <sup>(٢)</sup> ولى  
الفعل الذى وليها جملة اسميةً فهي جواب قسمٍ معنى عن جوابها .  
(فصل) : إذا ولى «لما» فعلٌ ماضٍ لفظاً ومعنىً فهي ظرفٌ  
بمعنى «إِذْ» فيه معنى الشرط ، أو حرفٌ يقتضى فيما مضى  
وجوباً لوجوب ، وجوابها فعلٌ ماضٍ لفظاً ومعنىً <sup>(٣)</sup> ، أو جملة  
اسمية مع «إذا» المفاجأة أو الفاء ، وربما كان ماضياً مقروناً  
بalfاء ، وقد يكون مضارعاً <sup>(٤)</sup> .

---

(١) زاد بعد هذا فى (ص) : أو نفي ، وزاد فى (ح) . أو نفي بما .

وقال فى (شع) : سقط هذا من نسخة عليها خط المصنف

قال : وتصحيحه حذفه وهو الصواب فقد نص الناس على أن المثبت الواقع جواباً للو يجوز  
دخول اللام عليه وحذفها . والحذف فى كلام العرب كثير ، وفى القرآن كذلك : « لو نشاء  
جعلناه أجاجاً » ، « لو نشاء أصبناهم » .

(٢) سقطت هذه العبارة كلها من بعض النسخ ، ونبه إلى ذلك فى (شع) .

(٣) فى (د) : أو معنى .

(٤) كقوله تعالى : « فلما ذهب عن إبراهيم الروح وجاءته البشرى يجادلنا فى قوم لوط » .

## ٦٦ - باب تميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك

يُسْتَفْهَمُ بِـ « كَيْفَ » عن أحوال قبل ما يستغنى به ،  
وعن الخبر قبل ما لا يستغنى به . ومعناها : على أي حال ؟  
فلذا (١) تسمى ظرفاً ، وربما صَحِبَتْهَا « على » ؛ ولجوابها  
والبدل (٢) منها النصبُ في الأول ، والرفعُ في الثاني إن عدتُ  
نواسخُ الابتداء ، وإلا فالنصب . ولا يُجَازَى بها قياساً ، بخلافاً  
للكوفيَّين ومن وافقهم (٣) ، و « أَنَّى » مرادفة لها ، أو « لَأَيْنَ »  
أو « مَتَى » .

( فصل ) : تكون « قد » اسماً لكفى فتستعمل استعمالَ  
أسماء الأفعال ، وترادف « حَسْباً » فتوافقها في الإضافة إلى غير  
ياء المتكلم ، وتكون حرفاً فتدخل على فعل ماضٍ متوقع لا يشبه  
الحرف لتقريبه من الحال (٤) ، أو على (٥) مضارع مجرد من

(١) في (د) : فلذلك .

(٢) في (م ، شع) : وللبدل منها .

(٣) سقطت هذه العبارة إلى آخر الفصل من بعض النسخ ، وأشار إلى ذلك في (شع) بقوله :  
وثبت في نسخة عليها خطه بعد قوله : للكوفيَّين ، ومن وافقهم ، وأنى مرادفة لها أولاًين أو متى . وقال  
في شرحه : وأما من وافقهم فهو قطرب ، وأما محامل « أنى » فقد سبق ذكرها ، وأنها تكون في الاستفهام  
بمعنى كيف وأين ومتى .

(٤) في (م) : في الحال .

(٥) في (شع) : وعلى مضارع .



جازم وناصب وحرف تنفيس لتقليل معناه ، وعليهما للتحقيق ،  
ولا تُفصل من أحدهما بغير قسَم ، وقد يغني عنه دليلٌ فيوقف  
عليها (١) .

وثرادفها « هل » ، وتساوى همزة الاستفهام فيما لم يصحب  
نافياً ولم يُطلب به تعيين. ويكثر قيام « مَنْ » مقرونة بالواو  
مقامَ النَّافِي فيُجاء غالباً بـ « إِلَّا » قصداً للإيجاب. وقد يُقصد  
بـ « أَيْ » نفى فيعطف على ما في حيزها بـ « وَلَا » ، ولأصالة الهمزة  
استأثرت (٢) بتمام التصدير ، فدخلت على الواو والفاء وثم ،  
ولم يدخلن عليها ، ولم تُعدّ بعد « أم » بخلاف « هل » وسائر  
أخواتها ، ويجوز ألا تعاد « هل » لشبهها بالهمزة في الحرفية ، وأن  
تعاد لشبهها بأخواتها الاسمية (٣) في عدم الأصالة ، وقد  
تدخل عليها الهمزة فتترجّح (٤) مرادفةً « قد » ، وربما أبدلت  
هاؤها همزةً .

(فصل) : حروف التحضيض « هَلَّا » ، و « أَلَا » ، و « لَوْلَا » ،

و « لوما » ؛ ولا يليهنّ غالباً إلا فعل ظاهر ، أو معمولٌ فعل مضمَرٍ

---

(١) زاد بعد هذا في بعض النسخ : ويسوغ اقترانها بالمضارع تأوله بالماضي كثيراً . وقد ضرب  
على هذا في (ص ، ح) وقال : الضرب ضرب المصنف ، وقد مثل له في (شع) ثم قال : وقد  
ضرب المصنف على هذا في نسخة .

(٢) في (س) : اختصت .

(٣) سقطت من (م) .

(٤) في بعض النسخ « فتعين » وأشار في (ص) إلى أنها في نسخة رمز لها بالحرف (ط) :  
« فترجح » .

مدلول عليه بلفظٍ أو معنى <sup>(١)</sup> ، وقل <sup>(٢)</sup> ما يخلو مصحوبها من توبيخ ، وإذا خلا منه فقد يغني عنهن «لو» و«ألا» ، وتدل أيضاً «لولا» و«لوما» على امتناعٍ لوجوب ، فيختصان بالأسماء ، ويقتضيان جواباً كجواب «لو» ؛ وقد يلي الفعل «لولا» غير مفهومة تحضيضاً <sup>(٣)</sup> ، فتؤول بـ «لولم» وتُجعل المختصة بالأسماء والفعل صلة لـ «أن» مقدرة <sup>(٤)</sup>

(فصل) : «ها» و«يا» حرفا تنبيه . وأكثر استعمال «ها» مع ضمير رفع منفصل ، أو اسم إشارة ، وأكثر ما يلي «يا» <sup>(٥)</sup> نداءً أو أمرٌ أو تمنٍّ أو تقليل ، وقد يعزى التنبيه إلى «ألا» و«أما» وهما للاستفتاح مطلقاً ، وكثر «ألا» قبل النداء ، و«أما» قبل القسم ، وتبدل همزتها هاءً أو عيناً ؛ وقد تحذف ألفها في الأحوال الثلاث <sup>(٦)</sup> .

(فصل) : من حروف الجواب <sup>(٧)</sup> «نعم» ، وكسر عينها لغةً كنانيةً <sup>(٨)</sup> ؛ وقد تبدل حاءً ؛ وحاءً «حتى» عينا ،

(١) سقط من (م ، شع) : « بلفظ أو معنى » ونبه إلى هذا في (شع) بقوله : وثبت في نسخة البهاء الرقي وفي نسخة عليها خطه بعد هذا : « بلفظ أو معنى » .

(٢) في (د) : وقلما .

(٣) في (ص) : تخصيصة .

(٤) في (شع) : والفعل صلة أن .

(٥) سقطت «يا» من (س) .

(٦) في (س) : الثلاثة . فيقال : أمّ والله ، وهمّ والله ، وعمّ والله .

(٧) سقطت من (س) .

(٨) وذكر الكسائي أن أشياخ قريش يتكلمون بها مكسورة ؛

وهي لتصديق مُخْبِر ، أو إِعْلَامٍ مُسْتَخْبِر ، أو وعد طالب <sup>(١)</sup> ، و «إي» بمعناها مختصة بالقسم ، وإن وليها الله حذفت ياؤها أو فُتحت أو سكنت ، و «أجل» لتصديق الخبير ، و «بلى» <sup>(٢)</sup> لإثبات نفى مجرد أو مقرون باستفهام ، وقد توافقها «نعم» بعد المقرون .

(فصل) : «كلاً» حرف رَدْع وَزَجْر ، وقد تؤوّل بـ «حقاً» ، وتساوى <sup>(٣)</sup> «إي» معنى وأستعمالاً ، ولا تكون لمجرد الاستفتاح ، خلافاً لبعضهم . و «أما» حرف تفصيل مؤوّل بـ «مهما» <sup>(٤)</sup> يكن من شيء ، فلذا تلزم الفاء بعد ما يليها ، ولا يليها فعل بل معموله أو معمول ما أشبهه ، أو خبر ، أو مخبر عنه ، أو أداة شرط يغنى عن جوابها جواب «أما» ، ولا تُفصل الفاء بجمله تامة ، ولا تحذف في السّعة إلا مع قول يغنى عنه مَحْكِيّه ، ولا يمتنع أن يلي «أما» معمول خبر «إن» ، خلافاً للمازني <sup>(٥)</sup> ، وقد <sup>(٦)</sup> تبدل ميمها الأولى ياءً ، وقد يليها مصدر متلو بما اشتمل على مثله ، أو مشتق منه ، فينصبه

(١) في (م) : طلب .

(٢) في (د ، س) : ويلى الإثبات .

(٣) في (س) : وقد تساوى .

(٤) في (ص ، ح) : بمهمي .

(٥) سقطت عبارة الخلاف من (شع) .

(٦) سقطت هذه العبارة من (م) إلى آخر الفصل ونبه في (شع) إلى أنها ثبتت في نسخة

البهاء الرقي وغيرها .

الحجازيون مطلقاً ، ويرفعه التميميون معرفةً ، وينصبونه نكرةً ،  
وقد يرفعونه <sup>(١)</sup> . والنَّصْب على تقدير <sup>(٢)</sup> : إِذْ ذَكَرْتَ ،  
والرَّفْع على تقدير إِذْ ذُكِرَ . واستعمال العَلَم بالوجهين موضع  
هذا المصدر جائزٌ على رأى .

( فصل ) : قد يقوم مقام «ما يفعل أحد» <sup>(٣)</sup> ، «أقلُّ»  
ملازماً للابتداء والإضافة إلى نكرة موصوفة بصفة مغنية عن  
الخبر لازم كونها فعلاً أو ظرفاً ، وقد تُجْعَل خبراً ، ولا بدَّ  
من مطابقة فاعلها للنكرة المضاف إليها ، ويساوى «أقلُّ» المذكورَ  
«قلُّ» رافعاً مجرور «أقلُّ» <sup>(٤)</sup> ، ويتَّصل بـ «قلُّ» ما كافَّة  
عن طلب فاعل فيلزم في غير ضرورة مباشرتها الأفعال . وقد  
يُراد بها حينئذٍ التَّقليل حقيقةً ، وقد يُدلُّ على النفي بـ «قليلٍ»  
و «قليلة» .

(فصل) : مُنِعَتْ <sup>(٥)</sup> التصرُّف أفعال : منها المثبتة في  
نواسخ الابتداء وباب الاستثناء والتعجب وما يليه ، ومنها  
« قلُّ » النافية ، و « تبارك » و « سَقِطَ في يده » ، و « هَدَّكَ مِنْ »

(١) في (س) : وقد يعرفونه .

(٢) سقط من (س) إلى قوله : « على تقدير » التالية .

(٣) سقطت كلمة « أحد » من (ح) .

(٤) في بعض النسخ : رافعاً مثل المجرور ، ومثل له في (شع) بنحو : قل رجل يقول ذلك ،  
ثم قال : والمراد بالمثلية كونه نكرة موصوفاً بمثل ما سبق ذكره ، ودخل في النكرة نحو : قل من يقول  
ذلك كما سبق .

(٥) في (شع) : منعت من التصرف .



رجل «، و «عَمَرْتُكَ اللهُ»، و «كَذَّبُ<sup>(١)</sup>» في الإغراء، و «ينبغي»  
و «يَهِيْطُ»، و «أَهْلُمُ»، و أَهَاءُ وَأَهَاءُ بِمَعْنَى آخُذٌ وَأُعْطَى، و «هَلُمَّ»  
التميميَّة، و «هَاءٌ» و «هَاءٌ» بِمَعْنَى خُذْ، و «عِمَّ صَبَاحاً»،  
و «تَعَلَّمْ» بِمَعْنَى اَعْلَمْ، و فِي زَجْرِ الْخَيْلِ أَقْدِمْ وَاقْدُمْ وَهَبْ  
وَأَرْحِبْ وَهَجِدْ، وَلَيْسَتْ أَصْوَاتاً وَلَا أَسْمَاءُ أَفْعَالٍ لِرَفْعِهَا الضَّمَاثِرُ  
الْبَارِزَةُ، وَاسْتَغْنَى غَالِباً<sup>(٢)</sup> بَتَرَكْ عَنْ «وَذَرَ» و «وَدَعَ»، وَبِالتَّرْكِ  
عَنِ الْوَذْرِ وَالْوَدْعِ، وَرَبَّمَا قِيلَ وَذَعٌ وَوَدَعٌ وَوَذَرَ<sup>(٣)</sup>

(١) روى عن عمر رضى الله عنه «كذب عليكم الحج»، كذب عليكم العمرة، كذب  
عليكم الجهاد، ثلاثة أسفار كذب عليكم «وقد نص جماعة على استعمال «كذب» للإغراء منهم  
أبو عبيدة ويونس والأخفش والأعلم، وفسر «كذب» في الخبر بمعنى: وجب أو الزم، والاسم  
يَعْدُهُ مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، أَوْ مَنْصُوبٌ عَلَى تَضَمُّنِ «كَذَبٍ» مَعْنَى الْأَمْرِ (شع).

(٢) استظهر به على ما نقل من أنه نطق بمصدر «يلذر» و «ويدع» وبالماضى منهما.

(٣) سقطت هذه العبارة الأخيرة من (م، شع) وزاد في (د): ووذرة مرة أخرى.

## ٦٧ - باب الحكاية (١)

إِنْ سُئِلَ بِ «أَيَّ» عَنْ مَذْكُورٍ (٢) مِنْكَرٍ عَاقِلٍ أَوْ غَيْرِهِ  
حَكَى فِيهَا مَطْلَقًا مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ إِعْرَابٍ وَتَأْنِيثٍ وَتَثْنِيَةٍ أَوْ  
جَمْعٍ تَصْحِيحٍ (٣) مُوجُودٍ فِيهِ ، أَوْ صَالِحٍ لَوْصَفِهِ ، وَإِنْ سُئِلَ  
عَنْهُ فِي الْوَقْفِ بِ «مَنْ» فَكَذَلِكَ ، وَلَكِنْ تُشَبَّعُ الْحَرَكَاتُ فِي نَوْنِهَا  
حَالَ الْإِفْرَادِ ، وَتُسَكَّنُ قَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ حَالِ التَّثْنِيَةِ ، وَرَبَّمَا  
سُكِّنَتْ فِي الْإِفْرَادِ ، وَحَرَّكَتْ فِي التَّثْنِيَةِ ، وَقَدْ يَسْتَعْمَلَانِ  
مَعَ غَيْرِ الْمَفْرَدِ (٤) الْمَذْكُورَ اسْتِعْمَالَهُمَا مَعَهُ .

وَلَا يُحْكَى غَالِبًا مَعْرِفَةً إِلَّا الْعِلْمَ غَيْرَ الْمُتَيَقِّنِ نَفْسِي الْإِشْتِرَاكِ  
فِيهِ ، فَيُحْكِيهِ الْحِجَازِيُّونَ مُقَدَّرًا إِعْرَابُهُ بَعْدَ «مَنْ» غَيْرَ مَقْرُونَةٍ  
بِعَاطْفٍ ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ سَائِرُ الْمَعَارِفِ ، وَلَا يُحْكَى فِي الْوَصْلِ  
بِ «مَنْ» ، خِلَافًا لِيُونَسَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ

وَفِي حِكَايَةِ الْعِلْمِ مَعْطُوفًا أَوْ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ خِلَافٌ : مَنْعُهُ  
يُونَسَ ، وَجُوزُهُ غَيْرُهُ ، وَأَسْتَحْسِنُهُ سَيَبُويَه (٥) .

---

(١) وَهِيَ إِيرَادُ لَفْظِ الْمُتَكَلِّمِ كَمَا أوردَهُ . وَالْمَحْكَى إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْقَوْلِ وَقَدْ سَبَقَ ، وَإِمَّا غَيْرَهُ  
وَهُوَ الْمَقْصُودُ هُنَا بِأَيِّ وَبِمَنْ .

(٢) فِي (د) : مَذْكُورٍ عَاقِلٍ .

(٣) فِي (س ، ش) : وَجَمْعٍ تَصْحِيحٍ .

(٤) سَقَطَ لَفْظُ « الْمَفْرَدِ » مِنْ (س) .

(٥) سَقَطَتْ عِبَارَةُ تَفْصِيلِ الْخِلَافِ مِنْ (ش) وَلَكِنَّهُ فِي شَرْحِهِ أَشَارَ إِلَى الْخِلَافِ .

ولا يُحكى موصوفٌ بغير « ابن » مضافاً إلى عَلم (١) ،  
وربّما حُكى الاسمُ دون (٢) سؤال ، وربّما حكى العَلم والمضمّر  
بـ « من » حكاية المنكر ، وربّما قيل ضَرَبَ مَنْ مَنْهُ ،  
ومَنُومَنَا ، لمن قال : ضَرَبَ رجلٌ امرأةً ، ورجلٌ رجلاً . ويقال  
في حكاية التمييز لمن قال : عندي عشرون ، عشرون ماذا ؟  
وعشرون أيّاً ؟ على رأى ، ويحكى المفرد المنسوب إليه حكمٌ  
هو للفظه ، أو يُجرى بوجوه الإعراب اسماً للكلمة أو للفظ (٣) .  
(فصل) (٤) : إن سأل بالهمزة عن مذکور مُنكرٍ اعتقاد  
كونه على ما ذكر أو بخلافه حكاة غالباً ووصل منتهاه ، ولو  
كان صفةً أو معطوفاً في الوقف جوازاً ، بمدّة تُجانس حرّكته  
إن كان متحرّكاً ، أو بياء ساكنة بعد كسرة إن كان  
تنويناً أو نون « إن » ، تلى المحكى توكيداً للبيان ، وربّما وليت  
دون حكاية ما يصحّ به المعنى ، كقول من قيل له : أتفعل ؟ :  
أنا إنيّه ؟ وقد يقال : أَذْهَبْتُوه (٥) ؟ لمن قال : ذهبتُ ،  
وأنا إنيّه (٦) ؟ لمن قال : أنا فاعل ؛ فإن (٧) فصل بين

(١) في (شع) : مضافاً إلى العلم .

(٢) في (د) بغير سؤال .

(٣) سقط من (شع) : اسماً للكلمة أو للفظ .

(٤) المراد بهذا الفصل ذكر حرف الإنكار ، ويأتى في الفصل التالى ذكر حرف التذكّر ، وقد سبق ذكر الحرف اللاحق في الحكاية ، فهذه الأحرف تلحق أواخر الكلم لقصد هذه المعانى .

(٥) في (م) : أَذْهَبُوهُ .

(٦) سقطت العبارة كلها من (م) وذكر بدلا منها : واثنا لمن قال . الخ .

(٧) في (شع) : وإن فصل .

الهمزة والمذكور « تقول » أو نحوه<sup>(١)</sup> ، أو كان السائل واصلاً<sup>(٢)</sup>  
أو غير منكر ولا متعجب لم تلحق هذه الزوائد .

(فصل) : إذا نطق بكلمة متذكّر غير قاصد للوقف وصل  
آخرها بمدة تُجانس حركته إن كان متحرّكاً<sup>(٣)</sup> ، وبياء ساكنة  
بعد كسرة إن كان ساكناً صحيحاً<sup>(٤)</sup> ، ولا تلي هذه الزيادة هاء  
السكت بخلاف زيادة الإنكار<sup>(٥)</sup> .

---

(١) كما لو قيل : قام زيد . فقلت : أتقول زيد ؟ أو اليوم زيد ؟

(٢) فقال : أزيد يا فتى ؟

(٣) فإن عرض للمتكلم قطع اللفظ عن تمامه بسبب عدم ذكره توقف ، فجعلوا هناك  
مدة لينذكر ، وتسمى مدة التذكر ، وهي مثل مدة الإنكار فيقال في قال : قالا ، وفي يقول :  
يقولوا ، وفي من العام : من العامى .

(٤) فيقال في قد : قدى ، وفي ال : الى .

(٥) وذلك أن المنكر قاصد للوقف ، والمتذكر لا يقصده .



## ٦٨ - باب الإخبار

شرط الاسم المخبر عنه<sup>(١)</sup> في هذا الباب إمكان الاستفادة والاستغناء عنه بأجنى<sup>٢</sup> ، وجواز استعماله مرفوعاً مؤخرًا هو أو خلفه المنفصل مثبتاً منوباً عنه بضمير لا يطلبه بالعود شيثان<sup>(٢)</sup> ، وأن يكون بعض ما يوصف به من جملة أو جملتين في حكم جملة واحدة ، وإن كان معطوفاً أو معطوفاً عليه فيشترط اتّحاد العامل حقيقةً أو حكماً ؛ فإن استوفى الشروط<sup>(٣)</sup> أخبر عنه مطلقاً بما يوافقه من «الَّذِي» وفروعه ، وبالألف واللام إن صدرت الجملة التي هو منها بفعلٍ موجبٍ يصاغ منه صلةٌ لهما ، وذلك بتقديم الموصول مبتدأً ، وتأخير الاسم أو خلفه خبراً ، وجعل ما بينهما صلةً عائداً منها<sup>(٤)</sup> إلى الموصول ضميراً يَخْلُفُ الاسمَ في إعرابه الكائن قبل<sup>(٥)</sup> ذكر الموصول .

---

(١) وسماه مخبراً عنه وهو مخبر به توسعاً ، وقيل : يجوز كون عن بمعنى الباء .

(٢) سقطت هذه العبارة من (د) .

(٣) في (س) : الشرط .

(٤) في (س) : منهما .

(٥) اقتصر على هذا في بعض النسخ بضم «قبل» ، وفي (ص) أضاف بالهامش : ذكر الموصول ،

وفي (شع) أشار إلى الزيادة في بعض النسخ .

فإن<sup>(١)</sup> كان الاسم ظرفاً متصرفاً قرن الضمير بـ « فـى »  
إن لم يتوسّع فيه قبل<sup>(٢)</sup> ، فإن<sup>(٣)</sup> كان الموصول الألف واللام ،  
ومرفوع الصلة ضميرٌ لغيرهما وجب إبرازه . وهذا الاستعمال  
جائزٌ فى خبر كان<sup>(٤)</sup> ، لا فى البدل المفرد من متبوعه ، خلافاً  
لقوم . وإن كانت الجملة ذات تنازع فى العمل لم يغيّر<sup>(٥)</sup>  
الترتيب ما لم يكن الموصول الألف واللام ، والمخبر عنه غير  
المتنازع فيه<sup>(٦)</sup> ، فإن كان ذاك قدم المتنازع فيه معمولاً  
لأول المتنازعين ، وإن كان قبل معمولاً<sup>(٧)</sup> للثانى ، وهذا  
أولى من مراعاة الترتيب بجعل خبر أول الموصولين غير خبر  
الثانى<sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) ذكر فى (س) وفى هامش (ص) قبل هذا : « والإخبار عن خبر كان جائز خلافاً  
لمن منع » . ويظهر أنه تكرر لما سيأتى فى بدء الجملة التالية . ولذا وضع بعده فى الهامش الرمز (خ) .  
(٢) فى (ج) : وإن كان الموصول .  
(٣) وردت العبارة الزائدة التى سبقت الإشارة إليها فى هامش (د) فى هذا الموضع على هذا  
النحو : « والإخبار عن خبر كان جائز على ضعف خلافاً لمن منع » .  
(٤) فى (ص) : لم يعتبر .  
(٥) سقط الجار والمجرور « فيه » من (م) وذكرها فى هامش (ص) وعليها رمز (ق) .  
(٦) فى (س) : مفعولاً .  
(٧) فإذا أخبر عن التاء من : ضربت وضربنى زيد ، قيل : الضارب زيدا والضاربة هو  
أنا . وهذا أولى من : الضاربة أنا هو ، والضارب زيد أنا ، لأن الأولى جملة واحدة ،  
والأخرى جملتان .

## ٦٩ - باب التذكير والتأنيث

أصل الاسم التذكير<sup>(١)</sup> ، فاستغنى عن علامة<sup>(٢)</sup> بخلاف التأنيث ، وحكم<sup>(٣)</sup> به لما جهل أمره كابن مسمى به مؤنث ، وأفتقر التأنيث إلى علامة ، وهى<sup>(٤)</sup> فى الاسم المتمكن تاء ظاهرة<sup>(٥)</sup> أو مقدرة ، أو ألف مقصورة أو ممدودة مبدلة همزة ، ويعلم تأنيث ما لم تظهر العلامة فيه بتصغيره ، أو وصفه أو ضميره أو الإشارة إليه أو عدده أو جمعه على مثال يخص المؤنث أو يغلب فيه . وأكثر مجيء التاء لفصل أوصاف المؤنث من أوصاف المذكر ، والآحاد المخلوقة من أجناسها ، وربما فصلت الأسماء الجامدة والآحاد المصنوعة ، وربما لحقت الجنس وفارقت الواحد ، وربما لازمت صفات مشتركة أو خاصة بالمذكر لتأنيث ما وصف بها فى الأصل<sup>(٦)</sup> ، أو تنبيهاً على أن المؤنث أولى بها من المذكر .

(١) وذلك أنه ما من مذكرو لا مؤنث إلا ويقع عليه اسم « شىء » وهو مذكر فى لسانهم . قيل : هذا إذا لم يرد « اللفظ » فإذا أريد بالكلمة « اللفظ » جاز التذكير والتأنيث اسماء كان أو فعلاً أو حرفاً . ( شع ) .

(٢) فى ( م ، شع ) : العلامة .

(٣) هذه العبارة من ( س ، ص ) وأشار إليها فى ( د ) وسقطت من بقية النسخ إلى قوله : إلى علامة .

(٤) فى ( ح ، م ، شع ) : وعلامته .

(٥) كعائشة وقائمة ، وقد نص سيبويه على أن التأنيث بالتاء وقيل : التأنيث بالهاء فأبدلت فى فى الوصل تاء .

(٦) سقطت عبارة : لتأنيث ما وصف ..... من ( شع ) .

وتجىء أيضاً لتأكيد التانيث أو الجمع أو الوحدة  
أو لبيان النسب أو التعريب <sup>(١)</sup> أو المبالغة أو عوضاً من  
محذوف لازم الحذف ، أو معاقب <sup>(٢)</sup> . وتقدر منفصلة ما لم  
يلزم بتقدير حذفها عدم النظر ، والجنس المميز واحده بها  
يؤنثه الحجازيون ، ويدكره التميميون والنجديون .

(فصل) : الغالب في الصفات المختصة بالإناث إن لم  
يقصد بها معنى الفعل ألا تلحقها التاء لتأديتها معنى النسب ،  
أو لتذكير ما وصف بها في الأصل ، أو لأمن اللبس ؛ وربما  
جاءت كذلك صفات مشتركة .

(فصل) : لا تلحق التاء غالباً صفة على مفعال أو مفعِل  
أو مفعَل أو مفعِيل أو فَعُول بمعنى فاعل ، أو فَعِيل بمعنى  
مفعول ، إلا أن يحذف موصوف فَعِيل فتلحقه ، ولشبهه  
بفَعِيل بمعنى فاعل قد يحمل أحدهما على الآخر في اللحاق  
وعدمه ، وربما حمل على فَعِيل في عدم اللحاق فَعَال وفَعِيل ؛  
وصوغ فَعِيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس ، ويجىء  
أيضاً بمعنى مفعَل ومفعِل قليلاً ، وبمعنى مفاعل كثيراً .  
وقد يُذكر المؤنث ، ويؤنث المذكر حملاً على المعنى ،  
ومنه تانيث المخبر عنه لتانيث الخبر .

(١) في (س) : التعريف .

(٢) نحو : زنادقة وفرازة ، الأصل زناديق وفرازين فعاقبت التاء الباء ، ولذا لا يجتمعان ؛



## ٧٠ - باب ألفى التانيث

تعرف المقصورة بوزن حُبْلَى وَحُبَارَى وَشُقَارَى وَسُمَّهَى (١)  
وَفَيْضُوضَى (٢) وَفَوْضُوضَى وَبَرْدَى وَشُعْبَى وَفَرْتَى وَخَوْزَى  
وَخَيْزَى وَخَنْسَرَى وَالْجَفْلَى وَقُرْفَصَا وَإِهْجِيرَى وَهَجِيرَى  
وَحُضِيضَى وَحُضِيضَى (٣) وَخُلِيطَى وَقِطِيٍّ وَمُضْطَكَى (٤)  
وَبُرْحَايَا وَأَرْبُعَاوَى وَأَرْبَعَى (٥) وَهَرَنْوَى وَقَعُولَى وَبَادُولَى  
وَبَادُولَى (٦) وَإِيجَلَى وَسَبْطَرَى وَدِفْقَى (٧) وَحُدْرَى وَعُرْضَى  
وَعِرْضَى (٨) وَعُرْضَى وَرَهْبُوتَى وَحَنْدَقُوقَا (٩) وَدَوْدَرَى وَهَبِيخَى (١٠)  
وَيَهِيرَى وَمُكُورَى وَمَرْقَدَى وَشِفْصِلَى (١١) وَمَرْحِيَّا وَبَرْدَرَايَا وَحَوْلَايَا؛

(١) في (م) : سميهي .

(٢) سقط ما بعد هذا الوزن من بعض النسخ ومن (شع) إلى قوله : ووبرحايا ، وثبت مصححا في هامش (ص ، ح) وعليه الرمز : (ق) .

(٣) سقط من (ح) .

(٤) في (ص) : مضطكا بالالف .

(٥) سقط من (م) .

(٦) سقط هذا الوزن من بعض النسخ وضرب عليه في (ص) ، وثبت في (ح) ، وقال في (شع) : هو موضع لم يبيح غيره .

(٧) في (م) : دفيقي .

(٨) سقط هذان الوزنان من بعض النسخ ، وذكر في (ص) بالالف ، وفي (ح) بالياء .

(٩) في بعض النسخ بالياء ، وقال في (شع) : البصريون ذكروا هذه اللفظة بغير الألف ، وعلى ذلك كلام سيويه ، وذكرها ابن القطاع بالالف ، وفي الصحاح بدونها .

(١٠) في (م) : وهيخي ويهسري . قال في (شع) : والمعروف فيه حذف الألف .

(١١) في (س) : سقصلى . قال في (شع) : وهذا الوزن مما استلركه الزبيدي على سيويه ، وأثبتته ابن القطاع بكسر الشين وفتحها . وهو نبات يلتوى على الشجر .

وبَفَعَلَى أَنْثَى فَعَلَان ، أَوْ مَصْدَرًا ، أَوْ جَمْعًا ؛ وَبِفَعْلَى <sup>(١)</sup>  
 مَصْدَرًا أَوْ جَمْعًا ، فَإِنْ ذَكَرَ مَا سِوَى ذَلِكَ أَوْ لِحَقَّتْهُ التَّاءُ  
 دُونَ نَدْوَرٍ أَوْ صَرْفٍ فَالْفُهِ لِلْإِلْحَاقِ ، فَإِنْ كَانَ فِي صَرْفِهِ  
 لَغْتَانِ ففِي الْفِهِ وَجْهَانِ .

وتعرف الممدودة بوزن حمراء ، وبراكاء <sup>(٢)</sup> ، وسيراء ،  
 وقصاصاء ، وقاصصاء <sup>(٣)</sup> ، وعشوراء ، وحروراء ، وديكساء ،  
 وينابعاء ، وتركضاء ، ونفرجاء ، وكبرياء ، وبرنساء ،  
 وبرناساء <sup>(٤)</sup> ، وقرقصاء <sup>(٥)</sup> وقرقصاء ، وعنصلاء <sup>(٦)</sup>  
 وعنصلاء ، ومشيوخاء ومشيوخاء <sup>(٧)</sup> ، ومزعزاء <sup>(٨)</sup> ،  
 وأربعاء ، وأربعاء ، وأربعاء <sup>(٩)</sup> ، ومزقياء ، وسلخفاء <sup>(١٠)</sup> ،  
 وعقرباء ، وهندباء ، وحوصلاء ، وأرمداء ، وجنفاء ، وخيلاء ،  
 وعاشوراء ، وإهجيراء ، وظرفاء ، وجخادباء ، وكريشاء ، وزكرياء ،  
 وبَعَكُو كَاء ، وخيلاء ، ويشتركان في فَعَلَى وَفَعْلَى وَفَعْلَلَى

- 
- (١) سقطت هذه العبارة من (س) . ومثال المصدر : ذكرى والجمع حجلي وظربي .  
 (٢) في (م) : وبركاء . والبراكاء أن يبركوا بإيلهم ... وبراكاء كل شيء معظمه وشدته .  
 (٣) سقطت من (س) .  
 (٤) سقط من (س) من : ينابعاء إلى : برناساء .  
 (٥) سقط هذا الوزن من بعض النسخ .  
 (٦) بضم العين وفتحها ، وهو البصل البري .  
 (٧) وفي شرح الكافية بالجم ، وفسره بالاختلاط .  
 (٨) بتشديد الزاي ، وحكى فيه القصر فيكون مشتركاً .  
 (٩) ذكر في (شع) وزنين فقط ، ثم ذكر الثالث عند الشرح .  
 (١٠) سقط ما بعده من (د ، س ، م ، شع) . وذكر في هامش (ص ، ح) وعليه الرمز (ق)  
 إلى قوله : (ويشتركان) .

وَفِعْلَى وَفَوْعَى وَفَعْلَى وَفَعْلَى وَفَاعُولَى <sup>(١)</sup> وَإِفْعِلَى <sup>(٢)</sup>  
وَفِعْلَى <sup>(٣)</sup> وَفَعْلُولَى <sup>(٤)</sup> وَفَعْلَى وَفَعْلَى وَأَفْعَلَى وَيُفَاعَلَى  
وَفُعَالِلَى ، وَأَمَّا فُعْلَاءَ وَفُعْلَاءَ وَفُعْلَاءَ <sup>(٥)</sup> فَمَلْحَقَاتُ بَقَرُطَاسٍ وَفُرْنَاسٍ  
وَطِرْمَاحٍ .

---

(١) في بعض النسخ بالألف . ومثاله : باذولى وعاشوراء .

(٢) اهجيرى واجريى وسمع فيهما المد .

(٣) قال أبو بكر الصولى : ومن الطير الزمجي والزمكى بالمد والقصر .

(٤) سقط هذا الوزن والأوزان الأربعة التالية من ( س ) وجاء بالألف في بعض النسخ ،

ومنه فوضوضى ويعكوكاء .

(٥) لم يذكر هذا الوزن في ( د ، س ، م ، شع ) ، وذكر ضمن ما استدرك في هامش ( ص ، ح ) ،

وأشار إليه في ( شع ) عند الشرح وقال : إن المصنف عده منها في غير هذا الكتاب وجعل منه زمكاء  
للطائر .

## ٧١ - باب المقصور والممدود<sup>(١)</sup>

كلُّ معتلٍّ الآخر فتح ما قبل آخر نظيره الصحيح لزوماً  
أو غلبةً فقصره مقيس ، كاسم مفعول غير الثلاثي<sup>(٢)</sup> ،  
ومصدر فعل اللازم ، والمفعَل والمِفْعَل مراداً به الآلة ، وجمع  
فُعْلة وفِعْلة والفُعْلى أنثى الأفعَل ، فإن لزم قبل آخر نظيره  
الصحيح ألفٌ أو غلب فمدّه مقيس كمصدر ما أوله همزة  
وَصَل ، ومُوازن فعَّال ، وتَفْعَال ، ومِفْعَال صفةٌ ، وواحدٍ  
أَفْعِلةٌ ، وما لم يكن كذلك فمأخذ قصره ومدّه على السَّماع .

---

(١) في (د) : باب المقصورة والممدودة . قال في (شع) : المراد من هذا الباب ذكر ما يعرف  
به المقصور القياسي وغيره ، والممدود القياسي وغيره ، وقد سبق تعريفهما في أول الكتاب .  
(٢) في (د ، م ، شع) : كاسم مفعول ما زاد على ثلاثة أحرف .



## ٧٢ - باب التقاء الساكنين

لا يلتقي ساكنان في الوصل المَحْض إلا وأولهما حرف لين ، وثانيهما مدغم متَّصل لفظاً أو حكماً ؛ وربما فُرَّ من ذلك بجعلِ همزةٍ مفتوحة بدلَ الألف ، فإن لم يكن الثاني مدغماً متَّصلاً حذف الأول إن كان ممدوداً ، أو نون تو كيد خفيفة ، أو نون «لن» غالباً ، فإن كان غيرهنَّ حُرَّك ، إلا أن يكون الثاني آخر كلمةٍ فيحرك هو ما لم يكن تنويناً فيحرك الأول . وربما حذف الأول إن كان تنويناً ، وأُثبت إن كان ألفاً . ويتعيَّن الإثبات إن أُوثر الإبدال على التَّسهيل في نحو : آغلام فعل ؟ وربما ثبت الممدود قبل المدغم المنفصل وقبل الساكن العارض تحريكه . وأصل ما حرك منهما الكسر ، ويعدل عنه تخفيفاً ، أو جبراً ، أو إتباعاً ، أو ردّاً للأصل ، أو تجنباً للبس ، أو حملاً على نظير ، أو إيثاراً للتَّجانُس .

( فصل ) : تفتح نون « مِنْ » مع حرف التعريف وشبهه<sup>(١)</sup> ، وربما حُذفت ، وتُكسر مع غيره غالباً<sup>(٢)</sup> ، والكسر

---

(١) في (م) : أو شبهه .

(٢) في (م) مطلقاً ، وقد سقط من (شع) لفظ : « غالباً » .

معه<sup>(١)</sup> أقل من الفتح مع غيره ، وتكسرُ نونُ «عن» مطلقاً ، وربما ضُمَّت مع حرف التعريف ، وربما حذفت<sup>(٢)</sup> . وتُضم الواوُ المفتوحُ ما قبلها إن كانت للجمع ، وإلا كسرت ، وقد ترد بالعكس ، وربما فتحت ، وتُحذف<sup>(٣)</sup> نون «لكن» للضرورة<sup>(٤)</sup> .

(فصل) : استصحب بنو تميم إدغام الفعل المضعف اللام الساكنها جزماً أو وقفاً في غير «أفعل» تعجباً ، والتزموا فتح المدغم فيه في «هلم» مطلقاً ، وفي غيرها قبل هاء غائبة ، وضمه في المضموم الفاء قبل هاء غائب ، وربما كسر ، وقد يُفتح على رأى ، ولا يُضم قبل ساكن ، بل يُكسر ، وقد يُفتح . وإن لم يتصل بشيء ممّا ذكر فُتح أو كُسر أو أُتبع حركة الفاء ، وفكّ الحجازيون كلّ ذلك إلا «هلم» ، والتزم غير «بكر» الفكّ قبل تاء الضمير وأخويه<sup>(٥)</sup> ، وحذف أول الوثيلين عند ذلك لغةً سليمة .

(١) أى مع حرف التعريف .

(٢) في (س) : وربما فتحت . وقد سقطت العبارة من (د ، م ، شع) وثبتت في (ص ، ح) وعليها رمز (خ) والقياس يميز الحكم .

(٣) في (د) : وحذفت .

(٤) في (د) : ضرورة . وقال في (شع) : ثبت هذا في نسخة عايها . خطه ، ومنه :

فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

(٥) في (د) : ونونيه المرفوعين ، وذكر في (شع) أن هذا ثبت في نسخة عليها خطه .

### ٧٣ - باب النَّسَب<sup>(١)</sup>

يجعل حرف<sup>(٢)</sup> إعراب المنسوب إليه ياءً مشددة تلي كسرةً ، ويُحذف لها عجزُ المركَّب غير المضاف ، وصدر المضاف إن تعرّف بالثاني تحقيقاً أو تقديرًا ، وإلا فعجزه ، وقد يُحذف صدره خوف اللبس ، وقد يفعل ذلك بـ «بَعْلَبِكَ» ونحوه ، ولا يُقاس عليه الجملة ، خلافاً للجرمي ، ويُحذف الآخر إن كان تاءً تأنيث ، أو زيادتى تصحيح ، أو شبيهتيهما ، أو ياءً منقوص غير ثلاثي<sup>(٣)</sup> ، أو<sup>(٤)</sup> مشددة بعد أكثر من حرفين ، أو ألفاً<sup>(٥)</sup> للتأنيث رابعة أو فوقها مطلقاً<sup>(٥)</sup> ، أو واوًا تلي مضموما ثالثا فصاعدا ، أو حرف لين مع نون تسقط للإضافة . ويقلب واوا ماتليه ياءُ النسب من ألف ثالثة أو رابعة لغير تأنيث ، أو همزة أُبدلت من ألف التأنيث ، وفي همزة غيرها تلي ألفاً وجهان ، : أجودُهما في الأصلية التصحيح ، وربّما حُذفت الألفُ الرابعةُ كائنة لغير التأنيث ،

(١) قال سيبويه : باب الإضافة ، وهو باب النسبة .

(٢) سقط من (شع) لفظ : « حرف » .

(٣) في (شع) : أو ياء مشددة .

(٤) في (د ، شع) : أو ألف .

(٥) سقطت من (شع) .

وَقُلِبْتُ كَائِنَةً لَهُ (١) فِيمَا يَسْكُنُ (٢) ثَانِيهِ . وَقَدْ تَزَادَ  
أَلْفٌ قَبْلَ بَدَلِهَا وَبَدَلَ الرَّابِعَةِ الَّتِي لِلْإِلْحَاقِ . وَلَا تُقْلَبُ أَلْفُ  
«مَعْلَى» وَنَحْوُهُ مِنَ الْمُضَاعَفِ (٣) الْعَيْنِ ، خِلَافًا لِيُونُسَ .

وَالنَّسَبُ إِلَى شَجٍّ (٤) وَ«حَيٍّ» وَ«عَلَى» (٥) وَ«تَحِيَّةٌ»  
وَنَحْوُهُنَّ كَالنَّسَبِ إِلَى «فَتَى» ، وَيَفْتَحُ وَيَصْحَحُ ثَانِي نَحْوِ  
«حَيٍّ» وَشَدَّ نَحْوِ «حَيٍّ» (٦) وَ«أُمِّيٍّ» (٧) . وَقَدْ يَعْمَلُ  
نَحْوِ «قَاضٍ» وَ«مَرْمَى» مَعَامَلَةَ «شَجٍّ» وَ«عَلَى» . وَيُحَذَفُ  
أَيْضًا لِيَاءُ النَّسَبِ مَا يَلِيهِ الْمَكْسُورُ لِأَجْلِهَا مِنْ يَاءٍ (٨)  
مَكْسُورَةٍ مَدْغَمٍ فِيهَا مَا لَمْ يَنْفَصِلْ (٩) ، وَقَدْ يَبْنَى مِنْ جِزْعَى  
الْمَرْكَبِ «فَعَلَلٌ» بِفَاءٍ كُلُّ مِنْهُمَا وَعَيْنُهُ ، فَإِنْ أَعْتَلَتْ عَيْنُ  
الثَّانِي كَمَلِ الْبِنَاءُ بِلَامِهِ أَوْ بِلَامِ الْأَوَّلِ وَنَسَبَ إِلَيْهِ ، وَرَبَّمَا  
نُسِبَ إِلَيْهِمَا مَعًا مُزَالًا تَرْكِيبُهُمَا ، أَوْ صِيغًا عَلَى زَنَةِ وَاحِدَةٍ ،  
أَوْ شَبَّهَا بِهِ فَعُومِلَا مَعَامَلَتَهُ (١٠)

(١) سَقَطَتْ مِنْ (د) .

(٢) فِي (س ، م ، شَع) : سَكَنَ .

(٣) فِي (د) : الْمُضَاعَفُ ، وَفِي (س) : الْمُضَاعَفَةُ .

(٤) فِي (م) : شَجَّ ، وَفِي (شَع) : سَحَ .

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (م ، شَع) . وَأَشَارَ فِي (شَع) إِلَى ثُبُوتِ «عَلَى» فِي بَعْضِ النُّسخِ .

(٦) فِي (شَع) : وَشَدَّحِي . ثُمَّ قَالَ : ذَكَرَ سِيبَوَيْهِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي حَيٍّ حَيَوَى ، وَكَذَا كَلَّ  
شَيْءٌ آخِرُهُ هَكَذَا ، وَحَكَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : حَيٍّ وَلِيٍّ .

(٧) سَقَطَتْ مِنْ (شَع) .

(٨) سَقَطَتْ مِنْ (شَع) .

(٩) سَقَطَتْ عِبَارَةٌ : «مَا لَمْ يَنْفَصِلْ» مِنْ (د ، شَع) .

(١٠) سَقَطَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ مِنْ (شَع) .



(فصل) : يقال في «فُعَيْلة»<sup>(١)</sup> «فُعَلَى» ، وفي «فَعَيْلة» وفَعُولَة «فَعَلَى»<sup>(٢)</sup> ما لم يضاعفن<sup>(٣)</sup> ، أو تُعَدَم الشهرة ، أو تعتلَّ عين «فَعُولَة» و «فَعَيْلة» أو «فُعَيْلة»<sup>(٤)</sup> صحيحة اللّام . وقد يقال فُعَلَى وفَعَلَى في فُعَيْل وفَعِيل صحيحتي اللّام ، ولا يقاس عليه ، و «فَعُولَة» المعتلّ اللّام كالصّحيحها لا كـ «فَعُول» خلافاً للمبرّد في المسألتين .

وتُفْتَح غالباً عينُ الثلاثي المكسورة ، وقد يفعل ذلك بنحو «تَغْلِب» ، وفي القياس عليه خلاف<sup>(٥)</sup> . والمنسوب إلى «إِرْمِينِيَة» «أَرْمَنِي» ، وفي معاملة دهليز ونحوه معاملته نظر<sup>(٦)</sup> ، ولا يغيّر نحو «جندل» .

(فصل) : لا يجبر في النّسب من المحذوف ألفاء أو العين إلّا المعتلّ اللّام ، وأمّا<sup>(٧)</sup> المحذوفها فيجبر بردها إن كان معتلّ العين ، وكذا الصّحيحها إن جبر بردها في التثنية والجمع بالألف والتّاء ، وإلّا فوجهان . وتُفْتَح عين المجبور

(١) في (ج) : فعيلي .

(٢) زاد في بعض النسخ : وفعل بضم الفاء .

(٣) في (ج) : ما لم يضاعف .

(٤) سقط من بعض النسخ .

(٥) قال في (شع) : ثبت هذا في نسخة عليها خطه ، وبين النحويين خلاف كثير حول

هذه المسألة .

(٦) في بعض النسخ : خلاف موضع نظر ، وقد سقطت العبارة كلها من (شع) .

(٧) في (م) : فأما .

غير المضاعف مطلقاً ، خلافاً للأخفش في تسكين ما أصله السكون ، وإن جُبر ما فيه همزة <sup>(١)</sup> الوصل حذفت <sup>(٢)</sup> ، وإن لم يُجبر لم تُحذف <sup>(٣)</sup> ، وإن كان حرف لين آخر الثنائي <sup>(٤)</sup> الذي لم يُعلم له ثالث <sup>(٥)</sup> ضَعَف ، وإن كان ألفاً جعل ضعفها همزة .

(فصل) : تبدل همزة ياء نحو «سقاية» و «حوّلايا» ، وقد تُجعل واوا <sup>(٦)</sup> ، وفي نحو «غاية» ثلاثة أوجه : أجودها الهمز <sup>(٧)</sup> ، ولا يغير ما لامه ياء أو واو من الثلاثي الصحيح العين الساكنها باتفاق إن كان مجرداً ، وإن <sup>(٨)</sup> أنث بالتاء عومل معاملة منقوص ثلاثي إن كان ياء <sup>(٩)</sup> وفاقاً ليونس ، لا إن كان واوا <sup>(١٠)</sup> ، وفاقاً لغيره <sup>(١١)</sup> . والنسب

(١) في بعض النسخ : ذو همزة الوصل .

(٢) سقطت من (س) .

(٣) في بعض النسخ : «ولا فلا» . وقال في (شع) : سقط هذا من بعض النسخ ، وثبت في نسخة البهاء الرقي .

(٤) في (ح ، م) : الثاني .

(٥) في (م) : ثلاثي .

(٦) قال في (شع) : ثبت هذا في نسخة البهاء الرقي ، وهو صحيح فيقال : سقاوى وحولاوى .

(٧) سقطت هذه العبارة من (م) ونبه في (شع) إلى أنها ثبتت في نسخة البهاء الرقي .

(٨) في (س) : وإن لم .

(٩) في (س) : يائيا .

(١٠) في (س) : واويا .

(١١) فيقال في غزوة : غزوى بسكون عينه ، قال في (شع) : وفي نسخة البهاء الرقي ، وأشار إلى هذا في هامش (د) : « وإن أنث بالتاء فكذلك ، خلافاً ليونس في فتح عينه وقلب يائه واوا » .

إلى «أخت» ونظائرها كالنَّسب إلى مذكَّراتها، خلافاً ليونس  
في إيلاء ياء النسب التاء . وتقول في «فم» ومن اسمه «فو  
زيد» : فمى وفموى ، وفي «أبنم» : ابنمى وأبنى  
وبنوى .

وينسب إلى الجمع بلفظ واحده إن أستعمل ، وإلاَّ  
فبلفظه . وربَّما نسب إلى ذى الواحد بلفظه لشبهه بواحد (١)  
في الوزن وصَلاحية الجَمْع (٢) . وحكم اسم الجمع والجمع  
الغالب والمسمَّى به حُكْمُ الواحد ، وذو الواحد الشاذُّ كذى  
الواحد القياسي ، لا كالمهمل الواحد ، خلافاً لأبي زيد .

ويُلْتزَم (٣) فتحُ عينِ «تَمَرَات» و«أَرْضِينَ» ونحوهما ،  
وكسْرُ فاءِ «سَنِين» ونحوه ، إن كُنَّ أَعْلَاماً ، وقد يرد  
الجمع المسمَّى به إلى الواحد إن أُمِنَ اللَّبْس (٤) ، وما غيَّر  
في النسب تغييراً لم يذكر ، أو سلم مما ذكر أطراده لم يُقَسَّ  
عليه .

(فصل) (٥) : قد تلحق ياء النسب (٦) أسماء أبعاض

---

(١) في بعض النسخ : بواحدة .

(٢) سقطت هذه العبارة من (ج ، م ، شع) وأشار في (شع) إلى أنها ثبتت في نسخة عليها  
خط المصنف .

(٣) في (د ، س ، شع) : ويلزم .

(٤) قال في (شع) : ثبت هذا في نسخة عليها خطه . ومثاله : الفرهودى بالضم في النسب إلى  
الفرأهيد .

(٥) سقط لفظ الفصل من (ج) .

(٦) سقطت من (س) .

الجسد مبنية على فُعال ، أو مَزِيداً في آخرها ألف ونون  
للدلالة على عِظَمِهَا ، وتلحق أيضاً فارقة بين الواحد وجنسه ،  
وعلاوة للمبالغة ، وزائدة لازمة وغير لازمة . ويستغنى عنها  
غالباً بصوغ «فَعَّال» <sup>(١)</sup> من لفظ المنسوب إليه إن قصد الاحتراف  
والمعالجة <sup>(٢)</sup> ، وبصَوْغ «فَاعِل» إن قصد صاحب الشيء ،  
وقد يُقام أحدهما مقام الآخر ، وغيرهما مقامهما . وقد يعوّض  
من إحدى ياءى النسب ألف قبل اللّام ، وشد اجتماعهما ،  
وفتحوا تاء «تهام» لخفاء العوض <sup>(٣)</sup> .

---

(١) في (د، م، شع) : بفعال .

(٢) سقطت من (س، شع) .

(٣) سقطت هذه العبارة كلها من (م) ، وفي (س) : بخفاء العوض . قال في (شع) : والقياس  
ألا تفتح بل تبقى على كسرها ، ولكنهم فتحوها ليظهر التعويض فأصله : تهامة ، وردوه إلى : تهم ،  
ثم عوضت الألف من إحدى ياءى النسب .



٧٤ - باب أمثلة الجمع وما يتعلق به مما لم يسبق ذكره

كل اسم دلَّ على أكثر من اثنين <sup>(١)</sup> ، ولا واحد له من لفظه فهو جمع واحد مقدَّر إن كان على وزنٍ خاصٍّ بالجمع أو غالب فيه ، وإلاَّ فهو اسم جمع ، فإن كان له واحد يوافقُه في أصل اللَّفظ دون الهيئة ، وفي الدلالة عند عطف أمثاله عليه فهو جمع ، ما لم يُخالف الأوزان الآتي ذكرها ، أو يساو الواحد دون قبح في خبره ووصفه والنسب إليه ، أو يمتز من واحده بنزع ياء النسب ، أو تاء التَّأنيث مع غلبة التذكير ، فإن كان كذلك فهو اسم جمع ، أو اسم جنس <sup>(٢)</sup> لا جمع ، خلافاً للأخفش في « ركب » ونحوه <sup>(٣)</sup> ، وللفرَّاء في كلِّ ماله واحد موافق في أصل اللَّفظ ، ومن الواقع على جمع <sup>(٤)</sup> ما يقع على الواحد ، فإن لم يُثنَّ فليس بجمع ، وإن ثنَّى فهو جمع مقدَّر تغييره على رأى ، والأصحَّ كونه اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير .

---

(١) في (د) : اسمين .

(٢) سقط من (س ، ح) .

(٣) سقط من (س) .

(٤) في (ص) : جميع .

( فصل ) : تكسير <sup>(١)</sup> الواحد الممتاز بالتاء محفوظ  
استغناءً <sup>(٢)</sup> بتجريده في الكثرة ، وبتصحيحه في القلة <sup>(٣)</sup> ،  
وهي من ثلاثة إلى عشرة ، وأمثلتها : «أفعل» ، «أفعال» ،  
«أفعله» ، ومنها «فعله» ، لا من أسماء الجمع ، خلافاً لابن  
السراج ، وليس منها فُعل وفِعل وفِعله ، خلافاً للفراء ، بل  
هنَّ وسائر الأمثلة الآتي ذكرها لجمع الكثرة .

وربما استغنى بما لإحداهما عما <sup>(٤)</sup> للأخرى وضعاً أو  
استعمالاً اتكالا على قرينة .

وما حُذِف في الأفراد من الأصول رُدَّ في التكسير ما لم  
يبق على ثلاثة فيُكسر على لفظه ، ويغنى غالباً التصحيح عن  
تكسير الخماسي الأصول ، وموازن «مفعول» ، والمشدّد  
العين من الصّفات غير ثلاثي <sup>(٥)</sup> ، والمزيد أوله ميم مضمومة  
إلا مفعلاً ، ومفعلاً يخصّ المؤنث . واستغنى بمذكر التصحيح في  
بعض الثلاثي صفة لمذكر عاقل ، وبمؤنثه فيما لم يكسر من  
أسم ما لم يعقل مذكراً ، وقد يفعل ذلك به <sup>(٦)</sup> ثابتاً تكسيـره ،

(١) في (د) : تكثير .

(٢) سقطت من (س) .

(٣) سقطت هذه العبارة من (شع) .

(٤) في (ص ، م) : عن ما .

(٥) سقط هذا القيد من بعض النسخ ، وقال في (شع) : إنه ثبت في نسخة عليها خطه .

ومثاله نحو : شرايين وشرابات وقالوا في جبار ودجال ، جبابرة ودجاجلة .

(٦) في بعض النسخ : وقد يفعل به ذلك .

وَيَكْثُرُ فِي صِفَاتِهِ مَطْلَقاً ، وَلَيْسَ مَطْرُداً فِي اسْمِهِ الْخَماسِيّ  
فَصَاعِداً ، مَا لَمْ يَكُنْ مُصَدِّراً ذَا هَمْزَةٍ وَصِلَ ، خِلَافاً لِلْفَرَاءِ ،  
وَشَذَّ نَحْوُ : رَمْضَانَاتٍ وَشَوَّالَاتٍ<sup>(١)</sup> .

(فصل) : « أَفْعَل » لَاسِمٌ عَلَى « فَعَل » صَحِيحُ الْعَيْنِ أَوْ  
مُؤَنَّثٌ بِلاَ عِلَامَةٍ رِبَاعِيٌّ بِمَدَّةٍ ثَالِثَةٍ ، وَيَحْفَظُ فِي « فَعَل »  
مَطْلَقاً ، وَفِي « فَعَل » ، وَ « فُعَل » وَ « فَعْل » وَ « فُعْل »  
وَفِعَلٌ وَفَعْلَةٌ وَفِعْلَةٌ أَسْمَاءٌ ، وَفِي نَحْوِ عَبْدٍ وَسَيْفٍ وَثُوبٍ وَطِحَالٍ  
وَعِنَانٍ<sup>(٢)</sup> وَمَكَانٍ وَجَنِينٍ وَأَنْبُوبٍ<sup>(٣)</sup> ، وَلَيْسَ التَّائِيثُ  
مُصَحَّحاً لِأَطْرَادِهِ ، فِي « فَعَل » ، خِلَافاً لِيُونُسَ ، وَلَا فِي فِعْلٍ  
وَلَا فِي<sup>(٤)</sup> « فَعْل » ، وَمَا بَيْنَهُمَا ، خِلَافاً لِلْفَرَاءِ .

(فصل) : « أَفْعَال » لَاسِمٌ ثَلَاثِيٌّ لَمْ يَطْرُدْ فِيهِ « أَفْعَل » ،  
وَقَلٌّ فِي « فَعْل » مَعْتَلٌّ الْعَيْنِ ، وَنَدَرٌ فِي « فَعْل » ، وَلِزْمٌ فِي  
« فِعْل » ، وَغَلَبٌ فِي نَحْوِ : مُدَيٍّ وَلَبَبٍ وَنَمْرٍ وَعَنْبٍ وَعَضْدٍ  
وَطَنْبٍ وَفُلُوٍّ وَعَدُوٍّ ؛ وَيَحْفَظُ فِي « فَعْل » صَحِيحُ الْعَيْنِ ،  
وَلَيْسَ مُقَيِّساً فِيمَا فَاءُهُ هَمْزَةٌ أَوْ واوٌ ، خِلَافاً لِلْفَرَاءِ ،  
وَيَحْفَظُ أَيْضاً فِي « فَعِيل » بِمَعْنَى « فَاعِل » وَ « فَعَال » وَ « فَعْلَةٌ  
وَ « فُعْلَةٌ » وَنَحْوِ : شَعْفَةٍ وَفَيْقَةٍ وَنَمِرَةٍ وَجِلْفٍ ، وَنِضْوَةٍ

(١) إِذْ كَسَرُوهُمَا عَلَى أَرْمُضَةٍ وَشَوَائِلٍ . وَقَدْ سَقَطَ هَذَا الْحُكْمُ مِنْ بَعْضِ النُّسخِ .

(٢)، (٣) سَقَطَا مِنْ (شع) .

(٤) فِي بَعْضِ النُّسخِ : وَلَا فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ .

وَحُرٌّ وَخَلَقَ وَجُنُبٌ فِي لُغَةٍ مِنْ جَمْعِهِ ، وَيَقْظُ وَنَكَدَ وَكُوُودٌ  
وَقِمَاطٌ وَغُثَاءٌ وَخَرِيدَةٌ وَمَيْتٌ وَمَيْتَةٌ وَجَاهِلٌ وَوَادٌ وَذَوُوتَةٌ وَأَغِيدٌ  
وَقَحْطَانِي .

(فصل) : « أَفْعَلَةٌ » <sup>(١)</sup> لاسم مذكّر رباعيّ بمدّة ثلاثة ،  
فإن كانت ألفاً شدّ غيره فيه معتلّ اللّام ، أو مضاعفاً على «فَعَالٍ»  
أو «فِعَالٍ» ، ويحفظ في نحو شحيح ونجى ونجد ووَهْيٍ ،  
وسدّ ، وسدّ ، وقُدْح ، وقِنّ ، وخال ، وقفا <sup>(٢)</sup> ، وجائر ، وناجية <sup>(٣)</sup> ،  
وظنين ، ونضيضة <sup>(٤)</sup> وعي <sup>(٥)</sup> وحزة <sup>(٦)</sup> وعيل ،  
وعُقَاب <sup>(٧)</sup> ، وأدحى ، ورمضان ، وخوّان لربيع الأوّل .  
ويحفظ « فَعْلَةٌ » في « فَعِيلٍ » و « فَعْلٍ » و « فَعَلٍ » <sup>(٨)</sup> ،  
و « فُعَالٍ » و « فُعَالٍ » و « فِعْلٍ » <sup>(٩)</sup>

(فصل) : من أمثلة جمع الكثرة <sup>(١٠)</sup> « فُعْلٌ » وهو لأفْعَلٍ

(١) في (م) : أفعية .

(٢) في (ص) : وقفى .

(٣) في (ص) وناحية بالحاء المهملة ، وبالجيم الناقصة السريعة وتجمع على أنجية .

(٤) في (س) : ونضيفه بالفاء . والنضيضة المطر القليل .

(٥) في (س) : وغنى .

(٦) في (س) : وحرة بالمهلتين ، وفي جميع النسخ بالجيم والزاي « حزة » ولم يرد في  
القاموس في حزة إلا جزز وجزائر وفيه أحزة بالمهملة جمع حز وحزة ، وأحزة جمع خرز كصرده  
وهو ذكر الأرنب

(٧) في (شع) : عتاب .

(٨) سقط هذا الوزن من بعض النسخ ومثاله : فتي وفتية .

(٩) هكذا جاء ضبطه في (ص ، ح) ومثل له في (شع) بشيخ وشيخة وثور وثيرة ، ثم

قال : وقالوا للذي دون السيد في المرتبة : الثنيان بالضم والثني بضم التاء وكسرهما . وفي القاموس :  
الثنيان والثني والثني جمعه : ثنية .

(١٠) سقطت من (ب) .



وفعلاء<sup>(١)</sup> وصفين متقابلين أو منفردين لمانع في الخلقة ،  
فإن كان المانع الاستعمال خاصة<sup>(٢)</sup> ففُعْل فيه محفوظ ،  
ويجوز في الشُّعر إن صَحَّت لأمه أن تُضمَّ عينه مالم تعتلَّ أو  
تضاعف ؛ ويحفظ أيضا في « فَعِيل » و « فَعُول » معتلَّ اللام  
صحيحَي العين ؛ وفي نحو سَقَف وورد وخَوَّار وخَوَّارة ونموم  
وعميمة وبازل وعائذ وحاج وأسد وأظَل وبدنة ، وكثر في نحو دار  
وقارة ، وندر في زُعْبوب<sup>(٣)</sup> .

ومنها « فُعْل » ولا يكون لمعتل اللام ، وهو مَقْيُس في « فَعُول »  
لا بمعنى مفعول ، وفي « فَعِيل » اسماً ، و « فَعَال » و « فِعال »  
اسمين غير مضاعفين<sup>(٤)</sup> ، وندر عُنَّ ووُطُط . ويحفظ  
في « فَعْل » و « فَعِل » و « فَعِيلَة » مطلقا ، وفي « فَعِيل » و « فاعِل »  
و « فَعَل »<sup>(٥)</sup> و « فَعَال » و « فِعال » و « فَعِيلَة » أوصافا ،  
وفي « فُعال » و « فَعَلَة » و « فِعل » أسماء<sup>(٦)</sup> ، ويجب في غير  
الضرورة<sup>(٧)</sup> تسكين عينه إن كانت واوا ، ويجوز إن لم

(١) في (ب) : لأفعل فعلاء .

(٢) سقطت من (شع) .

(٣) في (ب) : زُعْبوب ، وفي (م ، شع) : رُعْبوب . وفي القاموس : الزُعْبوب بالضم  
الليثم القصير كالأزعب جمعه زُعْب بالضم شاذ .

(٤) في (س) : غير مضافين ، وقال في (شع) : ثبت هذا في نسخة البهاء الرقي وغيره .

(٥) سقط من (شع) .

(٦) قال في (شع) : سقط هذا من بعض النسخ .

(٧) في (شع) : في غير ضرورة .

تَكُنْهَا ولم تضاعف ، وربما سكنت مع التضعيف ، فإن كانت ياءً كسرت الفاء عند التسكين .

ومنها ( فَعَلَ ) وهو « لَفْعَلَة » و « فُعْلَة » اسمين ، و « لِلْفُعْلَى » أنثى « الأفعل » ، ويحفظ <sup>(١)</sup> في نحو الرؤيا ونوبة ، ولا يقاس عليهما ، خلافاً للفراء . ويحفظ أيضاً في فُعْلَة <sup>(٢)</sup> وصفا ، ونحو تُخَمَة ونُفَسَاء وظُبَة وعَجَاية وقرية وحلية وعدو <sup>(٣)</sup> ، وأطرد عند بعض بني تميم <sup>(٤)</sup> و كلب في المضاعف المجموع على « فَعَلَ » . ومنها « فَعَلَ » وهو « لِفْعَلَة » أسما تاماً ، ويحفظ في « فِعْلَى » اسما ، ونحو « ضيعة » ولا يقاس عليهما ، خلافاً للفراء . ويحفظ باتِّفاق في « فِعْلَة » واحد « فِعْل » ، والمعوض من لاه « تاء » ، وفي نحو معدة ، وقَشَع وهضبة وقامة وهدم وصورة وذربة وعدو وحِدَاة ، وألحق المبرد بفُعْلَة وفِعْلَة « فُعْلَا » و « فِعْلَا » مؤنثين ، ولا يكون « فِعْل » ولا « فِعَال » لما فاؤه ياءٌ إلا ما ندر كـ « يعار » <sup>(٥)</sup> .

(فصل) : من أمثلة الكثرة « فِعَال » ، وهو لـ « فَعَلَ » غير اليائى العين ، و « لِفْعَلَة » <sup>(٦)</sup> مطلقاً ، و « لِفْعَل » أسماً غير مضاعف

(١) في (د) : ويحفظ أيضاً .

(٢) في بعض النسخ : في نحو فعلة .

(٣) قال في (شع) : ثبت هذا في نسخة ابرق وغيره ، وسقط من بعض النسخ .

(٤) في بعض النسخ : عند بعض تميم .

(٥) في (س) : كيعان ، وفي (م) : كعيار ، وفي (شع) : إلا ما شذ كيغار .

(٦) قال في (شع) : ثبت هذا في نسخة الرقي وغيره . واحترز به من نحو : سبيح وسبيح .

ولا معتل اللّام ، وَلَفَعْلَة ولاسم على « فَعَلَ » أو « فُعِلَ »  
 ما لم يكن كمُدَى أو حوت ، ولو وصف صحيح اللّام (١)  
 على « فعيل » أو « فعيلة » (٢) بمعنى فاعل وفاعلة ، أو على  
 « فَعْلَان » أو « فُعْلَان » أو « فَعْلَى » أو « فَعْلَانَة أو فُعْلَانَة » ، ولم  
 يُجَاوَزْ في نحو طويل وطويلة إِلَّا للتصحيح (٣) .

ويحفظ في « فُعُول » و « فَعْلَة » و « فَعِلَ » و « فَعْلَة » (٤)  
 و « فَعَالَة » ، وفي وصف على « فاعل » ، أو « فاعلة » أو « فُعِلَ » أو  
 « فَعَال » أو « فَعَال » أو « فَعِيل » أو « أَفْعَل » أو « فَعْلَاء »  
 أو « فَعِيل » بمعنى « مفعول » ، وفي اسم على « فَعْلَة » (٥)  
 أو « فَعَلَ » أو « فُعِلَ » أو « فَعْلَان » أو « فَعِيل » أو « فَعَلَ » أو  
 « فَعِلَ » (٦) ، وندر في يائي العين أو ألفاء ، وفي أَيْصِر وحداءة  
 وقنينة ، ويشاركه « فُعُول » قياساً في اسم على « فَعَلَ » ليس  
 عينه واوا أو على « فَعَلَ » أو « فَعَلَ » غير مضاعف ، أو « فَعَلَ » ،  
 وسماعا في « فاعل » وصفاً غير مضاعف ولا معتل العين ، وفي نحو  
 فُسْل وفوج وساق وبدرة وشُعْبَة وقُنَّة ، وشذوذاً في نحو ظريف

(١) في (شع) : صحيح العين .

(٢) في (م) : أوفعية .

(٣) في (د) : إلا إلى التصحيح .

(٤) سقط هذا الوزن من (س) .

(٥) سقط هذا الوزن والوزنان التاليان من (شع) وأمثلتها : برمة وبرام ، وربع ورباع

وجمد وجماد .

(٦) سقط من بعض النسخ ، وقال في (شع) : ثبت هذا في نسخة عليها خطه .

ومثاله : رخل ، وهو الأنثى من ولد الضأن جميعه : رخال .

وَأَسِينَةَ وَحُصَّ وَآنِسَةَ <sup>(١)</sup> ، وانفرد مقيساً بنحو كبد وبيت  
ومسموعاً بنحو نُؤَى وطلل <sup>(٢)</sup> وعناق وسماء وهرابة ،  
وفاق «فعالاً» في «فعل» و «فعل» المخالف مُدْيَا ، وفاقه «فعال»  
في «فعل» غير المضاعف ، وشاركه شدوذاً في نحو ضيف ، وقد  
تلحقهما التاء ، وقد يستغنى عنهما بـ «فعليل» و «فعال» ، والأصح  
أنهما مثالا تكسير لا اسما جمع ، فإن ذُكِرَ «فعليل» كغزى  
فهو أسم جمع .

(فصل) : من أمثلة الكثرة «فعل» ، وهو لـ «فاعل»  
و «فاعلة» وصفين ، وشاركه «فعال» قياساً في المذكر ،  
وسماعاً في المؤنث ، ويقلان في المعتل اللام ، ونَدَرَا في سخل <sup>(٣)</sup>  
ونُفَسَاء ، و «فعل» في نحو أعزل وسَرُوءٍ <sup>(٤)</sup> وخريدة ،  
و «فعال» في حَكَم ، وحفيظ .

ومنها «فعلة» لـ «فاعل» وصفا مذكراً صحيح اللام ، ويقل  
فيما لا يعقل ، ونَدَر في نحو : خبيث وسيد وبرّ وخير  
وأجوق ودَنِغ <sup>(٥)</sup> .

(١) في بعض النسخ : وأنيسة ، وفي القاموس : جارية آنسة طيبة النفس وفي (شع) : أنيسة  
جمعوها شدوذاً على أنوس .

(٢) قال في (شع) : هذا إن لم يكن فيه تصحيف فيكون جمعهما على نُؤَى وطاول .

(٣) في (م) : سنحل . والسنحل الرجل الضعيف جمعه سُخْل وسُخَال .

(٤) في (س) بالشين المعجمة .

(٥) سقطت من (م ، شع) ، وفي (س) : ذنغ بالمعجمات وفي هامش (د) :

رجل دمنغ ككتف جمعه دمنغة محرّكة ولم يتعرض الشراح لهذه اللفظة .

وفي القاموس : ذنغ بالنون والغين المعجمة ككتف يجمع على دنغة محرّكة . وهم سفلة الناس  
وأراذلهم .



ومنها «فَعَلَةٌ» لـ «فاعل» وصفاً لمذكر عاقل معتل اللام، وندر  
في نحو : غَوِيَّ وعريان وعدوَّ وهادر ورذَى وباز .

ومنها «فَعَلَةٌ» لاسم صحيح اللام على «فَعْلٌ» كثيراً ،  
وعلى «فَعْلٌ» «وَفِعْلٌ» قليلاً ، وندر في نحو : عُلج ، ووقعة ، وهادر .  
ومنها «فَعَلَى» لـ «فمَعِيل» بمعنى مُمَات أو مُوجَع ، ويُحْمَل  
عليه مادلٌّ على ذلك من «فَعِيل» و «فَعِلٌ»<sup>(١)</sup> و «فَعْلَان» ،  
و «فَيَعِلٌ» و «أَفْعَلٌ» و «فاعل» ، وندر في كَيْس  
وذرب<sup>(٢)</sup> وجَلْد .

ومنها فَعَلَى لِحَجَلٍ وظَرْبان ، ومنها «فُعْلَاءٌ» لـ «فمَعِيل»  
وصفاً لمذكر عاقل بمعنى «فاعل» أو «مُفْعِلٌ» أو «مُفَاعِلٌ» ، وحمل  
عليه خليفة وما دلَّ على سَجِيَّة<sup>(٣)</sup> حمدٍ أَوْذَمٌ من «فُعَالٌ»  
أو «فاعل» ، فإن ضوعف «فَعِيلٌ» المذكور أو اعتلَّت لامه لزمه  
«أَفْعْلَاءٌ» إلا ما ندر . وندر «فُعْلَاءٌ»<sup>(٤)</sup> في رسول وودود  
وحدث ، وفي نحو سفيهة وأسير ، وسمح ، وخِلْم . ويحفظ  
«أَفْعْلَاءٌ» في نحو نصيب ، وصديق ، وظنين ، وهين ، وقز ،  
وندر في صديقة .

(١) في (س) : وفعل . ومثاله : زمن وزمني .

(٢) في (د، م) : في نحو : كيس وجمعه كيسي .

(٣) زاد بعده في (س) : أومدح .

(٤) في (م) : وندر أفعلاء في نحو رسول .

ومنها «فِعْلَان» لاسم على «فَعَلَ» أو «فُعَال» أو «فَعَلَ» مطلقا ، أو «فُعَل» واوياً العين ، ويحفظ في اسم على «فِعَلَ» أو «فِعَال» أو «فُعَال» أو «فُعُول» أو «فُعِيل» أو «فَاعِل» أو «فِعْلَة» (١) أو «فَعَلَ» أو «فَعْلَة» ، وفي وصف على «فَعَلَ» أو «فُعَال» ، ونذر في كروان ، وفلتان ، وضيْفَنٌ .

ومنها «فُعْلَان» لاسم على «فُعِيل» أو «فَعَلَ» صحيح العين ، أو «فَعَلَ» أو «فِعَلَ» ، ويحفظ في «فاعل» و «أفعل فعلاء» ، ونحو حوار ، وزقاق ، وثني ، وقعيد ، وجدع ، ودحل (٢) .  
ومنها «فَوَاعِل» لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل ممّا ثانيه ألف زائدة ، أو واو غير ملاحقة بخماسي ، ويفصل عينه من لامه ياءٌ إن انفصلا في الإفراد ، وشذَّ نحو (٣) : دواخن وحوايج (٤) ، وفوارس ، ونواكس (٥) .

ومنها «فَعَالِي» لاسم على «فَعْلَاء» أو «فَعْلَى» أو «فَعْلَى» ، ولوصف على «فُعْلَى» (٦) لا أنثى «أفعل» ، أو على «فُعْلَان»

(١) زاد بعده في (د) : أوفعلة بضم الفاء .

(٢) في بعض النسخ : رخل وجمعها في القاموس رخلان بكسر الراء ، وأما دحل بالدال والحاء المهملتين وبفتح الدال وضمهما فيجمع على دحلان ، وفي بعض النسخ بالحاء المعجمة وهولا يوافق هذا الوزن . وقد اضطربت هذه العبارة في (س) .

(٣) سقطت من (شع) .

(٤) في (م) : هوايج .

(٥) سقطت من بعض النسخ ، وقال في (شع) : ثبت في نسخة البهاء الرقي وغيرها ، وهو جمع ناكس .

(٦) في (م) : فعلا .

أو «فَعَلَى» ، ويحفظ في نحو<sup>(١)</sup> حبط ، ويتيم ، وأيم ، وطاهر ،  
وعذراء ، ومهرى ، وشاة رئيس<sup>(٢)</sup> ؛ و «فُعَالَى» في وصف على  
«فَعْلَان» أو «فَعَلَى» راجح<sup>(٣)</sup> ، وفي غير يتيم ، من نحو قديم ،  
وأسير مستغنى به ، وفي غير ذلك مستغنى عنه .

ويغنى الفَعَالِي عن الفَعَالَى جوازا في فُعَلَى وماقبلها ، ونحو :  
عذراء ومهرى ، ولزوما في نحو : حذرية<sup>(٤)</sup> وسعلاة  
وعرقوة والمأق<sup>(٥)</sup> ، وفيما حذف أول زائديه من نحو :  
حبنتى ، وعفرتى ، وعدولى ، وقهوباة ، وبُلْهَنِيَّة ، وقلنسوة ،  
وحُبَارَى ، وندر في أهل ، وعشرين ، وليلة ، وكِيكة .  
ومنها «فَعَالَى» لثلاثي ساكن العين زائد آخره ياء مشددة<sup>(٦)</sup>  
لا لتجديد نسب<sup>(٧)</sup> ، ولنحو علباء ، وقُوبَاء ، وحَوَلَايَا ،  
ويحفظ في نحو صحراء ، وعذراء ، وإنسان وظُرَبَان<sup>(٨)</sup> .

ومنها «فَعَالِيل» لـ «فَعِيلَة» ، لابل معنى «مفعولة» ، ولنحو  
شَمَال ، وجُرَايِض ، وقَرِيْثَاء ، وبرَاكَاء ، وجَلُولَاء ، وحُبَارَى ،

---

(١) سقطت من بعض النسخ .

(٢) في (م) : ورئيس .

(٣) أى المضموم الفاء راجح على مفتوحها في نحو سكران وسكرى .

(٤) بالحاء المهملة والذال المعجمة ، وهى القطعة الغليظة من الأرض ، والأكمة الغليظة  
جمعها حذارى بكسر الراء ، وقد وردت في بعض النسخ بالحاء المعجمة والذال المهملة .

(٥) في (شع) : وأثافى .

(٦) في (د) : ياء زائدة .

(٧) في (شع) : لالتحديد نسب ، بالحاء المهملة ، وفي بقية النسخ بالجريم المعجمة .

(٨) في (س) : وضربان .

وحزابية ، إن حذف ما زيد بعد لاميها<sup>(١)</sup> ، و«فُعولة» ،  
و«فَعالة» و«فِعالَة» و«فُعالة» أسماء ، وإن خلون من التاء مع  
انتفاء التذكير حفظ فيهن ، وأحقهن به «فَعول» ، وقد يثبت  
له و«فَعَال» و«فَعِيل»<sup>(٢)</sup> مذكرات ، وقد يثبت ل«فَعِيل»  
و«فَعيلة» بمعنى «مفعول» و«مفعولة» ، ولنحو ضَرَّة ،  
وظِنَّة ، وأمرأة هَمَّة<sup>(٣)</sup> ، وحرَّة .

(فصل) : غير «فواعل»<sup>(٤)</sup> و«فعايل» من المساويهما في  
البنية لكل مازاد على ثلاثة أحرف ، لابمدة ثانية ، ولا بهمزة  
«أفعل فعلاء» ، مستعملة أو مقدرة ، ولا بعلامة تأنيث  
رابعة ، ولا بألف ونون يضارعان ألفي فعلاء فيما لم يشد ،  
ولا يفك<sup>(٥)</sup> المضعف اللام في هذا الجمع إن لم يفك<sup>(٦)</sup>  
في الإفراد مطلقاً ، خلافاً لمستثنى<sup>(٧)</sup> ما كان ملحقا ، ومارابعه  
حرف لين زائد<sup>(٨)</sup> غير مدغم فيه إدغاماً أصلياً فصل في هذا  
الجمع ثالثه من آخره بياء ساكنة<sup>(٩)</sup> ، وقد يعاقبها هاء التأنيث .

(١) في (شع) : إن حذف ما بعد لاميها .

(٢) في (م) : ولفعيل مذكرات .

(٣) سقطت هذه العبارة من (ب ، م ، شع) وصححها في (ص ، ح) .

(٤) في بعض النسخ : غير فعايل وفواعل .

(٥) في (م) : ولا يذكر .

(٦) في (م) : إن لم يذكر .

(٧) في بعض النسخ : مستثنى — بدون ياء .

(٨) سقطت من (شع) ، وأشار عند الشرح بثبوتها في بعض النسخ .

(٩) نحو : بهلول وسربال وقنديل ، ونحو جديل تصغير جدول .



ويحذف من (١) ذوات الزوائد (٢) ما يتعذر ببقائه أحد  
المثاليين (٣) ، فإن تآتى بحذف بعض وإبقاء بعض ، أبقى ماله مزية  
في المعنى أو اللفظ ، وما لا يغني حذفه عن حذف غيره ، فإن  
ثبت التكافؤ فالحذف مخير ، وميم مُقَعَّنَسِس ونحوه أولى بالبقاء  
من الملحق (٤) ، خلافا للمبرّد .

ولا يعامل «أنفعال» و «أفتعال» معاملة «فعال» في تكسير  
ولا تصغير ، خلافاً للمازني ، وإن تعذر أحد المثاليين ببعض الأصول  
حذف خامسها مطلقاً ، ورابعها إن وافق بعض الزوائد لفظاً أو  
مخرجاً ، ولا يعامل بذلك ما قبل الرابع ، خلافاً للكوفيين والأخفش .  
ولا يستبقى دون شذوذ في هذا الجمع مع أربعة أصول زائد إلا أن  
يكون حرف لين رابعاً ، وجائز أن يعوّض مما حذف ياء ساكنة  
قبل آخر ما لم يستحقها لغير تعويض ، وقد تعوّض هاء التانيث  
من ألفه الخامسة ، وهي أحقُّ بما حذف منه ياء النسب ،  
وتلحق لغير تعويض العجمي كثيراً (٥) ، وغيره قليلاً .

(فصل) : تجوز مماثلة ما مائل «مفاعيل» لـ «مفاعل» ،  
وكذلك العكس (٦) في غير «فواعل» ما لم يشذ كسوابيغ ،

(١) في (س) : في .

(٢) في (م) : الزائد .

(٣) وهما موازيا فعالل وفعاليل .

(٤) فيقال مقاعس ، وهو مذهب سيويه ، والمبرد يقول : قعاس .

(٥) كموازيج وموازجة .

(٦) في (شع) : وكذا العكس ، فيقال في درهم وصيرف درهم وصيارف أودراهم  
وصياريف .

ورد غيرُه من مماثل «مفاعل» المعتل الآخر إلى مماثلة «فعالي»  
جائز ، ولا يفتح هو ولا مماثل «مفاعيل» بما لم يفتح واحده ،  
ولا يختم بحرف لين ليس في الواحد هو ولا ما أبدل منه ،  
وما ورد بخلاف ذلك فهو في الأصل لواحد قياسي مهمل أو  
مستعمل قليلا .

وقد يكون للمعنى اسمان ، فيُجمع أحدهما على ما يستحقه  
الآخر ، ولا يقتصر في ذلك على السماع ، وفاقاً (١) للفراء ، وربما  
قدر تجريد المزيد فيه فعومل معاملة المجرد.

( فصل ) : من أسماء (٢) الجمع مالا واحد له من لفظه ،  
وما له واحد ، فمن ذلك . «فعل» لنحو راكب ، وعائد ،  
ونائحة ، وتمرّة ، وآلة ، وزنجي ، و «فُعلة» لنحو راجل ، وكمء ؛  
و «فعل» لنحو خادم ، ورائح ، وغائب ، وناشئة ، وأديم ،  
وبعيد ، وعمود ، وإهاب ، وحلقة ، وشجرة ، وفاقه ، وحبشي .  
ومنها «فُعلة» لنحو صاحب ، وفاره ، وأخ . ومنها «فعل»  
لنحو : نَبَقه ، وَلَبَنه ، وظربان . ومنها «فعليل» المذكّر لنحو  
ضأن ، ويد ، ومعر ، وغاز ، وجريدة ، وسفينة . ومنها «فَعْلَاء»  
لنحو قصبة ، وحلِفة ، وطرفاء ، وشيء . ومنها «مَفْعُولاء»  
لنحو بعل ، وشيخ ، وعلج ، وكبير ، وأتان . ومنها «فعل»

(١) في (م) : بخلاف الفراء .

(٢) في (م) : من أمثلة الجمع .

لنحو سُمْرَة ، وعبد . ومنها « مفعلة » لنحو عبد ، وسيف ،  
وشيوخ<sup>(١)</sup> ، وأسد . ومنها ما يوحد بالتاء من « فعال » و « فِعال »  
و « فُعَال » و « فَعَلَى » و « فَعِلَى » و « فُعَلَى » وغير ذلك .  
ومنها « فعالة » لنحو صاحب ، وقريب ، وجمل<sup>(٢)</sup> . ومنها  
« فعالة » لنحو جَمَل ، و « فَعْلَان » لنحو مَرَجَانَة وصِنُو .  
وأقربها من الاطراد الموحد بالتاء اسماً لمخلوقٍ مُبايناً لـ « فُعَلَى »  
و « فُعَلَى »<sup>(٣)</sup> وشبههما ، وأغربها أَرَوَى ، وبَلَصُوص ، وعُرَاعِر .  
(فصل) : يجمع العلم المرتجل والمنقول من غير اسم  
جامد مستقر له جمعٌ جمعٌ مُوازنه أو مقاربه من جوامد أسماء<sup>(٤)</sup>  
الأجناس الموافقة له في تذكيرٍ وتأنيث ، ولا يتجاوز<sup>(٥)</sup>  
بالمنقول من جامد مستقر له جمعٌ ما كان له ، فإن لم يستقر له  
جمعٌ عُومِلَ معاملة ما استقر له جمعٌ من أشبه الأسماء به .  
ويُستغنى عن التثنية والجمع بخلف في نحو « سيبويه »  
و « بُعَلَبَك » ، وباتفاق في الجملة وشبهها ، بأن يضاف إليه  
« ذو أو ذات » مثني أو مجموعاً ، وكذلك المُعَرَّب بإعراب المثني  
والمجموع على حده ، إلا ماندر كائنين وأثنانين<sup>(٦)</sup> . ويُتَحِيلُ

(١) سقط من (م) : وشيوخ . وفي (ص) : لنحو سيف وشيوخ وعبد وأسد .

(٢) سقط من (م) : وجمل ، وسقطت العبارة كلها من (شع) .

(٣) سقط هذا الوزن من (س) .

(٤) في (شع) : من جوامد الأسماء .

(٥) في (شع) : ولم يتجاوز .

(٦) قال في (شع) : ثبت هذا الاستثناء في نسخة عليها خطه .

لما أُوهم جمعه في وجه يلحقه بنظير . ويستغنى بتثنية المضاف  
وجمعه عن تثنية المضاف إليه وجمعه ، وكذا ما ليس فيه  
التباس من أسماء الأجناس .

ولا يقال في ابن كذا <sup>(١)</sup> وأخى كذا ، وذى <sup>(٢)</sup> كذا ،  
مما لا يعقل إلا بنات كذا ، وأخوات كذا ، وذوات كذا ،  
وقد يُجمع المضاف والمضاف إليه من الكنى ، وإن كان المضاف  
إليه أباً أو أمّاً استغنى بجمعه <sup>(٣)</sup> غالباً على مثال «مفاعل» أو  
«مفاعلة» ، أو بالواو والنون <sup>(٤)</sup> ، وقد يجمع بالالف والتاء .

( فصل ) : يُجمع <sup>(٥)</sup> اسم الجمع وجمع التكسير غير  
الموازن «مفاعل» أو «مفاعيل» أو «فَعَلَة» أو «فُعَلَة»  
لما يشنّيان له <sup>(٦)</sup> ، جمع شبيهيهما <sup>(٧)</sup> من مثل الآحاد ،  
وربّما جمع جمع <sup>(٨)</sup> تصحيح موازن «مفاعل» أو «أفعل»  
بالالف والتاء ، والواو والنون ، وقد يجمع «أفعال» و «أفعلة» ،  
بالالف والتاء ، <sup>(٩)</sup> و «فُعَل» بالواو والنون ، ويستغنى <sup>(١٠)</sup>

(١ ، ٢) في (شع) : أو أخى كذا أو ذى كذا .

(٣) في بعض النسخ : استغنى غالباً بجمعه .

(٤) في (س) : أو يجمع بالواو والنون .

(٥) في (ج ، ح ، ص ، م) : يكسر .

(٦) سقط هذا الحكم من بعض النسخ . وفسره في (شع) بأنهما يجمعان لقصد المعنى المراد  
عند تثنيتهما وهو اختلاف النوع .

(٧) في بعض النسخ : شبههما .

(٨) سقط من بعض النسخ : جمع تصحيح .

(٩) كأبناء وأبنوات وأعطية وأعطيات .

(١٠) في (م) : وقد يستغنى .



بلفظ الواحد عن الجمع مع الألف واللام<sup>(١)</sup> والنفي وشبهه<sup>(٢)</sup>  
كثيراً ، ودون ذلك<sup>(٣)</sup> قليلاً ، فإن أُضيفَ إليه العدد أوقصد  
معنى التثنية تطابق اللفظ والمعنى<sup>(٤)</sup> غالباً .

- 
- (١) كفولهم : أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض .  
(٢) النفي نحو : ما قام أحد إلا زيد ، وشبهه نحو : هل قام أحد إلا زيد ؟  
(٣) أى دون الثلاثة المذكورة نحو : « علمت نفس » ، و « ثمرة خير من جرادة : أى  
كل نفس وكل ثمرة .  
(٤) فيقال : ثلاثة رجال ، لا ثلاثة رجل .

## ٧٥ - باب التصغير (١)

يَصْغُرُ الاسمُ المتَّصِلُ (٢) الخالي من التَّوْغُّلِ في شبه الحرف ،  
ومن صَيَغِ (٣) التصغير وشبهها ، ومنافاة معناه ، بضمَّ أوله  
وفتحِ ثانيه ، وزيادة ياء ساكنة بعده ، يحذف لها أول  
ياءين ولياها ، ويقلب ياءً ما وليها من واوٍ وجوبا إن سكنت أو  
اعتلت أو كانت لاماً ، واختياراً إن تحرَّكت لفظاً في أفراد  
وتكسير ، ولم تكن لاما .

ويُجْعَلُ المفتوحُ للتَّصْغِيرِ واواً وجوباً إن كان منقلباً عنها ،  
أو ألفاً زائدة أو مجهولة الأصل أو بدل همزة تلي همزة ، وجوازاً  
مرجوحاً إن كان ياءً أو منقلباً عنها . وللمجموع (٤) على مثال  
« مفاعل » أو « مفاعيل » من هذا الجعل الواجب ما للمصغر ،  
ويكسر ما ولي ياء التَّصْغِيرِ غير آخر ولا متَّصِلٌ بهاء التَّأْنِيثِ أو اسم  
مُنزَّلٌ منزلتها ، أو ألف التَّأْنِيثِ أو الألف قبلها ، أو ألف « أفعال » (٥)

---

(١) ويقال أيضاً : التحقير : ويكون لمعان : تحقير شأن الشيء أو ذاته أو تقليل كميته وزمانه  
ومسافته ومنزلته . وقيل : يأتي للتعظيم .

(٢) سقطت من ( د ، س ، شع ) .

(٣) في ( م ) : ومن صيغة .

(٤) في ( شع ) : وللجمع

(٥) فيفتح المتصل بهذا كله نحو : ثمرة في ثمرة ، وبعيلبك في بعيلبك ، وحبيلي في حبلي ،  
وحميراء في حمراء ، وأحيمال في أحمال .

جمعاً أو مفرداً<sup>(١)</sup> ، أو ألف ونون مزيديتين<sup>(٢)</sup> لم يُعلم<sup>(٣)</sup> جمعُ ماهما فيه على « فعالين » دون شذوذٍ إلا في حالٍ لا يصغرُ فيها .

ويتوصل إلى مثال « فَعِيلٌ » في الثنائي بردّ ما حذِف منه إن كان منقوصاً<sup>(٤)</sup> ، وإلا فإلحاقه بدم أولى من إلحاقه بأف<sup>(٥)</sup> ، ولا اعتداد بما فيه من هاء تانيث أو تائه .

وتُزال ألف الوصل ممّا هي فيه ، وإن تأتى « فَعِيلٌ » بما بقى من منقوص لم يردّ إلى أصله ، وما شذ<sup>(٦)</sup> رده لم يُقس عليه ، خلافاً لأبي عمرو .

ويتوصل إلى مثال « فَعِيلٌ »<sup>(٧)</sup> أو « فَعِيلٌ » فيما يكسر على مثال « مفاعل » أو « مفاعيل » بما تُوصل إليهما فيه ، وللحذف فيه<sup>(٨)</sup> من الترجيح والتخيير ماله في التفسير . إلا أن هاء التانيث ، وألفه الممدودة ، وياء النسب ، والألف والنون المزيديتين بعد أربعة أحرف فصاعداً لا يُحذفن في التصغير

(١) سقط لفظ « جمعاً » من (م) وفي بعض النسخ : جمعاً وإفراداً ، وقال في (شع) : ثبت قوله : جمعاً أو مفرداً في نسخة الرقي .

(٢) في (م) زائدتين .

(٣) في (د) ما لم يعلم .

(٤) المراد بالمنقوص هنا ما نقص منه حرف كعدة وسنة ويد .

(٥) أي ولا يكن منقوصاً بل هو ثنائي بالوضع كمن وعن .

(٦) في (د) : وما يشذ .

(٧) سقطت من (ج) وفي بعض النسخ : فعيل .

(٨) أي في التصغير . وقد سبق طبت « فيه » من بعض النسخ .

ولا يعتدُّ بهنَّ ، وتُحذف واو جُلُولاء وشبهها ، خلافاً للمبرِّد ، ونحو<sup>(١)</sup> :  
ثلاثين مطلقاً ، وظريفين علماً ، ملحق بجلولاء .

(فصل ) : يرد إلى أصله في التَّصغير والتَّكسير على مثال  
«مفاعل» أو «مفاعيل» أو «أفعال» أو «أفعلة» أو «فعال» ذوالبدال  
الكائن آخرًا مطلقاً ، فإن لم يكن آخرًا فيشترط كونه<sup>(٢)</sup>  
حرف لين بدل غير<sup>(٣)</sup> همزة تلي همزة .

وما ورد بخلاف ذلك فمن مادة أخرى<sup>(٤)</sup> ، أو شاذ ،  
ولا تُغيَّر تاء مُتَّعِد ومُتَّسِر<sup>(٥)</sup> ونحوهما ، خلافاً لقوم . وإن صُغِرَ  
ذو القلب أو كُسِر فعلى لفظه لا أصله .

(فصل ) : تلحق تاء التَّأْنِيث في تصغير مالم يشذَّ من مؤنَّثٍ  
بلا علامة ، ثلاثيٍّ أو رباعيٍّ بمدَّة<sup>(٦)</sup> قبل لام معتلَّة<sup>(٧)</sup> ، إن لم  
يكن مصدرًا<sup>(٨)</sup> في الأصل ، ولا اسم جنس مذكَّر الأصل .  
ولا اعتبار في العلم بما نُقِل عنه من تذكير أو تأنِيث ، خلافاً لابن  
الأنباري ، ولا تلحق دون شذوذ غير مذكَّر إلَّا ما حذف منه ألف

---

(١) سقطت هذه العبارة كلها من بعض النسخ ، ونبه في (شع) إلى أنها ثبتت في نسخة البهاء  
الرقى ، وجاءت في (د) قبل الخلاف .

(٢) في (د) : فيشترط في رده إلى أصله كونه .. الخ .

(٣) سقط لفظ «غير» من (د) .

(٤) زاد بعدهذا في (م) : أو تغيَّر تاء .

(٥) في (د) : ولا متسر .

(٦) في (س) : فمده .

(٧) نحو سماء أصله سماء فإذا صغر قيل : سمية .

(٨) في (س ، وج) : إن لم يكن اسم جنس ،



التأنيث (١) خامسة أو سادسة ، ولا تُحذف الممدودة فيعوض منها ، خلافاً لابن الأنباري . وتُحذف تاء ما سمي به مذكر من بنت ونحوه بلا عوض .

(فصل) : تُصَغَّرُ أَسْمَاءُ الْجُمُوعِ وَجُمُوعُ الْقِلَّةِ ، وَلَا يَصْغُرُ جَمْعُ كَثْرَةٍ تَصْغِيرُ مُشَاكِلِهِ مِنَ الْآحَادِ خِلَافاً لِلْكَوْفِيِّينَ ، بَلْ مَعَ الرَّدِّ إِلَى تَكْسِيرِ قِلَّةٍ (٢) أَوْ تَصْحِيحِ مَفْرَدٍ (٣) الْمَذْكُورِ (٤) إِنْ كَانَ لِمَذْكُورٍ عَاقِلٍ مُطْلَقاً (٥) ، وَإِلَّا فَجَمْعُ تَصْحِيحِ الْإِنَاثِ مُطْلَقاً . وَإِنْ كَانَ جَمْعاً مَكْسِراً عَلَى وَاحِدٍ مَهْمَلٍ وَلَهُ وَاحِدٌ مُسْتَعْمَلٌ رَدٌّ إِلَيْهِ لَا إِلَى الْمَهْمَلِ الْقِيَاسِيِّ (٦) ، خِلَافاً لِأَبِي زَيْدٍ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَاحِدٌ مُسْتَعْمَلٌ رَدٌّ إِلَى الْمَهْمَلِ الْقِيَاسِيِّ ، وَعُومِلَ مَعَامِلَةٌ مُسْتَعْمَلٌ ، وَسَرِيَّيلُ فِي سِرَاوِيلِ أَجُودٍ مِنْ سُرِّيَّالَاتٍ ، وَيُقَالُ فِي رَكْبٍ وَسَفَرٍ رَكِيبٌ وَسَفِيرٌ ، لَارُويَكْبُونُ ، وَمُسَيْفَرُونَ (٧) ، خِلَافاً لِأَبِي الْحَسَنِ .

(فصل) : قَدْ يُسْتَغْنَى بِمَصْغَرٍ عَنْ مَكْبَرٍ ، وَبِتَصْغِيرٍ مَهْمَلٍ عَنْ تَصْغِيرٍ مُسْتَعْمَلٍ ، وَبِتَصْغِيرٍ أَحَدِ الْمُتَرَادِفِينَ عَنْ تَصْغِيرٍ

---

(١) فِي (د ، شَع) : أَلْفٌ تَأْنِيثٌ .

(٢) فِي (م) : غَلَّةٌ .

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ج ، د ، ص ، م) كَلِمَةٌ : « مَفْرَدٌ » .

(٤) فِي (ج ، د ، س ، شَع) : الذَّكَورُ

(٥) أَيْ سِوَاءَ أَكَّانِ الْمَفْرَدِ يَجْمَعُ مَكْبَرُهُ بِالْوَاوِ وَالزَّوْنِ أَمْ لَا ، وَسِوَاءَ أَكَّانِ لَهُ جَمْعُ قِلَّةٍ

أَمْ لَا ، فَيُقَالُ فِي زَيْدٍ مِثْلًا : زَيْدُونَ ، وَفِي غُلَمَانٍ : غُلِيمُونَ .

(٦) سَقَطَ مِنْ (م) : « لَا إِلَى » ، وَمِنْ (شَع) : لَا إِلَى الْمَهْمَلِ الْقِيَاسِيِّ .

(٧) فِي (س) : وَلَا مُسَيْفَرُونَ .

الآخر ، ويطرّد ذلك فيهما جوازاً إن جمعهما أصل واحد ،  
وقد يكون للاسم تصغيران : قياسيّ وشاذ .

(فصل) : لا يصغر من غير المتمكّن إلّا « ذا » و « الَّذِي »  
وفروعهما الآتي ذكرها ، فيقال : « ذِيَا » و « تِيَا » و « الذِيَا »  
و « اللَّتِيَا » و « ذِيَان » و « تِيَان » و « اللَّذِيَان » و « اللَّتِيَان »<sup>(١)</sup> ،  
و « أَلِيَا » و « أَلِيَاء » و « اللَّذِيُون » و « اللَّذِيُون » في « الَّذِينَ »<sup>(٢)</sup>  
و اللَّتِيَات <sup>(٣)</sup> و « اللَّوَيْتَا » في اللَّاتِي ، و اللَّوِيَاء و اللَّوِيُون في اللَّائِي  
و اللَّائِينَ ، فوافقت المتمكّن بزيادة الياء ثلاثة <sup>(٤)</sup> بعد فتحة ،  
وخالفته بترك الأول على حاله وزيادة ألف <sup>(٥)</sup> عوضاً منه <sup>(٦)</sup> .  
وأصل « ذِيَا » و « تِيَا » « ذِيَا » و « تِيَا » فحذف الياء  
الأولى ، ولهما و « لَأَلِيَا » و « أَلِيَاء » <sup>(٧)</sup> من التنبيه <sup>(٨)</sup>  
والخطاب مالهَنّ في التكبير <sup>(٩)</sup> ، وضمّ لام « اللَّذِيَا » ،  
و « اللَّتِيَا » لغية <sup>(١٠)</sup> .

(١) في (م) : واللياء واللياء .

(٢) في (د ، ص ، م) : في اللذين .

(٣) في (م) : واللتيان . وبعدها في (ص) : أو اللَّوَيْتَا

(٤) في (م) : ثلاثة .

(٥) في (س ، شع) : الألف .

(٦) سقط هذا من بعض النسخ - ونبه في (شع) إلى أنه ثبت في نسخة البهاء الرقي ، ووضحه

بقوله : والضمير للضم الحاصل بالتصغير .

(٧) في بعض النسخ : ولأوليا وأولياء .

(٨) في (س) : التثنية .

(٩) في (س) : التكثير .

(١٠) في (م) : لغة . وقد حكى ما الأنخفش في الأوسط بسماعا : (شع) .

(فصل) : تصغير الترخيم جَعْلُ المزيد فيه مجرداً معطًى ما يليقُ به من « فَعِيل » أو « فَعِيْعِل »<sup>(١)</sup> ، ولا يَخْصُّ الأعلام خلافاً للفرَّاء ، ولا يستغنى « فُعَيْل » عن هاء التَّأْنِيثِ إِنْ كَانَ لِمَوْثِّ<sup>(٢)</sup> ، ولا يَمْتَنِعُ صَرْفُهُ إِنْ كَانَ لِمَذْكَرٍ<sup>(٣)</sup> ، وقد يحذف لهذا التصغير أصلٌ يُشَبِّه الزائد<sup>(٤)</sup> .

---

(١) في (د) : أو فَعِيْعِل . وقد سمي بتصغير الترخيم لأن في حذف الزائد تسهيل الكلمة بتقليل لفظها وهو معنى الترخيم لغة .

(٢) فيقال في تصغير سعاد وحمراء وحبلى لمؤنثات : سعيدة وحميرة وحبيلى ، أما لو سمي بها مذكر فلا تدخل التاء ، وكذا صفات المؤنث الحالية من التاء كطامث وضامر ونصفاء يقال فيها : طميث وضمير ونصيف .

(٣) فيقال في تصغير أحمد تصغير ترخيم : حُمَيْدٌ مصروفاً .

(٤) نحو : .بريه وسميع في إبراهيم وإسماعيل .

## ٧٦ - باب التصريف

التصريف<sup>(١)</sup> عِلْمٌ يَتَعَلَّقُ بِبُنْيَةِ الْكَلِمَةِ<sup>(٢)</sup> وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك . ومتعلقه من الكلم الأسماء المتمكنة ، والأفعال المتصرفة ، ولها الأصالة فيه<sup>(٣)</sup> ، وماليس بعضه زائداً سمي<sup>(٤)</sup> مجرداً ، ولا يتجاوز خمسة أحرف إن كان اسماً ، ولا أربعة إن كان فعلاً ، ولا ينقصان عن ثلاثة ، والمزيد فيه<sup>(٥)</sup> إن كان اسماً لم يتجاوز<sup>(٦)</sup> سبعة<sup>(٧)</sup> إلا بهاء التانيث ، أو زيادتي التثنية ، أو التصحيح<sup>(٨)</sup> ، أو النسب ، وإن كان فعلاً لم يتجاوز ستة إلا بحرف التنفيس أوتاء التانيث أونون التوكيد .

( فصل ) : الاسم الثلاثي المجرد مفتوح الأول ، ساكن الثاني أو مفتوحه أو مكسوره أو مضمومه ، ومكسور الأول ساكن الثاني أو مفتوحه أو مكسوره ، ومضموم الأول ساكن الثاني أو مفتوحه أو مضمومه ، ونذر مكسوره . والرباعي المجرد

(١) في (س) : هو علم ، وفي (ج ، م) : وهو علم .

(٢) أي صيغتها . قال في (شع) : والأولى أن يقال : علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية

الكلم التي ليست بإعراب .

(٣) في (شع) : في ذلك .

(٤) في غير (ص ، ح) : يسمى مجرداً .

(٥) سقطت من (د ، شع) .

(٦) في (شع) : لا يتجاوز .

(٧) نحو : شهيب مصدر اشهاب .

(٨) في (م) : أو الجمع .

مفتوح الأوّل والثالث أو مكسورهما<sup>(١)</sup> أو مضمومهما ،  
ومكسور الأوّل مفتوح الثاني أو الثالث . وتضريع « فَعْلَل » على  
« فَعْلُل » أظهر من أصالته ، وفُزِع « فَعْلَل » على « فَعْلُل » ،  
و « فَعْلِل » على « فُعَالِل » ، و « فَعْلِل » و « فَعْلِل »<sup>(٢)</sup>  
على فعليل لا على فعالل<sup>(٣)</sup> خلافاً للبصريين<sup>(٤)</sup> ، وفاقاً  
للغراء وأبي عليّ . والخماسيّ المجرد مفتوح الأوّل والثاني والرابع ،  
أو مفتوح الأوّل والثالث مكسور الرابع ، أو مكسور الأوّل مفتوح  
الثالث ، أو مضموم الأوّل مفتوح الثاني مكسور الرابع ، وما خرج  
عن هذه المثل فشاذ ، أو مزيد فيه ، أو محذوف منه ، أو شبهه<sup>(٥)</sup>  
الحرف ، أو مركب ، أو أعجميّ .

(فصل) : استثقل تماثل أصليين في كلمة ، وسهله  
كونهما عيناً ولاماً ، وقلّ ذلك فيهما حرفي لين ، أو حلقيين ،  
وأهمّل كونهما همزتين ، وعزّ<sup>(٦)</sup> كونهما هاءين ، ونحو<sup>(٧)</sup>

(١) في (ح ، شع) : ومكسورهما .

(٢) سقط هذا الوزن من (شع) ومن بعض نسخ التسهيل ، ومثل له في (شع) بنحو بخثر  
كجعفر وزبرج وبرعم ، وفي (ص) : وفُعْلِل وفُعَالِل ...  
(٣) في (د) : فعاليل .

(٤) سقطت عبارة الخلاف من بعض النسخ ، وقال في (شع) : وفي نسخة عليها خطه ذكر  
الخلاف بدلا من قوله : وفاقا للغراء... الخ .

(٥) في (شع) : أوشبيه الحرف نحو : من وكم .

(٦) سقطت هذه العبارة من (م ، شع) وقد أشار في (شع) إلى أنها ثبتت في بعض النسخ ،  
ومثل لها بقوله : ومن كلامهم : كل شيء مهه ، ما النساء وذكرهن . أي كل شيء يسير ...  
والمهه والمهاه الطراوة والحسن .

(٧) سقطت هذه العبارة من (ج ، س ، م ، شع) .



قلق قليل ، وقلُّ كون الفاء واللام حقيقيين<sup>(١)</sup> ، وأقلُّ منه نحو كوكب<sup>(٢)</sup> ، وأقلُّ منه نحو بَبْر<sup>(٣)</sup> ، وأقلُّ منه نحو بَب<sup>(٤)</sup> .

والأظهر كون الياء والواو نظيرتيه في التأليف من ثلاثة أمثال ، وإن تضمّنت كلمة ياءً وواوا أصليّين لم تتقدّم الياء إلا في يوح ويوم وتصاريفه .

وواو حيوان ونحوه بدلٌ من ياءٍ على رأى الأكثرين . وقلُّ بابٌ ويح ، وكثر باب طويت ، فائقاً<sup>(٥)</sup> باب «قوّ» ، فالحمل عليه عند خفاء الأصل أوّلى ، وأنيت<sup>(٦)</sup> ، فالحمل عليهما أوّلى من بابي : «قوّ» و «أجأ»<sup>(٧)</sup> ، وأستغنوا في باب «قوّ» «بفعل» عن «فعل» و «فعل» ، فإن اقتضى ذلك قياس رفض .

ويمائل كثيراً ثالثُ الرباعي أوّله ، ورابعه ثانيه ، وأهمّل ذلك مع الهمزة فاءً ، وقلُّ مع الياء مطلقاً ، ومع الواو عينا ، فإن<sup>(٨)</sup> كانت في فعل لم تقلب ألفاً ، وما أوهم

(١) في (د ، م) : حقيقيين . نحو : أجأ أحد جبلى طيء .

(٢) في (س) : مركب .

(٣) في (د) : بيبر .

(٤) مما فاؤه وعينه ولامه من جنس واحد . يقال : غلام ببة أى سمين ومنه : زرزته أى

صفعته . (شع) .

(٥) هذه العبارة والتالية من (ب ، ود ، وهامش ص) وسقطت من بقية النسخ .

(٦) سقطت هذه العبارة من (ب) وذكرت في بقية النسخ وفي العبارتين اضطراب ظاهر .

(٧) في بعض النسخ : وأجىء .

(٨) في بعض النسخ : وإن .

ذلك فأصله الياء كـ « حَاحَيْت » ، خلافاً للمازني .

ويسمى أول الأصول فاءً ، وثانيتها عيناً ، وثالثها ورابعها وخامسها لامات ، لمقابلتها في الوزن بهذه الأحرف ، مُسَوًى بينهما<sup>(١)</sup> في الحال والمحل ، ومصاحبة زائد سابق أو لاحق ، وما لم تبين زيادته بدليل فهو أصل .

والزائد<sup>(٢)</sup> بعض « سألتمونيها » أو تكرير عينٍ أو لام ، أو عين ولام ، مع مباينة الفاء ، أو فاء وعين مع مُبايَنة اللام ؛ وإذا<sup>(٣)</sup> كان الزائد من « سألتمونيها » قُوبِل في الوزن بمثله ، وإلا فبما يقابل الأصل من فاء وعين ولام ، خلافاً لمن يقابل بالمثل مطلقاً .

(فصل) : لأصالة الفعل في التصريف زيدَ قبلَ فاء ثلاثية إلى ثلاثة ، وقبل فاء رباعية إلى اثنين ، ومنع الاسم من ذلك ما لم يشاركه لمناسبة ، أو يكن ثلاثياً والمزيد واحد<sup>(٤)</sup> . وشذَّ « إنْقَحَلْ » و « إنزَهُو » و « يَنْجَلِبْ » و « إِسْتَبْرِق » .

ومنتهى الزيادة في الثلاثي من الأفعال ثلاثة ، ومن الأسماء أربعة ، وفي الرباعي من الأفعال اثنان ، ومن الأسماء ثلاثة ،

---

(١) في بعض النسخ : بينهما .

(٢) في بعض النسخ : والزوائد .

(٣) في (م) : وإن كان ؛

(٤) في (م) : واحداً ؛

وقد يجتمع في آخر الاسم الثلاثي ثلاثة وأربعة ، وفي آخر الرباعي ثلاثة ، ولم يزد في الخماسي غير حرف مدٍّ قبل الآخر أو بعده ، مجرداً ، أو مشفوعاً بهاء تأنيث<sup>(١)</sup> . ونندر قرَعَبَلَانَة وإِصْطَفَلِينَة<sup>(٢)</sup> وإِصْفَعِنْد .

(فصل) : أهمل من المزيد فيه « فِعْوِيل » و « فَعَوْلِي » ، إِلَّا عَدَوْلِي وقهوباة ، و « فَعْلَال » غير مضعّف<sup>(٣)</sup> إِلَّا الخَزَعَال<sup>(٤)</sup> ، و « فِيعَال » غير مصدر ، إِلَّا نَاقَةٌ مِيلَاعاً<sup>(٥)</sup> ، و « فِعْلَال » مضعّف الأوّل والثاني غير مصدر إِلَّا الدِّيدَاء<sup>(٦)</sup> ، و « فَوْعَال » و « إِفْعِلَة » و « فِغْلَى » أوصافاً ، إِلَّا ما ندر كضيزَى وعِزْهَى ، و « فَيْعَل » في المعتل دون ألف ونون ، و « فَيْعِل » في الصحيح مطلقاً ، إِلَّا ما ندر كعَيْنَ وَبَيْئِثِث<sup>(٧)</sup> ، وطِيلِيسَان في لغة ، ونندر فَعِيل<sup>(٨)</sup> وفُعِيل ، و كثر فِغِيل .

(١) في بعض النسخ : بهاء التأنيث .

(٢) في (ص) : إِسْطَفْلِينَة . بالسين .

(٣) في (شع) : مضاعف .

(٤) في القاموس : ناقة بها خز عال أي ظلع ، وليس فعلال من غير المضاعف سواء وقسطال وخرطال . انتهى .

(٥) أي سريعة من الملع وهو السير الخفيف .

(٦) في (ص) : الزيداء ، وفي (شع) الديراء . قال في (شع) : قال أبو عمرو : الدِّدَاء والديداء آخر الشهر .

(٧) في (ج ، س) : وبيس بترك الهمزة ، وفي (شع) لفظة غير واضحة وقال في شرحها : وهذه إحدى القراءات في : « بعذاب بئيس » وفيها اثنان وعشرون قراءة .

(٨) في (شع) فيعل ، ومثل له بنحو : صهيد اسم موضع . وفي (هامش ح وص) وأشياء إليه في (شع) بأنه في نسخة عليها خطه بدل قوله : ونندر فيعل .. الخ . : « وأهمل فَعِيل دون فِغِيل وفُعِيل » .

(فصل) : يُحْكَمُ بزيادة ما صَحِبَ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ مِنْ  
أَلْفٍ أَوْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ غَيْرِ مُصَدَّرَةٍ أَوْ هَمْزَةٍ مُصَدَّرَةٍ أَوْ مُؤَخَّرَةٍ هِيَ  
أَوْ نُونٍ بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ أَوْ مِيمٍ مُصَدَّرَةٍ إِنْ لَمْ يَعَارِضْ دَلِيلُ  
الْأَصَالَةِ كَمَلَازِمَةِ مِيمٍ «مَعَدَّة» فِي الْإِشْتِقَاقِ ، وَكَالْتَقَدُّمِ عَلَى  
أَرْبَعَةِ أَصُولٍ فِي غَيْرِ فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ يَشْبِهُهُ<sup>(١)</sup> ، فَإِنْ لَمْ تَثْبُتْ زِيَادَةُ  
الْأَلْفِ فَهِيَ بَدَلٌ لَا أَصْلَ إِلَّا فِي حَرْفٍ أَوْ شَبِهُهُ .

وَزِيدَتِ النُّونُ أَيْضًا بِأَطْرَادٍ فِي «الانفعال» و «الافعال»  
وفروعهما ، وَفِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَغَيْرَهُمَا مِمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ ،  
وَسَاكِنَةٌ مَفْكُوكَةٌ بَيْنَ حَرْفَيْنِ قَبْلَهَا وَحَرْفَيْنِ بَعْدَهَا ،  
وَالْتَاءٌ فِي الْمِضَارِعِ<sup>(٢)</sup> وَ «التَّفْعُلُ» وَ «التَّفَاعُلُ» وَ «التَّفَعُّلُ»  
«وَالِافْتِعَالُ» وَفُرُوعُهُ ، وَفِي «التَّفْعِيلِ» وَ «التَّفْعَالِ» ، وَمَعَ  
السَّيْنِ فِي «الِاسْتِفْعَالِ» وَفُرُوعِهِ ، وَالْهَاءِ وَقَفًا فِي مَوَاضِعَ  
يَأْتِي ذِكْرُهَا ، وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ كَمَا سَبَقَ .

وَتَقِلُّ زِيَادَةُ مَا قُبِدَ إِنْ خَلَا مِنَ الْقَيْدِ<sup>(٣)</sup> ، وَلَا تَقْبَلُ  
زِيَادَتَهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ جَلِيٍّ كَلِزُومِ كَوْنِ الثَّانِي مِنْ نَحْوِ : «كِنْشَاوُ»<sup>(٤)</sup>  
أَحَدُ «سَأَلْتُمُونِيهَا»<sup>(٥)</sup> ، وَكَسْقُوطِ هَمْزَةِ «شَمَّالُ»

(١) فِي (د) شَبِهُهُ .

(٢) سَقَطَ لَفْظُ «الْمِضَارِعُ» مِنْ (س ، م ، شَع) :

(٣) سَقَطَتِ هَذِهِ الْعِبَارَةُ مِنْ (شَع) :

(٤) فِي (م) : كِتْشَافٌ . وَالكِنْشَاوُ بِالتَّاءِ وَالتَّاءِ الْعَظِيمِ اللَّحِيَّةِ

(٥) فِي (د ، شَع) : أَخَذَ حُرُوفَ سَأَلْتُمُونِيهَا .

و « شَأْمَل » و « أَحْبَنْطَأ » في الشمول والحبط ، وميم « دَلَامِص »  
و « زُرْقَم » في الدَّلَاصة والزُّرقة ، ونون « رَعَشَن » و « بَلَعَن » في  
الرعش والبلوغ ، وهاء « أُمَّهَات » و « هِبْلَع » و « أَهْرَاق » في  
الأُمومة ، والبلع ، والإِراقة ، ولام « فَحَجَل » و « هِدْمِل »<sup>(١)</sup>  
في الفحج والهدم ، وسين « قُدْموس » و « أَسْطَاع » في القدم  
والطاعة . وكلزوم عدم النظير بتقدير أصالة<sup>(٢)</sup> نون  
نَرْجَس ، وعُرُنْد ، وكنهبل وإِصْفَعَنْد وخبَعْنَة وخبَبْتَنَة<sup>(٣)</sup>  
وهُنْدَلِيع ، ولام وَرَنْتَل وعقرطل ، وتاء تَنْضَب وتُدْرَأ وتُجِيب<sup>(٤)</sup>  
وعزويت ، وما ثبتت زيادته بعدم النظير فهو زائد وإن وجد  
النظير على لغة ، والزيادة أولى إن عدم النظير مع تقديرها  
وتقدير الأصالة .

(فصل) : إن تضمّنت كلمة متباينين ومتماثلين ولم  
تثبت زيادة أحد المتباينين فأحد المتماثلين زائد ، إن لم يماثل  
الفاء ولا العين المفصولة بأصل ك « حَذَرَد » ، فإن تماثلت أربعة  
ولا أصل للكلمة غيرها عمّتها الأصالة مطلقاً ، خلافاً للزجاج<sup>(٥)</sup>

(١) في (م) : هرمل .

(٢) سقطت من (م) .

(٣) ثبتت في (ص ، ح) وفسرها بالمرأة السوداء ، وثبتت في نسخة البهاء الرقي ، وسقطت  
من بعض النسخ ؛

(٤) في (شع) : تحجب بالخاء المعجمة ، بطن من كندة ؛

(٥) في (شع) : خلافاً للكوفيين والزجاج ، ثم قال : ظاهر هذه النسخة أن مذهب  
الزجاج والكوفيين واحد ، وثبت في نسخة أخرى : خلافاً للزجاج في نحو كبكبة .. الخ ؛



في نحو « كبكبة » مما يفهم المعنى بسقوط ثالثة ، وليس الثالثُ بدلاً من مثل الثاني ، خلافاً للكوفيّين<sup>(١)</sup> ، فإن كان للكلمة أصلٌ غيرُ الأربعة حُكم بزيادة ثاني التماثلات وثالثها في نحو : « صمحمح » ، وثالثها ورابعها في نحو : « مرمريس » ، وثاني المثليين أولى بالزيادة في نحو<sup>(٢)</sup> « أقعنسس » لوقوعه موقع ألف « احرَبَنِي » ، وأولهما أولى في نحو « علّم » لوقوعه موقع ألف فاعل وياء فيعل وواو فوعل ، وإن أمكن جعلُ الزائد تكريراً أو من « سألتُمونيها » رجح ما عضد<sup>(٣)</sup> بكثرة النظير إن لم يمنع اشتقاق أو ما يجرى مجراه .

(فصل) : ما آخره همزة أو نونٌ بعد ألف بينها وبين الفاء حرفٌ مشدد أو حرفان أحدهما لين فمحتمل لأصالة الآخر وزيادة أحد المثليين أو اللّين ، وللعكس<sup>(٤)</sup> ، ما لم يهمل أحد البنائين<sup>(٥)</sup> أو الوزنين أو يقل نظيرُ أحدِ المثالين ، ويتعيّن اغتفارُ قِلّة النظير إن سلم به من ترتيب حكم على غير سبب ، وتترجّح زيادة ما صدر من ياء أو همزة

(١) هذه النسخة على أن الزجاج يخالف غيره من البصريين في أن هذا من الرباعي وكذا الكوفيون ، إلا أن الكوفيين يقولون : الثالث بدل من مثل الثاني ، والزجاج لا يقول ذلك ، فيكون في المسألة ثلاثة أقوال .

(٢) سقطت من بعض النسخ :

(٣) في بعض النسخ : ما عضده كثرة النظير .

(٤) في ( شع ) : والعكس .

(٥) في نسخة الرقي وفي بعض النسخ : أحد التأيفين .

أو ميمٍ على زيادة ما بعده من حرفٍ لينٍ أو تضعيف ، فإن  
أدَّى ذلك إلى شذوذٍ فكُّ أو إعلالٍ أو عدمٍ نظير حكم  
بأصالة ما صدر ، ما لم يؤدِّ ذلك إلى استعمال ما أهمل من تأليف  
أو وزن « كمحجب » و « يأججج » .

( فصل ) : الزائد<sup>(١)</sup> إما للإلحاق<sup>(٢)</sup> وإما لغيره ، فالذى  
للإلحاق ما قصد<sup>(٣)</sup> به جعلُ ثلاثيٍّ أو رباعيٍّ موازناً لما فوقه ،  
محكوماً له<sup>(٤)</sup> بحكمٍ مُقابلٍه غالباً<sup>(٥)</sup> ، ومساوياً له مطلقاً  
في تجرّده من غير ما يحصل به الإلحاق وفي تضمّن زيادته  
إن كان مزيداً فيه ، وفي حكمه ووزنٍ مصدره الشائع إن كان  
فعلاً . ولا تلحق الألفُ إلا آخرَةً مبدلةً من ياء ، ولا الهمزة  
أولاً إلا مع مساعدٍ كنون<sup>(٦)</sup> « أَلَنَدَد » وواو « إِدْرَوْن » . ولا  
إلحاق في غير تدرب وامتتحان إلا بسماع<sup>(٧)</sup> .

(١) في (د) : الزيادة .

(٢) في (د) : لإلحاق .

(٣) قال في (شع) : في هذا التعبير تجوز ، والعربي لم يقصد ذلك وإنما هو اعتبار نحوي ،  
والوجه أن يقال : ماوازن به ثلاثي ... الخ . بمعنى الموافقة في الصيغة .

(٤) في (س) : عليه .

(٥) سقطت عبارة الحكم من (م) وقال في (شع) : ثبت هذا في نسخة عليها خطه .

(٦) في (س) : كون .

(٧) وللنحويين في هذا الباب مذاهب ثلاثة : الأول أنه لا يجوز أن يلحق شيء من ذلك بكلام  
العرب إلا أن يسمع من العرب ، وهو ظاهر قول الخليل ، وعليه كلام المصنف ، والثاني أن ذلك  
يجوز على كل حال ، وهو قول الفارسي ، والثالث التفصيل ، وزيادة التفصيل بالشروح .

ويقارب الاطراد الإلحاق بتضعيف ما ضعفت العرب مثله<sup>(١)</sup> ،  
 فلا يلحق<sup>(٢)</sup> بتضعيف الهمزة ، ولا بتضعيفين متصلين  
 لإهمال العرب ذلك<sup>(٣)</sup> ، فإن قصد التدرب أو إجابة ممتحن  
 فلا بأس به ، ولو كان إلحاقاً<sup>(٤)</sup> بأعجمي ، أو بناء مثل  
 منقوص ، وفاقاً لأبي الحسن ، بشرط اجتناب<sup>(٥)</sup> ما اجتنبت  
 العرب من تأليف أو هيئة<sup>(٦)</sup> . وسلوك سبيل « صمخمح »  
 و « حبنطى » فى إلحاق ثلاثي بخماسي أولى من سلوك سبيل  
 « غدودن » و « عفنجج »<sup>(٧)</sup> و « عقنقل »<sup>(٨)</sup> و « خفئدد »<sup>(٩)</sup>  
 و « خفيفد » و « أعشوجج » و « هبيخ » و « قتور » و « ضربب » ؛  
 ويختار إبدال ياء من آخر نحو « ضربب » من الرد ونحوه .  
 وجملة ما يتميز به الزائد تسعة أشياء : دلالتة على معنى ،  
 وسقوطه لغير علة<sup>(١٠)</sup> من أصل أو فرع أو نظير ، وكونه

(١) كبناء مثل تردد من الضرب فيقال : ضرب ، فهذا قريب من المطرد .

(٢) فى (شع) : ولا يلحق .

(٣) فى (ح) : لذلك .

(٤) فى (م) : إلحاق .

(٥) سقط من (م) : ما اجتنبت ، وفى بعض النسخ : ما اجتنب العرب .

(٦) ويقصد بالتأليف المادة أو الوزن ، وبالبناء والهيئة اللفظ .

(٧) فى (م) : وعننجج ، وفى (شع) : وعننجج .

(٨) سقطت من (شع) .

(٩) فى (م) : وخفيلر .

(١٠) وهذا هو الذى يعبر عنه التصريفيون بالاشتقاق ، والذى أثبتته الجمهور هو الاشتقاق الأصغر ، وهو إنشاء الكلمة من كلمة مع التوافق فى أصل المعنى والحروف وترتيبها كضارب من صرب ، وأما الاشتقاق الأكبر فأثبتته ابن جنى ، وكان الفارسي يأنس به فى بعض المواضع ، وهو عقد تراكيب الكلمة كيفما قلبتها على معنى واحد .

مع عدم الاشتقاق في موضع تلزم فيه زيادته أو تكثر مع وجود الاشتقاق ، واختصاصه ببنية لا يقع موقعه منها ما لا يصلح للزيادة ، ولزوم عدم النّظير بتقدير أصالته فيما هو منه ، أو في نظير ما هو منه .

(فصل) : يجمع حروف البدل الشائع في غير إدغام قولك : «لَجْدٌ صَرَفٌ شَكِسٌ آمِنٌ طِيٌّ ثُوبٌ عَزِيَّةٌ» .  
والضّرورى في التّصريف هجاء «طويت دائماً»<sup>(١)</sup> . وعلامة صحّة البدلية الرجوع في بعض التّصارييف إلى المبدل منه لزوماً أو غلبةً ، فإن لم يثبت ذلك في ذى استعمالين فهو من أصليين .

(فصل) : تُبدل الهمزة وجوباً من كلّ حرف لين يلي ألفاً زائدة متطرفاً أو متصلاً بهاء تأنيث عارضة ، وربّما صحّح مع العارضة ، وأُبدل مع اللاّزمة<sup>(٢)</sup> . وتُبدل الهمزة أيضاً وجوباً من كلّ ياء أو واو وقعت عيناً لما يوازن «فاعلاً» أو «فاعلة» من اسم مُعْتَزٍ إلى فعل معتلّ العين ، أو اسم لا فعل له ، ومن أوّل واوين صُدّرتا ، وليست الثانية مدّة غير أصلية ولا مبدلة من همزة ، فإن عَرَض اتّصّالهما بحذف همزة فاصلة فوجهان ، وكذا كل واو مضمومة ضمة لازمة غير

---

(١) وهى على ما ذكره غيره اثنا عشر حرفاً يجمعها : «طال جهدى وآمنت» فأسقط أربعة ، وقد عدّها في غير هذا الكتاب تسعة ، بزيادة الهاء .

(٢) في (د) : مع الهمزة اللاّزمة .

مشددة ولا موصوفة<sup>(١)</sup> بموجب الإبدال السابق ، وكذا كل ياء مكسورة بين ألف وياء مشددة . وهمز الواو المكسورة المصدرة<sup>(٢)</sup> مطّرد على لغة ، وربما همزت الواو لضمّة عارضة<sup>(٣)</sup> .

(فصل) : إذا اكتنف طرفاً اسم حرفيّ لين بينهما ألف وجب في غير نُدُورٍ إبدالُ الهمزة من ثانيهما إن لم يكن بدلاً من همزة ، ولا مفصّلاً من الطرف لفظاً أو تقديرًا ، ولا يختصّ هذا الإعلال بواوين<sup>(٤)</sup> في جمع ، خلافاً للأخفش .

(فصل) : يجب أيضاً إبدالُ الهمزة ممّا يلي ألف جمع يُشاكل «مفاعل» من مدّة<sup>(٥)</sup> زيدت في الواحد ، فإن كانت المدّة عيناً لم تُبدَلْ إلّا سماعاً ، وتُفتَح في غير شدوذ الهمزة العارضة في أجمع المشاكل مفاعل ، مجعولة واواً فيما لامه واوٌ سلمت في الواحد بعد ألف ، ومجعولة ياءً في غير ذلك ممّا لامه حرف علّة أو همزة ، وربما عُمِلت الهمزة الأصليّة معاملة العارضة للجمع ، ونحو هدية وهداوى شاذٌ ولا يقاسُ عليه ، خلافاً للأخفش . وتُبدَل الهمزة قليلاً من الهاء والعين ، وهما كثيراً منها .

---

(١) في (ص) : موصولة ، وصححها في الهامش بالفاء .

(٢) سقطت من (شع) .

(٣) كما قرئ في الشاذ : « وإن منهم لفريقا يلوّون ألسنهم » ، وكذا قرئ : « ولا تنوّر على أحد » .

(٤) في (م) : بالواوين .

(٥) في (ح) : في مدّة .



(فصل) : تُبدَل الهمزة الساكنة دون نُدور<sup>(١)</sup> بعد همزة متحرّكة متصلة ، مدّة تُجَانِس الحركة .

فإن تحركتا والأولى لغير المضارعة ، أُبدِلت الثانية ياءً إن كسرت ، أو وَلِيَتْ<sup>(٢)</sup> كسرةً ولم تضمّ مطلقاً ، أو فُتِحَتْ بعد مكسور<sup>(٣)</sup> ، أو كانت موضع اللّام مطلقاً ، وواواً إن فُتِحَتْ بعد مفتوحة أو مضمومة ، أو ضُمَّت مطلقاً خلافاً للأخفش في إبدال الواو من المكسورة بعد المضمومة ، والياء من المضمومة بعد المكسورة ، وللمازني في استصحاب الياء المبدلة منها لكسرة أزالها التّصغير أو التّكسير ، وفي إبدال الياء منها فاءً «أفعل» ، فإن سكّنت الأولى أُبدِلت الثانية ياءً إن كانت موضع اللّام ، وإلاّ صحّحت ، ولا تأثير لاجتماع همزتين بفصل ، ولا يقاس على ذوايب إلاّ مثله جمعاً وإفراداً ، خلافاً للأخفش ، وتحقيق غير الساكنة مع الاتّصال لغة . ولو توالى أكثر من همزتين حقّقت الأولى والثالثة والخامسة ، وأبدلت الثانية والرابعة .

(فصل) : إذا كان في الكلمة همزة غير متّصلة بأخرى

---

(١) سقط من (شع) ومن بعض النسخ : « دون نُدور » ونبه في (شع) إلى أنه ثبت في نسخة الرقي ، وقال إنه احترز به من قولهم : أوّمن بإقرار الهمزة الثانية بحالها وهونادر لا يقاس عليها .

(٢) سقطت هذه العبارة من أكثر النسخ ومن (شع) وأثبتها بالهامش استدراكاً في (ص) ، ح وعليها رمز (ق) .

(٣) قال في شع : ثبت هذا في نسخة الرقي ، وفي نسخة أخرى عليها خط المصنف .

من كلمتها جازَ أن تخفّف متحرّكة ، متحرّكا<sup>(١)</sup> ما قبلها بإبدالها مفتوحةً بواو بعد ضمّة ، وبياءٍ بعد كسرة ، وأن تخفّف مفتوحةً بعد فتحة ، ومكسورة أو مضمومة بعد فتحة أو كسرة أو ضمّة ، بجعلها كمجانس حركتها ، خلافاً للأخفش في إبدال المضمومة بعد كسرة ياءً ، والمكسورة بعد ضمّة واواً ، وأن تُخفّف ساكنةً بعد حركةٍ بإبدالها مدّةً تُجانسها<sup>(٢)</sup> ، وإن تحرّكت بعد ساكنٍ فيحذفها ونقل حركتها إليه<sup>(٣)</sup> ما لم يكن ألفاً<sup>(٤)</sup> أو واواً مزيدةً للمدّ ، أو ياءً مثلها ، أو للتصغير ، أو نون الانفعال عند الأكثر ، وتُسهّل بعد الألف إن أُوثر التّخفيف ، وتُجعل مثل ما قبلها من الواو والياء المذكورتين ، ويتعيّن الإدغام . وربّما حُمِل في ذلك الأصلُ على الزائد ، والمنفصلُ على المتّصل . ونحو قولهم في كمّاة : كمّاة شاذّ<sup>(٥)</sup> لا يقاس عليه ، خلافاً للكوفيّين .

وإن كان المنقول إليه حرفَ التعريف رتب الحكم على سكونه الأصليّ كـ «مِنَ الآن» أو على حركته العارضة كـ «مِنَ الآن» .

(١) في شع : بتحرك .

(٢) في ( م ، شع ) : تجانسه ، وبقية النسخ : تجانسه .

(٣) نحو : مِن خبيك في : من أخيك .

(٤) في ( م ) : ما لم تكن الفاء واواً .

(٥) سقط لفظ « شاذ » من ( شع ) .

وربما استغنى بحذف الهمزة عن النقل إلى الياء والواو المتحرك ما قبلهما ما لم تكن الحركة فتحةً ، وقد لا تستثنى الفتحة (١) . والتزم غالباً النقل فيما شاع من فروع الرؤية والرأى والرؤيا إلا مرأى ومرئياً ومرآه وأرأى منه وما أَرَاه وأَرء به .

(فصل) : تُبدل الياء بعد كسرة (٢) من واوٍ هي عين مصدر لفعلٍ معتل العين أو عين جمع لواحد معتل العين مطلقاً أو ساكنها إن وليها في الجمع ألف وصحت اللام ؛ وقد يصحح ما حقه الإعلال من «فعلٍ» مصدرًا أو جمعاً ، و«فعال» مصدرًا ، وقد يعلُّ ما حقه التصحيح من «فعال» جمعاً أو مفرداً غير مصدر ، ومن «فَعلة» جمعاً ، وليس مقصوراً من «فعالة» ، خلافاً للمبرد .

(فصل) : تُبدل الألف ياءً لوقوعها إثر كسرة أو ياء التصغير (٣) ، وكذلك (٤) الواو الواقعة إثر كسرة متطرفة ، أو قبلَ عَلم تانيث ، أو زيادتى «فعالن» ، أو ساكنةً

---

(١) فى (م) : وقد لا يستغنى ، وسقطت العبارة من بعض النسخ وقال فى (شع) : ثبت هذا فى نسخة الرقى ، وشرحه بقوله : فتحذف الهمزة وإن كانت مفتوحة ، ويستغنى بالحذف عن النقل فيقال : يغر حمد ، ويرم حمد .

(٢) فى (د) : بعد الكسرة .

(٣) فى (شع) : أو ياء تصغير .

(٤) فى (م ، شع) : وكذا .

مفردة لفظاً أو تقديرًا ، وكذلك الواقعة إثر فتحة رابعة  
فصاعداً طرفاً أو قبل هاء التانيث ، ونحو : «مقاتوة»  
و «سواسوة» و «أقروة» و «ديوان» و «أجليواذ» شاذ لا يُقاس  
عليه .

وتبدل الألف واواً لوقوعها إثر ضمة ، وكذلك الياء  
الساكنة المفردة في غير جمع ، والواقعة آخر «فعل» ، أو  
قبل زيادتي «فعلان» ، أو قبل علامة تانيث بنيت الكلمة  
عليها .

وتُبدل الضمة في الجمع كسرةً فيتعين التصحيح ، ويفعل  
ذلك بـ «الفعل» صفةً كثيراً ، وبمفرد غيرها قليلاً ، وربما  
قررت الضمة في جمع فيتعين الإبدال .

وتُبدل كسرةً أيضاً كلُّ ضمة تليها ياءٌ أو واو ، وهى  
آخر اسم متمكن لا يتقيّد بالإضافة ، أو مدغمة في ياءٍ هى  
آخر اسم لفظاً أو تقديرًا ، وكلُّ ضمة في واو قبل واوٍ  
متحرّكة ، أو قبل ياءٍ تليها زيادتا «فعلان» ، أو علامة  
تانيث ، فإن كانت في غير واوٍ قبل واوٍ قبل هاء التانيث  
لم تُبدل إلّا إن قدر طرآن التانيث ، وفي ضمة مصدرة قبل

ياءٍ مشدّدة<sup>(١)</sup> أو متلوّة بأخرى مغيرة لياءٍ مشدّدة<sup>(٢)</sup> ، أو منقولة إلى واوٍ من همزةٍ قبلَ واوٍ وجهان<sup>(٣)</sup> .

وقد يسكن ذو الكسرة والضمة المؤثرتين إعلالَ اللّام<sup>(٤)</sup> فيبقى أثرهما<sup>(٥)</sup> ، وقد يؤثران إعلالها محجوزة بساكن ، وربما أثرت الكسرة محجوزة بفتحة ، وربما جعلت الياءَ واوًا لإزالة الخفاء ، والواو ياءَ لرفع لبس<sup>(٦)</sup> ، أو تقليل ثقل .

(فصل) : تُحذف الياءُ المدغمة في مثلها قبلَ مدغمة في مثلها إن كانت ثالثة زائدة لغير معنى متجدّد ، أو ثالثة عيناً ، ويُفتح ما قبلها إن كان مكسوراً ، وإن كانت ثانية<sup>(٧)</sup> فتحت وُردت واوًا إن كانت بدلاً منها ، وتُبدل الثانية واوًا ،

---

(١) نحو: صييم ولّى جمع صائم وألوى، فيجوز ضم الصاد واللام وكسرهما ، فالضم على الأصل ، والكسر لمناسبة الياء .

(٢) نحو : عصي ودلى ، فيجوز ضم العين والدال على الأصل لأنهما فعول ويجوز كسرهما إتباعاً .

(٣) هذه العبارة الأخيرة مضروب عليها في (ص) وقال في الهامش : الضرب ثابت بخط المصنف ، وقد مثل له في (شع) بأن يبنى من سوء مثل عرقوة فيقال سوءة ، ثم تنقل حركة الهمزة إلى الواو الساكنة فتُحذف الهمزة لتصير : سوءة ، فيجوز فيها اعتباران : إن لم يعتد بالنقل لم يقلب ، وإن اعتد به صار مثل قووة فيقال : سوية .

(٤) في (س) : إعلال اللام فيه .

(٥) في (م) : فينبغي أثرهما .

(٦) في (م) : لدفع لبس ، بالدال في دفع .

(٧) في (شع) : ثالثة .



ولا تَمْتَنع سلامتها إن كانت الثالثة والرابعة لغير النسب  
خلافًا للمازني .

وتُبدَل واوًا أيضًا بعد فتح ما وليته إن كان مكسورًا  
الياء الواقعة <sup>(١)</sup> بعد متحرك وقبل ياءٍ أُدغمت في أخرى ،  
وتُحذف جوازًا <sup>(٢)</sup> رابعة ، ووجوبًا <sup>(٣)</sup> خامسة فصاعدا ،  
وكذا ما وقع هذا الموقع من ألف أو واو تلت ضمة ، فإن كانت  
ألفًا لغير تانيث اختير قلبها واوًا ، وقد تقلب رابعة للتانيث  
فيما سكن ثانيه .

وتُحذف أيضًا كلُّ ياءٍ تطرّفت لفظًا أو تقديرًا بعد ياءٍ  
مكسورة مدغم <sup>(٤)</sup> فيها أخرى ما لم يكن ذلك في فعل أو  
جار عليه ، ولا يُمنع هذا الحذف لعدم زيادة المكسور ، خلافًا  
لأبي عمرو ، فإن تحرّكت الأولى <sup>(٥)</sup> والثانية حُذفت الثالثة ،  
أو قلبت الوسطى واوًا أو ألفًا ، وسَلِمَت الثالثة ،  
وقد تُبدَل <sup>(٦)</sup> ياءُ الألف التالية ياء <sup>(٧)</sup> التصغير ما لم تستحق  
الحذف <sup>(٨)</sup> .

---

(١ ، ٢ ، ٣) سقطت من (شع) ومن بعض النسخ ، ونبه في (شع) إلى وجودها في نسخة  
البهاء الرقي .

(٤) في (س) : مدغما ، وفي (م) : تدغم .

(٥) سقطت من (س) سطر من قوله : « الحذف إلى قوله : الأولى .

(٦) سقطت « قد » من بعض النسخ .

(٧) في (س) : الثالثة بالتصغير .

(٨) سقطت عبارة : « وقد تبدل .... من بعض النسخ ، ونبه في (شع) إلى وجودها  
في نسخة الرقي .

(فصل) : اجتنَبُوا ضَمَّةً غيرَ عارضةٍ في واوٍ قبلَ واوٍ ،  
لأنَّ الضمَّةَ كالواو ، فاجتنابُ ثلاثِ واواتٍ أحق ، فإن عَرَضَ  
اجتماعُها قُلبتِ الثالثةُ أو الثانيةُ ياءً .

وقد يَعْرِضُ اجتماعُ أربعٍ فتُعَلُّ الثالثة والرابعة نحو :  
« قَوِيٌّ <sup>(١)</sup> » مثل جَحْمَرِشٍ من قوَّة ، وقد تُعَلُّ معهما الثانية  
نحو « اقْوِيَّا » مثل آغْدَوْدَنَ منها ، وذا أولى من قَوَوٍ <sup>(٢)</sup> واقْوَوَّا <sup>(٣)</sup> ،  
وفاقاً لأبي الحسن <sup>(٤)</sup> ، وحيوٍ أو حيّا في مثل <sup>(٥)</sup> جَحْمَرِشٍ  
من حييت أولى من حيّاى .

(فصل) : تُبَدَلُ ياءُ الواوِ المُلَاقِيَةِ ياءً في كلمةٍ إن  
سَكَنَ سابِقُهما <sup>(٦)</sup> سكوناً أصلياً ، ولم يكن بدلاً غير لازم  
ويتعيّن الإدغام ، ونحو : « عَوِيَّةٌ <sup>(٧)</sup> » ، و « ضَيُونٌ » و « عَوَّةٌ »  
و « رِيَّةٌ » شاذٌّ ، وبعضهم يقيس على « رِيَّةٌ » فيقول في قَوِيٌّ  
مخفف قَوِيٌّ : قَيٌّ .

وتُبَدَلُ ياءُ أيضاً الواوِ المتطرفة لفظاً أو تقديرًا بعد واوين

---

(١) في (شع) : قَوِيٌّ .

(٢) في (م) : قَأو . والمقصود تصحيح الواو الثالثة .

(٣) في (م) : اقووا ، وفي (ج ، شع) : اقووي .

(٤) أى الأَخْفَش .

(٥) في (ص) : مثال .

(٦) في (م) : سابِقُها .

(٧) في (د) : عِيوة .

سكنت<sup>(١)</sup> ثانيتهما ، والكائنة لام «فُعُولٍ» جمعا ، ويُعطى متلوّهما ما تقرّر لمثله من إبدالٍ وإدغام ، فإن كانت لام «مفعول» ليست عينه واواً ، ولا هو من «فَعِلَ» ، أو لام «أفْعُول» أو «أفْعولة» ، أو «فُعُولٍ» مصدرًا ، أو عين «فُعِلَ» جمعاً فوجهان ، والتّصحیح أكثر ، فإن كان «مفعولٌ» من «فَعِلَ» ترجّح الإِعلال ، وقد يُعَلّ بذا<sup>(٢)</sup> الإِعلال ولائمه همزة ، وقد تُصحّح الواو وهي لام «فُعُولٍ» جمعاً ، ولا يُقاس عليه ، خلافاً للفرّاء ، وربّما أُعلّت وهي عين «فُعَالٍ» جمعاً .

(فصل) : تُبدَل الياء من الواو لآماً لـ «فُعَلَى» صفةً محضةً ، أو جاريةً مجرى الأسماء ، إلّا ما شدّ ، كالحُلُوى بإجماع<sup>(٣)</sup> ، والقُصوى<sup>(٤)</sup> عند غير تميم<sup>(٥)</sup> . وشدّ<sup>(٦)</sup> إبدال الواو من الياء لآماً «لِفَعَلَى» اسماً . وربّما فعل ذلك «بفعلاء» اسماً وصفةً<sup>(٧)</sup> .

(١) في (م) : مسكنة .

(٢) في (شع) : هذا .

(٣) سقط الإجماع من بعض النسخ ومن (شع) ولكنه نبه إلى وجوده عند الشرح بقوله : تأنيث الأصلي ، وهو مجمع عليه .

(٤) في (ص) : والقصيا .

(٥) في (ص ، م) : عند غير بني تميم . واضطربت هذه العبارة في (شع) ولكنه أشار إليها عند الشرح بقوله : وشدّ أيضاً قول أهل الحجاز : القصوى ، وأما بنو تميم فيقولون : القصيا .

(٦) زا د قبل هذا في بعض النسخ ، وصححه في هامش (ص ، ح) : والصفة المحضة كالعليا ، والدنيا تأنيث أدنى ، والجارية مجرى الأسماء : الدنيا إذا أريد بها هذه الدار ، ويبدو أنه من عبارات الشرح .

(٧) في (ص ، ح ، هـ) : بفعلى اسماً وصفة ، وذكر في هامش (ص) : بفعلاء اسماً وصفة ، وعليها رمز (طق) .

(فصل) : تُبَدَل الألف بعد فتحة متصلة اتصالاً أصلياً من كلِّ واو أو ياء تحرّكت في الأصل وهي لامٌ أو باءٌ لامٍ ، غير متلوّة بألف ولا ياء مدغمة في مثلها ، فإن كانت مضمومة أو مكسورة وتلتها مدّة مُجانسة لحركتها قلبت ثم حذفت ، ولا تصحّ لكون ما هي فيه واحداً ، خلافاً لبعضهم . وتعلّ العين بعد الفتحة بالإعلال المذكور ، إن لم يسكن ما بعدها ، أو يعلّ أو تكن هي بدلاً من حرف لا يُعلّ ، أو يكن ما هي فيه فعلاً واوياً على «افتعل» بمعنى «تفاعل» ، أو «فعل» بمعنى «افعل» مطلقاً ، أو متصرفاً منهما (١) أو اسماً ختم بزيادة تُخرجه عن صورة فعلٍ خالٍ من علامة تثنية أو موصول بها ، وقد يعلّ فعل المذكور ، وتصحيح نحو : «صَوَّرِي» شاذٌّ لا يُقاس عليه ، وفاقاً لأبي الحسن .

وشدّ نحو رَوَّح ، وغَيَّب ، وَحَوَّل (٢) ، وَهَيَّئ (٣) ، وعَفَوَ (٤) ، وَأَوَّو (٥) ، كما شدّ إعلال ما ولى فتحةً ممّا لاحظ له في حركة كآية في أسهل الوجوه .

وأطرّد ذلك في نحو «يَوْتَعِد» «وَيَيْتَسِر» (٦) ، عند بعض

(١) في (ح) : أومصرفاً منهما .

(٢) في (م) : وعول .

(٣) وقياسه هاء مثل طال .

(٤) في (م) : وعنوة .

(٥) في (شع) : وأور ، وفي نسخة أشار إليها في (د ، ص) : وأقروة وأوو قياسه أوى

كغُدَى جمع غدوة ، والأوور جمع أوه وهي الداهية . نقله أبو عمرو الشيباني (شع) .

(٦) في (ص) : وييتس .

الحِجَازِيَّينَ<sup>(١)</sup> ، وفي نحو « أولاد » من جمع ما فاؤه واو عند  
تميم ، وفتح ما قبل الياء الكائنة لاماً مكسوراً ما قبلها  
وجعلها ألفاً لغة طائيّة .

(فصل) : إن كانت الياء أو الواو عين « فَعِل »<sup>(٢)</sup> لا  
لتعجب ، ولا موافق « لَفَعِل » الذي بمعنى « أَفَعَل » ، ولا  
مصرفٍ منهما ، أو عين اسم يوافق<sup>(٣)</sup> المضارع في وزنه  
الشائع دون زيادته ، غير جارٍ على فعلٍ مصحح ، أو يوافقه  
في زيادته وعدد حروفه وحركاته دون وزنه ، أو عين<sup>(٤)</sup>  
مصدرٍ على « إفعال » ، أو « استفعال » . ممّا اعتلت عينه ،  
نقلت حركتها إلى الساكن قبلها إن لم يكن حرف لين ،  
ولا همزة ، ولم تعتلّ اللّام أو تضاعف .  
وأبدل من العين مجانس الحركة إن لم تجانسها ،  
وتُحذف واو « مفعول » ممّا اعتلت عينه ، ويفعل بعينه  
ما ذكر ، وإن كانت ياءً وقيت الإبدال بجعل الضمة المنقولة  
كسرةً ، وتصحيحها لغة تميميّة ، وربّما صُحّحت الواو  
« كمصوون »<sup>(٥)</sup> ، ولا يقاس على ما حفظ منه ، خلافاً  
للمبرد .

(١) فأبدلوا من الواو والياء المذكورتين ألفاً فقالوا : ياتعدوياتسر ، ونسبها ابن الحشاش للحجازيين .

(٢) في (س) : فَعِيل .

(٣) في (م) : موافق .

(٤) في (س) : غير .

(٥) في (م) : كمصون .



وتُحذفُ أَلِفُ « إفعال » و « استفعال » ، ويعوّضُ منها في غير نُدُورِ هاءِ التَّأْنِيثِ ، ورَبِّمَا صَحَّحَ الإِفْعَالُ والاستفعال وفروعُهُما ، ولا يُقاسُ على ذلك مطلقاً ، خلافاً لِأَبِي زَيْدٍ ، بل إذا أَهْمَلُ الثَّلَاثِيَّ كـ « استنواق » . ورَبِّمَا أُعِلَّ ماوافق المضارعَ في الزِّيَادَةِ والوزن ، ولا يُشترطُ في إِعْلَالِ نحو : « مقام » مناسبة الفعل في المعنى ، فيكون تصحيح « مَدِينٍ » ونحوه مقيساً ؛ خلافاً لبعضهم .

(فصل) : تُبَدَّلُ في اللُّغَةِ الفُصْحَى التَّاءُ من فاءِ الافتعال وفروعه إن كانت واواً أو ياءً غير مبدلة من همزة . وقد تُبَدَّلُ وهى بدلٌ منها .

وتُبَدَّلُ تاءُ الافتعال وفروعه تاءً بعد الثاءِ أو تدغم فيها ، ودالاً بعد الدالِّ أو الذالِّ أو الزاي ، وطاءً بعد الطاءِ أو الظاءِ <sup>(١)</sup> ، أو الصاد ، أو الضاد ، وتدغم في بدلها الظاء والذال أو يُظهَران <sup>(٢)</sup> ، وقد تجعل مثل ماقبلها من ظاءٍ أو ذالٍ أو حرف صَفِيرٍ ، وقد تُبَدَّلُ دالاً بعد الجيم .

(فصل) : من وجوه الإِعْلَالِ الحذف ، ويقلُّ في غيرلامٍ ، وغير حرف لينٍ أو همزةٍ أو هاءٍ أو حرفٍ متَّصِلٍ بمثله <sup>(٣)</sup> .

فمن مطَّردِهِ حذفُ الواوِ من مضارعٍ ثلاثيٍّ فاوُهُ واوٌ استثقالاً ، ولوقوعها في فعلٍ بين ياءٍ مفتوحة وكسرة ظاهرة كـ « يَعِدُ » ،

(١) سقطت من (س) : ومثاله : اظلم .

(٢) في بعض النسخ : ويظهَران .

(٣) زاد بعده في (د ، س) : أو مضعف .

أومقدّرة كـ « يقع » و « يسع » ، وحمل على ذى الياء أخواته (١) والأمر والمصدر الكائن على فعل محرّك العين بحركة الفاء معوّضا منها هاء تانيث ، وربّما فُتحت عينه لفتحها في المضارع ، وربّما فعل هذا بمصدر « فَعَلَ » ، وشدّ في الصّلة صُلة .

وربّما أُعِلَّ بهذا (٢) الإِعْلَالُ أَسْمَاءُ كـ « رِقَّة » ، وصفات كـ « لَدَّة » (٣) ، ولاحظْ للياء في هذا الإِعْلَال . إِلَّا ما شَدَّ من قول بعضهم : يَيْشُ (٤) ، ولا ليفْعَل إِلَّا ما شَدَّ من يَجْدُ ، ولا ليفْعَل إِلَّا ما شَدَّ من يُذِر ويُدْع في لغة (٥) ، ولا لاسم تقع فيه الواو موقعها من « يعد » ، بل يقال في مثل (٦) يَقْطِين من وعد : « يوعيد » .

( فصل ) : ومما اطرّد حذف همزة « أَفْعَلَ » من مضارعه واسمى فاعله ومفعوله ، ولا تثبت إِلَّا في ضرورة أو كلمة مستندرة (٧) . ومن اللازم حذف فاءات « خُذْ » و « كُلْ » ، و « مر » ، وإن ولى « مُرْ » (٨) واوا أوفاءً فالإثبات أجود ،

---

(١) سقطت من (س) .

(٢) في (د ، م) : هذا الإِعْلَال .

(٣) في (م) : كردة .

(٤) في (د) : ييش .

(٥) قال في (شع) : وفي نسخة صححت مع المصنف وعليها خطه الضرب على : ويدع .

(٦) في (ص) : مثال .

(٧) في (س) : مستندة .

(٨) سقط لفظ « مر » من (س) .

و « تُخَذُ » و « كُلُّ » بالعكس <sup>(١)</sup> ؛ ولا يقاس على هذه <sup>(٢)</sup> الأمثلة غيرها إلا في الضرورة . ومن اللازم حذف عين « فيعلولة » ك « بينونة » وليس أصله « فُعلولة » ، ففتحت <sup>(٣)</sup> فاؤه لتسلم الياء خلافاً للكوفيين ، ويحفظ هذا الحذف في عين « فيعلان » و « فيعمل » و « فيعلة » و « فاعل » ، وربما حذف ألف فاعل مضاعفاً ، والرد إلى أصليين أولى من ادعاء شذوذ حذف أو إبدال <sup>(٤)</sup> .

ويجوز في لغة سليم حذف عين الفعل الماضي المضاعف المتصل بتاء الضمير أونونه ، معجولة حركتها على الفاء وجوباً إن سكنت ، وجوازاً إن تحركت ولم تكن حركة العين فتحة ، وربما فعل ذلك بالأمر والمضارع .

وبعض العرب يحذف همزة « يَجِيءُ » و « يَسُوءُ » ، وإحدى ياءى « يستحي » <sup>(٥)</sup> ويُجرهن مجرى « يفى » و « يستبى » في الإعراب والبناء والإفراد وغيره .

والتزم في غير ندور واضطرار <sup>(٦)</sup> حذف ألف « ما » الاستفهامية المفردة المجرورة ، وقد تسكن ميمها اضطاراً إن

(١) سقطت هذه العبارة من (د ، شع) : وأشار في (شع) إلى ثبوتها في بعض النسخ .

(٢) في (س ، ص ، م) : ولا يلحق بهذه .

(٣) في (م) : فتفتح .

(٤) كالمده والمدح فهما أصلان ، وتمدة تمدح ، وهذا أولى من الإبدال .

(٥) في (م) يستحي ، يياء واحدة .

(٦) سقطت من بعض النسخ .

جُرَتْ بحرف ؛ وزعم المبرد أنَّ حذف ألف « ما » الموصولة  
بشئت لغة .

وشدَّ في الأسماء حذف اللام لفظاً ونيةً بكثرة إن كانت  
واواً ، وبقلَّة إن كانت ياءً أو هاءً <sup>(١)</sup> أو همزة أو نونا ، أو حاءً  
أو مثل العين ؛ وربما حذفَت العينُ وهى نون أو واو أو تاءً  
أو همزة ، والفاءُ وهى واو <sup>(٢)</sup> أو همزة . وكثُر في أب  
بعد « لا » « ويا » ، ونَدَرَ بعد غيرهما ، وشدَّ <sup>(٣)</sup> في الفعل <sup>(٤)</sup>  
« لا أدِر » <sup>(٥)</sup> ، و « لا أبال » ، و « عِم صباحاً » <sup>(٦)</sup> ،  
ونحو : « خافو » <sup>(٧)</sup> ، و « لَو تَرَ » <sup>(٨)</sup> ما الصبيان .

(فصل) : من وجوه الإعلال القلب <sup>(٩)</sup> ، وأكثر ما يكون  
في المعتلِّ والمهموز ، وذو الواو أمكن فيه من ذى الياء ، وهو  
بتقديم الآخر على متلوه أكثر منه بتقديم متلِّو الآخر على العين ،  
أو بتقديم العين على الفاء ، وربما ورد بتقديم اللام على الفاء ،

---

(١) سقط من بعض النسخ : أوياء ، وسقط من بعضها : أو هاء ، ومثال الياء : يد ، ومثال  
الهاء : شفه .

(٢) سقطت من بعض النسخ .

(٣) في (شع) : وقياسه .

(٤) في (س) : الأفعال .

(٥) زاد بعده في (س) : وما أدِر .

(٦) سقط من بعض النسخ

(٧) في بعض النسخ : خافوا .

(٨) في (س) : ولا تر .

(٩) والمراد به هنا جعل حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير ، ويطلق القلب أيضاً على تحويل  
حرف العلة إلى حرف علة آخر .

وبتأخير الفاء عن العين واللام ، وكثر نحو : راء<sup>(١)</sup> في رأى ، وآبار في آبآر .

وعلاوة صحة القلب كون أحد التأليفين فائقاً للآخر ببعض وجوه التصريف ، فإن لم يثبت ذلك<sup>(٢)</sup> فهما أصلان .

وليس « جاء » و « خطايا » مقلوبين ، خلافاً للخليل .

(فصل) : أبدلت الياء سماعاً من ثالث الأمثال كتظنيت ،

وثانيهما كاتتميت<sup>(٣)</sup> ، وأولهما<sup>(٤)</sup> كأيما ، ومن هاء

كدهديت<sup>(٥)</sup> ، ومن نون كأناسي ، ومن عين ضفادع<sup>(٦)</sup> ،

وباء أرانب ، وسين سادس ، وثاء ثالث ، وربما أبدل

من حرف اللين تضعيف ما قبله ، وقد تبدل تاء الضمير طاءً

بعد الطاء والصاد ، ودالاً بعد الدال<sup>(٧)</sup> والزاي ، وشذ إبدال

التاء من واو ك « تراث » ومن ياء ك « أسنتوا » ، ومن سين

ك « ست » ، ومن صاد ك « لصت »<sup>(٨)</sup> ، وربما أبدلت من

هاء كما أبدلت<sup>(٩)</sup> الهاء منها<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) اضطرب هذا اللفظ في بعض النسخ ، والمحقق عن أوثق النسخ .

(٢) في بعض النسخ : ذاك .

(٣) في (م) : وثانيها ، وفي (س) : كاتتميت .

(٤) في (م) : وأولها .

(٥) في (م) : كد هويت .

(٦) في (س) : كضفادع .

(٧) زاد في هامش (ص) : والدال ، بالمعجمة .

(٨) في (م) : ككصت .

(٩) في (ح) : أبدل .

(١٠) كوقفهم على طلحة ونحوه بنهاء ، وحكى قطرب أن طيئا تبدل تاء جمع المؤنث

السالم هاء في الوقف .



وأُبدِلَت الميمُ من النون الساكنة قبلَ باءٍ ، وقد تُبدَل منها ساكنة ومتحرّكة دون باءٍ ، وقد تُبدَل هي من الميم ، وتُبدَل الصاد من السين جوازاً على لغة ، إن وقع بعدها غين أو خاء أو قاف أو طاءً ، وإن فصل حرفٌ أو حرفان فالجواز باق ، وإن سكنت السين قبل دالٍ جازَ إبدالُها زايّاً <sup>(١)</sup> ، وإن تحرّكت قبلَ قاف فكذلك .

وربّما أُبدِلت بعد جيمٍ أو راءٍ ، ويُحسّن <sup>(٢)</sup> مضارعة الزّاي ماسكناً قبل دال من صادٍ أو جيمٍ أو شين ، ولا يمتنع الإخلاص في الصاد المذكورة ، فإن تحرّكت قبل دال أو طاءً جازت المضارعة ، وشدَّ الإبدال .

(فصل) : وقع التكافؤ في الإبدال بين الطّاء والدّال والتّاء ، وبين الميم والباء ، وبين الثّاء والفاء ، وبين الكاف والقاف ، وبين اللّام والراء ، وبين النّون واللام ، وبين العين والحاء <sup>(٣)</sup> ، وربّما وقّع بين الغين والحاء ، وبين الضّاد واللام ، وبين الدّال والثّاء ، وبين الفاء والباء ، وبين الجيم والياء ، والأكثرُ كونُ الياء المبدَل منها الجيم مشدّدة موقوفاً <sup>(٤)</sup> عليها أو مسبوقاً بعين ،

(١) سقط من (س) لفظنا : « جاز ، وزايا » .

(٢) في (شع) : وحسن .

(٣) سقط هذا السطر من (م) .

(٤) في (م) : أو موقوفاً .

وهي عَجَّجَة (١) قُضَاعَة ، وربما أُبْدِلت الميمُ من الواو ،  
وقد تُبَدَّل من الهاءِ الحاءُ (٢) بعد حاءٍ أوعين إنَّ أوْثِر الإدغام ،  
وربَّما أُبْدِلت الشين من الجيم ، وإذا سكنت الجيمُ قبل دالٍ  
جازَ جعلُها كشين .

وأُبْدِلت الهاءُ وقُفًّا من ألف «أنا» و «ما» و «هنا» و «حيَّهلا»  
ومن ياء «هذي» و «هُنَّيَّه» (٣) ، وعَوَّضَتْ هـ والسين من سلامة  
العين في «أهراق» و «أسطاع» .

---

(١) في بعض النسخ : جعجعة .

(٢) سقطت الحاء من (م) .

(٣) قالوا : أَنَّهُ وَمَهْ وَهْنَه وَحَيْهَلَه وَهَذَه وَهَنْهَه .

## ٧٧ - باب مخارج الحروف<sup>(١)</sup>

أَقْصَى الْحَلْقِ<sup>(٢)</sup> للهمزة والهاء والألف ، ووسطه للعَيْن  
والحاء ، وأذناه للغين والحاء ، وما يليه للقاف ، وما يليه للكاف ،  
وما يليه للجيم والشين والياء ، وأوّل حافة اللسان وما يليه من  
الأضراس للضاد ، وما دون حافته إلى منتهى طرفه ومحاذى ذلك  
من الحنك الأعلى للّام . وما بين طرفه وفوق الثنايا للنون والراء  
وهي أدخل في ظهر اللسان قليلاً ، وما بين طرفه وأصول الثنايا  
للطاء والذال والتاء ، وما بينه وبين الثنايا للزاي والسين والصاد ،  
وهي أحرف الصّفير ، وما بينه وبين أطراف الثنايا للظاء والذال  
والتاء ، وباطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا للفاء ، وما بين  
الشفّتين للباء والواو والميم<sup>(٣)</sup> .

( فصل ) : لهذه الحروف فروع تُستحسن ، وهي الهمزة  
المسهلة ، والغنة ومخرجها الخيشوم ، وألفا الإمالة والتفخيم ،  
والشين كالجيم ، والصاد كالزاي ؛ وفروع تُستقبح وهي كاف

---

(١) والمراد بحروف الهجاء ، ويقال لها أيضاً حروف التهجي ويسمى الخليل . وسيبويه :  
حروف العربية ، ويقال لها أيضاً حروف المعجم ، وحروف أبي جاد . ومخرج الحرف الموضع  
الذي ينشأ الحرف منه .

(٢) في (م) : أقصى أصل الحلق .

(٣) فثلاثتها مما بين الشفتين ، غير أن الشفتين تنطبقان في الباء والميم ولا تنطبقان في الواو .

كجيم ، وبالعكس ، وجيمٌ كشين ، وصادٌ كسين ، وطاءٌ كتاءٌ ،  
وظاءٌ كثاءٌ ، وباءٌ كفاءٌ ، وضادٌ ضعيفة .

(فصل) : من الحروف مهموسة ، يجمعُها : « سَكَّتْ  
فَحْتُهُ شَخْصٌ » ، وما عداها مجهورة ، ومنها شديدة يجمعها :  
« أَجِدُّكَ تُطْبِقُ » ، ومتوسطة يجمعها : « لِمَ يَرُوعُنَا » <sup>(١)</sup> ؟  
وما عداها رخوة . والصاد والضاد والطاء والظاء مطبقة ، وما عداها  
منفتحة . والمطبقة مع الغين والخاء والقاف مستعلية ، وما عداها  
منخفضة ، وأحرف القلقلَّة : « قُطْبُ جُد » ، واللينة : « وَاي »  
والمعتلة هُنَّ والهمزة ، والمنحرف اللّام ، والمكرر الرَّاء ، والهاوى  
الألف ، والمهتوت الهمزة ، وأحرف الذّلاقة : « مُرْبَنَفْل » <sup>(٢)</sup> ،  
والمُصمّنة ما عداها ، وما سوى هذه من ألقاب الحروف نِسَبٌ  
إلى مخارجها أو ما جاورها <sup>(٣)</sup> .

فصل في الادغام <sup>(٤)</sup> : يدغم أول المثلين وجوباً إن سَكَنَ  
ولم يكن هاءً سَكَّتِ ، ولا همزة منفصلة عن ألفاء ،  
ولا مدَّة في آخر أو مبدلة من غيرها دون لزوم ، ولا  
ممدوداً <sup>(٥)</sup> ، ما لم يكن جارياً بالتجريد مجرى الحرف الصحيح ،

(١) في (م) : لم يَأوعنا .

(٢) في (م) : بندل .

(٣) في (س) : وما جاوزها .

(٤) وتعبير سيويه « الادغام » على الافتعال ، وعبارة الكوفيين « إدغام » على إفعال .

(٥) هذه العبارة إلى : الصحيح من (ص ، ح) وسقطت من بقية النسخ .

وكذلك <sup>(١)</sup> إن تحرّكا في كلمة لم تشدّ ، ولم يضطرّ إلى فكّهما ، ولم يصدّرا ، ولم تليهما نون توكيد <sup>(٢)</sup> ، ولم يسبقهما مزيدٌ للإلحاق ، ولا مدغمٌ في أولهما ، ولم يكن أحدهما ملحقا <sup>(٣)</sup> ولا عارضا تحريك ثانيهما ، ولا موازنا ماهما فيه بجملته أو صدره «فَعَلَا أَوْفَعَلَا أَوْفَعَلَا أَوْفَعَلَا» <sup>(٤)</sup> ، وتُنقل حركة المدغم إلى ما قبله إن سكن ولم يكن حرف مدّ أو ياء تصغير ؛ ويجوز كسره إن كان المدغم تاء الافتعال ، فإن سَكَنَ ثانيهما لاتّصاله بضمير مرفوع <sup>(٥)</sup> أو لكون ماهما فيه «أَفْعِلْ» تعجبا تعيّن الفكّ .

والإدغام قبل الضمير لغية ، فإن سكن الثاني جزماً أو بناءً في غير أفعل المذكور أو كان ياء لازماً تحريكها أو ولى المِثْلان فاء «افتعال» أو «افعال» ، أو كان أولهما بدل غير مدة دون لزوم ، جاز <sup>(٦)</sup> الفكّ والإدغام <sup>(٧)</sup> غام .

(١) في (د) : وكذا .

(٢) سقطت هذه العبارة من (م ، شع) .

(٣) سقطت هذه العبارة من (شع) ومثاله : : قردد .

(٤) سقط هذا الوزن الأخير «فَعِلْ» ونبه عليه في (شع) قال : لأن «فعلا» كإبل مفقود في المضاعفة ، وعلى هذا لو بنيت من الرد كإبل لقلت : ردد ، وبقيّة الأوزان أمثلتها على الترتيب : طلل ، درر ، مرد ، ذلل .

(٥) في (م) : المرفوع ، وسقط هذا اللفظ من (شع) .

(٦) ثبت قبل هذا في (د ، س) : أو كان أولهما نونا هي آخر فعل أو علامة رفع أو جمع إناث ، وليس قبلها ساكن صحيح ، وذكر هذا في (ح) وضرب عليه بالأحمر وسقط من (ص ، م ، شع) .

(٧) وهذا جواب قوله : فإن سكن الثاني جزما ... الخ ولغة الحجاز الفك ، ولغة تميم الإدغام ، وقرئ بهما : «ليحي من حي عن بيته» .



وقد يَرِدُ الإدغام في ياءَيْن غير لازم تحريك ثانيهما ، فلا يقاس عليه ، ويُعَلَّ ثانی اللّامين في « افْعَلَّ » و « افْعَالَّ » من ذوات الياء والواو ، فلا يلتقي مثلاً فيحتاج إلى الإدغام<sup>(١)</sup> خلافاً للكوفيّين في المثالين<sup>(٢)</sup> ، وفي مثل<sup>(٣)</sup> سُبْعان من القوّة ثلاثة أوجه ، أقيسُها إبدال الضمّة كسرةً ، وتاليتهاياءً ، وإدغام أسهل من الفكّ ، ولا يجوز إدغام في مثل جَحْمَرِش من الرمي ، لعدم وزن الفعل ، خلافاً لأبي الحسن .

( فصل ) : إذا<sup>(٤)</sup> تحرك المثالان من كلمتين ولم يكونا همزتين جاز الإدغام ، ما لم يليهما ساكناً غير لين ، ويُبدَل الحرفُ التّالي متحرّكاً أو ساكناً لينا بمثل مُقارِبِهِ الَّذِي يليه ، ويدغم جوازاً ما لم يكن ليناً ، أو همزةً ، أو ضاداً ، أو شيناً ، أو فاءً ، أو ميماً ، أو صفيّرياً قبل غير صفيّريٍّ ، أو يلتقي<sup>(٥)</sup> الحرفان في كلمةٍ يوهم الإدغامُ فيها التضعيف . وإدغام الراء في اللّام

(١) في بعض النسخ : إلى ادغام .

(٢) في بعض النسخ : في المثليين ، وفي بعضها : في المسألين ، وفي (ص) ذكر اللفظين معاً ، وفي (ح) ذكر المثليين وأثبت في الهامش « المسألين » وقال : يعني افْعَلَّ وافْعَال ، وفي (شع) ذكر المثاليين ثم قال : وفي نسخة الرقي : المسألين . والمراد : مسألنا ذوات الياء وذوات الواو ومسألنا افعل وافعال .

(٣) سقط لفظ « مثل » من (م) .

(٤) في (ب) : إن تحرك .

(٥) في (م) : أو يلتقي .

جائز<sup>(١)</sup> خلافاً لأكثرهم<sup>(٢)</sup>. وربما أُدغم الفاء في الباء ، والضاد في الظاء ، والشين في السين<sup>(٣)</sup> . وتُدغم في الفاء والميم الباء ، وفي الحاء الهاء ، وفي الشين والتاء الجيم ، وفيها وفي الشين والضاد الطاء والظاء وشركاؤهما في المخرج ، والأولى إبقاء إطباق المطبق.

(فصل) : وقع التكافؤ في الإدغام<sup>(٤)</sup> بين الحاء والعين ، وبين الخاء والغين<sup>(٥)</sup> ، وبين القاف والكاف ، وبين الصَّفيرية ، وبين الطاء والدال ، والتاء والظاء ، والذال والتاء ، وتُدغم<sup>(٦)</sup> الستة في الصفيرية ، وتُدغم في التسعة ، وفي الشين والضاد والنون والراء اللام وجوباً إن كانت للتعريف ، أو شبيهتها ، وإلا فجوازاً بقوة في الراء ، وبضعف في النون ، وبتوسط فيما بقي .

(فصل) : تُدغم النون الساكنة دون غنة في الراء واللام ، وبها في مثلها والميم والواو والياء ، وتُظهر عند الحلقية ، وتُقلب ميماً عند الباء ، وتخفى مع البواقي<sup>(٧)</sup> .

---

(١) في بعض النسخ : « محفوظ » بدلا من « جائز » وقال في (شع) : وفي نسخة قرئت عليه وعليها خطه : وإدغام الراء في اللام محفوظ .

(٢) في (م) : لأكثر تميم .

(٣) في (شع) : وفي بعض النسخ . المهملة قبل المعجمة .

(٤) سقط من (د) : في الإدغام .

(٥) سقطت هذه العبارة من (س) .

(٦) في (د) : وقد تدغم .

(٧) وهي خمسة عشر حرفاً . والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام .

وكذا يفعل قاصد التَّخْفِيف<sup>(١)</sup> بكل حرف امتنع إدغامه  
لوصف فيه ، أو لتقدّم ساكن صحيح ، وقد يجرى المنفصل  
مجرى المتّصل في نقل حركة المدغم إلى الساكن  
(فصل) : تُدْغِمُ تَاءُ « تَفَعَّلَ » وشبهه في مثلها<sup>(٢)</sup> ومقاربها<sup>(٣)</sup>  
تاليةً لهمزة وصل في الماضي والأمر<sup>(٤)</sup> ، وقد يحذف تخفيفاً  
المتعذر إدغامه لسكون الثاني ، « كاسْتَخَذَ » في الأظهر ، أو  
لاستثقاله بتصدّر المدغم كتَنَزَّلَ ، « وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ » ،  
والمحذوفة هي الثانية لا الأولى ، خلافاً لهشام .

---

(١) في (ص) قاصد تخفيف كل حرف .  
(٢) في (م) : تدغم تاء تفعل ومثله في شبهها . ومثاله : اتَّبَعَ تَتَبَعَ ، واتَّابَعَ في تتابع .  
(٣) نحو : « اِنَّا قُلْنَا » أصله : تَنَاقَلْنَا ، و « يَظَاهَرُونَ » أصله : يَتَظَاهَرُونَ .  
(٤) سقط من بعض النسخ ، وقال في (شع) : ثبت هذا في نسخة قرئت على المصنف  
وعليها خطه .

## ٧٨ - باب الإمالة

وهي أن يُنحَى جوازاً في فعل أو اسم متمكن بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء لتطرفها وانقلابها عنها ، أو ما آلتها إليها باتِّفاق دون مُمازجة زائد ، أو لكونها مبدلةً من عين (١) ما يقال فيه : « فِلْتُ » (٢) ، أو متقدِّمة على ياء تليها ، أو متأخِّرة عنها متَّصلة ، أو منفصلة (٣) بحرف أو حرفين ثانيهما هاء ، أو لكونها متقدِّمة على كسرة تليها ، أو متأخِّرة عنها منفصلة بحرف أو حرفين أوَّلهما ساكن ، فإن تأخَّر عن الألف مُستَعْل متصل أو منفصل بحرف أو حرفين غلب - في غير سُذُوذ - الياء والكسرة الموجودتين لا المنويتين ، خلافاً لمُدَّعى المنع مطلقاً (٤) ، وكذا إن تقدَّم عليها المستعلى (٥) ، لا مكسوراً ولا ساكناً بعد مكسور (٦) ، وربما منع قبلها مطلقاً (٧) .

(١) في (س) : من غير . (٢) في (س) : قلب .

(٣) سقطت من (س) .

(٤) سقطت عبارة الخلاف من بعض النسخ ، وقال في (شع) : ثبت هذا في نسخة عليها خطه . (٥) في هذه العبارة اضطراب في بعض النسخ ، وفي بعض النسخ كما قال في (شع) إنه في نسخة الرقي : « وكذا إن تقدم عليها غير مكسور . وما جاء بالتحقيق قال عنه في (شع) إنه ثبت في نسخة قرئت على المصنف وعليها خطه ، والمقصود بالعبارة أن المستعلى إذا تقدم غير مكسور منع الإمالة .

(٦) المكسور نحو : غلاف ، والساكن نحو : مصباح ، فلا يمنع المستعلى الإمالة في هذين ونحوهما .

(٧) سقط هذا من بعض النسخ ، وعبارة سيويه تفيد أن الإمالة والترك كلاهما عربي ، والإمالة أرجح ، ولهذا قال المصنف : وربما منع . وزاد في (س) : غير مكسور .

فإن تقدم سا كنأ بعد كسرة فوجهان . وربما غلب المتأخر .  
 رابعاً ، وقد لا يُعتدّ به تالياً من غير كلمتها <sup>(١)</sup> ، وتالياً من  
 كلمتها <sup>(٢)</sup> . وشذّ عدم الاعتداد به وبالحركة في قول بعضهم :  
 رأيت عرقاً وعنبا ، وإن فتحت الرأء متصلة بالالف أو  
 ضُمَّت فحكمها حكم <sup>(٣)</sup> المستعلى غالباً ، وإن كُسرت كُفّت  
 المانع ، وربما أثرت منفصلة تأثيرها متصلة ، ولا يؤثر سبب  
 الإمالة إلّا وهو بعض ما الألف بعضه ، ويؤثر مانعها مطلقاً ،  
 وربما أثرت الكسرة منوية في مدغم أو موقوف عليه ، أو  
 زائداً تباعدها بالهاء <sup>(٤)</sup> لخفائها .

وقد يُمالُ عارٍ من سبب الإمالة <sup>(٥)</sup> لمجاورة الممال ، أو  
 لكونه آخر مجاور <sup>(٦)</sup> ما أُميلَ آخره طلباً للتناسب <sup>(٧)</sup> .  
 وأميلَ من غير المتمكّن « ذا » و « متى » و « أنى » ، ومن الحروف  
 « بلى » و « يا » و « لا » في « إمّالاً » ، ومن الفتحات ماتلته

(١) في (م) : من غير كليهما .

(٢) في (م) : من كليهما .

(٣) في (ص) : كحكم المستعلى .

(٤) في (م) : أوزائد اتباعها ، وسقط من (ج ، ح ، ص ، م ، شع) : ، لخفائها ؛  
 ثم قال في (شع) : ثبت هذا في نسخة الرقي وفي نسخة عليها خطه .

(٥) سقطت من (م) .

(٦) في (م) : مجاوره .

(٧) سقطت هذه العبارة من (ج ، م ، شع) .



هَاءُ<sup>(١)</sup> تَأْنِيثٌ مَوْقُوفٌ عَلَيْهَا ، أَوْ رَاءُ مَكْسُورَةٌ وَهِيَ لَامٌ<sup>(٢)</sup> مُتَّصِلَةٌ أَوْ مُنْفَصِلَةٌ بِسَاكِنٍ ، مَا لَمْ يَكُنِ الْمَفْتُوحُ يَاءً أَوْ قَبْلَ يَاءٍ مَكْسُورَةٍ ، وَمِنْ الضَّمَّاتِ ضَمَّةٌ « مَذْعُورٌ » وَ « سَمُرٌ » وَنَحْوَهُمَا وَمُسْتَنَدُ الْإِمَالَةِ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَ النِّقْلُ ، عَلَّمَا كَانَ<sup>(٣)</sup> كَالْحَجَّاجِ ، أَوْ غَيْرَ عَلَّمَ كَالنَّاسِ فِي غَيْرِ الْجَرِّ<sup>(٤)</sup> .

---

(١) فِي (س) : يَاءُ مَكْسُورَةٌ ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ قَدِمَ الرَّاءُ الْمَكْسُورَةُ عَلَى الْهَاءِ :  
(٢) سَقَطَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ إِلَى قَوْلِهِ : « يَاءُ مَكْسُورَةٌ » مِنْ بَعْضِ النُّسخِ ، وَأَشَارَ فِي (شع)  
إِلَى أَنَّهُ ثَبِتَ فِي نَسْخَةٍ عَلَيْهَا خَطُّهُ .  
(٣) سَقَطَتْ « كَانَ » مِنْ بَعْضِ النُّسخِ :  
(٤) فَأَمَّا فِي الْجَرِّ فِيمَا لَمْ يَكُنْ لِلْكَسْرِ ، وَفِي غَيْرِهِ لِكَثْرَةِ مَا يَنْطِقُ بِهِ ، وَجَاءَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ  
إِمَالَةُ النَّاسِ حَيْثُ وَقَعَ ، مَنْصُوبًا كَانَ أَوْ مَرْفُوعًا أَوْ مُجْرُورًا ، وَكَذَا جَاءَ عَنِ الْكِسَائِيِّ .  
وَمَا أَمِيلُ شَذُوذًا قَوْلَهُمْ : هَذَا بَابٌ ، وَهَذَا غَابَ . ذَكَرَ ذَلِكَ نَسِيبِيهِ فِي كِتَابِهِ (ج ٢ ص ٢٦٤) .

## ٧٩ - باب الوقف (١)

إن (٢) كان آخرُ الموقوف عليه ساكناً ثبت بحاله ، إلا أن يكون مهملاً في الخط فيُحذف ، إلا تنوين مفتوح غير مؤنث بالهاء ، فيُبدل ألفاً في لغة غير ربيعة ، ويُحذف تنوين المضموم والمكسور بلا بدل في لغة غير الأزد ، وكالصحيح في ذلك المقصور ، خلافاً للمازني (٣) في إبدال الألف من تنوينه مطلقاً ، ولأبي عمرو والكسائي في عدم الإبدال منه مطلقاً .

وتُبدل ألفاً نون «إِذَنْ» ، وربما قُلبت الألف الموقوف عليها ياءً أو واواً أو همزةً ، وربما وُصلت بهاء السكت ألفاً «هنا» و «ألا» ، وقد تُحذف ألف المقصور اضطراراً ، وألف ضمير الغائبة منقولاً فتحه اختياراً .

والمنقوص غير المنصوب إن كان منوناً فاستصحاب حذف يائه أجود ، إلا (٤) أن تُحذف فاؤه أو عينه فيتعين الإثبات ، وإن لم يكن منوناً فالإثبات أجود ، إلا أن حكم ياء المتكلم الساكنة

---

(١) وهو قطع اللفظ الموقوف عليه عن الاتصال ، ويكون ترنماً واستثباتاً وإنكاراً .

(٢) في (س) : إذا كان .

(٣) زاد بعده في (م) : والفراء والجزمي .

(٤) سقطت هذه العبارة إلى قوله : «أجود» من (د) .

وصلاً ، وحكم الياء <sup>(١)</sup> والواو المتحرّكتين حكمُ الصحيح ،  
ولا حذفٌ « في نحو : يعصى <sup>(٢)</sup> وافعلى ويدعو وافعلوا غالباً إلا في  
قافية أوافضلة .

(فصل) : إن كان الموقوف عليه متحرّكاً غير هاءٍ تأنيثٍ  
سُكِّنَ ، وهو الأصل ، أو رِيِمَتْ حركته مطلقاً ، أو أُشِيرَ إليها  
دونَ صوتٍ إن كانت ضمّةً ، وهو الإشمام ، أو ضُعِفَ الحرف  
إن لم يكن همزةً ولا حرفَ لينٍ ولا تالي ساكن ، أو نُقِلَتْ <sup>(٣)</sup>  
الحركة إلى الساكن قبله <sup>(٤)</sup> ، ما لم يتعذّر تحريكه أو يوجب  
عدمَ النّظير أو تكن الحركة فتحةً فلا تُنقل إلا من همزة ، خلافاً  
للكوفيين .

وعدمُ النّظير في النّقل منها مغتفرٌ إلا عند بعض تميم ،  
فيفرون منه إلى تحريك الساكن بحركة الفاء إتباعاً ، وإذا  
نُقلت <sup>(٥)</sup> حركةُ الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل  
حركتها ، كما يُوقَف عليه مستبدّاً بها ، وأثبتها غيرُهم ساكنةً  
أو مبدلةً بمجانس حركة ما قبلها ناقلاً أو متبعاً ، وربما أبدلتُ  
بمجانس حركتها بعد سكون باق ، أو حركة غير منقولة

(١) في (م ، شع) : الواو والياء .

(٢) في (م ، شع) : يقضى .

(٣) في (س) : تنقلب .

(٤) في (م) : فيها .

(٥) سقطت هذه العبارة إلى قوله : « حركتها » من (شع) .

ولا يُبدلُها الحجازيون بعد حركة إلا بمجانستها ، والوقف  
بالنقل إلى المتحرك <sup>(١)</sup> لغة لخمية <sup>(٢)</sup> .

(فصل) : إبدال الهاء من تاء التانيث الاسمية <sup>(٣)</sup>  
المتحرك ما قبلها لفظاً أو تقديرًا في آخر الاسم أعرف من سلامتها ،  
وتاء جمع السلامة والمحمول عليه بالعكس ، وفي «هيات»  
و «أولات» <sup>(٤)</sup> و «لات» و «رُبت» و «ثمت» <sup>(٥)</sup> و «أبت»  
وجهان ؛ وإن سُميَ بها فهي كطَّلحة على لغة من أبدل ، وكعرفات  
على لغة من لم يُبدل .

(فصل) : يُوقف <sup>(٦)</sup> بهاء السكت على الفعل المعتل  
الآخر جزماً أو وقفاً ، وعلى «ما» الاستفهامية المجرورة وجوباً  
فيهما ، محذوف <sup>(٧)</sup> الفاء والعين ، ومجرورة <sup>(٨)</sup> باسم ، وإلا

(١) في (ص ، م) : متحرك.

(٢) سقط من (شع) : «لخمية» وقال إنها ثبتت في نسخة الرقي وفي نسخة عليها خطه .  
وكذلك نسبها إلى لحم في الكافية الشافية وشرحها ، واستشهد بقوله :

من يأتمر للحزم فيما قصده      تحمده مساعيه ويعلم رشده  
ومثل له سيويه بقول زياد الأعجم :

عجبت والدهر كثير عجيبه      من عتري سبني لم أضرب به  
(٣) سقطت من (شع) .

(٤) سقطت وما بعدها إلى قوله : «وجهان» من (د ، م ، شع) وثبتت في بقية النسخ  
وصححها في (ص) .

(٥) كررت في بعض النسخ ، ولعل التكرار بفتح الأول مرة وبضمه أخرى .

(٦) في (هـ) : وقف .

(٧) في (م) : محذوفة . والمقصود : وجوباً فيهما : في الفعل محذوف الفاء والعين ، نحو : قه .

(٨) أي وفي ما الاستفهامية مجرورة باسم نحو : جئت مجيء مه ؟

فأختياراً ، ويجوز اتصالها بكل متحرك حركة غير إعرابية ،  
ولا شبهة بها ، فلا <sup>(١)</sup> تتصل باسم « لا » ، ولا بمُنَادى  
مضموم ، ولا بمبنى لقطعه عن الإضافة ، ولا بفعلٍ ماضٍ <sup>(٢)</sup> ،  
وشدَّ اتّصالها بـ « عَلٌ » <sup>(٣)</sup> .

وقد يُوقَف على حرف واحدٍ كحرف المضارعة فيوصل بهمزة  
تليها ألف ، وربما اقتصر على الألف . ويجرى الوصل مجرى  
الوقف <sup>(٤)</sup> اضطراراً ، وربما أُجرى مجراه اختياراً ، ومنه  
إبدال بعض الطائيين في الوصل ألف المقصور واواً .

(فصل) : وقف قومٌ بتسكين الرويِّ الموصول بمدة ،  
وأثبتها الحجازيون مطلقاً ، وإن ترنم التميميون فكذلك ، وإلا  
عوضوا منها التنوين مطلقاً .

---

(١) في (س) : ولا .

(٢) قال في (شع) : وزاد في موضع آخر العدد المركب خمسة عشر ، على أن في لحاق  
هاء السكت بالماضي ثلاثة مذاهب : المنع ، والجواز ، والمنع إن ألبس .

(٣) كما في قوله :

يا رب يوم لي لا أظله أرمض من تحت وأضحى من عكه

(٤) في (م) : الوقوف .

ملحوظة : إلى هنا ينتهي الكتاب في نسخة الظاهرية (هـ) وبعده ختام الكتاب .



## ٨٠ - باب الهجاء

وله في غير العروض أصلان ، ولا يُعدّل عنهما إلّا انقيادا  
لسبب جليّ ، أو اقتداءً بالرسم السلفيّ .

الأصل الأوّل : فصلُ الكلمة من الكلمة إن لم يكونا كشيءٍ  
واحدٍ إما بتركيب كـبُعْلَبَكْ ، وإمّا لكونِ إحداهما لا يُبتدأُ بها  
أو لا يُوقَف عليها ، وإمّا لكونها مع الأخرى كشيءٍ واحد في حال ،  
فاستصحب لها الاتّصال غالباً . ووُصِلَتْ مِنْ بَمَنْ مطلقاً ، وبما  
الموصولة غالباً ، وعن بَمَنْ كذلك ، وفي بَمَنْ الاستفهاميّة  
مطلقاً ، وبما الموصولة غالباً ، والثلاثة بما الاستفهاميّة  
محذوفة الألف .

وشدّ وصل « بِئْسَ » بما قبل « اشترُوا به » ، و « خَلَفْتُمُونِي » ،  
ووصل إن بـ « لَمْ يَسْتَجِيبُوا » ، ووصل « أَنْ » بَلَنْ في الكهف  
والقيامة ، وبلا في بعض المواضع ، وكذا وصل أَمْ بَمَنْ ،  
وكَيَّ بِلَا ، وتُحَذَفُ نونُ مِنْ وَعَنْ وَإِنْ وَأَنْ وميمُ أَمْ عند  
وصلهن .

الأصل الثاني : مطابقة المكتوب المنطوق<sup>(١)</sup> به « في ذوات

---

(١) في (شع) وفي بعض النسخ : للمنطوق به .

الحروف وعددها ، ما لم يجب الاختصار على أول الكلمة لكونها <sup>(١)</sup>  
 اسم حرف وارداً وروود الأصوات <sup>(٢)</sup> ، أو يُحذف الحرف لإدغامه  
 فيما هو من كلمته <sup>(٣)</sup> . وشذذ : « بأييكم <sup>(٤)</sup> المفتون » .  
 (فصل) : تُعتبر المطابقة بالأصل إن كان الحرف مدغماً  
 فيما ليس من كلمته ، أونوناً ساكنة مخفاة ، أو مبدلة ميماً  
 لمجاورة باء ، أو حرف مدحذف <sup>(٥)</sup> لساكن يليه <sup>(٦)</sup> في الوصل <sup>(٧)</sup>  
 وربما حذف خطأ إن أمن اللبس ، ويجب ذلك مع نون التوكيد  
 والتنوين .

وتُعتبر <sup>(٨)</sup> المطابقة بالمآل ، إمّا في وقف لا مانع <sup>(٩)</sup>  
 من اعتبار ما يعرض فيه ، ولذا حذف تنوين غير المفتوح ،  
 ومدة ضمير الغائب والغائبين ، وكتب بألف « أنا » ، والمنون  
 المفتوح ، وإذا ، ونحو : « لنسفعاً <sup>(١٠)</sup> » إن أمن اللبس ؛ وبهاء ،

(١) في (م) : للكونها .

(٢) فألف اسم لأول حروف المعجم ، وباء اسم لثانيها وكذا الباقي ، فإذا قيل :  
 اكتب باء كتب هكذا (ب) فأشبه اسم الحرف اسم الصوت (غاق) مثلاً من جهة أن المقصود  
 به صوت فقط .

(٣) في (م) : من كلمة .

(٤) في (م) : بأيكم . وقد كتب في المصحف يائين والقياس بواحدة .

(٥) سقطت من (س ، م) .

(٦) في (س) : ثلاثة .

(٧) سقطت من (م ، شع) .

(٨) سقطت من (س) .

(٩) في بعض النسخ : لا مانع له .

(١٠) زاد في (سي) : بالناصية .

نحو: «رحمة» ، و«ره ذاك»<sup>(١)</sup> ، و«مجيء مه جيت» ؟  
 وشذذ «كأين» ، ونحو: «بنعمت»<sup>(٢)</sup> الله ، وإما في  
 غير وقف ، ولذا نابت الياء عن كل ألف مختوم بها<sup>(٣)</sup>  
 فعل أو اسم متمكن ، ثلاثة مبدلة<sup>(٤)</sup> من ياء ، أو رابعة  
 فصاعداً مطلقاً ، ما لم تل ياء في غير «يحيى» علماً ، ولا يقاس  
 عليه علم مثله ، خلافاً للمبرد ، وفي التزام هذه النيابة خلاف ،  
 وكذا امتناعها عند مباشرة ضمير متصل ، واستعملت في  
 «حتى» ، و«ما زكى» شذوذاً ، وفي «متى» و«بلى» لإماتتهما ،  
 وفي «الضحى» ونحوه لمشاكله المجاور ، فإن وليت «ما»  
 الاستفهامية «حتى» أو «إلى» أو «على» كُتِبْنَ بِأَلْفٍ ، وشذت  
 الألف في «كلنا»<sup>(٥)</sup> ، و«تترا»<sup>(٦)</sup> ، و«نخشا»<sup>(٧)</sup>  
 أن تُصِيبَنَا ، والواو في الصلوة والزكاة والحيوة والنجوة  
 ومشكوة ومنوة وال<sup>(٨)</sup> ربوا .

(فصل) : من اعتبار المطابقة بالمآل تصوير الهمزة غير

(١) في بعض النسخ : «ذلك» .

(٢) في (د ، م) : بنعمة الله . ولا يكون فيها على هذا شذوذ .

(٣) في (س) : به .

(٤) في (ص) : نائية لمبدلة .

(٥) في (ص) : كلى .

(٦) في بعض النسخ : وتري .

(٧) في بعض النسخ : ونخشي .

(٨) وإنما رسموها بالواو لأن من العرب من يقرب اللفظ بالألف إلى اللفظ بالواو ، وهو

المسمى عند القراء تفخيماً ، وكتبوا الربا خاصة بالواو والألف فجمعوا بين العوض والمعوّض منه .

الكائنة أولاً بالحرف الذى تَوُولِ إليه فى التخفيف إبدالاً  
وتسهيلاً ، وإن كان تخفيفها <sup>(١)</sup> بالنقل حذفت . وقد  
تصوّر المتوسطة الصالحة للنقل بمجانيس حركتها ، وغلب  
فى الآخرة كتبها ألفاً بعد فتحة ، وحذفها بعد ألف <sup>(٢)</sup> ، ما لم  
يلها ضمير متصل ، فتُعْطَى ما للمتوسطة . وتصوّر ألفاً  
الكائنة أولاً مطلقاً . إلا أنّها إن كانت همزة وصلٍ حذفت  
بين الفاء أو الواو <sup>(٣)</sup> وبين همزة هى فاء ، وبعد همزة  
الاستفهام مطلقاً ؛ وفى نحو : جاء فلان بن فلان ،  
وفلانة بنته <sup>(٤)</sup> فلان ، ونحو : للدار ، ولِلدارِ ، وفى «بسم الله  
الرحمن الرحيم» ، وتثبت ألفاً فيما سوى ذلك .

ويُكتب ما ولى الثانية بحسب حالها إذا ابتدئ بها ،  
إلا فاء «افعل» من نحو : «يُوجَل» فإنها تكتب واواً بعد الواو  
والفاء خاصة . وتصوّر بعد همزة الاستفهام همزة القطع  
بمجانيس حركتها ، وقد تُحذف المفتوحة ، ويُكتب غيرها  
ألفاً . وألحقت بالمتوسطة همزة «هؤلاء» و«ابنؤم» ، و«لثلاً»  
و«لئن» ، و«يومئذ» و«حينئذ» .

(١) فى (م) : تخفيفاً .

(٢) فى (د) بعد الألف .

(٣) فى (شع) وفى بعض النسخ : والواو .

(٤) فى (م) — بنت فلانة ، وفى (شع) : بنت فلانة ، وفى (ص) : ابنة فلان .

(فصل) : إن أدّى القياسُ في المهموز وغيره إلى توالي  
لَينين متماثلين أو ثلاثة في كلمة أو كلمتين ككلمةٍ حذف  
واحدٌ إن لم تُفتح الأولى كقراً وقارئين ، ولووا ، وفي  
« آله » وجهان : أجودهما الحذف . وما سوى ما ذكر شاذٌّ  
لا يُقاس عليه ، أو مخالف للرسم فلا يلتفت إليه .

( فصل ) (١) : حُذِفَت الألفُ من الله (٢) والرحمن  
والحرث علماً ، ما لم تخلُ (٣) من الألف واللام ، ومن  
«السلم عليكم» ، و«عبد السلم» ، و«ذلك» ، و«أولئك» ،  
«وثنية» ، «وثنى» (٤) ، ثابت الياء ، وفي ثمانين وجهان ،  
وحذفت أيضاً من ثلث وثلثين (٥) ، ومن ياءٍ متصلةً بهمزة  
ليست كهزمة آدم (٦) ، ومن «ها» (٧) متصلةً بـ«ذا» ،  
خالية من كاف (٨) ، وبجميع فروعها (٩) إلا «تا» و«تى» ،  
وحذفت أيضاً ممّا كثر استعماله من الأعلام الزائدة على  
ثلاثة أحرف ما لم يُحذف منها شيء ، كـ«إسرائيل» ، و«داود» ،

(١) في (ب) : باب .

(٢) سقط من (ب) .

(٣) في هامش (ح ، ص) : يخلوا . والمقصود الألفاظ الثلاثة ، وما جاء بالتحقيق أنسب هـ

(٤) في (ص) : وثناني ، وفي (ح) : وثمان .

(٥) في (م ، ح) : ثلاث وثلثين .

(٦) في (س) : إدغام .

(٧) في (س) : هنا ، وفي (م) : هاء .

(٨) فإن اتصلت الكاف فالإثبات نحو : هاذاك .

(٩) في (شع) : ومن جميع فروعها .



أو يخف التباسه كـ «عامر» ؛ وحُذفت أيضاً من نحو «مفاعل»  
و «مفاعيل» ، غير ملتبسٍ بواحدٍ لكونه على غير صورته ،  
أو في غير موضعه ، ومن ملئكة<sup>(١)</sup> وسموات ، وصالحات  
و «صالحين»<sup>(٢)</sup> ، ونحوهما غير ملتبس<sup>(٣)</sup> ولا مضعّف ،  
ولا معتل اللّام .

ويُكتب<sup>(٤)</sup> بلام واحدة «الَّذِي» وجمعه ، و «الَّتِي»  
وفروعه ، و «اليلة» و «اليل»<sup>(٥)</sup> في الأجود ؛ و بلامين  
«لله» ونحوه ممّا فيه ثلاث لامات لفظاً .

(فصل) : زِيدَتْ أَلْفٌ فِي «مائة» و «مائتين» ، وبعد  
واو الجمع المتطرفة المتصلة بفعل ماضٍ أو أمر .

وربّما زِيدَتْ فِي نَحْوِ : يَدْعُو<sup>(٦)</sup> ، وَهَمْ ضَارِبُو زَيْدٍ<sup>(٧)</sup> ،  
وَشَدَّتْ زِيَادَتُهَا فِي الرَّبُّوا<sup>(٨)</sup> ، و «إِنْ امْرُؤًا»<sup>(٩)</sup> ، وَزِيدَتْ  
وَإِو فِي «أُولَئِكَ» ، و «أُولُو»<sup>(١٠)</sup> ، و «أُولَات»

(١) فِي (م ، شَع) : مَلَائِكَةٌ .

(٢) فِي (ص ، شَع) : وَصَالِحِينَ وَصَلِحَاتٍ .

(٣) سَقَطَتْ «غَيْر» مِنْ (س) وَفِي (د) : غَيْرِ مُلْتَبَسِينَ .

(٤) فِي (د) : وَتَكْتُبُ .

(٥) فِي (س ، م) : وَاللَّيْلَةُ وَاللَّيْلُ .

(٦) فِي بَعْضِ النُّسخِ : يَدْعُوا .

(٧) فِي بَعْضِ النُّسخِ : ضَارِبُوا زَيْدًا .

(٨) فِي بَعْضِ النُّسخِ : الرَّبُّو .

(٩) فِي بَعْضِ النُّسخِ : وَإِنْ امْرُؤٌ .

(١٠) فِي بَعْضِ النُّسخِ : وَأُولُوا .

و «يَا أُوْحَيَّ» <sup>(١)</sup> ، و «عَمْرُو» غير منصوب <sup>(٢)</sup> ، وزيدت ياءً  
في «بِأَيْدٍ» ، و «من» <sup>(٣)</sup> نَبَايَ الْمُرْسَلِينَ ، و «مَلَايَهُ» ،  
و «مَلَايَهُمْ» <sup>(٤)</sup> ، وهذا مما ينقاد إليه ولا يقاس  
عليه <sup>(٥)</sup>

---

(١) في (م) : يا أُوْحَيَّ .

(٢) للفرقة بينه وبين عمر .

(٣) في (ص) : وفي «نَبَايَ الْمُرْسَلِينَ» .

(٤) وهذا كله من رسم المصحف .

(٥) فالانقياد إليه في رسم المصحف اتباعا للسلف ، وعدم اقتباسه أن لا يكتب هكذا إلا في  
رسم المصحف .

أولا : فهرس التمهيد

- ١ — أولا : ابن مالك : حياته ومؤلفاته ومذهبه النحوى نسبه .
- ٢ — نسبه ومنزل الطائيين بالأندلس . مسقط رأسه . مولده .
- ٣ — أسرته . دراسته وأساتذته بالأندلس :
- ٤ — ثابت بن خيار ، أبو علي الشلوين . رحلة ابن مالك إلى الشرق وأثرها في حياته . الفتن والاضطرابات أيام نشأة ابن مالك .
- ٦ — مصر والشام عند مقدم ابن مالك .
- ٧ — الحركة الفكرية في مصر والشام في ذلك العصر . جولة ابن مالك ببلاد الشرق واستقراره بدمشق .
- ٨ — أثر الرحلة في ابن مالك .
- ٩ — دراساته وأساتذته بالشرق : العلم السخاوى .
- ١٠ — ابن صباح ، ومكرم ، وابن يعيش .
- ١١ — ابن عمرون . اشتغاله بالإمامة والتدريس .
- ١٢ — الظاهرية ( السلطانية ) .
- ١٣ — العادلية . قسم القراءات واللغة العربية . المشيخة الكبرى .
- ١٤ — أسرته بالشرق ووفاته . بدر الدين .
- ١٥ — تقي الدين الأسد . أخلاق ابن مالك وصفاته .
- ١٦ — وفاته وراثؤه .
- ١٧ — مؤلفاته :
- ١٨ — مؤلفاته النحوية :
- ( ١ ) الكافية الشافية .
- ١٩ — ( ٢ ) الوافية في شرح الكافية الشافية .
- ٢٠ — ( ٣ ) الخلاصة المشهورة بالألفية .
- ٢١ — ( ٤ ) التسهيل .
- ( ٥ ) شرح التسهيل .
- ( ٦ ) المؤصل في نظم المفصل .
- ( ٧ ) سبك المنظوم وفك المختوم .

- ٢١ - (٨) عمدة الحافظ وعدة الالفاظ .
- ٢٢ - (٩) شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ (شرح العمدة) .
- (١٠) إكمال العمدة .
- (١١) شرح إكمال العمدة .
- (١٢) شواهد التوضيح والتصحيح .
- ٢٣ - (١٣) المقدمة الأسدية .
- (١٤) شرح الجزولية .
- (١٥) نكتة النحوية على مقدمة ابن الحاجب .
- ٢٤ - مؤلفاته اللغوية :
- (١٦) نظم الفرائد .
- ٢٦ - (١٧) مثلثات ابن مالك المسماة : إكمال الإعلام بمثلث الكلام .
- ٢٨ - (١٨) إكمال الإعلام بتثليث الكلام .
- ٢٩ - (١٩) ثلاثيات الأفعال .
- (٢٠) لامية الأفعال .
- ٣٠ - (٢١) شرح لامية الأفعال .
- ٣١ - (٢٢) تحفة المودود في المقصور والممدود .
- ٣٢ - (٢٣) شرح تحفة المودود .
- (٢٤) الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد .
- ٣٣ - (٢٥) الاعتماد في نظائر الظاء والضاد .
- ٣٤ - (٢٦) قصيدة أخرى في الظاء والضاد .
- (٢٧) أرجوزة أخرى في الظاء والضاد .
- (٢٨) النظم الأوجز في ما يهمز وما لا يهمز .
- (٢٩) الوفاق في الإبدال .
- (٣٠) كتاب الألفاظ المختلفة .
- (٣١) ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل .
- (٣٢) فتاوى في العربية .
- ٣٥ - (٣٣) منظومة في ماورد من الأفعال بالواو والياء .



ص	الموضوع
٣٥ -	(٣٤) كتيب صغير لبيان ما فيه لغات ثلاث فأكثر .
٣٦ -	مؤلفاته في الصرف :
٣٧ -	(٣٥) إيجاز التعريف في علم التصريف .
٣٨ -	(٣٦) شرح تصريف ابن مالك المأخوذ من كافيته .
	في القراءات :
	(٣٧) المالكية في القراءات .
٣٩ -	(٣٨) اللامية في القراءات .
	كتاب العروض وخطأ نسبته إليه ، وكتاب نظم الكفاية في اللغة .
٤٠ -	الفوائد والمقاصد .
٤١ -	شعره .
٤٢ -	نظم المصنفات .
٤٣ -	مذهبه النحوى :
	(١) التجديد في منهج التأليف .
٤٤ -	(٢) النظم العلمى .
	(٣) التيسير .
٤٥ -	(٤) المزج والاختيار .
	(٥) مزج النحو باللغة والتصريف .
	(٦) الشواهد عند ابن مالك .
٤٦ -	(٧) الاحتجاج بالحديث .
٤٨ -	(٨) الضرورة عند ابن مالك .
٤٩ -	(٩) الاصطلاحات عند ابن مالك .
٥١ -	(١٠) القياس عند ابن مالك .
٥٥ -	(١١) احترام السماع .
	(١٢) مذهبه في الإلحاق .
٥٧ -	(١٣) العامل عند ابن مالك .
٥٩ -	(١٤) العلة عند ابن مالك .
٦١ -	(١٥) الدقة في التعبير .

## مقدمة التسهيل

- ٦٤ - ثانيا : التسهيل وخصائصه :
- ٦٥ - موضوع الكتاب .
- ٦٦ - الخلافات والمذاهب في التسهيل .
- ٦٨ - نسبة الكتاب لابن مالك . نسخ التسهيل .
- ٦٩ - نسخ التحقيق : ( ١ ) النسخة ( ص ) .
- ٧٠ - ( ٢ ) النسخة . ( ح ) .
- ( ٣ ) النسخة ( د ) .
- ٧١ - ( ٤ ) النسخة ( س ) .
- ٧٢ - ( ٥ ) النسخة ( م ) .
- ( ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ) نسخ الظاهرية : ( ا ، ب ، ج ، هـ )
- ٧٣ - شروح التحقيق :
- ( ١ ) شرح تسهيل الفوائد لابن مالك وولده بدن الدين : ( شم ) .
- ٧٥ - ( ٢ ) المساعد على تسهيل الفوائد : ( شع ) .
- ٧٦ - ( ٣ ) تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد : ( شد ) .
- ٧٧ - ( ٤ ) الجامع بين التسهيل والخلاصة .
- ( ٥ ) شرح التكميل لخاتمة التسهيل .
- ٧٨ - شروح أخرى للتسهيل .
- ٧٩ - النسخة المحققة ومنهج التحقيق .
- ٨٠ - بين الكافية والألفية والتسهيل .
- ٨١ - الخلافات الشكلية .
- ٨٤ - الخلافات الموضوعية .
- ٨٥ - زيادات التسهيل .
- ٩٠ - الخلافات في نقل الآراء .
- ٩٣ - اختلاف آراء ابن مالك .
- ١٠٠ - التسهيل بين كتب النحو .



ثانيا : فهرس الأبواب والفصول

الباب	الفصل	الموضوع	صفحة
١	—	باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به	٣
٢	—	باب إعراب الصحيح الآخر	٧
٣	—	باب إعراب المعتل الآخر	١١
٤	—	باب إعراب المثني والمجموع على حده	١٢
٥	—	باب كيفية التثنية وجمعى التصحيح :	١٦
—	١	فصل : يتم في التثنية من المحذوف اللام	١٩
—	٢	فصل : يجمع بالالف والتاء قياسا	٢٠
٦	—	باب المعرفة والنكرة	٢١
٧	—	باب المضممر :	٢٢
—	٣	فصل : تلحق قبل ياء المتكلم إن نصب بغير صفة	٢٥
—	٤	فصل : من المضممر منفصل في الرفع	٢٥
—	٥	فصل : يتعين انفصال المضممر إن حصر بإنما	٢٦
—	٦	فصل : الأصل تقديم مفسر ضمير الغائب	٢٧
—	٧	فصل : من المضممرات المسمى عند البصريين فصلا	٢٩
٨	—	باب الاسم العلم	٣٠
٩	—	باب الموصول :	٣٣
—	٨	فصل : من وما في اللفظ مفردان مذكران	٣٦
—	٩	فصل : وتقع أى شرطية واستفهامية	٣٧
—	١٠	فصل : من الموصولات الحرفية أن الناصبة مضارعا	٣٧
—	١١	فصل : الموصول والصلة كجزء من اسم	٣٨
١٠	—	باب اسم الإشارة	٣٩
١١	—	باب المعرفة بالأداة :	٤٢
—	١٢	فصل : مدلول إعراب الاسم ما هو به عمدة	٤٢
١٢	—	باب المبتدأ :	٤٤
—	١٣	فصل : الخبر مفرد وجملة	٤٧
—	١٤	فصل : تدخل الفاء على خبر المبتدأ	٥١



الباب	الفصل	الموضوع	صفحة
١٣	—	باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر :	٥٢
—	١٥	فصل : يقترن بإلا الخبر المنفى إن قصد إيجابه	٥٤
—	١٦	فصل : ألحق الحجازيون بليس ما النافية	٥٦
١٤	—	باب أفعال المقاربة :	٥٩
١٥	—	باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :	٦١
—	١٧	فصل : يستند كسر إن ما لم تؤول هي ومعمولها بمصدر	٦٢
—	١٨	فصل : يجوز دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة	٦٣
—	١٩	فصل : ترادف إن نعم فلا إعمال	٦٥
—	٢٠	فصل : لتأول أن ومعمولها بمصدر	٦٦
—	٢١	فصل : يجوز رفع المعطوف على اسم إن ولكن	٦٦
١٦	—	باب لا العاملة عمل إن :	٦٧
—	٢٢	فصل : إذا انفصل مصحوب لا	٦٨
١٧	—	باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر :	٧٠
—	٢٣	فصل : يحكى بالقول وفروعه الجمل	٧٣
—	٢٤	فصل : تدخل همزة النقل على علم ذات المفعولين	٧٤
١٨	—	باب الفاعل	٧٥
١٩	—	باب النائب عن الفاعل :	٧٧
—	٢٥	فصل : يضم مطلقاً أول فعل النائب	٧٧
—	٢٦	فصل : يجب وصل الفعل بمرفوعه	٧٨
٢٠	—	باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو ملابسه	٨٠
٢١	—	باب تعدى الفعل ولزومه :	٨٣
—	٢٧	فصل : المتعدى من غير بابي ظن وأعلم	٨٤
—	٢٨	فصل : يجب تأخير منصوب الفعل	٨٤
—	٢٩	فصل : يجوز الاقتصار قياساً على منصوب الفعل	٨٥
—	٣٠	فصل : يحذف كثيراً المفعول به غير الخبر عنه	٨٥
—	٣١	فصل : تدخل في هذا الباب على الثلاثي غير المتعدى	٨٥
٢٢	—	باب تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً	٨٦
٢٣	—	باب الواقع مفعولاً مطلقاً :	٨٧
—	٣٢	فصل : المجموع بدلاً من اللفظ بفعل مهمل	٨٨
٢٤	—	باب المفعول له	٩٠
٢٥	—	باب المفعول المسمى ظرفاً ومفعولاً فيه :	٩١

الباب	الفصل	الموضوع	صفحة
—	٣٣	فصل : وفي الظروف ظروف مبنية لا تركيب	٩٢
—	٣٤	فصل : الصالح للظرفية القياسية	٩٦
—	٣٥	فصل : من الظروف المكانية كثير التصرف	٦٩
٢٦	—	باب المفعول معه	٩٩
٢٧	—	باب المستثنى :	١٠١
—	٣٦	فصل : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيثان	١٠٣
—	٣٧	فصل : تكرر إلا بعد المستثنى بها توكيدا	١٠٤
—	٣٨	فصل : تؤول إلا بغير	١٠٤
—	٣٩	فصل : يستثنى بحاشا وعدا وخلا	١٠٥
—	٤٠	فصل : يستثنى بغير فتجر المستثنى	١٠٩
٢٨	—	باب الحال :	١٠٨
—	٤١	فصل : الحال واجب التنكير	١٠٨
—	٤٢	فصل : وإن وقع مصدر موقع الحال فهو حال	١٠٩
—	٤٣	فصل : لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة	١٠٩
—	٤٤	فصل : يجوز تقديم الحال على عاملها	١١٠
—	٤٥	فصل : يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها	١١١
—	٣٦	فصل : يؤكد بالحال مانصبها من فعل أو اسم يشبهه	١١٢
—	٤٧	فصل : تقع الحال جملة خبرية	١١٢
—	٤٨	فصل : لا عمل إعراب للجملة المفسرة	١١٣
٢٩	—	باب التمييز :	١١٤
—	٤٩	فصل : يميز الجملة منصوب منها بفعل يقدر غالبا	١١٥
٣٠	—	باب العدد :	١١٦
—	٥٠	فصل : تحذف تاء الثلاثة وأخواتها	١١٦
—	٥١	فصل : يعطف العشرون وأخواته على النيف	١١٧
—	٥٢	فصل : لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد المفتقرة إلى تمييز لإمالة	
		وأل	١١٩
—	٥٣	فصل : حكم العدد المميز بشيئين في التركيب	١٢٠
—	٥٤	فصل : يؤرخ بالليالي لسبقها	١٢٠
—	٥٥	فصل : يصاغ موازن فاعل من اثنين إلى عشرة	١٢١
—	٥٦	فصل : استعمل كخمسة عشر ظروف كيوم يوم	٦٢٢
٣١	—	باب كم وكأين وكذا :	١٢٤
—	٥٧	فصل : لزم كم التصدير	١٢٥
—	٥٨	فصل : معنى كأين وكذا كعنى كم الخبرية	١٢٥
٣٢	—	باب نعم وبئس :	١٢٦

الباب	الفصل	الموضوع	صفحة
—	٥٩	فصل : فاعل نعم وبئس في الغالب ظاهر	١٢٦
٣٣	—	باب حبذا	١٢٩
٣٤	—	باب التعجب :	١٣٠
—	٦٠	فصل : همزة أفعل في التعجب لتعدية ما عدم التعدى	١٣٠
—	٦١	فصل : بناء هذين الفعلين من فعل ثلاثي مجرد	١٣١
٣٥	—	باب أفعل التفضيل :	١٣٣
—	٦٢	فصل : إن قرن أفعل التفضيل بحرف التعريف	١٣٤
—	٦٣	فصل : لا يرفع أفعل التفضيل في الأعراف ظاهراً	١٣٥
٣٦	—	باب اسم الفاعل :	١٣٦
—	٦٤	فصل : يعمل اسم الفاعل غير المصغر	١٣٦
—	٦٥	فصل : يضاف اسم الفاعل المجرد	١٣٧
—	٦٦	فصل : يعمل اسم الفاعل عمل فعله	١٣٨
٣٧	—	باب الصفة المشبهة باسم الفاعل :	١٣٩
—	٦٧	فصل : معمول الصفة المشبهة ضمير بارز	١٣٩
—	٦٨	فصل : إذا كان معنى الصفة سابقاً رفعت ضميره	١٤٠
٣٨	—	باب إعمال المصدر :	١٤٢
—	٦٩	فصل : يجيء بعد المصدر الكائن بدلاً من الفعل معمول عامله على	
		الأصح البذل	١٤٣
٣٩	—	باب حروف الجر سوى المستثنى بها :	١٤٤
—	٧٠	فصل : قد يلي — عند غير المبرد — لولا الامتناعية الضمير الموضوع	
		للنصب	١٤٨
—	٧١	فصل : في الجر بحرف محذوف	١٤٨
٤٠	—	باب القسم :	١٥٠
—	٧٢	فصل : المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم	١٥٢
—	٧٣	فصل : وإذا توالى قسم وأداة شرط غير امتناعي	١٥٣
—	٧٤	فصل : لا يتقدم على جواب قسم معموله	١٥٤
٤١	—	باب الإضافة :	١٥٥
—	٧٥	فصل : لا يقدم على مضاف معمول مضاف إليه	١٥٦
—	٧٦	فصل : لازمت الإضافة لفظاً ومعنى أسماء	١٥٧
—	٧٧	فصل : ما أفرد لفظاً من اللازم الإضافة معنى	١٥٨
—	٧٨	فصل : تضاف أسماء الزمان المبهمة غير المحدودة	١٥٨
—	٧٩	فصل : يجوز حذف المضاف للعلم به	١٥٩

الباب	الفصل	الموضوع	صفحة
—	٨٠	فصل : يجوز في الشعر فصل المضاف بالظرف	١٦٠ ... ..
—	٨١	فصل : الأصح بقاء إعراب المعرب إذا أضيف إلى ياء المتكلم ...	١٦١ ... ..
٤٢	—	باب التابع	١٦٣ ... ..
٤٣	—	باب التوكيد :	١٦٤ ... ..
—	٨٢	فصل : التوكيد اللفظي إعادة اللفظ أو تقويته	١٦٦ ... ..
٤٤	—	باب النعت :	١٦٧ ... ..
—	٨٣	فصل : المنعوت به مفرد أو جملة	١٦٧ ... ..
—	٨٤	فصل : يفرق نعت غير الواحد بالعطف	١٦٩ ... ..
—	٨٥	فصل : من الأسماء ما ينعت به وينعت	١٧٠ ... ..
—	٨٦	فصل : يقام النعت مقام المنعوت كثيراً	١٧٠ ... ..
٤٥	—	باب عطف البيان	١٧١ ... ..
٤٦	—	باب البدل :	١٧٢ ... ..
—	٨٧	فصل : المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول	١٧٣ ... ..
٤٧	—	باب المعطوف عطف النسق :	١٧٤ ... ..
—	٨٨	فصل : المعطوف يمتحن ببعض متبوعه أو كبعضه	١٧٥ ... ..
—	٨٩	فصل : لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف	١٧٥ ... ..
—	—	عليه	١٧٧ ... ..
—	٩٠	فصل : قد تحذف الواو مع معطوفها ودونه	١٧٨ ... ..
٤٨	—	باب النداء :	١٧٩ ... ..
—	٩١	فصل : يبنى المنادى لفظاً أو تقديرًا	١٧٩ ... ..
—	٩٢	فصل : لا يباشر حرف النداء في السعة ذا الألف واللام	١٨١ ... ..
—	٩٣	فصل : لتابع غير أي واسم الإشارة من منادى كرفع	١٨١ ... ..
—	٩٤	فصل : حال المضاف إلى الياء إن أضيف إليه منادى	١٨٢ ... ..
—	٩٥	فصل : يقال للمنادى غير المصرح باسمه في التذكير ياهن وياهنان	١٨٢ ... ..
—	—	وياهنون	١٨٣ ... ..
٤٩	—	باب الاستغاثة والتعجب الشبيه بها	١٨٤ ... ..
٥٠	—	باب الندبة :	١٨٥ ... ..
—	٩٦	فصل : يبدل من ألف الندبة مجانس ما وليت	١٨٥ ... ..
٥١	—	باب أسماء لازمت النداء	١٨٧ ... ..
٥٢	—	باب ترخيم المنادى :	١٨٨ ... ..
—	٩٧	فصل : تقدير ثبوت المحذوف لترخيم أعرف من تقدير التمام بدونه	١٨٩ ... ..

الباب	الفصل	الموضوع	صفحة
—	٩٨	فصل : قد يقدّر حذف هاء التأنيث ترخيها	١٨٩
٥٣	—	باب الاختصاص	١٩١
٥٤	—	باب التحذير والإغراء وما ألحق بهما :	١٩٢
—	٩٩	فصل : ألحق بالتحذير والإغراء في التزام إضمار الناصب مثل وشبهه	١٩٣
٥٥	—	باب أبنية الأفعال ومعانيها :	١٩٥
—	١٠٠	فصل : حتى عين مضارع فعل الفتح	١٩٥
—	١٠١	فصل : اسم الفاعل من متعدي فعل على فاعل	١٩٦
—	١٠٢	فصل : لفعل تعد ولزوم	١٩٦
—	١٠٣	فصل : يكسر ما قبل آخر المضارع	١٩٧
—	١٠٤	فصل : انفرد الرباعي بفعل لازماً ومتعدياً	١٩٨
—	١٠٥	فصل من مثل المزيد فيه أفعال	١٩٨
—	١٠٦	فصل : كل هذه الأمثلة للتعدية قابل	٢٠١
—	١٠٧	فصل : يقال للمعتل الفاء مثال	٢٠٢
—	١٠٨	فصل : صيغة فعل الأمر من كل فعل كمضارعه المجزوم المحذوف أوله	٢٠٢
٥٦	—	باب همزة الوصل :	٢٠٣
—	١٠٩	فصل : لا تثبت همزة الوصل غير مبدوء بها إلا في ضرورة	٢٠٣
٥٧	—	باب مصادر الفعل الثلاثي	٢٠٤
٥٨	—	باب مصادر غير الثلاثي	٢٠٦
—	١١٠	فصل : تلزم تاء التأنيث الإفعال والاستفعال	٢٠٧
—	١١١	فصل : يجيء المصدر على زنة اسم المفعول	٢٠٧
٥٩	—	باب ما زيدت الميم في أوله لغير ما تقدم وليس بصفة :	٢٠٨
—	١١٢	فصل : يصاغ من الثلاثي اللفظ أو الأصل لسبب كثرتة أو محلها مفعلة	٢٠٩
٦٠	—	باب أسماء الأفعال والأصوات :	٢١٠
—	١١٣	فصل : وضع الأصوات إما لجزء كهملا للخيال	٢١٣
٦١	—	باب توني التوكيد :	٢١٦
—	١١٤	فصل : الفعل المؤكد بالنون مبنى	٢١٦
—	١١٥	فصل : تختص الحفيفة بحذفها وصلها للملافة ساكن	٢١٧
—	١١٦	فصل : التنوين نون ساكنة تزداد آخر الاسم	٢١٧
٦٢	—	باب منع الصرف :	٢١٨
—	١١٧	فصل : صرف أسماء القبائل والأرضين والكلم ومنعه	٢٢٠
—	١١٨	فصل : ما منع صرفه دون علمية منع معها	٢٢١
—	١١٩	فصل : ينون في غير النصب ما آخره ياء تلي كسرة	٢٢١
—	١٢٠	فصل : قد يضاف صدر المركب فيتأثر بالعوامل	٢٢١



الباب	الفصل	الموضوع	صفحة
—	١٢١	فصل : الغدل المانع مع الوصفية	٢٢٢
—	١٢٢	فصل : يصرف مصغراً مالا يصرف مكبراً	٢٢٣
—	١٢٣	فصل : يصرف مالا ينصرف للتناسب أو للضرورة	٢٢٣
٦٣	—	باب التسمية بلفظ كائن ما كان	٢٢٥
٦٤	—	باب إعراب الفعل وعوامله :	٢٢٨
—	١٢٤	فصل : ينصب الفعل بأن لازمة الإضمار	٢٣٠
—	١٢٥	فصل : وتضم أن الناصبة أيضاً لزوماً	٢٣٢
—	١٢٦	فصل : تظهر أن وتضم بعد عاطف الفعل على اسم صريح	٢٣٣
—	١٢٧	فصل : تزد أن جوازاً بعد لما	٢٣٣
—	١٢٨	فصل : المنصوب بعد حتى مستقبل أو ماض في حكمه	٢٣٤
٦٥	—	باب عوامل الجزم :	٢٣٥
—	١٢٩	فصل : قد يجزم بإذا الاستقبالية حملاً على متي	٢٣٧
—	١٣٠	فصل : لأداة الشرط صدر الكلام	٢٣٨
—	١٣١	فصل : لو حرف شرط يقتضى امتناع ما يليه	٢٤٠
—	١٣٢	فصل : إذا ولي لما فعل ماض لفظاً ومعنى فهى ظرف	٢٤١
٦٦	—	باب تنعيم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك :	٢٤٢
—	١٣٣	فصل : تكون قد اسماً لكفى	٢٤٢
—	١٣٤	فصل : حروف التحضيض هـ لا وأولولاً ولوماً	٢٤٣
—	١٣٥	فصل : ها ويا حرفا تنبيه	٢٤٤
—	١٣٦	فصل : من حروف الجواب نعم	٢٤٤
—	١٣٧	فصل : كلا حرف ردع وزجر	٢٤٥
—	١٣٨	فصل : قد يقوم مقام ما يفعل أحد أقل	٢٤٦
—	١٣٩	فصل : منعت التصرف أفعال	٢٤٦
٦٧	—	باب الحكاية :	٢٤٨
—	١٤٠	فصل : إن سأل بالهمزة عن مذكور منكر	٢٤٩
—	١٤١	فصل : إذا نطق بكلمة متذكر غير قاصد للوقف	٢٥٠
٦٨	—	باب الإخبار	٢٥١
٦٩	—	باب التذكير والتأنيث :	٢٥٣
—	١٤٢	فصل : الغالب في الصفات المختصة بالإناث	٢٥٤
—	١٤٣	فصل : لا تلحق التاء غالباً صفة على مفعول	٢٥٤
٧٠	—	باب ألني التأنيث	٢٥٥
٧١	—	باب المقصور والممدود	٢٥٨

الباب	الفصل	الموضوع	صفحة
٧٢	—	باب التقاء الساكنين :	٢٥٩
—	١٤٤	فصل : تفتح نون من مع حرف التعريف وشبهه	٢٥٩
—	١٤٥	فصل : استصحاب بنو تميم لإدغام الفعل المضعف	٢٦٠
٧٣	—	باب النسب :	٢٦١
—	١٤٦	فصل : يقال في فعيلة فعلى	٢٦٣
—	١٤٧	فصل : لا يجبر في النسب من المحذوف الفاء أو العين إلا المعتل اللام	٢٦٣
—	١٤٨	فصل : تبدل همزة ياء نحو سقاية	٢٦٤
—	١٤٩	فصل : قد تلحق ياء النسب أسماء أبعاض الجسد	٢٦٥
٧٤	—	باب أمثلة الجمع وما يتعلق به مما لم يسبق ذكره :	٢٦٧
—	١٥٠	فصل : تكسير الواحد الممتاز بالتاء محفوظ	٢٦٨
—	١٥١	فصل : أفعال لاسم على فعل صحيح العين	٢٦٩
—	١٥٢	فصل : أفعال لاسم ثلاثي لم يطرد فيه أفعال	٢٦٩
—	١٥٣	فصل : أفعلة لاسم مذكر رباعي بمدة ثالثة	٢٧٠
—	١٥٤	فصل : من أمثلة جمع الكثرة فعل	٢٧٠
—	١٥٥	فصل : من أمثلة الكثرة فعال	٢٧٢
—	١٥٦	فصل : من أمثلة الكثرة فعل	٢٧٤
—	١٥٧	فصل : غير فواعل وفعائل من المساويهما في البنية لكل ما زاد على	
		ثلاثة أحرف	٢٧٨
—	١٥٨	فصل : تجوز مماثلة ما مائل مفاعيل لمفاعل	٢٧٩
—	١٥٩	فصل : من أسماء الجمع مالا واخذ له من لفظه	٢٨٠
—	١٦٠	فصل : يجمع العلم المرتجل والمنقول	٢٨١
—	١٦١	فصل : يجمع اسم الجمع وجمع التكسير	٢٨٢
٧٥	—	باب التصغير :	٢٨٤
—	١٦٢	فصل : يرد إلى أصله في التصغير والتكسير	٢٨٦
—	١٦٣	فصل : تلحق تاء التأنيث في تصغير ما لم يشذ من مؤنث بلا علامة	٢٨٦
—	١٦٤	فصل : تصغر أسماء الجموع وجموع القاة	٢٨٧
—	١٦٥	فصل : قد يستغنى بمصغر عن مكبر	٢٨٧
—	١٦٦	فصل : لا يصغر من غير المتمكن إلا إذا والذى وفروعهما الآتي	
		ذكرها	٢٨٨
—	١٦٧	فصل : تصغير الترخيم	٢٨٩
٧٦	—	باب التصريف :	٢٩٠
—	١٦٨	فصل : الاسم الثلاثي المجرد مفتوح الأول	٢٩٠

الباب	الفصل	الموضوع	صفحة
—	١٦٩	فصل : استثقل تماثل أصليين في كلمة . . . . .	٢٩١
—	١٧٠	فصل : لأصالة الفعل في التصريف زيد قبل فاء ثلاثيه إلى ثلاثة . . .	٢٩٣
—	١٧١	فصل : أهمل من المزيدي فيه فعويل وفعول . . . . .	٢٩٤
—	١٧٢	فصل : يحكم بزيادة ما صحب أكثر من أصليين . . . . .	٢٩٥
—	١٧٣	فصل : إن تضمنت كلمة متباينين ومتماثلين . . . . .	٢٩٦
—	١٧٤	فصل : ما آخره همزة أو نون بعد ألف . . . . .	٢٩٧
—	١٧٥	فصل : الزائد إما للإلحاق وإما لغيره . . . . .	٢٩٨
—	١٧٦	فصل : يجمع حروف البذل الشائع في غير إدغام . . . . .	٣٠٠
—	١٧٧	فصل : تبدل الهمزة وجوبا . . . . .	٣٠٠
—	١٧٨	فصل : إذا اكتنف طرفا اسم حرفي لين بينهما ألف . . . . .	٣٠١
—	١٧٩	فصل : يجب أيضا إبدال الهمزة مما يلي ألف جمع يشاكل مفاعل . . .	٣٠١
—	١٨٠	فصل : تبدل الهمزة الساكنة دون ندور . . . . .	٣٠٢
—	١٨١	فصل : إذا كان في الكلمة همزة غير متصلة بأخرى . . . . .	٣٠٢
—	١٨٢	فصل : تبدل الياء بعد كسرة . . . . .	٣٠٤
—	١٨٣	فصل : تبدل الألف ياء لوقوعها إثر كسرة . . . . .	٣٠٤
—	١٨٤	فصل : تحذف الياء المدغمة في مثلها . . . . .	٣٠٦
—	١٨٥	فصل : اجتنبوا ضمة غير عارضة في واو قبل واو . . . . .	٣٠٨
—	١٨٦	فصل : تبدل ياء الواو الملاقية ياء في كلمة . . . . .	٣٠٨
—	١٨٧	فصل : تبدل الياء من الواو لا ما لفعل . . . . .	٣٠٩
—	١٨٨	فصل : تبدل الألف بعد فتحة متصلة . . . . .	٣١٠
—	١٨٩	فصل : إن كانت الياء أو الواو عين فعل . . . . .	٣١١
—	١٩٠	فصل : تبدل في اللغة الفصحى التاء من فاء الإفعال وفروعه . . .	٣١٢
—	١٩١	فصل : من وجوه الإعلال الحذف . . . . .	٣١٢
—	١٩٢	فصل : وما اطرد حذف همزة أفعال . . . . .	٣١٣
—	١٩٣	فصل : من وجوه الإعلال القلب . . . . .	٣١٥
—	١٩٤	فصل : أبدلت الياء سمعا من ثالث الأمثال . . . . .	٣١٦
—	١٩٥	فصل : وقع التكافؤ في الإبدال بين الطاء والذال والتاء . . .	٣١٧
٧٧	—	باب مخارج الحروف : . . . . .	٣١٩
—	١٩٦	فصل : لهذه الحروف فروع تستحسن . . . . .	٣١٩
—	١٩٧	فصل : من الحروف مهموسة . . . . .	٣٢٠

الباب	الفصل	موضوع	صفحة
—	١٩٨	فصل : فى الإدغام	٣٢٠ ... ..
—	١٩٩	فصل : إذا تحرك المثلان من كلمتين	٣٢٢ ... ..
—	٢٠٠	فصل : وقع التكافؤ فى الإدغام بين الحاء والعين	٣٢٣ ... ..
—	٢٠١	فصل : تدغم النون الساكنة دون غنة فى الراء واللام	٣٢٣ ... ..
—	٢٠٢	فصل : تدغم تاء تفعّل وشبهه فى مثلها	٣٢٤ ... ..
٧٨	—	باب الإمالة .	٣٢٥ ... ..
٧٩	—	باب الوقف .	٣٢٨ ... ..
—	٢٠٣	فصل : إن كان الموقوف عليه متحركاً غير هاء تأنيث سكن	٣٢٩ ...
—	٢٠٤	فصل : إبدال الهاء من تاء التأنيث الاسمية	٣٣٠ ... ..
—	٢٠٥	فصل : يوقف بهاء السكت على الفعل المعتل الآخر جزماً أو وقفاً	٣٣٠
—	٢٠٦	فصل : وقف قوم بتسكين الروى الموصول بمدة	٣٣١ ... ..
٨٠	—	باب الهجاء :	٣٣٢ ... ..
—	٢٠٧	فصل : تعتبر المطابقة بالأصل إن كان الحرف مدغماً فيما ليس من	٣٣٣ ... ..
		كلمته	
—	٢٠٨	فصل : من اعتبار المطابقة بالمآل	٣٣٤ ... ..
—	٢٠٩	فصل : إن أدى القياس فى المهموز وغيره إلى توالى لينين متماثلين	٣٣٦ ... ..
		أو ثلاثة	
—	٢١٠	فصل : حذفت الألف من الله والرحمن	٣٣٦ ... ..
—	٢١١	فصل : زيدت ألف فى مائة ومائتين	٣٣٧ ... ..





ثالثا : الفهرس التفصيلى للقواعد والأحكام

- ١ — مقدمة التسهيل
- ٣ — (١) باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به :  
الكلمة ، أنواعها ، الكلام .  
الاسم ، الفعل ، الحرف .  
مميزات الاسم ، المسميات .
- ٤ — مميزات الفعل ، أقسامه .  
مميزات الفعل الماضي ، والأمر ، والمضارع .  
زمن الأمر والمضارع ، صلاحية المضارع للمستقبل والحال .
- ٥ — ترجيح الحال وتعيينه في المضارع ، تخلصه للاستقبال .  
حروف التنفيس ، انصراف المضارع إلى المضي .  
انصراف الماضي إلى الحال ، وانصرافه إلى الاستقبال .
- ٦ — احتماله المضي والاستقبال .
- ٧ — (٢) باب إعراب الصحيح الآخر :  
الإعراب . في الاسم .  
بناء الحروف والأفعال إلا المضارع .  
علة إعراب المضارع ، وأحوال بنائه .  
امتناع إعراب الاسم ، الاسم المتمكن .  
أنواع الإعراب .
- ٨ — اختصاص الجر بالاسم ، والجزم بالفعل وعلة ذلك .  
الإعراب الأصلي وبالنيابة .  
علامات الإعراب الأصلي .  
نيابة الفتحة عن الكسرة ، والكسرة عن الفتحة ، والواو عن الضمة ، والألف عن  
الفتحة ، والياء عن الكسرة .  
الأسماء الستة وأحوالها وإعرابها .
- ٩ — نيابة النون عن الضمة .
- ١٠ — حذف نون الرفع في الأفعال الخمسة .  
البناء ، أنواعه .

- ١١ - (٣) باب إعراب المعتل الآخر :  
ظهور الإعراب وتقديره .  
تقدير الإعراب فيما آخره ألف .  
تقديره فيما آخره واو أو ياء .  
حذف حروف العلة .  
أثر الضرورة في إعراب المعتل الآخر .
- ١٢ - (٤) باب إعراب المثني والمجموع على حده :  
التثنية ، وعلاماتها ، وإعراب المثني ، نون التثنية ولغاتها ، حذف نون التثنية ، ألف التثنية في لغة بني الحارث .  
الملحق بالمثنى ، كلا وكلتا ، قيام العطف مقام التثنية .
- ١٣ - الجمع ، جمع التكسير وجمع التصحيح للمذكر ، علامات جمع التصحيح ، وإعرابه ، نون الجمع وأحوالها ، حكم الألف والواو والياء والنون عند ابن مالك .  
جمع المؤنث وعلاماته .
- ١٤ - شروط تصحيح المذكر ، الملحق بجمع المذكر .
- ١٥ - إعراب المعتل اللام .
- ١٦ - (٥) باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح :  
الاسم المقصور ، والمنقوص ، والممدود .  
تثنية كل وجمعه جمع تصحيح .
- ١٨ - جمع ابن وأب وأخ وبن وذى ، وبنت وابنة وأخت وهنت وذات .  
جمع الأم من الناس ومن غير الناس .  
جمع الإناث القياسى والسماعى والشاذ .
- ١٩ - تثنية المحذوف اللام واسم الجمع والمكسر المختار في المضافين إلى متضمنهما لفظاً أو معنى .  
تعاقب الإفراد التثنية ، وقوع الجمع موقع وإحدى أو مثناه .
- ٢٠ - ما يجمع بالألف والتاء قياساً .
- ٢١ - (٦) باب المعرفة والنكرة :  
أنواع المعرفة . النكرة .

- ٢٢ — (٧) باب المضمير :
- تعريف المضمير ، واجب الخفاء ، وجائر الخفاء ، البارز المتصل ، ميم الجمع .
- ٢٣ — أحوال الفعل المسند إلى الضمير ، ضمير الرفع .
- استعمال ضمير الغائبة والغائب في موضع ضمير الغائبين ، وكذا ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل .
- ٢٤ — البارز المتصل في الجر والنصب .
- ٢٥ — نون الوقاية ، حالات حذفها .
- المنفصل في الرفع .
- ٢٦ — الضمير إيتا .
- تعيين انفصال الضمير ، حالات الاتصال .
- ٢٧ — تقديم مفسر ضمير الغائب .
- ٢٩ — بناء المضمير .
- أعلى الضمائر اختصاصا وأدناها .
- تغليب الأخص في الاجتماع .
- ضمير الفصل والعماد ، لفظه ، مواضع وقوعه ، إعرابه ، تعيين فصلياته .
- ٣٠ — (٨) باب الاسم العلم :
- تعريف العلم ، المنقول والمرتل ، المقيس والشاذ ، المفرد والمركب ، الكنية ، ذو المزج وإعرابه ، واللقب ،
- ٣١ — وإعرابه ، العلم المنكر ، العلم النوعي ، الأمثلة الموزون بها .
- ٣٢ — الكناية بفلان وفلانة ، وهن وهنة ، وكيت وذيت ... الخ
- ٣٣ — (٩) باب الموصول :
- تعريف الموصول ، العائد وجملة الصلة ، الحروف الموصولة .
- الأسماء الموصولة ، تثنية الأسماء الموصولة وجمعها وإعرابها .
- ذات وذوات مرادفتا التي واللاتي ، من وما وذا ، ذو الطائفة ، أي الموصولة ، الألف واللام بمعنى الذي وفروعه .
- ٣٤ — حذف عائد غير الألف واللام ، حذف منصوب صلة الألف واللام .
- ٣٥ — إعراب أي الموصولة إن حذف ما تضاف إليه ، جواز الحضور والغيبة في ضمير الخبر به أو بموصوفه ، ما يغني عن جملة الصلة .

- ٣٦ - قد يغنى عن عائد الجملة ظاهره . من وما ومراعاة اللفظ والمعنى معهما .  
اعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ ، واعتبار اللفظ بعد ذلك .  
وقوع من وما شرطيتين واستفهاميتين ونكرتين موصوفتين .
- ٣٦ - الوصف بما على رأى ، عدم زيادة من ، خلافا للكسائى ، وقوعها على ما لا يعقل ،  
وقوع الذى مصدرية وموصوفة .
- ٣٧ - وقوع أى شرطية واستفهامية وصفة لنكرة وحالا .  
الاستغناء فى الشرط والاستفهام بمعنى الإضافة إن علم المضاف إليه .  
أى بمنزلة كل مع النكرة ، وبمنزلة بعض مع المعرفة ، إضافتها إلى النكرة وإلى المعرفة .  
من الموصلات الحرفية أن وأن وكى وما ولو .
- ٣٨ - أحكام الصلة مع الموصول ، حذف ما علم من موصول وصلة غير الألف واللام .  
حذف صلة الحرف ، تعليق حرف الجر قبل الألف واللام بمحذوف تدل عليه  
صلة « ال » .
- ٣٩ - (١٠) باب اسم الإشارة :  
تعريفه ، أسماء الإشارة للمذكر والمؤنث مفردا ومثنى وجمعا .
- ٤٠ - للقريب والبعيد . اتصاله بالكاف واستصحابه لهاء التنبيه .  
الكاف حرف خطاب يبين أحوال المخاطب ، اتصالها بأرأيت وحيهل والنجاء ورويد ،  
وربما اتصلت ببلى وأبصر وكلا وليس ونعم وبئس وحسبت . نيابة ذى البعد عن ذى  
القرب ، وذى القرب عن ذى البعد وتعاقبهما .
- ٤١ - الإشارة إلى الاثنين وإلى الجمع بما للواحد ، الإشارة إلى المكان ، وقد يراد بهناك وهناك  
وهنا الزمان . بناء اسم الإشارة .
- ٤٢ - (١١) باب المعرفة بالأداة :  
الأداة هى « ال » لا اللام وحدها ، وقد تخلفها « أم » .  
« ال » العهدية والجنسية وللشمول والاستغراق .  
زيادة « ال » وقيامها فى الصلة مقام ضمير .  
مدلول إعراب الاسم ما هو به عمدة أو فضلة أو بينهما .  
الرفع للعمدة وهى مبتدأ أو خبر أو فاعل أو نائبه أو شبيهه به لفظا .  
والنصب للفضلة وهى مفعول مطلق أو مقيد أو مستثنى . أو حال أو تمييز أو مشبه  
بالمفعول به .



- ٤٣ — والجرح لما بين العمدة والفضلة ، وهو المضاف إليه .  
وألحق من العمدة بالفضلات المنصوب في باب كان وإن ولا .
- ٤٤ — (١٢) باب المبتدأ :  
تعريف المبتدأ والابتداء ، رفع المبتدأ الخبر والخبر المبتدأ . واختلاف الآراء في ذلك ،  
الفاعل الذي يسد مسد الخبر ، عدم تثنيته أو جمعه إلا على لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة » .  
إجراؤه ذلك المجري باستحسان ، إجراء غير قائم وشبهه مجرى ما قائم .
- ٤٥ — حذف الخبر جوازا ووجوبا ، إعراب الاسم الذي يلي « لولا » .
- ٤٦ — حذف المبتدأ جوازا ووجوبا . الأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر . وقد يعرفان  
وينكران بشرط الفائدة . المعرفة خبر النكرة في نحو ؟ كم مالك ؟ واقصد رجلا خيرا  
منه أبوه .
- الأصل تأخير الخبر ؛ جواز تقديمه ووجوب تقديمه .
- ٤٧ — الخبر مفرد وجملة ، والمفرد مشتق وغيره .  
عدم تحمل غير المشتق للضمير مالم يؤول بمشتق .  
تحمل المشتق للضمير . استتار الضمير ويرويه .
- ٤٨ — الجملة اسمية وفعلية ، ولا يمتنع كونها طلبية ولا قسمية .  
استغناؤها عن العائد ؛ حذف العائد .
- ٤٩ — ما يغنى عن الخبر باطراد ، ما يعزى للظرف من خبرية وعمل .  
لا يغنى ظرف زمان — غالبا — عن خبر اسم عين إلا بشروط .  
اسم الزمان خاص أو مسئول به عن خاص .  
ويغنى عن خبر اسم معنى مطلقا .  
وربما رفع خبراً الزمان الموقوف في بعضه .  
ولا يخص رفع المعرفة بالشعر أو بكونه بعد اسم مكان .
- ٥٠ — رفع المؤنث المتصرف من الظرفين : الزمان والمكان .  
أحوال يتعين فيها النصب .  
جواز نصب اليوم إن ذكر مع الجمعة ونحوها .  
إعراب الخلف مخبراً به عن الظاهر .  
ما يغنى عن خبر اسم عين .

- ٥٠ — وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعدا .  
توالى المبتدآت وطريقة الإخبار عنها .
- ٥١ — دخول الفاء على خبر المبتدأ وجوبا وجوازا .  
دخولها على خبر كل وعلى خبر موصول .  
عدم دخولها على خبر غير ذلك .  
وتزيلها نواسخ الابتداء إلا « إن وأن ولكن » على الأصح .
- ٥٢ — (١٣) باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر :  
بلا شرط : كان وأضحى وأصبح وأمسى وظل وبات وصار وليس ، وصلة لما الظرفية : دام .  
ومنفية أو مطلوبة النفي : زال وانفك وبرح وفتى وفتأ وأفتأ ووفى ورام . دخولها على  
المبتدأ فترفعه ويسمى اسما وفاعلا ، وتنصب خبره ويسمى خبرا ومفعولا .  
جواز تعدد الخبر .  
اختصاص دام والمنفى بما بعدم الدخول على ذى خبر مفرد طلبى .  
علة تسميتها نواقص .
- ٥٣ — دلالتها على الزمن والحدث إلا ليس .  
كان التامة وأخواتها وعملها عمل ما رادفت .  
تصرفها كلها إلا ليس ودام ، ولتصاريقها ما لها .  
عدم دخول صار وما بعدها على ما خبره فعل ماض .  
ورود الخمسة الأوائل بمعنى صار .
- ٥٤ — ويلحق بها ما رادفها من آض وعاد وآل ورجع وصار واستحال وتحول وارتد .  
وندر الإلحاق بصار فى : ما جاءت حاجتك ، وقعدت كأنها حربة .  
جواز توسيط أخبارها كلها ، وتقديم خبر صار وما قبلها .  
تقدم خبر زال وشرطه .  
عدم تقدم خبر دام اتفاقا ، ولا خبر ليس على الأصح .  
موانع تقديم الخبر الجائز التقدم .  
قد يخبر هنا وفى باب « إن » بمعرفة عن نكرة اختيارا .  
اقتران الخبر المنفى بإلا .
- ٥٥ — اختصاص ليس بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة ...  
ربما شبهت الجملة الخبر بها فى ذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقا .

وتختص كان بمراعاة لم يزل كثيرا ، ويجوز زيادتها وسطا وآخر .

اختصاص كان بعد إن ولو يجوز حذفها مع اسمها .

إضمار كان الناقصة قبل الفاء أولى من التامة .

وربما أضمرت الناقصة بعد لدن وشبهها .

التزام حذفها معوضا منها « ما » بعد أن كثيرا ، وبعد إن قليلا .

٥٦ — يجوز حذف لامها الساكن جزما . ما الحجازية .

٥٧ — ويلحق بليس إن النافية قليلا ، و « لا » كثيرا .

لات واستعمالاتها .

رفع ما بعد « إلا » في نحو : ليس الطيب إلا المسك لغة تميم .

زيادة الباء كثيرا في الخبر المنفى بليس وما أختها ، وبعد نفي فعل ناسخ للابتداء . .

٥٨ — وقد يسجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها .

وقد يفعل ذلك في العطف على منصوب اسم الفاعل المتصل .

حكم الوصف الذي يلي العاطف بعد خبر ليس أو ما .

٥٩ — (١٤) باب أفعال المقاربة :

للشروع طفقَ وطفقَ وطبقَ وجعل وأخذ وعلق وأنشأ وهبَّ وقام .

وللمقاربة هلهل وكاد وكرب وأوشك وألمَّ وأولى .

وللرجاء عسى وحرى واخلولق ، وقد ترد عسى إشفاقا . عملها في الأصل عمل كان .

التزام كون الخبر مضارعا مجردا مع هلهل وما قبلها ، ومقرونا بأن مع أولى وما بعدها ،

وبالوجهين مع البواقى .

خبر جعل جملة اسمية أو فعلية مصدرية بإذا أو كلما .

٦٠ — عدم تقدم الخبر هنا وجواز توسطه وحذفه إن علم .

إسناد أوشك وعسى واخلولق لأن يفعل .

اتصال الضمير الموضوع للنصب بعسى وحكمه معها .

تعين عود ضمير من الخبر إلى الاسم .

كاد المنفية .

٦١ — (١٥) باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :

وهي إن ولكن وكأنّ وليت ولعل .

لزومها المبتدأ والخبر والاستغناء بهما .

- ٦١ - عملها عكس عمل كان الناقصة .
- جواز نصب الاسم والخبر بليت عند القراء وبالحمسة عند بعض أصحابه .
- ٦٢ - وجوب تأخير الخبر ما لم يكن ظرفا أو شبهه فيجوز توسيطه .
- جواز حذف الخبر إن علم .
- قد يسد مسده واو المصاحبة والحال .
- التزام الحذف في « ليت شعري » مردفا باستفهام .
- جواز الإخبار عن نكرة بنكرة أو معرفة .
- يستخدم كسر « إن » ما لم تؤول هي ومعمولها بمصدر .
- ٦٣ - إن لزم التأويل لزم الفتح ، وإلا فوجهان .
- مواضع كسر « إن » ، ومواضع فتحها ، ومواضع الوجهين .
- جواز دخول لام الابتداء بعد « إن » المكسورة .
- ٦٤ - زيادة اللام .
- ٦٥ - ترادف إن نعم فلا إعمال .
- وتخفف فيبطل الاختصاص ويغلب الإهمال .
- لزوم اللام بعدها فارقة إن خيف لبس .
- موقع لكن بين متنافيين ، وامتناع إعمالها مخففة .
- ليتما بين الإعمال والإهمال .
- قلة الإعمال في إنما وعدم سماعه في كأنما ولعلما ولكئنا .
- وقوع « أن » ومعمولها اسما لعوامل هذا الباب .
- ٦٦ - تخفيف « أن » و « كأن » .
- لغات لعل .
- جواز رفع المعطوف على اسم إن ولكن بعد الخبر بإجماع .
- إجازة الكسائي رفع المعطوف على أول مفعولى ظن إن خفى إعراب الثانى .
- ٦٧ - (١٦) باب « لا » العاملة عمل « إن » :
- عملها عمل « إن » إذا لم تكرر .
- تركيب اسمها معها وبنائوه على ما كان ينصب به إذا لم يكن مضافا ولا شبيها به .
- ورفع الخبر بها إن لم يركب الاسم معها ، وكذا مع التركيب على الأصح .
- حذف الخبر إذا علم .

- ٦٧ - حذف الاسم وإبقاء الخبر .  
إعراب « لا رجلين فيها » ، و « لا أحد فيها » .  
دخول الباء على « لا » يمنع التركيب غالبا .  
ربما ركبت النكرة مع « لا » الزائدة .  
قد يعامل غير المضاف معاملته في الإعراب .
- ٦٨ - إذا انفصل مصحوب لا أو كان معرفة بطل العمل ولزم التكرار .  
وكذا التاليها خبر مفرد أو شبهه .  
« لا نولك أن تفعل » وتأويله : « لا ينبغي » .  
تأويل غير عبد الله وعبد الرحمن من الأعلام بنكرة .  
وجوه إعراب « لا حول ولا قوة إلا بالله » .  
رفع صفة اسم لا أو نصبها أو تركيبها خمسة عشر .  
إعراب البدل الصالح لعمل لا .
- ٦٩ - حكم الثاني إن كرر اسم لا المفرد دون فصل .  
لا المقرونة بهمزة الاستفهام في التثنية ، وفي غير العرض والتثنية .  
جواز إلحاق « لا » العاملة بليس فيما لا تمنى فيه إن لم تقصد الدلالة بعملها على خصوصية العموم .
- ٧ - (١٧) باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر :  
نصبها مفعولين .  
عدم حذفهما معا أو أحدهما إلا بدليل .  
لهما من التقديم والتأخير ما لهما مجريين .  
ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما لخبر كان .  
إن وقع موقعهما ظرف أو شبهه أو ضمير أو اسم إشارة امتنع الاقتصار عليه ...  
فائدة هذه الأفعال في الخبر ظن أو يقين أو كلاهما أو تحويل .  
فللظن حجا وعدة وزعم وجعل وهب غير متصرف .  
ولليقين علم ووجد وألنى مرادفتها ودرى وتعلم بمعنى اعلم غير متصرف ، ولهما ظن وحسب وخال ورأي .  
وللتحويل صير وأصار وما رادفهما .



- ٧٠ - ما ألحق بهذه الأفعال .
- ٧١ - اختصاص متصرفاتها بفتح الإلغاء في بعض المواضع وبضعفه في بعضها ويجوز في غير ذلك .
- وقوع الملقى بين معمولي إن وبين سوف ومصحوبها وبين معطوف ومعطوف عليه .
- جواز إلغاء ما بين الفعل ومرفوعه .
- فتح تأكيد الملقى بمصدر منصوب ، وضعفه بمضاف إلى الياء .
- تأكيد الجملة بمصدر الفعل وإلغاؤه وجوبا .
- إعمال المنصوب في الأمر والاستفهام .
- ٧٢ - اختصاص القلبية المتصرفة بتعديها معنى لا لفظا ...
- قد يعلق « نسي » .
- نصب مفعول نحو : علمت زيدا أبُو مَنْ هو أولى من رفعه .
- ورفعه ممتنع بعد رأيت بمعنى أخبرني ،
- موقع الجملة بعد المعلق .
- ٧٣ - وتختص القلبية المتصرفة ورأى الحلمية والبصرية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى المعنى .
- عدم وقتب ومعاملتها كذلك .
- حكاية الحمل بالقول وفروعه ، ونصب المفرد المؤدى معناها والمراد به مجرد اللفظ .
- ٧٤ - إضافة القول والقائل إلى الكلام المحكى .
- الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل .
- ٧٥ - (١٨) باب الفاعل :
- تعريف الفاعل ، وحكمه الرفع ، ورافعه ، والخلاف في ذلك .
- حكمه إن قدّم ولم يل ما يطلب الفعل .
- وحكمه إن قدم وولى ما يطلب الفعل .
- تاء التانيث ولحاقها الماضي المسند إلى مؤنث أو مؤول به أو مخبر به عنه أو مضاف إليه
- مقدر الحذف .
- مواضع جواز حذفها .
- حكمها مع جمع التكسير وشبهه وجمع المذكر بالالف والتاء .

- ٧٥ - وحكمها مع جمع التصحيح ومع البنين والبنات .  
تاء مضارع الغائبة ونون التانيث الحرفية .
- ٧٦ - قد تلحق الفعل المسند إلى ما ليس واحداً من ظاهر أو ضمير منفصل علامة كضميره .  
إضمار فعل الفاعل المشعر به ما قبله والحجاب به نفي أو استفهام .  
لا يحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه .  
رفع توهم الحذف إن خفي الفاعل .
- ٧٧ - (١٩) باب النائب عن الفاعل :  
ترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي جوازا أو وجوبا .  
ما ينوب عن الفاعل عند تركه .  
حكم ما ينوب عن الفاعل .  
ما تمنع وما لا تمنع نيابته عن الفاعل .  
عدم جواز : كين يُقام ولا جعل يُفعل .
- ٧٨ - أحوال فعل النائب ماضيا أو مضارعا ، صحيحا أو معتلا .  
ما تعلق بالفعل غير فاعل أو مشبه به أو نائب عنه منصوب لفظا أو محلا .  
ربما رفع مفعول به ونصب فاعل لأمن اللبس .  
وصل الفعل بمرفوعه وجوبا إن خيف التباسه بالمنصوب أو كان ضميرا غير محصور .
- ٨٠ - (٢٠) باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو ملابسه :  
أحكام الاشتغال ومواضعه .  
وجوب نصب السابق ومواضعه .  
العامل في النصب .  
جواز رفع السابق .  
رجحان النصب على الرفع .
- ٨١ - جواز الوجهين .
- ابتداء المسبوق باستفهام أولى من نصبه إن ولي فصلا بغير ظرف أو شبهه .  
وابتداء المتلوّ بلم أو لن أو لا كذلك .  
رجحان الابتداء إن عدم المانع والموجب والمرجح والمسوى .

- ٨١ — ملابسة الضمير بنعت أو معطوف بالواو غير معاد معه العامل كملابسته بدونهما .
- ٨٢ — لا يمتنع نصب المشتغل عنه بمجرور حقق فاعلية ما علّق به .  
إن رفع المشغول شاغله لفظاً أو تقديرًا فحكمه في تفسير رافع الاسم السابق حكمه في تفسير ناصبه .  
عدم جواز الاشتغال في نحو : زيد ذُهِبَ به .
- ٨٣ — (٢١) باب تعدى الفعل ولزومه :  
الفعل المتعدى والفعل اللازم .  
ما يصلح للاستعمالين .  
المتعدى بحرف الجر .  
ما يجرى مجرى المتعدى .  
اطراد الاستغناء عن حرف الجر المتعين مع أن وان .  
شدوذ بقاء الجر في نحو : أشارت كليب بالأصابع .
- ٨٤ — المتعدى إلى واحد والمتعدى إلى اثنين :  
المتعدى بنفسه وجوبا .  
جائز التعدى وال لزوم .  
الأصل تقديم ما هو فاعل معنى على ما ليس كذلك ، وتقديم ما لا يجرّ على ما يجرّ .  
ترك هذا الأصل واجب وجائز وممتنع للقرائن الملائمة لكل .  
وجوب تأخير منصوب الفعل ، وجوب تقديمه .  
جواز تأخير الفعل .  
لا يوقع فعل مضمّر متصل على مفسره الظاهر .
- ٨٥ — جواز الاختصار على منصوب الفعل مستغنى بحضور معناه أو سببه ... الخ  
لزوم الاختصار في مثل أو شبهه .  
حذف ثاني الجزئين .  
حذف المفعول به .  
تعدى اللازم ، وزيادة مفعول للمتعدى بدخول همزة النقل أو بالتضعيف .
- ٨٦ — (٢٢) باب تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً :  
تعلق عاملين بما تأخر غير سببي مرفوع وعمل أحدهما فيه لا كلاهما .

٨٦ - الأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق .

عمل الملغى في ضمير المتنازع .

جواز حذف الضمير غير المرفوع .

وحذفه إن لم يمنع مانع أولى من إبقائه متقدما .

صحة إلغاء الأول رافعا .

حمل نحو : ما قام وقعد إلا زيد على الحذف لا على التنازع .

الحكم في تنازع أكثر من عاملين .

لا يمنع التنازع تعدد إلى أكثر من واحد ولا كون المتنازعين فعلى تعجب .

٨٧ - (٢٢) باب الواقع مفعولا مطلقا من مصدر وما يجرى مجراه :

تعريف المصدر .

تسميته فعلا وحدثا وحدثانا .

هو أصل الفعل لا فرعه .

وينصب بمثله أو بفرعه أو بقاءم مقام أحدهما .

المصدر المبهم والمصدر المختص .

ما يقوم مقام كل .

٨٨ - حذف عامل المصدر جوازا ووجوبا .

التزام إضمار ناصبه المشبه به .

جواز إنباعه .

وقوع صفته موقعه .

قد يرفع مبتدأ المفيد طلبا ، وخبرا المكرر والمحصور والمؤكد نفسه ... الخ .

٨٩ - المجعول بدلا من اللفظ بفعل مهمل مفرد وجائر الأفراد والإضافة ومضاف .

لبيك ولديك .

قد ينوب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفات وأسماء أعيان .

الأصح كون الأسماء مفعولات ، والمصادر التي لا أفعال لها مفعولا بها ، والصفات أحوالا .

٩٠ - (٢٤) باب المفعول له :

تعريفه ، ناصبه ، جرّه باللام أو ما في معناها .

- ٩٠ — جَرَّ المستوفى لشروط النصب .
- ٩١ — (٢٥) باب المفعول المسمى ظرفا ومفعولا فيه :  
تعريفه ، ظرف الزمان والمكان ، مبهم الزمان ومختصه .  
الظرف المتصرف وغير المتصرف ، والمتصرف وغير المتصرف .  
أنواع الظرف :  
متصرف منصرف ، وغير متصرف ولا منصرف ، ومتصرف لا ينصرف ، ومنصرف لا يتصرف .  
الملحق بالمتصرف المتصرف .
- ٩٢ — الظروف المبنية لا تركيب :  
إذ وأحوالها وإعرابها ، وتركها بعد بينا وبيننا أقيس من ذكرها .  
لزوم بينا وبيننا الظرفية الزمانية والإضافة إلى جملة .  
قد تضاف بينا إلى مصدر .
- ٩٣ — إذا وأحوالها ومواقعها .  
وقوعها موقع إذ وإذ موقعها .  
قد تفارقها الظرفية ، دلالتها على المفاجأة حرفا لا ظرفا .
- ٩٤ — مذ ومنذ وأحوالهما ومعانيهما .
- ٩٥ — الآن وظرفيتها غالبية لا لازمة .  
بناؤها وعلته ، وقد تعرب على رأى .  
قط وعوض واختصاصهما بالنفى .  
استعمال قط دون نفي .  
ورود عوض للمضى وإضافته إلى العائضين وإعرابه .  
أمس ، بناؤه وإعرابه .
- ٩٦ — الصالح للظرفية القياسية من أسماء الأمكنة .  
كثير التصرف من الظروف المكانية ، ومتوسط التصرف ، ونادر التصرف ، وعادم التصرف .
- ٩٧ — حيث وأحوالها .  
لدى ومواقعها ولغاتها وإعرابها .



- ٩٧ - وقوع غدوة بعد لدن وأحوال إعرابها .  
لدى وأحوالها .
- ٩٨ - مع وأحوالها .  
التوسع في الظرف المتصرف .
- ٩٩ - (٢٦) باب المفعول معه :  
تعريفه ، انتصابه والعامل فيه ، والخلاف حول ذلك ، وقوع الواو قبل مالا يصح عطفه .  
عدم تقدم المفعول معه على عامل المصاحب باتفاق ، ولا عليه خلافا لابن جني ، وجوب العطف في نحو : أنت ورأيتك ، وأنت أعلم ومالك .  
والنصب عند الأكثر في نحو : مالك وزيدا ، وما شأنك وعمرا ؟  
إن كان المحرور ظاهرا رجع العطف .  
النصب بفعل مقدر .
- ١٠٠ - رجحان العطف إن كان بلا تكلف ولا مانع ولا موهن .  
ورجحان النصب على المعية إن خيف فوات ما يفسر فواته .  
عامل النصب في نحو : حسبك وزيد ادرهم ، وبعد : ويله ، وويلاله .  
امتناع نحو : هذا لك وأباك في الاختيار .  
الاختلاف حول اقتباس هذا الباب .  
ولما بعد المفعول معه من خبر ما قبله أو حاله ماله متقدماً .  
وقد يعطى حكم ما بعد المعطوف .
- ١٠١ - (٢٧) باب المستثنى :  
تعريفه ، المتصل والمنقطع .  
إعراب المستثنى بإلا إن ترك المستثنى منه وفرغ العامل له .  
حذف عامل المتروك على رأى .  
نصب المستثنى بإلا إن لم يترك المستثنى منه .  
الخلاف حول عامل النصب .
- ١٠٢ - موضع اختيار نصب المستثنى بإلا متراخيا ، وإتباعه بدلا غير متراخ .  
إتباع المتوسط بين المستثنى منه وصفته ...

- ١٠٢ - ولا يتبع المجرور بمن والباء الزائدتين ولا اسم لا الجنسية إلا باعتبار المحل .  
جواز إلتباع المنقطع المتأخر عند بنى تميم .  
حكم الضمير العائد على المستثنى منه قبل المستثنى بإلا الصالح للإلتباع .  
حكم المضاف والمضاف إليه فى نحو : ماجاء أخو أحد إلا زيد . وقد يجعل المستثنى متبوعا والمستثنى منه تابعا .  
لا يقدم المستثنى على المستثنى منه والمنسوب إليه معاً بل على أحدهما .
- ١٠٣ - لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيان .  
لا يمتنع استثناء النصف ولا استثناء الأكثر .  
السابق بالاستثناء منه أولى من المتأخر عند توسط المستثنى .  
وإن تأخر عنهما فالثانى أولى ، وإن تقدم فالأول أولى .
- ١٠٤ - تكرير إلا توكيدا ولغير توكيد .  
حكم نحو : له عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة .  
تأويل إلا بغير .
- ١٠٥ - معنى : أنشدك إلا فعلت .  
لا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها مطلقا ، ولا ما قبلها فيما بعدها إلا بشرط .  
الاستثناء بحاشا وخلا وعدا .  
أحوال حاشا ولغاتها .  
النصب فى : ما النساء وذكرهن بعدا مضمرة .
- ١٠٦ - الاستثناء بليس ولا يكون .
- ١٠٧ - الاستثناء بغير ، وتساويها فى الاستثناء المنقطع «بيد» مضافا إلى أن وصلتها ، وتساويها مطلقا سوى .  
أحوال سوى وأحكامها ، أحكام المذكور بعد « لاسيا » .
- ١٠٨ - (٢٨) باب الحال :  
تعريفه ، وحكمه النصب ، وقد يحرباء زائدة .  
اشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان .  
ما يغنى عن الاشتقاق .  
حكم « فاه » من : كلمته فاه إلى فى .

- ١٠٨ - وجوب تنكيره ، ومجيئه معرفا بالأداة أو بالإضافة .  
حكم مركب العدد ، وقضهم بقضيتهم .  
مجيء المؤول بنكرة علماً .
- ١٠٩ - وقوع المصدر موقع الحال . :  
حكم : أنت الرجل علماً ، وهو زهير شعراً ، وأما علماً فعالم .  
حكم المصدر التالى أمّا فى التنكير وفى التعريف .  
لا يكون صاحب الحال فى الغالب نكرة إلا بشروط .  
جواز تقديم الحال على صاحبه .
- ١١٠ - ولا يضاف غير عامل الحال إلى صاحبه إلا بشرط .  
جواز تقديم الحال على عاملها .  
لزوم تقديم العامل .  
توسيط التفضيل بين حالين غالباً ، وفعل ذلك بذى التشبيه .
- ١١١ - توسيط ذى الحال بقوة وبضعف :  
عدم لزوم الحالية فى نحو : فيها زيد قائماً فيها .  
ولزوم الخبرية فى نحو : فيك زيد راغب .  
جواز اتحاد عامل الحال مع تعددها واتحاد صاحبها أو تعدده .  
إضمار العامل جوازا ووجوباً .  
جواز حذف الحال :
- ١١٢ - التأكيد بالحال :  
وقوع الحال جملة خبرية .  
واو الحال أو واو الابتداء وإغناؤها عن ضمير صاحب الحال .
- ١١٣ - استصحاب الواو المضارع المثبت .  
ثبوت قد قبل الماضى .  
لزومها إن عدم الضمير .  
لا محل لإعراب الجملة المفسرة ولا للاعتراضية .

١١٣ - تمييز الاعتراضية من الحالية .

قد تعترض جملتان .

١١٤ - (٢٩) باب التمييز :

تعريفه ، المميز إما جملة وإما مفرد .

نصبه وناصبه .

جره بالإضافة إن حذف ما به التمام .

وجوب الإضافة ورجحانها .

جواز إظهار « من » مع ما ذكر في هذا الفصل .

١١٥ - مميز الجملة وحكمه .

مطابقة مميز الجملة ما قبله

تعريف مميز الجملة وتقدير تنكيره أو تأويل ناصبه .

عدم امتناع تقديم المميز على عامله إن كان فعلا متصرفا .

١١٦ - (٣٠) باب العدد :

مفسر ما بين عشرة ومائة واحد منصوب على التمييز .

إضافة غيره إلى مفسره ، مجموعا أو مفردا .

لا يجمع المفسر جمع تصحيح ولا بمثال كثرة من غير باب مفاعل إن كثر استعمال  
غيرهما إلا قليلا .

إن كان المفسر اسم جنس أو جمع فصل بمن .

ويغنى عن تمييز العدد إضافته إلى غيره .

حذف تاء الثلاثة وأخواتها .

١١٧ - تأويل المذكر بمؤنث والمؤنث بمذكر ومجىء العدد على حسب التأويل .

اعتبار حال الموصوف الذى نابت عنه صفته .

عطف العشرين وأخواته على النيف عند قصد التعيين وعدمه .

تاء الثلاثة وأخواتها عند عطف عشرين وأخواتها .

لتاء العشرة في التركيب عكس ما لها قبله .

١١٨ - إعراب اثنا عشر واثنا عشرة .

- ١١٨ - جواز إجراء ما أضيف مجرى بعلبك أو ابن عرس .  
عدم جواز ثمانى عشرة إلا فى الشعر .  
ياء الثمانى فى التركيب والإفراد .  
رباع وشناح وجوارٍ وشبهها .  
استعمال أحد استعمال واحد فى غير تنييف .  
استعمالات أحد وإحدى .
- ١١٩ - قد يغنى عن نفي ما قبل أحد نفي ما بعده .  
لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد المفتقرة إلى تمييز إلا مائة وألف .  
تعريف العدد .
- ١٢٠ - حكم العدد المميز بشيئين .  
التأريخ بالليالى لسبقها .
- ١٢١ - صوغ موازن فاعل من اثنين إلى عشرة بمعنى بعض أصله .  
إضافة المصوغ من تسعة فما دونها إلى المركب المصدر بأصله ، أو عطفه أو تركيبه .
- ١٢٢ - حكم فاعل المذكور بالنسبة إلى التذكير والتأنيث حكم اسم الفاعل .  
ظروف مستعملة كخمسة عشر نحو : يوم يوم ، وصباح مساء ، وبين بين ، وأحوال  
أصلها العطف كتفرقوا شجر بجر ، وشذر مذر .. الخ  
وأحوال أصلها الإضافة كبادى بدا ، وأيدى سبا ... الخ  
جرّ الثانى من مركب الظروف بالإضافة .
- ١٢٣ - وألحق بهذا : وقعوا فى حيص بيص ، والحاز باز ... الخ
- ١٢٤ - (٣١) باب كم وكأين وكذا :  
كم اسم لعدد مبهم فيفتقر إلى مميز .  
إن دخل عليها حرف جر جاز جر المميز بمن مضمرة .  
ولا يكون المميز جمعا .  
مميزها فى الاستفهام كمميز عشرين وأخواته ، وفى الإخبار للتكثير كمميز عشرة  
أو مائة .



- ١٢٥ - لزومها التصدير والبناء .  
 وقوعها مبتدأ ومفعولا ومضافا إليها وظرفا ومصدرا .  
 معنى كآين وكذا كمغنى كم الخبرية .  
 حكم مميزهما .  
 لغات كآين
- ١٢٦ - (٣٢) باب نعم وبش :  
 هما فعلا لا يتصرفان .  
 أصلهما ولغتهما .  
 فاعل نعم وبش .  
 قيام « ما » معرفة تامة مقام ذى الألف واللام .  
 أحوال الفاعل .
- ١٢٧ - المخصوص بالمدح أو الذم وأحواله وأحكامه .  
 جواز حذفه .
- ١٢٨ - تأنيثهما لتأنيث المخصوص .  
 إلحاق ساء بش ، ووزن فَعْلُ بهما .
- ١٢٩ - (٣٣) باب حبذا :  
 أصل حبذا .  
 لزوم عدم التصرف .  
 لا حبذا توافق بش معنى .  
 ذكر المخصوص بعدهما ، أحواله وأحكامه .  
 التمييز المطابق أو الخال .  
 جواز الاستغناء به أو بدليل آخر عن المخصوص .
- ١٣٠ - (٣٤) باب التعجب :  
 أحوال المتعجب منه وأحكامه .  
 فعلا التعجب .  
 التعجب من مختص وإذا علم جاز حذفه .

- ١٣٠ - همزة أفعِل في التعجب ، وهمزة أفعِلْ .
- ١٣١ - التعجب من نحو : كسازيد الفقراء الثياب ، وظن عمرو بشراً صديقاً .  
بناءً فعلى التعجب .
- ١٣٢ - بناؤهما من غير المستوفى للشروط .
- ١٣٣ - (٣٥) باب أفعِل التفضيل :
- صوغ أفعِل التفضيل .  
أحواله وأحكامه .  
همزة أخير وأشر .  
لزومه عارياً من الإضافة للإفراد والتذكير .  
أحوال المفضول وأحكامه .  
حذف المفضول للعلم به .
- ١٣٤ - اقتران أفعِل التفضيل بحرف التعريف وإضافته إلى معرفة .  
مطابقة ما هو له في الإفراد والتذكير وفروعهما .  
جواز المطابقة وعدمها .  
استعماله مؤولاً باسم الفاعل أو الصفة المشبهة وأحكام الوارد كذلك .  
أحوال المضاف إليه إن كان مشتقاً .
- ١٣٥ - لا يرفع أفعِل التفضيل في الأعراف ظاهراً إلا بشروط .. ولا ينصب مفعولاً به ..
- ١٣٦ - (٣٦) باب اسم الفاعل :
- تعريفه .  
وزنه من الثلاثي المجرد ومن غيره .  
الاستغناء ببعض الأوزان عن بعض .  
عمل اسم الفاعل .  
عمله محولاً للمبالغة أو إلى فَعِيل أو فَعِيل .
- ١٣٧ - نصب ما بعد المقرون بال .  
إضافة اسم الفاعل إلى المفعول .  
إضافة المقرون بالآلف واللام .

- ١٣٨ - حكم المعطوف على مجرور ذى الألف واللام .  
عمل اسم المفعول ، وبنائوه ، وما ينوب عنه .
- ١٣٩ - (٣٧) باب الصفة المشبهة باسم الفاعل :  
تعريفها ، وأحوالها وأوزانها .  
تمييزها من اسم فاعل الفعل اللازم .  
أحكامها .  
معمول الصفة المشبهة وأحواله وأحكامه .
- ١٤٠ - عمل الصفة المشبهة إذا كان معناها لسابقتها أو لغيره .
- ١٤١ - لاتعمل الصفة المشبهة فى أجنبى محض .  
ولا تؤخر عن منصوبها .
- ١٤٢ - (٣٨) باب إعمال المصدر :  
الأحوال التى يعمل فيها المصدر .  
عدم لزوم ذكر مرفوعه .  
معمول المصدر .  
إعماله منونا أكثر من إعماله مقرونا بالألف واللام .  
إضافته إلى المرفوع أو المنصوب أو إلى ظرف .  
اسم المصدر وعمله .
- ١٤٣ - المصدر الكائن بدلا من الفعل
- ١٤٤ - (٣٩) باب حروف الجر سوى المستثنى بها :  
« من » وأحوالها ومعانيها ، وما توافقه من الحروف .
- ١٤٥ - « إلى » ومعانيها وأحوالها وما توافقه من الحروف . . .  
اللام ومعانيها وما توافقه من الحروف وزيادتها فى بعض المواضع .  
الباء ومعانيها وموافقتها لبعض الحروف وزيادتها فى بعض المواضع .  
« فى » ومعانيها وما توافقه من الحروف .
- ١٤٦ - « عن » ومعانيها وموافقتها لبعض الحروف وزيادتها هى وعلى والباء عوضا .  
« على » ومعانيها وموافقاتها وزيادتها دون تعويض »

- ١٤٦ - « حتى » ومعانيها وأحوالها وأحوال ناليها .
- ١٤٧ - « الكاف » ومعانيها وما تدخل عليه وما توافقه من الحروف وزيادتها واسميتها وحرفيتها .  
« ما » كافة وغير كافة ، اتصالها بالكاف ورب والباء ، زيادتها غير كافة .  
« ربما » إن وليها اسم مرفوع .  
« مذ » و « منذ » انظر باب المفعول المسمى ظرفا .  
« رب » لغاتها وأحوالها وحرفيتها ومعانيها ، ولزوم تصديرها وتنكير مجرورها ،
- ١٤٨ - أحوال المعطوف على مجرورها . الضمير المجرور بها .  
« لولا » الامتناعية إن وليها الضمير الموضوع للنصب والجر .  
الجر بلعل وعل ويحتمى .
- ١٤٩ - الجر بحرف محذوف : الجر برّب محذوفة ، والجر بغير ربّ محذوف .  
الفصل في الضرورة بين الجار والمجرور .  
الفصل في غير الضرورة بالقسم بين الجار والمجرور ، وبين المضاف والمضاف إليه .
- ١٥٠ - (٤٠) باب القسم :  
نوعاه : صريح وغير صريح ، وكلاهما جملة فعلية أو اسمية .  
صيغة الفعلية غير الصريحة في الخبر وفي الطلب ، عمرك الله ، وقعدك الله .  
إبدال المصدر أو ما بمعناه من فعل الصريحة . إضمار الفعل في الطلب كثيرا .  
حذف الفعل وجوبا . أحوال المقسم به وأحكامه .
- ١٥١ - حذف الخبر وجوبا وجوازا في الجملة الاسمية . لغات ايمن وأحواله وأحكامه .  
الابتداء بالنذر قسما .
- ١٥٢ - المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم . أحوالها في الإثبات ، وفي الشرط الامتناعي وفي الطلب . لام القسم ونون التوكيد . حذف نافي المضارع المجرد . وحذف نافي الماضي إن أمن اللبس .
- ١٥٣ - وحذف نا في الجملة الاسمية . قد يكون الجواب قسما .  
أحوال الماضي المثبت المحجب به . . .  
إذا توالى قسم وأداة شرط غير امتناعي .
- ١٥٤ - عدم تقدم المفعول على جواب القسم إلا بشرط .. الاستغناء بالجواب عن القسم .  
وعن الجواب بمعموله . « جير » من أحرف الإجابة في القسم . إغناؤنا هي و « لا جرم »  
عن لفظ القسم . الإجابة بغير دون إرادة قسم .

## ١٥٥ - (٤١) باب الإضافة :

المضاف والمضاف إليه ، معاني المضاف ، أحواله وأحكامه ، إزالة تنوينه وما يشبهه ، تخصيصه بالثاني إن كان نكرة ، وتعرفه به إن كان معرفة .

١٥٦ - الإضافة المحضة والشبيهة بالمحضة . إضافة الاسم إلى الصفة ، والمسمى إلى الاسم ، والصفة إلى الموصوف ... الخ . لا يقدم على مضاف معمول مضاف إليه إلا على « غير » مراداً به نفي . تأنيث المضاف لتأنيث المضاف إليه . إضافة الشيء بأدنى ملائمة .

١٥٧ - أسماء لازمت الإضافة لفظاً ومعنى ، وانظر ما مر في الظروف والمصادر والقسم . حمادى وقصارى ووحد . كلا وكلتا . ذو وفروعه . أسماء لازمت الإضافة معنى لا لفظاً . قبل وبعد وآل بمعنى أهل ، وكل .

١٥٨ - ما أفرد لفظاً من اللازم الإضافة معنى ..

إضافة أسماء الزمان المبهمة غير المحدودة إلى الجمل .

١٥٩ - عدم إضافة اسم الزمان إلى جملة اسمية غير ماضية المعنى إلا قليلاً . إضافة « آية » بمعنى علامة إلى الفعل المتصرف . لدن وريث . اذهب بذي تسلم ولا بذي تسلم ما كان كذا .. بناء ما أضيف إلى مبنى من اسم ناقص الدلالة . حذف المضاف للعلم به .

١٦٠ - قيام المضاف إليه مقام المضاف . حذف المضاف والمضاف إليه وما يقوم مقامهما . البحر بالمضاف محذوفاً . فصل المضاف بالظرف والجار والمجرور .

١٦١ - إضافة المصدر إلى فاعله مفصلاً بمفعوله . فصل اسم الفاعل المضاف إلى المفعول بمفعول آخر أو جار ومجرور . بقاء إعراب المعرب إذا أضيف إلى ياء المتكلم ظاهراً في مواضع ، وتقديره في سواها .

١٦٢ - أحوال المضاف إلى ياء المتكلم وأحكامه .

## ١٦٣ - (٤٢) باب التابع :

تعريفه وأنواعه :

توكيد ونعت وعطف بيان وعطف نسق وبدل .

جواز فصله من المتبوع بما لم تتمحض مباينته ..

عدم تقدم معمول تابع على متبوع .

## ١٦٤ - (٤٣) باب التوكيد :

نوعاه : معنوى ولفظى . التوكيد المعنوى وألفاظه وأحواله وأحكامه .

١٦٥ - إغناء بعض ألفاظ التوكيد عن بعض . لا يتحد توكيد معطوف ومعطوف عليه إلا إذا



- ١٦٥ - اتحد معنى عامليهما . جواز توكيد النكرة . عدم حذف المؤكد وقيام المؤكد مقامه .
- ١٦٦ - ما أجرى مجرى « كل » مما أفاد معناه من الفرع والزرع ، والسهل والجبل ... الخ لزوم اعتبار المعنى في خبر « كل » مضافاً إلى نكرة لا مضافاً إلى معرفة . التوكيد اللفظي وأحكامه . التوكيد بالضمير .
- ١٦٧ - (٤٤) - باب النعت :
- تعريفه ، والغرض منه . موافقته المتبوع . كونه موقفاً في الاختصاص أو مساوياً أكثر من كونه فائقاً . المنعوت به مفرد أو جملة . أحكام الجملة المنعوت بها . أحكام المنعوت بها اسم زمان .
- ١٦٨ - أحوال النعت المفرد وأحكامه . المطرد وغير المطرد . تعدد العامل .
- ١٦٩ - النعت المقطوع وأحواله وأحكامه . عطف بعض النعوت على بعض . اجتماع النعت بالمفرد والظرف والجملة .
- ١٧٠ - الأسماء التي ينعت بها وتنعت ، والأسماء التي لا ينعت بها ولا تنعت ، والتي تنعت ولا ينعت بها ، والتي ينعت بها ولا تنعت . قيام النعت مقام المنعوت . الاستغناء عن موصوفات بصفاتها . الاكتفاء بنية النعت عن لفظه للعلم به .
- ١٧١ - (٤٥) - باب عطف البيان :
- تعريفه وأحواله وأحكامه . جواز كونه بدلاً . حكمه إذا أفرد تابعا للمنادى . حكم الزائد بياناً .
- ١٧٢ - (٤٦) - باب البدل :
- تعريفه ، موافقته المتبوع في بعض الأحوال ومخالفته في بعضها . عدم إبدال المضمير . بدل كل من كل ، بدل بعض .
- ١٧٣ - بدل اشتمال ، بدل إضراب ، بدل غلط .
- المشتل في بدل الاشتمال . الاستغناء في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه . إبدال جملة من مفرد ، وفعل من فعل . ترتيب التوابع عند اجتماعها .
- ١٧٤ - (٤٧) - باب المعطوف عطف النسق :
- تعريفه . حروف العطف . واو العطف وخصائصها .
- ١٧٥ - ثم ولغاتها وخصائصها . فاء العطف وخصائصها . وقوع الفاء موقع ثم وثم موقعها . الحكم بزيادة الفاء والواو . المعطوف بحتى وأحواله وأحكامه .

- ١٧٦ — أم متصلة ومنقطعة . أو ومعانيها وأحوال العطف بها . العطف بإما .
- ١٧٧ — المعطوف ببل . تكرار بل ، وزيادة لاقبلها . ما يشترط في صحة العطف . العطف على الضمير .
- ١٧٨ — حذف الواو مع معطوفها ودونه . ما يشاركها في ذلك من حروف العطف . إغناء المعطوف عن المعطوف عليه . تقديم المعطوف بالواو للضرورة . عطف الفعل على الاسم والاسم على الفعل ، والماضي على المضارع والمضارع على الماضي . الفصل بين العاطف والمعطوف .
- ١٧٩ — (٤٨) — باب النداء :
- المنادى منصوب لفظاً أو تقديرأ ؛ عامل النصب في المنادى . أدوات النداء . حذف أداة النداء . حذف المنادى ولزوم « يا » .
- « يا » مع ليت أو رب أو حبذا للتنبيه . عمل عامل المنادى في المصدر والظرف والحال . فصل حرف النداء بأمر . المنادى المبني .
- ١٨٠ — المنادى المعرب . العلم الموصوف بابن والملحق به . العلم الموصوف بابنة والموصوف بينت .
- ١٨١ — نداء ذى الألف واللام . نداء لفظ الجلالة « الله » . تابع المنادى وأحواله وأحكامه .
- ١٨٢ — وتابع نعت المنادى . أحوال المضاف إلى الياء إن أضيف إليه منادى .
- ١٨٣ — المنادى غير المصرح باسمه .
- ١٨٤ — (٤٩) — باب الاستغاثة والتعجب الشبيه بها :
- أحوال المنادى المستغاث أو المتعجب منه وأحكامه . حذف المستغاث .
- إن ولى « يا » اسم لا ينادى إلا مجازأ . وقوع المستغاث مستغاثاً من أجله . لام الاستغاثة . والاستغناء عنها في التعجب .
- ١٨٥ — (٥٠) — باب التنبية :
- تعريف المنذوب وأحواله وأحكامه . مساواته المنادى في بعض الأقسام والأحكام . تعيين إيلاؤه « وا » عند خوف اللبس . بما يلحق آخره جوازأ . نعت المنذوب والمجرور بإضافة نعته .
- ١٨٦ — ما يبدل من ألف التنبية .
- ١٨٧ — (٥١) — باب أسماء لازمت النداء :
- فل وفلة ومكرمان وملائمان وملائم ولؤمان ونؤمان . المعدول إلى فُعَل في سبّ المذكر . المعدول إلى فُعَال في سبّ المؤنث .

- ١٨٧ - « أمسك فلاناً عن فل » ، و « قعيدته لكاع » .
- ١٨٨ - (٥٢) - باب ترخيم المنادى :
- ما يجوز ترخيمه . ما يحذف للترخيم من المفرد والمركب . ترخيم الجملة .
- ١٨٩ - تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام بدونه . تقدير حذف هاء التانيث ترخيماً .
- ١٩٠ - ما يرخم في الضرورة والشذوذ . ترخيم المنادى المضاف .
- ١٩١ - (٥٣) - باب الاختصاص :
- حالة الاختصاص وحكمه . المنصوب على الاختصاص . الاختصاص مع ضمير المخاطب .
- ١٩٢ - (٥٤) - باب التحذير والإغراء وما ألحق بهما :
- ما ينصب محذراً وما ينصب تحذيراً . أحوال المحذور وأحكامه . لزوم الإضمار . حذف العاطف بعد « إيتا » . حكم الضمير في هذا الباب .
- ١٩٣ - نصب المغرئ به . العطف في هذا الباب بالواو . جواز كون ما يلي الواو مفعولاً معه . ما ألحق بالتحذير والإغراء .
- ١٩٥ - (٥٥) - باب أبنية الأفعال ومعانيها :
- الماضي المجرد مبنياً للفاعل : فَعَلَّ وفَعِّل وفَعَّل وفَعَّل .
- فَعَّل ومعانيه وتصاريقه وتعدّيه ولزومه . اسم الفاعل منه . فَعَّل ومضارعه ومعانيه ولزومه وتعدّيه .
- ١٩٦ - مشاركته فَعَّل وإغناؤه عنه ومطاوعته فَعَّل . اسم الفاعل من متعدّي فَعَّل ومن لازمه . فَعَّل وتعدّيه ولزومه ومعانيه ومضارعه وأحواله .
- ١٩٧ - مضارع غير الثلاثي وأحواله .
- ١٩٨ - انفراد الرباعي بفعل لازم ومتعدّي ومعانيه ومبانيه .
- من مثل المزيد فيه :
- أفعل ومعانيه وما يوافقه وما يطاوعه . وفَعَّل ومعانيه وما يوافقه وما يغني عنه . وتفَعَّل ومعانيه وما يوافقه وما يغني عنه .
- ١٩٩ - وفاعل ومعانيه وأحواله . وتفاعل ومعانيه وأحواله . وافتعل ومعانيه وأحواله .
- ٢٠٠ - وانفعل ومعانيه وأحواله . واستفعل ومعانيه وأحواله . وافعل ومعانيه وأحواله . وافعول ومعانيه وأحواله . وافعول بناء مقتضب . وافعول وافعيل .
- ٢٠١ - وفوعل وفعول وفعل ذو الزيادة ، وفعل وفعل وفعل وفعل ملحقات .

٢٠١ - زيادة التاء قبل متعدياتها للإلحاق بتفعلل . وافتعلل بناء مقتضب . قبول هذه الأمثلة للتعدى إلا افعلل وافتعلل وافتعلل .

٢٠٢ - المثال والأجوف والتاقص واللفيف المقرون واللفيف المفروق .  
صيغة الأمر .

٢٠٣ - (٥٦) - باب همزة الوصل :

مواضع همزة الوصل وأحوالها . مواضع ثبوتها ضرورة واختيارا .

٢٠٤ - (٥٧) - باب مصادر الفعل الثلاثي :

منها الثلاثي محرك الفاء بالثلاث مفتوح العين أوساكنها ، ومنها فعلان وفعل وفعللة وفعليل ... الخ .

٢٠٥ - معاني فعالة وفُعولة ومعاني فعالة وشبهها . معاني فعال وفُعال وفُعيل وفُعَلان وفُعَلن وفُعلة . المقيس في التعدى وفي اللازم . الدلالة على المرة وعلى الهيئة .

٢٠٦ - (٥٨) - باب مصادر غير الثلاثي :

صوغ المصدر من الماضي المبدوء بهمزة . صوغه مما أوله تاء المطاوعة أو شبهها .

صوغه من أفعل ومن فَعَل ومن فاعل وفُعال والملاحق به .

فُعال وفيعال غير مصدر .

٢٠٧ - لزوم تاء التأنيث الإفعال والاستفعال معتلتي العين .

لحاقها سائر أمثلة الباب المجردة منها للدلالة على المرة .

صياغة مثل اسم المفعول للدلالة على الحدث أو الزمان أو المكان .

مجيء المصدر على زنة اسم المفعول .

٢٠٨ - (٥٩) - باب ما زيدت الميم في أوله لغير ما تقدم وليس بصفة :

مَفْعَل من الفعل الثلاثي ومعانيه وأحواله . ماشد بكسر العين . وما جاء بفتح العين وكسرها .

٢٠٩ - وما جاء بالتثنية . مَفْعَلَة من الثلاثي ودلالته . ما يصاغ لآلة الفعل الثلاثي .

٢١٠ - (٦٠) - باب أسماء الأفعال والأصوات :

المقصود بأسماء الأفعال . حكمها في التعدى واللزوم والإظهار والإضمار . المضمر المرتفع بها . دلالاتها وما تضمنته من المعاني . قد تصحب بعضها « لا » النافية . ها وهاء وأحوالهما ولغائهما وتصاريফهما ومعانيهما .

٢١١ - هلم وحيهل وأحوالهما ولغائهما ومعانيهما . تيد ورويد وأحوالهما ودلالاتهما . هيت وهيك

- ٢١١ - ولغتهما وأحوالهما ودلالتهما . بله وكذلك وصه وإيها ومه وإيه وويها وآمين وأمين... الخ
- ٢١٢ - ومنها ظروف وشبهها تجرّ ضمير المخاطب كثيراً وضمير الغائب قليلاً . كمكانك وعندك ولديك ودونك ووراءك وأمامك وإليك وعليك... الخ .
- ٢١٣ - القياس على بعضها عند بعض النحاة .
- موضع الضمير البارز المتصل بها وبأخواتها . ما نون منها وما لم ينون . بناؤها وعلته . ما أمكنت منه بمرئيه أو فعليته لم يعدّ منها . أسماء الأصوات ودلالاتها وإعرابها .
- ٢١٦ - (٦١) - باب نوني التوكيد :
- نوعاهما ، وما يلحقانه وجوبا وجوازا . بناء الفعل المؤكد بالنون ما لم يستند إلى الألف أو الياء أو الواو . أحوال الفعل معهما .
- ٢١٧ - خصائص الخفيفة . التنوين ودلالته وأنواعه . الاسم المتمكن وما يشاركه في التنوين . المقصود بالصرف .
- ٢١٨ - (٦٢) - باب منع الصرف :
- موانع صرف الاسم :
- ألف التأنيث مطلقاً ، أو موازنة مفاعل أو مفاعيل ، وعدله صفة أو كصفة أو كعلم أو كونه صفة على فعّالان ذا فعّلي ، ووفاقه الفعل .
- ٢١٩ - ومع العلمية زيادتا فعّالان أو ألف الإلحاق المقصورة أو تركيب يضاهي لحاق هاء التأنيث أو عدل عن مثال إلى غيره أو عجمة أو تأنيث بالهاء أو بالتعليق على مؤنث .
- منع المذكر المسمى بمؤنث .
- ٢٢٠ - علم المؤنث الثنائي والثلاثي ساكن الحشو .
- صرف أسماء القبائل والأرضين والكلم ومنعها مبني على المعنى .
- ٢٢١ - ما منع صرفه دون علمية ، وما لم يمنع إلا مع العلمية . ما ينون من الممنوع من الصرف . أحوال المركب .
- ٢٢٢ - العدل المانع مع الوصفية والمانع مع شبه العلمية أو الوصفية .
- ٢٢٣ - المسمى بموازن فعّال .
- يصرف مصغراً مالا ينصرف مكبراً .
- وقد يكمل موجب المنع في التصغير فيمنع مصغراً ما صرف مكبراً .
- صرف مالا ينصرف للتناسب أو للضرورة .



- ٢٢٤ - ويمنع صرف المنصرف اضطراراً .
- ٢٢٥ - (٦٣) - باب التسمية بلفظ كائن ما كان :
- حكم المسمى به من لفظ يتضمن إسناداً أو عملاً أو إتباعاً أو تركيباً . حكم المنفى والمجموع على حده وما جرى مجراهما . حاميم وما يجرى مجراها . حكم التسمية بحرفين أو حرف من حروف الهجاء .
- ٢٢٦ - التسمية بلفظ « فو » أو « ذو » .
- حكم همزة الوصل في المسمى به . حكم التسمية بفعل ناقص . التسمية بحرف جر . إلحاق أسلمت وأسلما ويسلمان وأسلموا ويسلمون بمسئمة ومسلمين ومسلمين مسمى بها . تسمية المذكر بينت أو أخت أو هنت .
- ٢٢٧ - التسمية بالأولى والذي والى واللائي واللائي . التسمية باسم حرف . حكاية المفرد المبني والفعل غير المسند .
- ٢٢٨ - (٦٤) باب إعراب الفعل وعوامله :
- علة رفع المضارع . نصب المضارع بأن . أن المخففة من أن وحكم ما يليها .
- عدم تقدم معمول أن الناصبة عايتها .
- ٢٢٩ - بطلان عملها زائدة . جواز الفصل بين أن الناصبة وبين منصوبها بالظرف وشبهه ، نصب المضارع بلن وحكم الفعل معها . نصبه بكى الموصولة ، وبأن مضمرة بعد كى الجارة .
- ٢٣٠ - عدم تقدم معمول معمولها . عدم بطلان عملها بالفصل . نصبه بإذن وحكم الفعل معها . جواز فصل منصوبها بظرف . معناها الجواب والخزاء . النصب بها بعد عطف أو ذى خبر . نصبه بأن مضمرة وجوبا بعد اللام المؤكدة لنفى فى خبر كان ، وبعد حتى المرادفة لإلى أو كى الجارة أو إلا أن ، وبعد أو الواقعة موقع إلى أن أو إلا أن .
- ٢٣١ - وبعد فاء السبب ، وبعد واو الجمع .
- ٢٣٢ - تمييز واو الجمع وفاء السبب .
- جزم جواب الأمر . إضمار أن الناصبة بعد الواو والفاء الواقعتين بين مجزومى أداة شرط أو بعدهما أو بعد حصر وإنما .
- ٢٣٣ - جزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم . حكم المنفى بلا الصالح قبلها « كى » .
- جواز إضمار أن وإظهارها . المواضع التى تراد فيها أن جوازاً وشذوذاً . أن المفسرة وأن العاطفة .

٢٣٤ - زمان المنصوب بعد حتى وعلامته .

٢٣٥ - (٦٥) باب عوامل الجزم :

منها لام الطلب ، وأحوالها ومواضعها وجواز حذفها . ولا الطلبية ، ولم ولما أختها وخصائص  
أكل .

٢٣٦ - وأدوات الشرط وهي إن ومن وما ومهما وأي وأي ومتى وأيتان وإذما وحيثما وأين .

٢٣٦ - حرفية « إن » واسمية البواقى ، وفي اسمية « إذا » خلاف . بناؤها إلا « أيتاً » .

ورود ما ومهما ظرفي زمان - انظر باب المفعول المسمى ظرفاً .

وأى بحسب ما تضاف إليه . جملة الشرط وأحوالها وأحكامها . جملة الجزاء أو الجواب  
وأحوالها وأحكامها . لزوم الفاء في جواب الشرط . جزم الجواب وعامله .

٢٣٧ - الجزم إذا الاستقبالية حملاً على متى ، وإهمال متى حملاً على إذا ، وإهمال إن حملاً على  
لو ، والأصح امتناع حمل لو على إن . جزم المسبب عن صلة « الذى » تشبيهاً بجواب  
الشرط . نيابة إذا المفاجأة عن الفاء بعد إن الشرطية .

٢٣٨ - لأداة الشرط صدر الكلام . تقدم الشبيه بالجواب على أداة الشرط وأحوال الشرط حيثئذ .  
حذف الجواب ، وحذف الشرط ، وحذفهما معاً .

٢٣٩ - توالى شرطين أو شرط وقسم - انظر باب القسم - اتصال ما الزائدة بإن وأي وأين  
وأيتان ومتى وكيف .

٢٤٠ - أحوال فعل الشرط . لو الشرطية وأحوالها وأحوال ما يليها .  
استعمالاتها وأحوال الجواب معها .

٢٤١ - لما متبوعة بالماضى ظرفية أو حرفية . أحوال الجواب معها .

٢٤٢ - (٦٦) باب تنميط الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك :

الاستفهام بكيف ، ظرفيتها واستصحابها « على » . أحوال جوابها وأحكامها . عدم  
المجازاة بها قياساً . مرادفة أنى لها أو لأين أو متى .

قد اسما لكنى ، ومرادفة لحسب ، وحرف يدخل على الماضى والمضارع للتحقيق أو التقليل  
أو التقريب .

٢٤٣ - مرادفة هل لقد .

مساواة هل لهزة الاستفهام فيما لم يصحب نافية ولم يطلب به تعيين . أى مقصوداً بها النفي .

٢٤٣ - الفرق بين هل والهمزة في الاستعمال والأحوال . دخول الهمزة عليها . حروف التحضيض : هـ لا وألا ولولا ولوما وما يليهن من فعل ظاهر أو معمول فعل مضمر .

٢٤٤ - لولا ولوما تدلان على امتناع لوجوب . ها ويا حرفا تنبيه واستعمالاً لهما . وقد يعزى التنبيه إلى « ألا » و « أما » وهما للاستفتاح .

من حروف الجواب : « نعم » . لغاتها ودلالاتها .

« إي » بمعنى نعم واختصاصها بالقسم .

٢٤٥ - كلا حرف ردع وزجر وقد تؤول بحقا وقد تساوى « إي » معنى واستعمالاً . أما حرف تفصيل ، أحوالها واستعمالاتها .

٢٤٦ - قيام « أقل » مقام « ما يفعل أحد » واتصال « ما » الكافة بها . الأفعال غير المتصرفه - انظر باب الأفعال الناسخة والاستثناء والتعجب وما يليه . ومنها : قلّ النافية ، وتبارك ، وسقط في يده ، وهدّك من رجل ، وعمرتك الله ، وكذب في الإغراء ... الخ . انظر باب التحذير والإغراء وأسماء الأفعال والأصوات .

٢٤٨ - (٦٧) - باب الحكاية :

السؤال بأيّ وبمن عن مذكور منكر عاقل أو غيره وحكايته .

حكاية العلم عند الحجازيين . الخلاف حول حكاية العلم معطوفاً أو معطوفاً عليه .

٢٤٩ - حكاية الموصوف . حكاية المضمر . حكاية التمييز . حكاية المفرد . سؤال المنكر عن مذكور بالهمزة وحكايته . مدة الإنكار وزوائده .

٢٥٠ - مدة التذكر وزيادته .

٢٥١ - (٦٨) - باب الإخبار :

شرط المخبر عنه في هذا الباب . طريقة الإخبار عما استوفى الشروط . جواز الإخبار عن خبر كان .

٢٥٢ - الإخبار عن الظرف المتصرف . الإخبار في الجملة ذات التنازع .

٢٥٣ - (٦٩) - باب التذكير والتأنيث :

أصل الاسم التذكير . افتقار التأنيث إلى علامة . علامة التأنيث في الاسم المتمكن ، ما لم تظهر العلامة فيه .

٢٥٤ - التاء وأحوالها ودلالاتها . الجنس المميز واحده بالتاء . الصفات المختصة بالإناث . مالاتلحقه

التاء من الصفات ، وما حمل عليها . تذكير المؤنث وتأنيث المذكر حملاً على المعنى .

تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر .

- ٢٥٥ - (٧٠) - باب ألفي التأنيث :
- مميزات المقصورة وأوزانها .
- ٢٥٦ - ومميزات الممدودة وأوزانها . الأوزان المشتركة .
- ٢٥٨ - (٧١) - باب المقصورة والممدودة :
- المقصور قياساً ، والممدود قياساً ، والمقصور والممدود سماعاً . انظر الاسم المقصور والمنقوص والممدود في باب كيفية التثنية وجمع التصحيح .
- ٢٥٩ - (٧٢) - باب التقاء الساكنين :
- تقدير التقاء ساكنين في الوصل المحض . التخلص من التقاء الساكنين . ما يحذف لالتقاء الساكنين وما يبدل وما يغير . أحوال نون « من وعن ولكن » .
- ٢٦٠ - إدغام الفعل المضعف اللام الساكنها عند بني تميم .
- فتح المدغم في « هلم » وفي غيرها قبل هاء غائبة :
- ضمه في المضموم الفاء قبل هاء غائبة وجواز كسره وفتحه .
- فك ذلك عند الحجازيين إلا هلم . التزام الفك عند غير بكر قبل تاء الضمير وأخويه .
- حذف أول المثليين عند سُلَيم .
- ٢٦١ - (٧٣) - باب النسب :
- حرف إعراب المنسوب إليه . ما يحذف لياء النسب . ما تليه ياء النسب وأحواله وأحكامه من قلب أو تصحيح أو حذف أو زيادة .
- ٢٦٢ - النسب إلى شج وحيّ وعلى وتحية ونحوهن .
- النسب إلى قاضٍ ومرمى .
- ٢٦٣ - النسب إلى فُعَيْلة وفَعَيْلة وفَعُولَة . فتح عين الثلاثي المكسورة عند النسب .
- ما يجبر في النسب وما لا يجبر . أحوال المجبور وأحكامه .
- ٢٦٤ - ما يغير لأجل النسب .
- ٢٦٥ - النسب إلى أخت ونظائرها . النسب إلى فم وابنم . النسب إلى الجمع . حكم اسم الجمع والجمع الغالب أو المسمى به عند النسب . لحاق ياء النسب أسماء أبعاض الجسد .
- ٢٦٦ - لحاقها أيضاً فارقة بين الواحد وجنسه وعلامة للمبالغة وزائدة لازمة وغير لازمة . الاستغناء عنها والتعويض من إحدى ياءيّ النسب .
- ٢٦٧ - (٧٤) - باب أمثلة الجمع وما يتعلق به مما لم يسبق ذكره :
- اسم الجمع والجمع الذي لا واحد له من لفظه . اسم الجنس .





٢٨٧ - تصغير أسماء الجموع وجموع القلة . تصغير جمع الكثرة . الجمع المكسر على واحد مهمل وله واحد مستعمل ، وما ليس له واحد مستعمل . تصغير سراويل وركب وسفّر . الاستغناء بمصغر عن مكبر وبتصغير مهمل عن تصغير مستعمل .

وبتصغير أحد المترادفين عن تصغير الآخر . قد يكون للاسم تصغيران : قياسى وشاذ .

٢٨٨ - تصغير غير المتمكن : ذا والذى وفروعهما .

٢٨٩ - تصغير الترخيم .

٢٩٠ - (٧٦) باب التصريف :

التصريف ومتعلقه من الأسماء والأفعال . المجرد والمزيد فيه من الأسماء والأفعال .

أوزان الثلاثى المجرد والرباعى المجرد والخماسى المجرد من الأسماء .

٢٩١ - ماخرج عن هذه المثل . تماثل أصلين فى كلمة .

٢٩٢ - تضمن الكلمة ياء وواواً أصليتين . باب ويح وباب طويت . مماثلة ثالث الرباعى أوله ورابعه ثانيه .

٢٩٣ - أول الأصول وثانيها وثالثها ورابعها وخامسها . الأصل والزائد .

الزائد من سألتمونيها ومن غير سألتمونيها . مايزاد فى الفعل . منتهى الزيادة فى الثلاثى وفى الرباعى من الأفعال ومن الأسماء ، وما يزداد فى الخماسى

٢٩٤ - المهمل من المزيد فيه .

٢٩٥ - الحكم بزيادة ما صحب أكثر من أصلين . زيادة الألف والنون ، والتاء وحدها ومع السين ، والهاء واللام ، وزيادة ماقيّد إن خلا من القيد .

٢٩٦ - ماثبتت زيادته بعدم النظر . تضمن الكلمة متباينين ومتماثلين .

٢٩٧ - ما آخره همزة أو نون بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد أو حرفان أحدهما لين .

٢٩٨ - الزائد إما للإلحاق وإما لغيره .

٢٩٩ - الإلحاق بتضعيف ما ضعفت العرب مثله . ما يتميز به الزائد .

٣٠٠ - حروف البدل الشائع فى غير إدغام . الضرورى فى التصريف . علامة صحة البدلية .

ذو الاستعمالين . إبدال همزة وجوبا .

٣٠١ - إذا اكتنف طرفا اسم حرفى لين بينهما ألف وجب إبدال همزة من ثانيهما .

٣٠٢ - إبدال همزة الساكنة بعد همزة متحركة متصلة . توالى أكثر من همزتين إذا كان فى الكلمة همزة غير متصلة بأخرى من كلمتها .

٣٠٣ - تخفيف همزة وتسهيلها . الاستغناء بحذف همزة عن النقل إلى الياء والواو .

٣٠٤ - إبدال الياء من واو . تصحيح ما حقه الإعلال ، وإعلال ما حقه التصحيح .  
إبدال الألف ياء .

٣٠٥ - إبدال الألف واوا ، والياء الساكنة المفردة في غير جمع ... إبدال الضمة كسرة .  
٣٠٦ - تسكين ذو الكسرة والضمة المؤثرتين لإعلال اللام . جعل الياء واوا لإزالة الخفاء ،  
والواو ياء لرفع لبس أو تقليل ثقل . حذف الياء المدغمة في مثلها قبل مدغمة في مثلها .  
٣٠٧ - إبدال الياء واوا . حذف الياء جوازا . قلب الألف واوا . حذف الياء المتطرفة .  
٣٠٨ - اجتناب الضمة غير العارضة في واو قبل واو . اجتماع ثلاث واوات أو أربع .  
إبدال الواو الألاقية ياء في كلمة . إبدال الواو المتطرفة بعد واوين والكائنة لام فُعل  
جمعا .

٣٠٩ - إبدال الياء من الواو لأمّا لفعل صفة محضة أو جارية مجرى الأسماء .  
٣١٠ - إبدال الألف بعد فتحة متصلة اتصالاً أصلياً ...  
٣١١ - نقل حركة الياء أو الواو عينا لفعل إلى الساكن قبلها وإبدال مجانس الحركة من العين  
إن لم تجانسها .

حذف واو مفعول مما اعتلت عينه .

٣١٢ - حذف ألف إفعال واستفعال والتعويض منها . إعلال ما وافق المضارع في الزيادة  
والوزن . إبدال التاء من فاء الافتعال وفروعه . إبدال تاء الافتعال تاء بعد التاء ، ودالا  
بعد الدال أو الذال أو الزاي ، وطاء بعد الطاء أو الظاء أو الصاد أو الضاد . إدغام الظاء  
والذال في بدلها .

من وجوه الإعلال الحذف ، مواضعه . من مطرده حذف الواو من مضارع ثلاثي  
فاؤه واو .

٣١٣ وربما أعل بهذا الإعلال أسماء كركة وصفات كلفة .

حذف همزة أفعل من مضارعه واسمى فاعله ومفعوله .

٣١٤ - حذف فاءات خذوكل ومر . حذف عين فيعلولة كبينونة ، وعين فيعلان وفيعل وفيعلة  
وفاعل . الرد إلى أصلين أولى من ادعاء شذوذ حذف أو إبدال . حذف عين الفعل  
الماضي المضاعف المتصل بتاء الضمير أو نونه .

حذف همزة يجيء ويسوء وإحدى ياءى يستحي .

حذف ألف ما الاستفهامية ، وألف ما الموصولة .

٣١٥ - حذف اللام من الأسماء إن كانت واواً أو ياء أو هاء أو همزة أو نونا أو حاء أو معتل

٣١٥ العين . حذف العين إن كانت نونا أو واوا أو تاء أو همزة . حذف الفاء إن كانت واوا أو همزة . من وجوه الإعلال القلب . مواضعه بكثرة وبقلّة .

٣١٦ — علامة صحة القلب . جاء وخطايا . إبدال الياء من ثالث الأمثال كتظنيت ، ومن ثانيهما كائتميت ، ومن أولهما كايما ، ومن هاء ومن نون ومن عين وياء وسين وطاء . ربما أبدل من حرف أين تضعيف ما قبله .

إبدال تاء الضمير طاء أو دالا . إبدال التاء من واو أو من ياء أو من سين أو من صاد أو من هاء .

٣١٧ — إبدال الميم من النون الساكنة قبل باء ، وإبدال النون من الميم . إبدال الصاد من السين جوازا . إبدال السين زايّا . التكافؤ في الإبدال .

٣١٨ — عجمة قضاة ، إبدال الهاء وقفا من ألف أنا وما ..

٣١٩ — (٧٧) باب مخارج الحروف :

أقصى الحلق للهمزة والهاء والألف ، ووسطه للعين والحاء ، وأدناه للغين والحاء ، وما يليه للقف ، وما يليه للكاف ، وما يليه للجيم والشين والياء . وأول حافة اللسان وما يليه للصاد ، وما دون حافته للام ، وما بين طرفه وفوق الثنايا للنون والراء ، وما بين طرفه وأصول الثنايا للطاء والذال والتاء ، وما بينه وبين الثنايا للزاي والسين والصاد ، وما بينه وبين أطراف الثنايا للظاء والذال والتاء . وباطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا للفاء . وما بين الشفتين للباء والواو والميم . الفروع المستحسنة لهذه الحروف ، والفروع المستقبحة .

٣٢٠ — الحروف المهموسة والمجهورة . والحروف الشديدة والمتوسطة والرخوة . الحروف المطبقة والمنفتحة . الحروف المستعلية والمنخفضة . أحرف القلقة . الأحرف اللينة . الأحرف المعتلة . المنحرف والمكرر والهاوى والمهتوت . أحرف الدلاقة . الحروف المصمتة . ماسوى هذه من ألقاب الحروف .

الإدغام : إدغام أول المثلين وجوبا .

٣٢١ — نقل حركة المدغم . فك المدغم . الإدغام قبل الضمير . جواز الفك والإدغام .

٣٢٢ — الإعلال والإدغام في أفعال وأفعال من ذوات الياء والواو . أوجه إعلال مثل سبعمان من القوة . حكم الإدغام إذا تحرك المثلان من كلمتين ولم يكونا همزتين . إدغام الراء في اللام . إدغام الفاء في الباء ، والصاد في الطاء .. الخ

٣٢٣ — التكافؤ في الإدغام . إدغام النون الساكنة دون غنة وإظهارها وقلبها ميما وإخفاؤها . التخفيف :

- ٣٢٤ - إدغام تاء تفعل .  
حذف المتعذر إدغامه .
- ٣٢٥ - (٧٨) باب الإمالة :  
المقصود بالإمالة ، ومواضعها ، وأسبابها . تأثير سبب الإمالة .
- ٣٢٦ - إمالة العارى من سبب الإمالة . ما أميل من غير المتمكن . ما أميل من الحروف .  
ما أميل من الفتحات .
- ٣٢٧ - ما أميل من الضمات . مستند الإمالة في غير ما ذكر .
- ٣٢٨ - (٧٩) باب الوقف :  
آخر الموقوف عليه الساكن . ما يحذف للوقف . ما يبدل في الوقف . قلب الألف الموقوف عليها ياء أو واوا أو همزة .
- ٣٢٩ - حكم الموقوف عليه متحركا غير هاء تأنيث . نقل حركة الهمزة وحذفها أو إثباتها .  
إبدال الهمزة بمجانس حركتها . الوقف بالنقل إلى المتحرك .
- ٣٣٠ - إبدال الهاء من تاء التأنيث الاسمية . تاء جمع السلامة والمحمول عليه . هيهات وأولات ولات وربت وثمت وأبت . الوقوف بهاء السكت . جواز اتصالها بكل متحرك حركة غير إعرابية ولا شبيهة بها .
- ٣٣١ - الوقوف على حرف واحد . إجراء الوصل مجرى الوقف . تسكين الروى الموصول بمدة .
- ٣٣٢ - (٨٠) باب الهجاء :
- أصله في غير العروض . الأصل الأول : فصل الكلمة من الكلمة إن لم يكونا كشيء واحد . وصل مين بمن وبما الموصولة . وصل عن بمن . وصل في بمن الاستفهامية وبما الموصولة . وصل الثلاثة بما الاستفهامية محذوفة الألف .
- ماشد وصله . حذف نون من وعن وإن وأن وميم أم عند وصلهن .
- الأصل الثاني : مطابقة المكتوب للمنطوق به في ذوات الحروف وعددها .
- مايستثنى من هذا الأصل . الاختصار على أول الكلمة . حذف الحرف لإدغامه فيما هو من كلمته . وشد « بأييكم المفتون » بياعين .
- ٣٣٣ - اعتبار المطابقة بالأصل . اعتبار المطابقة بالآل : في الوقف وفي غير الوقف . نيابة الياء عن كل ألف مختوم بها فعل أو اسم متمكن . حتام وإلام وعكلام .
- ٣٣٤ - شدوذ الألف في كلتا وتترا و « نخشا أن تصيبنا » . شدوذ الواو في الصلوة والزكوة والحياة والنجوة ومشكوة ومَنَواه والربوا . من اعتبار المطابقة بالآل تصوير الهمزة

- ٣٣٤ غير الكائنة أولاً بالحرف الذي تؤول إليه في التخفيف إبدالا وتسهيلا . تصوير المتوسطة الصالحة للنقل بمجانس حركتها . همزة الآخرة .
- ٣٣٥ — همزة الكائنة أولاً . همزة الوصل — وانظر باب همزة الوصل ص ٢٠٣ وما بعدها . حكم ما ولى الثانية . همزة القطع بعد همزة الاستفهام . همزة هؤلاء وابنؤم ولثلا ولئن ويومئذ وحيثذ .
- ٣٣٦ — إن أدى القياس في المهموز وغيره إلى توالى لينين متماثلين أو ثلاثة .. حذف الألف من الله والرحمن والحرث علماً ... الخ .
- ٣٣٧ — الذى وجمعه والتى وفروعه والليلة والليل . مازيدت فيه ألف ، وما زيدت فيه وأو .
- ٣٣٨ — وما زيدت فيه ياء .



رابعاً : فهرس الشواهد القرآنية

صفحة	باب	آية الشاهد	رقمها	سورتها
٥٥	— شرح الكلمة والكلام	« والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا » .	٧٨	النحل
٩٥	— إعراب الصحيح الآخر	« أتعد اننى أن أخرج وقد خلست القرون من قبلى »	١٧	الأحقاف
١١٥	— إعراب المعتل الآخر	« إلا أن يعفون أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح » .	٢٣٧	البقرة
١١٥	— « » »	« وبعولتهن أحق بردهن »	٢٢٨	البقرة
١١٥	— « » »	« فتوبوا إلى بارئكم »	٥٤	البقرة
١١٥	— « » »	« إنه من يتقى ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين »	٩٠	يوسف
١٣٥	— إعراب المثني والمجموع على حده	« والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين »	٤	يوسف
١٤٥	— إعراب المثني والمجموع على حده	« وإنا لنحن نحيى ونميت ونحن الوارثون »	٢٣	الحجر
٢٤٥	— المضممر	« وإذا الرسل أقنت »	١١	المرسلات
٢٨٥	— « »	« فأوجس فى نفسه خيفة موسى »	٦٧	طه
٢٩٥	— « »	« وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجرا » .	٢٠	المزمل
٣٦٥	— الموصول	« ومن الناس من يشترى لى الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا أولئك لهم عذاب مهيى . وإذا تتلى عليه آياتنا لى مستكبرا » .	٧، ٦	لقمان
٤٢٥	— المعرف بالأداة	« كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول »	١٦، ١٥	المزمل
٤٢٥	— « » »	« ثانى اثنين إذ هما فى الغار »	٤٠	التوبة
٤٤٥	— المبتدأ	« وأن تصوموا خير لكم »	١٨٤	البقرة

صفحة	باب	آية الشاهد	رقمها	سورتها
هـ ٤٤ - المبتدأ		« هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض »	٣	فاطر
هـ ٤٨ - المبتدأ		« والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لانضيق أجر المصلحين »	١٧٠	الأعراف
هـ ٤٨ - »		« والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا »	٢٣٤	البقرة
هـ ٥١ - »		« فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتهم بعد إيمانكم »	١٠٦	آل عمران
هـ ٦٣ - الأجر الناصبة الاسم		« فلو لا أنه كان من المسيحين »	١٤٣	الصافات
هـ ٧٢ - الأفعال الداخلة على المبتدأ		« ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق »	١٠٢	البقرة
هـ ٧٦ - الفاعل		« ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين »	٣٥	يوسف
هـ ٨٧ - الواقع مفعولا مطلقا		« ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا »	٢٣	الأحزاب
هـ ٨٧ - »		« والذاريات ذروا »	١	الذاريات
هـ ٩٣ - المفعول المسمى ظرفا		« وإذا اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله »	١٦	الكهف
»		« وإذا لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم »	١١	الأحقاف
»		« والليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلى »	٢٠١	الليل
هـ ٩٤ - »		« وإذا وقعت الواقعة . ليس لوقعتها كاذبة . خافضة رافعة »	٣، ٢٠١	الواقعة
»		« فأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة »	٨	الواقعة
هـ ١١٣ - الحال		« وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله »	٧٥	البقرة
هـ ١١٣ - الحال		« وآلآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين »	٩١	يونس
هـ ١١٣ - الحال		« وجاءوا أباهم عشاء يبكون »	١٦	يوسف
هـ ١١٣ - »		« أو جاءوكم حضرت صلورهم »	٩٠	النساء
هـ ١٢٨ - نعم وبش		« كبرت كلمة تخرج من أفواههم »	٥	الكهف

صفحة	باب	آية الشاهد	رقمها	سورتها
١٤١ هـ - الصفة المشبهة		« إنك ميت وإنهم ميتون »	٣٠	الزمر
١٤٣ هـ - إعمال المصدر		« ألم نجعل الأرض كفاتاً أحياء وأمواتاً »	٢٦، ٢٥	المرسلات
١٤٤ هـ - حروف الجر		« ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء »	١٨	الفرقان
١٤٥ هـ - »	»	« إن كنتم للرؤيا تعبرون »	٤٣	يوسف
١٤٥ هـ - »	»	« إن ربك فعال لما يريد »	١٠٧	هود
١٤٥ هـ - »	»	« قل عسى أن يكون ردف لكم بعض الذي تستعجلون »	٧٢	النمل
١٤٥ هـ - »	»	« وإن كان مكرمهم لتزول منه الجبال »	٤٦	إبراهيم
١٤٥ هـ - »	»	« وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم »	٣٣	الأنفال
١٤٦ هـ - »	»	« ليسجننه حتى حين »	٣٥	يوسف
١٥٢ هـ - القسم		« تالله نفثا تذكرو يوسف »	٨٥	يوسف
١٥٣ هـ - »		« ولئن أرسلنا ريحا فرأوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون »	٥١	الروم
١٥٥ هـ - الإضافة		« ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام »	٢٠٤	البقرة
١٥٥ هـ - »		« للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر »	٢٢٦	»
١٥٨ هـ - »		« وكلهم آتية يوم القيامة فردا »	٩٥	مريم
١٥٨ هـ - »		« وكل أتوه داخرين »	٨٧	النمل
١٥٨ هـ - »		« أيتاً ماتدعوا فله الأسماء الحسنى »	١١٠	الإسراء
١٥٩ هـ - »		« قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقاتهم »	١١٩	المائدة
١٥٩ هـ - »		« يوم لا تملك نفس لنفس شيئا »	١٩	الانفطار
١٦٢ هـ - »		« ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي »	٢٢	إبراهيم
١٦٩ هـ - النعت		« وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين »	٥١	النحل
١٦٩ هـ - النعت		« فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة »	١٣	الحاقة

صفحة	باب	آية الشاهد	رقمها	سورتها
١٧٠ هـ - النعت		« ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين »	٥٩	الأنعام
١٧٠ هـ - »		« لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها »	٤٩	الكهف
١٧٠ هـ - »		« وكذب به قومك وهو الحق »	٦٦	الأنعام
١٧٦ هـ - المعطوف عطوف النسق		« ومن يكسب خطيئة أو إثما »	١١٢	النساء
٢١٧ هـ - نوني التوكيد		« وأنتم حيثل تنظرون »	٨٤	الواقعة
٢٢٨ هـ - إعراب الفعل		« حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة »	٢٣٣	البقرة
٢٣٥ هـ - عوامل الجزم		« هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا »	١	الدهر
٢٣٧ هـ - »		« ومن عاد فينتقم الله منه »	٩٥	المائدة
٢٣٧ هـ - »		« فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا »	١٣	الجن
٢٣٨ هـ - »		« وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون »	٣٦	الروم
٢٣٨ هـ - »		« فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون »	٤٨	الروم
٢٤١ هـ - »		« لو نشاء جعلناه أجاجا »	٧٠	الواقعة
٢٤١ هـ - »		« أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم »	١٠٠	الأعراف
٢٤١ هـ - »		« فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا في قوم لوط »	٧٤	هود
		« ما أحضرت »	١٤	التكوير
٢٨٣ هـ - أمثلة الجمع		« علمت نفس ما قدمت وأخرت »	٥	الانفطار
٣٠١ هـ - التصريف		« وإن منهم لفريقا يلوون ألستهم بالكتاب »	٧٨	آل عمران
		« إذ تصعدون ولا تلوون على أحد »	١٥٣	آل عمران
٣٢١ هـ - مخارج الحروف		« ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة »	٤٢	الأنفال



صفحة	باب	آية الشاهد	رقمها	سورتها
٣٢٤ -	مخارج الحروف	« ما نزل الملائكة إلا بالحق »	٨	الحجر
»	»	« ونزل الملائكة تنزيلا »	٢٥	الفرقان
٣٢٤ هـ -	»	« مالكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلم إلى الأرض »	٣٨	التوبة
٣٣٢ -	الهجاء	« بشما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله »	٩٠	البقرة
»	»	« بشما خلفتموني من بعدي »	١٥٠	الأعراف
»	»	« فلم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أنزل بعلم الله »	١٤	هود
»	»	« بل زعمتم أن نجعل لكم موعدا »	٤٨	الكهف
»	»	« أيجيب الإنسان أن نجمع عظامه »	٣	القيامة
٣٣٣ -	»	« بأييكم المفتون »	٦	القلم
»	»	« لنسفعا بالناصية »	١٥	العلق
٣٣٤ -	»	« وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير »	١٤٦	آل عمران
»	»	« وكأين من آية في السموات والأرض »	١٠٥	يوسف
»	»	« فكأين من قرية أهلكناها وهي ظالمة »	٤٥	الحج
»	»	« وكأين من قرية أهلكناها وهي ظالمة »	٤٨	الحج
»	»	« وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها وإياكم »	٦٠	العنكبوت
»	»	« وكأين من قرية هي أشد قوة من قريتك التي أخرجتك أهلكناهم فلا ناصر لهم »	١٣	محمد
»	»	« وكأين من قرية عتت عن أمر ربها ورسله فحاسبناها حسابا شديدا »	٨	الطلاق
٣٣٤ -	الهجاء	« أفتالباطل يؤمنون وبنعمت الله هم يكفرون »	٧٢	النحل
»	»	« يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة »	٥٢	المائدة
٣٣٥ -	الهجاء	« بسم الله الرحمن الرحيم » - في أوائل السور ، وفي الآية	٣٠ من النمل	
٣٣٥ -	»	« قال يابثوم لاتأخذ بلحيتي ولا برأسي »	٩٤ طه	

صفحة	باب	آية الشاهد	رقمها	سورتها
٣٣٧ -	الهجاء	« إن امرؤا هلك ليس له ولد وله أخت »	١٧٦	النساء
٣٣٨ -	»	« والسماء بينناها بأييد وإنا لموسعون »	٤٧	الذاريات
»	»	« ولقد جاءك من نبأ المرسلين »	٣٤	الأنعام
»	»	« ثم بعثنا من بعدهم موسى بآياتنا إلى فرعون وملأه »	١٠٣	الأعراف
»	»	« ثم بعثنا من بعدهم موسى وهارون إلى فرعون وملأه بآياتنا »	٧٥	يونس
»	»	« ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين إلى فرعون وملأه »	٩٧، ٩٦	هود
»	»	« ثم أرسلنا موسى وأخاه هارون بآياتنا وسلطان مبين إلى فرعون وملأه فاستكبروا »	٤٦، ٤٥	المؤمنون
»	»	« فلذلك برهاتنا من ربك إلى فرعون وملأه »	٣٢	القصص
»	»	« ولقد أرسلنا موسى بآياتنا إلى فرعون وملأه »	٤٦	الزخرف
»	»	« فما آمن لموسى إلا ذرية من قومه على خوف من فرعون وملأه بهم أن يفتنهم »	٨٣	يونس



خامسا : فهرس شواهد الحديث الشريف

- فص      الباب      الشاهد
- هـ ٩ - إعراب الصحيح الآخر :
- « تلخوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » .
- ٤٤ - المبتدأ :
- « يتعاقبون فيكم ملائكة ... » .
- هـ ٤٥ - المبتدأ :
- « لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنت الكعبة على قواعد إبراهيم » .
- هـ ٤٨ - المبتدأ :
- « هجيري أبي بكر لا إله إلا الله » .
- هـ ٥٩ - أفعال المقاربة :
- « لولا أنه شيء قضاه الله لألتم أن يذهب بصره » .
- ٦٢ - الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :
- « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون » .
- هـ ٦٤ - الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :
- من حديث أم حبيبة : « إني كنت عن هذا لغنيّة » .
- ٦٨ - لا العاملة عمل إنّ .:
- « لا حول ولا قوة إلا بالله » .
- ١٠٠ - المفعول معه :
- من حديث عائشة : « وأنا وليّاه في لحاف » .
- ١٤٠ - الصفة المشبهة :
- « يتعاقبون فيكم ملائكة » .
- هـ ١٧٦ - المعطوف عطف النسق :
- « اسكن حراء ، فما عليك إلا نبيّ و صدّيق أو شهيد » .
- ٢٢٦ - التسمية بلفظ كائن ما كان :
- « يتعاقبون فيكم ملائكة » .
- هـ ٢٤٧ - تميم الكلام :
- من حديث عمر : « كذب عليكم الحج ، كذب عليكم العمرة ... الخ » .
- هـ ٢٨٣ - أمثلة الجمع :
- « أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض » .
- هـ ٢٨٣ - أمثلة الجمع :
- « تمرّة خير من جرادة » .



سادسا : فهرس شواهد الشعر والرجز

ص	الباب	الشاهد
٤	-	شرح الكلمة والكلام :
		أريت إن جاءت به أملودا مرجتا ولا ويلبس البرودا أفائلن : أحضروا الشهودا ؟
٩	-	إعراب الصحيح الآخر : يصبح ظمآن وفي البحر فمه
١١ هـ	-	المعتل الآخر هجو زبان ثم جئت معتدرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
١١ هـ	-	المعتل الآخر : إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاهنا ولا تملق ألم يأتيك والأنبياء تنمي بما لاقت لبون بني زياد
١١ هـ	-	المعتل الآخر : ويوما يوافين الهوى غير ماضى ويوما ترى فيهن غولا تقول
١١ هـ	-	المعتل الآخر : فعوضني منها غناى ولم تكن تساوى عندي غير خمس دراهم
١١ هـ	-	المعتل الآخر : إذا قلت عكل القلب يسلو قيضت هواجس لاتنفك تغريه بالوجد
١١ هـ	-	المعتل الآخر : أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنوئل
١١ هـ	-	المعتل الآخر : ولو أن واش بالهمامة داره ودارى بأعلى حضرموت اهتدى ليا
١٣ هـ	-	إعراب المثني والمجموع على حده : ما أقدر الله أن يدنى على شحط من داره الحزن ممن داره صول
١٤ هـ	-	إعراب المثني والمجموع على حده : ولسنا إذا تأبون سلما بمذعنى لكم غير أنا إن نسالم نسالم
١٩ هـ	-	فلن تزجرانى يابن عفاف أنزجر تمشى وبين يديها الدر منشور وإن تدعاني أحم عرضا ممنعا
٢٤ هـ	-	المضمر : وإني رأيت الضامرين متاعهم يموت ويفنى فارضى من وعائيا

ص	الباب	الشاهد
٢٥ هـ	- المضممر :	
٢٦ هـ	- المضممر :	تراه كالثغام يعمل مسكا يسوء القاليات إذا فليــنى
٢٧ هـ	- المضممر :	بنصركم نحن كنتم ظافرين وقد أغرى العدا بكم استسلامكم فشلا
٢٧ هـ	- المضممر :	بالباعث الوارث الأموات قد ضمننت لإياهم الأرض في دهر الدهارير
٣٠ هـ	- الاسم العلم :	وما أصحاب من قوم فأذكــرهم إلا يزيدهم حبا إلى هـم
٤٥ هـ	- المبتدأ :	أبلغ هديلا وأبلغ من يبلغها بأن ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا عنى حديثا وبعض القول تكذيب يبطن شروان يعوى حوله الذيب
٤٨ هـ	- المبتدأ :	يذيب الرعب منه كل غضب أصبح فالذى توصى به أنت مفلح
٤٩ هـ	- المبتدأ :	
٥٦ هـ	- الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر :	أكل عام نعم تحوونــه يلقحه قوم وتنتجونــه
٥٨ هـ	- الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر :	قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان لإياهم عطية عودا
٥٩ هـ	- أفعال المقاربة :	وليس بمدن حثفه ذو تقــم لحرب ولا مستنسى العمر محجم
٦٢ هـ	- الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :	قامت تلوم وبعض اللوم آونة مما يضّر ولا يبقى له نفسـل
٦٣ هـ	- الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :	ألا ليت شعرى هل أبينن ليلة بواد وحولى إذخر وجليـل
		وكنيت أرى زيدا كما قيل سيلا إذا أنه عبد القفا واللهـازم

ص	الباب	الشاهد
٦٤ هـ	— الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :	وما زلت من ليلي لدن أن عرفتها
٦٤ هـ	— الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :	لكاهلهم المقصى بكل مــــراد
٩٥ هـ	— الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :	رأوك لني ضراء أعيت فثبتوا
٩٥ هـ	— الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :	بكفيك أسباب المني والمــــآرب
٩٥ هـ	— الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :	شلت يمينك إن قتلت لمسلمــــا
٩٥ هـ	— الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :	حلت عليك عقوبة المتعمــــد
٧٠ هـ	— الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر :	
٧٦ هـ	— الفاعل :	قد كنت أحجو أبا عمرو أخائقة
٧٦ هـ	— الفاعل :	حتى ألت بنا يوماً ملمــــات
٧٦ هـ	— الفاعل :	يلوموني في اشتراء النخيل قومي فكلهم ألســــوم
٧٩ هـ	— النائب عن الفاعل :	رأين الغواني الشيب لاح بعارضي
٧٩ هـ	— النائب عن الفاعل :	فأعرضن عني بالحدود النواضر
٨٠ هـ	— اشتغال العامل :	كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد
٨٣ هـ	— تعدى الفعل ولزومه	لا تجزعي إن منفس أهلكته
٨٣ هـ	— أشارت كليب بالأكف الأصابع •	ورق نداه ذا الندى في ذرى المجد
٩٣ هـ	— المفعول المسمى ظرفاً :	•
٩٤ هـ	— المفعول المسمى ظرفاً :	• إذ هم قریش وإذ ما مثلهم بشر •
٩٥ هـ	— المفعول المسمى ظرفاً :	•
٩٥ هـ	— المفعول المسمى ظرفاً :	•
١٠٠ هـ	— المفعول معه :	وإني وقفت اليوم والأمس قبله
١٠٦ هـ	— المستثنى :	لزم الرحالة أن تميل ميمــــلا
١٠٦ هـ	— المستثنى :	رأيت الناس ماحاشا قریشــــا
١٠٦ هـ	— المستثنى :	فإننا نحن أفضلهم فعــــالا

- هـ ١١٧ - العدد :  
 كأن بها البدر ابن عشر وأربع إذا هبوات الصيف عنه تجلّت
- هـ ١٥٣ - القسم :  
 لعمرى لنعم الفتى مـ إذا الحرب أصلت لظاها رجالا
- هـ ١٥٦ - الإضافة :  
 إن امرأ خصّني عمداً مودتـه على الثنائي لعندي غير مكفور
- هـ ١٥٦ - الإضافة :  
 رؤية الفكر ما يؤول له الأمر معين على اجتناب التـوانى
- هـ ١٥٧ - الإضافة :  
 كلا أخى وخليلى واجدى عضداً فى الثابتات وإلام الملمات
- هـ ١٥٨ - الإضافة :  
 قبل وبعد كل قول يغتنم حمد الإله البرّ وهاب النعم
- هـ ١٦٠ - الإضافة :  
 ولم أر مثل الخير يتركه الفتى ولا الشر يأتيه الفتى وهو طائع
- هـ ١٦١ - الإضافة :  
 بأى تراهم الأرضين حلـوا أبى الدبران أم عسفوا الكفسارا
- هـ ١٦٤ - التوكيد : ، يا أشبه الناس كل الناس بالقمر .
- هـ ١٧٧ - عطف النسق :  
 فإما أن تكون أخى بصديق فأعرف منك غنى من سمينى  
 وإلا فاطرحنى واتخـذنى عدوا أتقيك وتقيـنى
- هـ ١٨٤ - الاستغانة والتعجب :  
 حتى يقول الناس مـ رأوا يا عجبا للميت النـاشر
- هـ ١٨٧ - أسماء لازمت النداء :  
 ، فى لحسة أمسك فلانا عن فـل
- هـ ١٨٧ - أسماء لازمت النداء :  
 أطـوف ما أطوف ثم آوى إلى بيت قيعده لكـاع
- هـ ١٩٠ - ترخيم المنادى :  
 يا عبد هل تذكرنى ساعة فى موكب أورائد اللقيـص



- هـ ١٩٠ - ترخيم المنسادی :
- يا علقم الخير قد طالت إقامتنا      هل كان منا إلى ذى الغمر تسريح
- هـ ٢٠١ - أبينة الأفعال :
- قد جعل الناس يعرنديني      أطرده عنى ويسرنديني
- هـ ٢١٢ - أسماء الأفعال والأصوات
- قدنى من نصر الحيين قــــدى •
- هـ ٢١٣ - أسماء الأفعال والأصوات :
- ألاحييا ليلى وقولا لها هـلا •
- هـ ٢٣٠ - إعراب الفعل :
- ليس العطاء من الفضول سماحة      حتى تجود وما لديك قليل
- هـ ٢٣٨ - عوامل الجزم :
- فطلقها فلست لها بكفء      وإلا يعنل مفرقك الحسام
- هـ ٢٦٠ - التقاء الساكنين :
- فلست بآتيه ولا أستطيعه      ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل
- هـ ٣٣٠ - الوقف :
- من يأتى للحزم فيما قصده      محمد مساعيه ويعلم رشده
- هـ ٣٣٠ - الوقف :
- عجبت والدهر كثير عجبه      من عترى سبتى لم أضربه
- هـ ٣٣١ - الوقف :
- يا ربّ يوم لى لا أظللــــه      أرمض من تحت وأضحى من عله

سابعاً : فهرس الكتب والمصنفات

المصنف	صاحبه	الصفحات التي ذكر بها
الأمالي	أبو علي القالي	١٨٣ هـ
الأنسودج	الزنجشري	٢٢٩ هـ
الأوسط	الأخفش	٢٨٨ هـ
البسيط	ابن العليج	١٠٦ هـ
الحجة	أبو علي الفارسي	١٧٣ هـ
شرح الألفية :		
( منهج السالك )	الأشموني	٢١٣ هـ ، ١٦٠ هـ ، ٤٤ هـ
شرح التسهيل :		
( تعليق الفرائد )	الدمامي	١٠٤ هـ ، ٨٨ هـ
شرح التسهيل :		
( المساعد على تسهيل الفوائد )	ابن عقيل	٨٣ هـ ، ٤٤ هـ ، ٣٠ هـ ، ١٧ هـ ، ٥ هـ ، ٨٨ هـ ، ٩٣ هـ ، ٩٥ هـ ، ١٠٤ هـ ، ١٥٦ هـ ، ١٦٤ هـ ، ١٦٧ هـ ، ١٧١ هـ ، ١٧٢ هـ ، ١٧٥ هـ ، ١٨٢ هـ ، ١٨٤ هـ ، ١٩٥ هـ ، ٢١١ هـ ، ٢٣٩ هـ ، ٢٤٠ هـ ، ٢٤١ هـ ، ٢٤٢ هـ ، ٢٩٤ هـ ، ٢٩٨ هـ ، ٣٠٦ هـ ، ٣٢٢ هـ
شرح التسهيل	ابن مالك وابنه بلر الدين	١٦ هـ ، ٣٩ هـ ، ٤٥ هـ ، ٨٨ هـ ، ٩٣ هـ ، ١٠٧ هـ
شرح الكافية	الرضي	٢١٥ هـ ، ٢١٣ هـ
شرح الكافية	ابن مالك	٣٣٠ هـ ، ٢٥٦ هـ ، ٢٤٠ هـ
شرح كتاب سيويه	الأعلم الشتمري	٧ هـ
الصحيح	الجوهري	٢٥٥ هـ ، ٢٠٩ هـ
صحيح البخاري	البخاري	٦٤ هـ
القاموس المحيط	الفيروز ابادي	١٨ هـ ، ٨٩ هـ ، ١٢٣ هـ ، ٢٠٩ هـ ، ٢٧٠ هـ ، ٢٧١ هـ ، ٢٧٢ هـ ، ٢٧٦ هـ ، ٢٩٤ هـ
الكافية الشافية	ابن مالك	٣٣٠ هـ
الكتاب	سيويه	٣٢٧ هـ
كتاب الهمزة	أبو زيد	١٧ هـ
المختص	ابن جني	٩٤ هـ
المستوفي	أبو سعد كمال الدين علي	
	ابن مسعود القرغاني	١٧٤ هـ

ثامنا : فهرس أعلام النحاة واللغويين

العلم	مولده	وفاته	الصفحات التي ذكر بها
الأخفش الأصغر أبو الحسن	—	(٣١٥ أو ٣١٦ هـ)	٨٣
علي بن سليمان الأخفش الأوسط	—		
أبو الحسن سعيد بن مسعدة	—	(٢١٠ أو ٢١٥ أو ٢٢١ هـ)	٣٧ ، ٢٦ ، ٢٣ ، ٩
			٣٨ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٩٢ ، ٩٢ هـ ، ٩٤ ، ٩٤ هـ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢١ هـ ، ١٣٠ هـ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥١ هـ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٧٢ هـ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٨١ ، ٢٠٧ هـ ، ٢١٣ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ هـ ، ٢٢٤ هـ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤٧ هـ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ هـ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٨ ، ٣٠٨ هـ ، ٣١٠ ، ٣٢٢ .
الأشمونى أبو الحسن			
نور الدين علي بن محمد			
ابن عيسى الأشمونى	—	(٩٢٩ هـ)	٢١٣ هـ ، ١٦٠ هـ ، ٤٤ هـ
الأصمعى أبو سعيد عبد الملك			
ابن قريب	في حدود ١٢٨ هـ	(٢١٥ أو ٢١٦ هـ)	١٨٠
الأعلم الشتمرى يوسف			
ابن سليمان	٤١٠ هـ	(٤٧٦ هـ)	٢٤٧ هـ ، ٧ هـ
ابن الأنبارى أبو بكر محمد			
ابن القاسم	٢٧١ هـ	(٣٢٧ أو ٣٢٨ هـ ببغداد)	٦٤ ، ٤٨ ، ٢٧ هـ
			٧٨ ، ١٠٥ ، ١٨٢ ، ٢٢٠ ، ٢٢٩ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ .
ابن الباذش أبو الحسن علي			
ابن أحمد بن خلف			
الأنصارى	٤٤٤ هـ	(٥٢٨ هـ بفرناطة)	٩٥ هـ
بدر الدين محمد بن محمد			
ابن مالك	—	(٦٨٦ هـ بدمشق)	٢٣٧ هـ
ابن برهان عبد الواحد			
ابن علي بن إسحاق	—	(٤٥٦ هـ ببغداد)	٢٢٢ ، ١٥٦ ، ٦٨
أبو بكر الصولى محمد بن			
يحيى الصولى الشطرنجى	—	(٣٣٥ أو ٣٣٦ هـ بالبصرة)	٢٥٧ هـ



العلم	مولده	وفاته	الصفحات التي ذكر بها
البهاء الرقي بهاء الدين ابن الرقي	—	( ٦٨٠ هـ )	٢٠٧ هـ ، ٢٢١ هـ ، ٢٣٠ هـ ، ٢٣١ هـ ، ٢٤٤ هـ ، ٢٤٥ هـ ، ٢٦٤ هـ ، ٢٧١ هـ ، ٢٧٢ هـ ، ٢٧٦ هـ ، ٢٨٥ هـ ، ٢٨٦ هـ ، ٢٨٨ هـ ، ٢٩٦ هـ ، ٢٩٧ هـ ، ٣٠٢ هـ ، ٣٠٤ هـ ، ٣٠٧ هـ ، ٣٢٢ هـ ، ٣٢٥ هـ ، ٣٢٦ هـ ، ٣٣٠ هـ
ثعلب أبو العباس أحمد	٢٠٠ هـ	( ٢٩١ هـ ببغداد )	٤٨ ، ١٢١ هـ
ابن يحيى الجرجاني أبو بكر عبد القاهر	—	( ٤٧١ أو ٤٧٤ هـ )	٩٩ ، ١٠١ هـ
ابن عبد الرحمن الجرمي أبو عمر صالح	—	( ٢٢٥ هـ )	٢٩ هـ ، ٦٦ ، ١٠٥ هـ
ابن إسحاق البصري	—	( ٢٢٥ هـ )	١٣١ ، ١٨٢ ، ١٨٨ هـ ، ٢٢٢ هـ ، ٢٦١ هـ ، ٣٢٨ هـ
ابن جنى أبو الفتح عثمان	قبل ٣٣٠ هـ	( ٣٧٢ أو ٣٩٢ هـ ببغداد )	٩٤ هـ ، ٩٩ هـ ، ٢٠١ هـ ، ٢٩٩ هـ
أبو حاتم السجستاني سهل	ابن محمد بن عثمان حوالي ١٦٥ هـ	( ٢٤٨ أو ٢٥٠ أو ٢٥٤ أو ٢٥٥ هـ )	١٨٣ هـ
أبو حيان أثير الدين محمد	ابن يوسف بن علي ٦٥٤ هـ	( ٧٤٥ هـ بمصر )	٧٠ هـ ، ٩٣ هـ
ابن خروف أبو الحسن علي	ابن محمد بن علي حوالي ٥٢٠ هـ	( ٦٠٥ أو ٦٠٦ أو ٦٠٩ أو ٦١٠ هـ )	٩٩ هـ ، ١٠٣ هـ ، ١١٢ ، ١٣٠ ، ١٣١ هـ
ابن الحشاش أبو محمد	—	( ٥٦٧ هـ )	٣١١ هـ
عبد الله بن أحمد	—	( في حدود ١٨٠ هـ )	٧٥ هـ
خلف الأحمر أبو محرز	الخليل بن أحمد الفراهيدي حوالي ١٠٠ هـ	( ١٧٥ أو ١٧٠ أو ١٦٠ هـ )	٢٦ هـ ، ٣٥ هـ ، ٤٢ هـ ، ٨٣ هـ ، ١٨٠ هـ ، ١٨١ هـ ، ١٨٢ هـ ، ١٨٤ هـ ، ٢١٦ هـ ، ٢٢٩ هـ ، ٢٣٠ هـ ، ٢٩٨ هـ ، ٣١٦ هـ ، ٣١٩ هـ
ابن حيان البصري	—	( في حدود ١٨٠ هـ )	٧٥ هـ
الدمامي بدر الدين محمد	ابن أبي بكر بن عمر ٧٦٣ هـ بالإسكندرية	( ٨٣٧ أو ٨٣٨ هـ بالهند )	٥٥ هـ ، ٨٨ هـ ، ١٠٤ هـ

العلم	مولده	وفاته	الصفحات التي ذكر بها
ابن درستويه أبو محمد عبد الله ابن جعفر	٢٥٨ هـ	(٣٤٧ هـ بغداد)	٧١ ، ٥٢
ابن الدهان أبو بكر المبارك			
ابن المبارك	٥٣٢ أو ٥٣٤ هـ	( ٦١٢ هـ )	٩٥ هـ
الرضي شارح كافيّة			
ابن الحاجب	—	( ٦٨٣ أو ٦٨٤ هـ )	٢١٥ هـ ، ٢١٣ هـ
الرماني أبو الحسن علي			
ابن عيسى	٢٧٦ هـ	( ٣٨٤ هـ )	١٣٨ ، ١٣٧ ، ٤٥ هـ
الزبيدي أبو بكر			
محمد بن الحسن	—	( ٣٧٩ أو ٣٨٠ أو ٣٩٩ هـ )	٢٥٥ هـ ، ٢٠١ هـ
الزجاج أبو إسحاق إبراهيم			
ابن السري	حوالي ٢٤٠ هـ	( ٣١١ أو ٣١٦ هـ )	٩٠ هـ ، ٦٧ ، ٦٦ ، ٢٦ ، ٩٠ هـ ، ٩٤ ، ٩٥ هـ ، ٩٩ ، ١٠١ هـ ، ١١٢ ، ١٢٤ ، ٢١٦ ، ٢٢٢ هـ ، ٢٢٢ هـ ، ٢٩٦ هـ ، ٢٩٦ هـ ، ٢٩٧ هـ
الزجاجي أبو القاسم			
عبد الرحمن بن إسحاق	—	( ٣٣٩ أو ٣٤٠ هـ )	٩٥ هـ ، ٩٥ هـ
الزنجشيري أبو القاسم جارا لله			
محمود بن عمر	٤٩٧ هـ	( ٥٣٨ هـ )	١٢٦ ، ٥٨ ، ٤٩ هـ ، ٢٢٩ ، ١٦٤ ، ١٣٠
أبو زيد سعيد بن أوس			
ابن ثابت الأنصاري	حوالي ١٢٠ هـ	( ٢١٥ أو ٢١٤ هـ )	٢٩٥ هـ ، ١٧٥ هـ ، ١٦٥ هـ ، ٣١٢ ، ٢٨٧ ، ٢٦٥ ، ٢٣٨
ابن السراج أبو بكر محمد			
ابن السري البغدادي	—	( ٣١٦ هـ شاباً )	٨٢ ، ٤٨ ، ٣٨ ، ٣٦
ابن السكيت أبو يوسف			
يعقوب بن إسحاق	—	( ٢٤٤ هـ )	١٦١ هـ
سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان			
ابن قنبر	بعد ١٥٠ هـ	( ١٨٠ أو ١٨٨ أو ١٩٤ هـ )	١٦ هـ ، ٧ هـ ، ٥ هـ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ هـ ، ٣٩ هـ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٤٩ هـ ، ٤٩ هـ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٧٤ ، ٩٣ هـ ، ٩٥ هـ ، ١٠١ هـ ، ١٠٦ هـ ، ١٠٩ هـ ، ١٢٢ هـ ، ١٢٦ هـ ، ١٣٢ هـ ، ١٤٣ هـ ، ١٤٧ هـ ، ١٤٨ هـ ، ١٥٣ هـ ، ١٥٥ هـ ، ١٦٢ هـ ، ١٧١ هـ ، ١٧٤ هـ ، ١٨٠ هـ ، ١٨١ هـ ، ١٨٤ هـ ، ١٨٥ هـ

العلم مولده وفاته الصفحات التي ذكر بها

سيبويه

١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢٠١ هـ ، ٢٠٧ هـ ، ٢١٣ ، ٢١٦ هـ ، ٢٢٢ هـ ، ٢٣٧ ، ٢٤٨ ،  
٢٥٣ هـ ، ٢٥٥ هـ ، ٢٦١ هـ ، ٢٦٢ هـ ، ٢٧٩ هـ ، ٣١٩ هـ ، ٣٢٠ هـ ، ٣٢٥ هـ ،  
٣٢٧ هـ ، ٣٣٠ هـ .

ابن السيد أبو محمد عبد الله

ابن محمد بن السيد

البطلوسى ٤٤٤ هـ ( ٥٢١ هـ بيلنسية ) ٨١

السيرافى أبو سعيد الحسن ابن

عبد الله بن المرزبان قبل ٢٧٠ هـ ( ٣٦٨ هـ ببغداد ) ٦٧ ، ٨٢ ، ٩٣ هـ ،  
٩٩ ، ١٠٣ هـ

ابن الشجرى أبو السعادات

هبة الله بن على ٤٥٠ هـ ( ٥٤٢ هـ ) ٤٥ هـ

الشلوبين أبو على عمر

ابن محمد بن عمر ٥٦٢ هـ ( ٦٤٥ هـ ) ٤٥ هـ ، ٥٣ هـ ، ٩٣ هـ ،  
١٠٣ هـ ، ١٣١ هـ

الصفار أبو على إسماعيل

ابن محمد ٢٤٧ هـ ( ٣٠١ هـ ) ٣٩ هـ

أبو عبيد القاسم بن سلام حوالى ١٥٧ هـ ( ٢٢٣ أو ٢٢٤ هـ بمكة ) ١٠٣ هـ

أبو عبيدة معمر بن المثنى ١١٢ هـ ( ٢٠٨ أو ٢٠٩ أو ٢١٠ أو ٢١١ هـ ) ٩٣ هـ ، ٢٤٧ هـ

ابن عصفور أبو الحسن

على بن مؤمن ٥٩٧ هـ ( ٦٦٣ أو ٦٦٩ هـ ) ٩٥ هـ

ابن عقيل بهاء الدين ابن

عبد الرحمن المصرى ٦٩٨ هـ ( ٧٦٩ هـ بالقاهرة ) ٥٥ هـ ، ١٧٥ هـ ، ٣٠٥ هـ

٨٣ هـ ، ٨٨ هـ ، ٩٤ هـ ، ٩٥ هـ ، ١٠١ هـ .

ابن العليخ ضياء الدين صاحب البسيط ، يكثر من النقل عنه أبو حيان وابن عقيل . قال السيوطى فى  
فهارس بغية الوعاة ص ٤٢٨ : لم أقف له على ترجمة .

أبو على الفارسي الحسن ابن

أحمد بن عبد الغفار — ( ٣٧٧ هـ ببغداد ) ٩ هـ ، ٩٥ هـ ، ١٥ هـ ، ١٥٥ هـ ،

العلم	مواده	وفاته	الصفحات التي ذكر بها
أبو علي الفارسي			
			٣٧ ، ٤٩ هـ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ٩٥ هـ ، ١١٣ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٧ هـ ، ١٣١ ، ١٤١ ، ١٤٧ ، ١٥٦ ، ١٦٨ ، ١٧٣ هـ ، ١٧٤ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ٢٢٢ ، ٢٩١ ، ٢٩٨ هـ ، ٢٩٩ هـ .
أبو علي القالي إسماعيل بن			
القاسم بن عيذون	٢٨٨ هـ	(٣٥٦ هـ بقرطبة)	١٨٣ هـ
أبو عمرو الشيباني إسحاق			
ابن مرار الكوفي	حوالي ١٩٥ هـ	(٢٠٥ أو ٢٠٦ أو ٢١٣ هـ)	٣١٠ هـ
أبو عمرو بن العلاء	—	(١٥٤ أو ١٥٩ هـ)	١١ هـ ، ١٦ هـ ، ٣٥ ، ١٨٢ ، ٢٦٢ هـ ، ٢٨٥ ، ٢٩٤ هـ ، ٣٠٧ ، ٣٢٧ هـ ، ٣٢٨ .
عيسى بن عمر الثقفي	—	(١٤٩ أو ١٥٠ هـ)	١٨٢ ، ٢١٩ ، ٢٢٠
الفراء أبو زكريا يحيى بن			
زياد	حوالي ١٤٠ هـ	(٢٠٧ وقيل ١٨٧ هـ)	١٩ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٨ هـ ، ٥٠ ، ٥٤ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٨٦ ، ٩٥ ، ١٠٢ ، ١٠٦ ، ١١٨ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٨ ، ١٤٣ هـ ، ١٤٥ ، ١٤٩ ، ١٦٢ هـ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٤ ، ١٧٥ هـ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢٠٧ هـ ، ٢١٣ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣١ هـ ، ٢٣٧ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨٠ هـ ، ٢٩١ ، ٣٢٨ هـ ، ٣٠٩ ، ٢٩١ هـ
قطرب أبو علي محمد			
ابن المستنير	—	(٢٠٦ هـ)	١٨ ، ٣٦ ، ١٢١ هـ
			١٦٢ هـ ، ٢١٤ هـ ، ٢٤٢ هـ ، ٣١٦ هـ .
ابن القطاع علي بن جعفر ٤٣٣ هـ			
الكسائي أبو الحسن علي			
ابن حمزة	—	(١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٩ ، ١٩٢ هـ)	١٦ ، ١٧ ، ٢٩ ، ٣٦ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١١٥ ، ١٢١ هـ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٣ هـ ، ١٥١ هـ ، ١٥٦ ، ١٧٠ ، ١٨٨ ، ١٩٧ ، ٢١٣ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٤٤ هـ ، ٣٢٧ هـ ، ٣٢٨ .
ابن كيسان أبو الحسن محمد			
ابن إبراهيم	—	(٣٢٠ أو ٢٩٩ هـ)	٢١ ، ٦٨ ، ٨٢ ، ١٠٠ ، ١٣١ ، ١٧٢ هـ ، ١٧٤ ، ١٨٨ هـ
الحياتي أبو الحسن علي			
ابن المبارك	(كان في زمن الفراء وأخذ عن الكسائي)		٩٧ هـ
المازني أبو عثمان بكر			
ابن محمد بن بنية	—	(٢٤٨ أو ٢٤٩ أو ٢٣٦ هـ)	٢٣ ، ٢٦ ، ٣٤ ، ٦٩

العلم	مولده	وفاته	الصفحات التي ذكر بها
المأزني			
المبرد أبو العباس محمد	١٠١ هـ ، ١٠٢ هـ ، ١١٥ هـ ، ١١٥ هـ ، ١٨١ هـ ، ١٨٢ هـ ، ٢٤٥ هـ ، ٢٧٩ هـ ، ٢٩٣ هـ ، ٣٠٢ هـ ، ٣٢٨ هـ ، ٣٠٧ هـ .		
ابن يزيد بن عبد الأكبر	٢١٠ هـ ( ٢٨٥ هـ )	١٨ هـ ، ٢٤ هـ ، ٢٧ هـ ، ٦٠ هـ	
الهروي أبو سهل محمد	٣٧٢ هـ ( ٤٣٣ هـ بمصر )	١٥١ هـ	
ابن علي	٣٧٢ هـ	١٥١ هـ	
هشام الكوفي أبو عبد الله	٣٧٢ هـ	١٥١ هـ	
هشام بن معاوية الضير	—	( ٢٠٩ هـ )	٤٧ هـ ، ٥٠ هـ ، ٧١ هـ ، ١٠٨ هـ
يونس أبو عبد الرحمن	٣٢٤ هـ ، ٢٢٩ هـ ، ١٤٣ هـ ، ١٣٧ هـ		
يونس بن حبيب الضبي	٩٠ هـ ( ١٨٢ أو ١٨٣ هـ )	٢٣ هـ ، ٣٥ هـ ، ٥٦ هـ ، ٥٦ هـ	
		١٨٢ هـ ، ١٨٠ هـ ، ١٧٨ هـ ، ١٧٤ هـ ، ٩٨ هـ ، ٨٩ هـ ، ٧٢ هـ ، ٦٨ هـ ، ٦٥ هـ ، ٥٧ هـ ، ٢٤٧ هـ ، ٢٤٨ هـ ، ٢٦٢ هـ ، ٢٦٤ هـ ، ٢٦٤ هـ ، ٢٦٥ هـ ، ٢٦٩ هـ .	

تم بحمد الله





والمصور حسن بن محمد بن علي

تكملة

تكملة الفوائد في تكميل الفوائد

في التكملة في تكملة الفوائد في تكملة الفوائد

في تكملة الفوائد في تكملة الفوائد

في تكملة الفوائد في تكملة الفوائد

في تكملة الفوائد في تكملة الفوائد

كتاب تكميل الفوائد

وتكميل المقاصد

لا اله الا الله

صلى الله عليه وسلم

وهو السجدة الحكيمة

للملوك والوزراء

تكملة على تكميل الفوائد

في تكملة الفوائد في تكملة الفوائد

في تكملة الفوائد في تكملة الفوائد





١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

1999-2000

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين





الجمهورية العربية المتحدة

وزارة الثقافة

المكتبة العربية

— ٧٤ —

(١٧)

التراث

[٤٢]

الأدب

القاهرة

١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م







المكتبة العربية

تصدرها

وزارة الثقافة

المؤسسة المصرية العامة للنأليف والنشر

بالاشتراك مع

المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية

Bibliotheca Alexandrina



0497712

الثن ١٠٥